عبد الرحمن عبد الغني

ألمانيا النازيّة وفلسطين
١٩٣٣ - ١٩٤٥

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
برقياً: دراسات
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧، ٨١٤١٩٣
خليوي (هاتف وفاكس):
(١ ـ ٢١٢) ٤٧٨ ٢٨٠٩

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Cable: DIRASAT
Tel./Fax: 868387, 814193
Cellular (Tel. & Fax):
(1 - 212) 478 2809

الإهداء

إلى والدتي العزيزة

ألمانيا النازيّة وفلسطين
١٩٣٣ - ١٩٤٥

A
327.43
A1351a

ألمانيا النازية وفلسطين
١٩٣٣ - ١٩٤٥

عبدالرحمن عبدالغني


LAU Beirut campus
10 AUG 2010
Riyad Nassar Library
RECEIVED

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Almāniā al-nāzīyah wa-Filasṭīn, 1933-1945
ʿAbd al-Raḥman ʿAbd al-Ghanī

Nazi Germany and Palestine, 1933-1945
Abdelrahman Abdelghani

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

الطبعة الأولى – بيروت
نيسان/ أبريل ١٩٩٥

المحتويات

الجزء الثاني
ألمانيا النازية
وحركة الاستقلال الفلسطينية

مقدّمة

ترك الصراع العربي ـ الإسرائيلي أثره في الدراسات والأبحاث التي تناولت العالم العربي، سواء على الصعيد العام أو على الصعيد المحلي الإقليمي، بعد الحرب العالمية الأولى. لكن فلسطين، أو ما يُسمى «القضية الفلسطينية»، احتلت مكانا مركزيا في هذه الدراسات والأبحاث لأسباب واضحة. ولقد أجمع الدارسون على أن عوامل ثلاثة حددت طبيعة وخصائص تطور «القضية الفلسطينية»: الدول الكبرى ـ أي مراكز القوى العالمية؛ الصهيونية؛ الحكومة الوطنية الفلسطينية. وعنى الكثيرون بالدول الكبرى بريطانيا، وأيضا الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد.

ولفتت مكانة «الشرق العربي» أو «الشرق الأوسط» في سياسة ألمانيا النازية ـ أو «الرايخ الثالث» تحديدا ـ وإيطاليا في أثناء الحرب العالمية الثانية أنظار بعض الدارسين ـ الدسوقي، وملكا، وهرتسوفيتش، وتلمان، وشرودر ـ وساهمت دراسة غروخمان القصيرة، لكن القيّمة، في إلقاء الأضواء على «إهمال» هتلر «الشرق العربي» في استراتيجيته الحربية العامة وما عقب ذلك من نتائج على تطور مجرى الحرب. ويظهر واضحا من هذه الدراسات وما تلاها أن «العالم العربي»، أو «المشرق العربي»، كوّن وحدة كاملة، كما أن هذه الدراسات اقتصرت على فترة الحرب نفسها، وتطرقت إلى فلسطين، وإلى الحاج أمين الحسيني بصورة خاصة، في إطار «الشرق العربي» أو «الشرق الأوسط».

ولمّا كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي امتدادا للصراع الصهيوني ـ الفلسطيني، والإسرائيلي ـ الفلسطيني فيما بعد، فقد أولى البعض ـ بيرلمان وشختمان ـ أهمية خاصة لعلاقة الحاج أمين الحسيني بألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. لكن التسويق السياسي غلب على النهج الموضوعي في هذه الدراسات، وهو ما دفع مطر وألبيلغ إلى إعادة النظر وإجراء مراجعة لسيرة الحسيني من جديد. ومن ناحية أخرى، فإن مسألة التعويضات الألمانية لإسرائيل واختطاف أيخمان ومحاكمته في القدس جعلت دراسة العلاقات بين الحركة الصهيونية وأجهزة الحكم النازي على جانب كبير من الأهمية، ولا سيما لدى الباحثين اليهود بمختلف ألوانهم. وباختصار يمكن القول إنه من الواضح أن فلسطين انفردت بمكانة خاصة في السياسة الألمانية في إبان الحكم النازي. كما أن هذه المكانة لم تبدأ منذ بداية الحرب العالمية الثانية، بل إنها تميزت بخصائص ذاتية منذ نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٣٣، عندما نودي بهتلر مستشارا لألمانيا.

وساهمت الدراسات لكثير من الباحثين ـ فايلخنفلد، ويسرائيلي، وخصوصا بلاك وبرنر ـ في فهمنا لطبيعة وخصائص مكانة فلسطين في السياسة الألمانية. فلم تعد أطروحات بيرلمان وشختمان تكفي لتحديدها، كما لم يعد الآن مثارا للجدل أن سياسة ألمانيا اليهودية كوّنت جانبا من جوانب سياسة ألمانيا الفلسطينية. وأَوْلى نيكوسيا اهتماما خاصا لتأثير العلاقات الدولية ـ وخصوصا علاقات ألمانيا ببريطانيا ـ في تحديد سياسة ألمانيا الفلسطينية، العربية منها والصهيونية.

إذاً، يمكن تصنيف هذه الدراسات والأبحاث إلى نوعين رئيسيين: أحدهما تناول فلسطين في السياسة الألمانية في فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، والآخر اكتفى بفترة الحرب (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). وشكل دافيد يسرائيلي في دراسته العامة «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل: مسألة أرض إسرائيل في السياسة الألمانية في سنوات ١٨٨٩ ـ ١٩٤٥» حالة استثنائية في هذا المجال. وإذا تغاضينا عن النهج اللاتاريخي الذي اختاره يسرائيلي حين عنون دراسته، لكنه أرجع العوامل التي حددت السياسة النازية تجاه فلسطين إلى عاملين اثنين: الأول أيديولوجي والآخر عملي.

لا نود هنا أن نقلل من أهمية الدراسات التي تناولت خصائص وطبيعة مكانة فلسطين في سياسة الحكم النازي في ألمانيا في فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥. بالعكس تماما، فنحن اليوم نعرف عنها أكثر من ذي قبل، وخصوصا عن تعدد جوانبها المختلفة. وقد تخطت هذه الدراسات خلال الأعوام العشرة الماضية مرحلة التفتيش عن «كشف الفضائح» والتسويق السياسي اللذين قلّما سلمت الدراسات والأبحاث منهما في كثير من الأحيان في الماضي. لكننا نذهب إلى أن الإفرازات والإسقاطات السياسية لظهور النازية في ألمانيا، واحتدام أزمة الحكم في أوروبا في الثلاثينات على تطور فلسطين السياسي، بدأت سنة ١٩٣٣ ـ أي منذ تسلُّم النازيين السلطة ـ وانتهت بهزيمة الحكم النازي سنة ١٩٤٥ بصورة مباشرة، كما أخذت شكلها النهائي في فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بإقامة دولة إسرائيل. أما آثارها السياسية فما زالت قائمة حتى الآن.

إذاً، إن السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة يتناول تأثير الحكم النازي، ومعه الأزمة الأُوروبية، ومجرى هذا التأثير في التطور السياسي لفلسطين، وإلى أي مدى حدد هذا التأثير مصيرها كمفهوم سياسي وجغرافي في فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وبتعبير آخر، فإن هذا البحث هو دراسة تاريخية لتأثير الصراع داخل وبين مراكز القوى العالمية في هوامش عالمنا المعاصر. إن التطورات السياسية في فلسطين في الثلاثينات والأربعينات تقدم مثلا بكل معنى الكلمة (Par excellence) في هذا المجال. وموضوعنا هنا هو مجرى هذا التأثير، وأي شكل أخذه، ونتائجه التاريخية في الهوامش، أي في فلسطين.

لم يبد الحكم النازي اهتماما خاصا ومباشرا بفلسطين. كما أن استيلاء النازيين

على السلطة في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ لم يؤد إلى نشوء منافسة استعمارية بينهم وبين بريطانيا كي تتأثر فلسطين بنتائج منافسة كهذه. وفي الواقع، فإن فلسطين لم تكتسب مكانة خاصة في سياسة ألمانيا النازية على الصعيد الدولي، ويعود ما انفردت به من أهمية في سياسات الحكم النازي إلى علاقاته بالقوى السياسية المتصارعة في فلسطين: الحركة الصهيونية وحركة الاستقلال الفلسطينية. من هنا فإن موضوع هذه الدراسة هو البحث في هذه العلاقات وما انفردت به من خصائص، وفي الوقت نفسه كَشْف الإفرازات السياسية التي تركتها سياسة الحكم النازي تجاه القوى السياسية في فلسطين، وإسقاطات هذه الإفرازات على التطور السياسي العام في فلسطين، في نهاية الأمر.

انطلاقا من ذلك وجدت من الأفضل ـ من ناحية منهجية ـ تناول علاقات التعامل بين الحكم النازي والحركة الصهيونية، ومتابعة تطور هذه العلاقات بالبحث والدراسة بصورة منفردة عن علاقات التعامل بين الحكم النازي والحاج أمين الحسيني وغيره من الفلسطينيين العرب. ولا شك في قيمة وأهمية دراسة العلاقات بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية من جهة والعلاقات بين ألمانيا النازية وبعض قادة الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة أُخرى كموضوعات ذاتية، إلا إن تناولها في إطار بحث وتحليل إفرازاتها على التطور التاريخي وما تركته من أثر في مصير فلسطين يضفي بعدا آخر على أهمية هذه العلاقات بشقيها. طبعا، إن منهجا من هذا النوع، أي البحث في العلاقات ذاتها وإفرازاتها السياسية العامة في آن معا، يمكّننا من الوصول إلى إلمام أوضح بجوانب تأثير ظهور النازية في التطور العام في فلسطين. وبذلك نستطيع تقويم مكانتها التاريخية الخاصة والعامة.

هناك دافع آخر دفعني إلى هذا الفصل المنهجي بين العلاقات الألمانية ـ الصهيونية والعلاقات الألمانية ـ العربية: العامل الزمني. فقد نشأت علاقات التعامل والتعاون الأخيرة بعد الأُولى. وكانت أجهزة الحكم النازي قد رفضت إقامة أية علاقات فعالة بينها وبين حركة الاستقلال الفلسطينية منذ بداية سنة ١٩٣٣ حتى صيف سنة ١٩٤٠، وذلك لأسباب سنعرضها في سياق هذه الدراسة. لكن أوضاع الحرب وملابساتها غيرت الكثير من المعادلات والاعتبارات السياسية، الأمر الذي دفع الحكم النازي إلى تغيير سياسته تجاه قادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

لقد اعتُمد في هذه الدراسة على الأرشيفات التالية: الأرشيف السياسي في وزارة الخارجية الألمانية في بون، والأرشيف المركزي في كوبلنس، والأرشيف الوطني في واشنطن، وأرشيف دولة إسرائيل في القدس، والأرشيف المركزي الصهيوني في القدس، والأرشيف البريطاني لوزارة الخارجية ووزارة المستعمرات في لندن. ولا يسعني

هنا إلا أن أشكر العاملين في الأرشيفات المذكورة، وخصوصا العاملين في الأرشيف المركزي في كوبلنس، نظرا إلى ما قدموه من خدمة ومساعدة خلال العمل فيها. وكما جرت العادة، أود هنا أن أسجل كلمة شكر لمؤسسة التبادل الأكاديمي التي مولت أول مرحلة من مراحل هذا البحث، ولمؤسسة فورد التي أتمت التمويل لعام كامل.

وأرى نفسي مدينا بكلمة شكر وامتنان لكل من الأستاذ الدكتور هشام شرابي، والدكتور بطرس أبو منه، والدكتور سعيد دودين، لما وجدته المخطوطة من تشجيع وللملاحظات التي لفتوا نظري إليها، وكذلك إلى الدكتور عمر مسلم لما بذله من جهد خلال التدقيق في نصها النهائي.

الجزء الأوّل
ألمانيا النازيّة والحركة الصّهيونيّة

Riyad Nassar Library

الفَصْلُ الأوَّل
جُـذُور تَواطؤ
الحَركَة الصّهيُونيّة مَع ألمَانيا النازيَّة

أولا: «الحرب الاقتصادية»

كان تنصيب هتلر مستشارا في كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ المخرج الوحيد لأزمة الحكم في ألمانيا بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢. وبينما اعتقد فون بابن (Von Papen)، زعيم المركز الكاثوليكي، أن القيام بأعباء الحكم سيجبر هتلر على مراجعة آرائه ومواقفه السياسية وتعديلها، وبذلك يمكن «ترويضه»، رأى هتلر بتنصيبه مستشارا للحكومة الفرصة السياسية الأخيرة، نظرا إلى فشله النسبي في الانتخابات الأخيرة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢. وتمكن هتلر من الحصول على تأييد أحزاب اليمين المحافظ، كحزب الشعب الوطني الألماني وحزب الشعب الألماني. هكذا اعتقد كل جانب أنه يمكن أن يستخدم الجانب الآخر لأغراضه الحزبية وأهدافه السياسية. لكن أحزاب اليمين اكتفت بالسراب، وراحت قيادات الحزب النازي تعمل لتثبيت حكمها.[1]

عنى تثبيت الحكم للنازيين القضاء على أعدائهم الألداء قبل كل شيء: الشيوعيين، والاشتراكيين الديمقراطيين، والنقابات العمالية. أما العداء لليهود فلم يكن سياسيا، نظرا إلى أنهم لم يشكلوا قوة سياسية، وإنما كان عرقيا واقتصاديا في جوهره.

لم يكن هتلر بحاجة إلى الشرطة أو أية أداة حكومية رسمية. وكانت عصابات فرق «الصاعقة» (SA) تجوب شوارع المدن الألمانية الكبرى، كبرلين ونيرنبرغ وميونخ. وخلال نهاية سنة ١٩٣٢ وبداية سنة ١٩٣٣ ازداد عدد أعضائها بصورة مطردة وبلغ ٤٠٠,٠٠٠ عضو، أي أربعة أضعاف عدد أفراد الجيش الألماني الرسمي كما نصت معاهدة فرساي بين ألمانيا والحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى. ووصل العدد خلال سنة ١٩٣٣ إلى ما يقرب من ٤ ملايين عضو.[2] وكثيرا ما استُعملت فرق «الصاعقة» ضد اجتماعات الأحزاب الأُخرى، ولا سيما الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. لكن هذا العنف كان عنف معارضة سعت لاستلام الحكم. ومنذ بداية سنة ١٩٣٠ أشار هتلر في خطاب له في نيرنبرغ إلى الفرصة الحقيقية للمعارضة: «عندما

LAU Riyad Nassar Library

نستلم الحكم، أيها الرفاق، ستتاح الفرصة لكل واحد منكم للانتقام، وستطلق أذرعكم القوية حرة لشفي غليلها مما عانيتموه في الماضي. لكن عليكم أن تتحملوا كل شيء حتى ذلك الحين.»[٣]

كان الإرهاب حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ إرهابا حزبيا، عليه أن يأخذ الشرعية بعين الاعتبار في حالات كثيرة، والحزب كان حزب معارضة رأى في الشرعية «عبئا» حد من نطاق الإرهاب. ومع أن أجهزة الأمن الرسمية المختلفة تحولت بالتدريج، وخصوصا خلال سنة ١٩٣٢، نحو اليمين وأصبحت تتغاضى عن أعمال الإرهاب أحيانا، فقد رأى هتلر فيها «عبئا» حد من حرية إرهاب ميليشيات الحزب وقيد حركتها.

وكانت غايات الإرهاب وأهدافه قبل ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ غايات حزب معارض وأهدافه: تحطيم اجتماعات الأحزاب المناوئة له، ولا سيما اجتماعات الحزب الشيوعي والنقابات العمالية. وأدت أعمال العنف الإرهابية إلى شلل أجهزة الحكم أحيانا كثيرة. أما حملات إذلال اليهود وأقوال «إذهبوا إلى فلسطين» فقد كانت مألوفة قبل ذلك بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، لكنها أصبحت شائعة أكثر من قبل.

إن الجديد في الأمر هو أن طابع الإرهاب أصبح رسميا وملكيا، بعد أن نُصب هتلر مستشارا وأصبح الحزب النازي حزب الحكومة. ولم يكتف هتلر بأجهزة الأمن السابقة، بل سارع هو وقيادات الحزب إلى دمج ميليشيات الحزب في أجهزة الأمن القائمة. فأقيم جهاز «الشرطة غير الرسمية» في مدن مختلفة في ألمانيا بنسب مختلفة من ميليشيات الدفاع (Stahlhelm, SS, SA).

أتاح حريق الرايخستاغ (مجلس النواب) في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٣٣، أي قبل انتخابات ٥ نيسان/أبريل، الفرصة لـ «الانتقام» عندما نُسب الحريق إلى شيوعي.[٤] وراحت ميليشيات الحزب تحطم زجاج مراكز أجهزة الحزب الشيوعي وتشعل النار فيها. كما أصبحت اجتماعات الحزب هدف الميليشيات الحزبية المختلفة. ولم تسلم المخازن التجارية اليهودية من التدمير بحجة التآمر مع الشيوعية، على الرغم من أن عدد عناصر الحزب الشيوعي من اليهود الألمان كان ضئيلا جدا.[٥] ولا شك في أن قيادات الحزب النازي أرادت بذلك التأثير في الانتخابات التالية. لكن نتائج الانتخابات في ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣ لم تسفر عن نتائج حاسمة، فقد حصل الحزب النازي على ٤٣,٩٪، واستطاع الحزب الشيوعي أن يحصل على ١٢,٣٪ على الرغم من الإرهاب. أما أحزاب اليمين فقد حصلت على ٩٪. لكن تجدر الإشارة إلى أن انتخابات ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣ كانت، على الرغم من حملات الإرهاب التي وجِّهت ضد اليسار ـ الحزب الشيوعي بصورة خاصة وحتى ضد الحزب الاشتراكي الديمقراطي ـ

الانتخابات الديمقراطية الأخيرة حتى سنة ١٩٤٥.

لم يكتف هتلر وقيادات الحزب النازي بإنشاء «الشرطة غير الرسمية» من ميليشيات الحزب كأداة للقمع والإرهاب. فبعد أن كان هدف إنشائها مساعدة الشرطة في الحفاظ على الأمن العام، أخذ هذا الجهاز ينشىء مراكزه الخاصة، حيث تم هناك تعذيب المعتقلين وانتزاع الاعترافات منهم.[٦]

استمرت الحكومة الجديدة في العمل على تغيير أساس الدولة بعد الانتخابات: الدستور، وأجهزة الحكم وأُسسها القانونية، وإجراء تغيير في نظام الحكم. وفي الحقيقة لم تأت المبادرة دائما من أعضاء الحكومة النازيين، بل بادر أعضاء الحكومة من أحزاب اليمين ـ وخصوصا حزب الشعب الوطني الألماني ـ أحيانا كثيرة بمقترحات لإجراء تغييرات في الحكم. فقبيل الإعلان بشأن انتخابات جديدة وقّع هندنبورغ (Hindenburg)، رئيس الجمهورية، مرسوما في ٤ شباط/فبراير ١٩٣٣ حد من حرية التعبير والصحافة بناء على اقتراح فون بابن. وفي ٢٨ شباط/فبراير صدر مرسوم آخر لـ «حماية الشعب والدولة» بصورة موقتة. وطبقا لهذا الإجراء فقد عُطِّلت الحريات الشخصية، كحرية التعبير والصحافة والتنظيم والاجتماعات، كما أُقيمت رقابة شديدة على المكالمات الهاتفية والاتصالات البرقية والمراسلات. ومع أن الإجراء كان موقتا، إلا إنه لم يلغ قط فيما بعد. وبالتدريج، فقدت الأجهزة القضائية استقلاليتها. وكان مرسوم «حماية الشعب الألماني» قد مد أجهزة القمع بغطاء قانوني لاستعماله عندما تدعو الحاجة.[٧]

هكذا تم خلال أشهر معدودة تقويض أركان دستور الجمهورية، وتفريغ أجهزة الدولة ـ كالقضاء مثلا ـ من كل مضمون كان أساسا لها. وأصبحت أجهزة الدولة مهيأة كأداة لتنفيذ سياسة الحكم الجديد وأهدافه. أما قوى التنفيذ، التي تمثلت بميليشيات الحزب المختلفة، فقد تم إعدادها سابقا. كما أن عدم استعداد الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي لتناسي الصراع المرير بينهما في الماضي وبناء جبهة متحدة قبل أن يصل الحزب النازي إلى السلطة جعل كل مقاومة عديمة الجدوى. وفي الواقع فقد مهد الحزبان السبيل بذلك لنهايتهما من دون إكراه. أما الأحزاب الجمهورية الأُخرى فقد أصبحت ضعيفة لا تستطيع أن تقوم بأية مقاومة تستحق الذكر.

من ناحية أُخرى، فإن هتلر وحزبه احتاجا إلى «أعداء». فالحزب كان حزب أزمة بمفهوم معين، نما في ظلال الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة الهائلة التي أخذت أبعادا منذ سنة ١٩٢٩، وأصبح قوة أساسية في الحياة السياسية الألمانية عندما بلغت أزمة البطالة أوجها بعد ذلك. ويكفي أن نذكر أن الحزب لم يحصل على أكثر من ٢,٦٪ من أصوات الناخبين عشية الأزمة، أي في انتخابات أيار/مايو ١٩٢٨.[٨] ووصلت النسبة

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

إلى ٣٧,٣٪ في انتخابات ٣١ تموز/ يوليو ١٩٣٢.[٩] ومن وجهة نظر هتلر وقيادات الحزب النازي، فإن «أعداءهم» كانوا حقيقيين، وهم: الشيوعيون، والاشتراكيون بصورة عامة، واليهود. ولو لم يكونوا موجودين لأوجد هتلر وقيادات الحزب «أعداء» حتى يتم توطيد سلطتهم على الأقل.[١٠]

وبعد انتخابات نيسان/ أبريل عمت موجة الإِرهاب النازي معظم المدن الألمانية إنْ لم يكن جميعها. ولم تسلم جماعة من «الأعداء» من عصابات فرق «الصاعقة» أو عصابات الميليشيات الأُخرى. وكان الإِرهاب عاما وإنْ وجِّه بصورة خاصة ضد الحزب الشيوعي أولا، ثم ضد النقابات العمالية. فقد حُلّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٣، وصودرت جميع مكاتب الأحزاب والنقابات العمالية بعد أن أُغلقت صحفها. وامتلأت السجون ومعسكرات الاعتقال. ولعله يجدر بنا أن نشير إلى أن بعض معسكرات الاعتقال، مثل معسكر داخاو (Dachau)، كان مملوءا بالمعتقلين السياسيين الألمان قبل أن يصبح معسكرات اعتقال لليهود.[١١]

وشمل الإِرهاب اليهود، فكثرت الاعتداءات على المحال التجارية: فأعمال النهب وتحطيم زجاج الحوانيت أصبحت مألوفة. والاعتداءات الفردية باتت تقع بين حين وآخر، والقول: «إذهبوا إلى فلسطين» لم يميز الصهيوني من المعادي للصهيونية بين يهود ألمانيا.

وباختصار يمكن القول إن الإِرهاب النازي لم يكن موجها ضد جماعة من دون أُخرى خلال الأشهر القليلة التي تلت تنصيب هتلر مستشارا للحكومة. وكثيرا ما لحق الضرر بأناس أبرياء لم ينتموا إلى أية جماعة من «الأعداء».[١٢]

لم يميز الإِرهاب بين مواطني الدولة، أي «الأعداء» في الداخل من وجهة نظر قوى الإِرهاب، وبين الرعايا الأجانب، ولا سيما من الطائفة اليهودية البولونية. وعرفت هذه الطائفة بـ «اليهود الشرقيين» (Ostjuden) وبلغ عدد أفرادها ٥٠,٠٠٠ شخص. وتتالت رسائل الاحتجاج من السفارات الأجنبية، الأمر الذي دفع فون نويرات (Von Neurath)، وزير الخارجية، إلى لفت أنظار غيرنغ (Goering)، الوزير النازي للشؤون الداخلية في بروسيا، في رسالة في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ إلى أن عددا من السفارات الأجنبية ـ الولايات المتحدة، ويوغسلافيا، وبولونيا، واليونان ـ احتج على الاعتداءات التي قامت عناصر فرق «الصاعقة» بها ضد مواطنيها على الرغم من دعوة المستشار، أي هتلر، إلى ضرورة ضبط تصرفات عناصر الميليشيات العشوائية. وأشار فون نويرات إلى الأضرار السياسية في الخارج التي يمكن أن تلحق بـ «الحكومة الوطنية» نتيجة اعتداءات من هذا النوع.[١٣]

ولعل أكثر فئة عانت «نشوة» انتصار النازيين عند وصولهم إلى الحكم كانت التي

لا مواطنة لها. فخلال الحرب الأهلية في روسيا لجأ الكثير إلى ألمانيا، كما أن المذابح التي نفذها بعض فرق الثورة المضادة في روسيا ضد اليهود دفعت الكثير ـ وخصوصا من بين اليهود المعادين للثورة هناك ـ إلى ترك روسيا نهائيا والإِقامة في ألمانيا. وأصبح هؤلاء فريسة سهلة للإِرهاب النازي؛ إذ لم يكن لديهم أي عنوان رسمي يستطيعون التوجه إليه وطلب الحماية أو تقديم الشكوى كما فعل الرعايا الأجانب.

أدى «الإِرهاب العفوي»[١٤] إلى موجة عارمة من الهجرة لم تعرفها أوروبا منذ ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ في روسيا. وجابت أمواج المهاجرين عواصم المدن الأوروبية. وكلما اشتدت حملات الإِرهاب ازداد عدد المهاجرين بحثا عن الأمن. فعندما عُين هتلر مستشارا في كانون الثاني/ يناير واندلع حريق الرايخستاغ في شباط/ فبراير ارتفع عدد الشيوعيين الذين لاذوا بالفرار. وترك الكثير من اليهود ألمانيا خوفا من أعمال العنف والانتقام. وعندما اجتاحت عصابات الميليشيات الحزبية مؤسسات أحزاب المعارضة والنقابات العمالية، بعد انتخابات نيسان/ أبريل، راح الكثيرون يبحثون عن ملجأ في الخارج. وبلغت موجة الهرب حدة بحيث عجزت سلطات شرطة الحدود عن السيطرة عليها أحيانا كثيرة على الرغم من أوامر الرقابة الشديدة التي تتالت من مراكز الشرطة المركزية ومن وزارة الداخلية.

وراحت السفارات والقنصليات الألمانية في الخارج تبعث بتقارير متتالية عن موجات الهرب واللجوء إلى الخارج. وتصدرت أخبار هجرة اليهود هذه التقارير.[١٥] فقد أشار تقرير السفارة الألمانية في سويسرا، في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، إلى أن عدد المهاجرين اليهود ما بين ٣٠ آذار/ مارس و٢ نيسان/ أبريل ـ أي خلال ثلاثة أيام ـ بلغ ٣٠٠٠ مهاجر.[١٦] وبلَّغت مصادر وزارة الداخلية البروسية وزارتي الخارجية والداخلية في ألمانيا، أن عدد المهاجرين الألمان في باريس وصل في نهاية تموز/ يوليو إلى ٣٠,٠٠٠ مهاجر، منهم ١٠,٠٠٠ يهودي.[١٧] وقدّر عدد المهاجرين خلال مرحلة الفزع والذعر الأولى سنة ١٩٣٣ بـ ٣٧,٠٠٠، وهبط العدد سنة ١٩٣٤ إلى ٢٣,٠٠٠.[١٨] ولا تهمنا هنا الأرقام في حد ذاتها نظرا إلى أن عدد المهاجرين لم يكن ثابتا ونهائيا.

أثار «الإِرهاب العفوي» حملات احتجاج وحركات دعت إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية خارج ألمانيا. ولم تقتصر هذه الحملات على الدوائر اليهودية أو الجهات المقربة إليها، بل شملت أيضا قطاعات مختلفة كالأحزاب والمنظمات اليسارية، سواء كانت ماركسية أو غير ماركسية. وبرزت التنظيمات العمالية ـ ولا سيما في إنكلترا ـ في رفع لواء حملات الاحتجاج ضد سياسة القمع الألمانية.[١٩] وعاد ازدياد حملات الاحتجاج إلى أن سياسة القمع والاضطهاد وجِّهت في الوقت نفسه أيضا ضد الحزب

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. ولا شك في أن حل النقابات العمالية والاستيلاء على مؤسساتها قد ساهما في اتساع حملات الاحتجاج في الخارج. ووجدت الدعوة إلى القيام بحملات الاحتجاج أقوى صدى لها في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وفي أغلب الأحيان، لاحت فكرة مقاطعة المنتوجات الألمانية أنها أنجع سلاح يمكن أن يجبر ألمانيا النازية على تغيير سياستها العنصرية والقمعية.[٢٠]

تميزت حركة الاحتجاج التي حملت لواءها التنظيمات اليسارية والراديكالية في الخارج من غيرها؛ فقد دعت هذه التنظيمات إلى مقاومة الهتلرية، ورأت في حملة الإرهاب النازية تعبيرا لسياسة عامة. في مقابل ذلك ركزت حركة الاحتجاج اليهودية، سواء كانت يهودية بحتة أو صهيونية، نشاطها ضد السياسة النازية المعادية لليهود الألمان. وفي بعض الأحيان رفضت الأخيرة التعاون مع اليسار اليهودي.[٢١] ولم تكتف قيادة حركة الاحتجاج وحركة مقاطعة المنتوجات الألمانية برفض أي شكل من أشكال التنسيق والتعاون مع الحركات والتنظيمات اليسارية والراديكالية الأُخرى، بل حاولت أيضا أن تحد من راديكاليتها. ففي رسالة لستيفان وايز (Stephen Wise)، زعيم الكونغرس اليهودي الأميركي، إلى صديق له جاء: «إنك لا تستطيع أن تتخيل جهودي لمقاومة الجماهير. إنهم يريدون مشاهد احتجاج رهيبة في الشوارع.»[٢٢]

وأخذت حركة المقاطعة في فلسطين طابعا حزبيا، لكن الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية لم تكن احتكارا لحزب معين. وبينما دعا التنقيحيون (Revisionists)، من أعوان جابوتنسكي ومن الفئات الأُخرى ذات الاتجاهات السياسية المشابهة، إلى مقاطعة شاملة، اكتفت الفئات الأُخرى من الصهيونيين العموميين ومباي بالاحتجاج والمطالبة بوقف الاعتداءات ومقاطعة اليهود الاقتصادية «ذات الطابع المنظَّم» التي وجدت «تسامحا من قِبل الحكومة.»[٢٣]

وأحدث رفع علم الصليب المعقوف على دار القنصلية في يافا موجة احتجاج بين اليهود في فلسطين. وأسرع فولف (Wolff)، القنصل الألماني في القدس، إلى إعلام وزارة الخارجية الألمانية بأن القيادات الصهيونية بذلت جهودا للمحافظة على السكينة، ودعت إلى «التعقل». كما أوضح لها أن رفع العلم جاء ردة فعل على حمل تمثال لهتلر في أثناء مسيرة عيد المساخر وعلى صدره لوحة كُتب عليها «الموت لليهود».[٢٤]

أولت الصحف العبرية في فلسطين اهتماما خاصا بالأحداث في ألمانيا. وبينما دعت «حزيت هعام» إلى المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية اكتفت الصحف المقربة إلى الأحزاب والدوائر السياسية الليبرالية والمباي بالاحتجاج والنقد. وفي ٢٧ آذار/مارس نشرت صحيفة «دوار هايوم» تعليقا تحت عنوان «اسمع هتلر!» دعت فيه إلى ضرورة انضمام اليهود في فلسطين إلى حركة المقاطعة وإلى حمل لوائها. وذكَّرت

الصحيفة قراءها بأن حملة هتلر ضد اليهود تعيد إلى الأذهان تشريد تيطس الروماني لليهود. واستطردت الصحيفة: «لذا من الآن فصاعدا: لا آلات ألمانية، لا مواد ألمانية، لا أفلام ألمانية، لا أدوية ألمانية، لا كتب أو صحف ألمانية.»

وحققت حركة المقاطعة الاقتصادية اليهودية للمنتوجات الألمانية نجاحا كبيرا في فلسطين لأسباب متعددة، منها سهولة المراقبة والإعلام بين اليهود. فقد ألغى الكثير من الوكلاء للشركات الألمانية عقودا تجارية مع شركات ألمانية، كما لم يجدد البعض الآخر عقودا بعد انتشار الدعوة إلى المقاطعة. وحاول دعاة المقاطعة إقناع من ادّعى أن مستقبله سيتعرض للخطر، وتعرض الكثير للتهديد بعد أن رفض الانصياع لنداء المقاطعة. وذكر القنصل الألماني أن وكيل شركة يوهان فابر لم يستطع عقد أية صفقة خلال زيارته لفلسطين، كما أن قيمة صفقات شركة ألمانية لإنتاج مواد الطباعة هبطت من ٦٠٠ جنيه فلسطيني إلى ٦٠ جنيها فقط.[٢٥] وفي تقرير سابق وصف فولف المقاطعة بين ألمانيا واليهود بأنها «حرب اقتصادية».[٢٦]

لم تكن حركة المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية موجهة من قِبل منظمة معينة. وفي الحقيقة يمكن الحديث عن حركات مقاطعة نشأت وانتشرت في دول وبلاد مختلفة في العالم كردة فعل على «الإرهاب العفوي» في ألمانيا. وحتى إذا جاز تسميتها «حركة المقاطعة» فإنها حركة بلا عنوان، أو حركة ذات عناوين يصعب تحديدها. من ناحية أُخرى، لا نعرف من بادر إلى الدعوة إليها أولا بصورة دقيقة لا تقبل الشك. لكن لا شك في أن منظمة المحاربين القدامى في نيويورك والكونغرس اليهودي الأميركي كانا محور هذا النشاط، فقد أدى ستيفان وايز، وصموئيل أونترماير (Samuel Untermyer) بعد ذلك، دورا مهما في توجيه حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية في الولايات المتحدة الأميركية.

كانت نيويورك ولندن أهم مركزين لنشاط حركة المقاطعة، كما زودت باريس وأمستردام مراكزهما بمعلومات بشأن ما جرى داخل ألمانيا، نظرا إلى كثرة المهاجرين والهاربين اليهود وغير اليهود.[٢٧] وأصبحت أنباء الاعتقالات الواسعة النطاق وأعمال التعذيب التي كانت تمارسها «الشرطة غير الرسمية» تنتشر. وأكثرت الصحف من نشر أخبار أعمال الإرهاب التي لم تسلم أية مدينة ألمانية منها. وربما غالى بعض الصحف في النشر والوصف، لكن أعمال القمع والاعتقال والتعذيب لم تكن منسوجة من الخيال، بل كانت واقعا يوميا، وخصوصا خلال الأشهر الأولى التي تلت ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣.

تنوعت أشكال الاحتجاج والدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية، كما تعددت أساليبها. فإلى جانب الحملات الصحافية، قامت لجان كثيرة في مختلف الدول تدعو إلى

LAU Riyad Nassar Library

المحافظة على حقوق اليهود الألمان، وتنادي بوقف حملات الاعتقال.[٢٨] ونُظمت اجتماعات احتجاج عدة كان من أهمها تظاهرة ساحة مديسون في نهاية آذار/مارس ١٩٣٣، التي سنعرضها فيما بعد. واستعملت حركات المقاطعة الاقتصادية أسلوب حمل أو إلصاق اليافطات الداعية إلى المقاطعة على واجهات الحوانيت وأمكنة الإعلانات العامة بصورة خاصة، وأُلصقت إعلانات الدعوة إلى المقاطعة على زجاج السيارات أحيانا. ولا شك في أن مصالح فردية قامت بدورها في ذلك أيضا؛ فقد وجدت شركات تجارية أو صناعية في المقاطعة فرصة لها لإضعاف منافسة الصناعات الألمانية لها.[٢٩]

أخذت فكرة إعلان مقاطعة عامة للمنتوجات الألمانية تنتشر بين حركات الاحتجاج ضد سياسة القمع والتعذيب في ألمانيا، كما أصبحت مسألة توحيد حركات المقاطعة ذات أولوية عظمى لدى دعاة المقاطعة الاقتصادية. هل هناك استعداد لدى مختلف المنظمات اليهودية لتبنّي فكرة المقاطعة كسياسة رسمية؟ كيف كانت ردة فعل المنظمة الصهيونية؟ لم تبد المنظمة الصهيونية نشاطا خاصا ـ لعوامل وأسباب ستتضح فيما بعد ـ لتصبح حاملة لواء المقاطعة. كما أن بعض المنظمات اليهودية غير الصهيونية لم يظهر حماسة خاصة. وبرزت كل من منظمة المحاربين القدامى والكونغرس اليهودي الأميركي كإمكانات محتملة.

بادرت منظمة المحاربين القدامى إلى الدعوة إلى تظاهرة عامة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٣٣ في نيويورك، بعد أن كانت قد أصدرت قبل ذلك بأيام قرارا بتأييد المقاطعة الاقتصادية. واشترك في التظاهرة أيضا بعض الزعماء الصهيونيين مثل أونتر ماير. وجاء في رسالة تلغرافية للسفير الألماني أن ٣٥ شخصية أميركية بارزة اشتركت في التظاهرة.[٣٠] وتوقع بعض الفئات من دعاة المقاطعة أن تقوم لجنة تتولى شؤون المقاطعة، لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث. واكتفى البعض ـ أونتر ماير مثلا ـ بإنشاء لجنة لمحاربة النازية.[٣١]

واتجهت أنظار دعاة المقاطعة نحو الكونغرس اليهودي الأميركي، الذي ضم عددا كبيرا من اليهود الأميركيين. وفي الواقع فإن تجنيد قاعدته الواسعة ومؤسساته التنظيمية كان يمكن أن يجعل من حركات المقاطعة حركة قوية تنظم صفوف المعادين للنازية من بين اليهود وغير اليهود، وتؤدي دورا قياديا ضد النازية.

دعا الكونغرس اليهودي الأميركي إلى القيام بتظاهرة في ساحة مديسون في نيويورك في نهاية آذار/مارس وأُوكل إلقاء الخطاب المركزي إلى ستيفان وايز، أحد زعماء الطائفة اليهودية الأميركية. هل سيعلن ستيفان وايز إنشاء حركة مقاطعة عامة؟ لقد اكتفى وايز بشن حملة نقدية كلامية ضد أعمال العنف النازية، ولم يتطرق إلى المقاطعة بصورة مباشرة وجدية.[٣٢]

أما في بريطانيا فقد أخذت حركات الاحتجاج والمقاطعة شكلا آخر. وكما ذكرنا، فقد أدى زج الآلاف من أفراد المعارضة السياسية والحركة العمالية الألمانية في معسكرات الاعتقال ـ وخصوصا في داخاو ـ إلى نشوء حركات مناهضة للنازية. ومن ناحية أُخرى فإن وجود حركة عمالية عريقة في بريطانيا ساعد في تجنيد قطاعات أوسع ضد سياسات النازيين الألمان. وبرز الكونغرس المعادي للحرب (Anti-War Congress) عن غيره من المنظمات، فقام بتنظيم حملات احتجاج كثيرة، ولا سيما في برموندسي (Bermondsey). وأرسل السفير الألماني في لندن تقارير وبرقيات متتالية عرض فيها أنشطة حركات الاحتجاج والمقاطعة.[٣٣]

هكذا بقيت حركة المقاطعة محلية، وفردية أحيانا كثيرة. ولم تحاول التنظيمات اليهودية حمل لواء المقاطعة الاقتصادية والدعاية لها على الرغم من الإمكانات التي توفرت لديها لدعمها. واكتفى بعضها بحملات الاحتجاج الكلامية. أما البعض الآخر فقد وجد في تأسيس جمعيات وتنظيمات ضد اللاسامية دواء كافيا، لكن تأثيره لم يتعد تأثير حقن المورفين في أحسن الأحوال.

ماذا كان موقع الحركة الصهيونية؟

رأت الحركة الصهيونية في وصول هتلر وحزبه إلى الحكم برهانا قاطعا على صحة نظريتها التقليدية القائلة إن اللاسامية ظاهرة متأصلة في المجتمعات الأوروبية، وهي عبارة عن قانون طبيعي كأي قانون للطبيعة. ومن هنا جاءت الحركة الصهيونية لإنقاذ اليهود من عشوائية هذا القانون. لكن تفسيرها لقوانين الطبيعة ولقوانين التطور التاريخي لم يخفف من آلام المعتقلين وتعذيب فرق «الصاعقة» والميليشيات البوليسية لهم، كما لم يقدم مأوى للمشردين في جميع أنحاء أوروبا، ولا قام بأود الجياع الهائمين في الشوارع، سواء في هولندا أو فرنسا أو سويسرا. كيف كانت ردة فعل قيادات الحركة الصهيونية؟ هل ستعمل على ترجمة دعواها بأنها تجسيد لأماني اليهود على الصعيد العملي، فتقود حركة المقاطعة استجابة لأماني اليهود في تلك الأوضاع؟ هل ستستطيع أن تقوم بالدور الذي عجزت عن القيام به المنظمات اليهودية الأُخرى، التي راعت مصالح الدول التي انتمت إليها ما دامت هي وحدها تدين بالعمل فقط من أجل اليهود كما راحت تروّج عن نفسها، وبذلك تجد نفسها ـ كما تدّعي هي على الأقل ـ في حلّ من المصالح المحلية؟ ف «الوطن القومي» لن يقوم بين عشية وضحاها، كما أن مشكلات المشردين تطلبت حلا عاجلا لا يحتمل التأجيل، ريثما يصبح «الوطن القومي» حقيقة.

رأت الحركة الصهيونية في الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية خطرا يهدد وجودها في ألمانيا، إذ إن تبنّيها المقاطعة الاقتصادية وجعلها سياسة رسمية لها سيدفعان النازيين إلى إغلاق مكاتبها في برلين وإلى حل تنظيمات المنظمة الصهيونية الألمانية، وربما إلى

LAU Riyad Nassar Library

زج أعضائها في السجون والمعتقلات، إذا تمكن النازيون من إلقاء القبض على أعضائها.[٣٤] كان الخيار معقدا وصعبا، ولا سيما بعد أن أعلن هتلر مقاطعة اقتصادية ألمانية ضد اليهود الألمان كخطوة مضادة. ومن ناحية أُخرى عنى العمل على فتح أبواب الهجرة إلى دول وبلاد أُخرى لإنقاذ يهود ألمانيا أمرا مناقضا للدعوة إلى «الوطن القومي». وقد استوجبت غايات الحركة الصهيونية وأهدافها المحافظة على أولويتها المطلقة، بينما حتّمت مواجهة الأخطبوط النازي آنذاك تضحيات جسيمة. وكانت المصالح الذاتية للحركة الصهيونية أقوى من أن تدفع زعماءها إلى تبنّي مبدأ المقاطعة الاقتصادية.

هكذا بقيت حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية من دون تنظيم مركزي ومن دون قيادة عامة توجهها وتنسق خطواتها. لكن ذلك لم يضعفها خلال الأشهر الأولى لصعود الحكم النازي.

كيف كان رد الحكم الجديد في ألمانيا؟

تتالت تقارير وبرقيات السفراء والقناصل الألمان في عواصم ومدن دول وبلاد كثيرة في العالم بشأن أخبار المقاطعة الاقتصادية. وأثارت قلقا في وزارة الخارجية الألمانية.[٣٥] وأخذ بعض الشركات ووكالات شركات ألمانية في الخارج يلغي عقودا مع الشركات الألمانية، الأمر الذي أثار بعض المخاوف في وزارة الاقتصاد الألمانية.[٣٦] وساهمت الدعوة إلى تظاهرة في ساحة مديسون من أجل تجنيد أكبر عدد للاشتراك فيها، وما يمكن أن ينجم عنها من إمكان إعلان رسمي لمقاطعة عامة، في زيادة القلق لدى الحكومة الألمانية الجديدة.

كان الرد الألماني على حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية وعلى دعوتها إلى القيام بتظاهرة في ساحة مديسون في نيويورك مشابها؛ فقد أعلن هتلر أن ألمانيا ستعلن مقاطعة لليهود الألمان كردة فعل على حركة المقاطعة.

ودعا غيرنغ، رئيس الرايخستاغ ووزير الداخلية في بروسيا، رؤساء وزعماء المنظمات اليهودية الألمانية الرئيسية، بالإضافة إلى رئيس الطائفة اليهودية في برلين، إلى اجتماع في مكتبه في ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٣.[٣٧] وكان للاجتماع أهمية خاصة ومغزى عميق تعدى الغرض المباشر ـ التأثير في المنظمات اليهودية والصهيونية لمنع انتشار حركة المقاطعة وإلغاء تظاهرة ساحة مديسون في نيويورك ـ والذي دفع غيرنغ إلى دعوة زعماء التنظيمات اليهودية والصهيونية: فقد عكس الاجتماع سياسة هذه التنظيمات ومواقفها من سياسة ألمانيا العنصرية المعادية لليهود.

اعترض ناومان (Naumann)، رئيس اتحاد اليهود الوطنيين الألمان، على اشتراك كل من مارتن روزنبلوت (Rosenbluth) وكورت بلومنفلد (Blumenfeld) من المنظمة

الصهيونية الألمانية، في الاجتماع. فقد رأى ناومان أن يهود ألمانيا هم ألمان قبل كل شيء، وأن يهوديتهم لا علاقة لها بانتسابهم إلى وطنهم الألماني. وعلل ناومان معارضته لدعوة رؤساء المنظمة الصهيونية الألمانية كذلك بأنهم وضعوا إخلاصهم لوطنهم الألماني موضع الشك حينما دعوا إلى وطن خارج ألمانيا، وأن المنظمة الصهيونية مصدر الداء لانتشار العداء لليهود نتيجة دعوتها إلى وطن آخر. أما ما يجري في ألمانيا من قمع وإرهاب فلا علاقة له بالمنظمة الصهيونية، بل هو مشكلة ألمانية داخلية.

كذلك نشبت مشادة عنيفة بين ناومان بصورة خاصة وبين غيرنغ نفسه، وانتقد ناومان التنظيمات النازية، ولا سيما ميليشيات الحزب، ورأى أن الحزب النازي مسؤول عما يجري ليهود ألمانيا ما دام لا يضع حدا لأعمالها، وأبرز من ناحية أُخرى مساهمة يهود ألمانيا في تطور البلد، مشيرا إلى «ألمانيتهم» على نحو خاص. وعبّر ناومان بذلك عن موقف منظمة المحاربين القدامى إلى حد بعيد وموقف اتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية (Centralverein deutscher Staatsbuerger Juedischen Glauben) المعروف بـ «الاتحاد المركزي» (CV) ـ أكبر تنظيم يهودي ألماني ـ بصورة محدودة. فهذه التنظيمات اليهودية جميعها كوّنت التنظيمات الاندماجية اليهودية في ألمانيا، ولذا رأت نفسها ألمانية من حيث الانتماء السياسي، وأبرزت طابعها الألماني، خلافا للمنظمة الصهيونية الألمانية. ووصلت حدة المواجهة إلى درجة أن غيرنغ شعر بموقفه الحرج بعد أن قدم ناومان له شواهد كثيرة على حوادث الاعتداءات والقمع. أما ممثلا المنظمة الصهيونية فقد أبرزا وجهة نظرهما فيما يتعلق بما يجري في ألمانيا وخارجها، مشيرين إلى الجهود الصهيونية في إقناع اليهود بترك ألمانيا والهجرة إلى فلسطين. وظهر واضحا أنه لا يوجد تناقض أساسي بين كلا الجانبين: فكلا الطرفين ـ أي الحركة الصهيونية والحزب النازي ـ لا يرى ألمانيا وطن اليهود الحقيقي، ووجود اليهود في ألمانيا هو وليد الأوضاع وربما المصادفة، كما أن هذا الوجود «المصطنع» يتطلب «حلا» يجب التفتيش عنه والعمل به لإنهائه. وبصورة غير مباشرة، فقد وجد كل من غيرنغ وبلومنفلد وروزنبلوت أنفسهم في خندق واحد من حيث لا يدرون: فرؤيتهم لوجود اليهود في ألمانيا متشابهة، وأهدافهم البعيدة المدى واحدة ما دام كل طرف ينادي، طبقا لتصوره، بإنهاء هذا الوجود «المصطنع».

من ناحية أُخرى تبين لغيرنغ أن اليهود الداعين إلى الاندماج في المجتمع الألماني شكّلوا أكبر عقبة في وجه تنفيذ السياسة النازية العرقية، وفي الواقع فهم الأعداء الحقيقيون للنازيين.

كان رد فعل غيرنغ عنيفا وسريعا، فقد هدد التنظيمات اليهودية بأنه لن يتحمل أية مسؤولية عما سيلحق بالمؤسسات والمتاجر اليهودية من أضرار إذا رفضت المنظمات

Riyad Nassar Library

والحركات اليهودية وقف مقاطعة الاقتصاد وإلغاء تظاهرة ساحة مديسون في نيويورك.[٣٨]

تألف وفد من المنظمة الصهيونية الألمانية واتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية، وسافر حالا إلى لندن للاجتماع بقيادات المنظمات اليهودية والصهيونية هناك، واجتمع إلى أعضاء من مكتب المنظمة الصهيونية في لندن. واتفق الطرفان على إرسال برقية عاجلة إلى ستيفان وايز في ٢٧ آذار/مارس ١٩٣٣، أي قبيل القيام بتظاهرة مديسون في نيويورك، وطلب الطرفان من وايز «الاعتدال» و «تغيير اللهجة»، على غرار ما فعله في الماضي خلال التحضير للتظاهرة. وحذر الوفد وايز من أن «المبالغات» ستلحق «الضرر» بيهود ألمانيا. لذا عليه أن يكتفي بخطاب احتجاج شديد اللهجة ضد الاعتداءات «الفردية»،[٣٩] وهذا معناه أن يرضخ للادعاء الألماني أن الاعتداءات ضد اليهود في ألمانيا كانت نتيجة «مبادرات» فردية لا سياسة رسمية موجهة من تنظيم مركزي، كالحزب النازي، أو من أجهزة الحكم الرسمية كـ «البوليس غير الرسمي» المؤلف من ميليشيات الحزب. وفي اليوم التالي أسرع لوكر (Locker) عضو اللجنة التنفيذية في لندن، في إرسال مذكرة إلى أرلوزوروف (Arlosoroff) رئيس اللجنة السياسية في القدس، بلّغه فيها نجاح المنظمة في التأثير في وايز وفي غيره من أعضاء زعماء الكونغرس اليهودي الأميركي، وإقناعهم بضرورة «الاعتدال».[٤٠] وفي الواقع فإن البرقيتين عبَّرتا عن موقف المنظمة الصهيونية الرسمي، بغض النظر عن الأوضاع التي صاحبت إرسال البرقيتين، كما جاء في تقرير سابق للقنصل الألماني في القدس.[٤١]

كما سارع مكتب المنظمة الصهيونية في لندن إلى إرسال برقية أُخرى إلى الوكالة اليهودية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٣٣، ودعت المنظمة الصهيونية في برقيتها إلى الامتناع من اتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية بناء على طلب من المنظمة الصهيونية الألمانية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت البرقية إلى أن أي إعلان لمقاطعة اقتصادية هو خطر ولا جدوى منه.[٤٢] وأصدرت اللجنة القومية في فلسطين بيانا بعد ذلك بيومين أعلنت فيه احتجاجها على سياسة «الحكومة الألمانية» المعادية لليهود، وأكدت تضامنها مع يهود ألمانيا. لكن اللجنة القومية أكدت أنها لن تعلن مقاطعة اقتصادية للمنتوجات الألمانية.[٤٣] وفي اليوم نفسه بعثت المنظمة الصهيونية واللجنة القومية ليهود فلسطين ببرقية إلى مكتب المستشار الألماني، أي هتلر، أكدتا فيها «عدم إعلانهما» المقاطعة الاقتصادية وأن المقاطعة هي «عمل عفوي فردي»، لكن يمكن أن تنتهي إذا أوقفت «الأعمال ضد اليهود».[٤٤] وفي اليوم عينه وصلت برقية أُخرى إلى ستيفان وايز تخبره بالبرقية التي أرسلتها المنظمة الصهيونية -

مكتب القدس واللجنة القومية.[٤٥] وأعلم القنصل الألماني في القدس وزارة الخارجية بأن وفدا من ثلاثة أعضاء من اللجنة القومية أعلمه شخصيا بقرار اللجنة «ضد» المقاطعة الاقتصادية وإعلام المؤسسات اليهودية بخطوات ضد «مقاطعة منظمة» من قبل المؤسسات اليهودية.[٤٦]

أثار قرار هتلر إعلان مقاطعة اقتصادية ضد اليهود الألمان في بداية نيسان/أبريل كخطوة مضادة، مخاوف اليهود الألمان بصورة خاصة. فقد كان يعني ذلك موجة جديدة من الإرهاب والتخريب. وأدى هذا القرار إلى نشوب أزمة حكومية في نهاية آذار/مارس عندما هدد فون نويرات الذي لم يكن عضوا في الحزب النازي، بالاستقالة النهائية. وقبيل جلسة الحكومة في ٣١ آذار/مارس أوضح شاخت (Schacht)، رئيس البنك المركزي الألماني، أن أي عمل يؤدي إلى إخراج اليهود من الاقتصاد الألماني والاستيلاء على أملاكهم سيعود بكارثة على الاقتصاد الألماني. ومن الجدير بالذكر أن هتلر أولى شاخت ثقة كبيرة.[٤٧] وأراد نويرات أن يحافظ على سمعة ألمانيا بين الدول الأجنبية ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت هذه السمعة قد ساءت نتيجة أعمال ميليشيات فرق «الصاعقة» بصورة خاصة. أما شاخت فقد بذل كل جهد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للخروج من الأزمة الاقتصادية ولتخفيف حدّة البطالة المتفشية. ولا شك في أن الصراع داخل الحكومة، ولا سيما بين هتلر ونويرات، حمل طابعا حزبيا. فقد حاول الوزراء غير النازيين توكيد مواقفهم غير النازية وإظهار الحكومة بأنها ليست نازية صرفة.[٤٨]

وخلال الأزمة الحكومية تمسك هتلر بموقفه القائل إن المقاطعة الاقتصادية ضد يهود ألمانيا عمل دفاعي محض ضد حملات الدعاية اليهودية في العالم، التي دأبت على تضخيم الاعتداءات النازية، وأن حملات الدعاية هذه قد ساعدت في انتشار المقاطعة الاقتصادية للبضائع الألمانية. وفي الواقع، فإن تقارير السفراء والقناصل الألمان في الخارج، وخصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا، أكدت صحة أخبار انتشار المقاطعة بين قطاعات غير يهودية في الدول الأجنبية.

وعُقدت لجنة تحضيرية بدعوة من وزارة الخارجية اشترك فيها ممثلون عن وزارات النقل والمال والاقتصاد والإرشاد والدعاية، بالإضافة إلى دكهوف (Deckhoff)، ممثل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٣٣، أي قبل الاجتماع الوزاري لمعالجة الأزمة بيوم واحد. ومع أن ممثل وزارة الإرشاد والدعاية رفض التوصية بإلغاء المقاطعة ضد يهود ألمانيا، فإن الممثلين أجمعوا أخيرا على رفع توصية إلى المجلس الوزاري بإلغاء المقاطعة في أول نيسان/أبريل، إذا ما أشارت تقارير وبرقيات السفارات الألمانية إلى انتهاء المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية.[٤٩] وعاد سبب رفض ممثل وزارة

Riyad Nassar Library

الإرشاد والدعاية إلى كون الوزير من الحزب النازي. وكان غوبلز (Goebbels) وزير الإرشاد والدعاية من المبادرين إلى الدعوة إلى مقاطعة يهود ألمانيا الاقتصادية. وعهد إلى وزارته القيام بحملة إعلانية مضادة لحركة مقاطعة المنتوجات الألمانية.

ويظهر أن هتلر والوزراء النازيين، وخصوصا غوبلز، رأوا أن الأزمة الوزارية تعدت دوافعها الأولى، وأن المسألة أصبحت مسألة حساسة شخصية وحزبية، فالتراجع عن مبدأ مقاطعة اليهود الألمان الاقتصادية، والتي جندت من أجلها الصحافة وأجهزة الدعاية النازية بجميع كوادرها، سيترك انطباعا وكأن هتلر وحزبه أظهرا ضعفا وتراجعا نتيجة ضغط الوزراء غير النازيين، وأن اليهودية العالمية نجحت في حملتها السياسية. لكن الأزمة الوزارية هددت مصير حكومة المستشار الجديد.

أبدى هتلر استعداده أخيرا لإلغاء قرار المقاطعة إذا أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما ضد مقاطعة السلع الألمانية. وجهد فون نويرات، وزير الخارجية غير النازي، من أجل الحصول على إعلان من هذا القبيل. لكن الوقت لم يكن كافيا على الرغم من استعداد الدولتين المبدئي لإصدار إعلان كهذا. فقد أصر هتلر على ضرورة وصول الإعلان قبيل منتصف ليل ٣١ آذار/مارس، وبات ذلك متعذرا.[٥٠] واكتفى هتلر بإعلان المقاطعة ليوم واحد فقط، بدل ثلاثة أيام. وصدف أن ذلك اليوم كان يوم سبت، حيث أن كثيرا من المحال التجارية اليهودية تكون مغلقة.

لا تهمنا حركة مقاطعة السلع الألمانية بصورة أساسية على الرغم من أهميتها الذاتية. ومن الصعب تحديد مدى تأثيرها الحقيقي في الاقتصاد الألماني. لكن إعلان هتلر القيام بخطوة مضادة في أول نيسان/أبريل شكل حلقة في تطور العلاقات بين النازية ويهود ألمانيا. ولا شك في أن خطوة كهذه لم تشهد أوروبا مثيلا لها، ولا سيما دول أوروبا الغربية، منذ زمن بعيد؛ إذ خالفت كل عرف أو قانون في المجتمع الأوروبي المعاصر. لكن الأوضاع التي أحاطت بهذه الأزمة والنتائج التي تمخضت عنها تركت آثارا بعيدة المدى في بلد آخر: فلسطين.

رأى الكثير من قيادات الحركة الصهيونية في حركات المقاطعة للسلع الألمانية «عاملا خطرا» هدد مستقبل نشاطها من أجل الهجرة إلى فلسطين. ولا شك في أن إرسال البعثات إلى الخارج لـ «تهدئة» الرأي العام والتأثير في التنظيمات الصهيونية واليهودية عاد إلى تهديد غيرنغ. ومع أن غيرنغ اكتفى بسفر البعثة اليهودية ـ الصهيونية إلى لندن، إلا إن المنظمة الصهيونية الألمانية لم تكتف بذلك، بل راحت تبعث أعضاء قيادتها إلى مدن أخرى للغرض ذاته ولبذل الجهود لإنهاء الوجود اليهودي «المصطنع» ـ من وجهة نظرها ـ في ألمانيا. وأبرز بلومنفلد ذلك عندما قدم إلى وزارة الخارجية الألمانية طلبا للحصول على تأشيرة سفر إلى لندن، إذ أهاب صاحبها بجهود

الصهيونية لاحتواء حركات مقاطعة السلع الألمانية وإنهائها. وبعد أن ذكر الهدف المباشر لسفره إلى لندن ـ الحصول على شهادات هجرة اليهود من ألمانيا إلى فلسطين ـ أشار إلى أنه سيحاول بذل جهوده لدى السلطات البريطانية لـ «فتح صمام» الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. ولفت بلومنفلد أنظار بروفر (Pruefer) في وزارة الخارجية الألمانية إلى أن الهجرة هي «أيضا» في «مصلحة» ألمانيا بعد أن ذكر سابقا أن المنظمة الصهيونية لم تتدخل في شؤون ألمانيا الداخلية.[٥١] بذلك لخص بلومنفلد سياسة المنظمة الصهيونية الألمانية: «عدم التدخل» في شؤون ألمانيا الداخلية ـ أي أن اليهود ليسوا جزءا من المجتمع الألماني ـ والعمل على إيجاد «صمام» للهجرة. ويظهر بوضوح «تجانس الأهداف» بين الحركة الصهيونية وبين موقف زعماء الحزب النازي من يهود ألمانيا.

لم تكن فكرة تهجير اليهود واعتبارها مصلحة ألمانية مقصورة على بلومنفلد، فقد أشرنا إلى موقف روزنبلوت ولختهايم (Lichtheim) في اجتماع غيرنغ والمنظمات اليهودية والصهيونية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٣. وأبرز روزنبلوت ولختهايم، اللذان مثّلا المنظمة الصهيونية الألمانية، تجانس الأهداف التي تمثلت في ضرورة تهجير اليهود الألمان. ولا شك في أن خلافا بين الحركة الصهيونية وأجهزة الحكم النازي دار بشأن أشكال الهجرة وآليتها، لكن ذلك لم يغير من جوهر تجانس الأهداف.

لكن مسألة هجرة اليهود الألمان أو تهجيرهم اصطدمت بعقبة كبيرة. فقد أصدرت حكومة برونغ (Bruening) مرسوما في آب/أغسطس ١٩٣١ قضى بتحديد المبلغ من العملات الأجنبية الذي يسمح به لمن يريد الهجرة أو السفر إلى الخارج. وصدر المرسوم كوسيلة للتغلب على الأزمة الاقتصادية وللحد من النقص المتزايد في احتياط ألمانيا من العملات الأجنبية. وكانت الحكومة الألمانية ما زالت تعمل بهذا المرسوم. لكن الهجرة الحرة من فئة «الرأسماليين» إلى فلسطين اشترطت على صاحبها أن يملك ١٠٠٠ جنيه فلسطيني. هل يمكن تذليل هذه العقبة؟ أصبحت إزالة هذه العقبة ضرورة يمليها مبدأ «تجانس الأهداف» وتقتضيها «المصلحة» المشتركة.

من الصعب تحديد المبادر إلى الدعوة إلى تخطي القيود المالية. لكن من الواضح أن بعض الدوائر الوزارية، الخارجية والمالية والاقتصاد، قد بحث في أمر استثناء المهاجرين اليهود من هذه القيود في أواخر آذار/مارس. ومن ناحية أخرى فقد زار رجل الأعمال الصهيوني سام كوهن ألمانيا في أواخر آذار/مارس ١٩٣٣، وبحث في إمكان السماح للمهاجرين بالحصول على مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه فلسطيني في وزارتي الاقتصاد والخارجية.[٥٢]

أدت أعمال الإرهاب خلال الأشهر القليلة الأولى من تولي الحزب النازي السلطة

Riyad Nassar Library

إلى إحداث جو من عدم الأمن والاستقرار في حياة يهود ألمانيا. كما أن الاعتداءات وأعمال التخريب شملت اليهود البولونيين أيضا الذين كانوا يعيشون في ألمانيا، كما ذكرنا سابقا. نتيجة ذلك، ازدادت طلبات الهجرة، وخصوصا إلى فلسطين، على نحو لم تشهده الأعوام السابقة. وبحسب التقارير الرسمية، فقد قُدم ٧٦ طلب هجرة سنة ١٩٢٩ ولم يتعد عدد الطلبات سنة ١٩٣٠ ال ٤٣ طلبا؛ لكن عدد الطلبات عاد إلى الصعود ووصل إلى ٢٤١ طلبا سنة ١٩٣١. واستمرت الزيادة سنة ١٩٣٢، فوصل العدد إلى ٩٨٧ طلبا.[٥٣] ولم يمر الأول من نيسان/أبريل من دون ترك أثره في ازدياد طلبات الهجرة؛ فقد تزايد العدد وأصبح أمر الهجرة يتطلب سياسة تنسيق بين مختلف دوائر الحكومة. وأصبحت الحاجة ماسة لفتح «صمام» للهجرة لتنظيمها ولتمكين الراغبين في الهجرة من إيجاد مخرج.

كما دفع القلق وعدم الأمن الكثيرين إلى تهريب أموالهم إلى الخارج بأشكال مختلفة. وتتالت تعليمات وزارة الداخلية إلى شرطة الحدود تطلب منها تشديد الرقابة، بعد أن وصل الكثير من تقارير شرطة الحدود عن أعمال تهريب الأموال إلى الخارج، ولا سيما إلى سويسرا وفرنسا.[٥٤] وكانت الحدود مع إقليم السار، الذي كان لا يزال محتلاً من قبل فرنسا، أكثرها تعقيدا. لكن تهريب الأموال لم يقتصر على التهريب المباشر. فكثير من الهاربين، وخصوصا من اليهود، كان له علاقات قرابة أو صداقة بآخرين خارج الحدود الألمانية. وكانت أعمال التهريب تتم أحيانا عن طريق أوراق السوق المالية. وأصبح «الصمام» الذي تحدث بلومنفلد عنه ضروريا لكلا الطرفين: أجهزة الحكم النازي والحركة الصهيونية. وفي الواقع فرضت المصلحة المشتركة على كل طرف بذل كل جهد لإيجاده، فراح كل منهما يفتش عنه. ووجد بلومنفلد «مفتاح الصمام» في لندن، فسافر إلى هناك.

جاءت زيارة سام كوهن لتلفت نظر الحكومة الألمانية إلى أن «مفتاح الصمام» الآخر في يدها. ويظهر أن دوائر وزارات الاقتصاد والمال والخارجية التي عالجت أمور الهجرة أجرت اتصالات داخلية في أواخر آذار/مارس ١٩٣٣ بشأن مسألة تنظيم الهجرة نتيجة الزيادة السريعة في تقديم طلبات الهجرة. وبعثت دائرة الهجرة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٣٣ برسالة إلى القنصل الألماني في القدس طلبت منه معلومات تتعلق بالتكاليف المالية لإقامة مزرعة حديثة أو مشغل متوسط.[٥٥] وكان الغرض من ذلك تشجيع الهجرة إلى فلسطين، وذلك بتوفير الشروط الاقتصادية للبدء من جديد للراغبين في الهجرة ممن لديهم القدرة الاقتصادية على تقديم شهادات ال ١٠٠٠ جنيه فلسطيني. وضرب شميدت (Schmidt)، من دائرة الهجرة، بعض الأمثلة العينية كي تستطيع دائرة الهجرة الحصول على صورة واقعية لحاجة المهاجر إلى رأس المال اللازم لبناء حياة

جديدة. وتساءل شميدت عما إذا كان مبلغ ٢٠,٠٠٠ مارك يكفي إقامة ورش متوسطة.[٥٦]

قام فولف بدعوة سميورا (Smiora)، عضو لجنة اتحاد مهاجري ألمانيا، في ٢٠ نيسان/أبريل، وأجرى معه حديثا بخصوص المستلزمات الاقتصادية للمهاجرين. وفي اليوم التالي بعث فولف إليه بنسخة عن مذكرة دائرة الهجرة الألمانية. ومن الممكن أن سميورا أجرى مشاورات مع الآخرين من اتحاد مهاجري ألمانيا. كما بعث فولف بنسخة أُخرى إلى بونيه (Bonne)، الخبير بالشؤون الاقتصادية للاستيطان الصهيوني، يطلب منه معلومات تتعلق بالتكاليف المالية لاستيطان العائلة الواحدة وتأمين الشروط الاقتصادية بحيث تستطيع العائلة إنشاء أساس اقتصادي مستقل، كإقامة الورش الصناعية المتوسطة، أو فتح مطعم أو حانوت.[٥٧] وكانت تلك المعلومات ضرورية لدائرة الهجرة في برلين، لتحديد المبالغ المالية التي أرادت أن تسمح وزارتا الاقتصاد والمال بها للمهاجرين.

وشاءت دائرة الهجرة أن تعرف ما إذا كان المبلغ ١٥,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠ مارك كافيا لِـ «بداية جديدة» للمهاجرين. ولا شك في أن منظمة اتحاد مهاجري ألمانيا درست مذكرة دائرة الهجرة إلى القنصل. وبعد مشاورات بعثت برسالة في ٨ أيار/مايو ١٩٣٣ تخبر القنصل الألماني في القدس بأن المهاجر الجديد يحتاج إلى مبلغ يتراوح بين ١٥,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ مارك، باستثناء بعض الحالات النادرة. ويظهر أن التلميح إلى تسهيل الهجرة، وخصوصا فيما يتعلق بالعملات الأجنبية أو الاستيراد الفردي، قد وجد ترحيبا بين أعضاء المنظمة؛ فقد ذكرت الرسالة أن المهاجر يستطيع تسلم قرض بشروط سهلة إذا كان المبلغ المذكور غير كاف.[٥٨]

لكن فولف لم ينتظر ردة فعل المؤسسات الصهيونية الرسمية، وربما اكتفى باتصالاته الشخصية، فبعث برسالة إلى دائرة الهجرة في برلين بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل يعلمها بأن تقديراتها تصلح لأن تكون أساسا كافيا للمهاجرين من دون إعلامها باتصالاته المختلفة أو بإرساله نسخا عن مذكرة دائرة الهجرة.[٥٩] وفي رسالة أُخرى بتاريخ ٩ أيار/مايو أكد فولف لدائرة الهجرة ما ذكره سابقا، وأشار إلى مقال نشره آرثر روبين (Ruppin) في جريدة «يودشه روندشاو» (Judische Rundschau) الأسبوعية الصادرة في برلين في ٢١ نيسان/أبريل تناول فيه موضوع الهجرة من ألمانيا والشروط المالية السهلة للاستيطان.[٦٠] ومن الممكن أن روبين قد علم بالخطوات التي دُرست آنذاك في دوائر الوزارات الألمانية والتي لها علاقة بالهجرة، إذ إن التوقيت لم يأت مصادفة، ونشر مقاله في صحيفة تصدر في برلين لم يكن عفويا. ومن الجدير بالذكر أن روبين كان من أهم الخبراء والمسؤولين بالشؤون المالية والاستيطانية في فلسطين.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

لم تنتظر الدوائر الوزارية الألمانية إجابة فولف، وواصلت المشاورات بشأن إيجاد السبل من أجل تخفيف الضغط المتزايد للهجرة. ففي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٣٣ بعث شويرل (Scheuerl) بمذكرة إلى وزارات الخارجية والداخلية والمالية وإلى البنك المركزي، دعا فيها الدوائر المختصة بأمور الهجرة إلى الاجتماع بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٣٣. وأوضح شويرل أن موضوع الاجتماع يدور حول الهجرة والسماح بالحصول على العملات الأجنبية. وبعد تأجيل، تم الاجتماع بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣، واتفق ممثلو مختلف الوزارات على الخطوط العريضة لـ «التسهيلات» المالية. ومما يلفت الانتباه أن ممثل وزارة الداخلية، التي كان وزيرها فريك (Frick) من الحزب النازي، أبدى ترحيبه، «ولا سيما إذا أدت هذه الخطوات إلى تقوية حركة الهجرة اليهودية.»[٦١] وبعد أيام أصدر رايخردت (Reichardt)، وكيل وزارة الاقتصاد، مرسوما رسميا بهذا الشأن وزعه على الدوائر الحكومية المختصة بأمور الهجرة.[٦٢]

كان مرسوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٣٣ أول خطوة رسمية في سبيل تهجير يهود ألمانيا. وبينما جُمدت خلال الأعوام الماضية أموال من هاجر سابقا في حساب عُرف بـ «الماركات المجمَّدة» أصبحت الفرصة الآن مؤاتية للمهاجرين لنقل أموالهم على الأقل إلى الخارج. ومع أن المرسوم لم يقيد المهاجرين بالهجرة إلى بلد محدد حتى يسمح لهم بتحرير أموالهم أو بتحرير قسم منها، فإن الهجرة إلى فلسطين كانت محور المشاورات بين الدوائر المختصة بالهجرة.

ومن الواضح أن الضغط على دائرة الهجرة ووزارتي الاقتصاد والمال جعل أمر تغيير القيود على العملات الأجنبية أمرا لا مفر منه؛ إذ أصدرت حكومة هتلر خلال نيسان/أبريل وفيما بعد، مراسيم مختلفة منعت اليهود من الالتحاق بسلك الخدمات الحكومية. وأصدرت حكومة الرايخ قوانين أُخرى منعت أصحاب المهن الحرة، كالمحامين والأطباء والمهندسين، من مزاولة مهنهم،[٦٣] فأصبحوا بذلك عاطلين من العمل. كما أن الفصل بين الآريين وغير الآريين في المدارس خلَّف إشكالات جديدة.[٦٤] وبالتأكيد، فإن القانون الأخير كان في الدرجة الأولى موجها ضد دعاة الاندماج في الماضي.

إن التغييرات الجديدة في سياسة الهجرة يمكن اعتبارها بمثابة «الثمن» في مقابل «الاعتدال» الذي أبدته قيادات من الحركة الصهيونية حيال المقاطعة الاقتصادية للسلع الألمانية، لكنها أيضا خطوة إلى الأمام في السياسة النازية، التي أرادت «التخلص» من اليهود بكل وسيلة، لتصبح ألمانيا نقية العرق. وسنرى لاحقا كيف غمر «فتح صمام» الهجرة فلسطين بسيل من المهاجرين على نحو لم تشهده الأعوام السابقة.

ثانيا: «الفرصة التاريخية»

أدى تسلّم الحزب النازي السلطة في ألمانيا إلى منعطف حاد في تاريخ الصهيونية في ألمانيا. وكما رأينا سابقا، فقد ساهم العداء للسامية في صهينة قطاعات واسعة من يهود ألمانيا، بحيث أصبحت المنظمة الصهيونية الألمانية تشعر بقوتها وتحاول تعميم تدريس أيديولوجيتها في المدارس اليهودية بعد سن قانون التعليم الجديد في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣. إذ لم يسمح القانون للأطفال غير الآريين بالانتساب إلى المدارس العامة. وليس من الغريب أن تشير قيادات صهيونية إلى «انتصارها» سواء على صعيد المؤسسات اليهودية الألمانية أو على الصعيد العام. ولم يخف البعض الآخر سروره من سياسة هتلر ضد اليهود.

«إن الشعاع الفضي المطل من الغيوم الألمانية القاتمة يكمن في الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن الشبيبة اليهودية الألمانية، حتى من الصنف الخامس (من المغالين في الاندماجية)، تعود إلى القومية اليهودية. وما لم يتكلل خلال ثلاثين عاما (من العمل الدؤوب لصهينة يهود ألمانيا) بالنجاح، استطاع هتلر عمله خلال ليلة واحدة.

«هناك مادة ممتازة (وجود كادر هائل للهجرة) ستبرهن قيمتها الهائلة لبناء وطننا القومي.»[٦٥]

وفي وقت لاحق أشار إميل لودفيغ، في مقابلة صحافية خلال زيارته الولايات المتحدة سنة ١٩٣٦، إلى «مساهمة» هتلر في عملية صهينة يهود ألمانيا، من دون أن يخفي سروره وامتنانه: «سيُنْسى هتلر خلال بضعة أعوام، لكن سيقام له نصب تذكاري جميل في فلسطين. أنت تعرف أن مجيء النازيين يستحق الترحيب... بعد أن بدا كأن اليهودية خسرت الآلاف كليا، لكن هتلر قد أعادهم (إلى حضن اليهودية). ومن أجل ذلك أكنُّ له أعظم الامتنان والشكر.»[٦٦]

هكذا، اعتقدت الصهيونية أن الحركة الصهيونية في ألمانيا وقفت على أعتاب مرحلة حاسمة في تاريخها. ولم تر الحركة في صعود النازية إلى الحكم «مشكلة» في حد ذاتها تهدد الوجود اليهودي بذاته كما هددت أمن شعوب أُخرى، ومن هنا وجب مقاومتها قبل استقرارها. ورأى كروينكر (Krojanker)، الذي عاد إلى أحضان المنظمة الصهيونية الألمانية، قرابة فكرية بين الصهيونية والنازية، وذلك عندما نشر دراسته التي تناولت «مشكلة القومية الألمانية الجديدة» قبيل صعود هتلر إلى الحكم.

«بالنسبة إلى الصهيونية فإن الليبرالية هي العدو. وهي ـ الليبرالية ـ عدو النازية؛ لذلك ينبغي للصهيونية أن تكنَّ لها (للحركة النازية) شعورا قويا من المودة والفهم. ومن المحتمل أن اللاسامية مرض عابر.»[٦٧]

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وفي الواقع فإن الكثيرين من زعماء الحركة الصهيونية لم يشكلوا «حالة استثنائية» في المناخ السياسي سنة ١٩٣٣، فقد احتل القضاء على «الخطر الشيوعي» في ألمانيا أولوية لدى زعماء الحكم الليبرالي في دول أوروبا الغربية، أمثال تشرشل وغيره. كما أن العلاقات بين الحركة الصهيونية والفاشية الإيطالية كانت حسنة، وفي بعض الأحيان اكتسبت كثيرا من حرارة المودة والصداقة، ولا سيما بينها وبين التنقيحيين.[٦٨]

وعلى صعيد السياسة الداخلية فإن المادة الوثائقية التي توفرت لدينا لا تشير إلى حوادث تخريب أو إلى حوادث سطو مفتعل أو منظم على مكاتب المنظمة الصهيونية، وكل ما تشير إليه هو اتخاذ الحيطة والحذر تجاه الرقابة الشديدة على المراسلات. فقد بعث مكتب المنظمة الصهيونية في برلين بمذكرة بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٣٣ إلى موظفي الوكالة اليهودية في القدس طلب فيها عدم استعمال رسائل الوكالة الرسمية للأغراض الفردية.[٦٩] وفي رسالة لكورت بلومنفلد بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣، إلى بروفر في وزارة الخارجية الألمانية، أكد فيها أن «منظمتنا لم تتخذ قط موقفا من السياسة الداخلية الألمانية»،[٧٠] تماما كأن اليهود ـ أعضاء المنظمة الصهيونية على الأقل ـ غرباء لا تربطهم بالألمان أية صلة سياسية أو اجتماعية تطلبت من المنظمة الصهيونية الألمانية، كإطار تنظيمي ذي أهداف سياسية، اتخاذ مواقف سياسية من الأحداث والتطورات السياسية في المجتمع الألماني.

وبينما ردد النازيون شعار «اذهبوا إلى فلسطين» في شوارع المدن الألمانية رُدِّد أيضا شعار «افتحوا أبواب فلسطين للهجرة» في شوارع تل أبيب. لكن ما ردده النازيون كان هو ما يصبو زعماء الحركة الصهيونية إليه من منطلق آخر. ولذا، فإن رسالة بلومنفلد إلى وزارة الخارجية الألمانية ليست غريبة؛ ففي تقرير له عن أعمال الفرع الألماني للمنظمة الصهيونية ونشاطها خلال الأشهر الأولى من تسلم هتلر الحكم، أبرز بلومنفلد إنجازات الحركة الصهيونية داخل المعسكر اليهودي وضرورة «قطف ثمار» التطورات الجارية آنذاك:

«مع ذلك توجد اليوم فرصة نادرة عظيمة لكسب اليهود الألمان للفكرة الصهيونية. ويحتم واجبنا علينا أن نَظهر (أمام اليهود) واعظين وساعين (لكسب اليهود اللاصهيونيين). لدى الحركة الصهيونية اليوم إمكان أن تسلك مسلكا مثمرا وعاقلا، مسلكا سيعود بالثمار على التطور اليهودي وبالخير على حياة اليهود العامة، بدل الانفعال الهستيري»[٧١] الذي يميز دعوة حركة المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية.

وإذا ما تغاضينا عن التعميمات المغلوط فيها، كعدم التمييز بين الصهيونية واليهودية، فإن بلومنفلد سلك طريقا ضيقا داخل المعسكر الصهيوني نفسه. فقد شاركت

فئات صهيونية في حركات المقاطعة أيضا. ومن الواضح أن شعار «إذهبوا إلى فلسطين» احتل أولوية خاصة عند بلومنفلد، ومن هنا فإن استغلال الأزمة التي عاشها يهود ألمانيا آنذاك أمر مشروع من وجهة نظره، ما دام يخدم أهداف الحركة الصهيونية. بذلك أبدى بلومنفلد وأمثاله من القيادات الصهيونية سذاجة سياسية كانت «ثمارها» مروعة بالنسبة إلى اليهود الذين وعدهم بحياة «خيرة». ويعود سبب تلك السذاجة إلى أن رؤيتهم لواقع اليهود آنذاك اتصفت بالحزبية والفئوية الضيقة، وتميزت بانتهازية عمياء.

وهيمنت فكرة «الفرصة النادرة» على الكثير من زعماء الحركة الصهيونية، كما أن بريق استغلالها بهر أنظارهم. فقد ضعفت موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بعد منتصف العشرينات، باستثناء سنة ١٩٢٩، عندما بدأ أمر الأزمة الاقتصادية العالمية يستفحل. كما أن أحداث سنة ١٩٢٩ في فلسطين أرادت توكيد عدم خلو فلسطين من السكان. كانت الحركة الصهيونية بحاجة إلى موجة من العداء لليهود، كما كان الأمر في شرق أوروبا في بداية العشرينات. فجاءت النازية وقدمت «فرصة تاريخية» جديدة. وفكر موريس روتنبرغ (Rutenberg) أن على الحركة الصهيونية أن تكثف نشاطها لتجنيد عصبة الأمم بهدف تمويل تهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين:

«نعتبر اللحظة الحالية مؤاتية على نحو خاص لتأمين مساعدة دولية إيجابية لحل المشكلة اليهودية؛ فالأحداث المحزنة في ألمانيا أوجدت فرصة تاريخية للاستيطان في فلسطين. وعلينا ألاّ نسمح بتفويت (هذه الفرصة التاريخية). وحتى إذا لم تتحقق آمالنا بصورة كلية، فإن الحالة الآن تجعل تحقيقها ممكنا على نحو لم يسبق له مثيل.»[٧٢]

قدمت الأزمة التي نشأت خلال تسلم الحزب النازي الحكم «فرصة تاريخية» لتسييس الرأي العام اليهودي وتجنيده لخدمة «إنجيل» الحركة الصهيونية. وجهد بلومنفلد وغيره في انتهاز أزمة يهود ألمانيا لتقوية مركز المنظمة الصهيونية الألمانية داخل المنظمات اليهودية الألمانية. كما جهدت قيادات الحركة الصهيونية العالمية في ربط المنظمات اليهودية اللاصهيونية في دول أوروبا والولايات المتحدة بعجلتها محاولة حسم الصراع الداخلي في مصلحتها. وبدا أن المنظمات اليهودية المعادية للصهيونية أصبحت في خط الدفاع. وفي الواقع فإن الجدل بشأن استغلال «الفرصة التاريخية» جسد الطابع الانتهازي لقيادات الحركة الصهيونية آنذاك.

وعلى الرغم من هذا الطابع الانتهازي، فإن أزمة يهود ألمانيا خاصة، وأزمة يهود وسط أوروبا عامة خلال انتشار العداء للسامية في الثلاثينات، كانتا «فرصة تاريخية» حقيقية، إذا سلّمنا بأن الحركة الصهيونية كانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حركة أزمة، تقوى حيثما تنفجر الأزمات، وتضعف وتخبو حيثما تندر الأزمات الداخلية في

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

حياة الشعوب. ولعل تاريخ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين جدير بالبحث والدراسة من هذا المنطلق.

لكن الدعوة إلى استغلال الفرصة التاريخية لم تخل من عقبات، فقد اصطدم دعاتها بالمنظمات اليهودية الأُخرى المعارضة للصهيونية خاصة وللاّصهيونية عامة. فقد أسرعت هذه المنظمات إلى إنشاء لجان لمساعدة اليهود الهاربين إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وشعرت الحركة الصهيونية بأنها تقف أمام منافسة تلك المنظمات بعد أن نجحت في إضعاف المنظمات اليهودية اللاصهيونية في ألمانيا.[٧٣] وخلال اجتماع لندن في حزيران/يونيو ١٩٣٣ طالب الأعضاء الصهيونيون بوقف جميع أشكال المساعدات للهاربين من ألمانيا، والعمل على تركيز النشاط بصورة «بناءة». وبعث أحد الأعضاء الصهيونيين ـ من المرجح أنه مارتن روزنبلوت ـ برسالة إلى هانتكه (Hantke)، رئيس «كيرن هايسود» (الصندوق التأسيسي)، شكا فيها «الفوضى» السائدة آنذاك. ولشد ما أزعجه «تبذير» الأموال هنا وهناك وإنفاقها من أجل يهود «سيعودون» بالتأكيد إلى ألمانيا فيما بعد. كما رأى في اللجان المحلية في الدول المجاورة لألمانيا، كهولندا أو فرنسا، عنصرا يعرقل عمل الحركة الصهيونية، نظرا إلى تعارضها وسياسة الحركة الصهيونية في «تنظيم وإعداد» الكوادر اللازمة للعمل الصهيوني في فلسطين.[٧٤] وفي الواقع فإن روزنبلوت ردد ما ذكره هانتكه في رسالة له في ٢٤ نيسان/أبريل إذ أشار إلى «الفوضى» السائدة، ورأى أن «دكتاتورية سيئة» أفضل من «مظاهر النقص في قوة التنظيم» الحالية. ودعا إلى ضرورة أن تتبوأ فلسطين مركز الصدارة في توزيع أموال الإغاثة التي جُمعت لمعالجة الأزمة اليهودية.[٧٥]

كان محور استراتيجية الحركة الصهيونية يدور حول تأمين مركز قيادي لها في تنظيم مشاريع «عمل الإغاثة» (Hilfsaktion) وإدارتها، وإلا فإن أية سياسة أُخرى لمساعدة يهود ألمانيا لن تلقى تأييدا من قِبل الحركة الصهيونية. كما أن المؤسسات والتنظيمات الصهيونية في فلسطين جهدت لتصبح العمود الفقري في توزيع الأموال. وأبدت الحركة الصهيونية رفضها أن تقوم بدور «العجلة الخامسة»[٧٦] ـ أي دور هامشي عديم الأهمية ـ في أي عمل من أجل يهود ألمانيا كما سنرى فيما بعد. وبدت عملية صهر التنظيمات اليهودية اللاصهيونية في بوتقة الحركة الصهيونية صعبة وشاقة، وربما مستحيلة، لكن الحركة الصهيونية، وبالتحديد مؤسساتها في فلسطين، احتفظت لنفسها بالسير في طريقها المنفردة الخاصة.

رأت القيادات الصهيونية أن الحاجة أصبحت ماسة للقيام بعمل ما قبل أن يصبح الوقت متأخرا وتجد اللجنة التنفيذية نفسها أمام حقائق قامت بها المنظمات اليهودية الأُخرى. من ناحية أُخرى فإن الأزمة التي عاشها اليهود الألمان أوجدت فرصة خاصة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وجب استغلالها «من أجل فلسطين». كما انها هيأت اليهود نفسياً في الدول والبلاد الأُخرى للقيام بحملة مالية، وعلى اللجنة التنفيذية أن تستغل هذه «اللحظة النفسية» الملائمة لتجنيد الطوائف اليهودية الأُخرى.[٧٧] وأسرعت اللجنة التنفيذية في لندن في إعلان «عملية إغاثة مستقلة»، غرضها توطين «يهود ألمان في فلسطين» بإشراف المؤسسات الصهيونية.[٧٨] من قام ببعث تلك الفكرة والدعوة إليها؟

من الصعب الإجابة بالتحديد. نحن نعرف أن الكثير من اللجان المحلية، ولا سيما في المدن القريبة من ألمانيا، كشتراسبورغ وجنيف، قد قام بصورة عفوية بتوفير المأوى وتأمين الحاجات الضرورية للاجئين اليهود الذين تعرضوا للإرهاب خلال الحملة الانتخابية الأخيرة في ألمانيا. كذلك نعرف أن حركة الهرب واللجوء إلى المناطق المجاورة لألمانيا اشتدت خلال قيام حركات المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية في آذار/مارس. كما أن إعلان هتلر حركة مقاطعة مضادة ليهود ألمانيا أدى إلى هرب أفواج جديدة في نيسان/أبريل. ولا شك في أن قيام المنظمات اليهودية الأُخرى، مثل بناي بريت (Bnai Brith) واللجنة اليهودية الأميركية ومثيلاتها البريطانية، بإعلانها «عمليات إغاثة» منذ البداية، تزامن مع انبعاث فكرة «عملية الإغاثة» بين صفوف القيادات الصهيونية. والواضح لدينا أن فكرة القيام بعملية «إغاثة مركزية» بدأت تتردد بين صفوف القيادات الصهيونية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وبالتأكيد، إن موريس روتنبرغ كان من رواد الداعين إليها، إنْ لم يكن أول من طرحها على بساط البحث بين الدوائر الصهيونية.

زار روتنبرغ لندن في بداية نيسان/أبريل واجتمع فورا إلى عدد من أثرياء وزعماء يهود إنكلترا وصهيونييها، وطرح مشروعا لإقامة شركة مساهمة برأس مال قدره عشرة ملايين جنيه إنكليزي، وذلك خلال اجتماعه إلى ليونيل وأنطوني روتشيلد في ٦ نيسان/أبريل ١٩٣٣، شرط أن يرئس اللورد ريدنغ الشركة. وفي اليوم التالي اجتمع إلى سوكولوف، رئيس المنظمة الصهيونية، ولوكر، عضو اللجنة التنفيذية ـ لندن، وطرح مشروع إنشاء الشركة برأس مال قدره عشرة ملايين جنيه. وكان روتنبرغ قد تداول مع سوكولوف وبرودتسكي، أي مع رئاسة الحركة الصهيونية واللجنة التنفيذية في لندن، بشأن الأمر نفسه. ومن أجل إقناع سوكولوف ولوكر، أخبرهما أن ليونيل وأنطوني روتشيلد سيساهمان بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنكليزي ـ على شكل أسهم في الشركة عند إعلان تأسيسها.[٧٩]

ويظهر أن الزعامة الصهيونية ـ لوكر وسوكولوف وبرودتسكي ـ لم تبد حماسة خاصة لفكرة الشركة. فقد عرض روتنبرغ أن تكون الوكالة اليهودية «عنصرا» في مشروع الإغاثة، أي أن تكتفي بدور متواضع. كما طلب من زعماء الحركة الصهيونية أن يجندوا

فروع الحركة لشراء حصة عالية من الأسهم كي تؤمن الحركة الصهيونية «مركزا» لها في المشروع. وبذلك تصبح عنصرا «مؤثرا» في توجيه وإقرار السياسة المالية للشركة.[٨٠]

لكن جهود روتنبرغ اصطدمت بخلافات ذات طابع شخصي أحيانا. كما أن دور الوكالة اليهودية المحدود، «كعنصر» فقط لا كموجه قيادي، لم يجد ترحيبا في لندن، فقد شعر بعض القياديين هناك بأن روتنبرغ لم يراع مكانتهم. واحتج ساكر (Sacher) على عدم استشارته منذ البداية. كما أن لوكر رأى أن الوكالة اليهودية يجب أن تحتل مركز القيادة. وبعد أن لاحظ روتنبرغ قوة المعارضة في لندن، ولا سيما فيما يتعلق بدور الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية الأُخرى ـ كيرن هايسود والكيرن كاييمت (الصندوق القومي) ـ فقد أسرع إلى فلسطين في ٨ نيسان/أبريل لإقناع رؤساء تلك المؤسسات بجدوى مشروعه.[٨١]

كشف مشروع روتنبرغ عن صراعات داخل الحركة الصهيونية ذاتها؛ فقد وجَّه زعماء الحركة الصهيونية جهودهم إلى الحد من نشاط المنظمات اليهودية التي عملت لإغاثة اللاجئين اليهود في الدول المجاورة لألمانيا، وانتقدوا جهود هذه المنظمات التي سعت لإيجاد فرص عمل للبعض لدمجه في الدول الأُخرى. ودعت المنظمة الصهيونية إلى تكريس هذه الجهود من أجل الاستيطان في فلسطين. ويظهر أن جهود برنارد كان (Bernard Kahn) في باريس، وجهود منظمات يهودية أُخرى عملت على تخفيف حدة أزمة يهود ألمانيا، استقطبت اهتمام قيادات المنظمة الصهيونية لمراقبتها والعمل على إضعافها، وذلك بإبراز دور الوكالة اليهودية. وفي الواقع فإن روتنبرغ لم يكن الوحيد الذي نادى بضرورة «عملية إغاثة مركزية» تكون الوكالة اليهودية ومؤسسات أُخرى مجرد «عنصر» فقط، بل شاركه الكثيرون من أمثال هكستر (Hexter) وماركس (Marks)، من زعماء اليهود الذين أرادوا تركيز الجهود لمعالجة مشكلة جميع اليهود.[٨٢]

إن المناقشة لم تقتصر على روتنبرغ وساكر وزيف (Sieff) وغيرهم، بل رأى البعض ـ لوكر مثلا ـ أن عملا كهذا يقتضي وقوف وايزمن على رأس حملة لجمع الأموال.[٨٣] ولقيت دعوة لوكر تحفظا لدى سوكولوف، خليفة وايزمن في رئاسة الحركة الصهيونية، إذ عنت دعوة لوكر إضعاف مركزه داخل الحركة الصهيونية. وفعلا، فبعد مشاورات جرت داخل الوكالة اليهودية، أُرسلت إلى برودتسكي برقية تؤكد ضرورة وقوف الحركة الصهيونية على رأس صندوق عالمي يُخصص جزء منه «للعمل البناء في فلسطين» لحل مشكلة يهود ألمانيا. ودعت البرقية إلى أن يبادر وايزمن إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة يهود ألمانيا.[٨٤] ويظهر أن وايزمن أراد توكيد زعامته فأبدى ترددا معينا.[٨٥] من ناحية أُخرى، لم ترغب الوكالة اليهودية في أن تفقد روتنبرغ، نظرا إلى ما حملت شخصيته من تأثير في الولايات المتحدة، على حد تعبير لوكر،

فأرسلت الوكالة اليهودية برقية أُخرى في ٢١ نيسان/أبريل دعت فيها إلى التعاون والتنسيق معه للحفاظ على توازن القوى بين وايزمن وسوكولوف.[٨٦] ويبدو أن روتنبرغ لم يتراجع عن مشروعه كليا على الرغم من تحفظ قيادات الحركة الصهيونية ومعارضة البعض الآخر. فبعد وصوله إلى فلسطين اجتمع إلى أوسشكن وهانتكه وتم الاتفاق على مناصفة أجهزة الإدارة والمراقبة لشركته المساهمة المزمع إقامتها بين «المؤسسات القومية» في فلسطين ـ كاتحاد أصحاب الصناعة والحرف التجارية ـ وطبعا مؤسسات الوكالة مثل كيرن هايسود والكيرن كاييمت، وبين المؤسسات الأُخرى في أوروبا والولايات المتحدة. وبعد ذلك بعثت الوكالة اليهودية ببرقية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٣٣ إلى مكتب المنظمة الصهيونية في لندن أعلمت فيها اللجنة التنفيذية بقبول مشروع روتنبرغ «من حيث المبدأ»، على ألاّ يتأخر إصدار بيان عام لجمع الأموال.[٨٧] وفي اليوم نفسه أرسلت اللجنة التنفيذية في القدس برقية أُخرى إلى وايزمن، الذي كان في طريقه إلى أوروبا، طلبت منه رسميا الوقوف على رأس الحملة.[٨٨]

ويظهر أن المجموعة اللندنية ـ ساكر وزيف، بتأييد من لوكر وبرودتسكي، وغيرهم ـ لم ترض بدور ثانوي في حلبة المنافسة والسباق. فقد عقد اجتماع في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٣٣ حضره كل من زيف، وساكر، ولوكر بعد مشاورات مع شيف وأثرياء عائلة روتشيلد واللورد ريدنغ. وأبدى الجميع معارضة قوية لأية حملة مالية لا تهدف بصورة أساسية إلى توطين اليهود الألمان في فلسطين أو أية حملة أُخرى يمكن أن تلحق ضررا بدعوة المنظمة الصهيونية إلى جمع الأموال لتوطين اليهود في فلسطين كهدف رئيسي.[٨٩] واستمرت المشاورات فيما بعد، وتقرر إقامة لجنة محلية لجمع الأموال من أجل يهود ألمانيا. وفعلا، فإن هذه اللجنة استطاعت جمع ١٨٦,٠٠٠ جنيه خلال سنة ١٩٣٣.

شكلت فلسطين محور الخلاف داخل المنظمات اليهودية والصهيونية واللاصهيونية. وبينما رأت القيادات اليهودية أن الجهود يجب أن تهدف إلى إغاثة يهود ألمانيا في الدرجة الأولى، وتأمين الاستقرار لهم في الدول التي هربوا إليها، رأت القيادات الصهيونية أن أزمة يهود ألمانيا تشكل «فرصة تاريخية» لاستغلال شعور التضامن النفسي بين يهود العالم لجمع الأموال وتوطين أكبر عدد من يهود ألمانيا في فلسطين. ولا شك في أن أزمة يهود ألمانيا أعادت إلى أذهان القيادات الصهيونية أزمة يهود شرق أوروبا ـ روسيا ورومانيا ـ في بداية العشرينات، التي زودتهم بكادر هائل من المهاجرين. فقد دفعت الهجرة الجماهيرية من شرق أوروبا في العشرينات المشروع الصهيوني في فلسطين خطوة إلى الأمام. هكذا تحدد موقف قيادات الحركة الصهيونية من أي جهد لتقديم المساعدة إلى يهود ألمانيا بتعبير بسيط: إما فلسطين، وإما فلا،

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وفي أسوأ الأحوال يجب أن تحتل فلسطين أولوية عظمى.(٩٠)

عاد إصرار المؤسسات الصهيونية - الوكالة اليهودية، وكيرن هايسود، والكيرن كاييمت - على تخصيص الجزء الأعظم من أموال الإغاثة للاستيطان في فلسطين إلى وضع هذه المؤسسات الاقتصادي. فقد انتهت سنة ١٩٣٢ بميزانيات سلبية، وقُدر دين الوكالة اليهودية بـ ٢١٠ آلاف جنيه، وكان من المنتظر أن يزيد دين الوكالة ٣٠ ألف جنيه خلال سنة ١٩٣٣.(٩١) وعندما قدم إليعيزر كابلان تقريره في المؤتمر الصهيوني التاسع عشر في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، أشار إلى أن عجز ميزانية الصندوق اليهودي وصل إلى نصف مليون جنيه.(٩٢)

وحدت الضائقة المالية قدرة الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية الأُخرى في فلسطين - كيرن هايسود والكيرن كاييمت - على العمل من دون حملة مالية منظمة جديدة. وشكك روزنبلوت، نائب رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية والعامل في المكتب الصهيوني في لندن، في أن مجرد إعلان حملة مالية جديدة ضمن أطر الوكالة اليهودية الحالية يفي بالغرض المنشود، أي جمع مبالغ كبيرة من أجل توطين يهود ألمانيا في فلسطين. ومن هنا فإن الدعوة إلى حملة مالية خاصة بالوكالة اليهودية ستكسب الحملة قوة خاصة تدفع الكثيرين إلى الاشتراك فيها. وأبرز روزنبلوت الأهمية المالية لحملة خاصة وتأثيرها في العمل الاستيطاني في فلسطين، وذلك في رسالة خاصة سرية إلى أرلوزوروف في ٦ نيسان/أبريل ١٩٣٣:

«(هناك) سؤال خاص في هذا المجال - أزمة يهود ألمانيا - هي فلسطين. يعتقد الإنسان هنا ببساطة أن شعار 'يهود ألمانيا إلى فلسطين' محرك قوي جدا من وجهة نظر مادية، وقررت اللجنة التنفيذية - في لندن - التي انعقدت اليوم باكرا من أجل المشاورات بشأن هذا الموضوع، ... بصورة موقتة أن تصدر الوكالة اليهودية نداء إلى يهود العالم تحت هذا الشعار.»

وبعد أن عرض روزنبلوت ضرورة تجنيد المنظمة الصهيونية وجميع أجهزة «الصندوق القومي» في العالم عاد إلى مجالات استخدام الأموال المزمع جمعها:

«لكن الإنسان يعتقد أنه يستطيع أن يجد الوسائل والسبل للتغلب على الصعوبات في ميزانية فلسطين التي يمكن أن تنتج من ذلك، وذلك بواسطة قرض من الصندوق الجديد. ومن الطبيعي أن هذا لا يعني أن يستعمل الإنسان - المقصود هنا الوكالة اليهودية - الصندوق لتغطية عبء قروض اللجنة التنفيذية (للوكالة اليهودية). وسيكون النجاح المادي للنداء تحت هذا الشعار أقوى حجما إذا (صدر من دون الإشارة) - حرفيا: إذا لم يربط - إلى التزامات الكيرن كاييمت القديمة.»(٩٣)

لم تخل دعوة روزنبلوت إلى القيام «بجمع مالي خاص» بالوكالة اليهودية من

انتهازية ضيّقة الأُفق: فالحاجة إلى مصادر مالية جديدة للتغلب على الضائقة المالية، والتي لم تمت بأية صلة بأزمة يهود ألمانيا أو توطينهم في فلسطين، كانت ملحة. من ناحية أُخرى، يظهر أن طبيعة الوسيلة وخصائصها لم تكن ذات أهمية في نظر روزنبلوت وغيره من زعماء الحركة الصهيونية ما دامت الوسيلة تحقق الغاية؛ إذ بينما كانت غاية جمع التبرعات إغاثة يهود ألمانيا في ضائقتهم آنذاك، أصبحت أزمة يهود ألمانيا وسيلة لجمع الأموال من أجل تخفيف ضائقة الصندوق القومي المالية أيضا.

بدا واضحا لقيادات الحركة الصهيونية أن إعلانا منفردا خاصا لجمع التبرعات تقوم الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية به، وكما دعا روزنبلوت إليه، من شأنه أن يؤدي إلى جمع مبلغ يستحق الذكر.(٩٤) وإذا أخذنا في الاعتبار العجز المالي للمؤسسات الصهيونية في فلسطين آنذاك فإن القيام بـ «عملية إغاثة مركزية» عنى في الواقع إنقاذ هذه المؤسسات من حالة العجز المالي. وكي تؤمن لنفسها حصة الأسد من جمع الأموال المرتقب جمعها، دعت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية إلى إنشاء لجنة برئاسة وايزمن، لما لشخصيته من تأثير.(٩٥) كذلك فإن وجود وايزمن بصورة خاصة، كرئيس للجنة إغاثة مهما كان شكلها، سيضمن لها نصيب الأسد من ملايين الجنيهات التي يمكن جمعها، إذا ما تحققت توقعات سيناتور.(٩٦) من ناحية أُخرى فإن الإصرار على ضرورة رئاسة وايزمن للجنة جاء ليؤكد مركزية شخصيته مرة أُخرى بعد أن أُقصي عمليا عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية قبل عامين، وهذا ما أراد وايزمن إثباته لقيادات الحركة الصهيونية آنذاك.

عندما غادر وايزمن فلسطين في أواخر نيسان/أبريل لم تكن خطة واضحة مصممة لدى اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن. فمشروع شركة روتنبرغ المساهمة لم يتعد مراحل الدراسة البدائية، كما أن توجهات المجموعة اللندنية زيف بعد مشاورة مع ريدنغ، وليونيل وأنطوني روتشيلد وساكر، وغيرهم - لتأسيس صندوق خاص وجمع مليون جنيه لم تتبلور نهائيا. لكن بات واضحا أنها والمؤسسات الصهيونية في فلسطين سترفض أي مشروع إغاثة إذا لم تحتل المؤسسات في فلسطين مكان الصدارة - وليس «عنصرا» فقط كما ارتأى روتنبرغ - وأُعطي الاستيطان الصهيوني أولوية خاصة.(٩٧) من ناحية أُخرى، أثار بيان الوكالة اليهودية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٣٣ ودعوتها إلى إقامة «صندوق خاص» تذمرا، ووجد معارضة لدى الكثير من القيادات اليهودية وحتى الصهيونية.(٩٨) ومن المحتمل أن إصدار النداء المنفرد كان علامة إنذار لمن أراد معارضة التوجيهات الصادرة من أقبية المؤسسات الصهيونية في القدس.

عرف وايزمن الخلافات بين الصهيونيين واللاصهيونيين بشأن طبيعة لجنة إغاثة مركزية وغاياتها. وكان وايزمن يملك تجربة غنية من خلال جهوده المتواصلة لإعادة

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

تنظيم الوكالة اليهودية على أسس جديدة في أواخر العشرينات. فقد استطاع إقناع القيادة الصهيونية بالاكتفاء بـ ٥٠٪ من أصوات الوكالة للصهيونيين على أن يمنح النصف الآخر لليهود اللاصهيونيين الذين أيدوا أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين. كما أن شخصيته وضعت حدا للخلافات الداخلية، سواء كانت ذات طابع فردي أو طابع إقليمي، داخل القيادات الصهيونية.

استطاع وايزمن إقناع القيادات اليهودية اللاصهيونية، التي أيدت المشروع الصهيوني، بتخصيص أكبر جزء من المبالغ المجموعة للعمل الصهيوني في فلسطين. ومن ناحية أخرى فقد وقف على رأس الحملة الخاصة للوكالة اليهودية بعد إصدار بيانها الخاص. وقرر أن توضع الأموال كلها تحت تصرفها الخاص. كذلك أُلفت لجنة بريطانية برئاسة سوكولوف وعضوية كل من ريدنغ، وليونيل روتشيلد، ووايزمن، لجمع نصف مليون جنيه، يخصص جزء منه للوكالة اليهودية.(٩٩) بذلك لم تحافظ المؤسسات الصهيونية في فلسطين ـ كيرن هايسود والكيرن كاييمت ـ على جميع الأموال المجموعة باسمها الخاص فقط، وإنما استطاعت أيضا أن تؤمن جزءا آخر من الأموال التي قامت لجان مشتركة بجمعها. كما استطاعت الوكالة اليهودية أن تجعل العمل الصهيوني في فلسطين عاملا مركزيا في اعتبارات وسياسات اللجان المشتركة.

وتم تأليف لجنة أُخرى في أواخر أيار/مايو لجباية مركزية عالمية، باستثناء إنكلترا. وأصدرت هذه اللجنة نداء عالميا وقعه كل من سيسل، ود. لويد جورج، وهربرت صموئيل، وج. س. سمطس، وسيروس أدلر، وموريس روتنبرغ، وناحوم سوكولوف، وفيلكس واربورغ، ووايزمن، لحملة مالية باسم «الصندوق الفلسطيني من أجل يهود ألمانيا».(١٠٠) ولم يكن هدف الحملة إغاثة اليهود في ألمانيا نفسها أو في البلاد التي لجأوا إليها، وإنما توطينهم في فلسطين فقط. ومن الواضح أن تعبير «من أجل يهود ألمانيا» وتوجيه النداء «إلى اليهود في جميع البلاد» حملا طابعا عاما، بينما كانت غاية تأسيسه مد الحركة الصهيونية برؤوس الأموال بصورة خاصة. ولا شك في أن طابع التعميم هدف إلى جذب قطاعات يهودية لاصهيونية للتبرع.

ثالثا: نحو مفاوضات مع ألمانيا النازية

لم تعلن المنظمة الصهيونية حربا اقتصادية ضد ألمانيا النازية رسميا، وفي الوقت نفسه، لم تصدر أي بيان ضد مقاطعة المنتوجات الألمانية أيضا، خوفا من الرأي العام اليهودي. ومع أن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لم تصدر بيانا رسميا بعد جلستها في ٤ نيسان/أبريل ١٩٣٣، فإن الآراء السائدة تلخصت في «استمرار الاحتجاج والعمل

الدبلوماسي ضد السياسة النازية، لكن تحاشي المقاطعة لحماية اليهود الألمان؛ إذ إن عملا كهذا سيعرض الصهيونية الألمانية للخطر ويجب ألاّ تقوم المؤسسات الصهيونية به ـ أي عدم مقاطعة المنتوجات الألمانية ـ بل عليها أن تركز (نشاطها) على الهجرة إلى فلسطين وأن تمتنع من القيام بعمل من دون موافقة هذه المؤسسات.»

إن معارضة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس لأية مقاطعة اقتصادية للمنتوجات الألمانية لم تقتصر على المحافظة على المؤسسات الصهيونية في ألمانيا، بل شملت أيضا تحقيق الأهداف السياسية المستقبلية: «الرغبة في مفاوضات مع الحكومة الألمانية (من أجل) تسهيلات للهجرة.»(١٠١)

وكما رأينا، فقد توجهت أنظار المؤسسات الصهيونية إلى تجنيد رأس المال الصهيوني واليهودي لعملية الخروج من «مصر الجديدة» إلى فلسطين. لكن المؤسسات الصهيونية لم تكتف بذلك. وشكلت المشاريع الكبرى لجمع التبرعات باسم يهود ألمانيا قناة واحدة فقط.

كوّن يهود ألمانيا خيارا إضافيا آخر نظرا إلى انتماء قطاع واسع منهم إلى أصحاب رؤوس الأموال، وإذا سُمح لهم بنقل رؤوس أموالهم أو جزء منها عند هجرة البعض إلى فلسطين فسيجعل ذلك تكاليف توطينهم يسيرة. لكن ذلك استلزم مفاوضات مع مختلف أجهزة الدولة. هل تقوم المنظمة الصهيونية بخطوة كهذه؟

لقد تجنب المكتب المركزي للحركة الصهيونية في لندن سياسة رسمية مركزية محددة لدوافع وعوامل عرضنا بعضها سابقا، وترك حرية العمل للفروع والمكاتب المحلية ضمن خطوط معينة وحدود لا تتناقض جوهريا مع الأهداف العامة. ورسمت كل من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية الألمانية سياساتها ضمن الخطوط العامة، مع الاحتفاظ بحرية العمل المحلي. واكتسبت المؤسسات الصهيونية ـ كيرن هايسود والكيرن كاييمت، والوكالة اليهودية ـ خبرة واسعة، نظرا إلى طبيعة عملها في فلسطين. هل ستتولى المنظمة الصهيونية بنفسها إجراء مفاوضات مباشرة مع أجهزة الحكم النازي من دون أن تكترث لما ستثيره سياسة المفاوضات من احتجاج حركات مقاطعة البضائع الألمانية؟ هل ستطلق حرية العمل لبعض مؤسساتها أو لفروعها وتدفن رأسها في الرمال كالنعامة هربا من المسؤولية؟

سبقت جلسة اللجنة التنفيذية في ٤ نيسان/أبريل مشاورات ومداولات رسمية وغير رسمية تم فيها البحث في أزمة يهود ألمانيا بجوانبها المتعددة، والخطوات التي وجب أن تتخذها اللجنة التنفيذية. وراح البعض يدعو إلى ضرورة القيام بمفاوضات مع الحكومة الألمانية.(١٠٢) وجاءت الإجراءات والمراسيم الرسمية في ألمانيا التي منعت اليهود من العمل في الجهاز الحكومي. وطردت أجهزة الحكم بموجبها الكثيرين من

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

العاملين في سلك الدولة في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل. وكانت نتيجة الخطوات الحكومية أن الجزء الأعظم من أصحاب المهن الحرة أصبح عاطلا من العمل. كل هذا دفع اللجنة التنفيذية إلى التحرك السياسي ما دامت المنظمة الصهيونية قد رفضت الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية من الأساس، لذا لم يبق لدى اللجنة التنفيذية سوى خيار المفاوضات مع ألمانيا.

وفي الواقع فإن اضطهاد اليهود المحليين لم يشكل عقبة في نظر الحركة الصهيونية، أو بعض تياراتها على الأقل، أو عائقا في المفاوضات مع الحكومة النازية. وإذا ألقينا نظرة عابرة على الماضي القريب، نجد ظواهر شبيهة لأعوام الثلاثينات. فعندما اجتاحت فرق الجيوش البيض ـ أو ما يُعرف بالثورة المضادة ـ غرب روسيا، وأشاعت المذابح في المناطق التي استولت عليها، لم يأبه جابوتنسكي لعقد اتفاق مع قائد الأوكرانيين بتليورا (Petliura) لإقامة «الفرقة اليهودية». ومع ذلك لم يقم بتليورا بمنع جنوده من القيام بالمذابح ضد يهود أوكرانيا. وأثار عمل جابوتنسكي الحركة الصهيونية آنذاك، لكنها لم تعمل شيئا ضده عند عودته إليها بعد فترة قصيرة من خروجه من الحركة سنة ١٩٢٣.[١٠٣]

شكل مبدأ السياسة الواقعية أساس التحرك السياسي للحركة الصهيونية فيما يتعلق بأزمة يهود ألمانيا، كما انعكس ذلك في جلسات اللجنة التنفيذية في القدس. وعندما أوصت الأخيرة بإقامة لجنة مركزية برئاسة وايزمن لجمع التبرعات المالية، وذلك في برقيتها إلى مكتب الحركة الصهيونية في لندن بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٣٣، أضافت أن اللجنة التنفيذية في القدس تولي وايزمن ثقتها في القيام بـ «مفاوضات مع الحكومة الألمانية.»[١٠٤] واصطدم عمل اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية منذ البداية بصعوبات تنظيمية ومنافسات داخلية متشعبة ومتعددة، وهو ما دفع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية إلى القيام بحملة خاصة برئاسة وايزمن فيما بعد. ومن الواضح أن حملة جمع الأموال احتلت أولوية خاصة نظرا إلى أهميتها المباشرة، وترك أمر المفاوضات مع الحكومة الألمانية الجديدة مفتوحا.

وبينما انشغلت أجهزة الحركة الصهيونية خارج ألمانيا في البحث عن السبل لتوفير الأموال الضرورية لهجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، والعمل من أجل جمع الأموال، استمر فرع المنظمة الصهيونية في برلين يزاول نشاطه المحلي. فعلى الرغم من انتشار الحملات والأعمال المعادية لليهود، بقيت مكاتب الفرع وأجهزته تعمل من دون أن تتعرض لأعمال تخريب منظمة. كما أن الأجهزة الحكومية لم تصدر أمرا بإغلاقها. وربما أرادت حكومة هتلر أيضا أن تظهر للرأي العام في الدول الأُخرى خطأ الحملات الإعلامية المعادية لها في الخارج. لكنها حافظت بذلك على قناة مع الحركة الصهيونية،

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

التي رأت بدورها أيضا أن ألمانيا ليست وطن اليهود الحقيقي، بل ربما «دولة مضيفة». من ناحية أُخرى رأينا إصرار أعضاء اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، وخصوصا في القدس، على ضرورة المحافظة على أجهزة المنظمة الصهيونية الألمانية وعدم تعريضها للخطر.

لم تكن الحركة الصهيونية ـ الفرع الألماني ـ متهيئة للأحداث والتطورات في ألمانيا، بعد أن دفعت أعمال «الإرهاب الأبيض» الكثيرين من يهود ألمانيا إلى التفتيش عن مكان استقرار جديد. نتيجة ذلك، انهالت طلبات الهجرة على مكتب المنظمة الصهيونية في برلين. وبلغ عدد الزائرين مئة زائر في اليوم الواحد أحيانا كثيرة.[١٠٥] بينما لم يزد مجموع عدد المهاجرين من يهود ألمانيا إلى فلسطين، حتى قبيل صعود هتلر إلى الحكم، على بضعة آلاف. وقفز عدد الشبيبة الطلائعية في مراكز التدريب من ٨٠٠ فرد إلى ٢٨٠٠ فرد خلال الأشهر القليلة الأُولى.[١٠٦] حقا لقد فعل هتلر ما عجزت المنظمة الصهيونية الألمانية عن إنجازه طوال تاريخها.

كانت القيود على العملات الأجنبية إحدى العقبات المركزية التي وقفت أمام الهجرة منذ أن فرضت حكومة برونِنغ (Bruening) تلك القيود سنة ١٩٣١. وقد سرت الإجراءات تلك على جميع المواطنين من دون تمييز. ومن ناحية أُخرى كانت المنظمة الصهيونية الألمانية بحاجة إلى مرسوم جديد يستثني اليهود، الذين أرادوا ترك ألمانيا والهجرة إلى فلسطين من الطبقتين المتوسطة والغنية، من هذه القيود. فقد سمحت سلطات الانتداب البريطاني لأصحاب شهادات الألف جنيه بالهجرة من دون قيود تستحق الذكر. وهكذا شكلت مسألة تخفيف حدة القيود على العملات الأجنبية خطوة مهمة لتسهيل الهجرة لليهود.

إننا لا نعرف تاريخ بدء الاتصالات التي أجرتها المنظمة الصهيونية ـ الفرع الألماني ـ بالدوائر الحكومية الألمانية، لكننا نعرف أن قيادة المنظمة الصهيونية الألمانية بذلت جهودا للحصول على تسهيلات لهجرة اليهود الألمان. ولم تقتصر هذه الاتصالات على دوائر الحكومة، بل شملت أيضا قيادات «الحزب الحاكم» أي الحزب النازي.[١٠٧] ومن الأكيد أن الحكومة الألمانية، ولا سيما وزارة الخارجية، أدركت أن تسهيل هجرة اليهود ستساهم في تلطيف الجو السياسي الذي أثارته حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية. كما أن قيادات من الحزب النازي رأت في هجرة يهود ألمانيا خطوة مهمة لِـ «تنقية» ألمانيا من «الأجناس الغريبة» لتصبح آرية خالصة. ولعل من الجدير بنا أن نذكر مقابلة غيرنغ لرؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٣، فقد تبين له أن الأهداف البعيدة المدى للمنظمة الصهيونية الألمانية ـ والحركة الصهيونية بصورة عامة ـ تسير جنبا إلى جنب مع الخطوط العريضة لسياسة الحزب المعادية

للسامية. وتؤكد المادة الوثائقية، التي توفرت لدينا، أن الحكومة الألمانية قدمت التسهيلات للهجرة الصهيونية في آذار/مارس، عندما استثنت اليهود المهاجرين إلى فلسطين من القيود على العملات الأجنبية، وسمحت لهم بتحرير المبالغ اللازمة من العملات الأجنبية للهجرة إلى فلسطين. ولا شك في أن هذا الاستثناء جاء نتيجة جهود المنظمة الصهيونية الألمانية.[١٠٨] فقد سارع لانداور (Landauer)، المسؤول عن أمور الهجرة في المكتب الفلسطيني في برلين، يطلب من سيناتور في القدس، في ٢٤ آذار/مارس ١٩٣٣، إرسال ٧٠٠ من شهادات الهجرة المخصصة لسنة ١٩٣٣، وأن يبذل جهوده من أجل الحصول على عدد آخر على حساب الأعوام التالية.[١٠٩]

وبينما كانت المنظمة الصهيونية في برلين تجري اتصالاتها بدوائر الحكومة الألمانية ـ وزارات الاقتصاد والمال والداخلية ـ بذلت اللجنة التنفيذية جهودا في لندن والقدس لتؤمّن جميع التسهيلات اللازمة للهجرة. وعندما وصلت الأنباء عن السماح للراغبين في الهجرة إلى فلسطين بالحصول على الألف جنيه من العملات الصعبة، بلّغ هايمسن (Hijamson) المسؤول عن الهجرة في حكومة المندوب السامي في القدس، أرلوزوروف بإرسال ٢٠٠ شهادة هجرة مفتوحة إلى السفارة البريطانية في برلين بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٣٣، وكان الغرض من ذلك تسهيل ترتيبات الهجرة الرسمية التي كانت تستغرق وقتا طويلا. كذلك بلّغه تقديم ١٠٠٠ شهادة مخصصة للشباب مقدما.[١١٠] وبذلك فتحت بريطانيا أبواب فلسطين للهجرة بعد أن ضاقت ألمانيا ذرعا بيهودها الذين لم يكن لديهم دافع قوي للهجرة إلى فلسطين حتى مجيء هتلر إلى الحكم. كذلك شكلت هذه التسهيلات أول خطوة عملية في تحقيق «الفرصة التاريخية» التي أتاحتها الحركة النازية في ألمانيا للحركة الصهيونية لاستغلالها وتجنيدها لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين.

لا شك في أن الكثيرين من المهاجرين فقدوا الجزء الأكبر من أموالهم نتيجة الضرائب المختلفة التي فرضت على المهاجرين.[١١١] وفي الحقيقة فإن هذه الضرائب كانت عامة ولم تقتصر على اليهود الذين أرادوا ترك ألمانيا. كذلك فإن البعض، من ذوي رؤوس الأموال، اضطر إلى إبقاء جزء من أمواله في ألمانيا، عُرف بالماركات المحتجزة (Spermark)، نظرا إلى القيود على العملات الصعبة. وعلينا أن نذكر أن الأغلبية الساحقة من يهود ألمانيا انتمت إلى الطبقة المتوسطة الغنية.

أعادت أزمة يهود ألمانيا إلى الأذهان أزمة يهود شرق أوروبا في بداية العشرينات. ولم تستطع الوكالة اليهودية آنذاك تأمين جميع الشروط الضرورية، كشراء الأراضي والاستيطان، لموجات الهجرة المتدفقة. وهذا أتاح للشركات اليهودية الفردية فرصة أن تؤدي دورا مهما في حملات شراء الأراضي وحركة الاستيطان. واكتسبت حركة

الاستيطان الصهيوني أحيانا طابع الاستثمار المالي الخالص، ونتيجة ذلك كان لعامل الربح البحث دور أساسي، ولا سيما أن معظم الأراضي التي اشتريت في مرج ابن عامر حتى خليج حيفا عاد إلى إقطاعيين عرب غير فلسطينيين.[١١٢] وبينما مثلت الوكالة اليهودية ـ وبالتحديد كيرن هايسود والكيرن كاييمت ـ ما يمكن تسميته «القطاع العام» الصهيوني، مثّلت الشركات الصهيونية، التي اعتمدت على الاستثمار المالي والربح، «القطاع الخاص» للحركة الصهيونية.

وتردد رجال الأعمال والشركات الخاصة في عقد صفقات ومشاريع اقتصادية مع ألمانيا خلال الأسابيع الأولى من تسلم هتلر للحكم في ٣٠ كانون الثاني/يناير، إذ تركت أعمال العنف ضد يهود ألمانيا وانتشار حركات مقاطعة المنتوجات الألمانية أثرا عميقا في العلاقات الاقتصادية بين يهود فلسطين وألمانيا، بغض النظر عن مدى أهمية هذه العلاقات. وواصل القنصل الألماني في القدس إرسال تقاريره إلى وزارة الخارجية في برلين، عارضا تدهور هذه العلاقات.[١١٣]

وبينما شُغلت دوائر الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفلسطين بالمداولات والبحث عن السبل والوسائل الرامية إلى توطين يهود ألمانيا في فلسطين، بادر سام كوهن إلى إجراء اتصالات بدوائر وزارة الاقتصاد الألمانية في أواخر آذار/مارس باسم شركة الاستثمار «هانوطيع».[١١٤] ولم يكن كوهن بحاجة إلى جلسات وتنسيق كالمنظمات الصهيونية أو دوائر الوكالة اليهودية، إذ كانت «هانوطيع» شركة فردية ولم تربطها بكيرن كاييمت أية علاقة.

كان سام كوهن أحد رجال الأعمال الذين كرسوا جهدا كبيرا في حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل سنة ١٩٣٣. وعندما قامت «شركة التطوير الزراعي» (The Palestine Land Development)، وهي إحدى شركات الوكالة اليهودية لشراء الأراضي، بشراء الأراضي الواقعة بين مرج ابن عامر وحيفا، توجهت إليه للاشتراك في مشروع شراء الأرض.[١١٥] فقد عجزت شركة التطوير الزراعي عن توفير رأس المال اللازم لتنفيذ صفقة شراء الأراضي واحتاجت إلى أربعين ألف جنيه. وركز سام كوهن نشاطه الاقتصادي في وادي الحوارث والمنطقة المجاورة لنتانيا فيما بعد. وبينما كانت شركة «يوخيم» تقوم بشراء الأراضي، وجهت شركة «هانوطيع» نشاطها نحو العمل الاستيطاني الزراعي وإقامة مزارع الحمضيات. لكن أعمال كوهن لم تقتصر على فلسطين، بل شملت أيضا دولا كثيرة كجنوب إفريقيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا. كما تعددت مجالات أعماله الاستثمارية وتعدت حقل الزراعة فشملت التجارة، وخصوصا شراء الآلات والمواد الزراعية.

وكان كوهن نشيطا في الحركة الصهيونية، مع أنه لم يشغل أي منصب مركزي

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

فيها. فقد دعي أحيانا كثيرة إلى مؤتمرات المنظمة الصهيونية منذ بداية العشرينات.[116] وقد تابع نشاط الحركة الصهيونية واستثمر أموالا كثيرة في عملية الاستيطان في فلسطين منذ وقت مبكر.

لا نعرف بالضبط كيف وصلت أخبار التسهيلات الألمانية لهجرة اليهود إلى سام كوهن، فحتى قيادة المنظمة الصهيونية في لندن لم تعرف بذلك قبل الأسبوع الأول من نيسان/أبريل. وقد رأينا أنها فوجئت عندما علمت بواسطة هوراس رامبولد (Horace Rumbold)، سفير بريطانيا في برلين، بالسياسة الجديدة، فقد وصل الخبر إلى وزارة المستعمرات في ٣٠ آذار/مارس، وهذه بدورها أخبرت برودتسكي في ٨ نيسان/أبريل. وأرسل برودتسكي برقية إلى أرلوزورف في ١٣ نيسان/أبريل. لكن من المؤكد أن قيادة المنظمة الصهيونية الألمانية، ولا سيما لانداور، علمت بما يجري في مكاتب دوائر الحكومة الألمانية خلال اتصالاتها المتواصلة بهذه الدوائر.

من الممكن أن سام كوهن علم بما جرى في اللجنة التنفيذية في القدس من مداولات بشأن ضرورة المفاوضات مع ألمانيا. وقد طرح فيلكس روزنبلوت ـ شقيق مارتن روزنبلوت، نائب رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية ـ فكرة المفاوضات مع ألمانيا في أحد هذه الاجتماعات في ١٩ آذار/مارس التي حضرها فيلكس روزنبلوت، وهانتكه، ولاندسبرغ.

المهم في الأمر هو أن سام كوهن أدرك بسرعة أن الفرصة مؤاتية لإجراء محادثات مباشرة مع دائرة الهجرة (Auswanderungsberatungsstelle) في فرانكفورت ومع موظفي وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية أمثال هارتنشتاين وشميدت ـ رولكه (Schmidt-Roelke). فسافر كوهن إلى ألمانيا في أواخر آذار/مارس وأجرى محادثات هناك. ولم تسفر المحادثات عن نتائج مباشرة، لكنها لم تكن فاشلة. فقد طلب منه أن يتوجه إلى فولف، قنصل ألمانيا في القدس، ليكون حلقة وصل في استمرار المحادثات. وقد زود سام كوهن الدوائر الوزارية ـ الاقتصاد، والمال، والخارجية ـ بالمعلومات عن متطلبات الاستيطان المالية. وعندما طلبت دائرة الهجرة معلومات عن حاجات الاستيطان من القنصل في ٢٩ آذار/مارس، أشارت إلى أن لديها معلومات كافية فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي.[118] وهذا ما زود سام كوهن الدوائر الوزارية به على أغلب الظن.

لم تتكلل زيارة سام كوهن بنجاح تام بسبب انعدام سياسة ألمانية واضحة وشاملة فيما يتعلق بهجرة يهود ألمانيا وإدارة أملاكهم. فقد اقتصرت التسهيلات على السماح لليهود بالحصول على الألف جنيه التي كانت شرطا للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين من قِبل حكومة الانتداب. أما ما تعدى ذلك فقد احتجز في حساب خاص عُرف بالماركات المحتجزة. ورأينا سابقا أن دوائر وزارات الاقتصاد والمال والداخلية واصلت

مداولاتها في نيسان/أبريل فيما يتعلق بسياسة الهجرة.[119] ومن الأرجح أن توجه سام كوهن إلى القنصل الألماني في القدس كان بمثابة تأجيل ريثما تنتهي الدوائر الوزارية المختصة من وضع سياسة واضحة.

وكما ذكرنا في مكان آخر، فقد شكل مرسوم ٢٩ نيسان/أبريل أول خطوة رسمية لفتح أبواب الهجرة، ومع أن المرسوم لم يذكر اليهود أو فلسطين بصورة رسمية، فإن ما رمى إليه كان أمرا بديهيا. وطبقا للمرسوم، فقد سُمح للمهاجر بإخراج ١٥,٠٠٠ مارك ـ نحو ١٠٠٠ جنيه فلسطيني ـ بالإضافة إلى اللوازم البيتية. وإذا تبين أنه بحاجة إلى مبلغ يزيد على ذلك لتأمين مكان استقرار جديد دائم كان عليه أن يحصل على إذن خاص في إخراج مبالغ إضافية.[120] أما ما زاد على ذلك، فقد وضع في حساب الماركات المحتجزة.

أجرى سام كوهن اتصالات بالدوائر الحكومية الألمانية بمبادرته الخاصة. ومن ناحية أُخرى رأت المنظمة الصهيونية الألمانية بمكتبها في برلين العنوان الرسمي لكل ترتيب وتنظيم تعلق بأمور الهجرة. وكان لانداور المشرف الرسمي على المعاملات الرسمية التي نظمت هجرة اليهود. وعلم لانداور من دائرة الهجرة في فرانكفورت ما قام كوهن به، فأسرع يكتب إليه أن دائرته ستعمل من أجل أية «مقترحات»، كما ستقوم باستخدام «أي شخص» يضع نفسه تحت التصرف في خدمة «هذا العمل»، أي الهجرة. ولمّح لانداور إلى أنه جرى «تقدم معين» في الحصول على تسهيلات معينة من أجل الهجرة. وفي الوقت عينه طلب منه أن يحافظ على سرية تامة كي لا يثير «سوء فهم» بين الآخرين.[121] ومن الأرجح أن لانداور قصد حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية في فلسطين.

بدأت القنصلية الألمانية في القدس تشكل محور الاتصالات بين الحركة الصهيونية في فلسطين وبين الدوائر الوزارية الألمانية منذ بداية نيسان/أبريل ١٩٣٣. وأخذ فولف يؤدي دورا مركزيا في هذه الاتصالات؛ إذ شكل حلقة اتصال بين أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس وبين وزارتي الخارجية والاقتصاد. وبذل فولف جميع جهوده لتذليل العقبات التي اعترضت الهجرة، وقام بمحاولات من أجل المصالحة السياسية.[122] وساهمت خبرته ومعرفته الشخصية بقيادة المؤسسات الصهيونية في فلسطين في تسهيل عمله وسيطا بين اللجنة التنفيذية في القدس وبين أجهزة الحكم في ألمانيا. ولعل من الجدير بالذكر أن معظم رؤساء أو أعضاء المؤسسات الصهيونية في فلسطين انحدر من أصل ألماني. ونذكر على سبيل المثال هانتكه رئيس كيرن هايسود، وسيناتور رئيس قسم الهجرة في الوكالة اليهودية. وكانت اللغة الألمانية لغة المراسلات، وفي بعض الأحيان لغة الجلسات الرسمية لهذه المؤسسات.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

جاءت أنباء التطورات في سياسة ألمانيا اليهودية لتزيد في نشاط اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس. فأعلن أرلوزورف، رئيس اللجنة السياسية، في اجتماعها في ٩ نيسان/أبريل عزمه على زيارة ألمانيا وإجراء اتصالات بالدوائر الوزارية هناك، لكنه اصطدم بمعارضة داخلية. ومع ذلك، أبرقت اللجنة التنفيذية في ١١ نيسان/أبريل إلى المكتب الصهيوني في لندن، وإلى برودتسكي بالذات، تخبر اللجنة التنفيذية في لندن أيضا بعزم أرلوزورف على زيارة ألمانيا خلال زيارته إنكلترا.[١٢٣] ولم يجد أرلوزورف في لندن معارضة تذكر لمشروع زيارته برلين. وكان أرلوزورف قد طلب من سيناتور البحث في أمر زيارته لبرلين مع فولف قبل أن يطلب من فولف رسميا إرسال رسالة توصية إلى وزارة الخارجية لاستقباله. وعندما زار سيناتور القنصل الألماني في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٣٣ أخبره عن خطوات أرلوزورف المقبلة.

وقد وجد عزم أرلوزورف على زيارة ألمانيا ترحيبا لدى فولف. وفي اليوم التالي تقدم أرلوزورف برسالة رسمية طلب فيها إرسال توصية إلى العاملين في دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية لاستقباله. وأوضح أن غرض زيارته «تكوين صورة عن حجم هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين يمكن أخذها بعين الاعتبار واتخاذ الحلول للمسائل المتعلقة بتوطينهم.» وذكّر أرلوزورف القنصل الألماني بجهوده التي بذلها في الماضي من أجل الإبقاء على علاقات حسنة بين الوكالة اليهودية والتمثيل الدبلوماسي الألماني.[١٢٤] وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٣٣ بعث فولف برسالة إلى بروفر رئيس قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، بهذه الروح.[١٢٥] هكذا عكست رسالة أرلوزورف عزم قيادة الحركة الصهيونية في القدس على إجراء مفاوضات مباشرة مع ألمانيا النازية.

وفي اليوم ذاته بعث فولف بتقرير مطول عرض فيه حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية وما دار في أروقة الوكالة اليهودية. ومن الأرجح أن كثيرا من المعلومات استقاها من سيناتور خلال حديثهما قبل يومين. وأراد القنصل تزويد وزارة الخارجية بمعلومات قبل وصول كل من أرلوزورف وسيناتور إلى برلين. ثم انتقل إلى الأحداث في ألمانيا مشيرا إلى أن من فقد عمله، نتيجة طرد اليهود من الخدمات الحكومية ومنعهم من مزاولة مهنهم في حقول معينة، سيضطر إلى ترك ألمانيا والهجرة إلى بلد آخر. وبعد أن أشار إلى قيود الهجرة والتجنيس في دول كثيرة وصل إلى نتيجة أنه «بالتأكيد ستكون فلسطين البلد الذي سيسعى اليهود (للهجرة) إليه.» وبلغة دبلوماسية لبقة طرح مسألة نقل رؤوس الأموال اليهودية من ألمانيا كضرورة حتمت الهجرة اليهودية من ألمانيا حلها ومن دون أن ينسى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها ألمانيا. «يفكر الإنسان هنا مثلا في إقامة بنك تصفية يقوم بتصفية الأملاك اليهودية في ألمانيا»، وذلك بإصدار أوراق اعتماد مالية مضمونة تباع في الأسواق المالية في الخارج لتمكين

يهود ألمانيا من بدء حياة استقرار جديدة بصورة نهائية. ويدعو البعض الآخر إلى تدويل أزمة يهود ألمانيا ومطالبة عصبة الأمم بالقيام بمشروع دولي لنقل اليهود. وعاد القنصل الألماني إلى فكرة نقل أموال اليهود على شكل استيراد منتوجات ألمانية تباع في الخارج وتدفع أموالها إلى المهاجرين اليهود ثمنا لأملاكهم في ألمانيا.[١٢٦] وبذلك لخص فولف الاتجاهات داخل الحركة الصهيونية التي رغبت في توطين يهود ألمانيا في فلسطين.

وفي اليوم التالي، أي ٢٥ نيسان/أبريل، بعث برسالة أُخرى كانت بمثابة توصية لمفاوضات سام كوهن التي بدأها قبل ما يقرب من الشهر. وكان سام كوهن قد سافر إلى ألمانيا لمواصلة محادثاته مع دوائر الحكومة، ولا سيما وزارة الاقتصاد، لاستيراد منتوجات ألمانية بمقدار مليون مارك أراد استيرادها من تشيكوسلوفاكيا سابقا.

وبينما كان كوهن منهمكا في أعماله التجارية، وصل أرلوزورف إلى ألمانيا ونزل في برلين. وفي هذه الأثناء، انتشرت أخبار مفاوضات كوهن مع وزارة الاقتصاد الألمانية بعد أن كانت سرا لم يدر بها سوى لانداور، المشرف على شؤون الهجرة في مكتب المنظمة الصهيونية في برلين، وقلة من قادة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية بعد ذلك.

وتكللت جهود كوهن بالنجاح في ١٩ أيار/مايو ١٩٣٣ عندما صادقت وزارة الاقتصاد الألمانية على طلب كوهن بالسماح للمهاجرين اليهود بإيداع مبالغ معينة في حساب الشركة الزراعية «هانوطيع»، التي كان كوهن يقوم بإدارتها، بعد موافقة دوائر الهجرة في ألمانيا. وطبقا للاتفاقية تعهد كوهن بشراء منتوجات ألمانية ضمن قائمة معينة ـ كمواد البناء والتسميد والقساطل والآلات الزراعية ـ لاستعمال شركته أو لبيعها، ثم تدفع الشركة هذه المبالغ للمهاجرين خلال عملية توطينهم في فلسطين. بذلك يستطيع المهاجرون نقل جزء من أموالهم من دون أن يفقدوا حق الحصول على الألف جنيه بالعملة الصعبة. وزاد هذا المبلغ على المبالغ التي سمح للمهاجرين بنقلها بصورة فردية على شكل سلع مختلفة. وعرف هذا الشكل من الهجرة بـ «الترانسفير الفردي»، أي النقل الفردي.[١٢٧] وفي الواقع فإن هذه الاتفاقية فتحت المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال لإخراج جزء آخر من أموالهم عند هجرتهم واستيطانهم في فلسطين تعدى المبلغ الذي سُمح بإخراجه سابقا طبقا لمرسوم وزارة الاقتصاد في نيسان/أبريل والذي حدد بـ ١٥,٠٠٠ ـ ٢٥,٠٠٠ مارك، فقد وصل الحد الأعلى في حالات استثنائية، بعد اتفاقية «هانوطيع»، إلى ٥٠,٠٠٠ مارك ألماني، أي ما يقارب أربعة آلاف جنيه فلسطيني.

لم يكن للاتفاقية بين كوهن ووزارة الاقتصاد الألمانية أهمية كبرى بسبب محدودية

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

نطاقها. وفي الواقع فإن كوهن أراد استيراد هذه المنتوجات من تشيكوسلوفاكيا. ومن وجهة نظر اقتصادية محضة فإن تصدير منتوجات ألمانية بقيمة مليون مارك كان ذا أهمية يسيرة. أكثر من ذلك، فإن الصفقة لن تعود بعملة صعبة على الاقتصاد الألماني ما دامت قيمتها المالية ستدفع للمهاجرين اليهود. وإذا كانت أهمية خاصة للاتفاقية، فإن هذه الأهمية عادت إلى كونها بداية لاتفاقيات بين حكومة ألمانيا وبين المؤسسات الصهيونية في فلسطين فيما بعد، والتي ستكون موضوع دراستنا في مكان آخر. لكن أهميتها كانت سياسية من وجهة النظر الألمانية. فقد ساهمت التسهيلات المالية التي أصدرتها وزارة الاقتصاد في أواخر نيسان/ أبريل والاتفاقية بين كوهن ووزارة الاقتصاد في ١٩ أيار/ مايو في تلطيف الجو السياسي المتوتر الذي نشأ نتيجة صعود النازيين إلى الحكم. وقد حاولت المنظمات اليهودية والصهيونية منذ البداية التأثير في حكومتي الولايات المتحدة وإنكلترا كي تتدخلا من أجل تخفيف موجة العداء ضد اليهود.[١٢٨] وبينما كانت غاية الجهود الدبلوماسية وضع حد لموجة العداء ضد يهود ألمانيا، فقد جاء مرسوم آخر أواخر نيسان/ أبريل امتحانا لمدى استعداد هاتين الحكومتين لقبول المهاجرين اليهود الألمان في بلديهما ومنحهم الجنسية.

كانت اتفاقية كوهن، على الرغم من محدوديتها، بمثابة دافع حفّز اليهود على الهجرة إلى فلسطين. فقد مكنتهم الاتفاقية من تحرير جزء أكبر من أموالهم إذا أرادوا الهجرة إلى فلسطين، وقد رأينا رسالة القنصل الألماني في القدس إلى وزارة الخارجية الألمانية قبيل عقد الاتفاقية. كما رأينا ترحيب لانداور، المسؤول عن الهجرة في المكتب الفلسطيني في برلين، واستعداده للتعاون مع أي شخص يبذل جهوده من أجل الهجرة إلى فلسطين.

ومن الأرجح أن إعلان الاتفاقية بعد وقت قصير من زيارة أرلوزوروف، أول زيارة لرجل احتل منصبا مركزيا في المنظمة الصهيونية، جاء أيضا لدفع المنظمة الصهيونية إلى التفاوض مع الحكومة الألمانية. وقد باشر أرلوزوروف بعد زيارته برلين تحرير مذكرة (Memorandum) في ١٩ أيار/ مايو ١٩٣٣.[١٢٩] وكان لانداور قد قام بعمل مشابه في ١٢ أيار/ مايو ١٩٣٣.[١٣٠] ومن المحتمل أن أرلوزوروف كان قد اطلع على مذكرة لانداور خلال زيارته برلين، إذ صدرت مذكرته في الوقت الذي كان يقيم أرلوزوروف في نزل هسلر في برلين وقبل تحريره مذكرته بأسبوع.

دعا لانداور في مذكرته إلى إقامة لجنة يهودية عالمية لجمع الأموال على نطاق واسع، على أن تأخذ هذه الأموال شكل قرض تضمنه المؤسسات الصهيونية العالمية. وتقوم المؤسسات الصهيونية في فلسطين ـ كيرن هايسود والكيرن كاييمت ـ باستعمال جزء من هذه الأموال لشراء الأراضي وبناء قاعدة للاستيطان، وفي الوقت نفسه تصفّي

اللجنة أملاك يهود ألمانيا خلال هجرتهم إلى فلسطين. وخلال تصفية أملاك يهود ألمانيا تدفع الأموال إلى من ساهم في القرض. ولما عرف لانداور أن ألمانيا كانت بحاجة ماسة إلى العملات الصعبة، دعا إلى تخصيص جزء من القرض لألمانيا كي يحظى المشروع بردة فعل ألمانية إيجابية.

عاد لانداور إلى مشروع روتنبرغ على نحو جديد من دون تغيير جوهري. وقد رأينا أن تنفيذ خطة روتنبرغ اصطدم بعقبات تعرضنا إلى بعضها. ومن ناحية أُخرى أشار لانداور إلى أن الوسيلة التي يمكن بواسطتها جذب الحكومة الألمانية إلى مشروع نقل يهود ألمانيا هي تأمين عملات صعبة لتخفيف حدة نقصها. ومن الواضح أن لانداور كسب الحكومة الألمانية إلى جانب المشروع عندما نادى بتخصيص جزء من أموال القرض للحكومة الألمانية.

اتسم مشروع أرلوزورف، الذي لم يتعد نطاق الأفكار الأولية العامة، بالشمولية والبعد؛ إذ رأى أن هناك ضرورة حيوية لضمان مصالح ألمانيا، وخصوصا فيما يتعلق بحاجتها إلى العملات الصعبة، لذا يجب استيراد منتوجات ألمانية لا إلى فلسطين فقط، بل أيضا إلى الشرق الأدنى، وربما إلى بلاد أُخرى. ويتم دفع جزء منها بالعملات الأجنبية إلى ألمانيا «لإنعاش» صناعتها. من ناحية أخرى تعرض لظواهر تهريب الأموال بأشكال مختلفة ـ أوراق مالية؛ أسهم شركات صناعية مختلفة؛ تهريب أموال نقدية؛ وفي بعض الأحيان آلات صناعية ـ وخطرها على الاقتصاد الألماني، الأمر الذي يجعل مشروعه جذابا أكثر.[١٣١] وأكد أرلوزورف أن مصلحة الدول الغربية تقتضي «إنعاش» الاقتصاد الألماني للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية. وأشار أرلوزورف إلى تصريح لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني السابق، الداعي إلى ضرورة الاحترام المتبادل بين الدول وألمانيا في التعامل الاقتصادي والسياسي كتوكيد لصحة وجهة نظره.

وتناول أرلوزورف في مذكرته آلية العمل لإخراج أفكاره من الحيّز النظري إلى التطبيق العملي، فدعا إلى تصفية الأموال والأملاك اليهودية في ألمانيا بصورة منظمة على شكل سلع يتم تسويقها، وبذلك يساهم نقل اليهود وأموالهم في إنعاش الاقتصاد الألماني والاقتصاد العالمي، لأن عملية نقل أموال وأملاك اليهود ستؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبعث الحياة في الحركة التجارية. كما أن تنظيم عملية النقل هذه تحفظ قيمة الأملاك اليهودية التي تتعرض للخطر نتيجة عمليات التهريب.

ومن أجل تنفيذ مشروع واسع كهذا، رأى أرلوزورف أن هناك ضرورة لإقامة مصرف تصفية يقوم بضمانه دول كبرى كإنكلترا أو مجموعة دول إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، وإذا دعت الحاجة تسند الرقابة المصرفية إلى عصبة الأمم. ويجب على الصناديق المالية اليهودية الاشتراك في تقديم الضمانات.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

كيف يمكن القيام بمشروع كهذا؟ لم يطلق أرلوزورف خياله في رحلة التفتيش. أجاب بصورة واضحة ومختصرة: «في إطار اتفاق بين الحكومة الألمانية ومؤسسة اقتصادية - أي مصرف تصفية - طبعا، فإن خطوة كهذه تقتضي «التغلب» على «جميع العواطف» اليهودية السائدة.

وصل أرلوزورف إلى لندن بعد زيارته لألمانيا. وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، مباشرة، جلسة في الأول من حزيران/يونيو حضرها كل من سوكولوف، ولوكر، وسيناتور، بالإضافة إلى أرلوزورف نفسه. كما حضرها آخرون مثل مارتن روزنبلوت. وناقشت اللجنة التنفيذية تقرير أرلوزورف وانطباعاته الشخصية. ولم تلق دعوته إلى إقامة مصرف لتصفية أملاك يهود ألمانيا معارضة لدى اللجنة التنفيذية. وطرحت آراء دارت حول تنفيذ مشروعه كان أحدها توجيه دعوة عامة إلى اجتماع في نهاية حزيران/يونيو. لكن المؤتمرين رأوا أن من الضرورة الانتظار حتى رجوع وايزمن من الولايات المتحدة.[١٣٢] فقد كان وايزمن مشغولا آنذاك بالتحضير لإعلان حملة الجباية التي أوكلت الوكالة اليهودية إليه رئاستها كما ذُكر سابقا. ورجع أرلوزورف إلى فلسطين بعد زيارته لندن لمواصلة جهوده الرامية إلى نقل يهود ألمانيا وأملاكهم إلى فلسطين.

عكست مذكرتا لانداور وأرلوزورف رؤية أوضح في المنظمة الصهيونية. ومع أن الأفكار التي جاءت في المذكرتين راودت الكثيرين من القيادات الصهيونية واليهودية،[١٣٣] فإن ما يميز المذكرتين أن صاحبيهما، ولا سيما أرلوزورف، واصلا جهودهما لإخراجهما إلى حيز التنفيذ. وفي الواقع فإن ما قام كوهن به مع وزارة الاقتصاد الألمانية لم يكن سوى تنفيذ بعض ما جاء في المذكرتين على نطاق محدود. ولم تبق فكرة إقامة مصرف لتصفية أملاك يهود ألمانيا احتكارا لقيادات الحركة الصهيونية، بل بدأت تنتشر بين الكثيرين من رجال الأعمال. ففي الوقت نفسه توجه ألفرد فروختفاغنز في فلسطين إلى القنصل الألماني في القدس وعرض عليه فكرة إقامة مصرف لتصفية أملاك يهود ألمانيا في مقابل استيراد منتوجات ألمانية.[١٣٤] وفي بداية أيار/مايو اقتفت إغناتز إيلرن آثار الآخرين وأعلنت استعدادها لدى القنصل الألماني للقيام بدور مشابه. ومنذ بداية سنة ١٩٣٣ حاول بيللوفسكي مرات عدة الحصول على إذن لإقامة مؤسستين ماليتين - إحداهما في فلسطين والأخرى في ألمانيا - تتوليان تنظيم نقل أموال المهاجرين الألمان إلى فلسطين.

وجدد بعض رجال الأعمال اتصالاته بالقنصل الألماني في أواخر أيار/مايو، بعد أن أخذت أخبار اتفاقية كوهن تنتشر في الأوساط اليهودية في فلسطين. ولم تثر هذه المشاريع حماسة خاصة لدى القنصل الألماني، ولا سيما تلك التي أعلنت استعدادها

لتنظيم الأمور المالية. فقد أخبر وزارة الخارجية أن المؤسسات المالية الألمانية تستطيع القيام بتنظيم تحويل الأموال، ولا حاجة إلى مؤسسات مالية إضافية.[١٣٥] ولا شك في أن فولف فضّل التعامل مع المنظمة الصهيونية ومؤسساتها الرسمية ما دامت أبدت استعدادا مبدئيا لذلك.

هكذا وجدت المنظمة الصهيونية نفسها في صراع مع رجال الأعمال في فلسطين الذين سارعوا إلى استغلال أزمة يهود ألمانيا لمصالحهم الاقتصادية الذاتية. وبينما بذلت المنظمة الصهيونية - الفرع الألماني - كل جهد للقضاء على المنظمات اليهودية الألمانية التي عارضت الصهيونية أو عادتها، كمنظمة يهود ألمانيا الوطنيين واتحاد المحاربين القدامى من اليهود، ولإضعاف اتحاد مواطني الدولة من ذوي العقيدة اليهودية اللاصهيوني، قامت المنظمة الصهيونية في لندن والقدس بخطوات رمت إلى فرض سياستها على رجال الأعمال مثل كوهن. وأرادت المنظمة الصهيونية بذلك أن تقوم بدور الدولة فيما يتعلق بسياسة الوصول إلى اتفاق عام مع ألمانيا. وحينما انتشرت أخبار اتفاقية كوهن مع وزارة الاقتصاد، دُعي كوهن إلى اجتماع مع أرلوزورف في لندن. وبعد محادثات مع أرلوزورف، اتفق الاثنان على وضع عقد كوهن «تحت المراقبة الوطنية» - المقصود في خدمة المؤسسات الوطنية من أجل أن تستفيد كل مؤسسة صهيونية من الاتفاقية -.[١٣٦] وكان لوكر، من اللجنة التنفيذية في لندن، قد بعث إليه برسالة في ٣٠ أيار/مايو طلب منه السفر إلى فلسطين والتنسيق مع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس، وكان لوكر قد أعلمه في الوقت نفسه بأن استعداده للتعاون والتعامل مع المؤسسات الوطنية وجد ترحيبا لدى اللجنة التنفيذية في لندن.[١٣٧]

أثارت زيارة أرلوزورف لبرلين والاتصالات بالسلطات الألمانية دعاة مقاطعة المنتوجات الألمانية من يهود فلسطين. وقاد التنقيحيون بأجنحتهم المختلفة - جابوتنسكي، أحيمئير، غروسمان - حملة النقد لقيادة الحركة الصهيونية. وبينما مال حزب مباي وحزب الصهيونيين العموميين إلى تأييد الجهود الرامية إلى تهجير يهود ألمانيا عن طريق المفاوضات والتنسيق مع الحكومة الألمانية، نادى التنقيحيون بتوسيع وتعميق حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية. وتصدرت صحيفة «حزيت هعام»، الناطقة باسم التنقيحيين، حملة نقد لاذعة لدعاة الوفاق مع ألمانيا النازية.

وصل الخلاف بين الأحزاب والتيارات الصهيونية أَوْجَه عندما رجع أرلوزورف من رحلته في أوروبا. وفي مساء ١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٣ أطلق مجهولان الرصاص عليه في أثناء قيامه وزوجته بنزهة على شواطىء تل أبيب. ومات أرلوزورف بعد ذلك نتيجة جرح بالغ.[١٣٨]

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الفصل الثاني
علاقات التعامل بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية

أولا: اتفاقية الترانسفير

ترك مقتل أرلوزورف أثرا عميقا داخل الحركة الصهيونية استمر عشرات الأعوام. لكن المفاوضات بين المنظمة الصهيونية والحكومة النازية لم تنته بموت أرلوزورف. فقد كانت زيارة أرلوزورف لبرلين ومحادثاته مع موظفي وزارة الخارجية بمثابة دراسة لنيات الحكومة الألمانية فيما يتعلق بـ «المسألة اليهودية». ولم ينشأ بين الجانبين خلاف بشأن اعتبارها «مسألة» أو بشأن ضرورة «حلها» من حيث التعريف والتحديد، وشكلت وسائل «حلها» محور المفاوضات فيما بعد. وعلى الرغم من الركود الذي تلا مقتل أرلوزورف، فقد كان ركودا موقتا. وفي الحقيقة فإن المنظمة الصهيونية الألمانية واصلت اتصالاتها مع دوائر الحكومة من دون انقطاع يذكر، وبذلت جهودا لكسب تأييد الحزب النازي لسياستها اليهودية. ويظهر لنا أنها نجحت في ذلك إلى حد كبير، مع أنها لم تنجح في الحصول على علاقة مباشرة مع هتلر نفسه طبقا للمادة الوثائقية المتوفرة لدينا.[١]

وخلال الجهود التي بذلت من أجل حوار فكري بين قادة الحركة الصهيونية وأجهزة الحكم النازي، بعث كورت بلومنفلد، رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية، برسالة إلى المستشار الألماني وبيان عام عالج موقف الحركة الصهيونية من «الدولة الألمانية»،[٢] وعرض فيه منطلقات الحركة الصهيونية الأساسية، كما أبدى استعداده لنقاش موقف الحركة الصهيونية من الدولة الألمانية في أي وقت يراه هتلر ملائما.[٣]

تناول بلومنفلد أحد موضوعات النقد الشائعة في الأدب السياسي النازي، ولا سيما في مؤلفات هتلر السياسية: «الدولة الليبرالية القومية». وأرجع بلومنفلد المشكلات التي عاناها اليهود ـ من وجهة نظره ـ إلى ظهور هذا الشكل من الحكم وإلى المبادىء التي اتخذتها الدولة الليبرالية القومية عقيدة لها. فقد رأت الدولة الليبرالية القومية الفرد أساسا لها من دون أن تأخذ «الدم والتاريخ» بعين الاعتبار. وقد «طلبت الدولة الليبرالية من اليهود الاندماج في محيطهم اللايهودي.» وشجع ازدهار الحياة السياسية والاقتصادية

اليهود على التنصر والزواج المختلط، ورأى الاندماجيون أنفسهم جزءا من الحياة الألمانية والثقافة الألمانية من دون أن يعيروا تبعيتهم اليهودية اهتماما خاصا. وليس «التزييف» الذي أخذ يبين الهوية الألمانية الجديدة و«ألمنة» اليهود بواسطة الزواج المختلط سوى نتيجة حتمية للدعوات الاندماجية ومبادىء الدولة القومية الليبرالية.

استمر هذا التطور ـ أي حل «المسألة اليهودية» ـ فرديا واقتصاديا وقانونيا ضمن إطار الدولة الليبرالية حتى ظهور الصهيونية التي ألقت الأضواء على «جوهر المسألة اليهودية» وأوضحت أن سبب ظهور العداء للسامية يكمن في أن «المسألة اليهودية» لم تجد حلها. ومن هنا رأت الصهيونية أن «الحل البنّاء» لـ «المسألة اليهودية» هو في حكم الضرورة الحتمية. ومن أجل تحقيق ذلك، راحت تبذل كل جهد لكسب «عون العالم اللايهودي». وخلافا للاندماجيين، ترى الصهيونية أن «الدولة القومية» هي «الجواب» لـ «المسألة اليهودية»، لكن ذلك يتطلب «تجديدا اجتماعيا وثقافيا وخُلقيا» بعد القضاء على «ظواهر الانحطاط» الاندماجية:

«تؤمن الصهيونية بميلاد ثان لحياة الشعب؛ فكما قام هذا الميلاد الجديد في الحياة الألمانية عن طريق الأخذ بالقيم القومية والمسيحية؛ كذلك يجب أن يحدث ذلك في حياة جماعة الشعب اليهودية (Volksgruppe)» أيضا. وأكد بلومنفلد أنه «يجب أن يكون العِرق والديانة والمصير المشترك والوعي النوعي (من النوع) أساس الحياة (لليهود). وهذا يتطلب التغلب على عصر الليبرالية وما نشأ عنه من فردية أنانية...»

وانتقل بلومنفلد بعد ذلك إلى تقديم مقترحات انطلاقا من «أصول اليهودية». ودعا إلى تنظيم جديد لحياة اليهود في إطار الدولة الجديدة المبنية على «مبدأ الجنس» ـ بخلاف الدولة الليبرالية التي حاولت حل «المسألة اليهودية» انطلاقا من مبدأ المصلحة ـ «وذلك في إطار المكانة التي خصصته الدولة العرقية لليهود. ومن خلال فهمنا العقائدي فيما يتعلق بالشعبية اليهودية (Judisches Volkstum)، يمكن بناء علاقة صحيحة وأصيلة مع الشعب الألماني ومع مقوماته ومعطياته القومية والعرقية.» «ونظرا إلى أننا لا نرغب في تزييف هذه (العلاقة)، فإننا ضد الزواج المختلط وكل تجاوز على الصعيد اللغوي والثقافي، من أجل حفظ الجنس اليهودي النقي.» إن «الإخلاص» لـ «النوع» ـ بالمفهوم العرقي والثقافي ـ يكسب اليهودي صلابة داخلية، «ويحفظ هويته في روحانيته الذاتية.» ومن هذا المنطلق «نؤمن بإمكان علاقة مخلصة حقيقية بين اليهودية الواعية لنوعها وبين الدولة الألمانية.»

وأنهى بلومنفلد رسالته بالدعوة إلى ضرورة تشجيع الهجرة اليهودية، مشيرا إلى أن الدعاية من أجل مقاطعة المنتوجات الألمانية «لاصهيونية» من حيث طبيعتها (Ihrer Natur nach unzionistisch) «لأن الصهيونية لا تكافح، وإنما تريد أن تقنع وتبني.»[٤]

Riyad Nassar Library

لخص بلومنفلد بذلك المعالم المشتركة بين الحركة الصهيونية والحركة النازية من وجهة نظره على الأقل، وحدد موقف المنظمة الصهيونية الألمانية من الحكم النازي. ومن الممكن أن أحد الدوافع إلى إرسال البيان هو الشائعات التي انتشرت آنذاك بشأن عزم الحكومة على تعيين ماكس ناومان، رئيس منظمة اليهود الألمان الوطنيين الاندماجية، مسؤولا رسميا عن يهود ألمانيا.[٥] واعتقدت المنظمة الصهيونية الألمانية أن الدعوة إلى إقامة علاقة جديدة بين يهود ألمانيا والحكم النازي، والتي يجب أن تقوم على أساس العِرق والنوع، ستجد صدى إيجابيا وتكون بديلا من الاندماجية. ومن الواضح أن جهود الحركة الصهيونية الألمانية رمت إلى تقويض قوة المنظمات اليهودية الأُخرى ذات الاتجاهات الاندماجية كي تضمن لها مكانة احتكارية في الأمور التي تتعلق بالشؤون اليهودية.[٦] وكوّن ضمان ذلك شرطا أساسيا لتقنية الهجرة طبقا للتصور الصهيوني.

بلّغ فينشتاين، العامل في مكتب المستشار هتلر، بلومنفلد رفض هتلر طلب المقابلة. وعلل فينشتاين ذلك بلغة دبلوماسية أشارت إلى «الأعباء... الثقيلة» وقلة الوقت. واكتفت المنظمة الصهيونية الألمانية بالتعامل مع مختلف دوائر الحكومة. ومن الأرجح أنها رأت الخطوات التي قامت الحكومة الألمانية بها من أجل تسهيل هجرة اليهود نجاحا لسياستها. كما أرادت المنظمة الصهيونية الألمانية نشر البيان مساهمة منها في خلق جو ملائم للاتصالات الصهيونية ـ الألمانية.

وبينما وجدت المنظمة الصهيونية نفسها في منافسة مع المنظمات اليهودية الألمانية، ظهر سام كوهن، باتفاقيته مع وزارة الاقتصاد الألمانية، منافساً آخر. ومع موافقته على وضع اتفاقيته تحت «الرقابة الوطنية» (Nationale Kontrolle)، أي ضمن جهود اللجنة التنفيذية، فقد بدأت دوائر الهجرة والمال الألمانية توجه الراغبين في الهجرة إلى زيغفريد موزس، محامي شركة «هانوطيع» في برلين، لترتيب تحويل المبالغ اللازمة لِ «إقامة مزرعة، أو ورشة صناعية» وغير ذلك، على شكل عقد بين المهاجر وشركة «هانوطيع».[٧] وطبعا، فإن ظهور كوهن منافسا للمؤسسات الصهيونية الرسمية سيحمل الكثير من رجال الأعمال على اقتفاء آثاره بصورة فردية. ورأينا في مكان سابق كيف بدأت بوادر تطور كهذا تظهر. فقد أخذت عملية نقل أملاك يهود ألمانيا وأموالهم تشكل عملا استثماريا في حد ذاته؛ إذ أمنت عملية النقل رواجا اقتصاديا للشركات بجانب العمولات المالية. وزاد في استياء العاملين في دائرة الهجرة للمنظمة الصهيونية أن اشترط المصرف المركزي الألماني تقديم نسخة عن طلب الهجرة إلى مكتب وكيل شركة «هانوطيع» في برلين. ومع أن خطوة المصرف المركزي كانت إجرائية، إلا إنها هددت المكانة الاحتكارية التي انفردت المنظمة الصهيونية بها.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

هناك نتيجة جديدة لم تأخذها الحكومة الألمانية بعين الاعتبار خلال أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل: بدأت فلسطين تبرز كأحد مراكز الحركة الصهيونية المهمة على صعيد النشاط السياسي وكأهم بلد لحل أزمة يهود ألمانيا. يكفي أن نتذكر أن غيرنغ طلب من الوفد الصهيوني ـ اليهودي أن يذهب إلى لندن لإقناع المنظمات الصهيونية واليهودية بالعدول عن إعلان حركة مقاطعة منظمة ورسمية، ولم يطلب منه أن يذهب إلى تل أبيب أو القدس. ورأينا كيف بدأت الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية تحتل دورا مركزيا في أنشطة المنظمة الصهيونية. وفي الحقيقة فإن الاستقطاب بين حركة المقاطعة والمعارضين لها وصل أوجه في فلسطين. وكان مقتل أرلوزورف نتيجة هذا الاستقطاب. وقد لفت هذا التطور أنظار القنصل الألماني في القدس، فكتب إلى وزارة الخارجية في ١٥ حزيران/يونيو وأشار إلى التغيير الذي طرأ على «اليهودية العالمية» بعد أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل، عندما اعتبرت إنكلترا والولايات المتحدة حتى ذلك الوقت المراكز الرئيسية لأنشطة «اليهودية العالمية». بعد ذلك «بدأت مكانة فلسطين» تصبح محط أنظار «اليهودية»، خلافا لما كان سابقا. كما أخذت تكتسب «أهمية سياسية واقتصادية». «وبينما كانت قرارات أولئك اليهود ـ في فلسطين ـ بشأن إذا ما ينبغي تنفيذ المقاطعة، (تنتظر) التوجيهات من أميركا، يظهر لي أن فلسطين أصبحت عنصرا في إصدار التوجيهات.» وانطلاقا من ذلك، دعا فولف، القنصل الألماني في القدس، إلى سياسة ألمانية فعّالة ونشيطة في فلسطين. واعتقد أن إضعاف حركة المقاطعة وشل نشاطها في فلسطين سيؤديان إلى إضعافها في الدول الأُخرى كالولايات المتحدة.

وانتقل فولف إلى التأثير الذي يمكن أن تتركه سياسة جديدة في سوق العمل في ألمانيا، وأوضح أن تشجيع الصادرات الألمانية سيؤدي إلى رواج اقتصادي. نتيجة ذلك، تزداد فرص العمل ويخف عبء البطالة المنتشرة حتى الآن نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. ومع أن ألمانيا لن تحصل على عملات صعبة، فإن السلع المصدرة ضمن الاتفاقية الحالية، وفي إطار اتفاقيات أُخرى في المستقبل، ستعفي وزارتي الاقتصاد والمال من أموال الدعم التي كانت تُصرف من أجل زيادة قدرات الصناعة الألمانية على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية.[٨] إذ لم تمنح السلع المصدرة ضمن اتفاقية سام كوهن دعما ماليا كغيرها إلى بلاد أُخرى. وكانت الحكومة الألمانية تقدم دعما خاصا للسلع المصدرة لتعزيز قوة منافسة الشركات الألمانية في الأسواق العالمية.

كانت مذكرة فولف في ١٥ حزيران/يونيو بمثابة دعوة إلى جعل اتفاقية سام كوهن سياسة ألمانية رسمية. ولا شك في أن القنصل الألماني رأى في زيارة أرلوزورف واتفاقية سام كوهن نصرا لسياسته التي رمت إلى إحلال التفاهم بين قيادات الحركة الصهيونية وبين الحكومة الجديدة في ألمانيا.

ويظهر أن كلا من فولف وسام كوهن قرر القيام بدور مركزي في توثيق العلاقات بين المنظمة الصهيونية والحكومة الألمانية. ورأى الأخير أن موافقته على وضع اتفاقيته مع وزارة الاقتصاد الألمانية في خدمة المؤسسات الصهيونية أعطته فرصة ليقوم بدور مركزي في دفع التعاون بين المنظمة الصهيونية والحكومة الألمانية إلى الأمام. وربما كانت لديه طموحات شخصية، ولا سيما بعد مصرع أرلوزورف، بعد أن لاحظ أن المنظمة بدأت تتجه إلى المفاوضات المباشرة مع حكومة هتلر. فقد جاءت زيارة أرلوزورف لبرلين بعد تفويض من اللجنة التنفيذية في القدس، كما لم تجد زيارته معارضة تذكر في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن.[٩]

أسرع سام كوهن بعد عودته من أوروبا إلى الاجتماع بالقنصل الألماني في منتصف حزيران/يونيو ليخبره ما دار بينه وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن. وقام فولف بإرسال تقرير آخر رحب فيه بعقد اتفاقية سام كوهن مع وزارة الاقتصاد في ١٩ أيار/مايو. كما لفت أنظار وزارة الخارجية إلى جهود «المنظمة الصهيونية المركزية» ـ المقصود اللجنة التنفيذية في لندن ـ «لإزالة» جميع العقبات التي يمكن أن تقف أمام تنفيذ الاتفاقية. كما أشار فولف إلى موافقة كوهن على وضع اتفاقيته مع وزارة الاقتصاد الألمانية «في خدمة المصلحة الوطنية» ـ المقصود اتفاق سام كوهن وأرلوزورف في ٤ حزيران/يونيو ـ ولم ينس القنصل ذكر حملة الجباية التي كانت تقوم بها المنظمات الصهيونية والوكالة اليهودية من أجل يهود ألمانيا. وانطلاقا من ذلك، رأى فولف أن اتفاقية كوهن يمكن أن تكون بداية لتوسيع وتعميق نطاق التعاون بين أجهزة الحكم في ألمانيا والمؤسسات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية على الصعيد الاقتصادي على الأقل. وعاد ليحذر من أن «أي تردد» في اتباع نهج سياسي كهذا سيعود بـ «الضرر» على ألمانيا.

ولم يكن فولف من السذاجة بحيث جهل الفوائد التي عادت على الحركة الصهيونية من هذا التعاون، لكنه أضاف أن المصلحة التي تحققها ألمانيا لا تقل أهمية عن المصالح التي تحققها الحركة الصهيونية.[١٠] بذلك عاد فولف إلى مبدأ المصلحة المشتركة بين حكومة ألمانيا الجديدة وبين الحركة الصهيونية في نقل يهود ألمانيا ورأس المال اليهودي إلى فلسطين على الرغم من التوتر بين الطرفين.

كان سام كوهن رجل أعمال في الدرجة الأولى، ولم يكن رجل سياسة أو صاحب منصب رسمي احتاج إلى جلسات لجان وموافقة أجهزة رسمية ليقوم بخطوات معينة بعد توكيل وتفويض رسمي. ومن هنا اتسم نشاطه بالحيوية والمبادرة الذاتية. وبالتأكيد لم تجد صرخات الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية أذنا صاغية لديه. وعندما رجع من رحلته في أوروبا، في حزيران/يونيو، بدأ يتصل بمختلف رجال الأعمال والشركات

الاستيطانية. كما اجتمع إلى المؤسسات الاستيطانية الرسمية مثل الكيرن كاييمت. ويظهر أنه أصاب نجاحا لم يتوقعه من قبل. وبدأت فكرة توسيع اتفاقيته مع وزارة الاقتصاد تراوده. لذا وجد أن الاتصال بالقنصل الألماني لمناقشة الإمكانات الجديدة أصبح ضروريا.

اجتمع سام كوهن إلى فولف، القنصل الألماني في القدس، في ٢٤ حزيران/يونيو وعرض معه مشاريعه في رحلته المقبلة إلى أوروبا، وخصوصا بعد اجتماعه إلى ممثلين عن رجال الأعمال والصناعة والكيرن كاييمت.

وفي اليوم نفسه، أسرع فولف في إرسال تقرير «مستعجل جدا» (Sehrdringend) إلى وزارة الخارجية الألمانية أوصى بتسهيل جهود سام كوهن. وأشار إلى أن مستقبل الصادرات الألمانية إلى فلسطين سيتحسن على الرغم من المقاطعة، إذ إن رجال الصناعة ينوون استيراد آلات بقيمة نصف مليون جنيه. وأوصى بتحرير جزء من أموال الكيرن كاييمت المحتجزة في حساب الماركات المحتجزة.[١١] وكان أوسشكين قد طلب من سام كوهن أن يعمل عند زيارته برلين على تحرير نصف مليون مارك ـ أي نحو ٤٠,٠٠٠ جنيه ـ من أموال الجباية في ألمانيا، وكرر فولف ما جاء في تقاريره السابقة من النتائج الإيجابية التي ستعود على الاقتصاد الألماني عامة وسوق العمل خاصة، حيث البطالة متفشية، إذا واصلت الحكومة الألمانية السماح ليهود ألمانيا بالهجرة وتحرير جزء من أموالهم على شكل منتوجات صادرة.

عرف القنصل الألماني، بلباقته الدبلوماسية، كيف يستخدم حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية أداة لتنفيذ سياسته، التي رمت إلى تحسين العلاقات بين الحركة الصهيونية والحكومة الجديدة في ألمانيا. فأكد بشدة أن مكافحة «العداء» و«مشاعر الكره» لألمانيا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا قامت ألمانيا بـ «خطوة» من هذا النوع فقط، «ليس على الصعيد السياسي» ـ وهذا بيت القصيد ـ «ولكن في المسائل الاقتصادية البحتة.»[١٢]

اكتسب فولف خبرة دبلوماسية خلال عمله الطويل. ولا شك في أنه ألمّ بالشعارات النازية وعدائها للسامية، لذا أراد أن يتجنب أية إشارة من قريب أو بعيد يُشتمّ منها أنه يعمل على تقارب سياسي جديد بين الحركة الصهيونية والحكومة الألمانية الجديدة. كما أن الشروط لم تتوفر بعد للقيام بخطوة في هذا الاتجاه ما دام الحكم الجديد يواجه صعوبات جمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. واكتفى فولف بالسعي لتحسين العلاقات الاقتصادية، تاركا إحلال تقارب سياسي مباشر للمستقبل.

استمر فولف يمطر وزارة الخارجية الألمانية بتقاريره «المستعجلة جدا» حيث حث بها على القيام بـ «خطوات» إيجابية لمطالب سام كوهن مشيرا إلى مستقبل تصدير

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

المنتوجات الألمانية إلى فلسطين. كما أبرز فولف توجهات مؤسسات مالية أُخرى كمصرف صندوق الشعب (كوبات هعام) إليه، والتي أعلنت عن رغبتها في المشاركة في نقل أملاك يهود ألمانيا إلى فلسطين على شكل استيراد للسلع الألمانية. ونصح فولف بإلزام المؤسسات والشركات اليهودية دفع جزء من ثمن السلع بالعملة الصعبة، مدركا أن خطوة كهذه يمكن أن تخفف من تذمر وزارة المال والمصرف المركزي الألماني من أن صادرات على هذا الشكل لا تعود على الاقتصاد الألماني بالعملة الصعبة.[١٣] لم تبق رسائل القنصل الألماني «المستعجلة جدا» من دون ردة فعل في وزارتي الخارجية والاقتصاد، فقد دعا مدير وزارة الاقتصاد إلى اجتماع عام في ١٠ تموز/يوليو ١٩٣٣ بناء على طلب من وزارة الخارجية. ووجهت الدعوة أيضا إلى وزارتي الخارجية والإرشاد والدعاية، بالإضافة إلى وزارة المال والمصرف المركزي الألماني. ومن الجدير بالملاحظة أن الدوائر الحكومية التي دُعيت إلى الاجتماع مثلت جميع التيارات الحزبية والقوى السياسية التي ألف هتلر حكومته منها. وشكلت مسألة توسيع حملة تهجير يهود ألمانيا ونقل جزء من أملاكهم على نطاق أوسع الموضوع الرئيسي. وأُدرجت المطالبة بدفع جزء من السلع المصدرة بالعملات الصعبة، إرضاء للمصرف المركزي، في جدول الأعمال.[١٤] ولم تجد الدعوة إلى العمل على توسيع وتعميق سياسة تهجير يهود ألمانيا معارضة تذكر. فقد رأت وزارة الخارجية في تسهيل الهجرة خطوة لتخفيف حدة النقد في الخارج، بينما وجدت وزارة الاقتصاد أن نقل أموال اليهود على شكل سلع مصدَّرة يساعد في تخفيف البطالة. أما وزارة الإرشاد والدعاية، التي وقف غوبلز على رأسها، فقد أرادت استغلال تسهيل هجرة اليهود سلاحا ضد حركة المقاطعة.

هكذا أصبحت الطريق ممهدة أمام سام كوهن بعد اجتماع ١٠ تموز/يوليو لإعادة النظر في اتفاقية ١٩ أيار/مايو بهدف زيادة حجمها وتوسيعها قبل سفره إلى برلين للمرة الثانية. فقد فتحت اتفاقيته مع أرلوزورف آفاقا جديدة أمامه، كما أن مقابلته الكثير من رجال الأعمال اليهود في فلسطين وتوكيل أوسشكين له بتحرير نصف مليون مارك من أموال الوكالة اليهودية المجمدة لم يخلوَا من تأثير في طموحاته الشخصية. ورأى بذلك توكيلا رسميا ليؤدي دور الحلقة بين الحكومة الألمانية والمؤسسات الصهيونية. وقد رأينا أن ثقة القنصل الألماني به لم تعرف حدودا، وهذا زاد في ثقته بنفسه ومهد السبل أمامه ليواصل جهوده من أجل توسيع اتفاقية ١٩ أيار/مايو. فالاتفاقية كانت محدودة ـ مليون مارك، أي ما يقارب ٧٠,٠٠٠ جنيه ـ ولا تكفي طموحاته الجديدة بعد عودته من ألمانيا.

جاء استبدال اتفاقية ١٩ أيار/مايو باتفاقية ١٨ تموز/يوليو نتيجة الجهود التي بذلها سام كوهن خلال محادثاته مع الدوائر الحكومية في وزارة الاقتصاد والخارجية

وموافقة المصرف المركزي. وحدد المبلغ الجديد بثلاثة ملايين مارك. ولم يقتصر السماح بإيداع الأموال على أولئك الذين يهاجرون إلى فلسطين حالا، كما نصت اتفاقية ١٩ أيار/مايو، وإنما شمل أيضا أولئك الذين عقدوا العزم على إقامة «موطن» لهم في فلسطين وأرادوا المساهمة في «بناء فلسطين». ولا شك في أن الشق الثاني قُصد به تشجيع يهود ألمانيا على الهجرة إلى فلسطين؛ إذ أتاحت الاتفاقية الجديدة لهم إمكان التخطيط وشكلا من أشكال المرونة. كما لم يحدد المبلغ المسموح نقله، إضافة إلى ١٠٠٠ جنيه الضرورية، لنيل شهادة الهجرة من السلطات البريطانية؛ فقد كانت تكاليف إقامة «موطن» أساس التحديد. ومن الواضح أن تكاليف إقامة مزرعة أو مشغل اختلفت باختلاف طبيعة المزرعة والمشغل وحجميهما.

وخلافا لاتفاقية ١٩ أيار/مايو وافق الجانب الألماني على إيداع أموال المهاجرين في حساب خاص في المصرف الأنغلو ـ فلسطيني، كما طلب كوهن. ويستطيع المهاجر سحب أمواله من المصرف المذكور بعد أن يهاجر إلى فلسطين. واشترطت الاتفاقية الجديدة أن يشترك مصرف الهيكليين (Tempel-Bank) في عملية نقل رؤوس أموال المهاجرين. وجاء شرط اشتراك مصرف الهيكليين بناء على توصية من القنصل الألماني، إرضاء للطائفة الهيكلية الألمانية التي هاجرت إلى فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر. كما اشترطت الاتفاقية الجديدة دفع نسبة معينة من ثمن السلع المستوردة بالعملات الصعبة عند تجديد الاتفاقية في المستقبل. وجاء الشرط الأخير ترضية للمصرف المركزي الألماني، فقد احتجت إدارته مجددا بأن تصدير المنتوجات الألمانية على هذا الشكل لا يعود على ألمانيا بالعملات الصعبة التي هي بحاجة ماسة إليها؛ كما أن شهادة الألف جنيه نفسها تكلف ألمانيا مبالغ من العملات الصعبة.[١٥]

وصلت أخبار زيارة سام كوهن لبرلين واتفاقيته الجديدة مع وزارة الاقتصاد الألمانية إلى مؤسسات المنظمة الصهيونية في ألمانيا. ورأينا سابقا كيف بدأت الدوائر الحكومية الألمانية ـ وخصوصا مكتب الهجرة وقسم العملات الصعبة في وزارة الاقتصاد ـ تطلب ممن أراد الهجرة إلى فلسطين شهادة من «هانوطيع» تشير إلى موافقة أو رفض «هانوطيع» تنظيم هجرته ضمن الاتفاقية التي عقدت بين كوهن ووزارة الاقتصاد. وهذا أضفى طابع حصر الهجرة في «هانوطيع». ورأينا أيضا معارضة المكتب الفلسطيني، مكتب الهجرة التابع للمنظمة الصهيونية في برلين، هذه السياسة الجديدة؛ فقد أشرف المكتب الفلسطيني حتى الآن على شؤون الهجرة الصهيونية وجميع مؤسسات الهجرة. وكان لانداور مديرا للمكتب الفلسطيني، وقام بتنظيم جميع أعمال شؤون الهجرة. وجاءت اتفاقيات سام كوهن بمنافس جديد للمكتب الفلسطيني وللانداور بصورة خاصة، ووضعت حدا للاحتكار الذي مارسه المكتب الفلسطيني. لذا

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

فليس من الغريب أن يقف لانداور على رأس المعارضة لسام كوهن منذ نهاية أيار/ مايو، ولا سيما بعد موت أرلوزورف. ولعل الحكومة الألمانية أرادت بذلك إذكاء روح المنافسة، ورأت فيها مصلحة لها لتدفع المنظمة الصهيونية إلى مفاوضات مباشرة معها، للقضاء على حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية.

ويتساءل المرء عن مدى أهمية عنصر المنافسة والاحتكار في الخلاف بين كوهن ولانداور. فقد قام كوهن وشركته بتكريس الجهود للعمل على الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وبذلك يمكن اعتبار نشاطه الاستيطاني جزءا من المشروع الصهيوني في فلسطين، كما أن كوهن وافق على إشراك المؤسسات الاستيطانية الأخرى في صفقته الجديدة. ولعل العامل الشخصي قام بدور معين، إذ من الممكن أن لانداور رأى في نشاط كوهن محاولة لإضعاف مركزه ومجال عمله، وهو صاحب القول والفصل في شؤون الهجرة أمام دوائر الحكومة.

من الأرجح أن عامل الخلاف الرئيسي رجع إلى أسباب تتعلق بالحركة الاستيطانية الصهيونية. فقد منح المكتب الفلسطيني شهادات الهجرة لأفراد توفرت لديهم الشروط الأساسية للاستيعاب، ولم تمنح الشهادات لأي يهودي أراد الهجرة إلى فلسطين. ومن هذه الشروط أن يكون الشخص فتيا قويا لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره. وكل من تجاوز الخامسة والثلاثين لم يجد فرصة للهجرة وتُرك يصارع مصيره بذاته، اقتناعا من القيّمين على شؤون الهجرة في المنظمة الصهيونية بأنه لا يمكن «تأهيله» ـ هخشراه ـ وإعداده للمساهمة في «عملية البناء» الصهيوني في فلسطين. وقد استثني قطاع واسع من أصحاب المهارات الفنية ورجال الأعمال المتوسطين من حق الهجرة، نظرا إلى عدم صلاحية مهنهم في «عملية البناء» الصهيونية.[١٦] ومن المؤكد أنه لم يكن لهذه الشروط دور أساسي في اعتبارات سام كوهن. فقد كان رجل أعمال في الدرجة الأولى، وأدت سياسة الهجرة للمؤسسات الصهيونية دورا ثانويا غير مهم في اعتباراته. وهذا لم يلائم الغايات المباشرة التي رغبت مؤسسات الهجرة الصهيونية الرسمية في تحقيقها. وخضع توزيع شهادات الهجرة لاعتبارات حزبية أحيانا كثيرة. ولم يكن لهذه المعايير أهمية تذكر لدى سام كوهن. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت عملية تهجير يهود ألمانيا ونقل أموالهم ـ أو جزء منها على الأقل ـ عملية استثمار اقتصادي.

لم يكن احتجاج لانداور ومعارضته سياسة سام كوهن سوى محاولة لحفظ ما اعتبره حقا لمؤسسات الهجرة الخاضعة لسلطة المكتب الفلسطيني وإشرافه. ومن وجهة نظره، وجب العمل بكل وسيلة للاحتفاظ بهذه المكانة الاحتكارية. لكن هذه المعارضة كانت خرقا للاتفاق بين كوهن و«المؤسسات الوطنية».

راحت المنظمة الصهيونية الألمانية، وبالتحديد لانداور، والمؤسسات الصهيونية في فلسطين تجند جهازها لتطويق سام كوهن وشركته «هانوطيع». ولم تكن قوى الجانبين متكافئة. فمع أن أعمال سام كوهن كانت متشعبة وشملت بلادا مختلفة، إلا إن شركة «هانوطيع» كانت متواضعة إذا ما قيست بالجهاز الصهيوني الرسمي.

واستطاع لانداور إقناع شركة «يوخيم»، التي عقدت اتفاقية تعاون مع كوهن قبل سفره إلى برلين للمرة الثانية لتعديل اتفاقية أيار/مايو، بالعدول عن التعامل مع شركة «هانوطيع». كما نجح في كسب تأييد «البيت البنكي، إيلرن» (Ellern Bankhaus) في كارلسروة (Karlsruhe). وأعلن هيرمان إيلرن استعداده لـ «دعم العلاقات التجارية بين ألمانيا وفلسطين، وحل المشكلات الصعبة المتعلقة بتسهيل هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين.»[١٧] وكان ممثل أحد فروع المصرف قد توجه سابقا إلى القنصل الألماني في بداية أيار/مايو للغاية نفسها، لكن القنصل الألماني أبدى تحفظا، نظرا إلى أن الطلب اقتصر على نقل أموال يهود ألمانيا بصورة خاصة.

من ناحية أخرى جرت مشاورات داخل المؤسسات الصهيونية في فلسطين، وبحثت في مسألة سفر سام كوهن إلى برلين وجهوده لتوسيع اتفاقية ١٩ أيار/مايو مع وزارة الاقتصاد الألمانية. وطلب آرثر روبين، العامل في دائرة الاستيطان للوكالة اليهودية، توصية من فولف لإجراء استقبال له في وزارة الخارجية الألمانية ـ قسم الشرق الأدنى. وسارع الأخير ليكتب إلى بروفر توصية في ٧ تموز/يوليو معرفا روبين بـ «إحدى الشخصيات القيادية في الحركة الصهيونية» وحركة الاستيطان الصهيوني.[١٨] وكان هوفيان (Hoofien) مدير المصرف الأنغلو ـ فلسطيني، قد قرر السفر إلى ألمانيا للهدف نفسه في نهاية حزيران/يونيو.[١٩] وكما رأينا، فقد أصدرت المنظمة الصهيونية الألمانية بيانا في هذه الأيام، وبعث كورت بلومنفلد، رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية، بنسخة عنه مرفقة برسالة شخصية إلى هتلر أعلن فيها استعداد المنظمة الصهيونية للتداول (Aussprache)، في أي وقت يراه ملائما.[٢٠] وقد أراد بلومنفلد أيضا تمهيد الطريق أمام زيارة روبين وهوفيان.

أصبحت برلين محط أنظار القيادات الصهيونية في فلسطين في أواخر حزيران/ يونيو وأوائل تموز/يوليو ١٩٣٣، وشهدت نشاطا خاصا قامت به قيادة المنظمة الصهيونية الألمانية التي لم تكن بحاجة إلى توصية أو إلى تأشيرة سفر كغيرها.

كانت محادثات كوهن في برلين المحرك الرئيسي لهذه التحركات؛ فقد قام كوهن بالمحادثات بـ «تخويل من المؤسسات الوطنية»، بحسب روايته. ولعل كوهن قصد بذلك اتفاقه مع أرلوزورف خلال زيارته لندن في بداية حزيران/يونيو واجتماعه إلى رجال الأعمال والصناعة عند عودته إلى فلسطين، كما كان لطلب أوسشكين تحرير

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

نصف مليون مارك من أموال الوكالة اليهودية دور مهم. ومن الممكن أن جهوده وجدت قبولا لدى بعض قادة اتحاد مهاجري ألمانيا في فلسطين، ولا سيما لودفيغ بنر (Ludwig Pinner).[٢١] لكن من المؤكد أن كوهن أراد أن يوجد اعتبارا خاصا لشخصيته عند الجانب الألماني من أجل إنجاح محادثاته.

وجد لانداور أن الفرصة أصبحت سانحة لتطويق جهود كوهن ووضعها في حجمها الحقيقي. وكان قد عرف «المؤسسات الوطنية» بالمؤسسات الصهيونية، وهذه لم تخول كوهن رسميا القيام بأية محادثات مع أجهزة الحكم في ألمانيا. كما أنه لم يعقد أي اتفاق رسمي مع المصرف الأنغلو ـ فلسطيني بهذا الشأن. المهم في الأمر أن رايخردت (Reichardt)، المدير في وزارة الاقتصاد الذي أشرف على إبرام الاتفاقية مع كوهن، عقد اجتماعا في ١٣ تموز/يوليو، بناء على طلب من كوهن، ودُعي إليه لانداور وسيناتور ورجل آخر(؟) في مرحلة متأخرة. كما حضر ممثلون من وزارة الخارجية والمصرف المركزي الألماني.

أتاح الاجتماع للانداور فرصة أن يعرض موقف المؤسسات الصهيونية، من وجهة نظره الخاصة، تجاه الأُطر التنظيمية لنقل يهود ألمانيا وجزء من أملاكهم إلى فلسطين، كما طالب بأن يحدد المبلغ بـ ٥ ملايين مارك كمرحلة أولى لعملية النقل. وكشفت المحادثات عن تباين وجهات النظر، ولا سيما فيما يتعلق بإشراك المؤسسات المالية الألمانية، كمصرف الهيكليين، واستثناء السلع التي كلفت وزارة المال الألمانية عملات صعبة لاستيراد موادها الخام، كالمنسوجات القطنية والمواد الكيماوية. لكن لانداور، طبقا لروايته، شدد على إسناد دور مركزي إلى المصرف الأنغلو ـ فلسطيني (مصرف ليئومي فيما بعد) وفي النهاية طلب الجانب الألماني من لانداور أن يكتب مذكرة (Memorandum) يلخص فيها موقف المؤسسات الصهيونية.[٢٢]

شعر لانداور بأن المؤسسات الصهيونية أمام خيار لا بد من حسمه، وأن دعوته إلى الاجتماع كانت بمثابة إشارة موجهة إلى المؤسسات الصهيونية، وإنْ كانت بصورة غير مباشرة. وعلم لانداور بأن هوفيان، مدير البنك الأنغلو ـ فلسطيني، لا يزال يُجري محادثات في لندن وسيتوجه إلى برلين. وبينما واصلت المنظمة الصهيونية الألمانية مراقبة ما يجري في وزارة الاقتصاد، أجرى هوفيان اتصالات بقيادات المنظمة الصهيونية في لندن. وفي أثناء ذلك، أُجيب طلب كوهن وانتهى رايخردت من كتابة نص الاتفاقية في ١٨ تموز/يوليو.

بعد ثلاثة أيام من إبرام الاتفاقية، تسرب فحوى الاتفاقية إلى لانداور، المشرف على شؤون الهجرة في المكتب الفلسطيني في برلين، من جانب أحد رؤساء الدوائر في وزارة الاقتصاد (ربما هانس هارتنشتاين، رئيس قسم العملات الأجنبية في وزارة

الاقتصاد).[٢٣] ولا شك في أن الاتفاقية مع كوهن وضعت علامة سؤال أمام جهود المنظمة الصهيونية الألمانية وزيارة هوفيان لبرلين، ولا سيما أن لانداور كان أرسل مذكرته قبل يومين. لكن لانداور كان لا يزال يحمل الكثير من أوراق اللعبة الدبلوماسية. فأعلن أنه يشك في قدرة كوهن المالية على تنفيذ اتفاقية في هذا الحجم ولن ينصح المهاجرين بالتعامل معه. كما أن كوهن لا يملك أي «توكيل» من «المؤسسات الوطنية» لإجراء مفاوضات مع وزارة الاقتصاد. واستغرب إدخال المصرف الأنغلو ـ فلسطيني في العملية كلها من دون أن يخبر «المدير» بخطط هوفيان.[٢٤] ولعل لانداور ذهل من اتفاقية كوهن التي كانت بالنسبة إليه بمثابة حقيقة قائمة (Fait accompli). وطبعا، فإن شكوى لانداور واتهاماته تجاهلت الاتصالات التي أجراها كوهن برؤساء «المؤسسات الوطنية» ووكلائها بعد أيار/مايو.

عرف لانداور أن اتفاقية كوهن مع وزارة الاقتصاد الألمانية ستؤدي إلى كسر احتكار الهجرة الذي تمتع المكتب الفلسطيني به، وخصوصا فيما يتعلق بفئة أصحاب رؤوس الأموال اليهود. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاقية أدت إلى ظهور احتكار من نوع جديد منح لرجل أعمال. ولا شك في أن عامل الربح والخسارة كانت له أولوية خاصة لدى كوهن، بينما أدى المشروع الصهيوني في فلسطين واستغلال جميع الإمكانات لدفعه إلى الأمام الدور الرئيسي لدى المكتب الفلسطيني. وعلينا ألا ننسى أن موضوع المنافسة تعلق بفئة ذات إمكانات مالية كبيرة، لا بفئة معدومة. والواضح هنا أن أزمة يهود ألمانيا قد تحولت إلى «سلعة» أراد كل طرف تجنيدها لتحقيق مصالحه الخاصة، ولم تبق الدوافع سياسية «وطنية بحتة»، كما زعمت المؤسسات الصهيونية.

من جهة أُخرى، رأى المكتب الفلسطيني والمنظمة الصهيونية الألمانية بصورة خاصة في الحصول على تسهيلات استثنائية خاصة لليهود الذين أرادوا الهجرة إلى فلسطين وسيلةً ناجحة جُندت للقضاء على المنظمات اليهودية الألمانية الاندماجية، كاتحاد اليهود الألمان الوطنيين واتحاد المحاربين القدامى، ولإضعاف اتحاد مواطني الدولة الألمان من ذوي العقيدة اليهودية. وكانت المنظمتان، الأولى والثانية، مغاليتين في دعوتهما الاندماجية، بينما كان اتحاد مواطني الدولة لاصهيونيا، أي غير معاد للصهيونية. لذا أراد المكتب الفلسطيني الحفاظ على مكانته الاحتكارية بأي ثمن لأغراض المنافسة الداخلية في ألمانيا، أي لتقويض أركان المنظمات اليهودية الألمانية اللاصهيونية ليجعل من نفسه الناطق باسم يهود ألمانيا من دون استثناء.

كان لانداور قد دعا إلى محادثات مباشرة مع الحكومة الألمانية منذ ١٢ أيار/مايو في مذكرة داخلية،[٢٥] عند زيارة أرلوزورف برلين وقبيل إبرام الاتفاقية الأولى بين كوهن ووزارة الاقتصاد في ١٩ أيار/مايو. وأرسل لانداور مذكرة رسمية إلى وزارة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الاقتصاد في ١٩ تموز/يوليو بعد المحادثات مع الدوائر الوزارية الألمانية في ١٣ تموز/يوليو بناء على طلب من وزارة الاقتصاد.[٢٦] وعندما علم لانداور باتفاقية كوهن الجديدة مع وزارة الاقتصاد طلب من المصرف الأنغلو ـ فلسطيني أن «يقوم بمبادرة من دون تردد» أو تأجيل في رسالته إلى هوفيان المذكورة سابقا. وختم رسالته مشيرا إلى مغزى ما دار آنذاك في دوائر الحكومة الألمانية وأهميته في المستقبل. «هنا بدأ منعطف» حول «مصير أموال المهاجرين من ألمانيا». وسيكون هذا المنعطف «حاسما لزمن طويل»، واعتقد ـ أي لانداور ـ «أنك (هوفيان) ستقوم حالا بما يجب» عمله.[٢٧]

لا ندري مدى الأثر الذي تركته رسائل لانداور إلى هوفيان في لندن ومشاوراته مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن. لكن من الخطأ إذا اعتقدنا أنها وضعت في أدراج الملفات من دون تأثير. وظهر للجنة التنفيذية ولهوفيان، أي للمصرف الأنغلو ـ فلسطيني، بوضوح أن ساعة المفاوضات مع أجهزة الحكومة الألمانية لا تحتمل التأجيل وأن حسمها بصورة نهائية واجب. فقد تركت اتفاقية كوهن مع وزارة الاقتصاد مجالا ضيقا للعبة الدبلوماسية، ولا سيما أن المؤسسات الصهيونية في القدس وتل أبيب كانت قد قررت السير في طريق المفاوضات منذ أشهر عديدة.

في هذه الأثناء، واصل لانداور جهوده لتطويق اتفاقية كوهن. وقد ذكرنا أنه جند هيرمان إيلرن، صاحب مصرف إيلرن في كارلسروه، منذ ٢٠ حزيران/يونيو. وأجرى إيلرن اتصالا بشميدت ـ رولكه، مدير دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ تموز/يوليو، معلنا شكه في قدرة كوهن على تنفيذ الاتفاقية. ويبدو واضحا أن الغرض من ملاحظة إيلرن هو تقويض أركان الاتفاقية من ناحية واقعية.[٢٨] وهذا ما رمى لانداور إليه.

تركت مذكرة لانداور في ١٩ تموز/يوليو تأثيرها في وزارة الاقتصاد، ولا سيما لدى هانس هارتنشتاين، المشرف على العملات الصعبة. وكانت علاقة خاصة قد ربطت لانداور بهارتنشتاين، نتيجة تعامل لانداور المستمر مع قسم العملات الصعبة في وزارة الاقتصاد خلال تنظيم الشؤون المالية للمهاجرين. وربما كان لهذا الأمر دور في إثارة بعض الشكوك والتردد لدى هارتنشتاين حيال قدرة كوهن الاقتصادية على تنفيذ الاتفاقية. كما أن مذكرة لانداور لم تطرح مسألة مدى استعداد المؤسسات الصهيونية الرسمية للتفاوض مع الحكومة الألمانية وإنما كيفية نقل يهود ألمانيا وأموالهم والمبلغ المالي الذي وجب أن تسري عليه الاتفاقية؛ وكان قد طالب لانداور بِـ ٥ ـ ٦ ملايين مارك.

قام هارتنشتاين بالاتصال بشميدت ـ رولكه وبعث إليه برسالة طلب فيها منه أن يؤكد مدى قدرة كوهن على تنفيذ الاتفاقية وصحة شرعية تأييد المؤسسات اليهودية ودعمها في فلسطين، وذلك بواسطة الاتصال بالقنصل الألماني في

القدس.[٢٩] ولا شك في أن عرض لانداور تضمن إمكانات اقتصادية واسعة يمكن أن تحظى بدعم الجهاز الصهيوني الضخم. فقد مثل لانداور المنظمة الصهيونية الألمانية والمكتب الفلسطيني، وهذه بدورها جزء من المنظمة الصهيونية العالمية وتربطها علاقات مباشرة بالمؤسسات الصهيونية في فلسطين. ومن الطبيعي أن تفضل وزارتا الاقتصاد والخارجية التعاون مع أجهزة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية بصورة مباشرة بدلا من التعامل مع شركة محدودة الإِمكانات مثل شركة «هانوطيع».

ورأت وزارة الاقتصاد الألمانية أن من الأفضل تجميد اتفاقية كوهن ريثما تحدد المؤسسات الصهيونية في فلسطين موقفها نهائيا من أمر المفاوضات مع ألمانيا. وكانت زيارة سيناتور لألمانيا في منتصف تموز/يوليو، بمثابة رحلة استطلاع لدرس موقف الدوائر الحكومية الألمانية من مسألة تهجير يهود ألمانيا. واشترك سيناتور في الاجتماع الموسع في ١٣ تموز/يوليو في وزارة الاقتصاد الألمانية. وبعد انتهاء زيارته لألمانيا توجه إلى لندن التي أصبحت مركز نشاط الحركة الصهيونية في أواخر تموز/يوليو. ولخص سيناتور في مذكّرة انطباعاته وتصوراته الخاصة، بعد محادثاته مع دوائر الحكومة الألمانية واجتماعاته مع قيادات المنظمة الصهيونية الألمانية والمكتب الفلسطيني، وذلك في ٢٤ تموز/يوليو بعد وصوله إلى لندن. ومن وجهة نظر معينة يمكن القول إن زيارة سيناتور لبرلين، برفقة لانداور، جاءت لتمهد الطريق أمام مفاوضات هوفيان مع وزارة الاقتصاد الألمانية فيما بعد.

وبينما شُغلت وزارتا الاقتصاد والخارجية بالتحقيق في السؤال: باسم من أدار كوهن مفاوضاته في برلين، وتحديد أطراف المفاوضات غير المباشرين، وصحة «التوكيل» أو «التخويل»، انتقلت حرب الأعصاب الدبلوماسية إلى تل أبيب والقدس. فبعد أن اطلع هوفيان على ما جرى في برلين، بعد وصول سيناتور إلى لندن، قرر السفر إلى ألمانيا ليتحقق بنفسه من اتصالات المؤسسات الصهيونية بدوائر الحكومة الألمانية. وفي الوقت نفسه أرسل من كولون برقية إلى مارغوليس (Margulies)، نائبه في المصرف الأنغلو ـ فلسطيني، في ٢٦ تموز/يوليو طالبا منه مقابلة فولف في أقرب فرصة ممكنة.

كان مارغوليس ملما بجميع تفصيلات المحادثات التي جرت في برلين بين لانداور وموظفي وزارة الاقتصاد عندما اجتمع إلى فولف يوم أن تلقى البرقية. رمى مارغوليس من مقابلته القنصل الألماني إلى تحقيق هدفين أساسيين: الاحتجاج على «إدخال» المصرف الأنغلو ـ فلسطيني «طرفا» في اتفاقية كوهن من دون إعلامه بالدور الذي قام به نفسه، وبعث الانطباع لدى القنصل بأن مصير اتفاقية كوهن الفشل الذريع وإنْ لم يقم المصرف ومن وقف وراءه من المؤسسات الصهيونية بأي جهد لإِفشالها،

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

مدعيا أن شركة «هانوطيع»، كشركة فردية، محدودة الإمكانات ولا تستطيع بمفردها تنفيذ ما تتطلبه صفقة في هذا الحجم. ومن الواضح أن فشل صفقة كوهن عنت فشل سياسة القنصل. ومع أن مارغوليس نفى أن المصرف سيعمل على إفشالها، إلا إن النفي جاء ليذكّر القنصل بأنه ليس من المستبعد أن يتبنى المصرف هذا الخيار إذا أراد ذلك. ولم يتطرق مارغوليس إلى ما دار بين كوهن ومن اتصل بهم بعد عودته من أوروبا في أواخر أيار/مايو ١٩٣٣.

هكذا انقلبت مقابلة مارغوليس للقنصل الألماني إلى معركة حرب دبلوماسية نفسية.

لكن مارغوليس عرف أن أوراقه كانت «محدودة» أيضا. فقد ذكر فولف أن الكثير من الشركات توجه إليه بعد كوهن وتذمر من «الاحتكار» الذي منح له ولشركة «هانوطيع». وحينما سئل مارغوليس عن استعداد المصرف للبدء في مفاوضات مباشرة مع ألمانيا، حاول مارغوليس التملص وأجاب بأن المصرف سيدرس مسألة اشتراكه في المفاوضات بنفسه إذا طرحت مسألة اشتراكه على بساط البحث. وكان جواب مارغوليس دليلا واضحا لفولف أن لا بديل لألمانيا من كوهن ما دامت أجهزة الحركة الصهيونية الرسمية تتملص من إجراء مفاوضات مباشرة مع ألمانيا خوفا من حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية، وتفضل التعامل معها بواسطة وسطاء مثل كوهن.

وسارع مارغوليس إلى إرسال تقرير إلى هوفيان «قبل انتهاء الموعد الأخير للبريد الجوي»(؟)[٣٠]

بلّغ مارغوليس هوفيان أنه ترك مسألة اشتراك المصرف مفتوحة: «تركت جميع الطرق مفتوحة، وأننا لن نستبعد أن نشارك في اتفاق معقول (Resaenblem Arrangement).» وذكّر هوفيان بأن التردد في حسم مسألة الاشتراك سيؤدي إلى «أن نبقى منعزلين». وحذر من البقاء في حالة جمود من دون «موقف واضح» محدد، ولا سيما أن الباب سيبقى مفتوحا أمام جماعة لودفيغ بنر وغيره. لكن مارغوليس أضاف أن مليون مارك ـ كما نصت اتفاقية ١٩ أيار/مايو ـ لا تساوي «فضلات القطط»، كما أن ٣ ملايين مارك لا تستحق المغامرة.

وكشف مارغوليس النقاب عن المجرى الحقيقي للمفاوضات مع وزارة الاقتصاد الألمانية، وهي المفاوضات التي جهل القنصل الألماني ووزارة الخارجية الكثير من جوانبها. فبعد أن أشار إلى «أننا (لا أقصد هنا المصرف) ارتكبنا خطأ كبيرا لأننا لم نقم (بجهد) للتقارب (بيننا) وبين القنصل... كذلك كان خطأ أن نترك سام كوهن يفاوض الآن مرة أُخرى. لم يكن غير مخلص، فقد طالب بشدة أن أسافر لأفاوض بدلا منه. وفي الحقيقة فقد أراد (السفر) إلى لندن، ومن هناك إلى برلين لكي يقدمني (أمام دوائر

الحكومة الألمانية). وعرف أني لن أقوم بمفاوضات من أجل ‹هانوطيع›. ولكن نظرا إلى أنني لم أسافر، فقد قرر أن يسافر بنفسه.»[٣١]

أكد مارغوليس بذلك أن الارتباك الذي حدث في برلين والقدس عاد إلى تردد القيادة الصهيونية، وأن المسألة لم تكن مسألة «توكيل» أو «عدم توكيل» كوهن من قبل «المؤسسات الوطنية». كذلك فإن كوهن كان على اتصال متواصل بقطاعات واسعة من قيادات الحركة الصهيونية. ومن الواضح أن أسباب التردد تعزى إلى عاملين رئيسيين: أحدهما سياسي، والآخر اقتصادي.

عنت المفاوضات مع الحكومة الألمانية رسميا ضرب حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية قبل كل شيء. وبما أن المصرف الأنغلو ـ فلسطيني مؤسسة صهيونية رسمية، فإن شل حركة المقاطعة كان دليلا على سياسة جديدة من قِبل المؤسسات الصهيونية الرسمية. وعلينا ألا ننسى أن القوى التي شاركت في حركة المقاطعة مثلت تيارات صهيونية ـ خصوصا التنقيحيين ـ ويهودية صرفة. ومن هنا فإن ضرب حركة المقاطعة، وهذا كان أحد أهداف الحكومة الألمانية، وخصوصا القنصل الألماني كما أشار مارغوليس بحق، لم يكن موجها ضد التنقيحيين فقط، بل أيضا ضد القوى اليهودية التي دعت إلى مقاومة سياسة هتلر العنصرية.

من ناحية أُخرى، كان هدف المفاوضات تحقيق تسهيلات اقتصادية ومالية استثنائية للمهاجرين إلى فلسطين لم يحظ بها من أراد الهجرة إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا أو إلى غيرهما من الدول. ولا شك في أن المنظمة الصهيونية الألمانية والمؤسسات الصهيونية في فلسطين بصورة خاصة رأت في دخول مفاوضات مع الحكومة الألمانية وسيلة لتحقيق «امتيازات خاصة» لمن أراد الهجرة إلى فلسطين. ومن الواضح أن المنظمة الصهيونية الألمانية وجدت في الحصول على «امتيازات» من هذا القبيل أداة يمكن أن توجهها ضد التنظيمات اليهودية الألمانية ـ كما ذكرنا ـ وخصوصا ضد اتحاد مواطني الدولة الألمان من ذوي العقيدة اليهودية اللاصهيوني، لكن غير المعارض للصهيونية. ومن الجدير بالذكر هنا، أن معظم يهود ألمانيا المنظمين انتمى إليه. وعلى صعيد المنافسة بين المنظمات اليهودية العالمية وبين المنظمة الصهيونية، فإن تأمين تسهيلات خاصة للمهاجرين إلى فلسطين عبّر عن «السياسة الواقعية» (Realpolitik) التي يمكن أن تتبناها الحركة الصهيونية إذا عقدت العزم على دخول مفاوضات رسمية مع ألمانيا. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار فشل الحركة الصهيونية في جذب يهود العالم إلى فلسطين وضعف حركة الهجرة في الأعوام السابقة فإن إجراء المفاوضات مع الحكومة الألمانية وعقد اتفاقية خاصة معها كان يمكنهما أن يؤديا إلى الخروج من حالة الضعف والركود التي ألمت بالحركة الصهيونية والتي كانت أهم سبب في تخلي وايزمن عن

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

رئاسة المنظمة الصهيونية. وليس من الغريب أن نرى كيف رجع وايزمن إلى نشاطه السياسي على رأس حملة جمع الأموال التي شكلتها الوكالة اليهودية من أجل يهود ألمانيا.

عرضت أزمة يهود ألمانيا حقا فرصة تاريخية لإيقاظ الفكرة الصهيونية من جديد وبعث روح النشاط فيها بعد حالة الضعف خلال الأعوام الماضية.

وكي لا تظهر قيادات المؤسسات الصهيونية أمام الرأي العام اليهودي والصهيوني أنها تقود مفاوضات رسمية مع الحكومة الألمانية من أجل تحقيق وفاق متبادل، فقد تركت كوهن يقوم بمفاوضات فردية، وراحت تجد بذلك دافعا إلى مفاوضات مباشرة بينها وبين الدوائر الحكومية الألمانية. وكما ذكرنا فإن كوهن لم يكن الوحيد الذي طرق أبواب وزارة الاقتصاد وزار القنصل الألماني في القدس. كان كوهن الأول، كما أشار القنصل الألماني، وبدأ آخرون يتبعونه، كما أخذ قسم آخر من اتحاد مهاجري ألمانيا، برئاسة لودفيغ بنر، يشارك موقف القنصل الألماني الداعي إلى التعاون المباشر مع أجهزة الحكم النازي لتنظيم هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين. ووصل التنافس داخل أجنحة الحركة الصهيونية إلى مرحلة فرضت تعجيل المفاوضات.

وكما ذكرنا سابقا، فقد شكل تهجير يهود ألمانيا ونقل أموالهم فرصة تاريخية أيضا للاستثمار ولإنعاش حركة الاستيطان. فقد كون رأس المال أحد العناصر الأساسية للحركة الصهيونية، بالإضافة إلى العنصر البشري - الهجرة - والأرض. وعرض أثرياء يهود ألمانيا إمكانات هائلة في هذا المجال. ومع أن قيادات الحركة الصهيونية كانت مقتنعة باستحالة نقل جميع رؤوس أموال يهود ألمانيا، لأسباب كثيرة، فإنها أدركت أهمية مساهمة جزء منها في تحقيق المشروع الصهيوني. ولذا ظهر المليون مارك - قيمة اتفاقية ١٩ أيار/مايو - غير كافٍ لدفع المنظمات الصهيونية في فلسطين وألمانيا في عجلة المفاوضات. ومن المؤكد أن مشاورات داخلية جرت بين المؤسسات الصهيونية وتم تحديد المبلغ بِـ ٥ - ٦ ملايين مارك. ومع أن البعض - وخصوصا لانداور ومارغوليس - راح يدعي أن رفع المبلغ من مليون إلى ثلاثة ملايين جاء نتيجة جهوده الخاصة، إلا إن مارغوليس، في رسالته المذكورة سابقا، أوضح أن أية مفاوضات يجب أن تنطلق من الخمسة ملايين مارك أساسا لأية اتفاقية.

لم ترد المؤسسات الصهيونية في فلسطين الرجوع إلى تجربة أرلوزوروف المريرة، لذا تركت أمر المفاوضات لـ «اللجنة الموحدة»، التي مثلت الوكالة اليهودية أيضا. وانعقدت هذه اللجنة في ٢٨ تموز/يوليو، بعد اجتماع مارغوليس إلى القنصل الألماني، وقررت اللجنة دخول مفاوضات مباشرة مع الحكومة الألمانية. وسارع مارغوليس إلى الإبراق إلى هوفيان أن اللجنة أوصت بدخول المصرف مفاوضات «في

أية ظروف» «مع أو من دون ‹هانوطيع› ومصرف الهيكليين (الألمان)» على أن يتولى المصرف «القيام بجميع المعاملات». كما أن مارغوليس خبّر هوفيان بإعلام القنصل بأن الغرفة التجارية - التي دُعيت اللجنة الموحدة نظرا إلى أنها مثلت المؤسسات الاقتصادية في فلسطين - هي السلطة الوحيدة التي تملك صلاحية «التوكيل».[٣٢] وفي الوقت نفسه، أعلم الوكالة اليهودية بمجريات مفاوضات كوهن والخلاف بشأن «توكيل» «المؤسسات الوطنية» والمصرف. كما بلّغها قرار الغرفة التجارية، مشيرا إلى كونها - أي الوكالة اليهودية - عضوا فيها.[٣٣] وبذلك أراد مارغوليس إشراكها أيضا في مسؤولية دخول المفاوضات المزمع القيام بها مع ألمانيا.

وقام مارغوليس بإصلاح «الخطأ» - عدم إعلام القنصل بخطوات «المؤسسات الوطنية» - وخبّر القنصل بـ «المحادثات» الرسمية التي أجراها «الممثلون الشرعيون للمؤسسات اليهودية الوطنية»، قاصدا محادثات لانداور في وزارة الاقتصاد الألمانية في ١٣ و٢١ تموز/يوليو. طبعا، لم يخبره حقيقة ما جرى بين كوهن والتنظيمات الاقتصادية الصهيونية في فلسطين، وهو ما اشترك هو نفسه به، كما أشار في رسالته إلى هوفيان قبل يوم واحد، وعدم سفره إلى برلين. ولفت مارغوليس أنظار القنصل الألماني إلى أن شخصا «غريبا» - أي كوهن - لا يملك صلاحية القيام بمحادثات باسم «المؤسسات الوطنية» من دون إذنها، ومن هنا فإنه لا يستطيع تنفيذ اتفاقية في هذا الحجم. وحدد مارغوليس «المؤسسات الوطنية» بالغرفة التجارية والمصرف الأنغلو - فلسطيني.[٣٤] ولم يقم مارغوليس بإعلام القنصل بموافقة الوكالة اليهودية في إطار تمثيلها في الغرفة التجارية وبِـ «توكيلها» هوفيان. ولا شك في أن مارغوليس واصل بذلك سياسة المؤسسات الصهيونية السرية في فلسطين، التي ركّزت نشاطها في لندن وبرلين بعيدا عن الرأي العام اليهودي في فلسطين. ولعل مصير أرلوزورف كان أحد الأسباب لجعل برلين مركز الاتصال المباشر بين المؤسسات الصهيونية ودوائر الحكومة الألمانية. لكن مارغوليس أمّن أيضا تأييد ما دعاه المؤسسات الوطنية - أي الغرفة التجارية - للمفاوضات التالية بين هوفيان وممثلي الحكومة الألمانية لتصبح المسؤولية مسؤولية جماعية ورسمية.

كانت إحدى نتائج الخلافات بين كوهن والمؤسسات الصهيونية في ألمانيا وفلسطين أن وزارتي الاقتصاد والخارجية - وبالتحديد هارتنشتاين، المشرف على قسم العملات في وزارة الاقتصاد، وشميدت - رولكه، المشرف على دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية - قد زجتا في هذا الصراع من دون سبب مباشر. وقد رأينا كيف طلبت وزارة الاقتصاد من وزارة الخارجية توضيحا لمدى «توكيل» كوهن من قِبل «المؤسسات» في فلسطين. وكان القنصل الألماني قد أصر في ٢٧ تموز/يوليو على مواصلة تأييد

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الاتفاقية مع كوهن، محذرا من «محاولة تفجير» الاتفاقية من قِبل مارغوليس وغيره. ونتيجة ذلك، أصرت وزارة الخارجية على التمسك بتوجيهات القنصل الألماني في القدس ما دام يجد ذلك ضروريا. ويظهر أن لانداور كان على علاقة حسنة بهارتنشتاين الأمر الذي دعا الأخير إلى التعاطف مع لانداور والمنظمة الصهيونية الألمانية في صراعها ضد كوهن.

وقد تأكد الجانب الصهيوني من أن المفتاح لأية مراجعة لاتفاقية ١٨ تموز/يوليو هو كوهن ما دام قد قرر التفاوض مع الحكومة الألمانية بصورة مباشرة ومن دون تسويف. والتقى هوفيان كوهن وشريكه مكنس (Mechnes) في ٢٨ تموز/يوليو خلال إقامته في لندن وقبل سفره إلى برلين. ولا نعرف ما دار حقيقة في الاجتماع، كل ما نعرفه أن هوفيان بعث برسالة إلى لانداور أخبره فيها عن تراجع كوهن واستعداده للتعاون من أجل مراجعة الاتفاقية عند سفر هوفيان إلى برلين.[٣٥] ومن الممكن أن الرسالة وجهت إلى الدوائر المختصة، وخصوصا إلى وزارة الخارجية التي تمسكت بتوصيات القنصل الألماني.[٣٦]

فهم لانداور ما رمى هوفيان إليه في رسالته، فأسرع إلى وزارة الخارجية وأطلع شميدت ـ رولكه على رسالة هوفيان. وكان هوفيان قد أبدى استعداده للسفر إلى برلين والقيام بمفاوضات مع الجانب الألماني. لكن شميدت ـ رولكه لم يقتنع بذلك، فدعا إيبرل (Eberl) أحد مساعديه، وطلب منه الاتصال بكوهن للوقوف على حقيقة الأمر. وقف كوهن أمام خيارين: تصديق ما جاء في رسالة هوفيان إلى لانداور وما جاء فيها من تنازل عن اتفاقيته لفتح الطريق أمام ممثلي المؤسسات الصهيونية الرسمية؛ أو كشف جوانب الصراع والمنافسة معها ومحاولاتها لتطويق نشاطه وتقويض أركان اتفاقيته، ليبقى الباب مفتوحا أمامها وحدها؛ وبتعبير آخر استبدال احتكار باحتكار آخر في مصلحة المؤسسات الصهيونية الرسمية.

ووقع خيار كوهن على البديل الثاني، فكتب في الأول من آب/أغسطس رسالة إلى إيبرل عرض فيها جهوده في براغ، ولندن، وأمستردام، من أجل تنفيذ «المشروع» من دون أن ينسى اتصالاته المتعددة بمختلف رجال الأعمال والشركات. كما أشار إلى تصديق «جميع المؤسسات» ذات العلاقة بالمشروع في فلسطين ولندن. ووجه نقداً حاداً إلى معارضيه آنذاك ـ ومن المؤكد أنه قصد لانداور، وهوفيان، ومارغوليس ـ متهما إياهم بتجنيد «منافسين قذرين».[٣٧]

وجاءت رسالة كوهن مناقضة لما جاء في رسالة هوفيان. ولم يبد موظفو وزارة الخارجية، وبالتحديد شميدت ـ رولكه، استعدادا لـ «التضحية» بكوهن في مقابل الجانب الآخر، مع أن إمكاناته فاقت إمكانات شركة «هانوطيع». كما أن وقوف القنصل الألماني

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

إلى جانب كوهن زاد الأمر تعقيدا، إذ إن التراجع عنى أن ممثلي المؤسسات الصهيونية نجحوا في إثارة الشك في مصداقية القنصل الألماني ومحدودية تأثير شخصيته. وفي الواقع فإن خطوة كهذه كانت خلافا للعرف الدبلوماسي، إذ جعلت شخصية القنصل مثيرة للسخرية. ومن الممكن أن شميدت ـ رولكه ومساعديه في وزارة الخارجية رأوا أن التمسك بكوهن ذو قيمة سيكولوجية في محادثات مقبلة، وأنه سيزيد في استعداد الجانب الصهيوني للقيام بالمفاوضات والتنازلات.

وأدرك الجانب الصهيوني أن موقف وزارة الخارجية وقف حجر عثرة أمام المفاوضات. لذا كان من الواجب إزالة معارضة وزارة الخارجية إذا أراد الوفد الصهيوني أن تسفر المفاوضات عن نجاح. وكان المفتاح بيد القنصل الألماني في القدس، إذ إن معارضة وزارة الخارجية لم تدر بشأن مبدأ المفاوضات.

وأسرع مارغوليس في القدس إلى القيام بما وجب القيام به منذ البداية: إصلاح «الخطأ» ـ على حد تعبيره ـ والاتصال بالقنصل الألماني في القدس عندما تراكمت العقبات أمام سير المفاوضات وبات الفشل يهدد مصيرها. فجمع وفدا من مختلف المؤسسات الصهيونية في فلسطين وتوجه إلى دار القنصل الألماني في القدس. وكان هدف الوفد توكيد تأييده للوفد الصهيوني في برلين وأنه المتحدث الرسمي باسمهم. وتألف الوفد من ممثلين عن «أصحاب المزارع، والعمال الصناعيين، والمستوردين، والمستهلكين.» وأعلن الوفد أن هوفيان هو صاحب «السلطة الوحيدة غير المحدودة» بكل ما يختص بالمفاوضات بشأن «خطة النقل ـ الترانسفير». وأوصى القنصل في برقيته في ٧ آب/أغسطس بضم كوهن إلى خطة الترانسفير.[٣٨]

بدأت المفاوضات في اليوم نفسه. ومثل لانداور، المشرف على شؤون الهجرة في المكتب الفلسطيني، المنظمة الصهيونية الألمانية، ومثل آرثر روبين، المشرف على شؤون الاستيطان والهجرة في الوكالة اليهودية في القدس، وهوفيان، عن المصرف الأنغلو ـ فلسطيني، الجانب الصهيوني. وفي الواقع فإنه من الصعب أن نتكلم على مفاوضات بالمفهوم الشائع للتعبير، إذ إن المفاوضات كانت بدأت منذ زمن، عندما زار كوهن برلين في أواخر آذار/مارس وما تلا ذلك من زيارات قصيرة لبعض قادة الحركة الصهيونية، كأرلوزوروف وسيناتور، واتصالات لانداور المتواصلة، ولا سيما بعد ١٣ تموز/يوليو. ودارت المحادثات بشأن تحديد الأطراف ومكانتهم في الاتفاقية أكثر مما دارت بشأن الاتفاقية نفسها. وعندما وصلت برقية القنصل الألماني في القدس، أسرع كوهن وشريكه مكنس في التراجع بعد أن أصرا على التمسك باتفاقيتهما، بتأييد من ممثل وزارة الخارجية. واكتفيا بالحصة، التي أوصى القنصل بها، من «الكعكة» التي عرضتها أزمة يهود ألمانيا على من أراد المطالبة بحصته منها. وكشف كوهن ما حدث

في رسالة فيما بعد، من دون أن يلجأ إلى التعميمات في استعمال التعابير بغرض التمويه:

«أدت المفاوضات الأولى ... إلى اتفاقية ١٩ أيار/مايو ١٩٣٣ بمبلغ مليون مارك. أريد أن أؤكد قطعيا أن السيدين الدكتور لانداور وكورت بلومنفلد عرفا عن المفاوضات وأنني أشركت المحامي زيغفريد موزس، محامي المنظمة الصهيونية الألمانية، كي أحافظ على علاقة مع المنظمة الصهيونية الألمانية.

«وقد أخبرت السيد الدكتور لانداور في برلين، بعد إنهاء المفاوضات، أنه يجب أن تشارك منظمات وشركات أُخرى مثل ‹يوخيم› والدكتور برين (Bruenn) في الاتفاقية، وقد وافق الدكتور لانداور وطلب مني أن أُفاوض السيد شكولنك في لندن ـ من شركة ‹يوخيم› ـ... أنت تعرف عن المفاوضات في لندن.

«(ويواصل كوهن سرد محادثاته مع أرلوزوروف وضم ‹يوخيم› إلى الاتفاق)

«أخذ الدكتور روبين القضية على عاتقه بتوكيل من اتحاد مهاجري ألمانيا، على ما يظهر. ودعا إلى جلسة في مركز اتحاد مهاجري ألمانيا في نهاية حزيران/يونيو. واشترك في الجلسة، إذا لم أخطىء، كل من شينكار، وبيرل كاتسنلسون، وهاينريخ مارغوليس (كممثل للمصرف) والدكتور برين، والدكتور بنر، وبن ـ عامي، والدكتور أوبنهايمر (عن ‹هانوطيع›)، ولوفث. وقدمت تقريرا عن الاتفاقية، وصُوِّت بالإجماع على تطويرها. وأخذ الدكتور روبين على عاتقه أن يقوم بعقد الاتفاق بين ‹هانوطيع›، و‹يوخيم› وبرين.

«(ثم يتحدث كوهن عن عقد الاتفاق)

«عندما جئت إلى برلين في أول تموز/يوليو، أخبرني موزس أن هناك اجتماعا سيعقد في المساء ذاته وسيشترك فيه الدكتور سيناتور، والدكتور لانداور، والدكتور ليفنسون. وعرفت ذلك المساء أن المنظمة الصهيونية الألمانية والمكتب الفلسطيني يقومان بمفاوضات للوصول إلى اتفاق مشابه...

«كنت أعلنت خلال الجلسة أنني أمثل شركة فردية، أي ليس مؤسسة رسمية، وحذرت الدكتور لانداور، والدكتور سيناتور، والدكتور روزنبلوت، في برلين ولندن، من إعطاء الاتفاقية صبغة رسمية، بينما عرضت أن التزم شخصيا وضع الاتفاقية في (خدمة) المصلحة الوطنية باسم ‹هانوطيع›.

«أنت تعرف تسلسل القضية بالضبط تقريبا. وقد قامت ‹يوخيم› (بإقعاد) الأرض والسماء وألّفت لجنة بمساعدة اتحاد مهاجري ألمانيا، واشتركت العناصر كلها تقريبا في اللجنة: اللجنة القومية، والغرفة التجارية، والهستدروت، واتحاد الفلاحين، واتحاد مهاجري ألمانيا. وطلب هؤلاء من روبين... أن يقوم باكتتاب الاتفاقية باسم المصرف

بواسطتي (نظرا إلى أنه لا يمكن اكتتاب الاتفاقية من دون موافقة كوهن من ناحية قانونية).»[٣٩] وهذا ما حدث فعلا.

لقد كشف كوهن بذلك عن رفض المؤسسات الصهيونية في ألمانيا وفلسطين لسياسة التعامل مع الحكومة الألمانية خلال المراحل الأولى من المفاوضات، أي توفير الإمكانات والسبل لتهجير يهود ألمانيا بواسطة المؤسسات والشركات الصهيونية غير الرسمية مثل «هانوطيع» و«يوخيم» وغيرهما. ولا شك في أن الغرض من ذلك كان تجنب أي اتهام بتورطها في مفاوضات رسمية مع الحكومة الألمانية الجديدة بصورة مباشرة. لذا أطلقت يد كوهن ليقوم بالمفاوضات حتى منتصف تموز/يوليو، على أن يضع اتفاقيته في تصرف «المؤسسات الوطنية» وفي سبيل «المصلحة الوطنية». ويظهر أن كوهن رفض أن يجعل من نفسه أداة طيعة لها وأن يظهر طاعة عمياء لما تمليه المنظمات الصهيونية من سياسة.

نتيجة ذلك، قررت المنظمة الصهيونية دخول مفاوضات مباشرة من دون أن تعبأ لطابعها الرسمي، كممثل رسمي للحركة.

ومهما اختلفت الدوافع وتعددت الأسباب، فإن اتفاقية الترانسفير ـ النقل، أو «هعبراه» بالعبرية ـ وقعت باسم المؤسسات الصهيونية الرسمية. ومن الخطأ القول إنها عُقدت باسم أشخاص أمثال هوفيان، أو لانداور، أو هارتنشتاين، أو شميدت ـ رولكه. فقد تمت الاتفاقية باسم الحكومة الألمانية، بغض النظر عن العناصر التي ألفت هذه الحكومة. وخلال المشاورات الداخلية بشأن إصدار المراسيم الحكومية الرسمية التي رسمت سياسة التهجير الألمانية، اشتركت العناصر كلها التي تألفت الحكومة الألمانية منها: وزارة الاقتصاد، ووزارة المال، والمصرف المركزي الألماني، ووزارة الداخلية، ووزارة الإرشاد والدعاية.[٤٠] وفي الرسالة التي وجهها شويرل (Scheuerl) باسم وزارة الاقتصاد، إلى هوفيان في ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٣، رأى في الاتفاقية تعبيرا عن «حُسن النية» (Entgegenkommen). ومع أن ممثلي الجانب الصهيوني تنازلوا عن مطالبهم الأساسية لرفع المبلغ من ثلاثة ملايين إلى خمسة ملايين مارك، فإن شويرل لم يترك الوفد الصهيوني من دون إيقاظ آمال مستقبلية. فقد أعلن استعداده المبدئي لتجديد الاتفاقية وزيادة المبلغ في المستقبل.[٤١] وبذلك عبّر عن استعداد الحكومة الألمانية إزاء استمرار التعاون المتبادل أيضا.

وعكست الاتفاقية هوية المصالح العامة بين الطرفين، إذ جاءت الاتفاقية لـ «تسهيل» تهجير يهود ألمانيا. وقد رأينا في مكان آخر «ترحيب» وزارة الداخلية النازية بهذه السياسة. ولم يخف شويرل أهداف وزارة الاقتصاد المباشرة من الاتفاقية: تشجيع الصادرات الألمانية وتسويقها. وبذلك جعلت المؤسسات الصهيونية من نفسها أداة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

لتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة الألمانية لأعوام كثيرة. طبعا، فإن خطوة من هذا النوع هددت حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية بالخطر، لا لإضعاف نشاطها وشله فقط، بل للقضاء عليها أيضا.

ومن الخطأ الاعتقاد أن اتفاقية الترانسفير جاءت لِ «إنقاذ» يهود ألمانيا، أو أن الاتفاقية كانت خطوة من قبل المؤسسات الصهيونية في ألمانيا وفلسطين، ومن قبل الحركة الصهيونية بعد مؤتمر براغ منذ أواخر آب/أغسطس، أملتها الضرورة التاريخية - أي صعود النازية وأزمة يهود ألمانيا. إن هذا استباق لأحداث الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من الهمجية النازية التي ذهب ضحيتها الملايين من يهود أوروبا، وعشرات الملايين من الشعوب الأُخرى، ولا سيما من الروس والبولونيين والغجر وغيرهم. ولم تخطر هذه الهمجية على بال أحد سنة ١٩٣٣. وقد جاءت اتفاقية الترانسفير في إطار المشروع الصهيوني في فلسطين لتسهيل هجرة فئة محددة من يهود ألمانيا - فئة الصهيونيين العقائديين قبل كل شيء - وتأمين رأس المال اللازم للمشروع الصهيوني. وزاد في أهمية الترانسفير أن الحركة الصهيونية عانت تراجعا ونقصا في الهجرة، بل عانت أيضا ضائقة مالية قبل عقد الاتفاقية. وكتب لانداور إلى هارتنشتاين بعد أسبوع فقط من إبرام الاتفاقية - أي في ١٧ آب/أغسطس - مشيرا إلى هوية من وجب أن ينتفع من الاتفاقية:

«نحن ننطلق من نقطتين: من ناحية، يجب أن تُمنح المبالغ، أو يوصى بمنحها، لأولئك الذين قرروا إقامة حياة (جديدة) لا في الخارج، بل فقط في فلسطين، لمهاجرين إلى فلسطين حقا وحقيقة، ... مع أننا لم نُظهر أي سوء استعمال حتى الآن.»

من الواضح أن قيادة الحركة الصهيونية وجدت في أزمة يهود ألمانيا «فرصة تاريخية» للخروج من أزمتها الذاتية، والتي تمثلت في ركود الهجرة والضائقة المالية، وتراجع في شراء الأراضي والتوسع الاستيطاني غداة نشوب أزمة يهود ألمانيا. من هنا نستطيع فهم توكيد لانداور لهارتنشتاين للدوافع الأيديولوجية والعملية في آن معا. وبدا لقيادة الحركة الصهيونية أن تجنيد أزمة يهود ألمانيا الشامل، كما انعكس في رسالة لانداور، شكل المخرج الوحيد آنذاك للخروج من الأزمة الذاتية. وانطلاقا من ذلك عارض قادة الحركة الصهيونية أية حلول أُخرى للتخفيف من حدة أزمة يهود ألمانيا معارضة شديدة. وبذلك أيضا فقدت اتفاقية الترانسفير، كسياسة رسمية للحركة الصهيونية، قوتها الخُلُقية، كخطوة لِ «إنقاذ» يهود ألمانيا. وعبّرت الاتفاقية عن انتهازية سياسية واضحة اقتضتها الضرورة السياسية، فقد أدى استثناء الهجرة إلى بلاد أُخرى غير فلسطين إلى جعل مسألة «إنقاذ» يهود ألمانيا مسألة ثانوية ومن منطلق معين غير مرغوب فيها، من وجهة نظر قادة الحركة الصهيونية.

ولم يكتف لانداور بتحديد هويات المهاجرين لمنع «سوء الاستعمال»، بل إنه حدد أيضا الشركات والمؤسسات الصهيونية «المفضلة» مثل «هانوطيع» (حقا؟) و«يوخيم» وشركة مزارع يافا، وجميع من حصل على «توصيات» خاصة، هذا بالإضافة إلى الموظفين الرسميين في الوكالة اليهودية.(٤٢)

تناولت بنود الاتفاقية، الترانسفير، الخطوات العملية لنقل أموال يهود ألمانيا وأملاكهم. وفي الواقع فإن هذه البنود لم تختلف عن اتفاقية ١٩ أيار/مايو من ناحية جوهرية. فقد سُمح للمهاجرين ممن تجاوزت قيمة أموالهم وأملاكهم الألف جنيه فلسطيني بإيداع أمواله أو جزء منها في حساب رقم ١ في المصرف الألماني. وفي الوقت نفسه، فتح المصرف الأنغلو - فلسطيني حسابا آخر للمهاجر وحسابا للشركات والمستوردين في فلسطين وحسمت قيمة السلع المستوردة من الحساب رقم ١، كما قامت الشركة بدفع قيمة السلع المستوردة من حسابها الخاص في البنك الأنغلو - فلسطيني، وقام البنك بإدخال المبالغ من هذا الحساب إلى حساب المهاجر. واقترح هوفيان أن يتولى كل من مصرف فاربورغ (Warburg) في هامبورغ، ومصرف فاسرمان (Wassermann) في برلين تنظيم عملية الترانسفير والإشراف عليها. كما نصت الاتفاقية على إشراك مصرف الهيكليين الألمان في فلسطين في نقل الأموال. وتم إنشاء شركتين تتولى إحداهما الإشراف وتنظيم عملية نقل أموال يهود ألمانيا في برلين. وتتولى الأُخرى العملية نفسها في فلسطين. فأُسست شركة بالتروي (Paltreu) في برلين، باشتراك كل من المصرف الأنغلو - فلسطيني، ومصرف فاربورغ، ومصرف فاسرمان. كما أُسست شركة هعبراه (Haavara) في فلسطين.(٤٣) وتولت هاتان المؤسستان تنظيم نقل أموال يهود ألمانيا وأملاكهم إلى فلسطين حتى ربيع سنة ١٩٤٠. وبعد الوصول إلى اتفاق بشأن الأمور التنظيمية، أصدرت وزارة الاقتصاد مرسوما في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٣٣، ووزعته على الدوائر الحكومية ذات الصلة بالترانسفير.

على الصعيد العملي، قام المهاجرون من ذوي أصحاب رؤوس الأموال بتصفية أملاكهم أو بيعها، وإيداع رؤوس أموالهم في حساب خاص في المؤسسات والمصارف المالية المذكورة في ألمانيا عرف بحساب رقم ١ وتقديم كشف مالي عنها لشركة بالتروي في برلين. وأرسلت بالتروي بدورها كشفا مماثلا إلى شركة هعبراه في فلسطين. وفي الوقت ذاته أشرفت شركة هعبراه على جميع إجراءات الاستيراد من ألمانيا إلى فلسطين؛ فكان المستوردون يتوجهون إليها لتستورد نيابة عنهم ما أرادوه من سلع ألمانية وإيداع قيمتها في حساب خاص في المصرف الأنغلو - فلسطيني فتحته هعبراه لهذا الغرض. وتستورد هعبراه السلع والمواد المطلوبة نيابة عنهم وتحسم ثمنها من الحساب الخاص - حساب رقم ١ - في المصارف الألمانية. وعندما يصل المهاجر إلى

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

فلسطين تقوم شركة هعبراه بدفع ما تبقى له من المبلغ المسموح له بنقله إلى فلسطين. أما قيمة الألف جنيه، التي كانت شرطا من قبل سلطات الانتداب البريطاني للسماح بالهجرة، فقد كان يقوم المصرف المركزي الألماني بحسمها من حساب المهاجر في المصارف الألمانية. ومن الواضح أن نجاح أو فشل عملية نقل الأموال اعتمدا على قوة هعبراه في الاستيراد والتسويق. فكلما ازداد الاستيراد ارتفع المبلغ المنقول من رؤوس الأموال اليهودية المودعة في المؤسسات المالية في ألمانيا.

تمكن أصحاب رؤوس الأموال من المهاجرين الصهيونيين من الحصول على شروط أفضل نتيجة اتفاقية الترانسفير. فبينما تراوحت المبالغ التي سمح للمهاجرين بسحبها بين ١٥,٠٠٠ مارك و٢٠,٠٠٠ مارك، طبقاً لمراسيم وزارة الاقتصاد سابقا، وصل المبلغ إلى ٥٠,٠٠٠ مارك ـ أي نحو ٤٠٠٠ جنيه فلسطيني ـ للمتعاقدين مع الترانسفير. أما ما بقي فقد وُضِعَ في حساب الماركات المحجوزة، ولم يكن لأصحابها أي أمل باسترجاعها. طبعا، فقد لحقت خسائر متفاوتة بأصحاب رؤوس الأموال، ممن تجاوزت رؤوس أموالهم هذه المبالغ.

لقد هدفت بنود اتفاقية الترانسفير إلى تشجيع الهجرة إلى فلسطين، بالإضافة إلى أهدافها المباشرة والمحددة التي دارت حول تنظيم هجرة أصحاب رؤوس الأموال. فقد نصت الاتفاقية على ضرورة فتح حساب رقم ٢ لمن ينوي الهجرة في المستقبل لإيداع أمواله أو جزء منها في هذا الحساب، على أن ينظم دفع أمواله عند هجرته وبعد هجرته إلى فلسطين. ولا شك في أن الغرض من فتح هذا النوع من الحساب كان جذب يهود ألمانيا للهجرة إلى فلسطين؛ كما ساهم فتح هذا الحساب في الدعاية التي قامت الحركة الصهيونية بها في ألمانيا من أجل صهينة القطاعات اليهودية الألمانية اللاصهيونية وحملها على الهجرة إلى فلسطين إذا ما ضعفت موجة الهجرة. ولم يلق العمل على نشر الفكرة الصهيونية معارضة لدى أجهزة الحكم في ألمانيا، كما أدّى العداء لليهود بين النازيين دورا مساعدا، وجاء الحساب رقم ٢ ليزود المنظمة الصهيونية الألمانية بعنصر مادي في منافستها التنظيمات اليهودية اللاصهيونية، ولا سيما اتحاد مواطني الدولة الألمان من ذوي العقيدة اليهودية ذي الميول الليبرالية، وذلك بتأمين إمكانات الهجرة لمن فضل الانتظار، آملا بأن تكون موجة العداء لليهود سحابة عابرة، وأراد أن يضمن إمكان الهجرة في المستقبل إذا ساءت الأمور.

دشنت اتفاقية الترانسفير صفحة جديدة بين الحكومة الألمانية والمنظمة الصهيونية، وخصوصا في فلسطين وألمانيا، وأصبحت أساس العلاقات بين الطرفين فيما بعد، حتى الحرب العالمية الثانية. ورأت الحكومة الألمانية فيها تعبيرا لحسن نيتها (Entgegenkommen بلغة وزارة الاقتصاد)، تجاه المنظمة الصهيونية واستمرارا لسياستها

منذ أواخر نيسان/أبريل، عندما بدأت تتجاهل سياسة الحظر المطلق على العملات الأجنبية فيما يتعلق بالهجرة اليهودية والصهيونية. وعندما أعدت وزارة الداخلية ـ دائرة الهجرة ـ دراسة شاملة عن الهجرة تناولت فيها جميع جوانب الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أبرزت الدور الذي قامت المنظمة الصهيونية به: «من نقطة الانطلاق هذه (أي رغبة الحكومة الألمانية في تهجير اليهود من دون إحداث زعزعة اقتصادية) يجب الترحيب بالحركة الصهيونية، لأنها اختارت طريق الإرادة الحرة بدلا من الإكراه، ولأنها تنقل اليهود من جميع البلاد إلى فلسطين... أظهر الصهيونيون تفهما حقا للأسباب التي دفعت الحكومة الوطنية إلى السير على نهجها، طبقا لتصريحاتهم هنا على الأقل...»

وبعد أن عرضت الدراسة الهجرة ومستقبلها، انتقلت إلى «إنجازاتها»: «بذلك صنعت البداية المفرحة جدا لحل المسألة اليهودية.» وبدا لدائرة الهجرة «أنه لو لم تكن دائرة العملات الصعبة موجودة (والتي تولت تنظيم الجوانب المالية للهجرة) لوجب إقامتها من أجل الهجرة اليهودية.» وتناولت الدراسة أهمية دور دائرة الهجرة نفسها فأشارت إلى زيارة «يهود بارزين» ـ بلومنفلد وسيناتور وتسلوسيستي ـ لها «مرارا وتكرارا».(٤٤)

لم تعبّر اتفاقية الترانسفير عن رغبة الحكومة الألمانية في تنظيم تهجير يهود ألمانيا بطرق شرعية لأسباب وأهداف اقتصادية وسياسية فقط، كإضعاف حركة تهريب الأموال بشتى الوسائل أو العمل على تحسين صورة صعود النازيين إلى الحكم على صعيد العلاقات الدولية، بل أيضا لتطويق حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية في المؤتمر الصهيوني التالي. وبتعبير آخر، أرادت الحكومة الألمانية ـ ولا سيما وزارة الخارجية ـ من وراء اتفاقية الترانسفير تحقيق أهداف سياسية محددة وخصوصا منع إمكان نجاح دعاة المقاطعة في دفع المؤتمر الصهيوني إلى الإعلان رسميا مقاطعة عامة للمنتوجات الألمانية. بالإضافة إلى ذلك ساهمت اتفاقية الترانسفير في زيادة الصادرات الألمانية وخففت من حدة المقاطعة للمنتوجات الألمانية ومن تحفظ بعض الدول والمؤسسات الاقتصادية في الخارج تجاه الاستيراد من ألمانيا لأسباب مختلفة. ومع أن عملية استيراد شركة هعبراه لم تعد على ألمانيا بعملة صعبة، بسبب توفير الألف جنيه للمهاجرين، فإن الدوائر الحكومية، وخصوصا في وزارة الاقتصاد، اعتقدت أن زيادة الصادرات يمكن أن تحفظ أماكن عملٍ كثيرة وتقلل من خطر البطالة المتفشية.

من ناحية أخرى لم تكن «حاجة» المنظمة الصهيونية في ألمانيا وفلسطين إلى اتفاقية كاتفاقية الترانسفير بأقل أهمية من «حاجة» الحكومة الألمانية. فقد اقترب موعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر ولم تصدر المنظمات الصهيونية أي بيان يدعو إلى حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية أو يؤيدها، واكتفت بالاحتجاجات ضد سياسة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الحكومة الألمانية المعادية لليهود. وكان لا بد من تحديد طابع العلاقات بين الطرفين ومن التغلب على دوامة التردد والخوف ليبلور كل طرف سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي الواقع فقد كان موقف الحركة الصهيونية الألمانية حرجا، وفضلت عقد مؤتمر ضيق لتتجنب أي نقد لسياستها.[٤٥] وعندما دنا موعد المفاوضات الرسمية الحاسمة في أوائل آب/أغسطس، عقد كل من لانداور، ولوبنشتاين، وسيريني ـ المنظمة الصهيونية الإيطالية ـ وشكولنك ـ ليفي إشكول، رئيس حكومة إسرائيل فيما بعد ـ اجتماعا في مدينة شتراسبورغ الفرنسية، قرب الحدود الألمانية، عرضوا فيه نشاط الحركة الصهيونية الألمانية وبعثوا برسالة إلى اللجنة التنفيذية في ٤ آب/أغسطس لكسب تأييدها في المفاوضات المقبلة:

«ولأسباب كثيرة حوفظ حتى الآن على التنظيمات الصهيونية و 'الطلائعيين' (الحالوتس) ومنظمات الشبيبة الصهيونية من الحظر. ومكننا وجودنا الشرعي من تنظيم الآلاف وإرسال الآلاف من الجنيهات إلى فلسطين. وأظهرت الحكومة الألمانية ميلها إلى السماح بتصدير رؤوس أموال يهودية على أشكال مختلفة إلى فلسطين، ولا سيما في الآونة الأخيرة، وسمحت لنا بتوسيع عملنا الصهيوني والطلائعي. وهكذا ازداد تأثيرنا الصهيوني في الحياة اليهودية في ألمانيا من يوم إلى آخر. ومن الواضح لدينا أنه لن ينعقد اليوم أي مؤتمر صهيوني من دون أن يصعد الاحتجاج الحاد ضد الحكومة الألمانية. وستجد الحكومة الألمانية (نفسها)... ملزمة بأن ترد على الاحتجاج، وذلك بأن تقوم بفرض الحظر على التنظيمات الصهيونية و 'الطلائعيين' وتدمر الهجرة المنظمة إلى أرض إسرائيل، وأن تعمل على استحالة إخراج رأس المال اليهودي من ألمانيا بصورة حرة؛ ويجب ألا نستثني أن ردة الفعل ستجلب معها خطرا أكبر لأرواح أكبر عدد من الصهيونيين الألمان.»[٤٦]

ولعل اللقاء الذي تم بين كنوفي (Knofe)، رئيس مركز بوليس لايبتزغ، وبين الدكتور فرتس لوبنشتاين، يلقي بعض الأضواء على المكانة المميزة التي حظيت الحركة الصهيونية الألمانية بها من دون غيرها عشية المؤتمر الصهيوني الثامن عشر. فقد تمت المقابلة بناء على طلب لوبنشتاين في ٨ آب/أغسطس، بعد أن رفضت السلطات الألمانية إصدار جوازات سفر لبعض المهاجرين. وكانت ردة فعل كنوفي: «سأعمل على إصدار الجوازات من دون تردد، كلما تسلمني رسالة توصية. ولاختصار العملية (عملية إصدار جوازات السفر) أكتب لي شخصيا في هذه القضية. إننا نعرفكم جيدا ونعرف حركتكم.» وعندما دار الحديث عن العمل الصهيوني في ألمانيا قال كنوفي: «لا تحتاج اجتماعاتكم إلى أية تراخيص أُخرى. نحن نعرفكم جيدا ونعرف حركتكم لأنني أهتم شخصيا بحركتكم منذ كنت في فلسطين في إبان الحرب العالمية الأولى.» وأبدى كنوفي خبرة

واسعة بالعمل الصهيوني في فلسطين ومعرفة جيدة بجغرافية فلسطين نتيجة عمله ضابطا في الجيش التركي خلال الحرب العالمية الأولى. وانتقد استخدام العرب في العمل خلال مشاهداته آنذاك. وعندما أشار لوبنشتاين إلى العمل بمبدأ ما سُمي «العمل العبري» رد كنوفي: «هذا أهم شيء؛ القيام بعمل يهودي من دون استثناء. فقط هكذا تفوزون (بكسب) البلاد، أي فلسطين.»

ثم انتقل الحديث إلى العمل الصهيوني في ألمانيا. وعندما طلب لوبنشتاين الوساطة لدى مكتب وزارة الإرشاد والدعاية في مدينة درسدن (Dresden) لإقامة مدارس خاصة، استعملتها المنظمة الصهيونية الألمانية لتدريب الشبيبة على العمل الزراعي والمهني طبقا لحاجات العمل الاستيطاني في فلسطين، لم يبخل كنوفي في إعلان استعداده.

وقبيل اختتام اللقاء لفت لوبنشتاين أنظار كنوفي إلى «أننا نعلق أهمية على القيام بالإعلام عن عملنا الصهيوني مع شخصيات قيادية من حركتكم ـ المقصود الحركة النازية ـ». وأجاب كنوفي: «هذا أيضا هو طموحنا: أن نعرفكم عن قرب، لأنكم أنتم اليهود الوطنيون الذين يريدون العيش طبقا لنوعهم خلافا لليهود الآخرين ـ المقصود اليهود ذوو الميول الاندماجية ـ». ووعد كنوفي لوبنشتاين بالعمل على تنظيم لقاء كهذا بينه وبين «دائرة ضيقة» من النازيين القياديين في المنطقة، على أن يتكلم «على فلسطين بصورة خاصة» ـ قاصدا العمل الصهيوني في فلسطين.[٤٧]

لا نعرف إذا ما حدث لقاء من هذا النوع أم لا. المهم في الأمر أن قيادات المنظمة الصهيونية، ولا سيما في فلسطين وألمانيا، رأت في التعاون مع الحكومة الألمانية الجديدة أساسا لسياستها داخل الحركة الصهيونية، وتوجهت إلى براغ مصممة على الدفاع عن سياسة التعاون مع ألمانيا النازية، إذا لزم الأمر، في حال نجح التنقيحيون من أتباع جابوتنسكي وغروسمان وغيرهما من دعاة مقاطعة المنتوجات الألمانية في إدراج اتفاقية الترانسفير في جدول الأعمال ـ وقد أوردنا اللقاء بين لوبنشتاين وكنوفي للإشارة إلى أن سياسة التعاون أو «التحالف» ـ برنر وبلاك ـ لم تقتصر على دوائر ضيقة في الحركة الصهيونية في قاعات مفاوضات مغلقة، بل شملت أيضا كوادر واسعة من الحركة الصهيونية.

عندما افتتح سوكولوف، رئيس المنظمة الصهيونية، المؤتمر الصهيوني في براغ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٣٣ بخطاب عام بشأن نشاط الحركة الصهيونية، لم تكن أخبار اتفاقية الترانسفير قد وصلت بعدُ إلى الأعضاء. لكن أخبار الاتصالات والمفاوضات مع الحكومة النازية لم تبق سرا. وعلى الرغم من ذلك، فقد تكللت بالنجاح جهود حزب مباي في جعل قضية مصرع أرلوزوروف محور موضوع الانتخابات الداخلية لإرسال

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

مندوبين إلى المؤتمر الصهيوني الثامن عشر. ومن وجهة نظر معينة فإن الانتخابات لإرسال الممثلين إلى المؤتمر الصهيوني الثامن عشر كانت بمثابة استفتاء داخل الحركة الصهيونية بشأن استعمال العنف ضد أعضاء المنظمة الصهيونية ـ اللجنة التنفيذية بدلا من أن تكون تعبيرا للرأي العام الصهيوني بشأن قضية المفاوضات مع أجهزة الحكم النازي. نتيجة ذلك، فاز حزب مباي بأكثرية المقاعد (٤٤٪) من دون أن يحصل على الأكثرية المطلقة. كما انكمش تمثيل التنقيحيين من ٢٠٪ إلى ١٠٪. ووصل تمثيل الصهيونيين العموميين إلى ٢٥٪.[٤٨]

ومنذ بدء الجلسات الأولى انقلب المؤتمر إلى جبهة صراع بين حزب مباي ـ الذي عاش تطورات كثيرة فيما بعد وأصبح اليوم حزب العمل ـ وبين التنقيحيين ـ الذين بدورهم أيضا مروا بمراحل تطور مختلفة وأصبحوا اليوم حزب الليكود ـ بزعامة جابوتنسكي وغروسمان. واستعمل كل طرف استراتيجية خاصة في صراعه ضد الطرف الآخر. وبينما حاول حزب مباي جهده أن يطرح قضية مصرع أرلوزورف للنقاش، اعتقادا منه أن اغتياله تم على أيدي التنقيحيين من جماعة أحيمئير نتيجة المفاوضات التي قام بها مع أجهزة الحكم النازي، وجّه التنقيحيون جهودهم لكسب تأييد الفئات والأحزاب الأخرى لطرح الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية في جدول الأعمال وللخروج بقرار رسمي لإعلان المقاطعة. واعتمد التنقيحيون على تأييد ستيفان وايز، زعيم الكونغرس اليهودي الأميركي، في حملتهم داخل الحركة الصهيونية. ومن أجل ذلك، وجّه غروسمان سؤالا تطرق إلى طبيعة العلاقات بين الحكومة النازية والمؤسسات الصهيونية الرسمية، لتمهيد السبيل إلى إصدار بيان رسمي يدعو إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية.[٤٩]

وبينما كان الصراع محتدما داخل الحركة الصهيونية في براغ، نشرت الحكومة الألمانية نبأ الاتفاقية في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٣٣. ولم تعد استراتيجية حزب مباي، بطرحه قضية مصرع أرلوزورف على جدول الأعمال، ورقة صالحة ضد خصومه من التنقيحيين وستيفان وايز. وأُسند أمر التحقيق إلى اللجنة السياسية، بعد أن فشل دعاة إلغائها في إدراجها في جدول أعمال المؤتمر نفسه. ومثلت اللجنة السياسية الأحزاب والتيارات المختلفة داخل الحركة الصهيونية، وضمت شخصيات أمثال بن ـ غوريون، وموشيه شرتوك ـ شاريت فيما بعد ـ وستيفان وايز، وغروسمان، وبرودتسكي، وغيرهم.

كان الهدف الرئيسي لأعضاء اللجنة، وخصوصا من المعارضة ودعاة المقاطعة، معرفة مدى تورط اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن في المفاوضات مع الحكومة الألمانية والأطراف التي بادرت إلى المفاوضات. وأدلى كل من هوفيان

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وروبين وسام كوهن بشهادته. وكشف هؤلاء عن حقائق، واكتفوا أحيانا بالكشف عن أنصاف حقائق، كما لم يتطرقوا إلى جوانب كثيرة من المفاوضات.[٥٠] واستمر تحقيق اللجنة من ٢٩ آب/أغسطس حتى ٣ أيلول/سبتمبر. وعندما أصر غروسمان مرة أُخرى على عرض اتفاقية الترانسفير ومجرى المفاوضات على المؤتمر بهيئته العامة، رفضت أكثرية أعضاء اللجنة اقتراح غروسمان.

راح المدافعون عن الاتفاقية يبحثون عن أسباب ودوافع تبرر المفاوضات مع ألمانيا واتفاقية الترانسفير؛ فذكّر برودتسكي أعضاء اللجنة بأن وايزمن قام بالخطوات الأولى للمفاوضات مع ألمانيا بوساطة بريطانية منذ الثاني من آذار/مارس، أي قبل قيام حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية. وكرر الكثيرون حجة الأخطار التي يمكن أن تتعرض المنظمة الصهيونية الألمانية والمؤسسات الصهيونية لها. وعندما سُئل هوفيان عن إمكان إلغاء الاتفاقية، رد بالإيجاب؛ لكنه حذر من القيام بخطوة كهذه خوفا من ردة فعل الحكومة النازية. ومن الواضح أن هوفيان أراد بذلك إلقاء المسؤولية على المعارضة إذا أصدرت اللجنة، أو إذا أعلن المؤتمر إلغاء الاتفاقية. وألقى شرتوك ملاحظة قصيرة لخصت موقف القيادة الصهيونية: عند نشوء تناقض بين «مصلحة فلسطين ـ أي مصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين ـ وبين مصلحة المهجر»، فإن مصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين تحتل الأولوية.[٥١] ومن هنا اكتسبت الاتفاقية شرعيتها. وفهم ستيفان وايز ملاحظة شرتوك، فترك المؤتمر الصهيوني بعد ذلك واتجه إلى جنيف للتحضير للمؤتمر اليهودي العالمي في جنيف. وكان الغرض من عقد المؤتمر اليهودي العالمي رسم سياسة جديدة تأخذ مصالح الطوائف اليهودية المحلية بعين الاعتبار، من دون التضحية بها من أجل المصالح الصهيونية.

وفي الواقع فإن الخلافات بين قيادة الحركة الصهيونية ـ المباي والصهيونيون العموميون والصهيونيون الراديكاليون ـ وبين المعارضة التنقيحية كانت شبيهة بما حدث في أوائل العشرينات، عندما بذل جابوتنسكي الجهود لإقامة فرقة يهودية لتحارب إلى جانب بتليورا قائد القوات الأوكرانية البيضاء، ضد القوات البلشفية، مع أن قوات بتليورا قامت بالمذابح الكثيرة ضد يهود أوكرانيا. ورأى جابوتنسكي آنذاك في إقامة فرق يهودية نواة لجيش يهودي. وعندما اشتدت المعارضة لسياسته في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر سنة ١٩٢١، أجاب: «سأقوم بالتحالف مع الشيطان من أجل فلسطين.»[٥٢] ومن المشكوك فيه أن القيادة الصهيونية لم تر في هتلر «شيطانا»؛ لكن بريق «الفرصة التاريخية»، بعد أعوام من الفشل السياسي والإحباط النفسي، كان أقوى من ذلك. و«مصلحة فلسطين»، كما أشار شرتوك، لم تترك مكانا لأي اعتبار آخر. وخلال الصراع بين المباي والتنقيحيين راح زعماء مباي يطلقون اسم «فلاديمير هتلر» على فلاديمير

جابوتنسكي، ورأى وايزمن في التنقيحيين «الفاشيست اليهود»؛ وأخذت صحيفة «حزيت هعام»، الناطقة باسم التنقيحيين، تكرس صفحاتها لمقالات مثل «الحلف الثلاثي بين ستالين وبن ـ غوريون وهتلر.»[٥٣]

لم يجر تصويت في اللجنة السياسية مع أن المعارضة كونت أقلية ضئيلة. كما أن المعارضة فشلت في إدراج اتفاقية الترانسفير وموضوع المفاوضات مع ألمانيا النازية في جدول أعمال المؤتمر الصهيوني قبل أن ينفضّ، مع أن غروسمان طالب بذلك مرة أُخرى. وترك جابوتنسكي المنظمة الصهيونية وأسس المنظمة الصهيونية الجديدة فيما بعد. وبذلك أصبحت الطريق مفتوحة أمام وايزمن للرجوع إلى قيادة الحركة الصهيونية.

وهكذا أصبحت سياسة التعامل مع ألمانيا النازية أساس سياسة الحركة الصهيونية الرسمية من دون قرار أو إعلان رسمي في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر.

أما على الصعيد الحكومي الرسمي الألماني، فيبدو واضحا أن ممثلي الحكومة قاموا بالمفاوضات مع ممثلي المنظمة الصهيونية كما لو أن الأخيرين يمثلون دولة قائمة. وعندما أبرمت الاتفاقية لم تطرح للنقاش أمام أجهزة الدولة الرسمية للتصديق عليها كي تكتسب صفة شرعية رسمية. كان يكفي أن تنال موافقة هتلر. لكن هتلر رأى في الاتفاقية أيضا أداة نافعة لتجنيدها في نقد سياسة بريطانيا، ولا سيما في فلسطين، في إحدى خطبه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣:

«يعلن المرء في إنكلترا أنه مفتوح الذراعين لجميع المضطهدين، وبصورة خاصة من اليهود النازحين عن ألمانيا. إنكلترا واسعة. إنكلترا ذات مساحة شاسعة. إنكلترا غنية. نحن بلد صغير، بلد مزدحم بالسكان، بلد فقير... كان أفضل من ذلك كثيرا لو أن كرم إنكلترا غير مشروط بشهادة الألف جنيه وأن تعلن أن كل فرد يستطيع الهجرة (من دون شروط) هكذا، كما فعلنا ذلك قبل ٣٠ عاما أو ٤٠ عاما. ولو أعلنا أيضا أن كل فرد يستطيع الهجرة شرط أن يملك ١٠٠٠ جنيه... لما نشأت المسألة اليهودية عندنا قط... نحن الآن كرماء (؟؟) لأننا نمنح الشعب اليهودي نسبة، كحصة لإمكان تأسيس حياة (جديدة)، أكثر كثيرا مما توجد في تصرفنا نحن أنفسنا.»[٥٤]

بذلك حدد هتلر مكانة فلسطين، بلدا لتوطين «الشعب اليهودي»، في سياسة ألمانيا النازية، وأقر اتفاقية الترانسفير أساسا لسياسة ألمانيا النازية تجاه اليهود ـ وليس تجاه الصهيونيين فقط ـ وتجاه فلسطين في آن معا.

ثانيا: جهود للوفاق السياسي
بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية
(١٩٣٣ـ ١٩٣٥)

لقد عكست اتفاقية الترانسفير تكامل الأهداف بين المنظمة الصهيونية وألمانيا النازية: دفع يهود ألمانيا إلى الهجرة إلى فلسطين. ومع أن الدوافع بين الطرفين اختلفت من حيث مضمونها وطبيعتها، كما رأينا سابقا، فإن كل طرف رأى في اتفاقية الترانسفير وسيلة يمكن أن يحقق بها أهدافه الآنية والبعيدة المدى. واضطرت المعارضة التنقيحية إلى ترك المنظمة الصهيونية والانسلاخ عنها. وفعلا، فإن جابوتنسكي قام بتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة فيما بعد.

جاءت اتفاقية الترانسفير نتيجة سياسة مدروسة ومرسومة من قِبل الطرف الصهيوني. وقد رأينا أن القيادات الصهيونية قامت أحيانا بالخطوات التي قادت إلى الاتفاقية كردة فعل للمبادرات الفردية، كمبادرة سام كوهن، لاحتوائها وإخضاعها لتوجيهها السياسي؛ فقد تعدت التطلعات الصهيونية السياسية اتفاقية الترانسفير لحل أزمة يهود ألمانيا وفقا لتصوراتها. ولم تتوقع قيادات المنظمة الصهيونية هجرة جميع يهود ألمانيا إلى فلسطين، لكنها اعتقدت أن جزءا كبيرا منهم سيهاجر إلى فلسطين حينما تصبح شروط حياتهم في ألمانيا صعبة لا تطاق. لذا أصبحت الحاجة ماسة إلى توفير الشروط اللازمة لتوطينهم في فلسطين كفتح أبواب فلسطين للهجرة، وتنظيم عملية خروجهم من ألمانيا، وتوطينهم في فلسطين. واقتضى تنظيم هجرتهم إلى فلسطين شكلا من أشكال التعاون مع الحكومة الألمانية وكسب تأييد بريطانيا لسياسة استيطان جماهيرية واسعة.[٥٥]

طرحت القيادات الصهيونية سؤالا تناول الإطار الذي يمكن بواسطته إجراء مفاوضات مع ألمانيا لتنظيم هجرة يهود ألمانيا وتوطينهم في فلسطين.[٥٦] وأخذت فكرة عقد مؤتمر دولي تستحوذ على أفكار الكثيرين، ودعا البعض الآخر ـ روتنبرغ وغولدسميد مثلا ـ إلى عقد مؤتمر عام برعاية عصبة الأمم لتأليف لجنة خاصة تتولى البحث في أزمة يهود ألمانيا بجوانبها المتعددة وتقديم مقترحات لحلها. ولا شك في أن إثارة أزمة يهود ألمانيا أمام لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم رمت أيضا إلى تدويل ما دعته الحركة الصهيونية «المشكلة اليهودية» أو «المسألة اليهودية»، وكسب عطف الرأي العام الدولي. ولم يتناقض تدويل «المسألة اليهودية» مع الجهود الذاتية التي بدأت تبذلها المؤسسات الصهيونية كحملات جمع الأموال وتسهيل شروط الهجرة من قِبل ألمانيا من ناحية، وبريطانيا من ناحية أُخرى. لكن تدويل مشكلة يهود ألمانيا اشترط ضمان تأييد

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

ألمانيا وبريطانيا لأي مشروع دولي، أو لأي مشروع حمل طابعا دوليا رمى إلى حل أزمة يهود ألمانيا وفقا لتصورات الحركة الصهيونية.

وعلى الصعيد العملي بادرت قيادات صهيونية بارزة إلى بذل الجهود لكسب تأييد دولي، ولا سيما تأييد بريطانيا وألمانيا، من أجل حل أزمة يهود ألمانيا. ومن الممكن أن زيارة وايزمن لإِيطاليا ومقابلة موسوليني في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ كانت أول خطوة في هذا الاتجاه بعد أن بدأت غيوم أزمة نهاية آذار/ مارس وبداية نيسان/ أبريل تنقشع رويدا.[٥٧]

لم يشغل وايزمن آنذاك أي منصب مركزي في المنظمة الصهيونية، لكن دعوة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية له إلى القيام برئاسة لجنة حملة التبرعات التي أعلنتها في بداية نيسان/ أبريل فتحت الباب أمامه للعمل من جديد ضمن أنشطة الحركة الصهيونية. كما أن برقيتها إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ أكدت مركزية شخصيته. وأتاحت أزمة يهود ألمانيا له الفرصة للانخراط في العمل الصهيوني من جديد، فعاد ليظهر على المسرح السياسي بعد جمود موقت.

ومن الصعب معرفة دوافع اختيار وايزمن لإِيطاليا. فقد فشل موسوليني في التوسط بين هتلر والمنظمات اليهودية والصهيونية في أواخر آذار/ مارس لإِقناع هتلر بالعدول عن إعلان مقاطعة اقتصادية ليهود ألمانيا في بداية نيسان/ أبريل.[٥٨] ومع ذلك، فقد رأى موسوليني في صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا توكيدا لصحة أيديولوجيته السياسية. ولا شك في أن موسوليني يحمل عطفا خاصا للنازية على الرغم من المخاوف الإِيطالية من انتشار النازية في النمسا وإقليم جنوب التيرول في شمال إيطاليا الذي تقطنه أكثرية ألمانية. وتجدر الإِشارة إلى أن الحركة النازية بادرت إلى إنشاء علاقات خاصة بالفاشيست الإِيطاليين من حين إلى آخر، قبل تسلم هتلر دفة الحكم في ألمانيا.

من ناحية أُخرى، فإن رئيس لجنة عصبة الأمم التي أشرفت على الانتداب البريطاني في فلسطين كان إيطاليا. ومع أن هذه اللجنة لم يكن لها تأثير عملي عميق في سياسة بريطانيا في فلسطين، فإن إيطاليا، وبالأحرى موسوليني، رأى في رئاسة إيطالي للجنة دليلا على مكانة اعتبارية لإِيطاليا، ويمكن استغلال هذا المنصب لمصالح إيطالية خاصة.

كيف تم اللقاء بين وايزمن وموسوليني؟

عندما دعت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية وايزمن لرئاسة حملتها المالية قرر السفر إلى لندن عن طريق إيطاليا. وقبيل سفره طلب من وكهوب، المندوب السامي البريطاني، السعي من أجل ترتيب لقاء له مع موسوليني من دون إعلامه بغاية المقابلة وأهدافها. ولم يخف وكهوب استغرابه. لكنه وعد وايزمن بتقديم المساعدة مع أنه كان

موظفا في وزارة المستعمرات لا في وزارة الخارجية. وقد تم ترتيب أمر الزيارة.[٥٩] وفي الوقت عينه قابل ساتشردوتي (Sacerdoti)، الرئيس الروحي للطائفة اليهودية الإِيطالية، موسوليني وطلب إليه التوسط من أجل يهود ألمانيا مرة أُخرى. وخلال المقابلة، طلب موسوليني من ساتشردوتي إنهاء حملة مقاطعة المنتوجات الألمانية. طبعا، فإن القيام بعمل كهذا تعدى قدرات ساتشردوتي المحدودة. لكن ساتشردوتي أشار إلى رحلة وايزمن إلى لندن عن طريق إيطاليا، وذلك من أجل توطين خمسين ألف يهودي ألماني في فلسطين. وخلال المقابلة بلّغ ساتشردوتي موسوليني رغبة وايزمن في عقد اجتماع معه.[٦٠]

ليس من المعروف ماذا جرى بالضبط بين موسوليني ووايزمن خلال المقابلة في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، إذ إن وايزمن لم يترك تقريرا مفصلا، كما أنه لم يتعرض للمقابلة عند كتابته سيرته الذاتية فيما بعد. لكننا نعرف أن وايزمن بحث في مقابلة موسوليني له مع أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن، مثل برودتسكي وربما لوكر. من ناحية أُخرى لا تكشف المصادر الإِيطالية تفصيلات المقابلة.[٦١] وفي رسالة لوايزمن إلى موسوليني في منتصف حزيران/ يونيو طلب وايزمن منه أن يستخدم تأثير شخصيته ومكانتها لدى القيادة النازية من أجل وضع حد لتدهور حالة يهود ألمانيا، كما أعلن استعداده للسفر إلى إيطاليا والبحث في حالة يهود ألمانيا معه مرة أُخرى.[٦٢] وإذا أخذنا بعين الاعتبار المادة الوثائقية التي تعالج مقابلة وايزمن لموسوليني في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٣٤، والتي تُلقي بعض الأضواء على مقابلة ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، يمكن الوصول إلى استنتاج بعض الاحتمالات الحقيقية أو القريبة إلى الحقيقة.

لا شك في أن وايزمن أثار موضوع يهود ألمانيا من جديد. كما أن موسوليني طلب من وايزمن العمل على وضع حد نهائي لحركة مقاطعة المنتوجات الألمانية. وعندما سأل موسوليني وايزمن في اجتماع يوم ١٧ شباط/ فبراير ١٩٣٤: لماذا لم يحاول «التأثير في الألمان» حتى الآن، ردد وايزمن الموقف عينه الذي أبداه في مقابلة يوم ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ بـ «أنه لا يفاوض حيوانات مفترسة.»[٦٣] ويظهر أن موسوليني طرح في مقابلة يوم ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ مسألة مفاوضات مباشرة بين قيادة الحركة الصهيونية ـ ومن الممكن أنه عناه شخصيا ـ وبين الحكومة الألمانية بعد أن تعلن الحركة الصهيونية إنهاء المقاطعة للمنتوجات الألمانية ووقف الحملات الإِعلامية ضد سياسة ألمانيا اليهودية. هل عرض موسوليني وساطته الشخصية في حالة كهذه في مقابلة يوم ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، مدركا ما ستؤدي وساطة ناجحة كهذه إليه من رفع شأنه السياسي والإِعلامي على الصعيد الدولي؟

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

واصلت القيادات الصهيونية، ولا سيما في فلسطين، جهودها من أجل الوصول إلى وفاق عام مع الحكم الجديد في ألمانيا. وقد ترك لنا أرلوزوروف وسيناتور مذكرتين لخصا فيهما وجهة نظر القيادات الصهيونية إلى حد بعيد، إذا أردنا أن نتجنب المبالغة وراعينا التحفظ.(٦٤) ورأينا أن أرلوزوروف زار برلين في أوائل أيار/مايو، بينما كانت زيارة سيناتور في منتصف تموز/يوليو ١٩٣٣. وبلور كل منهما آراءه وتصوراته في إثر مقابلاته مع دوائر الحكومة الألمانية، وبعد تداول مع قيادة المنظمة الصهيونية الألمانية ومشاورات مع اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن. وكنا تعرضنا لمذكرة أرلوزوروف في مكان سابق.(٦٥)

لم تختلف مذكرة سيناتور في تموز/يوليو ١٩٣٣ عن مذكرة أرلوزوروف من حيث الجوهر، لكن سيناتور تطرق إلى بعض التفصيلات ذات الطابع الاقتصادي. ومع أنه حاول تجنب استعمال تعبير «مصرف تصفية» (Liquadationsbank)، فإنه أدرك أن نقل يهود ألمانيا وتصفية أملاكهم يؤدي حتما إلى إنشاء مؤسسة مالية، سواء على شكل شركة مساهمة أو مصرف تصفية كما اعتاد الآخرون تسميته. ما يهمنا هنا هو أن سيناتور اقتفى آثار ارلوزوروف وأكد أن مشروعا كهذا يجب أن يراعي المصالح الألمانية. واقتضت المصالح الألمانية أن يتم نقل يهود ألمانيا وتصفية أملاكهم من دون إحداث زعزعة اقتصادية ألمانية. وفي الوقت نفسه وجب تخصيص مبالغ معينة لتشجيع الصادرات الألمانية وتخفيف حدة أزمة العملات الصعبة في ألمانيا. وإذا جاز استعمال تعبير أرلوزوروف، فإن مشروعا كهذا كان عليه أن يضمن «إنعاش» الاقتصاد الألماني أيضا. ومن الواضح أن عملية كهذه استلزمت أعواما عدة. ولذلك، فقد رأى سيناتور أن «تعايشا سلميا» (Vivendi Modus) بين المنظمة الصهيونية والحكم النازي هو شرط أساسي لضمان نجاح مشروع كهذا.(٦٦) وبالتأكيد فإن القيام بمشروع كهذا اقتضى تعاونا وثيقا بين الحكومة الألمانية والحركة الصهيونية تعدى اتفاقية الترانسفير.

لا نعرف تفصيلات زيارة أرلوزوروف لبرلين في بداية أيار/مايو، ولا من قابل خلال إقامته هناك؟ ماذا كانت موضوعات محادثاته مع موظفي وزارة الخارجية الألمانية؟ هل طرح أرلوزوروف الأفكار التي وردت في مذكرته الطويلة أمام رجال قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية؟ فبعض الوثائق التي تركها أرلوزوروف ما زال سريا ولا نعرف ما إذا كان يلقي أضواء على زيارته لبرلين.(٦٧) خلاصة القول: إن فكرة إجراء وفاق عام مع أجهزة الحكم النازي راودت الكثير من قادة الحركة الصهيونية. وتكشف مذكرة سيناتور المطولة أن مقتل أرلوزوروف لم يضع حدا لهذه الميول والتوجهات السياسية.

عندما انتهى أرلوزوروف من زيارته لبرلين، قام بمشاورات مع أعضاء مكتب اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن. وبدا للقيادة الصهيونية في لندن أن مشروعا

كمشروع أرلوزوروف يقتضي تأمين تأييد الحكومة البريطانية له إذا قررت المؤسسات الصهيونية بذل جهودها في هذا الاتجاه. ومن أجل ذلك، قام أرلوزوروف والمسؤول عن الشؤون السياسية في اللجنة التنفيذية في لندن، برودتسكي، بزيارة وزارة المستعمرات البريطانية ومقابلة كنليف ـ لستر (Cunliffe - Lister)، سكرتير وزارة المستعمرات، وبعض موظفي الوزارة. وقد كانت المقابلة بمثابة جس نبض وزارة المستعمرات. وأبدى كنليف ـ لستر استعداد وزارته لتقديم التسهيلات للهجرة. وعندما تعرض الوفد الصهيوني لمسألة «زيادة الصادرات إلى فلسطين» عارض سكرتير وزارة المستعمرات ذلك، إذ رأى في ذلك تهديدا لمصالح إنكلترا الاقتصادية. وطلب الوفد الصهيوني من كنليف ـ لستر القيام «بشيء ما» ـ أي شيء؟ ـ من أجل يهود ألمانيا على صعيد عصبة الأمم ومؤسساتها من دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق «الضرر بالمصالح البريطانية.» لكن كنليف ـ لستر أبدى معارضة شديدة.(٦٨) إن هذه الملاحظات القليلة التي تركها برودتسكي في مذكرة له تلقي الأضواء على معارضة وزارة المستعمرات البريطانية الجهود الصهيونية من أجل نقل يهود ألمانيا وأملاكهم إلى فلسطين؛ فقد رأت وزارة المستعمرات أن نقل يهود ألمانيا إلى فلسطين وتصفية أملاكهم في إطار دولي سيؤديان بالضرورة إلى إشراك دول أخرى ـ إيطاليا؟ ـ في الإشراف على عملية كهذه، وبالتالي إلى إضعاف مركز بريطانيا في فلسطين.

لكن رفض كنليف ـ لستر لم يضع حدا للجهود الصهيونية لتدويل أزمة يهود ألمانيا. وقد وجّه وايزمن أنظار موسوليني إلى استمرار تدهور حالة يهود ألمانيا، وذلك في رسالة في منتصف حزيران/يونيو. كما أن مذكرة سيناتور في ٢٤ تموز/يوليو أكدت أن حل «مسألة» يهود ألمانيا غير ممكن من دون التعاون الاقتصادي والوفاق السياسي مع الحكم الجديد في ألمانيا، إذا ما أُريد أن يُكتب النجاح للجهود الصهيونية. وبقيت فكرة حل أزمة يهود ألمانيا في إطار دولي تراود القيادات الصهيونية حتى خروج ألمانيا من عصبة الأمم فيما بعد.

لم تنته الجهود المبذولة لإحلال سياسة وفاق شامل بين الحكم الجديد في ألمانيا وبين الحركة الصهيونية مع أن موجة العداء لليهود الألمان قد خفت حدتها بعد الأشهر الأولى من وصول هتلر إلى السلطة. ورأت السلطات الألمانية في اتفاقية الترانسفير تعبيرا عن «حسن نيتها» تجاه الحركة الصهيونية. ولا شك في أن فولف، السفير الألماني في القدس، قد رأى فيها تتويجا لسياسته التي رمت إلى تخفيف حدة تدهور العلاقات الألمانية ـ الصهيونية نتيجة صعود النازية إلى الحكم وكخطوة لتمهيد السبيل أمام تفاهم شامل عام بين الحكم النازي والحركة الصهيونية في المستقبل.

واصل فولف جهوده من أجل الوصول إلى وفاق عام بين الحركة الصهيونية

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

والحكم الجديد في ألمانيا، بعد أن أخذت اتفاقية الترانسفير تترك أثرها في تخفيف حدة أزمة يهود ألمانيا. ومع أن الاتفاقية اصطدمت بعقبات خلال الأشهر الأولى من إبرامها، فإن هذه العقبات ذُللت خلال تلك الأشهر. وبينما ركز فولف عمله الدبلوماسي حتى الآن على تسهيل هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، بدأ يوجه نشاطه نحو تخفيف حدة التوتر العام بين الحكم الجديد في ألمانيا والمنظمة الصهيونية، بعد الوصول إلى اتفاقية الترانسفير. ويظهر أن فولف اعتقد أن الفرصة أصبحت سانحة للوصول إلى اتفاق شامل بين حكومته والمنظمة الصهيونية بعد أن رفض المؤتمر الصهيوني في براغ إلغاء اتفاقية الترانسفير. ولا ندري مدى اطلاع فولف على توجهات قيادات الحركة الصهيونية في فلسطين، لكن توجهات الكثير منها كانت متوافقة وخططه الجديدة.

المهم في الأمر أن فولف، بتنسيق مع سام كوهن، استخدم لباقته الدبلوماسية لتمهيد السبيل أمام زيارة وايزمن المحتملة إلى برلين. وكانت المنظمة الصهيونية قد أوكلت إلى وايزمن رئاسة «المكتب المركزي لتوطين يهود ألمانيا» خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني في براغ. ومما زاد في أهمية وساطة فولف وسام كوهن أن جهود وايزمن في تشرين الأول/أكتوبر لتدويل أزمة يهود ألمانيا كانت قد باءت بالفشل نتيجة خروج ألمانيا من عصبة الأمم.[٦٩]

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣، عرض فولف في تقرير مطول، كعادته في وضع التقارير، جهوده المتواصلة للتغلب على أزمة العلاقات اليهودية ـ الألمانية. وبعد إشارته إلى الحرب الصامتة بين الحكم الجديد في ألمانيا والتنظيمات اليهودية الصهيونية، لاح له أن الوقت قد حان لِ «محادثات سلام» بعد الوصول إلى اتفاقية الترانسفير. وتساءل فولف: أليس في «مصلحة» ألمانيا الوصول إلى «وفاق» عام بعد النجاح في الحد من تأثير اليهود الاقتصادي و«التحالف» الاقتصادي ـ الإشارة إلى اتفاقية الترانسفير؟ وأبرز فولف الفائدة السياسية لألمانيا من خطوة كهذه في سبيل «التفاهم»، كما أنه لا يمكن التقليل من الفائدة السياسية لزيارة وايزمن.[٧٠]

من بادر إلى طرح فكرة زيارة وايزمن إلى برلين؟ الوثائق المتوفرة لدينا لا تزودنا بإجابة صريحة وقاطعة. كما أن وايزمن لم يتطرق في سيرته الذاتية إلى موضوع زيارته برلين. نحن نعرف أن وايزمن لم يعهد إلى كوهن ترتيب زيارة له إلى برلين في كانون الأول/ديسمبر بصورة رسمية.[٧١] ومن ناحية أُخرى، لا تشير هذه الوثائق إلى معارضة وايزمن طرح موضوع زيارة له إلى برلين خلال زيارة كوهن المدينة نفسها ومقابلة مدير الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية في كانون الأول/ديسمبر، وكانت اتصالات متتالية جرت بين وايزمن وكوهن منذ تشرين الثاني/نوفمبر. كما نعرف أن وايزمن خطط لزيارة إيطاليا ومقابلة موسوليني في كانون الأول/ديسمبر للبحث في مشروع لتقسيم

فلسطين.[٧٢] فهل كانت هناك علاقة بين برلين وروما في خطط وايزمن وتحركاته السياسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣؟

عندما زار كوهن ألمانيا في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣ قابل شميدت ـ رولكه من وزارة الخارجية الألمانية، وطرح موضوع زيارة وايزمن ورغبته في مقابلة «شخصيات قيادية» على حد اعتقاد كوهن. وأوضح كوهن أن وايزمن يخطط لإنشاء مصرف تصفية لأملاك اليهود على نطاق دولي ك «خطوة في طريق حل المسألة اليهودية كليا.» وأعلم كوهن شميدت ـ رولكه أنه سيقابل وايزمن في باريس في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أي قبل لقاء وايزمن موسوليني. وطلب كوهن من شميدت ـ رولكه أن يوافيه بجواب قبل سفره. وبعد مشاورات في وزارة الخارجية الألمانية بلّغ شميدت ـ رولكه كوهن أن زيارة وايزمن «لا محل لها حاليا.»[٧٣]

ويظهر أن كوهن لم يكتف برفض وزارة الخارجية الألمانية ـ قسم الشرق الأدنى ـ الدبلوماسي، فعاد وترك رسالة لشميدت ـ رولكه في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤ اقترح فيها مقابلة بين وايزمن وشميدت ـ رولكه أو بروفر «على أرض محايدة» لـ «تحاشي أي نشر إعلامي» من أجل البحث في «مشكلة فلسطين واليهود الألمان» و«فكرة (إنشاء) مصرف تصفية ألماني.» لكن رسالة كوهن أثارت بعض الشكوك لدى موظفي قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، نظرا إلى «عدم وضوحها». وعلق شميدت ـ رولكه على طلب كوهن بجواب من وزارة الخارجية بأن كوهن يريد جوابا خطيا لرفع مكانته الشخصية في نظر وايزمن كوسيط بينه وبين وزارة الخارجية الألمانية.[٧٤]

لا شك في أن الدافع الفردي، وبالتحديد طموح كوهن كوسيط، قام بدور في إلحاح كوهن على ترتيب مقابلة، مهما يكن شكلها أو مكان انعقادها، ولا سيما أنه كان في نزاع مع إدارة الترانسفير. ومن الممكن أن حملة رجال اتفاقية الترانسفير ـ لانداور وماركوس بصورة خاصة ـ ضد كوهن آنذاك وصلت إلى دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية خلال زيارة سيناتور برلين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣، الأمر الذي زاد في شكوك شميدت ـ رولكه وغيره بشأن أهداف كوهن.[٧٥] ومما لا شك فيه أن وايزمن أبدى استعدادا صامتا، كما يبدو، لمقابلة القيّمين على شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية منذ زيارة كوهن الأولى في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣.[٧٦] لكن فشل كوهن في الحصول على موافقة من وزارة الخارجية الألمانية لإجراء لقاء مع وايزمن وضع حدا نهائيا لمحاولات الوساطة بين وايزمن ووزارة الخارجية الألمانية.[٧٧]

لقد طرحت مبادرة فولف وكوهن للوساطة بين الحركة الصهيونية والحكم الجديد

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

في ألمانيا مستقبل «حل المسألة اليهودية»، كما دعاها أرباب الفكر النازي وقادة الحركة الصهيونية، من منطلق تعدى حدود اتفاقية الترانسفير. وتباينت طبيعة هذه المبادرات التي تلت وساطة كوهن واختلفت أهدافها طبقا لاختلاف أوجه اقتناع أصحابها السياسية والاجتماعية، لكن الاعتقاد بإمكان الوصول إلى وفاق عام بين الحكم النازي والحركة الصهيونية في أواخر سنة ١٩٣٣ وأوائل سنة ١٩٣٤ شكل قاسما مشتركا بينها كلها بدرجات متفاوتة.

وكان بعض هذه المبادرات فرديا محضا أو فئويا، ولم ينتم أصحابها إلى تيار صهيوني محدد أو معروف. ونخص بالذكر هنا، على سبيل المثال، رودلف براون (Rudolf Braun)، أحد الرسامين المشهورين، فقد طلب من سفير ألمانيا في براغ تعيين موعد لمقابلة هتلر أو نائبه ـ المقصود رودلف هس ـ وعلى الرغم من إصراره على عرض أفكاره أمام هتلر أو أمام نائبه «فقط»، فإنه حدد موقفه من سياسة الحكومة تجاه اليهود في رسالته إلى السفير. فأشاد بها لإجبارها اليهود على العمل اليدوي بدل الانغماس كليا في جمع الأموال وإهمال العمل اليدوي، وعلى الرجوع إلى جذورهم بدل الاندماج والذوبان. ومن هنا اعتقد أنه إذا نجح الحكم الجديد في سياسته اليهودية فسيكون هتلر «هدية العناية الإلهية» ليهود ألمانيا.[٧٨] وحاول بارابتارلو (Barabtarlo) تأسيس تنظيم خاص بين يهود رومانيا سماه Kanohei Holhom. وأرسل بارابتارلو مذكرة إلى السفير الألماني في بوخارست شرح فيها طبيعة الحزب وأهدافه. وعرض التعاون الوثيق مع ألمانيا كي تصبح ألمانيا «نقية من اليهود»، وذلك بتهجير يهود ألمانيا وإقامة حكم فاشستي في فلسطين.[٧٩]

ويظهر أن خفة موجات العداء لليهود بعد الأشهر الأولى من تسلم هتلر السلطة ساهمت في إيقاظ الآمال، التي لم يكن لها رصيد حقيقي، بإمكان التعايش مع النظام الجديد والوصول إلى وفاق شامل معه منذ نهاية سنة ١٩٣٣ حتى بداية سنة ١٩٣٥. كما اعتقد الكثيرون من يهود ألمانيا أن تشريعات ما بعد أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣، التي قضت بإبعاد اليهود عن جهاز الدولة، يمكن هضمها. ومن ناحية أُخرى، فإن سياسة أجهزة الحكم ـ ولا سيما وزارات الداخلية والاقتصاد والخارجية ـ التي رمت إلى تسهيل عملية صهينة يهود ألمانيا ـ وخصوصا جيل الشبيبة ـ وذلك بمنح التنظيمات الصهيونية والعمل الصهيوني بعض «الامتيازات»، دفعت الكثيرين في ألمانيا إلى مواصلة صهينة يهود ألمانيا بشتى الطرق. وقد تعرضنا في فصل سابق للقاء الذي جرى بين كنوفي، مدير بوليس لايبتزغ، ولوبنشتاين، أحد قادة المنظمة الصهيونية الألمانية. ويظهر أن أخبار عودة التعايش والتعامل بين سلطات الحكم، وحتى بين بعض أجهزة الحزب النازي، وبين يهود ألمانيا قد وصلت إلى صفوف قيادة الحزب، وهو ما دفع

رودلف هس إلى تنبيه أعضاء الحزب إلى سياسة الحزب العنصرية وإلى إصدار تعليمات محددة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٤ بخصوص التعامل مع اليهود.[٨٠]

ويمكن اعتبار نشر سلسلة مقالات ليوبولد فون ملدنشتاين (Leopold von Mildenstein) في جريدة «دير أنغرف» (*Der Angriff*) من ٢٦ أيلول/سبتمبر حتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤ خطوة أُخرى في سبيل خلق جو ملائم لسياسة وفاق بين الحركة الصهيونية والحكم الجديد. واعتبرت صحيفة «دير أنغرف» اللسان الناطق باسم غوبلز وزير الإرشاد والدعاية، ودوائر الحزب في وزارته. كما أن فون ملدنشتاين عمل ضابطا في الشرطة (S. S.)، وأراد أن يظهر نفسه خبيرا بالشؤون اليهودية.

زار فون ملدنشتاين فلسطين بعد شهرين من وصول النازيين إلى الحكم، برفقة كورت توخلر، من المنظمة الصهيونية الألمانية. ومكث ملدنشتاين ستة أشهر طاف خلالها البلد طولا وعرضا. وكان هدف توخلر من مرافقة ملدنشتاين أن يعرض له إنجازات العمل الصهيوني في «تعمير» البلد و«بنائه». كما طلب منه أن يقوم بنشر سلسلة من المقالات في إحدى الصحف الألمانية. ومن الواضح أن توخلر أراد بذلك القيام بدعاية للحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين، واعتقد أن نشر مقالات في صحيفة نازية، وبقلم ضابط من ضباط الشرطة، سيزيد في صدقية المادة المنشورة لدى جمهور القراء من أعضاء الحزب النازي وغيرهم.[٨١] ومن ناحية أُخرى، لم يغب عن فكر ملدنشتاين أن نشر مقالات من هذا النوع سيزيد في مكانته كـ «خبير بالصهيونية» و«المسألة اليهودية».

وقبيل قيام ملدنشتاين بنشر سلسلة المقالات في جريدة «دير أنغرف»، قام ماندل ود، أحد الصحافيين البريطانيين اليهود ومن رواد دعاة المقاطعة، بنشر مقال تحت عنوان: «هل ينبغي لليهود التصالح مع ألمانيا؟» في مجلة «العالم اليهودي» (*World Jewry*)، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٤. هل جاء تزامن مقال ود وسلسلة ملدنشتاين الصحافية مصادفة؟ يصعب الإجابة عن ذلك. وربما ينبغي الإشارة إلى أن انعقاد المؤتمر اليهودي العالمي الثالث انتهى قبل أربعة أسابيع من نشر مقال ود في «العالم اليهودي». وكانت جريدة «مسنجر» (*Messenger*)، التي أصدرتها منظمة «بناي بريت» الأميركية اليهودية، قد نشرت مقالا بعنوان «يهود موسوليني»، في ٧ أيلول/سبتمبر. وتعرضت الجريدة لِـ «إنجازات» يهود إيطاليا ومساهمتهم في الحكم.

هل نشر ود مقاله بمبادرته الذاتية أم بعد مشاورات مع دوائر من المنظمات اليهودية البريطانية؟ مهما يكن من أمر، فإن نشر مقاله ترك أصداء لدى وزارة الخارجية الألمانية وأسرع بسمارك، سفير ألمانيا في لندن، يطلب تعليمات من وزارته.[٨٢] قامت مختلف دوائر وزارة الخارجية بمداولات رمت إلى تحديد موقف وزارة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الخارجية من التلميحات والعروض غير المباشرة من قِبل المنظمات الصهيونية واليهودية إلى مفاوضات لـ «حل المسألة اليهودية» على صعيد رسمي وبصورة شاملة تعدت اتفاقية الترانسفير. وأصدر فون نويرات (Von Neurath) مذكرة نهائية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤ حدد فيها موقف وزارة الخارجية، وبعث بنسخ عنها إلى رودلف هس ووزارة الداخلية ووزارة الإرشاد والدعاية. ويمكن رؤية مذكرة نويرات تعبيرا رسميا لموقف الحكم الجديد:

«لا تأتي مفاوضات أو تحالف مع منظمات يهودية أو هيئات يهودية، سواء في الداخل أو في الخارج، بالحسبان. إذا طرحت المسألة اليهودية يوما ما فيجب أن يكون طرحها تعبيرا (من منطلق) القوة لا الضعف. من هنا يمكن أن تدرج المسألة اليهودية في أحسن الحالات (على بساط البحث) إذا ثبت أن فرصة - حرفيا حالة - سياسية مؤاتية، بحيث تتصرف حكومة الرايخ من موقف القوة لا تحت ضغط اقتصادي أو سياسي. إن تنازلا (فيما يختص) بالمسألة اليهودية تحت ضغط اقتصادي أو سياسي لن يؤدي إلى إرضاء الحالة السياسية الداخلية، أي إلى إرضاء الأعداء اليهود، بل سيؤدي إلى تقويض أسس النظرة العالمية - أي الأسس العقائدية، وفي النص (Weltanschauliche) لألمانيا الوطنية الاشتراكية. وكلما ساءت الحالة الاقتصادية، تضاءل التفكير في (إيجاد) حل للمسألة اليهودية.»(٨٣)

لم تنته المبادرات الصهيونية والصهيونية - اليهودية لإحلال الوفاق بينها وبين الحكم النازي بعد تحديد موقف الحكومة الرسمي. وبعد انقسام الحركة الصهيونية وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة، بعد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر سنة ١٩٣٣، حاول بعض أتباع المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة الألمان، مثل زيغفريد شتيرن (Stern) وكاريسكي (Kareski)، القيام بما قام الآخرون به. فقد حاول شتيرن القيام بدور الوسيط بين أجهزة الأمن الألمانية وبين جابوتنسكي لإقناعه بوقف حملة مقاطعة المنتوجات الألمانية. وسافر شتيرن في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣ إلى باريس لمقابلة جابوتنسكي. وأدى ذلك إلى نشوء خلاف بين وزارة الداخلية الألمانية ووزارة الخارجية.(٨٤) وستكون هذه المحاولات موضوعا لفصل آخر.

ثالثا: تطور الترانسفير
وامتيازات الهجرة الصهيونية
(١٩٣٣ - ١٩٣٧)

لم تؤد مبادرة فولف - كوهن في أواخر سنة ١٩٣٣ وأوائل سنة ١٩٣٤ إلى نتائج

عملية في توسيع قاعدة التعاون بين الحركة الصهيونية والحكم النازي. واكتفى الطرفان بتوطيد أركان الترانسفير لما بدا لكل منهما أن تهجير يهود ألمانيا سيؤدي إلى تحقيق أهدافه الخاصة: فقد استطاعت الحركة الصهيونية المحافظة على مؤسساتها في ألمانيا، ولم تصطدم أنشطتها المختلفة بمعارضة قوية من قِبل سلطات الحكم هناك، كما أمنت الوكالة اليهودية نقل أموال التبرع والجمع للصندوق القومي اليهودي والصندوق التأسيسي (كيرن كاييمت وكيرن هايسود) بعد صعوبات جمة قبل صعود النازية إلى الحكم بسبب القيود على نقل العملات؛ هذا بالإضافة إلى تنظيم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بعد توفير الشروط الاقتصادية. ومن ناحية أُخرى، رأت أجهزة الحكم الألمانية أن اتفاقية الترانسفير ساهمت في تهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين ضمن إطار سياستها اليهودية العامة، التي رمت إلى حمل يهود ألمانيا على الهجرة وترك ألمانيا.

حاولت المؤسسات الصهيونية أن تتجنب الظهور أمام الرأي العام، وخصوصا الرأي العام اليهودي، كما لو أنها طرف رسمي، فأطلق البعض على اتفاقية الترانسفير اسم «اتفاقية هوفيان» من دون أن ترفض الفوائد المباشرة - كنقل أموال كيرن هايسود والكيرن كاييمت - وغير المباشرة التي حققتها بعقد اتفاقية الترانسفير.(٨٥) وللمحافظة على الطابع «الفردي»، أُقيمت إدارة منفصلة على شكل شركة عادية عُرفت بـ «هعبراه» - ومعناها النقل أو الترانسفير - بصورة عامة، وتولت إدارة أعمال الترانسفير في فلسطين. كما أُقيمت شركة أخرى في برلين عُرفت باسم بالتروي.(٨٦) ومثلت إدارة الترانسفير الوكالة اليهودية واتحاد مهاجري ألمانيا والمصرف الأنغلو - فلسطيني (مصرف ليئومي حاليا)، ومؤسسات أُخرى كالغرفة التجارية، واتحاد أصحاب الصناعة. وقام دافيد وفايس برئاسة الشركة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥، وخلفهما سيناتور، من الوكالة اليهودية، فيما بعد، ومنذ بداية سنة ١٩٣٦ أصبحت شركة الترانسفير جزءا من الوكالة اليهودية من ناحية عملية، مع أنها حافظت على استقلاليتها الظاهرية حتى حلها الرسمي في ربيع سنة ١٩٤٠. وأُسندت رئاسة بالتروي إلى شفابه (Schwabe) أشهر عدة، ثم خلفه ماركوس وبيرمان. وقام هؤلاء بإجراء الاتصالات مع الأجهزة الوزارية في برلين والإشراف على عمل الترانسفير حتى أواخر سنة ١٩٣٥. ومنذ أواخر سنة ١٩٣٥ بدأ فايلخنفلد يؤدي دورا مركزيا في إدارة المحادثات مع الدوائر الحكومية الألمانية، بعد تعيينه رئيسا لإدارة الترانسفير. وشكل فايلخنفلد حلقة الاتصال المركزية من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٣٩.

عكست اتفاقية الترانسفير مكانة فلسطين في سياسة الحكم الجديد في ألمانيا وفي سياسته التهجيرية ليهود ألمانيا. فقد منحت وزارة الاقتصاد «امتيازات» خاصة للهجرة إلى فلسطين. وبينما سمحت دوائر الحكم في وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي الألماني ووزارة المال للمهاجرين الذين تركوا ألمانيا بطريقة شرعية إلى الدول والبلاد الأُخرى

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

بنقل عشرة آلاف مارك بالعملة الأجنبية، أمنت اتفاقية الترانسفير نقل ١٠٠٠ جنيه بالعملات الأجنبية. ورأينا سابقا أن اتفاقية أيلول/سبتمبر ١٩٣٣ نصت على السماح بنقل مبلغ معين بحيث يستطيع المهاجر إقامة محل عمل ـ كورشة أو مطعم أو مشغل ـ لتوفير الشروط المادية لحياة جديدة. واستطاع بعض أصحاب رؤوس الأموال الحصول على نقل مبلغ مماثل لأفراد عائلاتهم الآخرين ممن تعدوا سن الرشد. ووصلت المبالغ التي نُقلت ضمن هذا الإطار إلى مئة ألف مارك للعائلة المكونة من فردين. ولا شك في أن إدارة الترانسفير حاولت نقل أكبر جزء من الأموال المحجوزة للمهاجرين إلى فلسطين. وأظهرت الدوائر الحكومية «تسامحا» خاصا، ولا سيما خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٣، وأبدت استعدادا «للتضحية» بجزء من العملات الأجنبية خلال المحادثات لتجديد عقد الترانسفير في بداية آذار/مارس ١٩٣٤.[٨٧] ومن ناحية أُخرى سمح لـ «السياح» بالحصول على ما يقابل ٨٠٠ مارك بالعملات الأجنبية. وجاء هؤلاء «السيّاح» لدراسة إمكان الهجرة إلى فلسطين، لذا اعتُبروا مهاجرين بالقوة. وفي مقابل ذلك، سمح لـ «السياح» ـ أي للمهاجرين بالقوة إلى بلاد أُخرى ـ بالحصول على ١٥٠ ماركا بالعملات الأجنبية فقط.[٨٨]

احتل تهجير يهود ألمانيا بصورة عامة وتهجيرهم إلى فلسطين على نحو خاص أولوية لدى الحكم الجديد، على الرغم من تكاليف هذه السياسة. فقد عانت ألمانيا جرّاء ميزان مدفوعات سلبي كانت نتيجته أزمة مستمرة في العملات الأجنبية خلال الأعوام الأولى للحكم النازي. وإذا راجعنا اتفاقية أيلول/سبتمبر ١٩٣٣ نجد أن وزارة الاقتصاد أعلنت أن تجديد عقد الترانسفير مرة أُخرى مشروط بدفع ثلث قيمة السلع المصدرة بالعملات الأجنبية. وأصرت وزارة الاقتصاد على هذا الشرط خلال المحادثات لتجديد العقد في آذار/مارس ١٩٣٤.[٨٩] وهددت الشروط الألمانية مصير الحساب الثاني الذي خُصص لأولئك الذين أودعوا أموالهم فيه كي يهاجروا في المستقبل حينما تسنح الفرصة لهم. وحاولت إدارة الترانسفير الحصول على تنازل ألماني في هذا الصدد لتكرس جميع جهودها لنقل أموال الحسابين من دون التزامات أُخرى. إذ طبقا لشروط اتفاقية أيلول/سبتمبر ١٩٣٣ اقتضى أن تقوم إدارة الترانسفير بتنظيم استيراد سلع بقيمة ٦٠٠,٠٠٠ مارك، على سبيل المثال، لتحرير مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ألف مارك من الماركات المحجوزة عند تجديد الاتفاقية، أما قيمة ٢٠٠,٠٠٠ مارك فوجب دفعها بالعملة الصعبة كأي استيراد آخر. ولم تربط الاتفاقية بين هذا الشرط وبين التعهد الألماني القاضي بتوفير الألف جنيه لذوي أصحاب رؤوس الأموال. وأرادت وزارة الاقتصاد بهذه السياسة تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات، فقد أخذت دوائر المصرف المركزي الألماني تتذمر من أن الترانسفير لا يؤمّن أي دخل من العملات الأجنبية ويشكل عبئا

على قسم العملات الأجنبية. من ناحية أُخرى، فإن دفع ثلث قيمة السلع بالعملات الأجنبية اقتضى زيادة الاستيراد وتوسيع تسويق المنتوجات الألمانية لزيادة المبالغ التي يمكن نقلها إلى فلسطين. وهذه السياسة الاستيرادية أكدت صحة حجج حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية التي اتهمت الذين عملوا من أجل عقد اتفاقية الترانسفير بالعمل على مساعدة ألمانيا النازية في الخروج من أزمتها الاقتصادية، وجعلوا من أنفسهم بذلك أداة لزيادة الصادرات الألمانية. لكن إدارة الترانسفير لم تجد مخرجا سوى الانصياع والإذعان لشروط وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي.[٩٠] وإلاّ، فقد عنى ذلك إلغاء اتفاقية الترانسفير وتحمل نتائج الإلغاء على جميع الأصعدة.

هكذا استدعى تدهور حالة العملات الأجنبية الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالترانسفير إلى إعادة النظر وإجراء مراجعة لسياستها العامة فيما دعته بـ «مساعدة» الهجرة اليهودية. ودعا قسم العملات الأجنبية إلى اجتماع عام في ٢٣ أيار/مايو ١٩٣٤. وعلى أرضية هذا الاجتماع أصدر فالدِك (Waldeck) مرسوما جديدا في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٣ ـ رقم المرسوم ٣٤٥٩ ـ لتنظيم سياسة الهجرة الجديدة. واستمرت سياسة منح الهجرة إلى فلسطين امتيازات خاصة قياسا بالهجرة إلى البلاد الأُخرى طبقا للمرسوم الجديد. إذ بينما سُمح للمهاجر إلى بلاد أُخرى بإخراج ألفي مارك فقط بالعملات الأجنبية، استطاعت إدارة الترانسفير تأمين مبلغ الألف جنيه (١٢ ـ ١٣ ألف مارك) للمهاجر إلى فلسطين، كما كان معمولا به قبل المرسوم الجديد. واكتفى المرسوم الجديد بالتشديد على المحافظة على الحد الأعلى للمبلغ المخصص للهجرة إلى فلسطين بخمسين ألف مارك. وهدد المرسوم المهاجرين الذين حاولوا استغلال التسهيلات الخاصة التي مُنحت للمهاجرين إلى فلسطين للهجرة إلى بلاد أُخرى بتوجيه تهم إجرامية إليهم. والشيء الجديد في السياسة الجديدة هو أن قسم العملات الأجنبية حدد المبلغ النهائي للهجرة إلى فلسطين بمليون مارك في الشهر، يتم تجديده من شهر إلى آخر.[٩١] وفي رسالة إلى ناحوم غولدمان، لفت لانداور إلى أن تأمين الألف جنيه للهجرة إلى فلسطين يجب «أن يعتبر أعجوبة».[٩٢]

شكلت أزمة العملات الأجنبية أهم عائق في تهجير يهود ألمانيا، ولا سيما إلى فلسطين. واشتدت الأزمة شهرا بعد شهر وأسبوعا بعد أسبوع. ودفعت الأزمة شاخت، رئيس إدارة المصرف المركزي، إلى دعوة قيادة الحكم، بمن فيها هتلر نفسه، إلى اجتماع طارىء في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤. وأوضح شاخت أن أزمة العملات الأجنبية باتت تهدد الاقتصاد الألماني بالانهيار. إذ إن بعض أصناف الإنتاج، كصناعة المنسوجات وبعض السلع الاستهلاكية والكيماوية، التي اعتمدت على استيراد المواد الخام أصبحت مهددة بالإغلاق. وكان مخزونها من المواد الخام قد وصل إلى حالة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

سيئة بحيث ما عادت قدرته على تلبية حاجات الصناعات تتعدى أسبوعين، أو أسابيع عدة في أفضل الأحوال.(٩٣)

ومع ذلك، استمر قسم العملات الأجنبية في تخصيص المليون مارك لدعم الهجرة إلى فلسطين لأشهر عدة؛ لكن الخلاف بشأن تأمين الألف جنيه تجدد مرة أُخرى في أوائل سنة ١٩٣٥، بعد أن أعلن المصرف المركزي وقف تخصيص ثلثي المليون مارك الشهرية. ووافق المصرف على تخصيص الثلث الذي تعهدت شركة الترانسفير دفعه بالعملات الأجنبية منذ تجديد العقد في آذار/مارس ١٩٣٤. ولم تؤد وساطة ماكس فاربورغ، رجل المال اليهودي الألماني، لدى شاخت إلى نتيجة إيجابية؛ فقد أصر شاخت على وقف دعم هجرة ما عُرف بأصحاب رؤوس الأموال، على الرغم من معارضة وزارة الخارجية ودوائر وزارة الاقتصاد الأُخرى.(٩٤)

هل تقرر إدارة الترانسفير وقف نشاطها، وبذلك تتوقف الهجرة؟ لا شك في أن خطوة كهذه عنت إلحاق ضرر بالغ بالهجرة إلى فلسطين. من ناحية أُخرى، كان يمكن لخطوة كهذه أن تشكل مؤشرا إلى فشل سياسة وزارة الاقتصاد وإحراجا لدى دوائر وزارة الخارجية لما سيُحدِث وقف الهجرة من ردات فعل في البلاد الأجنبية. ماذا ستكون ردة فعل مكتب المستشار هتلر بعد أن أوصى بتشجيع الهجرة «الطوعية»، ومكتب نائبه هس الذي دعا ممثلوه في اجتماع وزاري على مستوى عال في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤ إلى دفع الهجرة إلى الأمام، وإنْ أدى ذلك إلى تقديم «بعض التضحيات» ـ حرفيا بعض الخسارة ـ(٩٥) هكذا ظهر لكل طرف من الطرفين، الصهيوني والألماني، أنه بحاجة إلى ترانسفير حتى لو لم يكن الترانسفير.

كوَّن تأمين الألف جنيه محور الخلاف بين إدارة الترانسفير والدوائر الحكومية الألمانية، وبالتحديد المصرف المركزي. طبعا، لم تشكل هجرة أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، أو الفئات التي فقدت مصدر رزقها، أية عقبة خاصة. بالعكس تماما، فقد واصلت أجهزة الهجرة تقديم التسهيلات لهجرة هذه الفئات التي بدأت تشكل عبئا ثقيلا من ناحية اجتماعية وناحية سياسية. كما واصلت الدوائر الحكومية تقديم الدعم لفئة «السياح» ـ أي للمهاجرين بالقوة ـ واكتفت بتخفيض العملات الأجنبية من ٨٠٠ مارك إلى ٥٠٠ مارك.

لكن تأمين التسهيلات المالية لأصحاب رؤوس الأموال اكتسب أهمية خاصة لدى إدارة الترانسفير وبالنسبة إلى الهجرة الصهيونية بصورة خاصة. ذلك بأن نقل رؤوس الأموال ساهم في زيادة ما دعي «قدرة البلد على الاستيعاب»، ومكّن استثمار رؤوس الأموال في فلسطين الحركة الصهيونية من المطالبة بزيادة «حصة العمال» من الهجرة. بالإِضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار المالي الواسع زوّد الحركة الصهيونية بحجج سياسية

جديدة لدحض النتائج التي توصلت لجنة فرنش (French) إليها، والتي أشارت إلى أن قدرة البلد على الاستيعاب أصبحت محدودة.

وهكذا، هددت أزمة نقل رؤوس الأموال مستقبل العمل الصهيوني في فلسطين بالخطر إلى حد بعيد.

لقد أحدثت أزمة الترانسفير انقساما داخل إدارة الترانسفير نفسها. ولشدة ما زاد في استياء الإِدارة رفض الدوائر الوزارية، ولا سيما في وزارة الاقتصاد، السماح لشركة الترانسفير بتوسيع نشاطها ليشمل الشرق العربي بعد إذن العمل في منطقة الانتداب الفرنسي. فقد استمرت المحادثات طوال صيف وخريف سنة ١٩٣٤، من دون أن تؤدي إلى نتيجة مُرْضية. وتمسكت وزارة الاقتصاد بمنح إذن عمل محدود يسمح بتصدير «إضافي» فقط، كما سنرى في فصل لاحق. ووصل هذا الاستياء أوجه لدى مارغوليس، الذي أظهر نشاطا خاصا لعقد الترانسفير، كما رأينا سابقا.(٩٦) وأبرز مارغوليس مساهمة الترانسفير في زيادة التصدير الألماني إلى فلسطين، وذلك في رسالة إلى القنصل الألماني، وطالب بالمحافظة على بنود اتفاقية صيف سنة ١٩٣٣ بـ «إخلاص» في مقابل «الإِخلاص»، الذي أظهرته إدارة الترانسفير طوال العمل بها. من ناحية أُخرى، توجه مارغوليس إلى إدارة الترانسفير، ودعاها إلى تجنيد المؤسسات كافة لإِعلان مقاطعة المنتوجات الألمانية إذا اقتضى الأمر. لكن الدوائر الحكومية الألمانية أصرت على سياستها الرامية إلى تقليص مستمر لعمل الترانسفير وربما تجميده يوما ما. ولشدة ما أثار استياء مارغوليس أن «معدة» «المؤسسات الوطنية» تحملت هضم الثمن السياسي الذي فرضته سياسة التعامل والتعاون مع الحكومة الألمانية.

إن أزمة العلاقات بين دوائر الترانسفير، وفي الواقع الحركة الصهيونية التي ساندت سياسة الترانسفير، وبين الحكومة الألمانية قد دفعت دافيد، الذي شغل منصب مدير الترانسفير، إلى جانب فايس، إلى السفر إلى ألمانيا وإجراء محادثات مع الدوائر الحكومية الألمانية في بداية آذار/مارس ١٩٣٥. واشترك بيرمان، من إدارة بالتروي في برلين، في هذه المحادثات. كما اجتمع إلى موزس، رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية.

عرض دافيد وجهة نظر الترانسفير في اجتماع له مع هارتنشتاين، الذي كان بذل كل جهوده لعقد اتفاقية الترانسفير في أيلول/سبتمبر ١٩٣٣. ولم يخف دافيد مخاوف دوائر الترانسفير من سياسة المصرف المركزي الجديدة. كما أعلمه أن فكرة وقف العمل بالترانسفير باتت تراود الكثيرين في فلسطين. لكن هارتنشتاين حذر دافيد ـ قاصدا بذلك دوائر الترانسفير ـ من أن التهديدات لن تجد لها سوقا في برلين. ولفت نظره إلى أن الحركة الصهيونية معنية بالهجرة أكثر من ألمانيا.(٩٧)

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

استطاع دافيد أن يحصل على تصور أوضح لأزمة العملات الأجنبية بعد مقابلته هارتنشتاين. وعندما اشترك في اجتماع في برلين حضره الكثيرون من قيادة الحركة الصهيونية الألمانية، كما حضره مديرا بالتروي، في بيت فاسرمان بتاريخ ١٥ آذار/مارس، عرض موقف دوائر الترانسفير في فلسطين من الأزمة الحالية. لكن تهديدات دوائر الترانسفير في فلسطين لم تجد صدى لدى المجتمعين. ودعا موزس إلى القيام بمحاولة أخيرة لإقناع شاخت بتخصيص فائض جميع الصادرات الألمانية إلى فلسطين لمصلحة الترانسفير، بعد حسم تكاليف المواد الخام بالعملة الصعبة. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد أن أصرت دائرة العملات الأجنبية على موقفها الداعي إلى تحديد العملات الأجنبية المخصصة للهجرة بثلث تصدير الترانسفير الذاتي للسلع الألمانية. في مقابل ذلك أبدت وزارة الاقتصاد استعدادها لمنح إدارة الترانسفير إذنا محدودا في تنظيم تصدير المنتوجات الألمانية إلى مصر والعراق.

لم تسفر زيارة دافيد لبرلين عن نتائج إيجابية خاصة. وقام دافيد بإرسال عرض مفصل في ٢٠ آذار/مارس لما كان يجري في برلين، بعد اطلاعه على أبعاد أزمة العملات الأجنبية. وأشار إلى أن زيادة فائض الواردات الألمانية كانت قد وصلت إلى ١٠٤ ملايين مارك في كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ وحده. وأكد دافيد في تقريره أن الأزمة المالية الألمانية دفعت الحكومة إلى تقليص مخصصات أفراد السلك الدبلوماسي الفردية من العملات الأجنبية بحيث لم تتعد عشرة ماركات شهريا. واتهم دافيد من يعتقد إمكان الحصول على «تنازلات» جديدة بـ «البساطة والسذاجة».

من ناحية أُخرى، أكد دافيد أن سياسة التهجير مستمرة «أكثر من أي وقت مضى.» فقد ازدادت حملات القمع وإلحاق العقوبات بكل من دعا إلى البقاء في ألمانيا من اليهود، ولا سيما بعد إصدار المرسوم بمنع أية دعاية تدعو إلى البقاء في ألمانيا. كما أرسلت سلطات الشرطة الكثيرين من المهاجرين، الذين قرروا العودة إلى ألمانيا، إلى معسكرات الاعتقال السياسية لِ «تلقينهم الفكر النازي».(٩٨)

لا شك في أن قرار المصرف المركزي، وبالتحديد قرار شاخت، في آذار/مارس ١٩٣٥ شكل تطورا جديدا في تاريخ الترانسفير. فقد عنت السياسة الجديدة دفع الترانسفير إلى تكثيف الجهود لزيادة التصدير الألماني. وكان مارغوليس، الخبير بالشؤون المالية، علق على هذه السياسة بأنها تهدف إلى مضاعفة التصدير الألماني؛ إذ قُدرت مبالغ العملات الأجنبية، التي عادت نتيجة تعهد الترانسفير بدفع ثلث قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية، بقيمة ٣٢٠ ألف مارك فقط. في مقابل ذلك ازداد عدد من أراد الهجرة إلى فلسطين من «الرأسماليين» بصورة متصاعدة نتيجة مواصلة سياسة العداء لليهودية في ألمانيا.

قبلت إدارة الترانسفير بالشروط الجديدة لأنه لم يكن لديها ما تعرضه. وعندما هددت بوقف الترانسفير نسيت أنها بحاجة إلى الهجرة الصهيونية، ولا سيما من ذوي أصحاب رؤوس الأموال، بقدر حاجة ألمانيا النازية إلى تهجير اليهود. وفي الواقع، فإنها أصبحت أسيرة سياستها الذاتية بعد عقد اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٣٣. وخلال الاجتماع الذي عُقد في بيت فاسرمان، أوضح الأخير أن الوسيلة الوحيدة لحمل قسم العملات الأجنبية على تنازلات معينة هي تقديم «عرض مقابل» (Gegenleistung).(٩٩)

كانت إحدى خصائص السياسة الألمانية الجديدة تجاه الحركة الصهيونية تقديم التسهيلات للهجرة الصهيونية إلى فلسطين بواسطة مبدأ ما يمكن تسميته «عقد صفقات التصدير الإِضافية» (Zusaetzliche Ausfuhr). وخلاصة هذه السياسة أن دوائر وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي احتسبت كل صفقة تجارية تقوم المؤسسات الصهيونية بتنظيمها أنها «إضافية». وعنت صفة «الإِضافية» هنا أن الصفقة ذات صفات خاصة بها ولا يمكن إدخالها في عداد الصادرات الألمانية العادية إلى الدول والبلاد الأجنبية. وشملت هذه الصفقات تمويل استيراد المواد اللازمة من ألمانيا لمشاريع حكومية مثلا أو إقامة مؤسسات صناعية خاصة. وسمحت وزارة الاقتصاد باحتساب ثمن هذه السلع من أموال الماركات المحجوزة، لكن وزارة الاقتصاد اشترطت هذه المواصفات لتتفادى نشوء أي تهديد لصادرات ألمانيا العادية بالمنافسة أو تدهور هذه الصادرات.

أكدت سياسة الأذونات في تصدير «صفقات إضافية» صحة فرضية دافيد في أن سياسة التهجير الألمانية مستمرة «أكثر من أي وقت مضى.» كما شكلت شاهدا على أولوية التهجير إلى فلسطين في سياسة الحكم النازي اليهودية، إذ اقتصر ما اعتبرته دوائر الحكم دعم (Foerederung) الهجرة اليهودية إلى البلاد الأُخرى على الترانسفير الشخصي المحدود، الذي سمح لكل يهودي بنقل جزء طفيف من أملاكه على شكل منتوجات ألمانية.

ويمكن اعتبار الإِذن الذي منحته وزارة الاقتصاد لشركة الترانسفير في ٧ آذار/مارس ١٩٣٥ في توسيع رقعة نشاطها لتشمل مصر والعراق أول خطوة في هذه السياسة الجديدة.

ودفع إصرار قسم العملات الأجنبية على وقف دعم الهجرة بالعملات الأجنبية بعض قادة التنظيمات الصهيونية إلى التفتيش عن وسائل جديدة لتأمين استمرار هجرة أصحاب رؤوس الأموال بصورة خاصة؛ فقام موزس، رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية في أيار/مايو بزيارة لندن. وأجرى وايزمن سلسلة من اللقاءات مع الكثيرين من زعماء يهود بريطانيا، من صهيونيين أو متعاطفين مع الحركة الصهيونية، وجرى أهم لقاء في أواخر أيار/مايو ١٩٣٥ حضره نيفل لاسكي واللورد متشلت وغيرهما، بالإِضافة إلى

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وايزمن وسوكولوف ولوكر من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن. وطرح موزس فكرة توسيع الترانسفير إلى دول وبلاد أُخرى كإنكلترا والولايات المتحدة وكندا. وعلى الرغم من معارضة البعض، مثل لاسكي، فإن الآخرين، مثل وايزمن ومتشلت، رحبوا باقتراح موزس. كما أعلن البعض الآخر، مثل ماركس، استعداده لتقديم المساعدات على الصعيد العملي.(١٠٠)

انتهت جهود موزس إلى عقد اتفاقية مع وزارة الاقتصاد باسم المنظمة الصهيونية الألمانية. وأذنت وزارة الاقتصاد له في تنظيم صفقات تجارية ذات مواصفات «إضافية»، طبقا لسياستها الجديدة. وفتح موزس مكتبا خاصا لهذا الغرض في لندن.

سار العمل بالاتفاقية الجديدة ببطء نظرا إلى افتقارها إلى كادر كشركة الترانسفير. وطلب موزس من إدارة بالتروي في برلين إجراء الاتصالات الضرورية بدوائر وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي، لكنه اصطدم بمعارضة الإدارة لأسباب متعددة. فقد حاولت إدارة الترانسفير تجنب أية علاقة مع الاتفاقية الجديدة خوفا من إثارة الرأي العام اليهودي، وخصوصا دوائر مقاطعة المنتوجات الألمانية، مع أن الأخيرة فقدت كثيرا من مكانتها السابقة منذ صيف سنة ١٩٣٣. ورأى موزس أن من الضروري تأسيس شركة جديدة خاصة تتولى تنظيم عقد الصفقات الفردية، فأقام «الوكالة الدولية للتجارة والاستثمار»، التي عرفت باسم «إنتريا» (Intria).(١٠١)

ومن منظار معين، فإن اتفاقية موزس كانت امتدادا لاتفاقية الترانسفير. إذ إن إذن العمل في تنظيم صفقات التصدير الإضافية استثنى فلسطين وبلاد الشرق العربي. وبذلك، حافظت شركة الترانسفير على مكانتها الاحتكارية في فلسطين، وبقي نشاطها في الشرق العربي مستمرا كما كان في الماضي. وفي الواقع، فإن إذن العمل الرسمي لشركة الترانسفير في مصر شكل مثالا لاتفاقية موزس من حيث الشروط وطبيعة العمل.

هكذا توصل تطور التعامل بين الحركة الصهيونية، باستثناء التنقيحيين وغيرهم ممن واصلوا الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية، وبين ألمانيا النازية بحيث ضمنت الحركة الصهيونية لنفسها احتكارا عمليا في فلسطين وحرية التصدير ضمن مواصفات معينة في دول العالم وبلاده.

وعندما انعقد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر في لوزان في آب/أغسطس ١٩٣٥، أجرت الحركة الصهيونية موازنة سياسية عامة للثمار التي قطفتها من هذا التعامل، فأعلن وايزمن:

«ليس لدينا ما 'يشعرنا' بالعار باستعمال قمع يهود ألمانيا لبناء فلسطين... شيء ما - المقصود البيت القومي - يتم بناؤه وسيحوّل المخاوف التي نتحملها جميعا إلى أغانٍ وأساطير لأحفادنا.»(١٠٢)

وضعفت حركة المعارضة داخل المنظمة الصهيونية بعد أن قامت المعارضة التنقيحية بتأسيس المنظمة الصهيونية الجديدة بعد الصراع السياسي خلال المؤتمر الثامن عشر في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٣٣. لذا سهل على مندوبي المنظمة الصهيونية الألمانية في المؤتمر الصهيوني التاسع عشر تجنيد «عدد كبير من الصهيونيين الآخرين الذين...» تبنوا موقفهم «من أن الصهيونية يجب أن تهتم بالبيت القومي في فلسطين فقط، ولا تستطيع أن تتخذ مواقف سياسية تجاه الدول الفردية»،(١٠٣) كألمانيا النازية.

لم يكتف المؤتمر الصهيوني التاسع عشر بالتأييد الصامت الذي منحه المؤتمر الثامن عشر، قبل عامين، لاتفاقية الترانسفير، بل أصبح يؤيد سياسة الترانسفير الرسمية. وبينما أبدى المؤتمر الثامن عشر ترددا في التصديق على اتفاقية الترانسفير بصورة علنية ورسمية خوفا من المعارضة التنقيحية، تبنى المؤتمر التاسع عشر الاتفاقية واعتبرها مجالا من مجالات عمل المنظمة الصهيونية الرسمية. فدعا المؤتمر الصهيوني إلى تنظيم جديد لإدارة الترانسفير لتنفيذ سياسة الحركة الصهيونية. وعندما تم تنظيم إدارة الترانسفير من جديد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ أسندت رئاستها إلى سيناتور، من الوكالة اليهودية، وأصبحت إدارة الترانسفير تمثل الوكالة اليهودية والمصرف الأنغلو - فلسطيني (أي مصرف الوكالة اليهودية) والمنظمة الصهيونية الألمانية واتحاد مهاجري ألمانيا. وفي الواقع فقد مثلت الإدارة السابقة هذه التنظيمات بالإضافة إلى تنظيمات أُخرى كاتحاد أصحاب الصناعة، إلا إن الإدارة الجديدة أمنت للوكالة اليهودية رقابة مباشرة على أعمال الترانسفير، وأصبحت أحد التنظيمات الرسمية التابعة للمنظمة الصهيونية.

قامت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بإصدار بيان رسمي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، حيث أجرت تعديلات طفيفة لبيان قام بتحريره موشيه شرتوك سابقا. وبينما حدد شرتوك أن مؤسسة الترانسفير أصبحت «مؤسسة صهيونية رسمية تدار بإذن وعلى مسؤولية اللجنة التنفيذية الصهيونية والوكالة اليهودية»، أكد البيان الرسمي أن «هعبراه جهد صهيوني في جوهرها.» بذلك اكتفى البيان الرسمي بالتعميم والغموض وتجنب الوضوح والتحديد الأصلي. وبينما حدد البيان الرسمي أن هدف سياسة الترانسفير هو تمكين يهود ألمانيا من الهجرة ونقل أملاكهم و«بناء» فلسطين، عاد إلى توكيد مساهمة الترانسفير في زيادة الهجرة «من البلاد الأُخرى».(١٠٤) من هنا فإن اتفاقية الترانسفير تعدت هدفها المباشر - تخفيف حدة أزمة يهود ألمانيا - وجعلت من «بناء» البلاد وتسهيل الهجرة من «البلاد الأُخرى» هدفها النهائي. وبتعبير آخر، فإن تسهيل هجرة يهود ألمانيا، كخطوة للتخفيف من أزمتهم الذاتية، تحول إلى أداة لتوسيع

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الهجرة الصهيونية من البلاد الأُخرى.

اكتسبت هجرة أصحاب رؤوس الأموال، مما عُرف بقائمة الرأسماليين، أولوية خاصة في نظر المنظمة الصهيونية لمساهمتها في إخراج المشروع الصهيوني في فلسطين إلى حيز الوجود. وحددت مصالح هذه الفئة طبيعة العلاقات بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية.(١٠٥)

كان الهدف الرئيسي من وضع شركة الترانسفير تحت إدارة الوكالة اليهودية المباشرة جَعْل جهاز الترانسفير ناجعا، ولا سيما أن صدور قوانين نيرنبرغ العنصرية في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥ أدى إلى موجة جديدة من الهجرة. فقد أعادت حالة القلق وعدم الاستقرار، نتيجة صدور هذه القوانين، إلى الأذهان أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣. لكن أزمة خريف سنة ١٩٣٥ كانت ذات أبعاد أوسع وأعمق. وقلّت أساليب ووسائل تهريب الأموال التي يستخدمها المهاجرون الأثرياء ممن لم يبق أدنى شك عندهم في أن سياسة الحكم النازي رمت إلى تهجير يهود ألمانيا بشتى الطرق.(١٠٦) ومع أن فلسطين لم تقم بدور مركزي في تهريب رؤوس الأموال، فإن مصادرنا تؤكد أن البعض قام بتهريب رؤوس الأموال عن طريق بلاد أوروبية إلى فلسطين.(١٠٧) ومن ناحية أخرى، راحت الشائعات الصحافية تروج لهجرة مئة ألف يهودي ألماني.

دفعت حالة القلق وعدم الاستقرار التي صاحبت صدور قوانين نيرنبرغ العنصرية التنظيمات والمؤسسات الصهيونية واليهودية إلى البحث عن وسائل جديدة لإِنقاذ يهود ألمانيا. فقد بدا للكثير منها أن أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣ لم تكن أزمة عابرة، بل بداية سياسة دائمة. نتيجة ذلك، عادت مشاريع سنة ١٩٣٣ لتحيا من جديد. من ناحية أُخرى، برزت من جديد الخلافات بشأن وسائل وسبل إنقاذ يهود ألمانيا بين التنظيمات والمؤسسات الصهيونية واللاصهيونية.

طرحت مسألة الأولويات، كما حدث بعد أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣، نفسها من جديد: إنقاذ يهود ألمانيا بشتى الوسائل أم تجنيد أزمة يهود ألمانيا كليا لتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين. وبخلاف أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل، فإن مسألة الأولويات الآن أخذت شكلا حادا أكثر؛ فقد اشتدت حملة الاحتجاج والمعارضة بين صفوف العرب في فلسطين، كما أن بعض دوائر حكومة المندوب السامي والحكومة البريطانية وصل إلى اقتناع بأن فلسطين لن تستطيع حل مشكلة يهود ألمانيا.

لا شك في أن رفض ألمانيا السماح لإِدارة الترانسفير بتوسيع مجال عملها في الشرق العربي من دون قيود قد حد من قدرة التنظيمات الصهيونية. كما أن تجدد نشاط دعاة المقاطعة للمنتوجات الألمانية أضاف عقبات أُخرى أمام حرية حركة تنظيمات

المنظمة الصهيونية ومؤسساتها.

لم يعر موزس، الذي أصبح رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية، اهتماما كبيرا لأصوات دعاة المقاطعة واستمر في بذل الجهود للوصول إلى اتفاقية خاصة مع أجهزة الحكم الألمانية. ورأينا سابقا كيف تكللت جهوده بالنجاح واستطاع إقامة شركة إنتريا في بداية سنة ١٩٣٦، على الرغم من احتجاج إدارة الترانسفير. ومن الأرجح أن أولوية مسألة إنقاذ يهود ألمانيا أدت دورا مركزيا في اعتباراته.

لكن اتفاقية موزس كانت محدودة، بل كانت في الواقع ذات أهمية ثانوية.

بدت الفرصة سانحة أمام القيادات اليهودية التي لم تنتسب إلى المنظمة الصهيونية رسميا. فقد اكتفت هذه الدوائر بتقديم شتى المساعدات للحركة الصهيونية في مناسبات كثيرة، لكنها رفضت أن ترى نفسها جزءا منها.

من الأرجح أن ماكس فاربورغ، صاحب مصرف فاربورغ في هامبورغ، كان مطلعا على خطة موزس، فأدرك محدودية هدفها وقدرات موزس المتواضعة. واعتقد أنه يمكن إقامة مصرف تصفية عام تطرح أسهمه في لندن. وحدد قيمة الأسهم بثلاثة ملايين جنيه. واعتقد فاربورغ أنه يمكن صرف هذا المبلغ على إسكان يهود ألمانيا أينما أمكن وتصفية أملاكهم في ألمانيا على شكل سلع ألمانية يتم تسويقها في جميع أنحاء العالم، وذلك لسد قيمة الأسهم. وطرح فاربورغ هذا المشروع على وزارة الاقتصاد الألمانية، كما بحث في المشروع مع ليونيل روتشيلد في لقاء جرى بينهما لهذا الغرض، وقد أبدى روتشيلد موافقته المبدئية. وعلم قادة الطائفة اليهودية البريطانية بمشروع فاربورغ، فعارضه البعض، وخصوصا سيمون ماركس، لأسباب سنعود إليها، ولم يظهر البعض الآخر معارضة مبدئية إذا تم تنفيذ المشروع وساهم في إنقاذ يهود ألمانيا.

رجعت معارضة البعض إلى أسباب مختلفة، كان أهمها أن مشروع فاربورغ عنى تشجيع تصدير المنتوجات الألمانية. وكان سيمون ماركس بدوره قد اقترح جباية مبلغ ٢ـ ٣ ملايين جنيه استرليني لتمويل إخراج يهود ألمانيا وتهيئتهم الاقتصادية في البلاد التي يتم توطينهم فيها. ودُرس المشروع مع قادة الطائفة اليهودية البريطانية، أمثال هربرت صموئيل، واللورد برستد، وغيرهما. واتفقت المجموعة البريطانية على إيفاد بعض قادتها إلى الولايات المتحدة الأميركية لإِشراك رجال المال اليهود الأميركيين في الجباية، وقررت فيما بعد إيفاد صموئيل إلى الولايات المتحدة في مطلع سنة ١٩٣٦ إذا تعذر سفره قبل ذلك.

ماذا كان موقف زعماء الحركة الصهيونية من مشاريع إنقاذ يهود ألمانيا أينما أمكن؟ تساءل لانداور في رسالة له إلى سيناتور، في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦، عن مكانة المؤسسات الصهيونية والوكالة اليهودية. وكان روزنبلوت أبدى معارضة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

لِ «المشروع كليا» ـ المقصود مشروع ماركس ـ في رسالة إلى سيناتور في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥. ومع أن فاربورغ وماركس لم يتجاهلا مكانة فلسطين في مشروعيهما، إلا إن كليهما اعتقد أن إمكانات فلسطين محدودة وأن أزمة يهود ألمانيا، ولا سيما بعد صدور قوانين نيرنبرغ، تستدعي حلا عاجلا قبل فوات الأوان. ولخص كل من وايزمن وبن ـ غوريون موقف الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية في رسالتين منفصلتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، وبعث الأول برسالته إلى هربرت صموئيل، وبعث الآخر برسالته إلى سيمون ماركس، قبل سفر صموئيل إلى الولايات المتحدة.

لفت وايزمن أنظار صموئيل إلى أن مشروع «السادة» ـ ماركس، وبرستد، وليونيل، وأنطوني روتشيلد ـ لن يجد «نجاحا» أو «موافقة» تامة «في إسرائيل»، إذ لن يكون هنا «تعاون من جانبنا» مع اللاصهيونيين في الولايات المتحدة، و«إذا أبدينا» استعدادا فسيكون «من الصعب، إن لم يكن مستحيلا» بسبب موقفهم من المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. وعلل وايزمن رفض القيادة الصهيونية في فلسطين التعاون مع اللاصهيونيين الأميركيين بسبب عدم اكتراث اللاصهيونيين بالمشروع الصهيوني في فلسطين، واكتفائهم بـ «ضريبة الكلام فقط». و«في الواقع» فقد قاموا بـ «كل ما يمكن أن يضعف الوكالة اليهودية»، ولا يزالون يواصلون ذلك. واعتقد وايزمن «أن ظهور صموئيل على المنابر في الولايات المتحدة سيؤدي إلى إضعاف مؤسسات الوكالة اليهودية مثل كيرن هايسود. وأكد وايزمن عزم القيادة الصهيونية في فلسطين على القيام بحملة مستقلة.[١٠٨]

عكست رسالة بن ـ غوريون حدة الخلاف بين «الاندماجية المثالية» و«الصهيونية». وانتقد بن ـ غوريون «اللوردات اليهود ـ رجال الملايين والوزراء» ممن يزاولون «قوة المال». وادعى أن الحركة الصهيونية هي التي «ستخلص يهود ألمانيا»، بينما هم «يبذّرون أموال شعبنا، ويقضون على آمال يهود ألمانيا، ويخربون عملنا، ويهدمون الحركة الصهيونية إن لم نقف بعزم» أمامهم. إن أية «مساعدة فعالة حقا ليهود ألمانيا» يجب أن تتم «من خلال مشروع للاستيطان هنا». «إن المسألة اليهودية ـ الألمانية امتحان للصهيونية. سوف تنجح أو سوف تفشل.»

يُشَكّ في أن أي دارس لسيرة بن ـ غوريون سيجد أي اعتراف له بفشل الحركة الصهيونية في حل «المسألة اليهودية».

وإذا تغاضينا عن نغمة بن ـ غوريون الخطابية نجد أن حاجة الحركة الصهيونية في فلسطين لم تقل أهمية عن حاجة يهود ألمانيا إلى منفذ خلاص من محنتهم. فقد عانت مؤسسات الوكالة اليهودية ضائقة مالية خانقة في منتصف سنة ١٩٣٥، وأكد شرتوك في

رسالة إلى بن ـ غوريون في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥ أنه لا يمكن التغلب عليها سوى بزيادة استثمار رؤوس أموال جديدة. وانطلاقا من ذلك رأى بن ـ غوريون في مشاريع، كمشروع فاربورغ وماركس، محاولة لِ «تدمير» المشروع الصهيوني، من وجهة نظره. وأكد أنه إذا لم يتم توفير رؤوس الأموال فـ «سوف نواجه أزمة» وسوف «تقف الهجرة». ولم تخل رسالة بن ـ غوريون إلى سيمون ماركس من التلويح بالتهديد: «سوف نرى أنفسنا مجبرين على الانفصال عنهم وسوف نعلن الحرب عليهم.»

قصدت رسالة بن ـ غوريون إلى ماركس توكيد ضرورة الاعتراف بوحدانية سلطة الحركة الصهيونية في الشؤون اليهودية كافة ورفض أية حلول لإنقاذ يهود ألمانيا خارج الإطار الصهيوني، وتوكيد أولوية «الحل الصهيوني» حلا وحيدا نتيجة ذلك:

«لن نسمح للفوضى بتدمير جهدنا. لا يستطيع أحد الذهاب إلى أميركا إذا لم نرسله نحن أو نسمح له على الأقل... أنا أعرف أن فلسطين لا تستطيع حل مسألة اليهود الألمان كليا، لكن (أي) تصور أن هناك حلا آخر هو وهم قاتل... إن أي عمل انفصالي ذي طابع إنساني سوف يقوّض أركان عملنا في فلسطين وسوف يدمر جهودنا من أجل الخلاص الوطني... إن أي عمل انفصالي سوف يشل عملنا وسوف يعني أزمة حادة لبلدنا في هذه اللحظة الصعبة.»[١٠٩]

كان الهدف المباشر لرسالة بن ـ غوريون دعوة ماركس إلى الانضمام إلى مشروع أعدته القيادة الصهيونية في فلسطين. فقد كرس وايزمن، الذي اختير رئيسا للمنظمة الصهيونية في مؤتمر لوزان، وقادة القيادة الصهيونية في فلسطين الجهود كافة لبعث فكرة مصرف تصفية لأملاك يهود ألمانيا من جديد. ونجح وايزمن في كسب تأييد قادة يهود بريطانيا من «مجلس المندوبين» (Board of Deputies) خلال زيارة لندن لجمع ثلاثة ملايين جنيه. واتجهت الجهود مرة أُخرى لإثارة أزمة يهود ألمانيا أمام لجنة اللاجئين التابعة لعصبة الأمم. ودعا بعض قادة الحركة الصهيونية إلى مضاعفة الهجرة السنوية من عشرة آلاف إلى عشرين ألفا.[١١٠] ومع أن الجهود المبذولة لتدويل أزمة يهود ألمانيا وإقامة مؤسسة مالية لم تسفر عن تقدم فإن حملات الوكالة اليهودية لجمع التبرعات من أجل توطين الهجرة تكللت بنجاح أعظم.[١١١]

لم تبد دوائر الحكم، ولا سيما في وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي، استعدادا لتسهيل هجرة يهود ألمانيا، خلافا لأزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل. وعندما أجرى فولتات (Wohlthat) مشاورات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥ بين الدوائر الوزارية أصر ممثل مكتب هس، نائب هتلر، على السماح لليهود وللذين يودون الهجرة إلى البلاد الأُخرى، باستثناء فلسطين، بتحرير جزء من أملاكهم على شكل ترانسفير فردي. ولم يبد أي ممثل من مختلف الدوائر أي تحفظ تجاه التسهيلات للمهاجرين إلى فلسطين أو

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

تجاه إذن الخمسمئة مارك لِـ «السياح» من العملات الأجنبية.[١١٢] وبذلك حافظت المؤسسات الصهيونية على امتيازات الهجرة إلى فلسطين. أما «تسهيلات» الهجرة إلى البلاد والدول الأُخرى فقد عانت قيودا جديدة.

أكد اجتماع ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦ المشهور ضرورة استمرار سياسة تهجير يهود ألمانيا من جديد. وعقد الاجتماع بدعوة من وزارة الداخلية، وإشراك كل من شتوكارت سكرتير وزارة الداخلية، ولوزنر، وشيدرمير، عن وزارة الداخلية، وبوسه، وهوبه، وهومبرت عن وزارة الاقتصاد، والمدير الوزاري في مكتب هس، وزومر، وبلومه، عن مكتب نائب الزعيم - المقصود مكتب هس، نائب هتلر - ومثل الأخيران الحزب النازي أيضا. وبتعبير آخر، فإن اجتماع نهاية أيلول/سبتمبر كان على مستوى وزاري عال، الأمر الذي يشير إلى مركزية سياسة تهجير يهود ألمانيا وأهميتها.

أبرز شتوكارت ضرورة التنسيق بين سياسة التهجير الألمانية وبين متطلباتها الاقتصادية. كما أوضح زومر أن الغاية النهائية لسياسة الحزب هي عدم بقاء أي يهودي في ألمانيا. وأكد شتوكارت أن سياسة وزارة الداخلية رمت إلى «هجرة» يهود ألمانيا «الكلية» حتى الآن، وأن الخط الأساسي لهذه السياسة اعتمد على حشد «جميع الوسائل لدعم هجرة اليهود.» ودعا شتوكارت إلى ضرورة الاستمرار في هذه السياسة للوصول إلى «الهدف النهائي». وإذا سارت الهجرة بـ «بطء»، فيجب استخدام «وسائل الإجبار» لدفع عملية الهجرة بسرعة أكبر.

وأبدى المؤتمرون عدم الرضى عن سيرة الهجرة نظرا إلى بطئها من وجهة نظرهم؛ فدعوا إلى الضغط على وزارتي التموين والزراعة لفتح مؤسسات تدريب جديدة وتوسيع المؤسسات الحالية كي تستوعب عددا أكبر لتدريبهم وتأهيلهم على الأعمال الزراعية والمهنية التي تتطلبها الهجرة إلى فلسطين.[١١٣] ومع أن فلسطين لم تذكر رسميا، فإن الدعوة إلى فتح مؤسسات تدريب زراعية ومهنية تجعلنا نميل إلى الاعتقاد أن المؤتمرين لم يجدوا ضرورة للإشارة إلى فلسطين على نحو خاص. ومن الواضح أن دعوة المؤتمر إلى إنشاء مراكز تدريب مهنية وزراعية حكومية رمت إلى توسيع شبكة مراكز التدريب - والتي عرفت بـ «الهخشراه» - التي أُقيمت من قِبل المنظمة الصهيونية في جميع أنحاء ألمانيا.

بقي العمل بالترانسفير حتى صيف سنة ١٩٣٦ من دون إشكالات جديدة تستحق الذكر، إذا استثنينا حادث التاجي الفاروقي في صيف سنة ١٩٣٥. فقد اعترض الفاروقي على دفع ثمن صادرات العرب من الحمضيات بماركات الترانسفير المحجوزة.[١١٤] ويبدو لنا غريبا أن معظم الاستهلاك العربي للمنتوجات الألمانية تم ضمن إطار الترانسفير. ولعل أهم التفسيرات لهذه الظاهرة أن وكلاء شركات الإنتاج

الألمانية كانوا من اليهود في أغلب الأحيان، إن لم يكن كليا. لكن إعلان الإضراب في نيسان/أبريل ١٩٣٦ غيَّر المناخ السياسي في فلسطين بصورة جذرية.[١١٥] ولم يسلم الترانسفير من هذه التطورات السياسية.

وبعثت الغرفة التجارية في القدس برسالة إلى دولي (Doehle)، الذي خلف فولف، في ١١ حزيران/يونيو ١٩٣٦ عبّرت فيها عن رغبة التجار العرب في تعيين وكلاء عرب بدلا من الوكلاء اليهود كي يتولوا الاستيراد من ألمانيا بأنفسهم بصورة مباشرة. ويبدو أن دولي لم يأخذ طلب الغرفة التجارية في الحسبان، فبعثت غرفة القدس التجارية برسالة أُخرى في ١ تموز/يوليو عادت بها إلى المطالب نفسها.[١١٦]

تم تعيين دولي قنصلا في القدس في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥. وواصل دولي سياسة فولف في تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الحركة الصهيونية في فلسطين وبين حكومته من دون تحفظ أو تردد. لكن مطالب الغرفة التجارية في القدس طرحت إشكالا لدولي لم يصطدم فولف به من قبل. فقد كان واضحا لديه أن دوافع المطالب سياسية محضة، ومن هنا فإن تحديد موقفه عنى اتخاذ موقف ذي طابع سياسي أيضا. ويبدو أن دولي تردد كثيرا، فلم يبعث بتقرير حتى ١٠ تموز/يوليو ١٩٣٦، أي بعد أن عادت الغرفة التجارية في القدس وبعثت برسالة ثانية.[١١٧] ولم تحظ توجهات الغرفة التجارية العربية الكثيرة باهتمام خاص لدى القنصلية الألمانية في القدس، لكن إلحاحها على إيجاد حل جعل اتخاذ موقف واضح أمرا لا بد منه، ولا سيما أن الإضراب بقي مستمرا من دون ظهور أية بوادر تشير إلى نهايته.

لا نعرف كيف علمت دوائر الترانسفير بالمراسلات بين الغرفة التجارية العربية والقنصلية الألمانية. فقام فايلخنفلد في ١٧ آب/أغسطس بزيارة دولي قبيل سفره إلى ألمانيا. وتم البحث في مشكلات الترانسفير وتأثير الإضراب فيه. ومع أن تقرير دولي لم يتطرق إلى اتصالات الغرفة التجارية به،[١١٨] فقد تدارس الاثنان مدى تأثير دعوة العرب إلى مقاطعة القطاع اليهودي في فلسطين ومطالبتهم بعلاقات تجارية مباشرة، في عمل الترانسفير حتى ذلك الوقت. ويكفينا أن نقابل بين تقريري دولي في ٣ و٢٩ آب/أغسطس - أي قبل زيارة فايلخنفلد له وبعدها في ١٧ آب/أغسطس - لنحدد التغيير الذي حدث في موقف دولي.

أوصى دولي في تقريره في ٣ آب/أغسطس بأن تعيّن الشركات الألمانية التي تصدِّر سلعا للاستهلاك في القطاعين العربي واليهودي وكيلا لها في كل قطاع، على أن يُترك قرار الفصل بين القطاعين للشركة نفسها. كما دعا إلى إسناد الوكالة إلى ألماني من الطائفة الهيكلية إذا وجدت الشركات الألمانية في ذلك مخرجا لتفادي الحساسية بين

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

القطاعين العربي واليهودي.[١١٩]

في مقابل ذلك، أصرَّ دولي في تقرير إلى وزارة الخارجية في ٢٩ آب/ أغسطس، بعد مقابلته المذكورة لفايلخنفلد، على ما يلي:

«ينبغي من وجهة نظري أن تستغل إمكانات الترانسفير بحسب طريق الترانسفير ما دام ذلك ممكنا. ويلوح لي أن هناك حلا وسطا لدمج العرب في عملية الترانسفير كما يلي: يمكن العمل، على سبيل التجربة، بأن يقوم مصرف الهيكليين، باتفاق مع الترانسفير، بالتعامل مع العرب ما دام العرب يرفضون أية علاقة مع اليهود. ويحفظ (مصرف الهيكليين) ثمن السلع (لحساب) الترانسفير، هكذا يدمج استهلاك السلع في القطاع العربي في عملية الترانسفير. ويمكنني أن أتصور أن طريقا كهذه ستجد قبولا من الجانب اليهودي.»

وحذّر دولي من تغيير نظام الاستيراد، والسماح للعرب بتجارة مباشرة مع ألمانيا. وبحسب اعتقاده، فإن الإخلال بالنظام التجاري الحالي يؤدي إلى نشوء منافسة تضر بالمصالح التجارية الألمانية، وذلك لأن هذه المنافسة ستزعزع نظام الأسعار الحالي. ومن المؤكد أن الوكالات التجارية المحلية ستطالب برفع نسبة العمولات أكثر مما يمنحه نظام الترانسفير لها، فقد نجح نظام عمل الترانسفير في المحافظة على مستوى منخفض من العمولات نتيجة مكانة الترانسفير الاحتكارية في التجارة بين ألمانيا وفلسطين.[١٢٠]

أجرى دولي مشاورات سياسية في وزارتي الاقتصاد والخارجية عندما سافر إلى ألمانيا في أيلول/ سبتمبر لحضور مؤتمر الحزب النازي. ويبدو أن آراءه في شأن إجراء التغييرات الفنية في نظام التجارة الحالي وجدت قبولا لدى دوائر وزارة الاقتصاد من دون إعلامها بمقابلة فايلخنفلد له في ١٧ آب/ أغسطس. وأكد فلمان (Wilmann)، من قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد، موافقته على إجراء التغييرات الشكلية والإبقاء الفعلي على نظام الترانسفير بعد «تدبيجه بغطاء» بحيث يثير «حرجا أقل ما يمكن» تجاه العرب. وكان فلمان قد وصل إلى هذا الاقتناع بعد مقابلة فايلخنفلد خلال زيارة الأخير برلين. وأعرب فايلخنفلد عن «تفهمه» الموقف الألماني من إلحاح غرفة القدس التجارية في لقاء جرى بينه وبين دولي في نهاية أيلول/ سبتمبر بعد زيارة كل منهما ألمانيا. وطلب فايلخنفلد من دولي أن يستعمل سبل المماطلة والتملص الدبلوماسية إذا ما عاد الوفد العربي وطالب بموقف محدد.[١٢١] ولم يخيب دولي أمل فايلخنفلد فيما يتعلق بالمطالب العربية.

قام وفد عربي، برئاسة شبلي الجمل وجورج خضر، بزيارة دتمان (Dittmann)، ممثل القنصل، في أثناء قيام دولي بمشاورات في برلين. وعاد الوفد العربي إلى مطالبته

بتغيير النهج الحالي للعلاقات التجارية بين ألمانيا وفلسطين. وخلال المقابلة طرح دور مصرف الهيكليين ليقوم بدور حلقة الوصل المالية بين المصدرين الألمان والمستوردين العرب.[١٢٢] ومع أن تقرير دتمان أشار إلى أن الجانب العربي قام بتقديم الاقتراح، فإننا نميل إلى الاعتقاد أن الاقتراح جاء بإيعاز غير مباشر من دتمان نفسه. ومن المؤكد أن الاقتراح سار جنبا إلى جنب والأفكار التي راودت دولي ودوائر وزارتي الاقتصاد والخارجية في برلين. في أية حال، زادت رسالة دتمان في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ومذكّرة الوفد العربي في الضغط على دوائر وزارتي الاقتصاد والخارجية.

وبينما واصلت دائرة قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد دراسة المعطيات السياسية الجديدة في فلسطين، قام شنايدر(Schneider) بزيارة الشرق في تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى بداية كانون الأول/ ديسمبر. وكان شنايدر قد ألمَّ بسياسة الترانسفير عندما عمل في وزارة الاقتصاد في بداية سنة ١٩٣٥، وأصبح رئيسا لجمعية الشرق فيما بعد.[١٢٣] ومن الأرجح أن شنايدر أراد أن يجعل من نفسه «خبيرا بشؤون الشرق» لدى الحزب والحكومة. واجتمع شنايدر إلى رايخرت، مراسل وكالة الأنباء الألمانية في فلسطين رسميا والعامل في الاستخبارات في الوقت نفسه.

درس شنايدر المعطيات السياسية في فلسطين بعد الإضراب والتوتر السياسي الذي خلّفه الإضراب. كما اجتمع إلى أعضاء من البعثات الدبلوماسية الألمانية. وبحث في دعوة دولي إلى إجراء تغييرات فنية في العلاقات التجارية الحالية مع شفارتس (Schwartz)، رئيس الخلية النازية لجماعة الهيكليين في فلسطين. وأكد شفارتس تأييده إجراء خطوات فنية فقط من دون الإخلال بالاحتكار العملي للترانسفير.

وأيد شنايدر الخطوات التي طرحها دولي في رسالته في ٢٩ آب/ أغسطس، فدعا إلى ضرورة المحافظة على نظام الترانسفير لتأمين الهجرة في رسالته في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦. وحذر أيضا من تلبية مطالب الغرفة التجارية العربية. كما رأى فيها خطرا على مصالح ألمانيا التجارية نظرا إلى ما ستحدثه من زعزعة في سوق المنتوجات الألمانية. ودعا إلى رفض إعطاء عمولات الربح إذا أصر العرب على الاستيراد المباشر من ألمانيا، لكنه أوصى بإنشاء حساب خاص في مصرف الهيكليين، كما دعا إليه دولي. وعلل شنايدر رفضه المطالب العربية بأن التجاوب معها «سيعني تأييدا ذا قيمة للزعماء العرب.» واعتقد أن هذا يعني «تأييدا سياسيا غير مرغوب فيه (من وجهة نظر ألمانية) في الحالة العينية المطروحة» والتي قصد بها الأزمة السياسية في فلسطين.[١٢٤]

هكذا نالت طروحات دولي تأييدا على الصعيدين الحكومي والحزبي. وقام أونترمولي (Untermoehle)، من قسم العملات الأجنبية، بإصدار تعليمات في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ قضت بإجراء التغييرات الشكلية وإنشاء حساب خاص

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

للعرب في مصرف الهيكليين ضمن إطار عمل الترانسفير. كما أوصى باتخاذ الخطوات العملية بعد التنسيق مع فايلخنفلد.[125]

أكد التعاون بين جهاز الترانسفير وأجهزة الحكم في ألمانيا، فيما يتعلق بمطالبة المؤسسات التجارية العربية بفصل علاقاتهم التجارية عن جهاز الترانسفير، إخلاص كل طرف لسياسة الترانسفير.

هكذا وصفت إدارة الترانسفير الاتفاقية بأنها «اتفاق جنتلماني» (Gentlemen Agreement) وأبرزت أولوية الدافع السياسي، التخلص من يهود ألمانيا، للتعامل المشترك:

«وعند التفكير في السؤال فيما إذا ستتقبل الحكومة الألمانية مطالبنا نسمح لأنفسنا بالتلميح (المقصود القنصل) إلى أن العلاقات التجارية بين ألمانيا وفلسطين، على ما نعتقد، ذات دوافع سياسية أكثر منها اقتصادية في جوهرها من وجهة نظر الحكومة الألمانية. وتتطلب الأهمية السياسية لهذه العلاقات القيام بتنازلات لتعود بالفائدة على كلا الطرفين (أي الحكومة الألمانية والترانسفير)، على ما نعتقد.»[126]

أصبح جهاز الترانسفير جزءا عضويا من المؤسسات الصهيونية في فلسطين. ويمكننا القول إن الحركة الصهيونية وألمانيا بذلتا ما في وسعهما للمحافظة على مصالحهما المشتركة حتى مطلع سنة ١٩٣٧، على الرغم من العقبات التي اعترضت تحقيق مصالح كل طرف. ومن هنا فإن مطالبة المؤسسات الاقتصادية العربية بـ «الاستقلال» لم يكن لها بصيص من الأمل بالنجاح ما دام تهجير يهود ألمانيا احتل أولوية مطلقة في السياسة الألمانية، وشكل «قارب النجاة» للحركة الصهيونية. ولا نعني هنا أن الحركة الصهيونية أيدت سياسة القمع الألمانية والعداء لليهود لإجبارهم على الهجرة، لكن لم تكن حاجتها إلى هجرة جماهيرية ورؤوس أموال ضخمة بأقل من حاجة أجهزة الحكم النازي إلى هجرة اليهود إلى فلسطين. ومن هنا حافظ كل طرف على «شعرة معاوية» ليحقق أهدافه المباشرة.

رابعا: تطبيع العلاقات الاقتصادية:
اتفاقيات تصدير الحمضيات

بينما كان الصراع محتدما في براغ بين قيادات المنظمة الصهيونية العالمية، من مباي والصهيونيين العموميين وغيرهم، وبين المعارضة التنقيحية من أتباع جابوتنسكي وغروسمان ودعاة المقاطعة الاقتصادية، كجماعة ستيفان وايز في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، نشرت الصحف اليهودية والصهيونية خبرا بشأن عقد صفقة لتصدير

الحمضيات إلى ألمانيا. وجاء مصدر الخبر من ألمانيا، حيث قام اتحاد التجارة الألماني (Landhandelsbund) بنشر أخبار عن خططه لاستيراد الحمضيات من فلسطين خلال موسم ١٩٣٣/ ١٩٣٤. ومن الصعب تحديد الدوافع إلى نشر المعلومات عن استيراد الحمضيات من فلسطين، إذا كان اتحاد التجارة قد قام بالخطوات الأولى لترتيب استيراد البرتقال في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر من كل عام. من ناحية أُخرى جاء نشر خطط اتحاد التجارة التابع لوزارة التموين في إبان أوج الأزمة داخل الحركة الصهيونية لإذكاء شعيل هذه الأزمة.[127] ومن وجهة نظر يهودية محضة فإن أنباء اتفاقية تصدير الحمضيات لموسم ١٩٣٣/ ١٩٣٤ شكلت حلقة أُخرى في «التحالف» - بلاك، برنر - بين المنظمة الصهيونية وألمانيا النازية، وفي أبسط الأحوال عكست تواطؤا آخر بين الطرفين.

أخذت أنباء عقد صفقة تصدير الحمضيات إلى ألمانيا تنتشر بين المنظمات الصهيونية واليهودية. وبينما حاول المدافعون عن اتفاقية الترانسفير تبرير عقدها بأن الاتفاقية هدفت إلى إخراج رأس المال اليهودي من ألمانيا، ومن هنا فإن اتفاقية الترانسفير ليست خرقا لمبدأ المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية، فقد لجأت القيادة الصهيونية إلى نفي وجود أي اتفاق لتصدير البرتقال إلى ألمانيا. ووصف وايزمن في رسالة إلى لبسكي، أحد قادة الصهيونيين الأميركيين، «الادعاء» بصفقة البرتقال بأنه «بدعة» مختلقة (في الأصل Pure moonshine).[128]

طرحت صفقة الحمضيات قضية العلاقات بين الحركة الصهيونية في فلسطين وألمانيا النازية من جديد. ومع أن صفقة الحمضيات إلى ألمانيا أمكن أن تبدو «بريئة»، فإن سياسة ألمانيا النازية العنصرية جعلت منها قضية سياسية من الدرجة الأولى، ولا سيما أن الحركة الصهيونية رأت في نفسها تجسيدا لأماني اليهود السياسية.

لم يعش نفي وايزمن مدة طويلة، كما أن تستر مؤسسات الحركة الصهيونية في فلسطين ومحاولاتها إخفاء القيام بخطوات لتصدير الحمضيات لم تدم طويلا. فقد طرحت مسألة تصدير الحمضيات إلى ألمانيا أهمية زراعة الحمضيات ومكانتها في الاقتصاد الصهيوني والحركة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين. وشكل تصدير الحمضيات ٨٠٪ من صادرات فلسطين. كما اعتمد الاستيطان الصهيوني في فلسطين على زراعة الحمضيات بصورة رئيسية. ومع أن إنكلترا احتلت مركز الصدارة في استيراد الحمضيات، فإن ألمانيا جاءت في المرتبة الثانية بعد إنكلترا. وقد استوردت ألمانيا ما يقرب من ٢٠٪ من الحمضيات من فلسطين على الرغم من أزمتها الاقتصادية خلال الأعوام الماضية. ولم يخف عن قادة الحركة الصهيونية في فلسطين أن الامتناع من تصدير الحمضيات إلى ألمانيا سيترك الباب مفتوحا أمام أصحاب البساتين العرب لتصدير

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

منتوجاتهم إلى ألمانيا من دون منافس محلي. طبعا، فإن تطورا كهذا سيترك آثارا سلبية في حركة الاستيطان وشراء الأراضي، بالإضافة إلى ما يمكن أن يؤدي إلى إنعاش اقتصادي في القطاع العربي مهما كان محدودا.(١٢٩)

هكذا كشفت صفقة تصدير الحمضيات إلى ألمانيا النازية مسألة الأولويات في سياسة الحركة الصهيونية: أولوية مصلحة الحركة الاستيطانية في فلسطين أم مصلحة يهود ألمانيا، واليهود خارج فلسطين بصورة عامة؟

وكما حدث خلال المفاوضات لعقد اتفاقية الترانسفير في مراحلها الأولى، عندما أطلقت المؤسسات الصهيونية في فلسطين يد كوهن حرة لإدارة المفاوضات مع ألمانيا، فقد حاولت المؤسسات الصهيونية في فلسطين أن تتجنب القيام بالمفاوضات مع الدوائر الحكومية الألمانية بصورة مباشرة وعلى صعيد رسمي، وتركت أمر المفاوضات لشركات الحمضيات مثل «برديس» (البستان) وشركة مزارع يافا للحمضيات. وقامت هذه الشركات بتوكيل مصرف فاربورغ في هامبورغ، أحد المصارف اليهودية التي كانت ذات علاقة وثيقة بالحركة الصهيونية، لإدارة المفاوضات مع اتحاد التجارة الألماني والدوائر الوزارية والمالية الألمانية.

وفي الواقع فإن الأجهزة الحكومية الألمانية، وخصوصا قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي الألماني، لم تبد حماسة خاصة لاستيراد الحمضيات نظرا إلى اشتداد ضائقة العملات الأجنبية. وهذا استدعى سياسة تقشف في الاستيراد. وانعكست سياسة التقشف في حذف سلع استيراد اعتبرت في عداد قائمة السلع الكمالية. لكن الحكومة النازية رأت في استيراد الحمضيات خطوة في محاربة دعاة المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية، وترضية لقيادات مؤسسات الحركة الصهيونية التي عارضت سياسة المقاطعة. ومن هنا فإن استيراد الحمضيات اكتسبت طابعا سياسيا أكثر منه اقتصاديا.(١٣٠)

راحت الحكومة الألمانية تفتش عن وسيلة تكفل استيراد الحمضيات من دون أن يكلفها الاستيراد عملات صعبة. فسمحت لشركات تصدير الحمضيات بتصدير سلع ألمانية «إضافية» في مناطق محددة كالشرق الأقصى ومصر ـ وبعد ذلك العراق ـ على أن تدفع المبالغ المستجدة في حساب خاص في مصرف فاربورغ المذكور. وقام المصرف ذاك بتحويل المبالغ المستحقة لشركات تصدير الحمضيات في حساب خاص في المصرف الأنغلو ـ فلسطيني الذي قام هو أيضا بدفع ثمن الحمضيات المصدرة للشركات وللمصدرين.(١٣١) وعلى الرغم من التعقيد الذي ميز تصدير الحمضيات إلى ألمانيا، فإن شركات التصدير قبلت شروط الحكومة الألمانية. واستمرت هذه العملية، بخطوطها العريضة، حتى موسم ١٩٣٨/١٩٣٩.

صيغت اتفاقية تصدير الحمضيات على نحو لا يهدد تصدير السلع الألمانية إلى الخارج، بما في ذلك البلاد المذكورة. فقد اشترطت الحكومة الألمانية أن تكون السلع المصدرة إلى البلاد المذكورة «إضافية»، وهذا عنى أن على شركات التصدير أن تقوم بجهد خاص لتسويق سلع ألمانية «إضافية»، أي بالإضافة إلى السلع العادية المصدرة إلى تلك البلاد. وبذلك ضمنت الحكومة الألمانية تصديرا إضافيا إلى ما اعتادت تصديره إلى تلك الأسواق. ومن ناحية أُخرى، فإن اتفاقية تصدير الحمضيات راعت المكانة الاحتكارية التي نعمت اتفاقية الترانسفير بها، لذا استثنيت فلسطين من قائمة البلاد التي سمح بالتصدير الإضافي إليها. وعندما طرحت مسألة احتساب المواد التي استوردتها شركات الحمضيات المختلفة لاستعمالها الذاتي كالأسمدة والآلات الزراعية، رأت إدارة الترانسفير في ذلك خطرا على احتكارها. واضطرت إدارة الترانسفير إلى تنظيم تصدير الحمضيات في إطار الترانسفير نفسه، كما سنرى فيما بعد.

لم تعد اتفاقية تصدير الحمضيات «بدعة»، كما وصفها وايزمن، بل حقيقة. وفي الواقع فإن اتفاقية الحمضيات دشنت حجر الزاوية في تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الحركة الصهيونية في فلسطين والحكم النازي في ألمانيا. وعلينا أن نذكّر مرة أُخرى بأن زراعة الحمضيات شكلت العمود الفقري في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين. لذا اكتسب تطبيع تصدير الحمضيات أهمية خاصة. وفي الواقع فإن شروط الاتفاقية كانت مهينة، إذ جعلت من المؤسسات الاقتصادية الصهيونية أداةً لزيادة الصادرات الألمانية في البلاد المذكورة.(١٣٢) وعندما اشتدت حملة نقد المعارضة التنقيحية ودوائر دعاة مقاطعة المنتوجات الألمانية، لجأت قيادات الحركة الصهيونية إلى التذرع بتبريرات مختلفة ومتنوعة.

أبرزت القيادات الصهيونية في فلسطين ـ سيناتور، وروبين، ويافه، وتولكوفسكي، وغيرهم ـ ضرورة تصدير الحمضيات إلى ألمانيا من منطلقات اقتصادية محلية. فأشارت إلى أن الحمضيات المصدرة إلى ألمانيا هي من ذات القشرة الثخينة التي لا يمكن تسويقها في بريطانيا، والتي شكلت السوق الرئيسية لحمضيات فلسطين. ولذا فإن عدم تصديرها إلى ألمانيا سيعود بالخسارة على أصحاب البيارات لعدم وجود أسواق أُخرى. وإذا ما صدّرت إلى بلاد أُخرى فإن تصديرها سيؤدي إلى زعزعة في أسواق البلاد المستوردة. وبمعنى آخر، فإن إشباع الأسواق الأُخرى سيؤدي إلى تدهور أسعار الحمضيات.(١٣٣) من هنا فليس من الصعب استخلاص النتائج الاقتصادية التي يمكن أن تترك آثارا اجتماعية وسياسية في حركة الاستيطان والهجرة.

واستعمل فولف الحجج نفسها لحمل الحكومة الألمانية على استيراد الحمضيات،

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

جريا على عادة الحكومات السابقة. ومن الأرجح أن أنباء الفتور الألماني لاستيراد الحمضيات وصلت إليه في صيف سنة ١٩٣٤، فكرر تحذيراته السابقة في مطلع موسم ١٩٣٤/ ١٩٣٥. وأبرز فولف الدافع السياسي إلى ضرورة تنظيم استيراد الحمضيات، وخصوصا أن تنظيم العلاقات «في ومن أجل فلسطين» سيترك أثره في «اليهودية العالمية»، كما سيزيد في قدرة البلد على استيعاب الهجرة، والتي هي أيضا مصلحة ألمانية بحتة. وحذّر فولف من إضعاف قدرة البلد الاقتصادية، والتي شكلت زراعة الحمضيات قاعدتها الأساسية، إذا لم توفر ألمانيا السبل لاستيراد الحمضيات. وكرر ما ذهب إليه في تقاريره[١٣٤] السابقة من أن أخذ مصالح مصدري الحمضيات في الحسبان سيضعف من قوة حركة المقاطعة. وعندما رجع الوفد، الذي تولى المحادثات في برلين من أجل عقد اتفاقية تصدير الحمضيات لعام ١٩٣٤/ ١٩٣٥، اتصل تولكوفسكي، أحد الممثلين المركزيين لأصحاب البيارات، بفولف طالبا منه استعمال تأثيره لدى دوائر الحكومة الألمانية. وعاد فولف إلى تحذيراته السابقة مضيفا أن العرب (؟) سينضمون أيضا إلى حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية إذا لم تلب وزارة الاقتصاد والتموين مطالب أصحاب البيارات.[١٣٥]

تم عقد اتفاقية تصدير الحمضيات على شكل رسائل من دائرة المالية في هامبورغ إلى مصرف فاربورغ في هامبورغ أيضا. وتم اختيار ماكس فاربورغ تحاشيا لأية صلة مباشرة بين الأطراف الحقيقية: شركات الاستيراد الألمانية وشركات التصدير الصهيونية. وتم العقد الرسمي الأول في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٤، والثاني في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥.[١٣٦] ولم تختلف اتفاقية تصدير الحمضيات لموسم ١٩٣٤/ ١٩٣٥ عن سابقتها من حيث المبدأ باستثناء بعض التغييرات الطفيفة.[١٣٧] وعلى الرغم من مطالبة ممثلي شركات الحمضيات بدفع ٥٠٪ من قيمة الصادرات بالعملة الصعبة، وإلحاح القنصل الألماني في تلبية مطالب شركات التصدير من دون أي ربط بتصدير السلع الألمانية إلى بلاد الشرق الأقصى والهند ومصر، فإن وزارة الاقتصاد والدوائر المالية الألمانية رفضت هذه المطالب وأصرت على مواصلة سياستها السابقة.

لا شك في أن اتفاقية تصدير الحمضيات كانت متواضعة ومحدودة من حيث قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وبمعنى معين كانت مخيبة للآمال، إلا إن أبعادها السياسية تجاوزت قيمتها الاقتصادية. فقد أكدت اتفاقيات تصدير الحمضيات أولوية المصالح المحلية لدى قادة الحركة الصهيونية في فلسطين. ومن الواضح أن أزمة يهود ألمانيا لم تؤد دورا في اعتباراتهم ما دامت اتفاقيات تصدير الحمضيات قد ساهمت في تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين.

هل عكس تصدير الحمضيات إلى ألمانيا مصالح فئوية فقط، وبالتحديد شركات

وأصحاب بساتين الحمضيات؟ لا شك في أن المصالح الفئوية قامت بدور معين، لكن دمج تصدير الحمضيات في إدارة الترانسفير، وبروز دور المصرف الأنغلو ـ فلسطيني، شريان الوكالة اليهودية والحركة الاستيطانية المالي، أكسبا تصدير الحمضيات طابعا آخر. وقد أثار دور المصرف الأنغلو ـ فلسطيني بعض قيادات الحركة الصهيونية. فبعث بيرل لوكر، من مكتب اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن، برسالة إلى كابلان، المسؤول عن الشؤون المالية في الوكالة اليهودية، وتساءل عن تورط المصرف في اتفاقية صفقة الحمضيات، مشيرا إلى أن هذا التورط «لا يمكن احتماله لأسباب مبدئية وسياسية.»[١٣٨] ويظهر أن «معدة» قيادة اللجنة التنفيذية وجدت صعوبة في «هضم» صفقة تصدير الحمضيات، ورأت في تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الحركة الصهيونية في فلسطين والحكم النازي تجاوزا لسياسة المنظمة الصهيونية العالمية. وحاول هوفيان، مدير المصرف، أن يقلل من شأن دور المصرف، فأعلن لكابلان في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٣٤ أن دور المصرف اقتصر على فتح حساب فقط كي يستطيع مصرف فاربورغ إيداع المبالغ المالية في حساب شركات وأصحاب بساتين الحمضيات.[١٣٩]

وحاولت القيادات الصهيونية في فلسطين أن تتجاهل الأبعاد السياسية لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين الحركة الاستيطانية والحكم النازي، فجهدت في التفتيش عن تبريرات لعقد صفقة الحمضيات. لكنها أبرزت بذلك أيضا أولوية المصلحة المحلية مقياسا مطلقا في نهجها السياسي تجاه الحكم النازي. وفي الواقع فإن سياسة تصدير البرتقال إلى ألمانيا لم تتناقض واعتقاد قيادة الحركة الصهيونية خلال الأعوام الأولى من تسلم هتلر الحكم بإمكان الوصول إلى وفاق عام إذا ساهم ذلك في دفع المشروع الصهيوني في فلسطين إلى الأمام.

في أية حال، فقد قام هوفيان وسيناتور بإلقاء الأضواء على أهمية تصدير الحمضيات إلى ألمانيا بالنسبة إلى الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، ومساهمته الحيوية في تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين. فقد بعث هوفيان برسالة إلى روبين في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٣٥:

«إن المسألة التي واجهت أصحاب مزارع الحمضيات هي أن يبيعوا الحمضيات إلى المستوردين الألمان ويأخذوا نقودهم. وقد قرروا أن ذلك ليس حقا فحسب، بل هو واجب إجباري. فإذا عملوا ذلك فإنهم يدافعون عن مكانة فلسطين الاقتصادية (المقصود فلسطين اليهودية) ويمنعون انهيارا (اقتصاديا) لا يمكن التنبؤ بعواقبه. وإذا لم يقوموا بذلك، فإن ألمانيا لن تصاب بأي ضرر. يمكن أن تلحق ضررا بألمانيا إذا لم تشتر منتوجات بعض صناعاتها الحيوية، لكنك لن تضر بها إذا لم تبعها الحمضيات.

«... وإذا اتبع (أصحاب مزارع الحمضيات سياسة كهذه) فسيلحقون ضررا أكبر

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

بالمصالح الحيوية، ليس فقط بمصالحهم الذاتية، بل أيضا بمصالح الشعب اليهودي كله...»[140]

وإذا تغاضينا عن أسلوب التعميم واختيار المفاهيم غير الدقيقة، على الرغم من أهميتها الذاتية، فإن دعوة هوفيان إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية وجدت تعبيرها العملي في استمرار تصدير الحمضيات حتى موسم ١٩٣٨/١٩٣٩. ولم تترك القيادة الصهيونية في فلسطين رسالة لوكر، من اللجنة التنفيذية في لندن، في ملفات الوكالة اليهودية في القدس. فبعد مشاورات رد سيناتور عليه موضحا سياسة القيادة الصهيونية تجاه ألمانيا:

«وبغض النظر عن الحالة الحاضرة - أي قضية تصدير الحمضيات - أود أن ألفت نظرك إلى أن المصرف الأنغلو - فلسطيني، كأهم مؤسسة يهودية مالية، واللجنة التنفيذية لن يضيعا جهودهما بالانشغال بكيفية معاملة السوق الألمانية خلال العام المقبل بصورة جدية. إذ لا يمكن التقدم هنا من خلال موقف سلبي كهذا، نظرا إلى أن المسألة تتعلق بأهم مصلحة اقتصادية حيوية فلسطينية. لكن سنجد الوقت الملائم للتحدث في هذا الموضوع بصورة شخصية.»[141]

من الأرجح أن تعهد شركات التصدير بتصدير سلع ألمانية إلى الشرق الأقصى والهند ومصر، إضافة إلى الصادرات الألمانية العادية، والذي شكل جزءا من اتفاقيات تصدير الحمضيات، بقي سرا في ملفات مصرف فاربورغ والمصرف الأنغلو - فلسطيني آنذاك. لذا لم تتعرض أصوات الاحتجاج والنقد، سواء بين صفوف المنظمة الصهيونية أو صفوف المعارضة، لنشاط المؤسسات الاقتصادية الصهيونية وغير الصهيونية لتوسيع صادرات ألمانيا إلى هذه البلاد. وفي أية حال، فقد كانت أصوات الاحتجاج بين صفوف الحركة الصهيونية بمثابة زوبعة عابرة هدأت عندما تبين أن تطبيع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا النازية خطوة ذات طابع استمراري لسياسة الحركة الصهيونية كما أخذت شكلها في اتفاقية الترانسفير.

وقد حاول مصرف فاربورغ، الذي أدار المحادثات مع الحكومة الألمانية باسم شركات تصدير الحمضيات، أن يتجنب الاصطدام بمصالح إدارة الترانسفير. ونتيجة ذلك، استثنيت فلسطين من قائمة الدول التي سمح لها ولشركات تصدير الحمضيات باستيراد السلع الألمانية لتغطية ثمن الحمضيات. ومع ذلك، لم يخل تنفيذ اتفاقية تصدير الحمضيات من الاحتكاك بمصالح الترانسفير. وقد بذلت إدارة الترانسفير جهودا لتوسيع قاعدة نشاطها التجاري، ولا سيما في الشرق العربي. وفي الوقت نفسه أُدرجت مصر، وفيما بعد العراق، في قائمة الدول التي سُمح لمصرف فاربورغ ولشركات تصدير الحمضيات أو لوكلاء يعملون لحسابهم بتصدير سلع ألمانية. وعندما أراد أصحاب مزارع الحمضيات استيراد مواد تسميد وآلات زراعية، كانت شركة الترانسفير استوردتها

ضمن خطة نقل رأس المال اليهودي إلى فلسطين، واحتساب ثمنها من حساب تصدير الحمضيات، ازداد مجال الاحتكاك بين مصالح الطرفين. لذا أصبحت الحاجة إلى إيجاد حل لتجنب الصدام والمنافسة ماسة بمرور الزمن. وقبل أن تبدأ المحادثات بين مصرف فاربورغ وشركات التصدير من جهة ودوائر الاقتصاد والمال من جهة أُخرى لتنظيم التصدير لموسم ١٩٣٥/١٩٣٦، أُسند أمر الإشراف وتنظيم صادرات المنتوجات الألمانية إلى شركة الترانسفير، بعد اتفاق بين جميع الأطراف: مصرف فاربورغ، وشركات تصدير الحمضيات، وشركة الترانسفير، والدوائر الحكومية الألمانية. وبذلك حلت مجالات الاحتكاك بين مصالح شركات تصدير الحمضيات ومصالح شركة الترانسفير، كما احتفظ مصرف فاربورغ برصد أموال تصدير الحمضيات وحسم عملات الخدمة. ورأت الدوائر الاقتصادية والمالية الألمانية في ذلك خطوة إيجابية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينها وبين الطرف الصهيوني. وأضافت الاتفاقية مجالات عمل جديدة لإدارة الترانسفير، وزادت في نفوذها وعظّمت قوتها الاقتصادية.

لم يحقق تصدير الحمضيات لموسم ١٩٣٥/١٩٣٦ الأهداف الاقتصادية التي رمت الاتفاقية إلى إنجازها. ومع أن وزارة الاقتصاد أعلنت مجددا، بالتنسيق مع الدوائر الوزارية والبنك المركزي، موافقتها على استيراد الحمضيات بقيمة ثلاثة ملايين مارك، بعد أن كان المبلغ أربعة ملايين مارك، فإن الاستيراد الحقيقي لم يتعد ١,٧ مليون مارك، أي ما يقرب من ١٢٥ ألف جنيه فلسطيني.[142] وشمل هذا المبلغ قيمة صادرات الحمضيات من المزارعين، وأصحاب البساتين العرب، والجالية الألمانية الهيكلية في فلسطين. لكن شركة الترانسفير استطاعت أن تحصل على إذن من وزارة الاقتصاد لتسويق منتوجات ألمانية مختلفة في العراق بقيمة ٦٥ ألف جنيه فلسطيني، وذلك لتغطية قيمة استيراد ألمانيا من الحمضيات.

ومهما بلغت أهمية اتفاقية تصدير الحمضيات الاقتصادية، فإن ظروف عقدها اكتسبت أهمية سياسية أعمق؛ فقد حاول بعض أصحاب البساتين العرب التخلص من تبعية تصدير الحمضيات بواسطة شركة الترانسفير. وأجرى التاجي الفاروقي اتصالات بكل من القنصلين الألمانيين في يافا والقدس، مبديا رغبته في تصدير الحمضيات بصورة مستقلة.[143] لكن كلاً منهما أبدى تحفظا شديدا ولم يكتب فولف رسالة توصية إلى وزارة الخارجية الألمانية، كما اعتاد خلال زيارات زعماء الحركة الصهيونية في فلسطين، عندما طلب التاجي الفاروقي منه ذلك. إذ كان الهدف من الزيارة عقد اتفاقية مستقلة لتصدير الحمضيات.[144] وفي مناسبة أُخرى، علق فولف على إصرار التاجي الفاروقي على السفر إلى ألمانيا بقوله: «دعه يسافر، فلن يحصل على أي شيء.»

لم يحدث تغيير مهم في سياسة ألمانيا النازية الخاصة باستيراد الحمضيات بعد

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

استبدال فولف بدولي في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥. وقد أصرت الدوائر الاقتصادية والمالية الألمانية على سياسة موحدة خلال المفاوضات لموسم ١٩٣٦/ ١٩٣٧. لكن نمو الحركة الوطنية الفلسطينية وإضراب صيف سنة ١٩٣٦ جعلا من الصعب عدم أخذ الأحداث السياسية في فلسطين بعين الاعتبار. كما أن سياسة الدفع التي اتبعتها شركة الترانسفير أدت إلى تذمر عام بين مزارعي وأصحاب بساتين الحمضيات من العرب. وظهر أن معارضة الطرف العربي التعامل مع شركة الترانسفير، وتحفظات البعض إزاء وفد موحد يمثل جميع الأطراف، أبرزت مشكلة جديدة اعترضت تجديد المحادثات لموسم ١٩٣٦/ ١٩٣٧: عدم قدرة العرب على اختيار ممثلين من صفوفهم.

وبذل كل من غول (Gohl)، مدير مصرف الهيكليين، وأبيرلي، وكيل شركة الشرق للنقل البحري، جهودا لجمع العرب من أجل ممثل لهم، من دون جدوى. ودعا غول عددا كبيرا منهم في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ إلى الاجتماع في مكتب أبيرلي، ولبى الكثيرون منهم الدعوة، لكنهم لم يستطيعوا الوصول إلى قرار باختيار ممثل لهم. فقد عارضت الأكثرية الساحقة تمثيل التاجي الفاروقي، وكثرت الأصوات المطالبة بالتمثيل. ويظهر أن «الفهلوية» وحب الزعامة سادا الاجتماع، الأمر الذي دعا غول إلى لفت نظر القنصل في القدس:

«ثبت واضحا مرة أُخرى أن أصحاب البساتين العرب تنقصهم وحدة التنظيم كما أخذت شكلها في 'شركة يافا' للحمضيات قبل أعوام عدة. ويظهر أن (الوعي) لديهم بضرورة التنظيم مفقود كليا أو سطحي فقط. في أية حال، إن لدى الإنسان الانطباع بأن الواحد يرى في الآخر منافسا أو صاحب مصلحة أنانية خاصة.»[١٤٥]

وحُل التمثيل العربي لمفاوضات تصدير الحمضيات لموسم ١٩٣٦/ ١٩٣٧ بطريقة إجرائية، بعد أن أبدى آرثر روك عدم استعداده للتعاون مع شركة الترانسفير. لكن أهمية تصدير البرتقال إلى ألمانيا بدأت تتضاءل أكثر فأكثر. ومع أن السلطات الألمانية أبدت استعدادها لاستيراد الحمضيات حتى مبلغ ٢,٥ مليون مارك، فإن قيمة الصادرات الفعلية لعام ١٩٣٦/ ١٩٣٧ لم تتعد نصف المبلغ المذكور.[١٤٦] وعندما بدأت المشاورات داخل الدوائر الوزارية الألمانية في أيلول/ سبتمبر، وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧، لتحديد واردات الحمضيات لموسم ١٩٣٧/ ١٩٣٨، حددت قيمة الواردات بِ ١,٢٥ مليون مارك. ومع ذلك، فقد وصلت قيمة الواردات إلى نحو ٩٥٠ ألف مارك فقط، أي ما يقرب من ٨٠ ألف جنيه فلسطيني.[١٤٧] وكان موسم ١٩٣٧/ ١٩٣٨ آخر موسم ذي أهمية خاصة في تصدير الحمضيات إلى ألمانيا، حتى الحرب العالمية الثانية؛ إذ استمر هبوط الاستيراد لموسم ١٩٣٨/ ١٩٣٩، واقتصر على استيراد حمضيات الجالية الألمانية في فلسطين وكمية ضئيلة من المزارعين العرب.

وعلى الرغم من أن قيمة واردات الحمضيات لموسم ١٩٣٧/ ١٩٣٨ لم يعد لها أهمية مركزية في سياسة تصدير الحمضيات، فإن المشاورات الداخلية بين الدوائر الوزارية - الاقتصاد والمالية والخارجية - اكتسبت أهمية سياسية خاصة. فقد جرت المشاورات العامة في جو النقاش العام بشأن الترانسفير.[١٤٨] وكما سنرى في فصل آخر بتفصيل أكثر، أخذت سياسة إبعاد اليهود عن الاقتصاد الألماني (Ausschaltung) و«أرينة» (Aryanisation) الاقتصاد الألماني أبعادا جديدة لم يسبق لها مثيل. وفرض مبدأ «الأرينة» رفض التعامل مع شركات يهودية وتعيين وكلاء يهود للشركات الألمانية. واختير مصرف الهيكليين لإدارة المعاملات المالية للتصدير والاستيراد. لكن سياسة الاستيراد استمرت على حالها، وبقيت سياسة استيراد الحمضيات من قطاع الاستيطان الصهيوني في فلسطين على أسس مشابهة لأسس الأعوام الماضية.[١٤٩]

وعلى العموم، فإن سياسة ألمانيا الاستيرادية حتى موسم ١٩٣٨/ ١٩٣٩ استمدت أسسها من مبدأين رئيسيين: إضعاف حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية؛ وإظهار «حسن نيتها» تجاه مصالح الاستيطان في فلسطين.[١٥٠] ولم ينعكس مبدآ سياستها هذان في استعدادها لاستيراد الحمضيات كسياسة عامة فقط، لكن أيضا في تقسيم حصص القطاعات السكانية من كميات الحمضيات المستوردة. وبينما وصل معدل حصة القطاع الاستيطاني الصهيوني إلى نحو ٥٠٪ من مجموع كمية الحمضيات المستوردة، فإنه لم يتعد معدل الكمية المستوردة من العرب، ٣٠٪، في أحسن الحالات. وإذا أخذنا موسم ١٩٣٧/ ١٩٣٨ مثالا لذلك نجد أن حصة العرب بلغت ٣٧,٨٠٠ صندوق، بينما وصلت حصة اليهود إلى ٨٤ ألف صندوق، على الرغم من أن كمية إنتاج القطاع العربي الكلية بدأت تفوق كمية إنتاج القطاع اليهودي شيئا فشيئا.[١٥١]

خامسا: ألمانيا النازية
وسياسة الترانسفير والشرق العربي

رأينا كيف استطاعت إدارة الترانسفير تقويض كل محاولة للتعامل التجاري مع ألمانيا النازية خارج إطار الترانسفير. ورمت الإدارة بهذه السياسة إلى تأمين مكانة احتكارية مطلقة لشركة الترانسفير، والسيطرة على التجارة بين فلسطين وألمانيا. ووصلت نسبة المنتوجات الألمانية التي استوردت ضمن إطار الترانسفير إلى ٨٠٪ من مجموع المنتوجات التي استوردتها فلسطين من ألمانيا. وبدأت ألمانيا تحتل المرتبة الثانية، بعد بريطانيا، في قائمة الدول المصدرة إلى فلسطين.

لكن قدرة السوق الفلسطينية على الاستيراد كانت محدودة. ومع أن حكومة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الانتداب لم تبد معارضة قوية تجاه ازدياد الصادرات الألمانية واكتفت بابداء الاستياء أحيانا، فإنها لم تبد استعدادا لضرب عرض الحائط بالمصالح الاقتصادية البريطانية والتضحية بالسوق الفلسطينية كليا من أجل ألمانيا النازية والصهيونية. لذا أدركت إدارة الترانسفير أن توسيع الترانسفير أصبح ضرورة ملحة. وزاد في ضرورة توسيع الترانسفير أن المبالغ المودعة في المصارف الألمانية ارتفعت بصورة مطردة. وبينما حددت الإدارة أن قدرة الترانسفير على استيراد المنتوجات الألمانية وتسويقها في فلسطين تراوحت بين ٥٠٠ـ ٦٠٠ ألف مارك شهريا، فقد وصلت الأموال الشهرية المودعة إلى ١,٧ مليون مارك.[١٥٢] وعنت هذه الزيادة المطردة أن على أصحابها أن ينتظروا زمنا طويلا ريثما يتم تسويق السلع الألمانية ويحصل أصحابها على شهادة الهجرة. وأدركت إدارة الترانسفير أن فشل الترانسفير قد يؤدي إلى نتائج خطرة بالنسبة إلى الحركة الصهيونية في ألمانيا وفلسطين معا، ولا سيما أن التنظيمات اليهودية اللاصهيونية قد بدأت تستعيد نشاطها.

أخذ بعض الوكلاء الفرديين والشركات التجارية بتسويق المنتوجات الألمانية في أسواق الدول المجاورة لفلسطين، كلبنان وسوريا. وتم استيراد هذه السلع ضمن إطار الترانسفير، الأمر الذي أثار بعض العاملين في المؤسسات الصهيونية في فلسطين. ونتيجة ذلك، توجهت هذه المؤسسات إلى الوكالة اليهودية وقدمت احتجاجات كثيرة ضد إدارة الترانسفير، التي جعلت من شركة الترانسفير أداة لتوسيع التجارة الألمانية مع البلاد العربية. وكانت الإدارة قد حاولت نفي كونها أداة لخدمة المصالح الاقتصادية الألمانية سابقا. ونفت إدارة الترانسفير أن تكون لها صلة مباشرة بذلك، لكنها أوضحت للوكالة اليهودية أنها «لا تستطيع أن تمنع التجار الفرديين» من تسويق السلع الألمانية.[١٥٣] واكتفت الوكالة اليهودية بإلقاء المسؤولية على من سمّتهم إدارة الترانسفير «الناس الفرديين»، وعنت إدارة الترانسفير بذلك أن تسويق السلع الألمانية في الأسواق العربية ليس سياسة الترانسفير الرسمية. ووجدت إدارة الترانسفير في ذلك أيضا حلا للتملص من المسؤولية المباشرة أمام الرأي العام اليهودي.

لكن التسويق الفردي للسلع الألمانية أبدى قدرة محدودة. فقد تراكمت في المصرف الألماني رؤوس الأموال التي انتظر أصحابها نقلها إلى فلسطين كي يتمكنوا من الهجرة. وخلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٤ بلغت رؤوس الأموال هذه ١٠,٢ ملايين مارك، أي ما يقرب من ٨٠٠ ألف جنيه فلسطيني. وأدركت إدارة الترانسفير أن فشلها في نقل رؤوس الأموال وتمكين أصحابها من الهجرة إلى فلسطين سيؤديان إلى نتائج وخيمة. إذ إن فشلها سيثير لدى أصحاب رؤوس الأموال وغيرهم الشك في مصداقية «الحل الصهيوني» لأزمة يهود ألمانيا. كما أن فشل إدارة الترانسفير في نقل الأموال سيضعف مكانتها الاحتكارية، وخصوصا أن الشركات الصهيونية الفردية ـ ولا سيما

«هانوطيع» ـ واصلت صراعها في منافسة شركة الترانسفير للحصول على اعتراف رسمي بها طرفا مستقلا لدى دوائر وزارتي الخارجية والاقتصاد الألمانيتين.

وهكذا ازدادت أهمية توسيع نشاط شركة الترانسفير لحل أزمة تراكم رؤوس الأموال، ولإنقاذ مصداقيتها السياسية في فلسطين وألمانيا.

وقد أجرت إدارة الترانسفير مشاورات مع القنصل الألماني في القدس قبل دخول مفاوضات مع وزارة الاقتصاد الألمانية. وعرض مارغوليس في مقابلة مع القنصل أن أهداف إدارة الترانسفير ترمي إلى تكريس رؤوس الأموال لـ «خدمة التصدير الألماني إلى البلاد المجاورة بواسطة» وكالات تجارية ومصرفية مرتبطة بالترانسفير في هذه البلاد. وأشار مارغوليس إلى الفوائد في توسيع الترانسفير التي ستعود على الاقتصاد الألماني، إذ إن الغاية هي «توسيع» صادرات ألمانيا.[١٥٤] كما أبرز فايس، مدير الترانسفير، أهمية توسيع الترانسفير بالنسبة إلى الاقتصاد الألماني في المستقبل، وذلك في مذكرة خاصة للقنصل الألماني:

«سيصبح رأس المال، إذا جرى بهذا الشكل، عنصرا مهما في تداخل الصناعة الألمانية في عملية البناء خلال الأعوام العشرة المقبلة في فلسطين وفي الشرق الأدنى قاطبة. وسيمنع اشتراك رأس المال اليهودي الألماني أي قطع للعلاقات التجارية وضياع الأسواق المهمة بالقوة.»[١٥٥]

من الصعب الاعتقاد أن إدارة الترانسفير كانت مخلصة في دعوتها إلى ربط الشرق العربي بالاقتصاد الألماني. لكن نقل رأس المال اليهودي الألماني إليه سيؤدي إلى تبعية اقتصادية بالتأكيد. كما رغبت إدارة الترانسفير في أن تجعل من نفسها جسرا لقيام هذه التبعية إذا جرى النقل على نطاق واسع حقا.

في أية حال، فإن إدارة الترانسفير لم تدخر جهدا من أجل توسيع عمل الترانسفير. وقد رحّب القنصل الألماني برغبة شركة الترانسفير في توسيع التصدير الألماني إلى الشرق العربي، وقدم التسهيلات اللازمة لنجاح جولة فايس في المدن الرئيسية في لبنان وسوريا. وطلب فولف من القنصل الألماني في بيروت أن يوافي فايس بـ «المعلومات عن إمكانات تحقيق» «توسيع» تسويق السلع الألمانية في «البلاد المجاورة لفلسطين» لـ «احتلالها».[١٥٦] وبينما بدأت إدارة الترانسفير تقوم بالرحلات الاستطلاعية لتوسيع أعمالها، كانت الشركات اليهودية الصهيونية تقوم بعمل مماثل من دون أن تلجأ إلى القنوات الرسمية الألمانية، كقنصل ألمانيا في القدس وبيروت.[١٥٧] ولعل شركة الترانسفير أرادت بذلك أن تحذو حذو غيرها. هكذا بدأت «البلاد المجاورة لفلسطين» تشكل محور سياسة نقل رأس المال اليهودي الألماني إلى فلسطين. وكانت سوريا ولبنان أول محطة في هذا النشاط.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

لم تخل المحادثات بين بالتروي والدوائر الوزارية الألمانية ـ الاقتصاد، قسم العملات الصعبة، والمصرف المركزي، والخارجية ـ من صعوبات.[١٥٨] فقد ارتبطت فرنسا وألمانيا باتفاقية تجارية خاصة. وكانت غاية الاتفاقية موازنة التبادل التجاري بينهما كي تتجنب كل منهما الدفع بالعملات الصعبة. وشملت الاتفاقية كلا من سوريا ولبنان لكونهما تحت الانتداب الفرنسي. لكن تراكم رأس المال، وخصوصا في الحساب الثاني الذي عرف بـ (Sonderkonto II)، انتظر نقله. وأخيرا سمحت وزارة الاقتصاد في بداية آب/أغسطس ١٩٣٤ بتسويق سلع ألمانية ضمن إطار الترانسفير بقيمة ٨٥ ألف جنيه فلسطيني.

كيف قامت شركة الترانسفير بتسويق الصادرات الألمانية في سوريا ولبنان ضمن إطار الترانسفير؟ لقد تجنبت إدارة الترانسفير القيام بأي نشاط مكشوف ومباشر، خوفا من إثارة الرأي العام المحلي والمعارضة الداعية إلى مقاطعة البضائع الألمانية. وأطلقت إدارة الترانسفير اسم «التصريف تحت الأرضي» (Unterirdische Clairing)، أي السري، على توسيع نشاطها التجاري في الشرق العربي. وقام فايس برحلات إلى بيروت في النصف الثاني من آب/أغسطس ١٩٣٤ توصل خلالها إلى اتفاق مع البيوت المالية والتجارية اليهودية، مثل زليخا وفرحي، لتنظيم الأعمال التجارية.[١٥٩] وتولت هذه البيوت عقد صفقات الاستيراد وتنظيم الأمور المالية كوكالات للترانسفير في مقابل عمولات مالية. وتمكّنت هذه الوكالات من عقد صفقات بقيمة ٨٨٩ ألف مارك خلال الأشهر الأولى ـ أي حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ ـ من عملها في منطقة الانتداب الفرنسي.[١٦٠] وعلق فايس على سير عمل الترانسفير خلال الأشهر الأولى بأنه يتقدم بخطوات جيدة.

واتضح لإدارة الترانسفير أن توسيع أعمالها في منطقة الانتداب الفرنسي لم يؤد إلى تحقيق جميع أهداف الترانسفير؛ فقد دفع قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد الألمانية قيمة السلع المستوردة بالفرنكات الفرنسية نتيجة الاتفاقية التجارية الألمانية ـ الفرنسية، مع أنه تعهد سابقا بدفع ثلث قيمة السلع بالعملات الأجنبية. وأملت إدارة الترانسفير بأن يتم الدفع بالجنيه لتأمين شهادة الألف جنيه للمهاجرين. وهذا زاد في أهمية الوصول إلى اتفاق مماثل يضم مصر والعراق. واعتقدت إدارة الترانسفير أن ضم مصر والعراق إلى مجال نشاط الشركة سيزيد في إمكانات توفير العملات الصعبة.

وكانت إدارة الترانسفير قد أجرت دراسة موسعة للاستيراد المصري والعراقي، بالإضافة إلى منطقة الانتداب الفرنسي، ومدى إمكان دمج الاستيراد ضمن إطار الترانسفير.[١٦١] من ناحية أخرى، وصل رأس المال المتراكم في الحسابين الأول والثاني إلى ٧,٥ ملايين مارك ـ ما يقرب من ٦٠٠ ألف جنيه فلسطيني ـ في تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٣٤. واعتقدت الإدارة أن توسيع أعمالها في الشرق العربي يمكن أن يؤمن لها نقل ١,٥ مليون جنيه فلسطيني سنويا، ضمن التقسيم التالي: سوريا: ٤٠٠ ألف؛ العراق: ١٠٠ ألف؛ مصر: مليون. ورأت في تحقيق نقل نصف هذا المبلغ إنجازا عظيما.[١٦٢]

واصطدمت جهود إدارة الترانسفير من أجل ضم العراق، ومصر بصورة خاصة، إلى مناطق نشاطها بصعوبة لم تأخذها بعين الاعتبار عندما درست فوائد فتح أبواب العراق ومصر أمام تصدير المنتوجات الألمانية في إطار الترانسفير. فقد اتبعت كل من مصر وألمانيا طريقة خاصة في علاقاتهما التجارية عُرفت بـ «التعويض» (Kompensation) لتتجنب كل منهما الدفع بالعملات الصعبة. وأصبح مبدأ «التعويض» سياسة للاستيراد والتصدير وللعلاقات التجارية بينهما بصورة عامة. كما أن استيراد ألمانيا القطن الخام، الذي كان في زيادة مستمرة، قد زاد في أهمية التصدير إلى مصر. ومن ناحية أخرى، أدركت إدارة الترانسفير أن حيوية ضم مصر إلى إطار نشاط الترانسفير فاقت كلاًّ من العراق وسوريا ولبنان، نظرا إلى اتساع السوق المصرية. وعلى الرغم من توصيات فولف في القدس، فإن المحادثات بين بالتروي والدوائر الحكومية الألمانية لم تحرز تقدما يذكر خلال مراحلها الأولى.[١٦٣] لكن بريق السوق المصرية كان أقوى من أن يوهن عزيمة إدارة الترانسفير على مواصلة جهودها في الحصول على تنازل ألماني، فكتبت إلى فولف في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤:

«كنا طلبنا من دائرة الرايخ للعملات الأجنبية، بواسطة بالتروي، السماح بالإشراف على التصدير إلى سوريا والعراق ومصر في إطار الترانسفير منذ أشهر، كما تعرف. ومنحتنا دائرة الرايخ للعملات الأجنبية ترخيصا للتصدير بمبلغ ٨٥ ألف جنيه فقط في إطار الترانسفير... وكما هو معروف لديك، سيادة القنصل، فإن استيراد السلع الألمانية إلى هذه البلاد، ولا سيما إلى مصر، تناقص نتيجة حركة المقاطعة القوية هناك بصورة خاصة. وإذا حصلنا على ترخيص فيجب علينا أن نكرّس أنفسنا من أجل مصالح التصدير الألمانية... وأن نقوض أركان المقاطعة السائدة في هذه البلاد... وإذا وافقت الحكومة الألمانية على طلبنا، فإننا نسمح لأنفسنا بأن نشير إلى أن علاقات ألمانيا التجارية بفلسطين، بالنسبة إلى الحكومة الألمانية، جاءت نتيجة دوافع سياسية لا دوافع اقتصادية بصورة خاصة.»[١٦٤]

هكذا كشفت إدارة الترانسفير أدوار كل طرف في اللعبة السياسية المعقدة بين الحركة الصهيونية في فلسطين والحكومة الألمانية الجديدة. كما أنها أعادت إلى أذهان الدوائر الحكومية الألمانية دوافع كل طرف وغاياته. وفي الواقع، فإن لهجة التهديد في النهاية كانت موجهة إلى أذن الحكومة الألمانية أكثر مما كانت موجهة إلى أذن القنصل

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

في القدس، الذي كرس جهوده كلها لخدمة الحوار بين الطرفين. لكن جهوده لم تنجح في إقناع دوائر حكومته بتقديم تنازلات جديدة. ولم ينفع تجنيد السفير الألماني في القاهرة لمضاعفة جهوده، وبلّغت وزارة الخارجية سفيرها في القاهرة أن توسيع الترانسفير سيؤدي إلى «خسارة عملات أجنبية».(١٦٥) ومما زاد في أزمة العلاقات بين الحكومة الألمانية والحركة الصهيونية في فلسطين أن المفاوضات بشأن تصدير الحمضيات لموسم ١٩٣٤/ ١٩٣٥ وجهود إدارة الترانسفير لتوسيع رقعة عملها قد جرت في آن معا.

ولقد رجع فولف، في تقرير مطول مرة أُخرى، إلى العوامل السياسية التي دفعت الحكومة الألمانية إلى عقد اتفاقية الترانسفير، وذكّر وزارة خارجيته بأن الترانسفير تعبير مستعار لسياسة التعاون الفعلي بين الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية في فلسطين وبين الحكومة الألمانية. ولفت فولف أنظار وزارة الخارجية إلى أن فشل الترانسفير معناه تقوية المعارضة التنقيحية وجميع دعاة المقاطعة للمنتوجات الألمانية. كما حذّر من النتائج السلبية على مستقبل هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، والتي أخذت أولوية خاصة في سياسة الحكومة الداخلية. واستغرب فولف سياسة تجميد الترانسفير في إطاره الحالي، على الرغم مما قدمه السفراء والقناصل الألمان في عواصم بلاد الشرق من توصيات وترحيب بتوسيعه.(١٦٦)

لكن أزمة قلة العملات الصعبة الألمانية لم تكن مفتعلة أو خيالية. ورأينا في فصل سابق كيف دفعت أزمة العملات الأجنبية قيادة الحكم في ألمانيا إلى اجتماع طارىء حضره هتلر نفسه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤. ووصلت أزمة العملات الأجنبية اللازمة لتوفير المواد الخام إلى حد هدد بعض الصناعات الحيوية الألمانية، كالنسيج والسلع الاستهلاكية الضرورية، بالإقفال، نظرا إلى أن مخزونه اقترب من النفاد.(١٦٧) واضطرت وزارة الاقتصاد وإدارة المصرف المركزي الألماني إلى إعلان سياسة التقتير والتقشف فيما يتعلق بالعملات الأجنبية. ومن الواضح أن معارضتهما سياسة توسيع الترانسفير، لم تكن معارضة مبدئية، بل كانت نتيجة أزمة العملات الأجنبية الخانقة آنذاك. ولا شك في أن الزيادة المطردة في استيراد القطن الخام من مصر قد زادت في معارضة الدوائر الاقتصادية والمالية للحكومة الألمانية، على الرغم من ترحيب السفارة الألمانية في القاهرة بتوسيع الترانسفير.(١٦٨)

وقفت المفاوضات بشأن توسيع الترانسفير أمام طريق مسدود حتى ربيع سنة ١٩٣٥. ووقفت إدارة الترانسفير هي الأُخرى أمام خيارين: إما أن تكون متواضعة وتقبل ما تعرضه الحكومة الألمانية على الرغم مما يمكن أن يحدث ذلك من مرارة وخيبة أمل لدى أصحاب رؤوس الأموال، وإما إلغاء الاتفاقية. وقد تضمن إلغاء الاتفاقية الاعتراف

بفشل سياسة الترانسفير وتحمل عواقب ذلك الفشل،(١٦٩) وخصوصا توديع الأحلام التي عُلقت على الترانسفير قبل كل شيء. ولم يبق أمام الإدارة سوى الخيار الأول.

ومهما يكن من أمر، فقد واصلت إدارة الترانسفير جهودها لتوسيع رقعة نشاطها في مصر والعراق. ولعل نجاح عملها في سوريا ولبنان خلال الأشهر الأولى زاد في إصرارها على الحصول على تنازل مماثل. وحددت الإدارة طلب الترخيص لتسويق المنتوجات الألمانية بمبلغ ٧,٢ ملايين مارك في مصر و٨٠٠ ألف مارك في العراق. وبعد ضغوط مختلفة أبدت وزارة الاقتصاد استعدادها لمنح ترخيص، بحيث لا يعرض تجارتها مع مصر للخطر. وتم الوصول إلى الاتفاق خلال المفاوضات مع بالتروي التي مثلت شركة الترانسفير في برلين. واقتصر هذا التنازل على السماح للترانسفير بتسويق سلع ومنتوجات ألمانية «إضافية» إلى الصادرات الحالية إلى مصر.(١٧٠)

لم تكتف إدارة الترانسفير بهذا التنازل. ومن الأرجح أنها رأت فيه رفضا لمطالبها، كما زاد تأييد السفراء والقناصل الألمان في العواصم العربية في إصرارها على تنازلات أُخرى. وكانت زيارة دافيد، أحد مديري الترانسفير، للقنصل الألماني في القدس في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ أقرب إلى التهديد الموجّه إلى دوائر الحكومة الألمانية منها إلى الزيارات الدبلوماسية؛ إذ أوضح له أن سياسة وزارة الاقتصاد تعني «وقف» الترانسفير عمليا. وذكّر دافيد القنصل بأن هذا سيدفع «المؤسسات الوطنية» إلى إعلان عام بمقاطعة المنتوجات الألمانية. وحذّره - وفي الواقع عنى دافيد الدوائر الوزارية الألمانية - من نقل الترانسفير إلى أي طرف آخر، وربما عنى دافيد «هانوطيع»، وبالتحديد كوهن.(١٧١) وبعثت إدارة الترانسفير برسالة تفصيلية إلى القنصل في اليوم التالي عرضت فيها مشكلات الترانسفير.(١٧٢)

ووجد القنصل الألماني نفسه في موقف حرج، إذ على الرغم من تقاريره الطويلة المتتالية وإصراره على تقديم عرض للترانسفير منذ أشهر كثيرة، فإن مطالب الترانسفير لم تلب. والأمر الذي زاد في تعقيد موقفه أنه أوصى بنفسه بالسماح لإدارة الترانسفير بتصدير منتوجات «إضافية» فقط. وفي الواقع فإن وزارة الاقتصاد تبنت عرضه. طبعا، فإن فولف لم يخبر إدارة الترانسفير بذلك. وفي أية حال، فقد بعث فولف في اليوم التالي برسالة «شخصية» - مطولة - إلى دكهوف، من وزارة الخارجية، أوصى فيها بضرورة الوصول إلى حل مرضٍ.(١٧٣)

لم تسفر التحركات الدبلوماسية المكثفة عن نتائج مهمة. وعلى الرغم من محاولة بروفر، مدير دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، طمأنة فولف في رده على رسالته «الشخصية»،(١٧٤) فإن وزارة الاقتصاد تمسكت بموقفها الأساسي القاضي بحصر الترخيص في تصدير منتوجات «إضافية» «بعد فحصها» كي تحافظ على مستقبل تصدير

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

السلع العادية. لكن وزارة الاقتصاد أبدت استعدادها لزيادة العمولة المدفوعة عن السلع المصدرة إلى فلسطين لشركة الترانسفير.[١٧٥] وعلق مارغوليس على ذلك بأن هذا يعني مضاعفة التصدير إلى فلسطين.[١٧٦] كما سمحت وزارة الاقتصاد لإدارة الترانسفير بتسويق منتوجات ألمانية في العراق بقيمة ٦٥ ألف جنيه فلسطيني.

لم يحقق الإذن المحدود في تسويق المنتوجات الألمانية في أسواق الشرق العربي الآمال التي عقدتها إدارة الترانسفير قبل بدء المفاوضات. وعبّر مارغوليس عن خيبة أمل الإدارة في رسالة طويلة في ٢٤ شباط/فبراير، أي قبيل عقد الاتفاقية. ولا شك في أن إمكانات السوق المصرية الواسعة ساهمت في زيادة تذمر إدارة الترانسفير، بعد أن أملت بأن تطلق يدها حرة في مصر بصورة خاصة. لكن أوراق بالتروي في برلين، التي أدارت المفاوضات باسم الترانسفير، والمنظمة الصهيونية الألمانية، كانت محدودة التأثير: دورها في احتواء حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية حتى الآن والتهديد بإعلان مقاطعة عامة من قِبل المؤسسات الصهيونية. وكانت حركة المقاطعة بدأت تضعف شيئا فشيئا. ومن المشكوك فيه أن يجد إعلان مقاطعة عامة صدى واسعا بعد أن قامت القيادات الصهيونية بمواصلة العلاقات التجارية بألمانيا النازية على الرغم من نداء المقاطعة. وهكذا أصبحت الحركة الصهيونية أسيرة سياستها الذاتية تجاه ألمانيا النازية. ومن ناحية أُخرى، لم يكن لدى إدارة الترانسفير في الواقع ما تعرضه لتدفع وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي إلى تنازلات أُخرى. وبتعبير آخر: لم يكن هناك مفر من قبول ما عرضته وزارة الاقتصاد. وهذا ما اكتفت به.[١٧٧]

لكن المفاوضات بشأن توسيع الترانسفير شهدت تحولا في الدوائر الألمانية؛ فقد لاحظنا سابقا أن وزارة الاقتصاد، بما في ذلك قسم العملات الأجنبية، بادرت إلى تبني موقف المؤسسات الصهيونية خلال المفاوضات لعقد اتفاقية الترانسفير في صيف سنة ١٩٣٣، بينما أخذت حماسة وزارة الاقتصاد تفتر شيئا فشيئا. وفي مقابل ذلك، لقي توسيع الترانسفير ترحيبا لدى موظفي وزارة الخارجية، ولا سيما لدى ممثليها في الخارج. ولا شك في أن أزمة العملات الأجنبية كانت السبب في فتور دوائر وزارة الاقتصاد.[١٧٨]

اقتصر توسيع الترانسفير على السلع «الإضافية» من دون تحديد الزمن وحجم السلع. ماذا عنى ذلك من الوجهة العملية؟ من الواضح أن وزارة الاقتصاد رمت بذلك إلى زيادة الصادرات الألمانية إلى الشرق العربي. وما بدا من تنازل لم يكن تنازلا حقيقيا، بعد أن اشترطت أن يكون التصدير «إضافيا»، أي إضافة إلى الصادرات العادية الألمانية. ومع أن هذه الصادرات لم تؤد إلى مدخول بالعملات الأجنبية بقيمة جميع السلع، فإن وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي احتفظا بجزء من العملات الصعبة في مقابل ماركات الترانسفير المحجوزة.[١٧٩] ومن ناحية أُخرى عنت اتفاقية ٧ آذار/

مارس ١٩٣٥ لجهاز الترانسفير مضاعفة جهوده لزيادة تسويق السلع الألمانية وتجنيد يهود تلك البلاد وأسواقها لتصريف الصادرات الإضافية.

بتعبير آخر، عكست اتفاقية ٧ آذار/مارس استعداد جهاز الترانسفير ليكون أداة في خدمة الاقتصاد الألماني.

كيف عملت إدارة الترانسفير في الشرق العربي بعد الحصول على إذن في توسيع نشاطها في مصر والعراق في ٧ آذار/مارس ١٩٣٥؟ قام فايس ـ الذي شغل ودافيد في البداية منصب الإدارة في الترانسفير آنذاك ثم جاء لفني (Liwni) فيما بعد ـ برحلات متواصلة إلى العراق ومصر. وكان فولف قد أوصى بتقديم جميع التسهيلات لهما لدى السفيرين الألمانيين في القاهرة وبغداد. واتسم عمل فايس ولفني بالسرية، خشية إثارة الرأي العام في كل من البلدين. وجرت العادة أن يعهد إلى وكلاء الترانسفير والشركات في البلاد العربية، ولا سيما اليهودية منها، بعقد صفقات تجارية. ويتم استيراد السلع من الشركات الألمانية في مقابل عمولة نقدية. أما ثمن الصفقات فيحوّل إلى حساب شركة الترانسفير في المصرف الأنغلو ـ فلسطيني وترسل شركة الترانسفير من جانبها كشوفا مالية إلى قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي الألماني؛ وهذان بدورهما يأمران بتحرير قيمة هذه الصادرات من الماركات المحجوزة من حسابات الترانسفير في ألمانيا إلى حسابات شركات التصدير الألمانية هناك. وبعد أن شرعت الترانسفير في توسيع أعمالها، قامت بتأسيس شركة تابعة لها عُرفت باسم «نيميكو»(NEMICO اختصارا لـ Near and Middle East Corporation)، كما أسندت إلى شركة اللويد (Lloyd) الفلسطينية ـ المصرية توسيع أعمالها في إطار الترانسفير. واحتفظت إدارة الترانسفير، بواسطة لفني ثم بواسطة غولدمان، بالإشراف على أعمال الشركات وتوكيل رجال الأعمال الفرديين بعقد صفقات تجارية باسم الترانسفير. وشمل مجال رجال الأعمال الفرديين سوريا ولبنان بصورة خاصة.

لم تراع الوكالات في مصر والعراق نصوص الاتفاقية الجديدة، وأخذت تقوم بعقد صفقات تجارية مهما يكن نوعها. ولا تكشف لنا المصادر مدى علم إدارة الترانسفير في تل أبيب وبرلين بتجاوز نصوص الاتفاقية الرسمية. ومن الصعب الاعتقاد أن هذه التجاوزات استمرت من دون علم منها، لكن يبدو أنها تجاهلت ما قام وكلاؤها به في مصر والعراق. كما أنه من الصعب تحديد أسباب انتشار السلع الألمانية، إذ إننا نعرف أن جزءا من السلع المستوردة إلى فلسطين ضمن إطار الترانسفير جرى تسويقه من جديد (Reexporting) في الأسواق العربية. المهم في الأمر أن أعمال إدارة الترانسفير أثارت موجة من الاحتجاج في العراق ومصر على نحو خاص.

وقام غروبا، سفير ألمانيا في بغداد، بإعلام لفني خلال زيارته الأخيرة لبغداد في

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

نهاية حزيران/يونيو وبداية تموز/يوليو، وهدد بإعلام وزارتي الخارجية والاقتصاد. لذلك أوصى لفني، المسؤول عن الشرق العربي في إدارة الترانسفير، بتحذير زليخا، الذي تولى الإشراف على تسويق المنتوجات الألمانية في كل من سوريا ولبنان والعراق.[١٨٠] ولم تنقطع احتجاجات غروبا حتى بعد إقامة شركة نيميكو؛ فقد أصر على تبليغه جميع تفصيلات الصفقات الجارية في العراق، وذلك في تقارير إلى وزارة الاقتصاد الألمانية. وهددت وزارة الاقتصاد ـ قسم العملات الأجنبية ـ بإبطال إذن العمل في العراق خلال المحادثات مع فايلخنفلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، مع أن تجديد إذن العمل في العراق وجد قبولا «حارا» لدى غروبا.[١٨١] وزال هذا التوتر سنة ١٩٣٦، بعد أن تولى سيناتور، الذي كان حتى الآن يعمل ممثلا للوكالة اليهودية في إدارة الترانسفير، رئاسة الترانسفير، وطلب من وزارة الاقتصاد الاكتفاء بتوصية القناصل والسفراء في العواصم العربية لتصديق تصنيف الصفقات بأنها «إضافية».

اختلفت المعارضة لنشاط الترانسفير في مصر نوعا وطبيعة. وبينما لم يجد توسيع نشاط الترانسفير معارضة لدى الجالية اليهودية في العراق،[١٨٢] اصطدمت الترانسفير بمعارضة داخلية في مصر. فقد كانت حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية قوية، وقام قادة اليهود، من الصهيونيين واللاصهيونيين، بتأسيس جمعية لمكافحة العداء للسامية. وأبدى كاسترو، من الحركة الصهيونية في القاهرة، معارضة شديدة لتوسيع نشاط الترانسفير. وتتالت رسائل جمعية مكافحة العداء للسامية إلى الوكالة اليهودية، محتجة على نشاط الترانسفير في مصر. وفي الواقع فإن حملة الاحتجاج في مصر، ولا سيما في القاهرة، شلت أعمال الترانسفير خلال الأشهر الأولى. فاضطرت الوكالة اليهودية إلى التدخل، وقام موشيه شرتوك، الذي أصبح وزير خارجية إسرائيل، بزيارة القاهرة والاجتماع إلى قادة دعاة الاحتجاج (ألفرد كوهن وكاسترو).[١٨٣] وبعد مشاورات بين الوكالة اليهودية وإدارة الترانسفير في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٣٦، وضعت الخطوط العريضة لعمل الترانسفير في مصر. واقتصر نشاط وكلاء شركة الترانسفير على المشاريع الكبيرة بقيمة ٥ آلاف جنيه فلسطيني وما فوق، كما أوصى الفريقان بإعطاء المشاريع الحكومية أولوية خاصة وبمنع تسويق السلع العامة التي تعرض في الأسواق، إرضاء لجمعية مكافحة العداء للسامية.[١٨٤] وبعد تسوية الخلافات الداخلية، مارست الشركة نشاطها الاقتصادي في الشرق العربي من دون عراقيل تستحق الذكر.

اكتسبت العلاقات بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية ميزة جديدة بعد إعادة تنظيم الترانسفير في أواخر سنة ١٩٣٥. وكنا رأينا أن الحركة الصهيونية تركت أمر المفاوضات بين شركة الترانسفير ـ وفي الواقع شركة بالتروي التي مثلتها في برلين ـ وبين الدوائر الحكومية الألمانية، واكتفت حتى الآن باشتراك سيناتور ولانداور،

كممثلين للوكالة اليهودية، في اجتماعات إدارة الترانسفير. وأصبحت شركة الترانسفير الآن تخضع لإشرافها المباشر وتعمل بتوجيهاتها. كما أن تعيين سيناتور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ رئيسا، وتقوية مركز لانداور داخلها، وضم غولدمان إلى كادرها الإداري، كل ذلك لم يترك من استقلالية إدارة الترانسفير النسبي سوى الاسم. وفي الواقع فقد أصبحت شركة الترانسفير إحدى مؤسسات الوكالة اليهودية.

وقد حاول سيناتور أن يضبط أعمال تسويق المنتوجات في الأسواق المصرية، مراعاة لجمعية مكافحة العداء للاسامية بقيادة كاسترو وكوهن. وأعلنت إدارة الترانسفير الجديدة سياستها الجديدة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥؛ فطلبت من الوكلاء والشركات العاملة هناك أن تراعي تعليمات الوكالة اليهودية بدقة. وسمحت للوكلاء والشركات بأن يشمل عمل الترانسفير المشاريع الإنشائية، كاستيراد المصانع والآلات الزراعية لمصر. وكانت الإدارة السابقة عارضت عقد صفقات كهذه بشدة، بدعوى أنها «لاصهيونية».[١٨٥] وطلبت الإدارة الجديدة من الأطر التنظيمية في مصر والعراق تركيز نشاطها وعملها على العطاءات الحكومية والمشاريع العامة، نظرا إلى كبر حجمها الاقتصادي. وسمحت الإدارة الجديدة لرجال الأعمال والوكالات في منطقة الانتداب الفرنسي بالعمل من دون قيود أو شروط معينة.[١٨٦] وبقيت هذه التعليمات أساس نشاط الترانسفير فيما بعد، إذا ما تغاضينا عن تجاوز تحديد قيمة الصفقات بـ ٥ آلاف جنيه. فقد كثرت الصفقات التي لم يصل حجمها إلى ٥ آلاف جنيه.

ليس من الممكن تحديد رؤوس الأموال التي تم نقلها نتيجة توسيع تصدير السلع الألمانية إلى الشرق العربي؛ والاجابة على هذه المسألة تبدو لنا مهمة لمعرفة مدى مساهمة توسيع تصدير السلع الألمانية إلى الشرق العربي في المشروع الصهيوني في فلسطين. ولا يقل تحديد السلع ودرس تصنيفها صعوبة لأسباب متعددة: فقد تم تصدير بعض السلع من جديد إلى الشرق العربي أحيانا كثيرة، بعد أن كانت صُدرت إلى فلسطين رسميا ضمن إطار الترانسفير؛[١٨٧] كما أن الصفقات التي قام سام كوهن وغيره من الشركات الفردية بها ما زالت لغزا لقلة المصادر.[١٨٨] وكثيرا ما تم الاستيراد والتصدير بواسطة وكلاء ورجال أعمال فرديين عملوا ضمن إطار الترانسفير. وما ذكر أخيرا انطبق على منطقة الانتداب الفرنسي والعراق إلى حد بعيد. وتؤكد مادتنا الوثائقية أن عملية التهريب إلى لبنان وسوريا كانت على نطاق واسع.

لقد حد إضراب صيف سنة ١٩٣٦ والثورة الفلسطينية، وما صاحب ذلك من جزر في الهجرة الصهيونية، من توسع شركة الترانسفير بواسطة شركاتها الفرعية ووكلائها الفرديين في بلاد المشرق العربي، وقلل من أهمية اتفاقية توسيع الترانسفير. ومع أن سياسة ألمانيا المعادية لليهود اشتدت منذ مطلع سنة ١٩٣٨، بعد ضم النمسا إليها، فإن

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

اشتداد الأزمة الأوروبية لم يتح لشركة الترانسفير والوكالة اليهودية الفرصة لاستغلال أسواق المشرق العربي كما أملت خلال المحادثات بشأن توسيع الترانسفير. فقد عقدت المؤسسات الصهيونية - وعلى رأسها الوكالة اليهودية والمؤسسات اليهودية في فلسطين - آمالا كبيرة على توسيع الترانسفير، نظرا إلى قدرة أسواق بلاد المشرق العربي الواسعة على استيعاب السلع الألمانية. وفي الواقع، كان يمكن أن يؤدي توسيع الترانسفير إلى تدفق الهجرة الصهيونية على أوسع نطاق، وإلى إحداث تغيير بعيد المدى في تبعية المشرق العربي، لولا دخول الأزمة الأوروبية مرحلة الانفجار سنة ١٩٣٩.

وباختصار، يمكن القول إن توسيع الترانسفير ليشمل بلاد المشرق العربي أكسب الحركة الصهيونية في فلسطين ميزة جديدة في عملية التعامل مع ألمانيا النازية. فقد عبرت العلاقات بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية مرحلة «التحالف» - بلاك وبرنر - أو «التواطؤ» - نيكوسيا - ودخلت دور العمالة.

سادسا: مؤسسات الحكم النازي والهجرة الصهيونية (١٩٣٣ - ١٩٣٧)

رأينا في عرضنا العلاقات الألمانية - الصهيونية حتى الآن أن سياسة الحكم النازي تجاه الحركة الصهيونية قد بُلوِرت في وزارتي الخارجية والاقتصاد والمصرف المركزي بصورة عامة، وفي قسم الشرق الأدنى ودائرة الرايخ للتجارة الخارجية وقسم العملات الأجنبية بصورة خاصة. وعرض بيلو - شفانته، مدير دائرة ألمانيا (Referat Deutschland)، الخطوط السياسية العامة تجاه يهود ألمانيا، مبرزا مكانة الصهيونية والهجرة في السياسة الألمانية:

«من الجهة الأُخرى (أي في مقابل الاندماجيين اليهود) يقف ذلك الجزء من اليهودية، الذي يدحض إمكان اندماج اليهود في الشعب المضيف، ومن هنا يقوم بالدعاية للهجرة وجمع اليهود في كيان سياسي ذاتي. هذه الجماعة، الصهيونية قبل كل شيء، هي أقرب ما تكون من الأهداف العملية للسياسة الألمانية نحو اليهود. ولذلك، يقوم الحكم الوطني الاشتراكي - أي النازي - بدعم هجرة اليهود الألمان عمليا وتتعاون الدوائر الرسمية الألمانية من دون غضب - أي بشعور إيجابي - وعناء مع المنظمات اليهودية - المقصود الصهيونية - بإخلاص من أجل هذا الهدف ولدعم الهجرة إلى فلسطين بصورة خاصة.»[١٨٩]

وبذل موظفو وزارة الاقتصاد، ولا سيما قسم العملات الأجنبية، كل ما في

وسعهم لتنفيذ هذه السياسة من دون تردد أو تحفظ. وقد شاهدنا كيف قدم هارتنشتاين التسهيلات لنجاح المفاوضات مع الوفد الصهيوني في صيف سنة ١٩٣٣. واستمر شويرل في دفع سياسة التعامل خطوات إلى الأمام. كما حاول فولتات التغلب على أزمة العملات الأجنبية لضمان الحد الأدنى لاستمرار الهجرة. والشيء نفسه يمكن قوله في موظفي وزارة الخارجية، كشميدت - رولكه وبلغر (Pilger)، حتى مطلع سنة ١٩٣٧. وعندما حل فون هنتغ (Von Hentig) محل بلغر سنة ١٩٣٧، واصل سياسة شميدت - رولكه. كما لاحظنا أن فولف، القنصل الألماني في القدس، لم يدخر جهدا من أجل التقارب الألماني الصهيوني، مع أن مبادراته لإحلال وفاق عام شامل لم تتكلل بالنجاح. وواصل دولي سياسة فولف حتى مطلع سنة ١٩٣٧، لكنه اختلف عنه، ولا سيما فيما يتعلق بدعم أكبر لمصالح الجالية الهيكلية الألمانية في فلسطين.

ويمكن القول عامة: إن موظفي وزارة الخارجية اعتمدوا تقارير القناصل والبعثات الألمانية في فلسطين، وأعلنوا دعمهم لكل جهد صهيوني بُذل لتنشيط الهجرة الصهيونية إلى فلسطين؛ وفي مقابل ذلك، مال موظفو دوائر وزارتي الاقتصاد والمال والمصرف المركزي إلى التعامل مع المؤسسات الرسمية الصهيونية، كاللجنة التنفيذية، واتحاد مهاجري ألمانيا، والمنظمة الصهيونية الألمانية.

وعلى الصعيد الصهيوني، استمر «المكتب الفلسطيني» (Palaestinaamt) يرعى نشاط مؤسسات الوكالة اليهودية - الكيرن كاييمت وكيرن هايسود - لجمع أموال التبرعات المالية. وواصلت المنظمة الصهيونية الألمانية عملها الصهيوني بين صفوف يهود ألمانيا. وبعد أن أُقيم مكتب شركة الترانسفير («هعبراه») في تل أبيب، قامت شركة الترانسفير بإنشاء شركة بالتروي في برلين لمواصلة الاتصال بالدوائر الوزارية الألمانية لتنظيم عمل الهجرة وإجراء المفاوضات معها من أجل تجديد أذونات عمل الترانسفير. وبينما أشرفت المؤسسات الصهيونية - المنظمة الصهيونية الألمانية، والمكتب الفلسطيني، وبالتروي - على الهجرة إلى فلسطين، قامت «منظمة الاغاثة» (Hilfsverein) بدعم ومساعدة اليهود الذين فضّلوا البقاء في الدول الأوروبية المجاورة، ظنا منهم أن النازية ظاهرة عابرة. وفي الواقع، فإن معظم يهود ألمانيا الذين أُجبروا على الهجرة فضّل البقاء في البلاد المجاورة كفرنسا وبلجيكا وسويسرا، نظرا إلى أوضاع الحياة القاسية في فلسطين وإلى طبيعتها الغريبة بالنسبة إليه. وأراد الكثيرون منهم البقاء قريبا من أملاكهم أملا بالرجوع حالما يستتب الأمن والاستقرار. وكانت المنظمات اليهودية الصهيونية واللاصهيونية الألمانية قد ألفت «مجلس الرايخ لليهود الألمان» (Reichsvertretung der deutschen Juden) سنة ١٩٣٣، بعد صعود النازيين إلى السلطة لرعاية حياة اليهود المحلية وإغاثة من فقد عمله. وقد قام «مجلس

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الرايخ لليهود الألمان» بدور مهم في الحياة الثقافية وافتتاح المدارس، بعد أن أعلنت أجهزة الحكم النازي سياسة الفصل العنصري بين الآريين واللاآريين في جهاز التعليم، والأندية، والمؤسسات الاجتماعية.[١٩٠] وواصل المجلس نشاطه حتى نهاية سنة ١٩٣٨. وبعد حلّه أقامت السلطات النازية «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا» (Reichsvertretung der Jeden in Deutschland)، الذي واصل عمل «مجلس الرايخ لليهود الألمان». وبذلت المنظمة الصهيونية جهودا مستمرة لبسط هيمنتها على المؤسسات المشتركة، وخصوصا المؤسسات الثقافية والتعليمية، لنشر تعاليمها السياسية والفكرية. ولما رأت الحركة الصهيونية أن المؤسسات الثقافية والتعليمية العامة لا تصلح لتحقيق أهدافها الاستيطانية في فلسطين، قامت بزيادة عدد مراكز التدريب والتعليم الخاصة بها من أجل تهيئة المنتسبين إليها للهجرة والاستيطان في فلسطين. وكانت مراكز تدريب الشبيبة الطلائعية التي عُرفت بـ «الحالوتس» أهم هذه المؤسسات، كما أنشئت مراكز أُخرى لتعليم اللغة العبرية، وأُخرى للدعاية والإعلام.

ووضِعت هذه التنظيمات والمؤسسات تحت إشراف أجهزة مختلفة، أهمها وزارة الإرشاد والدعاية، ووزارة الداخلية، وأجهزة الأمن والشرطة المختلفة. وتهمنا أجهزة الأمن والشرطة بصورة خاصة نظرا إلى مركزها الخاص في الحكم النازي. فقد كان الحكم النازي حكما بوليسيا قبل كل شيء.[١٩١]

وقد تركز نشاط الحركة الصهيونية في ألمانيا على تدريب الشبيبة من أجل إعدادهم للاستيطان الصهيوني في فلسطين والقيام بالدعاية للهجرة إلى فلسطين، بصورة خاصة، بواسطة جريدة المنظمة الصهيونية الألمانية «يودشه روندشاو» (*Judische Rundschau*) وجمع أموال التبرع وإرسالها إلى الوكالة اليهودية.

ماذا كان موقف الدوائر الوزارية وأجهزة الحكم من تأسيس مراكز التدريب الصهيونية في ألمانيا؟

رأت الدوائر النازية بصورة خاصة أن ما ميّز الحركة الصهيونية من غيرها الدعوة إلى العمل اليدوي، ونبذ أساليب جمع المال التي اعتبرتها الحركة النازية إحدى مميزات «اليهودية العالمية». وكان عمل اليهود في التجارة والمؤسسات المالية أحد العوامل لظهور العنصرية والعداء لليهود. واتهمت الحركات العنصرية اليهود باستعمال جميع الأساليب لجمع المال، وتكديسه، واستعماله أداة لفرض «سيطرتها العالمية». ولا يهمنا هنا البحث في مدى صحة هذه الدعوى وأخطاء التعميم؛ جل ما في الأمر أن دعوة الحركة الصهيونية إلى العمل اليدوي وإقامة المؤسسات التدريبية لتهيئة كادر الهجرة الصهيونية، التي عُرفت بإعادة التعليم (Umschulung)، وجدت ترحيبا لدى تيارات مختلفة في الحركة النازية والتيارات المعادية لليهودية، التي انضمت إليها. ورأى بعض

الدوائر في الرجوع إلى العمل اليدوي، الذي كان مرادفا للعمل المنتج طبقا لقاموس الأيديولوجية النازية، «ميزة نازية»؛[١٩٢] بينما رأى البعض الآخر في إنشاء مراكز التدريب أداة ناجعة لدفع حركة الهجرة إلى الأمام. وبتعبير آخر، كان الدافع إلى التيار الأخير سياسيا أكثر منه فكريا. وسبق أن عرضنا بالتفصيل مقابلة لوبنشتاين، أحد قادة الحركة الصهيونية الألمانية، لكنوفي، مدير شرطة لايبتزغ في مكان آخر،[١٩٣] ودعوة الأخيرة إلى الاعتماد الكلي على «العمل اليهودي» أداةً وحيدة لضمان «كسب فلسطين».[١٩٤]

وفي الواقع، فإن إقامة مراكز التدريس للشبيبة لم تبدأ عند صعود النازيين إلى الحكم. لكن صعود النازية أدى إلى صهينة قطاعات واسعة من يهود ألمانيا، كما رأينا سابقا. وانتشرت الدعوة الصهيونية بين الجيل الناشىء بصورة خاصة. واستدعى هذا توسيع المراكز الموجودة وتأسيس مراكز جديدة لاستيعاب المنتسبين الجدد. وأخذت وزارة الزراعة الألمانية تبدي تحفظا أحيانا، ومعارضة أحيانا كثيرة. ولم تنبع معارضتها من موقف معاد للصهيونية، بل من خوف من إصرار المنتسبين إليها على البقاء في ألمانيا. فقامت وزارة الداخلية بإعلام وزارة العمل بتأييدها المطلق لإقامة مراكز التدريب وسياسة إعادة التعليم في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥، ولفتت أنظار الوزارة إلى تأييد هتلر ودوائر الغستابو، والشرطة السياسية، لسياسة إعادة إعداد الشبيبة التعليمية.[١٩٥]

ولقيت سياسة إعادة تعليم الشبيبة تأييدا وقبولا لدى وزارة الإرشاد والدعاية وأجهزة الحكم الأُخرى. فقد سُمح للوكالة اليهودية بإرسال معلمين لتعليم العبرية في مختلف مؤسسات التدريب، وكانت العادة أن يتم إرسال المعلمين إلى هذه المراكز مدة عام واحد أو ستة أشهر. وبينما قامت دوائر الشرطة بمنع استعمال العبرية في الاجتماعات العامة، لم تبد أي تحفظ تجاه استعمال العبرية في مراكز التدريب الجديدة. ولا شك في أن تدريس العبرية كان «امتيازا» للحركة الصهيونية، ولا نعرف أية أقلية أُخرى تمتعت بامتياز مماثل. وإلى جانب استعمال العبرية، سُمح للمؤسسات الصهيونية برفع علم نجمة داود بأرضيته البيضاء. وكانت أجهزة الحكم النازي أبدت معارضة شديدة لكل ما يتعلق بالرموز والأعلام الأُخرى، لأسباب لا تهمنا، باستثناء رموزها وأعلامها الخاصة. ولا شك في أن دافع الفصل بين الأجناس وصهر الهوية اليهودية في الهوية الصهيونية حدد توجيه هذه السياسة.

وقد نشرت صحيفة «دير أنغرف» سلسلة من المقالات للبارون فون ملدنشتاين في أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥. وكانت «دير أنغرف» لسان غوبلز، وزير الإرشاد والدعاية، الذي لا يمكن الشك في عدائه لليهود. وتم النشر بعد أن نجح ملدنشتاين في إقناعه بجدوى سلسلة المقالات الإعلامية.[١٩٦] وكان قد جعل ملدنشتاين من نفسه «خبيرا» بالشؤون اليهودية، بعد أن شارك في دورات تتعلق

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

بالیهودية، وشغل منصب «الخبير» بالشؤون اليهودية في جهاز الشرطة حتى أواخر سنة ١٩٣٥، عندما حل أيخمان محله في جهاز الغستابو.

أبرز ملدنشتاين «معدن» المهاجرين الطلائعيين الجدد الذي لم يكن له وجود بين صفوف اليهود الألمان في الماضي. كما رأى في الطلائعيين نموذجا لِـ «الإنسان الجديد»، الذي نبذ عقلية جمع المال اليهودية الكلاسية من وجهة نظره واعتبر ملدنشتاين أن نبذ عقلية جمع المال أحد الإنجازات الكثيرة للحركة الصهيونية. أما ذروة هذه الإنجازات فقد تجسّدت في جعل العمل «غاية» الإنسان اليهودي الجديد، بدلا من المال. وطبقا لملدنشتاين، فقد نجحت الحركة الصهيونية في خلق «نوع جديد» من الإنسان اليهودي. وأهم ميزة لهذا «النوع الجديد» من اليهود الإيمان بالخُلُق والمُثل العليا التي تجسّدت في البناء والعيش «من عرق الجبين». وفي مقابل نهج الحياة المثمر هذا، وجد ملدنشتاين نموذجا آخر في فلسطين عاشه العرب آنذاك: إنسان يعيش على البقشيش والمساومات والخداع في أكثر الأحيان.[١٩٧] ومن المؤكد أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين لقي إعجابا وترحيبا لديه، ورأى فيه تجسيدا لمثاليته الفكرية خلال زيارته فلسطين.

وبينما قامت أجهزة الدعاية النازية الصحافية بحملة منظمة ومتواصلة ضد «اليهودية العالمية» و«مؤامراتها»، ووجَّهت دوائر الحكم أجهزتها، ولا سيما الشرطة، ضد الاندماجيين من يهود ألمانيا، بعد صدور قوانين نيرنبرغ العنصرية في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥ على نحو خاص، لم تتعرض المنظمة الصهيونية الألمانية لحملات مماثلة بصورة منظمة ومستمرة، إذا ما استثنينا ألفرد روزنبرغ، الذي اعتبر نفسه منظر الحركة النازية، ويوليوس شترايخر وصحيفته «دير شتورمر» (*Der Stuermer*). فقد استمرت هذه الصحيفة في نشر المقالات والصور الكاريكاتورية العنصرية التي وجّهت ضد اليهود من دون استثناء أو تمييز. وأثارت حملاتها المعادية الاستياء لدى بعض موظفي وزارة الخارجية في الخارج، مثل فولف. وتعرض شترايخر لنقد حاد في اجتماع وزاري في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٣٥ حضره وزراء ووكلاء وزارات الداخلية والخارجية والاقتصاد، بالإضافة إلى شاخت، مدير المصرف المركزي، وفاغنر (Wagner) عن الحزب النازي. ويظهر أن الاستياء العام من صحيفة «دير شتورمر» وصل إلى حد طرح مسألة إغلاقها على بساط البحث. ومن الغريب أن فاغنر، ممثل الحزب في الاجتماع، لم يبد أي احتجاج ضد ناقدي سياسة «دير شتورمر» الإعلامية.[١٩٨]

إن المهم في الأمر هو أن الحركة الصهيونية في ألمانيا واصلت نشاطها من دون أن تصطدم بحواجز أو عراقيل تمنعها من ذلك. ولا نعرف منظمة أُخرى ذات طابع سياسي في ألمانيا ـ باستثناء الحزب النازي طبعا ـ تمتعت بحرية نسبية مماثلة ووجدت

صدى إيجابيا لدى أجهزة الحكم النازي ووسائل إعلامه بصورة متشابهة. وعندما تقدمت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤ بطلب للسماح لها بجمع رسم الانتساب من الأعضاء المنتسبين، لم تصطدم بمعارضة رسمية.[١٩٩] وعندما اقترب موعد انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر في آب/أغسطس ١٩٣٥، أراد وفد من المنظمة الصهيونية الألمانية زيارة بيلو ـ شفانته، الذي كان في إجازة. فاستقبلهم دكهوف في وزارة الخارجية. وعرض الوفد أهمية الاشتراك في المؤتمر للوقوف في وجه التيارات المعادية لـ «سياسة ألمانيا اليهودية»، ولتقوية الهجرة على نطاق أوسع وللمساهمة «في حل المشكلة اليهودية في ألمانيا.» وذكّر الوفد دكهوف بأن ذلك سيخدم «المصلحة الألمانية». وطلب الوفد منه ترتيب مقابلة مع وزارة الإرشاد والدعاية لتوجيه أجهزة الإعلام النازية بما يتفق وضرورات انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر. ووعد دكهوف الوفد بالعمل على تلبية مطالبه.[٢٠٠] وعندما اشترك الوفد الصهيوني الألماني في المؤتمر، رافق ملدنشتاين الوفد لمراقبة المؤتمر وتتبع نشاطه عن كثب، وقدم تقريرا لمختلف أجهزة الحكم التي تابعت نشاط الحركة الصهيونية.[٢٠١]

وإذا تابعنا تطور موقف أجهزة الحكم، ولا سيما وزارة الداخلية وأجهزة الشرطة، من المنظمات اليهودية الألمانية من ناحية، ومن المنظمة الصهيونية الألمانية من ناحية أُخرى حتى مطلع سنة ١٩٣٧، نجد أن الأخيرة نجحت في المحافظة على مكانة خاصة. ويمكن القول بصورة عامة إن حملات القمع والإرهاب تنوعت طبقا لمدى دعوة المنظمات الاندماجية إلى سياسة «البقاء في ألمانيا». وبعد أن استطاعت الحركة الصهيونية والحكم النازي اجتياز أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣، وأخذت السياسة الألمانية بمبدأ «الهجرة الطوعية»، بناء على تعليمات هتلر، وجهت الحملات ضد «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان» و«اتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية». وبدأت «دائرة شرطة الدولة السرية» (Geheime Staatspolizei)، والغستابو، والشرطة السياسية، تدرس حل كل من «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان» و«اتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية» منذ أيار/مايو ١٩٣٥، بدعوى أن التنظيمين يدعوان إلى حل «المسألة اليهودية» في إطار داخلي ألماني. ومهما تعددت الأسباب والدواعي لحل التنظيمين من وجهة نظر الشرطة السياسية، فإن معارضة ناومان، رئيس «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان»، للهجرة إلى فلسطين من ناحية؛ و«مكافحة الصهيونية» والدعوة إلى الامتناع من «الهجرة إلى فلسطين» من قِبل «اتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية» من ناحية أُخرى، كانت أسبابا كافية من وجهة نظر الشرطة السياسية لحلهما كليهما.[٢٠٢] وأُجبر «اتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية» على تغيير اسمه، بعد

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

صدور قوانين نيرنبرغ العنصرية في ١٥ أيلول/سبتمبر ليصبح «الاتحاد المركزي لليهود في ألمانيا»، وذلك لإسقاط تبعية اليهود للمواطنة الألمانية. وحل «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان» المغالي في وطنيته الألمانية فيما بعد، واعتقل ناومان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥.[٢٠٣]

كما أن أجهزة إعلام المنظمات اليهودية عانت من جرّاء سياسة التمييز بينها وبين أجهزة إعلام المنظمة الصهيونية الألمانية. وأدت وزارة الإرشاد والدعاية والشرطة السياسية دورا بارزا هنا. وكان إعلان قوانين نيرنبرغ العنصرية بمثابة إيذان بإغلاقها، نظرا إلى سياسة إعلامها الاندماجية. وفي مقابل ذلك، واصلت صحيفة «يودشه روندشاو» صدورها حتى مطلع سنة ١٩٣٩. وقامت الصحيفة بنشر قوانين نيرنبرغ وتعليق لألفرد بيرنت، من مكتب الصحافة الألماني في وزارة الإرشاد والدعاية، الذي أشار إلى أن قوانين نيرنبرغ ليست سوى إجابة لِ «مطالب المؤتمر الصهيوني العالمي، وذلك بجعل اليهود الذين يعيشون في ألمانيا أقلية قومية.»[٢٠٤] ومع ذلك، فإن الصحيفة لم تسلم من مخالب الرقابة؛ فقد مُنعت من الصدور ثلاث مرات على الأقل، إلى أن توقفت كليا في ألمانيا في بداية سنة ١٩٣٩.[٢٠٥]

وهكذا، عملت أجهزة الحكم المدنية والشرطة على دعم الهجرة الصهيونية وتذليل العقبات التي اعترضتها من ناحية، وبذلت كل جهد لإضعاف المنظمات اليهودية الاندماجية لتزول من الوجود من ناحية أخرى. ولخص بيلو - شفانته سياسة استثناء الحركة الصهيونية مرة أخرى، في رسالة له إلى وزارة الداخلية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥:

«وعلى صعيد سياسة ألمانيا اليهودية وانعكاساتها على السياسة الخارجية، فإنه لا يوجد أي داع إلى إضعاف الميول الصهيونية في ألمانيا، وذلك لأن الصهيونية لا تتناقض وهدف الاشتراكية القومية - أي النازية - بزوال اليهود من ألمانيا بالتدريج.»[٢٠٦]

وقد تركت أجهزة الحكم المدنية أمر شل نشاط المنظمات اليهودية الاندماجية لأجهزة الشرطة. وفي الواقع فإن أجهزة الشرطة لم تؤد دورا مهما في أخذ القرارات الرسمية وتوجيه تهجير يهود ألمانيا حتى سنة ١٩٣٨، تاركة ذلك للحكم المدني.[٢٠٧] وقد تعرضنا سابقا لأعمال العنف المعروفة باسم «الإرهاب العفوي»، التي قامت بها ميليشيات الحزب (Schutzabteilung - SA) خلال الأشهر الأولى من صعود هتلر إلى الحكم. وفقدت هذه الميليشيات قوتها ومركزها السابق بعد القضاء على فتنة روم (Roehm) المفتعلة في حزيران/يونيو ١٩٣٤. وفي مقابل ذلك، ازدادت قوة شرطة الدولة السرية (Geheime Staatspolizei)، الغستابو، ونما تأثيرها شيئا فشيئا حتى

أصبحت من أهم دعائم الحكم. وبينما افتقرت ميليشيات الحزب إلى الانضباط المركزي، تميز جهاز الغستابو بانضباط قوي.[٢٠٨] وقامت شرطة الدولة السرية بمهمات الشرطة السياسية على صعيد عملي، وكثيرا ما عُرفت بهذا الاسم، نظرا إلى قمعها أي نشاط «معاد للدولة»، أي للحكم.

وبالإضافة إلى شرطة الدولة السرية، قامت قوات الأمن، المعروفة بِ SD - Sicherheitsdienst، بتنفيذ سياسة الحكم النازية على الصعيد العملي المحلي. ومع أن كلا الجهازين العامين بسط رقابته على حياة يهود ألمانيا ونشاط مختلف تنظيماتهم، فإن معالجة شؤون اليهود الرسمية تركت للأقسام ١١٢ II، و١ - ١١٢ II، و٣ - ١١٢ II، من قوات الأمن SD. وقد خلف أيخمان ملدنشتاين في أواخر سنة ١٩٣٥، ورأس القسم ١١٢ II بصورة رئيسية.

وفي الإمكان وصف سياسة الشرطة وأجهزة الأمن بـ «سياسة الإرهاب المنظم المنضبط»، التي رمت إلى حمل اليهود على «الهجرة الطوعية»، تنفيذا لِ «تعليمات الزعيم» - أي هتلر - وانعكست هذه السياسة بسلسلة من المراسيم منذ ٩ تموز/يوليو ١٩٣٤. وانطلقت تلك المراسيم والإجراءات العملية من الخطوط السياسية العامة، التي ميّزت الاندماجيين من الصهيونيين:

«أُسست الصهيونية بواسطة هيرتسل واستطاعت أن تجعل لها مكانة - حرفيا إسما - خلال الحرب العالمية، وعرضت قيادتها نفسها على زعماء الحلفاء في صراعهم ضد الاتحاد الرباعي - المقصود: ألمانيا والنمسا والمجر وتركيا - إذا أُعطيت لهم فلسطين دولةً يهودية بعد الحرب - بينما (يمثل) الاندماجيون التوجه اليهودي الآخر. يوجد خلاف أساسي في الرأي بين الاندماجيين والصهيونيين. ويطمح الصهيونيون إلى إقامة دولة يهودية تحت سلطتهم السياسية لأنهم لا يريدون العيش كشعب ضيف وقومية مسموح بها. لا يريد الاندماجيون دولة قومية، لأنهم يعتقدون أن الشعب اليهودي بطبيعته غير قادر على بناء دولة.

«إن الاشتراكية الوطنية - أي النازية - ترفض الاندماجيين بصورة أساسية، وتدعم الصهيونية بكل الوسائل.»[٢٠٩]

هكذا تميزت سياسة الغستابو وأجهزة الأمن، بعد تنظيمها من جديد بعد فتنة روم، عن سياسة ميليشيات الـ SA السابقة، بقيادة روم، التي أرادت أن تحتفظ باليهود «رهائن» في ألمانيا لأغراض سياسية مستقبلية.[٢١٠] وقام هايدريخ، نائب هملر وقائد شرطة الدولة السرية، بإصدار تعليماته لفرض الرقابة الشديدة على مؤسسات المنظمات اليهودية الاندماجية. وأكد في أحد تلك التعليمات سياسة التمييز بين هذه المنظمات وبين المنظمة الصهيونية، في ٦ شباط/فبراير ١٩٣٥:

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

«تزداد محاضرات المنظمات اليهودية، التي تروّج للبقاء في ألمانيا، في المدة الأخيرة... آمر بالعمل حالا على منع جميع هذه الاجتماعات اليهودية التي تقوم بالدعاية للبقاء في ألمانيا، إلى أجل غير مسمى.»(٢١١)

واستمرت اجتماعات الحركة الصهيونية الألمانية العامة، من دون أن يشملها أمر المنع، مدة طويلة.(٢١٢) وعندما شملها أمر المنع، قامت الشرطة السياسية بتخفيف رقابتها سنة ١٩٣٧، نظرا إلى حلول موعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العشرين. وبقيت العبرية تستعمل أيضا في «الاجتماعات السياسية» العامة حتى أمر هايدريخ في ٤ نيسان/أبريل ١٩٣٦ بمنعها إلا في «اجتماعات مغلقة وفي غرف» لتدريس اللغة العبرية لِ «تسهيل الهجرة إلى فلسطين.»(٢١٣) وجاء أمر منع استعمال اللغة العبرية في الاجتماعات السياسية لتجنب العائق اللغوي لمراقبة هذه الاجتماعات.

لم تكتفِ الشرطة السياسية بمنع اجتماعات المنظمات اليهودية ذات الميول الاندماجية، بل راحت أيضا تعتقل كل من دعا «إلى البقاء في ألمانيا.» وعندما قام شتال (Stahl)، رئيس الطائفة اليهودية، بزيارة فلسطين في مطلع سنة ١٩٣٥ وعاد إلى ألمانيا، داعيا يهودها في اجتماع «إلى البقاء في ألمانيا»، قامت الشرطة السياسية باعتقاله وزجه في السجن.(٢١٤) وكثيرا ما أرسل هؤلاء إلى معسكرات خاصة لِ «تدريبهم وتثقيفهم من جديد» وجعلهم يلمون بمبادىء «روح الاشتراكية الوطنية». ولم يسلم من حملات القمع والإرهاب سوى بعض المنظمات والأنشطة الدينية، والرياضية، والثقافية كالمسرح.

وقد لخص أحد تقارير القسم ١١٢ II نتائج سياسة أجهزة الحكم المدنية والبوليسية على تطور الحركة التنظيمية ليهود ألمانيا، فأشار إلى حل «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥ وأثره في زوال أهميته. كما أبرز تراجع «الاتحاد المركزي لليهود في ألمانيا» («اتحاد مواطني الدولة المركزي ذوي العقيدة اليهودية» سابقا) عن سياسته الاندماجية السابقة وانضمام أتباعه المتدرج إلى صفوف «المنظمة الصهيونية الألمانية». ومن ناحية أُخرى، استطاعت «المنظمات الصهيونية» جذب عدد كبير من «معسكر الاندماجيين». كما بدأ اليهود، ممن لا «إمكان حياة» لهم في ألمانيا، «يعتنقون الصهيونية» ويأملون بالهجرة إلى فلسطين.(٢١٥) وعبّر المكتب المركزي لشرطة الأمن (SD) عن مكانة فلسطين في سياسة شرطة الأمن الخاصة باليهود، وذلك في تقرير عام لسنة ١٩٣٦، أعدّه القسم ١١٢ II:

«ينبغي زيادة هجرة العمال على نطاق أوسع وبصورة جذرية. وهذا يمكن الوصول إليه بضغط وزارة الاقتصاد الاقتصادي على بالتروي/هعبراه - أي جهاز الترانسفير - ويمكن هذا إذا هددت وزارة الاقتصاد هعبراه بتقليص الترانسفير لتجبره على استعمال كامل تأثيره في الوكالة اليهودية...

«يجب وضع حد نهائي لتأثير منظمة الألمان في الخارج (Auslandsorganisation) (المعروفة باسمها المختصر AO) في دوائر شعبية عربية معادية لليهود في فلسطين بصورة قطعية. فتحريض العرب ضد المهاجرين اليهود يضر الرايخ - المقصود الحكم النازي - في نهاية الأمر، نظرا إلى أن الاضطرابات تعرقل عملية الهجرة بقوة (كبيرة)، وهذا يظهر خلال اضطرابات سنة ١٩٣٦ بوضوح.»(٢١٦)

خلاصة القول: إن قوات الأمن (SD) دعت إلى سياسة نشيطة على نطاق أوسع من أجهزة الحكم النازي المدنية الأُخرى، لحمل يهود ألمانيا على الهجرة إلى فلسطين. وتميزت من غيرها بتأييد استعمال شتى الوسائل، كالضغط وتهديد جهاز الترانسفير، لتهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين. وعلى صعيد السياسة الداخلية، عمل مختلف أجهزة الأمن على إضعاف المنظمات اليهودية الأُخرى لصهينة كوادرها ودفعهم إلى الهجرة. ومع أن أجهزة الأمن لم تصبح حتى الآن، أي حتى مطلع سنة ١٩٣٧، أهم مركز يحدد سياسة ألمانيا النازية فيما يتعلق بما سمي «المسألة اليهودية»، فقد بدأت تبرز على المسرح السياسي الرسمي عنصرا مؤثرا في بلورة سياسة الحكم النازي اليهودية.

وإذا سمحنا لأنفسنا ببعض التعميم، يمكن القول إن أجهزة الحكم النازي المختلفة - مدنية أو بوليسية - رأت في فلسطين «مخرجا» لِ «التخلص» من يهود ألمانيا. وبذلك عرضت فلسطين «الحل» لها و«الحل» للحركة الصهيونية، من وجهة نظرها أيضا. وهكذا حددت سياسة ألمانيا النازية نحو الحركة الصهيونية سياستها نحو فلسطين أيضا.

سابعا: ألمانيا النازية والتنقيحيون (Revisionists):(٢١٧)
حادث شتيرن وكاريسكي

حملت الحركة التنقيحية الصهيونية المعروفة باسم رفزيونستين (Revisionsists) لواء حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية. وساهمت اتفاقية الترانسفير في تعميق الخلاف بين قادتها، مثل جابوتنسكي وغروسمان، وبين قادة المنظمة الصهيونية من مباي والصهيونيين العموميين والراديكاليين. ووصل الخلاف بين الحركة التنقيحية وقيادة الحركة الصهيونية أوجه خلال المؤتمر الصهيوني في براغ في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، كما رأينا سابقا. وانفصل جابوتنسكي عن المنظمة الصهيونية وأسس المنظمة الصهيونية الجديدة في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥.

لم تحظ الحركة التنقيحية بشعبية واسعة في ألمانيا. ولا شك في أن نشاط جابوتنسكي وتجواله في بولونيا وفرنسا - ولا سيما باريس - وحملة أتباعه في فلسطين

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

ضد استيراد المنتوجات الألمانية، كل ذلك وضع أتباع الحركة في ألمانيا في موقع حرج وخطر، وهو ما أدى إلى شل نشاطهم والتزام التريث خلال بداية صعود النازيين إلى الحكم. وقام البعض منهم بالانضمام إلى المنظمات الصهيونية الألمانية مثل لختهايم (Licctheim). وعندما بدأوا يمارسون نشاطهم داخل الطائفة اليهودية بذلوا قصارى جهدهم لتجنب شعارات حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية.[٢١٨]

وبعد الانقسام داخل الحركة الصهيونية، ازدادت المنافسة بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين الحركة التنقيحية، ودخلت مرحلة جديدة. وازدادت حدة الانقسام، ومن ثم المنافسة، داخل ألمانيا بقيادة كاريسكي بصورة خاصة. ويبدو أن كاريسكي لاحظ أن يهود ألمانيا بدأوا يتأقلمون والوضع الجديد بعد صعود النازيين إلى الحكم، كما رأى الثمار التي بدأت المنظمة الصهيونية الألمانية والحركة الصهيونية تجنيانها في فلسطين، بعد عقد اتفاقية الترانسفير. واعتقد بعض زعمائهم أن الوقت حان لإقامة علاقات رسمية بين الحكم الجديد في ألمانيا والحركة التنقيحية. وحاول زيغفريد شتيرن تأدية دور الوسيط بين جابوتنسكي وأجهزة الحكم النازي، بينما بذل كاريسكي جهودا متواصلة للسيطرة على المنظمات اليهودية الألمانية، كاتحاد اليهود في ألمانيا، وإضعاف مكانة المنظمة الصهيونية الألمانية والترانسفير.

ويرجع نشاط كاريسكي السياسي إلى العشرينات، عندما أسس حزب الشعب اليهودي، وشارك في الانتخابات العامة للرايخستاغ، متحالفا مع حزب الوسط الكاثوليكي، الذي تزعمه فون بابن. كما كان كاريسكي عضوا في المنظمة الصهيونية الألمانية، لكن كان أحيانا كثيرة على خلاف مع قيادتها.

وقد ركز كاريسكي نشاطه في برلين، حيث كونت الطائفة اليهودية ثلث يهود ألمانيا (أي ما يقرب من ١٧٠ ألفا) واستطاع أن يصل إلى رئاسة مجلس الطائفة اليهودية في برلين سنة ١٩٢٨، لكن الاندماجيين عادوا إلى رئاسة المجلس سنة ١٩٣٠، بعد أن نظموا صفوفهم. ومع ذلك، بقي كاريسكي وألفرد كلي (Klee)، أحد أتباعه، عضوين في إدارة مجلس الطائفة.[٢١٩]

بقي كاريسكي عضوا في المنظمة الصهيونية الألمانية بعد صعود هتلر إلى الحكم. وطُرد من المنظمة في أيار/مايو ١٩٣٣، عندما حاول وجماعة من شبيبة البيتار (Betar) احتلال أحد المناصب الإدارية بالقوة. وتم الطرد الرسمي في أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، على الرغم من التساؤلات بشأن شرعية الطرد.[٢٢٠] لكن ذلك لم ينه الصراع بين المنظمة والتنقيحيين، بل زاد في حدته، إذ أصبحت الطريق أمامه ممهدة للعمل بمبادرته الذاتية ومساعدة أتباعه المحدودي العدد، من دون أن يعبأ بنظام المنظمة الصهيونية.

وأسس كاريسكي «منظمة صهيونيي الدولة» (Staatszionistische Organisation)

كتنظيم مناوىء ومنافس للمنظمة الصهيونية الألمانية. وأصدر صحيفة دُعيت «شتاتستسيونستين» (Staatszionisten) أداةً إعلامية لِـ«منظمة صهيونيي الدولة». ووضع التنظيم الجديد «هجرة اليهود الشاملة» من ألمانيا «والميلاد القومي اليهودي» مبدأ لسياسته،[٢٢١] معتقدا أنه سيجد قبولا لدى الحكم النازي في ألمانيا.

واصطدم كاريسكي وأتباعه من التنقيحيين بمشكلة صعب التغلب عليها؛ فقد دعا التنقيحيون في فلسطين وبولونيا وبلاد أُخرى إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية، وكوّنوا أهم التيارات داخل الحركة الصهيونية، التي دعت إلى إلغاء اتفاقية الترانسفير بسبب تناقضها ومبادىء مقاطعة المنتوجات الألمانية. ومن ناحية أُخرى، لاحظ التنقيحيون الألمان، وعلى رأسهم كاريسكي، تأثير التعامل الصهيوني الألماني في صهينة يهود ألمانيا وانضمام أعداد كبيرة، ولا سيما بين صفوف الشبيبة، إلى المنظمة الصهيونية الألمانية ومؤسساتها، أملا بالهجرة إلى فلسطين. وأثارت سياسة توزيع شهادات الهجرة اللامتكافئة، وحرمان تنظيمات التنقيحيين شبه الكلي منها استياءهم، الأمر الذي دفعهم إلى طرح المسألة أمام المؤتمر الصهيوني في براغ في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ١٩٣٣.[٢٢٢]

ويبدو أن بعض التنقيحيين اعتقد أن ثمة إمكانا للتوصل إلى حل وسط بين جابوتنسكي والسلطات الألمانية؛ فبذل شتيرن جهودا ليقوم بدور الوسيط في أواخر سنة ١٩٣٤ وأوائل سنة ١٩٣٥. وكان الهدف من هذه الوساطة إقناع جابوتنسكي بالتخلي عن تأييده المطلق لسياسة مقاطعة المنتوجات الألمانية.

لا نعرف ما إذا كان شتيرن قد قام باستشارة أحد من أوساط التنقيحيين الألمان أم أن المبادرة كانت فردية بحتة. والمصادر لا تؤكد ذلك، لكننا نعرف أن شتيرن كان يعلم بما يجري في دوائر التنقيحيين، فقد عرف أن جابوتنسكي سيفتتح مؤتمر شبيبة البيتار في كراكاو في بولونيا، فسافر إلى باريس. لكن سفر جابوتنسكي تأجل أياما عدة، فلم يصل إلى لندن – ومنها إلى كراكاو – سوى في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤. وكان شتيرن يعلم مسبقا، وهو في باريس، بظروف تأخر جابوتنسكي. ومن ناحية أُخرى، نفدت العملات الصعبة لديه، فتوجه إلى السفير الألماني في باريس، طالبا منه الاتصال بغروس (Gross) في وزارة الدعاية، ولوزنر (Loesner) في وزارة الداخلية، وهازلباخ (Hasselbach) في مكتب شرطة الدولة السرية. وكان غرض شتيرن من ذلك الحصول على العملات اللازمة لإقامته ومعرفة ما إذا كان عليه أن يسافر إلى لندن لمقابلة جابوتنسكي هناك.[٢٢٣]

أثارت حادثة شتيرن في باريس ضجة في وزارة الخارجية الألمانية؛ فقد رأت وزارة الخارجية في سفر شتيرن إلى باريس، ومنها إلى لندن لحمل جابوتنسكي على

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وقف دعمه لحركة مقاطعة المنتوجات الألمانية، خرقا لمبدأ تقسيم الصلاحيات، فقد كان الاتصال بجهات أجنبية من صلاحيات وزارة الخارجية. فاتصل بيلو ـ شفانته بوزارتي الدعاية والداخلية وبهازلباخ، من الغستابو، طالبا تفصيلات عن رحلة شتيرن إلى باريس، ولفت أنظارهم إلى أن عملا كهذا هو من صلاحيات وزارة الخارجية. وطلب بيلو ـ شفانته من السفارة الألمانية في باريس أن يُقدِّم إلى شتيرن تكاليف الرجوع إلى ألمانيا فقط.[٢٢٤]

هل كانت مساعي شتيرن لإقناع جابوتنسكي بوقف حملة الدعاية للمقاطعة منطلقة من مبادرة ذاتية قطعا؟ إن شتيرن لم يدّع منذ البداية أن أجهزة الحكم المذكورة سابقا ـ في وزارتي الدعاية والداخلية، والغستابو ـ قامت بإرساله رسميا للوساطة. لكن المصادر المتوفرة لدينا توكد أن سفره جرى بموافقة صامتة غير رسمية (Im Einvernehmen) من قِبل غروس ولوزنر وهازلباخ. من هنا يمكن الاعتقاد أن مساعيه كانت بمبادرة فردية من حيث طبيعتها الرسمية. لكن علم الدوائر الحكومية برحلته والتزام الصمت أكدا عدم معارضتها المبدئية، وعبّرا عن رغبتها في الوصول إلى تفاهم مع التنقيحيين الصهيونيين أيضا.

لم يسفر حادث شتيرن عن نتائج سياسية ذات أهمية خاصة، ويمكن اعتباره حادثا عابرا. لكن حادث شتيرن كشف عن طبيعة العلاقات بين الأطراف ذاتها. كما أنه ألقى بعض الأضواء على شتيرن ذاته.

ولد شتيرن في فيرتسبورغ (Wuerzburg) في جنوب ألمانيا، والتحق بالجيش الألماني متطوعا في أواخر الحرب العالمية الأولى. وبدأ يكتشف «جذوره اليهودية» بعد الحرب مباشرة، ولا سيما بعد رحلة إلى فلسطين ومصر سنة ١٩٢٥. ويبدو أن علاقاته الشخصية ببعض النازيين بدأت مبكرة؛ فقد تعرف إلى رودلف هس، وطلب منه سنة ١٩٣٠ أن يسلم هتلر مقالا له عن الصهيونية. ولا نعرف هل وصل المقال إلى هتلر أم لا، لكن المادة المصدرية تؤكد أن «قصة المقال» لم تكن مختلقة.[٢٢٥] وأراد شتيرن دراسة القانون في جامعة ميونخ، لكنه طُرد سنة ١٩٣٣ بعد صدور قوانين الفصل بين الآريين وغير الآريين في المعاهد العلمية في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣. ومن الأرجح أنه تعرّف على هس آنذاك، خلال إقامته في ميونخ. وزاد التمييز العنصري في ألمانيا في اقتناعه بالعلاقة العضوية بين العنصر والقومية والدولة، مع أنه راح ضحية هذه المبادىء وفقد مقعد دراسته. وأقام شتيرن علاقات واتصالات ببعض رجال الحزب، مثل هس وأجهزة الغستابو ووزارة الداخلية في وقت مبكر، اعتقادا منه أن القرابة الفكرية والأيديولوجية كفيلة بضمان التعامل على الصعيد العملي. ولم تكن محاولة التوسط الفاشلة بين جابوتنسكي وأجهزة الحكم النازي سوى تعبير عن هذا الاعتقاد.

وجد التنقيحيون أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه؛ فقد أبرزت رسائلهم الدعائية إلى أجهزة الحكم في وزارة الداخلية قرب أيديولوجيتهم السياسية إلى الأيديولوجية النازية.[٢٢٦] واستمرت صحيفتهم، «شتاتستيسونستين»، تنادي بضرورة التعامل بينهما. ومع ذلك، فقد بقي توزيع معظم شهادات الهجرة مقصورا على أعضاء المنظمة الصهيونية الألمانية، والشبيبة الطلائعية، والمقربين إليهما بصورة عامة، فكان لا بد من اللجوء إلى وسائل أُخرى.

حاول التنقيحيون السيطرة على المؤسسات اليهودية الألمانية، وكانت التنظيمات الاندماجية تسيطر على هذه المؤسسات، نظرا إلى أنها شكلت الأكثرية الساحقة من يهود ألمانيا. وعندما صعد هتلر إلى الحكم، قبلت هذه التنظيمات بمبدأ مشاركة المنظمة الصهيونية الألمانية، مع أن الأخيرة أصرت على إبعاد المنظمات المغالية في ألمانيتها، كاتحاد المحاربين القدامى واتحاد اليهود الوطنيين الألمان بصورة خاصة. وكان أهم هذه التنظيمات العامة «جمعية الرايخ للاتحادات الثقافية اليهودية»، و«اللجنة المركزية للإغاثة والبناء»، و«مجلس الرايخ لليهود الألمان» (Reichsvertretung der deutschen Juden) التي أقيمت بعد صعود النازيين إلى الحكم. واستبدل اسم «الرايخ» سنة ١٩٣٥ باسم «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا» (Reichsvertretung der Juden in Deutschland) نتيجة ضغط النازيين وانطلاقا من دوافع أيديولوجية. وكان الغرض من محاولات السيطرة على هذه التنظيمات استعمالها أدوات لنشر دعايتهم واستخدام أموالها لأغراضهم الحزبية. وانقلبت هذه المؤسسات إلى ساحة صراع بين الاندماجيين والمنظمة الصهيونية الألمانية من جهة، والتنقيحيين، وعلى رأسهم كاريسكي، من جهة أُخرى.

وقد استخدم التنقيحيون، وعلى رأسهم كاريسكي، مناورات سياسية وضعت تنظيمات المنظمة الصهيونية في موضع حرج؛ فقد اتهموا رجال المنظمة الصهيونية وتنظيماتها، كالطلائعيين، بالماركسية واليسارية. وكانت التهمة سلعة رائجة لدى النازيين، نظرا إلى عداء النازية اللامحدود للماركسية. وانضم بعض رجالهم إلى تنظيمات المنظمة الصهيونية كي ينقلوا أخبار نشاطها إلى الغستابو ـ الشرطة السياسية.[٢٢٧]

وحاول كاريسكي فرض نفسه على «جمعية الرايخ للاتحادات الثقافية اليهودية»، واستعان بهانس هنكل (Hans Hinkel)، المسؤول عن اليهود في وزارة الدعاية، في أواخر سنة ١٩٣٥. واصطدم هنكل بتحفظ رجال الغستابو، الذين أبدوا رضاهم عندما عُين مندوب صهيوني نائبا لرئيس «جمعية الرايخ» سابقا. فقد عنى تعيين كاريسكي نائبا لرئيس الجمعية إقصاء بينو كوهن، من المنظمة الصهيونية الألمانية، وصبغ نشاط

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الجمعية بالصبغة التنقيحية بدلا من صبغة الصهيونية العامة. وفشلت هذه المحاولة عندما اكتشف أن كاريسكي قام بتمويل جاسوس يهودي أرسله الغستابو إلى إنكلترا.[٢٢٨] لكن هانس هنكل علل إصراره على تعيين كاريسكي بقوله:

«سمحت للحركة الصهيونية عمدا ـ حرفيا بوعي ـ بأن تمارس أكبر تأثير على الأنشطة الثقافية والروحية لجمعية الثقافة (نظرا) إلى أن الصهيونيين ـ المقصود التنقيحيون ـ كـ 'يهود عنصريين'، أعطونا ضمانات للتعاون معنا بصورة مقبولة.»[٢٢٩]

حدد كاريسكي موقفه من قوانين نيرنبرغ العنصرية في مقابلة صحافية مع «دير أنغرف» في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥. كما عكس اللقاء الصحافي رغبة كاريسكي في فرض سيطرته على المؤسسات الثقافية والتربوية:

«كنت قد اعتبرت الفصل الكامل بين الأنشطة الثقافية لشعبين ـ المقصود الشعب الألماني والشعب اليهودي ـ يعيشان في مجتمع واحد ضرورة للتعايش السلمي منذ أعوام. وأيدت فصلا كهذا منذ زمن طويل لأنني أحترم القومية الغريبة. ويبدو لي أن قوانين نيرنبرغ الصادرة في ١٥ أيلول/سبتمبر... أخذت هذا الاتجاه لإرساء الأساس لحياة منفصلة مبنية على الاحترام المتبادل. إن وضع حد لعملية التفكك في حارات يهودية كثيرة، والتي ازدادت بواسطة الزواج المختلط، ليلقى ترحيبا كليا من وجهة النظر اليهودية. إن لهذين العنصرين، الدين والعائلة، أهمية عظمى لإقامة الوجود القومي اليهودي في فلسطين.»

وعلى صعيد آخر واصل كاريسكي محاولة شتيرن لحمل الحركة التنقيحية العامة على التخلي عن سياسة مقاطعة المنتوجات الألمانية. وكان كاريسكي يقيم علاقات وثيقة متواصلة بفون فايزل (Von Weisl)، أحد زعماء التنقيحيين في النمسا، الذي كان يعمل صحافيا في فيينا. وشارك فايزل موقف كاريسكي من المقاطعة للمنتوجات الألمانية. وحاول كاريسكي تجنيد فايزل إلى جانبه. ولم يكتف فايزل بما دعا كاريسكي إليه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما دعا إلى إقامة دولة يهودية وإقامة حلف مع إنكلترا التي كانت على علاقة حسنة بألمانيا في فترة ١٩٣٥ـ ١٩٣٦، وبولونيا واليابان، بالإضافة إلى ألمانيا طبعا، ضد الاتحاد السوفياتي والحركات الثورية في آسيا والعالم العربي.[٢٣٠]

وقد رأى كاريسكي أن هناك فرصة سانحة للالتقاء بجابوتنسكي خلال انعقاد مؤتمر البيتار، في كراكاو في بولونيا. فسافر إلى المؤتمر ومعه عدد من شرطة الغستابو. وكان الغرض من اشتراكه في المؤتمر العمل على إقناع جابوتنسكي بالعدول عن تأييده حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية. لكن مرافقة رجال الغستابو له انكشفت واضطرته المعارضة إلى العودة إلى ألمانيا من دون أن يحقق نجاحا.[٢٣١]

وعلى الرغم من الفشل وسوء الحظ، واصل كاريسكي نشاطه في ألمانيا بعد عودته من بولونيا. وكان قد أدرك، كما أدرك فايزل، أن أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت الحركة الصهيونية في انتشار شعبيتها ودخول أعداد متزايدة في صفوفها، عاد إلى نجاحها في تأمين الهجرة إلى فلسطين. ومع أن توزيع شهادات الهجرة لم يأخذ مجرى حزبيا من ناحية نظرية، فإن سيطرة حزب مباي والصهيونيين العموميين على مؤسسات المنظمة الصهيونية أدت أيضا إلى سيادة الحزبية على سياسة توزيع شهادات الهجرة. وشكّلت حصة الشبيبة الطلائعية (حالوتس) نصيب الأسد من الهجرة. وقد راجت الشائعات الصحافية في أوائل سنة ١٩٣٦ بشأن مشروع تهجير مئة ألف يهودي.[٢٣٢] ولا شك في أن النجاح الهائل الذي لقيته الهجرة الصهيونية سنة ١٩٣٥ ساهم كثيرا في بعث الآمال بهجرة أعداد ضخمة سنة ١٩٣٦. وليس من الغريب أن يبذل كاريسكي وأعوانه كل جهد لبسط سيطرتهم على التنظيمات اليهودية والصهيونية لتأمين فرص الهجرة لأتباعه.

وشارك كاريسكي في الدعوة إلى تهجير يهود ألمانيا «الكلي» إلى فلسطين بصورة خاصة منذ مطلع سنة ١٩٣٥. وزاد صدور قوانين نيرنبرغ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥ في اعتقاده أن هناك ضرورة لتهجير يهود ألمانيا. لكن دعوته إلى ذلك اختلفت عن غيرها. ومال كاريسكي إلى أن يُسنَد إلى الحكومة الألمانية دور أنشط. وطالب بأن تقوم الحكومة الألمانية بمفاوضات رسمية مع حكومة بريطانيا لتنظيم الهجرة. كما دعا إلى تجنيد أموال يهود ألمانيا وأملاكهم، بالتعاون مع المصرف المركزي الألماني، لتمويل يهود ألمانيا وتوطينهم. واعتقد أن هجرة ما يقرب من عشرين ألفا سنويا ستحل ما دعاه «المسألة اليهودية» خلال الأعوام العشرين المقبلة.[٢٣٣] لكن مشروع كاريسكي لم يتعد الفكرة وذهب أدراج الرياح، كغيره من المشاريع.

وقد أدرك كاريسكي وأعوانه المقربون أن إرغام «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا» على ضم عضو من بين صفوفهم إلى المجلس سيؤمن لهم مركز قوة يمكن استعماله لتوسيع نفوذهم بين يهود ألمانيا. لكن المنظمة الصهيونية الألمانية رأت في «مجلس الرايخ» أحد معاقل نفوذها. وكان كاريسكي قد أثار سنة ١٩٣٥ المخاوف بين صفوف المنظمة الصهيونية الألمانية، عندما حاول فرض نفسه على «جمعية الاتحادات الثقافية اليهودية». وأطلعت المنظمة الصهيونية الألمانية بعض قادة الحركة الصهيونية العالمية على طموحات كاريسكي وعلى استعانته بالغستابو لتحقيق مطامعه.[٢٣٤]

وجدد كاريسكي حملته في شباط/فبراير ١٩٣٧ بتوجيه نقد حاد إلى المجلس. ولم تسلم المنظمة الصهيونية الألمانية ومؤسسات الترانسفير من حملته العامة. وطالب في أيار/مايو ١٩٣٧ بأن تتولى المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة برئاسة جابوتنسكي

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

إدارة أعمال «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا». وجند الصحف والمؤسسات المحلية، التي استطاع فرض سلطته عليها، لهذه الحملة طوال النصف الأول من سنة ١٩٣٧.

ولجأ ليو بك (Leo Baeck) رئيس المجلس، ونائبه الصهيوني أوتو هرش (Otto Hirsch)، إلى المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية للاستعانة بها. فقد عنى فرض كاريسكي على إدارة «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا» الاشتراك في الإشراف على الأموال التي جُمعت في الخارج لمساعدة يهود ألمانيا في محنتهم. ووصلت هذه التبرعات إلى ما يقرب من ٤,٥ ملايين مارك. واستخدم كاريسكي مؤسسات الطائفة اليهودية في برلين لرفع الاحتجاجات إلى إدارة «مجلس الرايخ» على صعيد المؤسسات اليهودية الداخلية. واستمر الصراع الداخلي حتى منتصف تموز/يوليو ١٩٣٧، عندما انكشفت فضيحة مصرف إفريا (Iwria) التي أدت إلى إعلان إفلاسه. ويبدو أن أعمال كاريسكي المشبوهة كانت السبب الرئيسي لفضيحة المصرف وإفلاسه في النهاية. وبذلك أنهى كاريسكي آخر فصل في حياته السياسية في ألمانيا، وهاجر إلى فلسطين في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧.[٢٣٥]

أدت فضيحة المصرف وتورط كاريسكي نفسه إلى انفضاض الكثيرين من أعوانه من حوله. لكن بعض التيارات التنقيحية واصل نشاطه السياسي في ألمانيا بعد ذلك. وحافظت «منظمة صهيونيي الدولة» على مكانتها الشرعية حتى حُلت في ٣١ آب/أغسطس ١٩٣٨.

لم يكتب لسياسة كاريسكي نجاح كبير، كما بقي عدد المنتسبين إلى «منظمة صهيونيي الدولة» ضئيلا. ولم يتجاوز عدد الأعضاء الألف، بينما تزايد عدد أعضاء المنظمة الصهيونية الألمانية باستمرار، ووصل العدد إلى نحو ٩٠ ألفا، بحسب تقدير دراسة قدمها هاغن (Hagen) في أيلول/سبتمبر ١٩٣٨.[٢٣٦] وكانت الدراسة قد أُجريت بعد ضم النمسا إلى ألمانيا. وعاد عدم شعبية التنقيحيين إلى عوامل متعددة؛ فقد نجحت مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في تأمين مكانة شبه احتكارية فيما يختص بالهجرة، منذ عقد اتفاقية الترانسفير سنة ١٩٣٣، وأدرك فون فايزل أهمية الهجرة عاملا لجذب البعض إلى صفوفه. فعمل على تنشيط الهجرة المعروفة بـ «الهجرة اللاشرعية» في وقت مبكر. وواصل بعض الخلايا هذه السياسة في بعض المراكز والمدن، مثل دانزغ وفيينا، سنة ١٩٣٨ وبعد ذلك.[٢٣٧]

فشل التنقيحيون الألمان في فرض نفوذهم على المؤسسات اليهودية الألمانية. ومن المؤكد أن تأييد التنقيحيين ـ ولا سيما جابوتنسكي ـ لحركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية ساهم في إضعاف موقفهم في ألمانيا. وبذلك استطاعت الحركة الصهيونية أن تحتفظ بمراكز القوة في المؤسسات اليهودية الألمانية، بعد أن نجحت في إقصاء

التنظيمات اليهودية المغالية في ألمانيتها من ناحية وأجبرت «الاتحاد المركزي لليهود في ألمانيا» الليبرالي على القبول بقيادتها من ناحية أُخرى. وما حاول التنقيحيون القيام به داخل التنظيمات اليهودية في ألمانيا كان شبيها بما قامت المنظمة الصهيونية الألمانية به سنة ١٩٣٣، لكن بأساليب مختلفة. ولم تختلف أهداف التنقيحيين من محاولاتهم لفرض سيطرتهم على المؤسسات اليهودية واليهودية الصهيونية، فقد أراد التنقيحيون استعمال هذه المؤسسات أداة لهجرة أتباعهم إلى فلسطين، بعد أن امتنعت مؤسسات الهجرة من أن تخصص لهم حصة مقبولة من شهادات الهجرة. وفي الإجمال، فإن المحاولات التنقيحية الانقلابية، بمساعدة الشرطة السياسية، عكست أحد جوانب الصراع الداخلي بين التنظيمات اليهودية واليهودية الصهيونية الألمانية، وجانبا آخر من التعاون الصهيوني/الألماني.

وبينما اعتبرت قيادة الحركة الصهيونية الرسمية وزارتي الاقتصاد والخارجية والمصرف المركزي عنوانها الرئيسي، من دون أن تهمل أجهزة الحكم الأُخرى إذا دعت الحاجة، مالت العناصر التنقيحية إلى التقرب من أجهزة الحزب والشرطة ووزارة الإرشاد والدعاية بصورة خاصة. ويبدو واضحا أن التنقيحيين شعروا بقرابة أيديولوجية. واعتقد البعض ـ فايزل على سبيل المثال ـ أن صعود الفاشستية في إيطاليا والنازية في ألمانيا قسّم العالم إلى معسكرين رئيسيين: فاشستي ولافاشستي، وأن الصراع السياسي العالمي سيؤدي إلى انتصار الأنظمة الفاشستية. وفي الواقع فإن المناخ السياسي العالمي في الثلاثينات ونشوب الحرب العالمية الثانية قد غذّيا هذا الاتجاه الفكري. وعلى الرغم من عداء النازية غير المحدود لليهود، فقد وجد الفكر الفاشستي أعوانا له بين بعض الفئات الصهيونية، التي راحت تدعو إلى إقامة دولة فاشستية يهودية في فلسطين، كما رأينا في رومانيا مثلا.[٢٣٨]

ولعل أهم فئة دعت إلى التعامل مع ألمانيا النازية هي «عصابة شتيرن».[٢٣٩] لكن شتيرن اختلف عن غيره بأن جهوده لم ترم إلى تهجير يهود ألمانيا، بل إلى التعاون العسكري ضد إنكلترا كخطوة أولى تليها عملية تهجير يهود أوروبا إلى فلسطين. فقد طرحت الحرب العالمية الثانية لدى التنقيحيين مسألة استمرار أعمال العنف والإرهاب ضد الجيش البريطاني على بساط البحث. ودعا جابوتنسكي إلى التعاون مع بريطانيا، بينما دعا شتيرن إلى مواصلة أعمال العنف ضد معسكرات الجيش البريطاني بعد خروجه من السجن في حزيران/يونيو ١٩٤٠. وأدى الخلاف بينهما إلى انقسام «المنظمة» (إيرغون بالعبرية) في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. ونادى شتيرن بضرورة التعاون مع دول المحور، فأرسل أحد أعوانه، لوبنتشك (Lubentschik)، إلى بيروت في كانون الثاني/يناير ١٩٤١ لمقابلة رجال بعثات دولتي المحور هناك.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وقد اجتمع لوبنتشك إلى فون هنتغ، مدير دائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية، وإلى أحد المساعدين الدبلوماسيين في بيروت. وكان فون هنتغ في زيارة لبلاد المشرق العربي. وواصل شتيرن سياسة الاتصالات، لكن هذه المرة على أرض بلد محايد: تركيا، فأرسل ألن يلين مور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ للاجتماع إلى موظفي السفارة الألمانية هناك. لكن قوى الأمن اعتقلته في الطريق.[٢٤٠]

لا تزال جوانب التعاون بين «محاربي حرية إسرائيل» («ليحي» بالعبرية)، الذي انشق عن «الإيرغون»، وبين أجهزة الحكم النازي، يكتنفها الكثير من الغموض. لكن شتيرن دعا إلى تهجير يهود أوروبا إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية شبيهة بنظامي الحكم الفاشستي والنازي، وتكون في المستقبل بمثابة ركيزة لِ «مركز القوة الألمانية في الشرق.»[٢٤١]

ولم تسفر جهود شتيرن للتعاون بين منظمته وبين الحكم النازي عن نتائج عملية. وفي الواقع، لم يكن لهذه المحاولات أي بصيص من الأمل. فقد بدأت ألمانيا النازية تجميع اليهود وإرسالهم إلى «معسكرات العمل» أو إلى «معسكرات الموت».

الفصل الثالث
أزمة سياسة الترانسفير والتهجير: الضرورة الأيديولوجية ومطالب السياسة العملية

أولا: ألمانيا النازية ولجنة بيل وإقامة الدولة اليهودية (١٩٣٧)

كان من نتائج الإضراب الذي قام الفلسطينيون به في نيسان/أبريل ١٩٣٦، والذي استمر قرابة ستة أشهر،[١] أن قامت بريطانيا بدرس سياستها في فلسطين مجددا، وقررت إرسال بيل على رأس لجنة إلى فلسطين. وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، وأنهت أعمالها في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧، وأصدرت في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧ توصياتها بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها.

وفي الواقع فإن توصيات اللجنة دعت إلى ما دعا بعض زعماء الحركة الصهيونية إليه، من حيث المبدأ، منذ سنة ١٩٢٩.[٢] وبذلك أعطت لجنة بيل تحديدا واضحا لما واكب مفهوم «البيت القومي» اليهودي من غموض وإبهام. ومن الواضح أن زعماء الحركة الصهيونية لم يجهدوا أنفسهم في العمل على تحديد «البيت القومي»، نظرا إلى انعدام الشروط الأساسية التي تستوجب هذا التحديد. واحتل توفير الشروط الأساسية، ولا سيما الهجرة والاستيطان، أولوية خاصة في سياستهم. وعندما أبدى الفلسطينيون معارضتهم منذ بداية العشرينات، أدرك الساسة البريطانيون أن الغموض والإبهام يوفران لهم مجالا واسعا للمناورات السياسية في فلسطين.

لم يول الساسة الألمان مضمون «البيت القومي» اليهودي اهتماما خاصا. ومن المشكوك فيه أن نجد وثيقة طرحت سؤالا بشأن مضمون «البيت القومي» اليهودي حتى سنة ١٩٣٧. ويبدو لنا أن السبب واضح: فقد أولى المنظرون العنصريون الألمان ما دعوه «المسألة اليهودية» اهتماما خاصا، واحتل تهجير يهود ألمانيا أولوية عظمى في سياستهم.

لكن مشروع بيل لتقسيم فلسطين، أو بالأحرى مشروع بيل لإقامة «الدولة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

اليهودية»، طرح علامة استفهام أمام أيديولوجيتهم السياسية.

وقد رجعت جذور الفكر النازي العنصرية إلى القرن التاسع عشر. ورأى البعض أنها ترجع إلى مارتن لوثر في القرن السادس عشر.(٣) ونكتفي هنا بعرض الأفكار العامة فيما يتعلق بالصهيونية، كما وردت في مؤلفات هتلر السياسية، وخصوصا في آثار ألفرد روزنبرغ. واخترنا الأول لأسباب واضحة، أما الثاني فقد اعتبر نفسه رأس الحركة النازية المفكر على الأرجح.

التحق روزنبرغ بالحركة النازية سنة ١٩١٩، بعد أن هرب من روسيا وقطع دراسته هناك. وصدر معظم مؤلفاته في العشرينات في ميونخ. ولعل أهم مؤلَّف يهمنا هو «الصهيونية المعادية للدولة» (أو بترجمة حرة دقيقة «عداء الصهيونية للدولة» Der Staatsfeindliche Zionismus)، الذي صدر سنة ١٩٢٢، أي قبل أن تصبح الحركة النازية قوة سياسية حاسمة.

لا شك في أن الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧ تركت أثرها في فكر روزنبرغ السياسي. لكن عداءه للسامية لم يكن بحاجة إلى التحدي الفكري الذي خلّفته الثورة البلشفية لبلورة فكره المعادي للسامية؛ فقد اطلع على التراث الفكري المعادي للسامية في القرن التاسع عشر. كما ساهم صدور وعد بلفور عن الحكومة البريطانية سنة ١٩١٧ في عدم استثناء الحركة الصهيونية من مفهوم ما دعاه اللاساميون «المؤامرة اليهودية العالمية». وبذلك اختلف روزنبرغ، وهتلر كما سنرى فيما بعد، عن المفكرين اللاساميين الكلاسيين. فقد أدى نجاح الحركة الصهيونية في استصدار وعد بلفور إلى دفع حكومة القيصر الألماني إلى الضغط على تركيا لإصدار وعد مماثل سنة ١٩١٨. وعلى الصعيد الفكري، فقد قبل روزنبرغ بفرضيات «بروتوكولات حكماء صهيون» اللاسامية.

وكانت «بروتوكولات حكماء صهيون» نشرت في روسيا سنة ١٩٠٥، ونُسِبَ تأليفها إلى سيرجي نيلوس، أحد رهبان الكنيسة الأرثوذكسية المتشددين. وصدرت «البروتوكولات» من دون ذكر مؤلفها الحقيقي، وتُرجمت إلى الألمانية ونشرت سنة ١٩١٩.

نقل روزنبرغ أحد المفاهيم الأساسية في الفكر اللاسامي، «المؤامرة اليهودية العالمية»، وربطه بما طرحته «البروتوكولات» من أفكار جديدة. وبدت «البروتوكولات» له تأكيدا لهذه المؤامرة، ولا سيما أن مؤلف «البروتوكولات» اعتبر خطط «المؤتمر الصهيوني العالمي» في بازل (سويسرا) سنة ١٨٩٧ حلقة جديدة في تطور «المؤامرة»، طبقا لتصور المؤلف. وخلاصة القول: إن روزنبرغ اعتقد أن اليهودية العالمية دبرت، وتدبر، المؤامرات لفرض سيطرتها على العالم، واستخدمت الثورة البلشفية في روسيا

سنة ١٩١٧ أداة لفرض هذه السيطرة. وقامت بالتحالف مع إنكلترا لإنهاء «الوجود الألماني». ومن هنا عزا كل من هتلر وروزنبرغ هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى إلى «المؤامرة اليهودية العالمية». من ناحية أخرى، رأى روزنبرغ في الحركة الصهيونية العالمية أداة أُخرى لسيطرة اليهود على العالم. وتناول روزنبرغ في مؤلفه المذكور سابقا هذه الصلة بين اليهودية العالمية والصهيونية بكثير من التفصيل؛ وما نشره في الصحيفتين النازيتين، «دير فولكشه باوبختر» (*Der Voelkische Beobechter*) و«دير شبور» (*Der Spur*)، فيما بعد، لم يكن سوى تكرار لما ورد في مؤلفاته السابقة.(٤)

لا شك في أن روزنبرغ ترك أثره الفكري في هتلر بعد وصوله إلى ميونخ سنة ١٩١٩ وانضمامه إلى دوائر الحركة النازية. لكن هتلر لم يكن بحاجة إلى روزنبرغ للأخذ بالفكر اللاسامي وبلورة وجهة نظره بشأن مفهوم «المؤامرة اليهودية العالمية» وعلاقتها بالثورة البلشفية وهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من الاختلافات التي لا تهمنا هنا، فإن هذه «الكليشهات» كانت عامة في الأيديولوجية اللاسامية والنازية. ويروي هتلر في كتابه «كفاحي» كيف اكتشف أن اليهود «شعب» عندما كان يطوف شوارع فيينا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد رأى «يهوديا» وتساءل في نفسه: «أهذا ألماني». ورجع هتلر إلى الحاضر، بعد تأملاته في الماضي، وتساءل عن طبيعة العلاقة بين اليهود «كشعب» وبين الصهيونيين:

«وتوجد بينهم (أي بين اليهود) حركة كبيرة، ذات وزن كبير في فيينا، والتي تؤكد بوضوح شخصية اليهود: إنهم الصهيونيون.

«ويبدو أن بعضا فقط من اليهود يؤكد وجهة النظر (هذه)، بينما الأكثرية الساحقة تدين هذا التحديد (بأن اليهود شعب بذاته) وترفضه داخليا... لأن ما يسمى اليهود الليبراليين لا يرفضون الصهيونيين كلايهود، وإنما لأنهم يهود (اتبعوا) طريقا لاعملية، بل خطرة، وذلك باعترافهم بيهوديتهم جهرا.»(٥)

ومع أن هتلر رأى في «الصهيونيين» توكيدا لنظريته العرقية، فإن «الصهيونيين» من وجهة نظره لم يختلفوا عن اليهود من حيث «شخصيتهم» اليهودية التي افتقرت إلى ميزة آرية في أصلها: القدرة الذاتية على بناء الدولة (Unfaehigkeit fuer Staatsbildung): «إن سيطرة اليهودي على الدولة أكيدة، بحيث لا يكتفي بدعوة نفسه يهوديا فقط، وإنما يعترف بهدفه السياسي والوطني النهائي أيضا من دون رحمة. هناك قطاع ـ المقصود الصهيونيون ـ يعترف جهرا بكونه شعبا أجنبيا، ومع ذلك فإنه يكذب هنا. إذ إن الصهيونيين يحاولون إقناع باقي العالم بأن الوعي القومي اليهودي سيحقق ذاته في إنشاء الدولة الفلسطينية... لم يرد بناء دولة يهودية في فلسطين في أذهانهم من أجل الحياة هناك؛ إن كل ما يريدونه هو مركز منظم ذو حقوق سيادة وبعيد عن تدخل الدول الأُخرى

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

من أجل حياكة تآمراتهم العالمية.»[٦]

وعلى الرغم من التناقضات النظرية الداخلية والتطورات السياسية التي أكدت عكس ما ذهب هتلر إليه،[٧] فقد استمر هتلر يؤمن بعدم قدرة اليهود الذاتية على إنشاء دولة حتى انهيار حكمه سنة ١٩٤٥ على الأرجح. واستمد عداء هتلر للصهيونية جذوره من عدائه لليهودية لا العكس، كما يعتقد البعض.[٨]

وقد انطلق تأييد هتلر للهجرة الصهيونية من أهداف عملية: أولوية «حل المسألة اليهودية»، إذ إن «المسألة اليهودية» شكلت «مسألة ألمانية» في الوقت نفسه، ما دام اليهود يعيشون في ألمانيا. وأحتل «حل المسألة اليهودية» في نظر هتلر أهمية قصوى تعدت أية مسألة أخرى. ورأى هتلر في حلها «تخليصا» لألمانيا من خطر «المؤامرة اليهودية العالمية». ومن أجل ذلك، أبدى ما لاح له ولغيره في أجهزة الحكم «استعداده لتقديم تضحيات» ألمانية تمثلت في تأمين شهادة الألف جنيه من العملات الصعبة على الرغم من حاجة ألمانيا الماسة إلى العملات الأجنبية.

لم تبد أجهزة الحزب في الدوائر الحكومية معارضة لسياسة الترانسفير الألمانية حتى مشروع بيل لتقسيم فلسطين. وكان مندوب «دائرة السياسة الخارجية» (Aussenpolitisches Amt المعروفة باسمها المختصر APA)، قد عكس سياسة الحزب في وزارة الخارجية، ووقف ألفرد روزنبرغ، منظّر الحزب، على رأس هذه الدائرة. ورأى الكثيرون في موقف رئيس «دائرة ألمانيا» (Referat Deutschland، المعروفة باسمها المختصر Ref. D) تعبيرا آخر عن مواقف الحزب من المجريات السياسية. ورأينا كيف أيد بيلو ـ شفانته وهنركس (Hinrichs) سياسة الهجرة وشجعاها. لكن رئيس «دائرة الشرق الأدنى» حافظ على صلاحيات دائرته على الصعيد الرسمي، من دون أن يسمح لِ «دائرة ألمانيا» أو لِ «دائرة السياسة الخارجية» بأن تتدخل في شؤون الشرق. وبدأ شميدت ـ رولكه ذلك، واستمر بلغر بعد ذلك حتى مشروع بيل، وحاول فون هنتغ مواصلة هذه السياسة بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٤٠. واعتمد كل منهم موقف القنصل الألماني في القدس أساسا لرسم سياسته.

وقد جاء مشروع بيل لتقسيم فلسطين بمعطيات سياسية جديدة لم تتوقعها مراكز القوة في الحكم النازي، أو أنها حاولت أن تتغاضى عنها سابقا، بعضها بقصد وبعضها بغير قصد. فقط طرح المشروع مسألتين أساسيتين على بساط البحث: موقف ألمانيا النازية من إقامة دولة يهودية، وسياسة الترانسفير.

رأينا أن التطورات السياسية في فلسطين سنة ١٩٣٦ لم تترك أي أثر في سياسة تهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين. وأوصى شنايدر باستمرار السياسة الحالية وإجراء تغييرات فنية فقط، وذلك في مذكرته بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، خلال

رحلته إلى الشرق، وبعد مشاورات مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الألمانية في الشرق العربي. وقد تزامنت رحلته مع بعثة بيل لدرس أحداث الإِضراب الفلسطيني وأبعاده السياسية. وبلّغت وزارةُ الداخلية وزارة الخارجية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦ استمرار تأييدها لسياسة الهجرة بِ «كل الوسائل»، عملا بتوصيات اجتماع ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، الذي تعرضنا له سابقا. وبذلك، واصلت وزارتا الاقتصاد والداخلية سياستيهما السابقتين من دون أن تعيرا اهتماما خاصا لبعثة بيل وعملها في فلسطين.

لكن الأخبار غير الرسمية بشأن توصيات بيل المستقبلية بتقسيم فلسطين، وبالأحرى بإقامة دولة يهودية، بدأت تنتشر منذ بداية كانون الثاني/يناير ١٩٣٧. فقد بعث هنركس، العامل في «دائرة ألمانيا»، بمذكرة إلى مكتب سكرتير وزارة الخارجية في ٩ كانون الثاني/يناير تعرض فيها لأعمال لجنة بيل في فلسطين ولما وصفه بـ «فكرة دولة يهودية» باتت تسترعي اهتمام دوائر الإِعلام، كما بدأ التحضير الإِعلامي يمهد السبيل لتحقيقها. ودعا هنركس إلى مراجعة سياسة ألمانيا اليهودية مجددا، في ضوء المعطيات المتوفرة آنذاك: سياسة دعم الهجرة؛ العمل الدبلوماسي، وخصوصا لدى بريطانيا من أجل إفشال أية خطوة لإِقامة دولة يهودية؛ استخدام وسائل الإِعلام الصحافية ضد «فكرة الدولة اليهودية». وعلل هنركس معارضة «دائرة ألمانيا» إقامة مركز لتوجيه اليهودية العالمية على غرار الفاتيكان الذي يوجه الكاثوليكية العالمية لأغراضه الذاتية وعلى غرار موسكو التي توجه أعضاء الكومنتيرن لتحقيق أهدافها السياسية. وانتقد هنركس سياسة دعم الهجرة الصهيونية.[٩]

وقد استبعدت «دائرة الشرق الأدنى»، في مذكرة لها في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أن تقدم بريطانيا على خطوة كهذه ـ إقامة دولة يهودية بدلا من وطن قومي يهودي ـ نظرا إلى معارضة «العنصر العربي» في فلسطين «وجميع العالم العربي»، واعترفت بأن دعم الهجرة هو بمثابة «إمدادات» لعملية إنشاء الدولة اليهودية، وبأن قيامها ليس في مصلحة ألمانيا. وفي ملاحظة لرئيس دائرة السياسة التجارية الخارجية في وزارة الخارجية (Handelspolitische Abteilung) بشأن مذكرة «دائرة الشرق»، أبدى كلوديوس (Clodius) شكوكه في صحة عزم بريطانيا على إنشاء الدولة اليهودية، وطالب بعدم اتخاذ موقف سياسي محدد حالا، ما دامت فكرة إنشاء الدولة اليهودية تسير في خطوات «متعثرة».[١٠]

وتركز الخلاف في وزارة الخارجية بين دائرة ألمانيا والأقسام الأُخرى بشأن ضرورة اتخاذ موقف سياسي واضح من «فكرة» إنشاء الدولة اليهودية. وبينما مالت الأقسام الأُخرى، ولا سيما «دائرة الشرق الأدنى»، إلى التريث والانتظار من دون أن تبدي معارضة مبدئية لطلب بيلو ـ شفانته، طالب رئيس دائرة ألمانيا باتخاذ موقف رسمي من قِبل وزارة الخارجية. وكانت صحيفة «يودشه روندشاو» قد نشرت في ٢

LAU Riyad Nassar Library Beirut campus

شباط/فبراير مقالا دعت فيه وايزمن إلى العمل لكسب الرأي العام اليهودي الأميركي وإقناع روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، بتأييد فكرة إنشاء الدولة اليهودية، خلال سفره إلى الولايات المتحدة. وطلب بيلو ـ شفانته في مذكرة له في ١١ شباط/فبراير من السفير الألماني في واشنطن متابعة رحلة وايزمن عن كثب، كما بعث بنسخة عن المذكرة إلى القنصل الألماني في القدس، طالبا منه إرسال تقرير عن «إمكانات نجاح» فكرة إنشاء الدولة اليهودية على أرضية مجريات الأحداث السياسية في فلسطين. وفي ملاحظة جانبية لفتت دائرة ألمانيا أنظار السفير والقنصل إلى أنها «تعتقد أن الجهود اليهودية المتزايدة الجديدة لتأسيس دولة ذاتية أو بيت قومي تحت حماية بريطانية في فلسطين تلقى اهتماما خاصا (هنا في ألمانيا)، ويجب على السياسة الألمانية أن تتخذ موقفا تجاه هذه الرغبات (لإقامة دولة أو محمية يهودية) في الوقت الملائم.»[١١]

عرض دولي، القنصل الألماني في القدس، سياسة الترانسفير «بجوانبها المتعددة»، كما أنه تناول الحال السياسية في فلسطين والتوصيات التي يمكن أن تخرج لجنة بيل بها، وذلك في تقرير له في ٢٢ آذار/مارس.[١٢] وفي ضوء الإمكانات المختلفة لهذه التوصيات، أشار دولي إلى ضرورة درس السياسة الألمانية السابقة وإلى رسم الخطوط العريضة لسياسة جديدة، طبقا لمعطيات توصيات بيل.

وأشار دولي إلى ثلاثة حلول أمام لجنة بيل: «حل يهودي شامل»، و«حل عربي شامل»، و«حل وسط» تتجنب إنكلترا به تهمة الانحياز إلى أحد الطرفين.

وعنى «الحل اليهودي الشامل»، من وجهة نظر دولي، أن تصبح فلسطين يهودية كما إنكلترا إنكليزية، كما طالب وايزمن. وأكد دولي أن دعم الهجرة اليهودية يعني في هذه الحال اشتراك ألمانيا في «حفر قبر لمكانة العرب في فلسطين.» وفي مقابل ذلك، فإن «حلا عربيا شاملا»، أساسه إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تحت سيادة العرب، سيضع نهاية للهجرة، لكنه سيحظى بـ «تعاطف» الرأي العام الفلسطيني مع ألمانيا وتأمين سوق فلسطين للمنتوجات الألمانية. وحذّر دولي من دعوة دائرة ألمانيا إلى «التأثير» في بريطانيا كي تجري مراجعة عامة لسياستها اليهودية ولوعد بلفور. وفي أية حال، اعتقد دولي أن سياسة كهذه لن يكتب لها النجاح. ورأى دولي أن ألمانيا يجب أن تواصل سياسة الهجرة في حال «حل وسط»، لكن بطريقة تمكنها من أن توقف الهجرة عند الضرورة، من دون أن تثير الرأي العام العالمي. ومع أن دولي استبعد أن تقدم إنكلترا على خطوة ذات انعكاسات سياسية عميقة وبعيدة المدى على مصالحها في الشرق العربي، وتقرر «حلا يهوديا شاملا» تلبية لمطالب الحركة الصهيونية، فإنه دعا إلى وضع «خطوط سياسية جديدة» للسياسة الألمانية في فلسطين تنطلق مما وصفه بـ «المصلحة العامة» لألمانيا.

وكرر دولي عرض «الفوائد» التي يمكن أن تعود على ألمانيا في حالي «الحل

اليهودي الشامل» و«الحل العربي الشامل»، كما عدد مساوىء ومخاطر كلا الحلين. وادعى أنه دعا إلى وضع أسس جديدة لسياسة الترانسفير خلال زيارة شنايدر الشرق الأدنى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦،[١٣] وأنه سيقترح على فلمان (Wilmann) في وزارة الاقتصاد، والذي كان في زيارة الشرق الأدنى آنذاك، اتخاذ الخطوات اللازمة لإضعاف المكانة الاحتكارية التي تمتعت شركة الترانسفير بها، كخطوة أولى لإلغاء الاتفاقية في المستقبل.[١٤] ومن الأرجح أن دولي أعتقد أن الحركة الوطنية الفلسطينية والإضراب سحابة صيف عابرة، الأمر الذي دفعه سابقا إلى الدعوة إلى «إجراءات فنية» منذ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦ حتى نهاية سنة ١٩٣٦.

لا شك في أن الشائعات بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية طرحت علامة استفهام أمام الأيديولوجية النازية وموقفها من «المسألة اليهودية». وقد رأينا سابقا أن هتلر وروزنبرغ اعتقدا اعتقادا راسخا بما دعاه هتلر «عدم قدرة اليهود الذاتية على بناء دولة.» وعندما بدأت الأخبار بشأن إمكان إنشاء دولة يهودية تنتشر منذ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧، رأت دوائر روزنبرغ في ذلك مؤشرا إلى إفلاس أيديولوجيتها. وليس من الغريب أن تبادر دائرة ألمانيا في وزارة الخارجية إلى الدعوة إلى مراجعة عامة لسياسة التهجير الألمانية؛ فقد رأت في موقفها تعبيرا عن مواقف وأيديولوجية الحزب النازي على صعيد السياسة الخارجية. ومع أنها سعت لكسب تأييد مختلف دوائر وزارة الخارجية لهذه المراجعة، فإنها لم تتخل عن مبدأ «أولوية حل المسألة اليهودية»، لكونها «مسألة ألمانية» في الوقت نفسه، من وجهة نظرها.[١٥]

وقد رجع الإفلاس الفكري للعقائديين النازيين إلى عدم تمييزهم بين اليهودية والحركة الصهيونية. ومن الأرجح أن الدعوات الاندماجية بين التنظيمات اليهودية المحلية، سواء في ألمانيا أو في غيرها من الدول والبلاد، تركت أثرها في الفكرة القائلة بعدم قدرة اليهود الطبيعية على بناء دولة. وفي أية حال، فقد رأينا أن أجهزة الحكم المختلفة في وزارات الاقتصاد والخارجية والداخلية آثرت دعم الهجرة الصهيونية، وقدمت تسهيلات لم تحظ بها أية هجرة إلى أي بلد آخر. ولم يقتصر تأييد دعم الهجرة الصهيونية وتقديم التسهيلات على دوائر وأوساط ألمانية من العهد الذي سبق تولّي النازيين الحكم، كما ذهب بعض الدارسين،[١٦] بل إنه شمل أوساطا واسعة انتمت إلى الحزب النازي.[١٧] وقد رأينا كيف تمتعت قيادة الحركة الصهيونية والتنظيمات الصهيونية بحرية نسبية، كحرية الحركة والأنشطة لتنظيم الهجرة، لم ينعم أي تنظيم يهودي آخر بها، وبالتأكيد لم ينعم الألمان من غير اليهود بها. ومع أن المادة الوثائقية لا تؤكد تأييد روزنبرغ الشخصي للهجرة الصهيونية، فإنها أيضا لا تشير إلى معارضته سياسة التهجير التي أخذت شكل الترانسفير. ويمكن القول إن هذه الدوائر في AO

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وAPA التزمت دور التأييد الصامت ما دامت لم تبلور سياسة بديلة خلال الأعوام السابقة.

لكن مذكرة هنركس في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧، وما تلاها من تطورات، كانا مؤشرا إلى عزم دائرة ألمانيا ودائرة الألمان في الخارج ـ AO ـ على أن تؤديا دورا فعالا في سياسة تهجير يهود ألمانيا. ونجحت دائرة ألمانيا في تجنيد كل من دولي وبلغر في دائرة الشرق (Orient Abteilung) إلى صفوفها بعد أن أيدا هذه السياسة وعملا على تذليل العقبات التي اصطدمت بها في الماضي.

وقد اصطدم طلب دائرة ألمانيا ودائرة الألمان في الخارج الداعي إلى مراجعة سياسة ألمانيا اليهودية، وبالأحرى الصهيونية، بمعارضة كلوديوس، رئيس دائرة العلاقات التجارية في وزارة الخارجية؛[١٨] وغروبا، رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في بغداد.[١٩] كما أن تأييد دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن الهجرة لم يكن مضمونا. وأبدت دوائر وزارة الاقتصاد، ولا سيما فلمان، معارضة شديدة، كما سنرى في الفصل المقبل. وزادت رقعة الخلاف في وزارة الخارجية نفسها عندما خلف فون هنتغ بلغر، كرئيس لدائرة الشرق، في صيف سنة ١٩٣٧.

دار محور الخلاف في أجهزة الحكم النازي حول نقطتين رئيسيتين: موقف ألمانيا من عملية إقامة دولة يهودية، من وجهة نظر سياسية؛ ومطالبة دائرة ألمانيا ودائرة الألمان في الخارج مراجعة سياسة الترانسفير لإنها تساهم في عملية إقامة الدولة اليهودية مساهمة جوهرية.[٢٠]

رأينا كيف أن دولي استبعد في مذكرته بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٣٧ أن تُقْدم بريطانيا على ما دعاه «الحل اليهودي الشامل» لإرضاء جميع مطالب قيادات المنظمة الصهيونية العالمية. وفي الواقع فإن دولي لم يبد رأيا محددا فيما يتعلق بإقامة دولة يهودية، واكتفى بعرض الإمكانات السياسية المختلفة. لكن غروبا لم يبد معارضة مبدئية لفكرة إقامة دولة يهودية «رمزية» تضم تل أبيب وما حولها من مناطق، عندما التقى ديل (Dill)، قائد القوات البريطانية في فلسطين، في حفلة فطور دُعي إليها. ولفت غروبا أنظار مستمعيه إلى الانعكاسات السياسية لإقامة دولة يهودية على الصعيد المحلي والعالمي: إذ إن إقامة دولة يهودية ستؤدي إلى زعزعة سياسية في الشرق وستسعى لتوسيع رقعتها الإقليمية على حساب جيرانها؛ ومن ناحية أخرى ستقوم بدور الفاتيكان على صعيد السياسة العالمية، ما دامت لا تستطيع استيعاب يهود العالم.[٢١] هل أراد غروبا الايحاء إلى مستمعيه بخطر إقامة الدولة اليهودية «الرمزية» على المصالح البريطانية في الشرق؟ المادة المصدرية لا تؤكد ذلك.

ويبدو لنا أن فكرة إقامة الدولة اليهودية لم تجد معارضة عامة لدى جميع دوائر

الحكم في ألمانيا؛ فقد بعث فيشر (Fischer) إلى رئيس دائرة الألمان في الخارج بمذكرة قصيرة طالب فيها بدراسة إقامة دولة يهودية ـ ضمن إطار الإمبراطورية البريطانية ـ من وجهة نظر «سياسية» محضة. وأبدى فيشر تحفظاته من «رفض قطعي لإقامة الدولة»، إذ إن إقامتها «مرغوب فيها» ربما، من وجهة نظر المصلحة الألمانية. ودعا إلى دراسة عميقة لطبيعة هذه الدولة وخصائصها وعلاقاتها بيهود العالم، قبل اتخاذ أية خطوة سياسية لمنع إقامتها.[٢٢] لكن دعوة فيشر لم تلق أذنا صاغية لدى دائرته ـ دائرة ألمانيا ـ ودائرة الألمان في الخارج.

ولجأ بيلو ـ شفانته، من دائرة ألمانيا، إلى وزير الخارجية لحسم الخلاف الداخلي، وبعث بمذكرة إلى فايتسكر، سكرتير وزارة الخارجية، في ٢٦ أيار/ ١٩٣٧.[٢٣] ورأى نويرات، وزير الخارجية، أنه أصبح من الضروري حسم هذا الخلاف بعد درس وجهات النظر المختلفة. وأصدر في بداية حزيران/يونيو تعليماته إلى البعثات الدبلوماسية في لندن والقدس وبغداد.[٢٤]

وإذا أخذنا بعين الاعتبار معارضة بيلو ـ شفانته الكلية السابقة لأي شكل يمكن أن تأخذه الدولة اليهودية، سواء دولة ذات سيادة كاملة وتتمتع بمكانة دولية مستقلة أو دولة محمية في إطار الإمبراطورية البريطانية، نجده اكتفى بالإشارة «إلى خطر الدولة اليهودية» «كقاعدة سياسية» لوصول «اليهودية العالمية» إلى أهدافها في حال كون هذه الدولة ذات سيادة دولية كاملة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، رأى من الحكمة الدبلوماسية أن تصدر إلى الدبلوماسيين الألمان في لندن التعليمات بأن برلين «ترحب بدولة يهودية تحت سيادة بريطانية بسبب دعم هجرة يهود» ألمانيا. وفي مقابل ذلك، أوضح نويرات أن «إنشاء دولة يهودية أو دولة بإدارة يهودية تحت سيادة انتداب بريطانية ليس في مصلحة ألمانيا، لأن دولة فلسطين ـ المقصود دولة يهودية ـ لا تستوعب اليهودية العالمية، وإنما ستؤمن قاعدة قوة دولية لليهودية العالمية فقط، كدولة الفاتيكان بالنسبة إلى الكاثوليكية السياسية أو موسكو بالنسبة إلى الكومنترن.» وعلاوة على ذلك، فقد طلب نويرات من الدبلوماسيين الألمان في لندن تحديد الموقف الألماني بوضوح، وخلاصته أن ألمانيا دعمت الهجرة إلى فلسطين؛ لكن من الخطأ الاعتقاد أن ألمانيا «ترحب» بإقامة دولة يهودية بإدارة يهودية.

ودعا بيلو ـ شفانته إلى أن يُظهر الدبلوماسيون الألمان في بغداد «فهما أكثر» مما ظهر حتى الآن لـ «الطموحات القومية» العربية، لكن «من دون وعود محددة.» وكان غروبا حتى الآن قد استعمل طريقة التملص الدبلوماسي في كل مناسبة وفي كل اتصال بالسياسيين الفلسطينيين، وذلك بناء على تعليمات دوائر وزارة الخارجية. وفي مقابل ذلك، أوضح نويرات «أن تقوية العرب قوةً مواجهة لنمو قوة اليهود المتزايدة إنما هي

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

مصلحة ألمانية.» لكنه نفى أن «تدخلا ألمانيا يمكن أن يؤثر في تطور المشكلة الفلسطينية بصورة أساسية.» واكتفى بتوصية عامة تضمنت عدم ترك الموقف الألماني في «ظلام كامل». وبتعبير آخر طلب نويرات أن يكتفي الدبلوماسيون الألمان في العواصم العربية بالتعاطف الكلامي مع العرب من دون التزامات محددة. واختلف نويرات عن بيلو – شفانته بإصداره تعليمات واضحة إلى القنصل الألماني في القدس بأن مصير الترانسفير، بانعكاساته السياسية والاقتصادية، سيُبت في المستقبل.

ماذا دفع بيلو – شفانته إلى مراجعة معارضته السابقة لأي شكل من أشكال إقامة دولة يهودية؟ هل ما زالت المحافظة على علاقات سياسية حسنة مع بريطانيا تحتل الأولوية في السياسة الألمانية في نظره؟ من الصعب الإجابة عن هذين السؤالين. المهم في الأمر أن كلتا المذكرتين لم تبدِ أي نقد أو أي شكل من أشكال المعارضة لسياسة بريطانيا في فلسطين. ومن المشكوك فيه أن الساسة البريطانيين انتظروا أو توقعوا أن تلقى إقامة دولة يهودية ترحيبا في برلين. لكن المذكرتين كشفتا عن رغبة وزارة الخارجية في زيادة حدة الصراع العربي – الصهيوني في فلسطين. فقد ترك نويرات مسألة بت مصير الترانسفير والهجرة الصهيونية إلى أجل غير مسمى من ناحية، وأصدر من ناحية أُخرى تعليماته إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الألمانية في بغداد مثلا، بعدم تعتيم «التعاطف» الألماني للعرب، كما جرى سابقا حتى آنذاك من دون التزامات عملية محددة.[٢٥] وهكذا وضع نويرات الخطوط العريضة لموقف ألمانيا السياسي من إمكان إقامة دولة اليهودية منذ الأول من حزيران/يونيو ١٩٣٧، أي قبل الإعلان الرسمي لتوصيات اللجنة.

ولم تحسم مذكرة نويرات الخلاف الداخلي في وزارة الخارجية. ومن الأرجح أن دائرة ألمانيا ودائرة الألمان في الخارج رأتا في مذكرة نويرات إنجازا جزئيا للخط السياسي الذي مثلتاه. وواصل بيلو – شفانته حملته لمراجعة عامة للسياسة الألمانية، فبعث بمذكرة عامة في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٣٧ إلى عدد كبير من السفارات والبعثات الدبلوماسية أوضح فيها الدوافع الذاتية للسياسة الألمانية حتى آنذاك، والتطورات السياسية الداعية إلى مراجعة جديدة:

«دعت الأحداث... إلى مراجعة الموقف الألماني من إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وكان الهدف الأساسي لسياسة ألمانيا اليهودية هو أن تدعم هجرة اليهود من ألمانيا قدر الإمكان. وقدمت التضحيات من العملات الصعبة لبلوغ هذا الهدف... وأملت الدوافع السياسية الداخلية هذا الموقف الألماني الذي أكسب اليهودية في فلسطين أرضية صلبة عمليا، وسرّعت بذلك (عملية) بناء دولة فلسطين اليهودية. وهذه (السياسة الألمانية) ساهمت في وجهة النظر وكأن ألمانيا تقف موقفا إيجابيا من بناء دولة

يهودية في فلسطين.»[٢٦]

وبلّغ بيلو – شفانته في مذكرته الآنفة الذكر رؤساء السفارات والبعثات الدبلوماسية الألمانية مجددا بتعليمات نويرات التي عرضناها سابقا، من دون أن يذكّرهم بأن نويرات ترك أمر اتفاقية الترانسفير مفتوحا. وعندما أُعلنت توصيات لجنة بيل في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، أظهرت الدبلوماسية الألمانية نشاطا لم تعهده من قبل، على الرغم من رفض المنظمة الصهيونية الأوّلي لها. لكن قبول المنظمة الصهيونية بتوصيات التقسيم في المؤتمر الصهيوني العشرين في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ جعل مواجهة إمكان إقامة دولة يهودية أمرا لا يحتمل التأجيل، من وجهة نظر الدبلوماسية الألمانية.[٢٧]

وقد كان واضحا لدوائر الدبلوماسية الألمانية أن القرارات المصيرية لمستقبل فلسطين تؤخذ في لندن. لكن قيام المحور بين برلين وروما سنة ١٩٣٦ فرض على رجال الدبلوماسية الألمانية أخذ طموحات موسوليني التوسعية في البحر المتوسط بعين الاعتبار. ومن ناحية أُخرى، أكّد هتلر رغبته في تحسين العلاقات ببريطانيا بعد صعوده إلى الحكم؛[٢٨] ومن الطبيعي أن الدبلوماسية الألمانية رغبت في المحافظة على هذه العلاقات على الرغم مما شعرت به من تورط نتيجة التطورات السياسية في فلسطين وسياسة تهجير يهود ألمانيا. ومال فون هنتغ إلى الاعتقاد بإمكان تفاهم صهيوني – إيطالي نتيجة العلاقات الخاصة بين إيطاليا والحركة التنقيحية، وخصوصا جابوتنسكي. وفي مقابل ذلك استبعدت دائرة ألمانيا، وبالتحديد شومبورغ، إمكان موافقة إيطاليا على دولة يهودية. وعاد ذلك إلى أن الدعاية الفاشستية في إيطاليا تبنت شعار «موسوليني حامل سيف الإسلام.» ومن هنا اعتقد شومبورغ أن حوارا مع بريطانيا يمكن أن يؤدي إلى «تأجيل» إقامة الدولة اليهودية، بينما «سيثير» الوقوف إلى جانب إيطاليا «مزاج» إنكلترا وسيدفع عملية إنشاء الدولة اليهودية خطوة إلى الأمام.[٢٩] هكذا اصطدمت الدبلوماسية الألمانية بمعضلة تصادم المصالح الإيطالية التوسعية في العالم العربي بالوجود البريطاني في المشرق العربي.

لكن مشكلة الموازنة بين مصالح بريطانيا وإيطاليا لم تكن العقبة الوحيدة في وجه الدبلوماسية الألمانية. فقد أثارت توصيات بيل بتقسيم فلسطين اهتمام رومانيا وبولونيا على نحو خاص. وكانت رومانيا عضوا في لجنة عصبة الأمم المشرفة على الانتداب. ومع أن لجنة عصبة الأمم لم تملك أية صلاحية عملية في إدارة سياسة الانتداب في فلسطين، فإن هذه اللجنة تمتعت بسلطة سياسية معنوية. كما أن بولونيا كانت مسرحا للنشاط الصهيوني الواسع من دون عوائق، حتى موت رئيسها بلزودسكي (Pilsudski) سنة ١٩٣٥. ومع أن بلزودسكي نجح في احتواء الحركات اليمينية على صعيد السياسة الرسمية، فإن هذه الحركات أخذت تقوى، وبدأ بعض الأحزاب المحافظة واليمينية

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

ينافس غيره في العداء للسامية، ولا سيما بعد موت بلزودسكي.[٣٠] ولم يقتصر نمو الحركات الفاشية وانتشارها على بولونيا، بل أخذت تلك الحركات تجتاح أوروبا، وخصوصا رومانيا.[٣١] واختلفت هذه الحركات الفاشية عن النازية الألمانية - وخصوصا روزنبرغ وهتلر وغيرهما - في أنها لم تكن سجينة نظريات «عدم قدرة اليهود الطبيعية على بناء دولة»، لكنها عملت على «التخلص» (Los werden) من اليهود كما وصفها فون هنتغ. وأبدت الحركات والأحزاب الفاشية وشبه الفاشية اهتماما أقل بإقامة دولة يهودية، واستمر «التخلص» من اليهود يحتل أولوية عظمى في سياستها اليهودية.

وتابعت الدبلوماسية الألمانية تحركات وايزمن في كل من بولونيا ورومانيا، بعد أن أقنع المؤتمر الصهيوني العشرين بأن يقبل على مضض مشروع التقسيم وإقامة دولة يهودية. ورأى شومبورغ، العامل في دائرة ألمانيا، أن الدبلوماسية الألمانية يجب أن تركز نشاطها الدبلوماسي في بوخارست ووارسو، حيث سيعمل وايزمن على «تقديم الوعود» لينال تأييد الدولتين.[٣٢] وكان قد طالب بيلو - شفانته بالعمل على تنسيق سياسة الهجرة مع كلتا الدولتين.[٣٣]

من ناحية أُخرى، واصل المبعوثون الدبلوماسيون الألمان في لندن والعواصم العربية تتبع ردة الفعل التي تركتها توصيات بيل بإقامة دولة يهودية وتقسيم فلسطين بصورة عامة. وحرصت لجنة بيل على ضرورة موافقة الطرفين، العربي والصهيوني، كشرط أساسي للمشروع. ولما ازدادت المعارضة العربية للمشروع وقدمت دول عربية احتجاجها عليه أخذ التأييد للمشروع يفتر شيئا فشيئا داخل الحكومة البريطانية، وخصوصا في وزارة الخارجية. ووصلت معارضة وزارة الخارجية ذروتها عندما وزع إيدن مذكرة على أعضاء الحكومة في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، مشيرا إلى الأخطار التي يمكن أن تهدد المصالح البريطانية نتيجة معارضة دول عربية - ولا سيما العراق - مشروع تقسيم فلسطين.[٣٤] واستبعد دولي في تقريره لسنة ١٩٣٧ تنفيذ مشروع التقسيم، مع أن الحكومة البريطانية لم تصدر قرارا رسميا بذلك.[٣٥] وفي الواقع فإن الحكومة البريطانية كانت تخلت عن فكرة تقسيم فلسطين بعد جلستها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧.

ولا شك في أن مشروع لجنة بيل لإقامة دولة يهودية في فلسطين وضع علامة استفهام كبيرة أمام الأيديولوجية النازية، التي مثّلها روزنبرغ على الصعيد النظري، وأمام كل من دائرة ألمانيا، ودائرة السياسة الخارجية، ودائرة التجارة الخارجية، ودائرة الألمان في الخارج، على صعيد السياسة الخارجية. ومن الواضح أن العامل الأيديولوجي دفع هذه الدوائر إلى معارضة فكرة إقامة الدولة اليهودية من منطلق مبدئي. لكن معارضة الدولة اليهودية، ولا سيما العمل على عرقلة إقامتها، تطلبت مراجعة عامة لسياسة تهجير

يهود ألمانيا، وخصوصا أن هذه السياسة اكتسبت أولوية في السياسة الألمانية طوال الأعوام الماضية، منذ عقد اتفاقية الترانسفير في أيلول/سبتمبر ١٩٣٣. وقد رأينا سابقا أن دوائر الحكم الألمانية حاولت التغلب على العقبات المالية وتقديم «التضحيات» (Opfer، بلغتها آنذاك) لِ «التخلص» من يهود ألمانيا. ومن الطبيعي أن تثير توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين مسألة الهجرة الصهيونية و«دعمها» على بساط البحث في أجهزة الحكم النازي. وهذا هو موضوعنا في الفصل المقبل.

ثانيا: هتلر والخلافات الداخلية بشأن سياسة الهجرة والترانسفير (١٩٣٧ - ١٩٣٨)

ارتبطت عملية إقامة الدولة اليهودية ارتباطا عضويا بنقل رأس المال اليهودي والهجرة الصهيونية إلى فلسطين. ولم يختلف العقائديون النازيون في ذلك عن غيرهم، سواء من داخل الحزب النازي أو من الأوساط السياسية الألمانية من غير النازيين، الذين شاركوا الحزب النازي الحكم. ومن البديهي أن تثير توصيات لجنة بيل بإقامة دولة يهودية في فلسطين الخلافات في دوائر الحكم النازي بشأن سياسة تهجير يهود ألمانيا.

من الخطأ الاعتقاد أن الخلاف بشأن مواصلة سياسة الترانسفير دار بين دوائر الحزب النازي والمؤسسات الحكومية التي مثلته داخل مختلف الوزارات وبين البيروقراطية الحكومية التي لم تنتم إلى الحزب. لكن من المشكوك فيه أن الخلاف لم يتسم بهذا الطابع منذ بداية سنة ١٩٣٧. ورأينا سابقا أن فون نويرات، وزير الخارجية الذي لم يكن عضوا في الحزب، قد وقف إلى جانب ممثلي الحزب في وزارة الخارجية بصورة أساسية. لكن الأكيد أن أوساط الدائرة السياسية للحزب التي رَأَسَها روزنبرغ، ودائرة ألمانيا، ودائرة الألمان في الخارج، كونت أهم عناصر المعارضة لمواصلة سياسة الترانسفير، ونادت بإجراء مراجعة عامة لسياسة التهجير. ووجدت دائرة ألمانيا، وبالتحديد بيلو - شفانته وشومبورغ، في مهمة لجنة بيل السياسية فرصة لتوكيد مركزية موقفها في رسم سياسة ألمانيا اليهودية. ولعل مذكرة هنركس في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ كانت أول خطوة رسمية دعت إلى مراجعة السياسة السابقة.[٣٦]

تزامنت دعوة دائرة ألمانيا وغيرها إلى مراجعة سياسة الترانسفير مع استمرار مطالبة الغرفة التجارية العربية في القدس بإقامة علاقة تجارية مباشرة مع ألمانيا، واستثناء الترانسفير. ومع أن المادة الوثائقية لا تشير إلى أية صلة تربط احتجاجات ودعوة الغرفة التجارية في القدس إلى وضع حد لاحتكار الترانسفير للتجارة بين فلسطين وألمانيا

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

بمطالبة دائرة ألمانيا وغيرها بإجراء مراجعة لسياسة الترانسفير، إلا إن التزامن زاد في الضغط على وزارة الاقتصاد بصورة خاصة. ودعوة شنايدر، بعد مشاوراته مع القنصل الألماني في القدس ومركز الخلية النازية لطائفة الهيكليين، إلى إشراف مصرف الهيكليين على التجارة بين ألمانيا والفلسطينيين العرب ضمن إطار الترانسفير لم تجد حماسة خاصة في وزارة الاقتصاد الألمانية. وقرر فولتات في منتصف شباط/فبراير إرسال فلمان، أحد مساعديه، إلى فلسطين لدرس سياسة الترانسفير وموقف العرب منها. وحدد مهمة فلمان بما يلي:

«الحكم على عمل شركة الترانسفير وبناء (صورة) لأعمال نقل المهاجرين إلى فلسطين. وعليه ـ أي فلمان ـ أن يوضح على نحو خاص: إلى أي مدى يرى من الضروري، أو من الأجدى، إجراء تغييرات على أسس تصدير السلع الألمانية، كما جرى حتى الآن نتيجة تصاعد الشعور القومي العربي والرغبات العربية في مقاطعة الاقتصاد اليهودي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يفحص مساهمة عمل الترانسفير في تصنيع متزايد لفلسطين ـ المقصود القطاع الصهيوني ـ بصورة غير مرغوب فيها، والتغييرات الضرورية (التي يجب القيام بها) داخل نظام الترانسفير لدفع هذه الأخطار.»[٣٧]

لم تقتصر زيارة فلمان في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٣٧ على فلسطين؛ بل شملت أيضا بلاد الشرق العربي مثل مصر والعراق وسوريا. وأجرى محادثات مع هيئة إدارة الترانسفير في تل أبيب. ويظهر أن فلمان أبدى إعجابا بإنجازات المشروع الصهيوني في فلسطين وأقام علاقات ودية ببعض القيّمين على إدارة الترانسفير في تل أبيب. وأثارت هذه العلاقات دولي، القنصل الألماني في القدس، واتسمت علاقاته به بالرسمية والشكلية. وقدم فلمان تقريرين رسميين بعد رحلته الطويلة في ربيع سنة ١٩٣٧.[٣٨] وتعرض في تقرير آخر لسياسة الترانسفير المستقبلية.

وأوصى فلمان باستمرار نظام الترانسفير بخطوطه العريضة، وتقوية مركز مصرف الهيكليين كما اقتضته مصالح الطائفة الهيكلية في فلسطين. كما أنه نفى وجود معارضة عربية قوية ضد الترانسفير، إذ إن التجار العرب، وأصحاب المحلات التجارية منهم، باستثناء «أقلية متطرفة» على حد اعتقاده، اهتموا بعامل الربح فقط. ولفت فلمان أنظار الدوائر الحكومية في وزارتي الاقتصاد والخارجية إلى أن نصيب العرب من مجموع الواردات الألمانية إلى فلسطين لم يتعد ٢٠٪. وعارض فلمان العمل بالتغييرات الفنية التي دعا شنايدر إليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦ لأسباب خلقية. وكان شنايدر قد دعا إلى تولية مصرف الهيكليين إدارة الشؤون المالية، كما أوصى باحتساب الصفقات مع القطاع العربي ضمن حساب الترانسفير العام، بالتنسيق مع شركة الترانسفير من دون

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

إعلام العرب بذلك. وشدد فلمان على أن اكتشاف العرب لدور مصرف الهيكليين كوسيط سيضر به وسيؤدي إلى إحراج ألمانيا نفسها. ورأى فلمان أن من الحكمة السياسية الانتظار حتى يتضح «المصير الاقتصادي والسياسي لفلسطين» بعد انتهاء لجنة بيل من أعمالها.[٣٩]

ومن الأرجح أن تقرير دولي في ٢٢ آذار/مارس ١٩٣٧، الذي عرضناه بشيء من التفصيل في الفصل السابق، جاء نتيجة الخلافات بينه وبين فلمان، إذ ليس من الواضح أسباب تغير موقف دولي منذ بداية سنة ١٩٣٧. هل حدث هذا التطور نتيجة الخلافات الداخلية في وزارتي الاقتصاد والخارجية في ألمانيا بعد انتشار الشائعات عن نية لجنة بيل التوصية بتقسيم فلسطين؟ تبقى هذه الفرضية في مجال الاحتمال وتحتاج إلى إثبات. المهم في الأمر أن دولي لم يدع إلى إلغاء اتفاقية الترانسفير حالا، بل إلى إجراء تغييرات بحيث يكون إمكان إلغائها قابلا للتنفيذ في المستقبل. وفي الواقع، فإن أهمية تقرير دولي في ٢٢ آذار/مارس رجعت إلى اعتماده لدى مختلف الدوائر في وزارة الخارجية ـ دائرة السياسة الخارجية، ودائرة التجارة الخارجية، ودائرة ألمانيا ـ أساسا لبلورة وجهة نظرها المعارضة لاتفاقية الترانسفير أكثر من التقرير ذاته. وفي وزارة الخارجية تولت دائرة الشرق الأدنى، ولا سيما بعد أن حل فون هنتغ محل بلغر، ودائرة السياسة التجارية (Handelspolitische Abteilung) ـ المعروفة باسمها المختصر قسم W III ـ برئاسة كلوديوس بالإضافة إلى غروبا، حملة الدفاع عن سياسة واتفاقية الترانسفير.

أحدث تقرير فلمان ردات فعل مختلفة لدى شتى الأقسام في وزارة الخارجية. وأخذت ردات الفعل هذه شكل ملاحظات خطية هامشية. وأشار بيلو ـ شفانته، من دائرة ألمانيا، إلى أن النقاش بشأن سياسة واتفاقية الترانسفير يحتم بالضرورة البحث في موقف ألمانيا من الهجرة اليهودية. وحدد بيلو ـ شفانته الأسئلة المركزية المتعلقة بسياسة الهجرة، أو بالأحرى التهجير، في ملاحظة خطية على تقرير فلمان: هل يجب توجيه الهجرة إلى فلسطين فقط، أم تشتيت اليهود، أم وقف الهجرة كليا. في مقابل ذلك طلب فون هنتغ من كلوديوس وشفارتس (Schwartz)، والأخير من دائرة التجارة الخارجية، تحديد موقف الدوائر المذكورة.

قام شفارتس بتحديد موقف دائرة الألمان في الخارج، في رسالة قدمها إرخ (Erich) في نهاية أيار/مايو ١٩٣٧، بعد مراجعة وتنقيح. ومع أن نصي الرسالتين مختلفان، فإن الاختلاف ليس على جانب من الأهمية.

وأبدى كل من شفارتس وإرخ استياء دائرة التجارة الخارجية من سياسة الترانسفير السابقة، التي أمنت مكانة احتكارية لشركة الترانسفير. فقد أدت هذه المكانة الاحتكارية

إلى مساهمة «الآريين وغير الآريين» ـ المقصود العرب ـ في تسهيل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وبالتالي في عملية إنشاء «الدولة اليهودية». وعرض شفارتس جهود دائرة التجارة الخارجية لوضع حد لهذه السياسة. وادعى كل منهما أن هذه الجهود بدأت منذ عامين، إلا إن جهودها ذهبت أدراج الرياح نظرا إلى معارضة وزارة الاقتصاد والدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية. ومع أن كليهما لم يطالب بإلغاء اتفاقية الترانسفير، بل بإجراء تغييرات كالفصل بين اليهود وغير اليهود، فإنهما اعتبرا أن خطوة كهذه ستؤدي إلى إلغاء الاتفاقية في المستقبل.[٤٠]

وعلى الرغم من أن مطالبة دائرة التجارة الخارجية، وغيرها من أوساط المعارضة لسياسة الترانسفير، اقتصرت على إجراء «تغييرات» فقط في اتفاقية الترانسفير، فإن هذه المطالبة أشارت إلى أول دعوة إلى مراجعة سياسة الترانسفير. وفي الواقع فقد قامت وزارة الاقتصاد في الماضي بإجراء بعض التغييرات في الاتفاقية، لكن دوافع هذه التغييرات كانت اقتصادية بحتة.

وقد أجريت هذه التغييرات استجابة لرغبة وزارة الاقتصاد في استثناء السلع التي تطلبت عملات أجنبية لشراء المواد الخام كالمنسوجات، أو ذات علاقة بضرورات سياسة التسليح الألمانية منذ سنة ١٩٣٦. ويمكن اعتبار أزمة الترانسفير سنة ١٩٣٧ أهم أزمة في تاريخ اتفاقية الترانسفير، بعد أن اجتازت الاتفاقية أزمة ربيع سنة ١٩٣٥، عندما أبدى المصرف المركزي معارضة شديدة لاستمرار تخصيص مبالغ بالعملات الأجنبية لأصحاب شهادة الألف جنيه، وعارضت وزارة الاقتصاد إدخال بلاد الشرق العربي في مجال عمل الترانسفير من دون قيود. لكن أزمة سنة ١٩٣٧ اتخذت طابعا سياسيا، واتسمت بصبغة حزبية، أما دوافعها فكانت أيديولوجية.

وقد رمت المعارضة لسياسة الترانسفير وللهجرة الصهيونية إلى إخراج القطاعين العربي والألماني ـ الهيكليين ـ من إطار الترانسفير وإلى منح مصرف الهيكليين امتياز الإِشراف وإدارة الأمور المالية المتعلقة بالتجارة بين ألمانيا والفلسطينيين والجالية الألمانية في فلسطين. واعتقدت المعارضة أن سياسة جديدة كهذه ستخدم مصالح الهيكليين في فلسطين من ناحية، وستؤدي إلى إضعاف الهجرة الصهيونية من ناحية أُخرى. ولم تكن هذه الدوائر من السذاجة بحيث تعتقد أن هذه السياسة ستقضي على جميع عوامل نشوء الدولة اليهودية، لكنها كانت مقتنعة بأن تغييرات كهذه في سياسة الترانسفير «ستبطىء» فقط عملية إقامة الدولة اليهودية.[٤١]

ودعت الدوائر المعارضة لسياسة الترانسفير إلى استبدال سياسة الهجرة إلى فلسطين بسياسة جديدة هدفت إلى توجيه الهجرة إلى بلاد متعددة في العالم. وقاد هذه الدعوة كل من شومبورغ وبيلو ـ شفانته من دائرة ألمانيا.[٤٢] لكن كلوديوس لفت أنظار

المعارضة لسياسة الترانسفير إلى أن سياسة كهذه ليست سوى إرسال «بعثات يهودية» إلى جميع أنحاء العالم لإِثارة الرأي العام ضد ألمانيا وبث دعاية معادية لها من ناحية، وإلى مد حركة المقاطعة للسلع الألمانية بكوادر جديدة لتقويتها وزيادة فعاليتها من ناحية أُخرى.[٤٣]

استمر الخلاف بين مؤيدي الترانسفير وبين المعارضة طوال سنة ١٩٣٧. ورأينا في الفصل الماضي أن فون نويرات، وزير الخارجية، أصدر مذكرته المشهور في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٣٧، التي عكست تأييده المعارضة برفضه فكرة إنشاء الدولة اليهودية، لكنه عارض إلغاء اتفاقية الترانسفير فورا. واحتدم الخلاف بحيث بات من الضروري أن يتدخل هتلر ليبدي رأيه في مسألة استمرار الهجرة ومصير اتفاقية الترانسفير. ومع أن المادة الوثائقية لا تكشف تفصيلات عن تدخل هتلر، فإنها تشير إلى أن هتلر دعا ممثل وزارة الداخلية في تموز/ يوليو ١٩٣٧ وأعلمه بضرورة استمرار سياسة الهجرة.

ولا شك في أن قرار هتلر باستمرار الهجرة قد ساهم في تقوية مركز مؤيدي سياسة الهجرة والترانسفير في الدوائر الوزارية خلال اجتماعاتها في ٢٩ تموز/ يوليو و٢١ و٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.[٤٤] وكان فون هنتغ قد عُين في تموز/ يوليو رئيسا لدائرة الشرق الأدنى بعد إبعاد بلغر، الذي أبدى تعاونا مع دوائر المعارضة.

إن أهمية اجتماعات ممثلي مختلف الدوائر الوزارية ـ الاقتصاد والداخلية والخارجية ـ هذه تعود إلى تحديد مواقفها النظرية العامة أكثر مما تعود إلى نتائجها عمليا على سياسة الترانسفير والهجرة؛ فقد عكست هذه الاجتماعات مواقف الدوائر الوزارية من سياسة الترانسفير والهجرة على نحو خاص، ومن الأطراف المتنازعة في فلسطين. ولا شك في أن المطامع الشخصية لبولي (Bohle)، رئيس دائرة الألمان في الخارج، أدت دورا في الخلافات بشأن سياسة الترانسفير. ومع أن وظيفة بولي كانت العمل على تقوية الشعور القومي عند الألمان المقيمين في الخارج وإقامة خلايا حزبية هناك، فإنه استخدم «دائرة التجارة الخارجية» أيضا لبسط نفوذه في وزارة الخارجية. فقد أُسست هذه الدائرة لرعاية مصالح الجوالي الألمانية في الخارج، كذراع تابع لدائرة الألمان في الخارج. ومن الأرجح أن بولي قصد بسط نفوذه في وزارة الخارجية للوصول إلى منصب رفيع ـ ربما منصب وزير للخارجية؟ ـ ولا سيما أنه حظي بثقة هتلر ونائبه، هس، مدة طويلة.

انطلقت المعارضة لسياسة الترانسفير وللهجرة من الخطوط العامة لتقرير دولي في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٣٧، وأبرزت النتائج الاقتصادية السلبية لاتفاقية الترانسفير على الاقتصاد الألماني، والتي تلخصت في أن الاتفاقية لم تعد بمردود من العملات الصعبة على الاقتصاد الألماني. كما أن شركة الترانسفير استطاعت أن تصبح مركز قوة بعد أن نجحت في كسب مكانة احتكارية في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وفلسطين. وأبدى

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

ممثلو وزارة الاقتصاد استعدادهم لإجراء تعديلات في سياسة الترانسفير لحفظ مصالح الجالية الهيكلية في فلسطين، وزيادة عدد السلع التي استثنيت من الاتفاقية. وكانت وزارة الاقتصاد قد استثنت قائمة من السلع ورفضت تصديرها إلى فلسطين ضمن إطار الترانسفير منذ سنة ١٩٣٤. واستثنيت هذه السلع بدعوى أن ألمانيا تنفق عملة أجنبية لاستيراد موادها الخام. واتسعت هذه القائمة ـ التي عُرفت بالقائمة السلبية ـ شيئا فشيئا، وشملت سلعا ألمانية خالصة خلال سنة ١٩٣٦، لأسباب اقتصادية داخلية.

وكان واضحا لجميع ممثلي الدوائر الحكومية والحزب أن اتفاقية الترانسفير لم تكن اتفاقية اقتصادية عادية. فقد جاءت الاتفاقية لتؤدي وظيفة سياسية محددة: حمل يهود ألمانيا على الهجرة. وأعلن ممثل وزارة الداخلية أن وزارته تصر على استمرار سياسة الهجرة بأية وسيلة ممكنة. وأوضح في اجتماع ٢٩ تموز/ يوليو أن «الزعيم» ـ المقصود هتلر ـ أكد رغبته في استمرار الهجرة اليهودية. «لذلك، فإن حل مشكلة هعبراه عن طريق منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لا يأتي في الحسبان» من وجهة نظر وزارة الداخلية.

ولم يسفر اجتماع ٢٩ تموز/ يوليو عن نتائج عملية. وقرر ممثلو الدوائر الوزارية أن يستمر قسم العملات الأجنبية ودائرة الألمان في الخارج في مناقشة مسألة الترانسفير والوصول إلى مقترحات في اجتماع مقبل.

وعقدت الدوائر الوزارية اجتماعات جديدة في ٢١ و٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧. وتركز موضوع اجتماعي ٢١ و٢٢ أيلول/ سبتمبر حول فصل التجارة مع القطاعين العربي والألماني في فلسطين عن إطار الترانسفير، لوضع حد لمساهمة هذين القطاعين في «تمويل» الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وأكد دولي، الذي حضر الاجتماع في ٢١ أيلول/ سبتمبر، أنه لا يدعو إلى إلغاء اتفاقية الترانسفير. لكن وزارة الاقتصاد أكدت أن الأخذ بنظام «التصدير الإضافي» يعني إنهاء العمل بالترانسفير. وعلل ممثلو وزارة الاقتصاد ذلك بأن سياسة «طريقة التصدير الإضافي» (ZAV) هدفت إلى تحقيق توازن في الصادرات والواردات بين ألمانيا والبلاد الأجنبية لتفادي موازنة سلبية لسياسة الاستيراد والتصدير. ولما كانت صادرات فلسطين إلى ألمانيا لم تتعد المليوني مارك فإن إحلال «طريقة التصدير الإضافي» سيؤدي إلى نهاية الترانسفير والهجرة. وذكر ممثل وزارة الداخلية مرة أُخرى معارضة «الزعيم» لوقف الهجرة.

بدا واضحا لدى الطرفين أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود، وأن مراجعة هتلر باتت ضرورية. وكانت المعارضة قد استغلت عدم إشارة هتلر المباشرة إلى الترانسفير وسياسة الهجرة إلى فلسطين عندما أصدر تعليماته بمواصلة سياسة الهجرة. وطلبت المعارضة نصا خطيا لموقف هتلر من الهجرة بصورة عامة واتفاقية الترانسفير والهجرة إلى فلسطين بصورة خاصة، خلال اجتماعي ٢١ و٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.(٤٥)

وأخذ النقاش بشأن اتفاقية الترانسفير أبعادا جديدة، عندما زار كل من فايلخنفلد، وموزس، وسيناتور، برلين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧. ويبدو أن الخلاف بين الدوائر الوزارية الألمانية كان قد تسرب إلى القائمين بإدارة شؤون الترانسفير في تل أبيب. وكان فايلخنفلد أجرى محادثات مع دولي في القدس في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن المحادثات التالية في برلين. وبلّغ دولي وزارة الخارجية سَفَرَ وفد إدارة الترانسفير، مذكّرا مرؤوسيه بأن موقفه من عمل الترانسفير، كما عرضه في اجتماعي ٢١ و٢٢ أيلول/ سبتمبر، لم يتغير.(٤٦)

أدرك وفد الترانسفير الأخطار المحيطة بمستقبل الترانسفير. وتزامنت زيارته مع زيارة اللورد هاليفاكس، وزير الخارجية البريطانية، لألمانيا. وفي الواقع فإن هذا التزامن لا يحمل أهمية خاصة لولا تدخل الدبلوماسيين البريطانيين وتوسطهم في مصلحة استمرار سياسة الترانسفير في مرحلة معينة من المحادثات بين وفد الترانسفير والدوائر الوزارية الألمانية.

إننا نعرف تفصيلات المحادثات بين إدارة الترانسفير والدوائر الوزارية ـ الاقتصاد والخارجية ـ ووساطة السفارة البريطانية، من تقريرين رئيسيين: الأول تقرير فون هنتغ،(٤٧) والآخر تقرير سيناتور.(٤٨) ومع أن التقريرين يختلفان في بعض التفصيلات، ولا سيما مراحل وطبيعة تدخل القائم بأعمال السفير البريطاني، فإن هذا الاختلاف ثانوي.

لقد ذكر فون هنتغ أن وفد الترانسفير أجرى محادثات مع وزارة الاقتصاد أولا. وذكر سيناتور أن المحادثات مع موظفي وزارة الاقتصاد بدأت في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧. ومن المؤكد أن موظفي وزارة الاقتصاد عرضوا مع وفد الترانسفير الصعوبات التي وقفت أمام استمرار العمل بالترانسفير، وتصاعد المعارضة من قِبل الدوائر الحزبية. وذكر تقرير فون هنتغ أن القائم بأعمال السفير البريطاني حاول التوسط بين وفد الترانسفير وبولي، رئيس دائرة الألمان في الخارج. لكن بولي، الذي أبدى معارضة شديدة لاستمرار الترانسفير، أحال وفد الترانسفير على فون هنتغ، بوصفه رئيسا لدائرة الشرق الأدنى. وفي مقابل ذلك، ذكر سيناتور أن الوفد اجتمع إلى «موظف رفيع المستوى» «غير عضو في الحزب» في وزارة الخارجية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، أي بعد الاجتماع إلى موظفي وزارة الاقتصاد. ومن الأرجح أن سيناتور عنى فون هنتغ. وأخبر سيناتور «الموظف الرفيع المستوى» أن القائم بأعمال السفير البريطاني قام بدور الوساطة بينهما. وأضاف سيناتور في تقريره أن «من المحتمل التأثير في عضو مهم في الحزب يشغل منصبا في وزارة الخارجية.» هل قصد سيناتور بولي؟ هكذا، لا يكشف تقرير سيناتور عن هوية «الموظف الرفيع المستوى»، و«العضو المهم» في

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وزارة الخارجية. ومما يزيد الأمر غموضا أن وكالة الأنباء اليهودية أبرقت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ تستفسر عن صحة أنباء مقابلة بين سيناتور وفون نويرات، وزير الخارجية، وجهود سيناتور من أجل ترتيب مقابلة مع روزنبرغ، منظِّر الحزب، الذي رأى في استمرار سياسة الترانسفير تقويضا لأيديولوجيته.

ومهما يكن من أمر طبيعة الوساطة البريطانية والشخصيات التي قابلت وفد الترانسفير، فإن تقرير سيناتور في ١٩ كانون الأول/ديسمبر يلقي بعض الأضواء على الانتماءات السياسية لمؤيدي الترانسفير ومعارضيه، وهذا هو المهم. فقد اشتمل المؤيدون على شخصيات ودوائر انتمى بعض موظفيها إلى الحزب النازي، بينما عارضت أجنحة الحزب الأُخرى استمرار الترانسفير لأسباب مختلفة، بعضها أسباب أيديولوجية - روزنبرغ مثلا - وبعضها الآخر أسباب شخصية. ودل ذلك على عدم وجود سياسة موحدة لدى الحزب.

ويبدو أن جهود الوساطة البريطانية أسفرت عن نتائج إيجابية؛ فقد صدر «أمر» - من فون نويرات؟ - بتخويل «الموظف الرفيع المستوى» الصلاحيات الكافية لبت مستقبل الترانسفير في اجتماع بين الدوائر الوزارية الألمانية، من أجل تحديد مستقبل سياسة الترانسفير بصورة نهائية. وقدم سيناتور مذكرة (Memorandum) قبل الاجتماع العام، كما أعد أونترمولي (Untermoehle)، من دائرة العملات الصعبة في وزارة الاقتصاد، مذكرة دراسية لعمل الترانسفير، وبعث بها إلى فون هنتغ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧.

قام سيناتور بتحرير مذكرة بعنوان «الهجرة والترانسفير من ألمانيا إلى فلسطين»، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، وبعث بها إلى فون هنتغ أو قدمها إليه بنفسه. وقد عرض فيها تاريخ نشوء الترانسفير، والإنجازات التي حققتها إدارة الترانسفير - نقل ٧٥ مليون مارك وتوطين ٤٠ ألف يهودي ألماني في فلسطين - وأبرز زيادة الصادرات الألمانية إلى فلسطين سنة ١٩٣٧. وأكد أن استمرار الترانسفير يكفل حل جميع «المشكلات» المطروحة على بساط البحث في ألمانيا: تهجير يهود ألمانيا.(٤٩)

كما أعد أونترمولي دراسة مستفيضة عن الترانسفير وقدمها في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ إلى فون هنتغ أيضا. ويبدو أن أونترمولي أعد مذكرته بعد مقابلة سيناتور وموزس وفايلخنفلد. ولفت أنظار فون هنتغ إلى أن دارس الترانسفير يصل إلى استنتاج أن «الحفاظ» على اتفاقية الترانسفير ليس له «ما يبرره فقط»، بل هو «واجب الوجوب».(٥٠)

وقدم فون هنتغ مذكرة بعد ذلك.(٥١) وطرح فيها سؤالا شغل الحكم النازي منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣: ماذا يجب العمل بيهود ألمانيا ما دام ليس هناك مصلحة ألمانية في بقائهم هنا؟ وبعد أن عرض إمكانات الهجرة إلى بلاد أُخرى في

أوروبا، وأميركا الجنوبية، وجنوب إفريقيا، أكد محدوديتها أو انعدامها، ولا سيما فيما يتعلق باليهود الذين فقدوا أسباب المعيشة وأصبحوا عالة على منظمات الإغاثة:

«من هنا نستنتج أن فلسطين اليوم، وبالتحديد فلسطين، تملك قوة جذابة لليهود من دون أن تضعف هذه القوة، ويجب مؤازرة الجانب اليهودي - المقصود جهاز الترانسفير - ودعمه من أجل الهجرة اليهودية.»

وانتقد فون هنتغ دعاة تشتيت اليهود وتوجيه الهجرة إلى بلاد العالم الأُخرى بأن سياسة كهذه تحمل بين ثناياها خطرا كبيرا لأن كل يهودي سيصبح رسولا لمقاطعة المنتوجات الألمانية وسيعمل على نشر الدعاية ضد ألمانيا. وأشار فون هنتغ إلى أن خطر قيام خلايا معادية لألمانيا في بقع مختلفة في العالم لأعظم خطرا من تجميعهم في فلسطين. وأثار فون هنتغ الشكوك في قدرة ألمانيا على إضعاف تيار الهجرة إلى فلسطين. وتطرق فون هنتغ إلى مدى ضرر نشوء دولة يهودية، وخصوصا أن دولة كهذه بعيدة عن ألمانيا، و«لا أهمية عسكرية لها.»

وإذا أجرينا دراسة مقارنة لمذكرة أونترمولي ومذكرة فون هنتغ، فإن المذكرتين تتركان انطباعا يوحي بأن أدوار الدفاع عن سياسة الترانسفير كانت موزعة؛ فبينما تطرق أونترمولي إلى الخلفيات والانعكاسات الاقتصادية لسياسة الهجرة والترانسفير، انطلق فون هنتغ من محدودية الإمكانات السياسية لتهجير يهود ألمانيا باستثناء فلسطين. وليس من الغريب أن يستهل فون هنتغ مذكرته بسؤال: ماذا يمكن العمل باليهود ما دام لا أحد يريد بقاءهم في ألمانيا؟ ومن الواضح أن فون هنتغ انطلق من الشق الثاني من السؤال لدعم وجهة نظره الخاصة، الداعية إلى استمرار الهجرة وإنْ أدى ذلك إلى إقامة دولة يهودية.

المهم في الأمر أن هتلر أصدر قرارا بـ «دعم الهجرة بالوسائل كافة وتوجيهها إلى فلسطين بالدرجة الأولى.»(٥٢) ودعا ألفرد روزنبرغ وأدلى بـ «بلاغ» (Vortrag) شفهي بلّغ التلميذ فيه أستاذه في الأيديولوجية قراره ولقنه درسا في البراغماتية السياسية وضرورات السياسة العملية. ومن المشكوك فيه أن قرار هتلر عاد إلى تأثير الوساطة البريطانية، فقد أوصى هتلر بمتابعة سياسة الهجرة - وبالأحرى التهجير - قبل ذلك بستة أشهر. ومع أنه لم يحدد فلسطين آنذاك، فإنه لم يستثنها - ويذكر إنجل (Engel)، أحد ضباط الحرس الهتلري، في مذكراته أن هتلر عرض على هندرسون، سفير بريطانيا في برلين، سنة ١٩٣٧ هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، لكن السفير بلغه أن بريطانيا لديها من المشكلات هناك ما يكفيها. وعاد هتلر وتقدم بالعرض ذاته عندما زار شاخت لندن في السنة نفسها، من دون نجاح.(٥٣)

أكد قيام هتلر بتبليغ روزنبرغ ضرورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعمل

LAU Riyad Nassar Library Beirut campus

باتفاقية الترانسفير ضمنيا أنه المرجع الأعلى للفصل في سياسة الهجرة، وأن سياسة الهجرة يجب أن تنطلق من مصلحة ألمانيا التي استلزمت «تطهير ألمانيا» من اليهود (Judenrein) بالوسائل كافة. ويبدو واضحا من دعوة هتلر لروزنبرغ أن الأخير وأتباعه قادوا حركة المعارضة لنظام الترانسفير، إذ إن هتلر لم يعر اهتماما لبولي ولممثلي دائرة الألمان في الخارج، في وزارة الخارجية. ولم يبق لروزنبرغ، وبالأحرى للمعارضة في وزارة الخارجية، خيار سوى القبول بقرار «الزعيم». وإذا أخذنا الجدل بشأن الهجرة إلى فلسطين ومصير الترانسفير بعين الاعتبار فإن هذه المصلحة، كما تصورها هتلر وغيره من الحزب وخارج الحزب، اقتضت التعامل مع التنظيمات الصهيونية.

هل تخلى هتلر عن فكرة «عدم قدرة اليهود الذاتية على بناء دولة»، التي شارك روزنبرغ، أستاذه الأيديولوجي، بها؟ لا توجد إجابة مباشرة. لكن شعار «دعم الهجرة بكل وسيلة» طبع سياسة الهجرة واستمر أساسا لسياسة ألمانيا اليهودية. ولا شك في أن التوتر الدولي ترك أثره في هذه السياسة؛ فقد عكست محادثات هتلر ـ هاليفاكس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ أن هتلر لم يكتف باستعداد إنكلترا لتغيير متدرج للخريطة السياسية والجغرافية في وسط أوروبا ـ النمسا وأقاليم من تشكيوسلوفاكيا ـ في مصلحة ألمانيا.[٥٤] ويبدو لنا أن اعتقاد هتلر بتعاون مرتقب بين الحركة الصهيونية ـ «اليهودية العالمية» بلغة هتلر اللاسامية ـ وأعداء ألمانيا عندما تنشب الحرب، كما حدث في الحرب العالمية الأولى على حد اعتقاده، فرض مبدأ «أولوية الهجرة اليهودية» من وجهة نظر سياسة براغماتية. وفقدت فكرة «عدم قدرة اليهود الذاتية على بناء دولة» الكثير من أهميتها. إذ من الواضح أن إشكالية إقامة الدولة اليهودية، كما أوصت بها لجنة بيل، لم تؤد أي دور خلال عملية أخذ القرار بمواصلة سياسة التهجير. وهو ما يدل على عدم أهميتها في نظر هتلر. وقد أدى قرار هتلر بمواصلة الهجرة إلى فلسطين إلى تقوية مركز الدوائر الوزارية في وزارتي الاقتصاد والخارجية المؤيدة لاستمرار الترانسفير. لكن قرار هتلر لم يضع حدا لدعوة إلغاء اتفاقية الترانسفير. فقد واصلت دائرتا ألمانيا والألمان في الخارج حملاتهما ضد اتفاقية الترانسفير من دون أن تترك أثرا في سياسة الهجرة والترانسفير الرسمية. واستمر العمل بالترانسفير حتى بعد نهاية سنة ١٩٣٩. فقد أخبر فون هنتغ فايلخنفلد في ٣ تموز/يوليو ١٩٣٩ أنه جرى البحث في الترانسفير عند زيارته لأوبرزالتسبرغ (Obersalzburg) وعلم «من أعلى الدوائر» (هتلر؟) أن هجرة اليهود «إلى فلسطين أيضا» «أمر مرغوب فيه»، كما يجب «عمل كل شيء يساهم في زيادتها.»[٥٥] وفي تقرير آخر لفايلخنفلد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، أخبر مساعد سكرتير حكومة الانتداب «أن السلطات الألمانية التي ترعى شؤون الهجرة قررت مواصلة الجهود من أجل الهجرة اليهودية والحفاظ على الاتصالات بالمنظمات اليهودية.»[٥٦]

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

ثالثا: صعود أجهزة الشرطة
وسياسة التهجير القسري

لم يكن لأجهزة الشرطة السياسية دور مركزي في رسم السياسات الرسمية حتى فترة متأخرة من الحكم النازي. وعندما أقيمت الأقسام ١١٢، ١ ـ ١١٢، ٣ ـ ١١٢ منذ حزيران/يونيو ١٩٣٥ للإشراف على تنفيذ سياسة الحكم، فيما يتعلق بما سُمّي «المسألة اليهودية»، دعي أيخمان بوصفه «خبيرا» بـ «المسألة اليهودية»، ليرئس القسم. ولم تتعد «خبرة أيخمان» المعرفة السطحية باللغة العبرية وبعض المعلومات عن اليهودية. وبينما اختص القسم ٣ ـ ١١٢ بالصهيونية، ركز القسم ١ ـ ١١٢ أنشطته على التنظيمات اليهودية الاندماجية. وكانت طبيعة التقسيم إدارية في جوهرها، واستمر التنسيق ضمن الإطار الإداري العام للقسم ١١٢ بين كلا القسمين. وكان القسم ١١٢ تابعا للتقسيم العام المعروف بالقسم II في رئاسة قوات الأمن (SD) في برلين.

كما أن رايخرت (Reichert) عمل مندوبا لوكالة الأنباء الألمانية (DNB) في فلسطين، وفي الواقع فإن رايخرت لم يكن سوى عامل في دائرة الاستخبارات الألمانية، على الرغم من الطابع الصحافي الرسمي الذي اتسم عمله الرسمي به. ونشبت خلافات بينه وبين دولي، القنصل، ولا سيما عندما رفض الأخير أن يرسل تقارير رايخرت ورسائله بتصنيف خاص كي لا تُفتح في قسم الشرق الأدنى وترسل مباشرة إلى رئاسة قوات الأمن في برلين.[٥٧] ومن الأرجح أن رايخرت أراد إرسال معلومات سرية إلى مكتب استخبارات الدولة المركزي بصورة مباشرة؛ بينما كان العرف الدبلوماسي أن يُفتح البريد الدبلوماسي في مختلف الأقسام في وزارة الخارجية، وفي هذه الحال في قسم الشرق الأدنى.

وقد تركز عمل القسم ١١٢ ـ II والأقسام التابعة له على تنفيذ السياسات الحكومية فيما يتعلق بـ «المسألة اليهودية». ورأينا سابقا كيف حاول تنظيم «صهيونيي الدولة»، وعلى رأسه كاريسكي، الاستعانة بأجهزة الحزب والغستابو لفرض إشراكه في التنظيمات اليهودية الألمانية، وكيف تورط كاريسكي في تمويل أحد اليهود للقيام بأعمال تجسس في إنكلترا.[٥٨] وبذلت أجهزة الغستابو جهودا كبيرة لتجنيد الجواسيس من أجل إحباط محاولات اغتيال ممثلي الحكومة الألمانية في الخارج واغتيال رجال الحزب وهتلر في الداخل.

وقد نجح رايخرت في تجنيد فايفل بولكس (Feivel Polkes) في فلسطين لمصلحة ألمانيا. ومن الصعب معرفة كيف نشأت العلاقة بين بولكس ورايخرت.[٥٩] نحن نعرف أن رايخرت، كملدنشتاين وأيخمان، كما ادعى في

محاكمته سنة ١٩٦١، قد كن إعجابا عميقا بالعمل الصهيوني في فلسطين، وأيد سياسة الترانسفير.(٦٠) والأمر الأشد غموضا هو السبب الذي دفع بولكس إلى أن يعرض تعاونه مع أجهزة الشرطة السرية الألمانية؟ هل كانت مبادرته فردية محضة؟ من الصعب اعتقاد ذلك؛ فقد عرض خدماته بوصفه رجلا ذا خبرة واسعة وصاحب مكانة بارزة في «الهاغاناه» من أجل إقناع أجهزة الحكم بمواصلة سياسة دعم الهجرة إلى فلسطين، ولا سيما أن زيارته لبرلين تزامنت وزيارة فلمان لفلسطين؟ وهناك احتمال آخر يمكن أن يفسر تعامل بولكس مع الوكالات الألمانية: كنا رأينا علاقة «صهيونيي الدولة» من التنقيحيين بأجهزة الاستخبارات الألمانية واستعانة كاريسكي بأجهزة الغستابو في بداية سنة ١٩٣٧ ليصبح عضوا في التنظيم العام ليهود ألمانيا المعروف بـ «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا» (Reichsvertretung der Juden in Deutschland). وكانت أنشطة «صهيونيي الدولة»، وبالتحديد كاريسكي، معروفة لدى قيادات الحركة الصهيونية. والسؤال الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن: هل كانت خطوة بولكس نتيجة المنافسة الداخلية بين جناحي الحركة الصهيونية؟ من الصعب الإجابة عن هذه التساؤلات ما دام ملف بولكس مغلقا.

تخبرنا المادة الوثائقية أن بولكس زار برلين في الفترة ٢٦ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ١٩٣٧، بتمويل من أجهزة الشرطة السرية الألمانية لتكاليف رحلته إلى برلين. وقابل أيخمان، كخبير بالشؤون اليهودية، بولكس من دون إعلامه بهويته الحقيقية.

وعرّف بولكس نفسه بأنه «اشتراكي قومي»، كما تعرضه الوثائق الألمانية. كما أن موقفه «معاد لجميع الجهود اليهودية التي تعمل ضد إقامة دولة يهودية في فلسطين.» وأكد بولكس عداءه لِ «الشيوعية ولجميع الميول البريطانية الصديقة للعرب.» وأعلم بولكس أيخمان بأن هدفه العمل «من أجل الوصول إلى أكثرية يهودية في فلسطين» في أسرع وقت ممكن. وأظهرت أجهزة الشرطة السرية ردة فعل إيجابية إزاء الأهداف التي رمى بولكس إلى تحقيقها في مقابل خدماته الاستخبارية. وأعلنت استعدادها لزيادة «الضغط» على «مجلس الرايخ لليهود في ألمانيا» لإِجبار «جميع اليهود المهاجرين من ألمانيا على الهجرة إلى فلسطين فقط من دون بلد آخر.» كما تعهد مكتب الاستخبارات الألماني بدفع جميع تكاليف خدماته وإطلاق بعض اليهود ممن أُلقي القبض عليهم بتهمة الانتساب إلى «الهاغاناه» في ألمانيا.

ادعى بولكس أنه يقيم علاقات تجسس بأجهزة مماثلة في إنكلترا وإيطاليا، كما أن له علاقات متنوعة بتنظيمات يهودية في بلاد متعددة. وأعلن استعداده للعمل من أجل «مصلحة ألمانيا»، وخصوصا في حقل إنتاج النفط. لكن مضيفي بولكس أظهروا فتورا تجاه عروض كهذه نظرا إلى عدم وجود أي اهتمام للحصول على امتيازات نفطية.

وانصب اهتمام أجهزة الشرطة السرية على الحصول على معلومات تجسسية سرية لتفادي خطر القيام باغتيالات سياسية ولكشف بعض الحالات، كاغتيال غستلوف (Gustloff) قائد التنظيم النازي في سويسرا، في شباط/فبراير ١٩٣٦.(٦١)

قرر القسم ١١٢ II إرسال أدولف أيخمان مراسلا صحافيا إلى فلسطين، بناء على دعوة بولكس. وحدد القسم الأهداف السياسية لرحلة أيخمان، فضلا عن المهمات الاستخبارية كتقصي حادث اغتيال غستلوف، وجمع المعلومات عن التنظيمات اليهودية.

استمرت رحلة أيخمان برفقة هاغن (Hagen) أسابيع عدة في أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر. وحدث بعض التعقيدات عندما علم جهاز الاستخبارات البريطاني بأنشطة رايخرت الاستخبارية في فلسطين. وأمضى أيخمان وهاغن معظم فترة رحلتهما إلى الشرق في مصر، وقابلا رايخرت وبولكس وآخرين هناك، وتركا تقريرا مطولا ومفصلا بعد رجوعهما إلى ألمانيا.(٦٢) وأوصى أيخمان وهاغن باستمرار العلاقات الاستخبارية بين الوكلاء الألمان وبولكس وبدفع راتب شهري له قدره ١٥ جنيها فلسطينيا، بالإِضافة إلى دفع تكاليف أعماله الاستخبارية.

وكشف بولكس لأيخمان خلال رحلته في برلين في نهاية شباط/فبراير وبداية آذار/مارس ١٩٣٧ عن «نجاعة» أسلحة الماوزر على شكل ملاحظة عابرة. وعاد بولكس وتحدث عن فعالية الماوزر ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد حكم الانتداب البريطاني. ولا تكشف المادة الوثائقية المتوفرة لدينا عن دوافع بولكس إلى طرح ملاحظة جانبية كهذه. المهم في الأمر أن أسلحة الماوزر أنتجتها إحدى الشركات الألمانية وتم تصديرها من هامبورغ. وكانت الشرطة في فلسطين قد نجحت في الكشف عن تهريب أسلحة الماوزر إلى فلسطين في ميناء يافا، وقامت الصحافة العربية – «الجامعة العربية» مثلا – بحملة صحافية تناولت مسألة تهريب الأسلحة.(٦٣) وتؤكد رواية بولكس أن نشاط رجال «الموساد» في تهريب الأسلحة شمل ألمانيا نفسها، وعمل البعض منهم في هامبورغ لتهريبها إلى فلسطين. فقد أصدر أيخمان أمرا باعتقال وكيل باسم شالومي في هامبورغ لابتزاز معلومات استخبارية من بولكس في مقابل إطلاق شالومي.(٦٤)

لم يسفر حادث بولكس عن نتائج سياسية تستحق الذكر، ويمكن اعتباره حادثا عرضيا في العلاقات الألمانية – الصهيونية. فقد سبق أن رأينا أن الصراع الداخلي في أجهزة الحكم الألمانية بشأن سياسة الترانسفير استمر طوال سنة ١٩٣٧ وبعدها، من دون أن يترك حادث بولكس أثرا فيه. كما أن القسم ١١٢ II والأقسام التابعة له في أجهزة الشرطة الألمانية واصلت سياسة الضغط وإنهاك قوة المنظمات اليهودية الاندماجية من ناحية،(٦٥) وتشجيع عملية صهينة يهود ألمانيا من ناحية أُخرى. وكانت أجهزة شرطة الدولة السرية قد أصدرت تعليمات في ١٨ أيار/مايو ١٩٣٧ برفع الرقابة عن التنظيمات

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الصهيونية، نظرا إلى حلول حملة جمع الشيكل ـ قيمة الانتساب إلى المنظمة الصهيونية ـ واقتراب موعد المؤتمر الصهيوني العشرين. وتضمنت تسهيلات الرقابة السماح بعرض أفلام الدعاية وأنشطة أُخرى من أجل «كسب» اليهود لـ «الهجرة» إلى فلسطين.[٦٦] واعتقدت أجهزة الأمن (SD) في مدينة فولدا (Fulda) أن تشديد الرقابة ومنع الأندية اللاصهيونية من ممارسة أي نشاط يمكن أن يساهما في دفع يهود ألمانيا إلى الانضمام إلى المنظمة الصهيونية؛ فأصدرت في بداية نيسان/أبريل ١٩٣٧ أمرا بمنع هذه الأنشطة مدة شهرين. وبعد شهرين، أصدرت مراكز شرطة الدولة السرية في الكثير من المدن الألمانية تعليمات بإعداد تقارير تتناول أثر هذه القيود في «تقوية الصهيونيين» وردة فعل الاندماجيين على هذه «الضربة».[٦٧]

سارت هذه الخطوات العملية جنبا إلى جنب مع الخطوط السياسية العامة للقسم ١١٢ II والأقسام التابعة له. وعرضنا سابقا التقرير السنوي للقسم لسنة ١٩٣٦ وكيف طالب القسم بالضغط على إدارة الترانسفير لتفعيل نشاطها على نطاق أوسع والعمل على الحد من نشاط دائرة الألمان في الخارج (AO) التي دعت إلى زيادة إثارة العرب في فلسطين ضد اليهود.[٦٨] وبقي القسم متمسكا بخطوط سياسته هذه على الرغم من الصراع الداخلي في أجهزة الحكم النازي بشأن سياسة ونظام الترانسفير، كما رأينا في مكان آخر. ففي تقرير عام لعمل القسم في الثلث الأول من سنة ١٩٣٧، رجع فسلسني (Wisliceny) إلى توكيد سياسة القسم العامة إزاء «المسألة اليهودية»، وذلك في مذكرة إلى هارتمان:

«إن الإمكان الثاني (الأول: قلب اليهود إلى أقلية عرقية في ألمانيا) والوحيد لحل المسألة اليهودية هو دعم الهجرة الصهيونية لليهود من ألمانيا بكل الوسائل.»

وحذّر فسلسني من نتائج فشل التشريعات القانونية التي رمت إلى إخراج (Ausschaltung) اليهود من الحياة الاقتصادية في ألمانيا، وخطر هذا الفشل على استمرار بقاء اليهود في ألمانيا. وازداد هذا الخطر، بحسب اعتقاد فسلسني، بعد أن «فقدت الدعاية الصهيونية شيئا من تأثيرها» نظرا إلى تحسن حال اليهود الاقتصادية في ألمانيا قياسا بما كانت عليه في الماضي. ولن يصيب «إبعاد اليهود من ألمانيا» نجاحا سوى في «شكل الهجرة الصهيونية»، وعلى القسم ١١٢ II أن «يعد سبل الهجرة والترانسفير الملائمة لدعم الهجرة الصهيونية.» ولذلك ينبغي للقسم ١١٢ أن يقوم بمفاوضات مع وزارة الاقتصاد وغيرها من الدوائر ذات العلاقة بالهجرة بصورة مستقلة لتقديم مقترحات عملية.[٦٩]

هكذا بدأت تنمو قوة القسم ١١٢ II، بمختلف أقسامه، وتتعدد أوجه نشاطه خلال سنة ١٩٣٧. وقام رؤساء الأقسام، أمثال هاغن وزكس (Six) وأيخمان، بإجراء تغييرات

داخلية متعاقبة. وأدت هذه التغييرات إلى توسيع رقعة العمل المشترك بين الأقسام الداخلية: بين القسم ذاته ـ ١١٢ II ـ وبين أقسام أُخرى كالقسم II B 4 داخل جهاز شرطة الأمن (SD)، وكان هدفها زيادة فعالية الاتصالات الداخلية. كما زاد القسم ١١٢ II في الدراسات الميدانية للتنظيمات اليهودية والصهيونية على نطاق لم يعهده منذ إنشائه.

ورأى القسم ١١٢ II أن إعادة بنائه في أواخر سنة ١٩٣٧ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التنسيق مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بتهجير اليهود، كوزارة الداخلية. وأعلن هاغن أن الغرض من البناء الجديد والذي تم بناء على أمر مركز شرطة الدولة السرية في برلين، هو تركيز معالجة «المسألة اليهودية» ضمن صلاحيات شرطة الدولة السرية والغستابو.[٧٠] وكان زكس قد حدد دور القسم وسياسته فيما يتعلق بـ «المسألة اليهودية» قبيل ذلك، في جلسة عمل مع ألبرت (Albert) في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧:

«تركيز معالجة المسألة اليهودية في ألمانيا بهدف جعل شرطة الدولة السرية والغستابو الجهاز الإِداري الوحيد المقرر (في المسألة اليهودية). ويتضمن التركيز (Zentralisierung) بتّ المسائل المالية وقضايا الترانسفير بواسطة الشركات اليهودية أمثال بالتروي وألتروي وهعبراه ونيميكو.»[٧١]

وقد قصد القسم ١١٢ II بذلك بسط سلطته المطلقة على ما دعي آنذاك «المسألة اليهودية»، واستثناء الدوائر الحكومية العادية كوزارتي الاقتصاد والخارجية. وكنا رأينا سابقا أن دوائر الحكم المدني كانت تولت معالجة ما دعي «المسألة اليهودية» على صعيد السياسة الخارجية والاقتصادية منذ أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣، بينما اقتصرت صلاحيات أجهزة الشرطة المتعددة على مراقبة الحياة اليهودية ونشاط الحركة الصهيونية وغيرها من تنظيمات الهجرة الأُخرى على الصعيد الداخلي. ولا شك في أن نهاية سنة ١٩٣٧ وبداية سنة ١٩٣٨ شكلتا مرحلة جديدة في تقسيم صلاحيات معالجة «المسألة اليهودية».

وتزامن هذا التطور مع تطورات حكومية مهمة في أواخر سنة ١٩٣٧ وبداية سنة ١٩٣٨.

وأدى تعيين غيرنغ رئيسا للخطة الرباعية سنة ١٩٣٦ إلى نشوء منافسة بينه وبين شاخت. فقد شغل شاخت منصب رئيس المصرف المركزي وأصبح وزيرا للاقتصاد سنة ١٩٣٤. ومن ناحية أُخرى كان الغرض من الخطة الرباعية تهيئة الاقتصاد الألماني لحرب مقبلة. ومُنح غيرنغ صلاحيات واسعة لتنفيذ الخطة الرباعية. ونشأت هذه المنافسة نتيجة تداخل مجالات الصلاحيات في الحقل الاقتصادي واختلاف الأهداف التي سعى كل

AUB Beirut campus Riyad Nassar Library

منهما لتحقيقها. فبينما اكتفى شاخت بإرساء أركان الاقتصاد الألماني بحيث تؤمن مكانة اقتصادية وعسكرية قوية لألمانيا على الصعيد الدولي، بذل غيرنغ جهوده لتنقية الاقتصاد الألماني لأغراض حربية محتملة في المستقبل، بحكم كونه رئيسا للخطة الرباعية. وسعى غيرنغ لتنفيذ برنامج الحزب منذ سنة ١٩٢٠، وهو البرنامج الذي قضى بإخراج اليهود (Ausschaltung) من جميع ميادين الحياة الاقتصادية الألمانية. لكن شاخت حذر الحكومة من النتائج السلبية لسياسة كهذه. ومن الواضح أن هذا الخلاف عاد إلى تبعية الاثنين السياسية: فبينما بقي شاخت خارج الحزب وحافظ على معتقداته السياسية، كغيره من المحافظين القوميين الذين شاركوا الحزب النازي في الحكم، نجح غيرنغ في تجميع صلاحيات واسعة في الحكم، واعتُبر الرجل الثاني بعد هتلر حتى قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية. ورأى غيرنغ أن «تنقية ألمانيا» تقتضي بالضرورة إخراج اليهود من جميع الميادين الاقتصادية كخطوة أولى لإجبارهم على ترك ألمانيا «طوعا». ولاحظنا أن غيرنغ لم يبد أية معارضة لاستمرار سياسة الترانسفير ما دامت تساهم في إخراج اليهود من الميادين الاقتصادية الألمانية، بخلاف أجهزة الحزب الأُخرى ومؤسساته.(٧٢)

وقد حُسم هذا الخلاف عندما استقال شاخت من وزارة الاقتصاد في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ ومن رئاسة المصرف المركزي بعد ذلك. وكانت استقالة شاخت بداية لتغييرات في الحكومة الألمانية وهيئة الأركان العامة تمت في نهاية سنة ١٩٣٧ وبداية سنة ١٩٣٨. فقد أحدث هتلر هذه التغييرات في وزارة الحربية والأركان العامة نتيجة تحفظات الجنرالات، مثل بلومبرغ (Blumberg) وفريتش (Fritsch)، من خطط هتلر الحربية. وتلا ذلك استقالة فون نويرات وإحلال ربنتروب (Ribbentrop) محله.(٧٣) وبذلك اختفت العناصر المحافظة القومية خلال أشهر محدودة، بعد أن شاركت الحزب النازي في الحكم ما يقرب من خمسة أعوام.

إن هذه التغييرات الحكومية لا تهمنا، على الرغم من أهميتها الذاتية، لولا علاقتها بموضوعنا. ولعل من الجدير بالذكر أن سيطرة الحزب النازي على دفة الحكم في ألمانيا أصبحت كاملة نتيجة هذه التغييرات. وفي الواقع فإن سياسة تهجير ألمانيا ليهودها لم تتغير من حيث المبدأ لبضعة أعوام. لكن سياسة التهجير بدأت تغير نهجها وأسلوبها عن الماضي، واكتسبت خصائص جديدة.

من الصعب أن نتحدث عن سياسة تهجيرية جديدة قبل «ليلة الكريستال» (Kristall nacht) في النمسا في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨. لكن التغييرات في قيادة الحكم في ألمانيا، وسياسة التسليح، والتحضير للحرب، تطلبت تفعيل سياسة التهجير الألمانية أكثر مما مضى. وبدأ غيرنغ، ودوائر وزارة الاقتصاد بأمر منه، بإصدار المرسوم تلو الآخر منذ أواخر سنة ١٩٣٧ لشل نشاط الصناعيين اليهود الألمان وقطع السبل أمام

أصحاب التجارة.(٧٤) وتلا ذلك إجبار اليهود على تسجيل خاص لأملاكهم في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٨ تمهيدا لاستخدام أملاكهم لأغراض الحكم النازي. وفي الواقع فإن التسجيل الخاص لأملاك اليهود لم يكن سوى خطوة جديدة في عملية «أرينة» الاقتصاد الألماني. ودعا غيرنغ إلى اجتماع على مستوى عال في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٨، طالب فيه بالإسراع في عملية «أرينة» الاقتصاد الألماني بعد أن فشلت «أرينته» الطوعية حتى الآن. ومن المؤكد أنه اعتقد أن ألمانيا لا يمكن أن تصبح آرية خالصة من دون أن يصبح اقتصادها آريا محضا أيضا. ووزع فريك (Frick)، وزير الداخلية، مذكرة على عدة وزارات في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٣٨، أشار فيها إلى صعوبات تنفيذ عملية «الأرينة» ما دامت الدول الأُخرى تغلق أبوابها أمام الهجرة، وفي ضوء محدودية إمكانات الهجرة إلى فلسطين. ومع أن فريك لم يعارض «أرينة» الاقتصاد الألماني من حيث المبدأ، فإنه لم يستطع أن يتجاهل النتائج الاجتماعية لعملية «الأرينة».(٧٥) وعاد شاخت، الذي كان حينئذ ما زال يشغل منصب مدير إدارة المصرف المركزي الألماني، إلى التحذير من النتائج الاقتصادية والمالية لعملية «أرينة» سريعة بهذا الشكل، في مذكرة مماثلة في ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٨.

وقد أثارت مذكرة فريك في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٣٨ موضوع بطء الهجرة اليهودية كعقبة رئيسية أمام «أرينة» اقتصاد ألمانيا وتهجير اليهود الألمان،(٧٦) فقد كانت حركة الإضراب العام والثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية منذ سنة ١٩٣٦ قد أدت إلى إضعاف حركة الهجرة الصهيونية. كما أن بريطانيا قررت تحديد الهجرة بـ ١٥ ألفا، اعتقادا منها أن تحديد الهجرة يمكن أن يساهم في إحداث الاستقرار السياسي في فلسطين.(٧٧) وكانت رئاسة شرطة الدولة السرية قد بدأت منذ بداية سنة ١٩٣٧ تدرس إمكانات تقنية الهجرة إلى بلاد أخرى، بعد أن كانت سابقا قد «استغلت فلسطين إلى حد بعيد.» واعتقدت رئاسة الشرطة السرية أن بلادا أُخرى، كالإكوادور والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا وأستراليا ومستعمرات بريطانيا عامة، تستطيع استيعاب الهجرة اليهودية.(٧٨) لكن أفكارا كهذه بقيت نظرية، وبقيت فلسطين عمليا محط أنظار العاملين على تهجير يهود ألمانيا.

ازدادت أهمية التفتيش عن بلاد أُخرى لحل ما دعاه النازيون «المشكلة اليهودية»، بعد ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار/ مارس ١٩٣٨. فقد أدى ضم النمسا إلى هرب الآلاف من يهود النمسا. كما أن زيادة عدد اليهود ٢٠٠ ألف، نتيجة ضم النمسا، جعلت «حل المشكلة اليهودية» أمرا شبه مستحيل. ولم يسفر مؤتمر إفيان (Evian) في تموز/ يوليو ١٩٣٨ عن نتائج عملية لحل مشكلة اللاجئين من اليهود ولحل أزمة يهود ألمانيا والنمسا. ومع أن روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، كان المبادر إلى الدعوة

Riyad Nassar Library LAU Beirut campus

إلى عقد المؤتمر، فإن دولته كانت قد زادت في القيود على الهجرة إلى الولايات المتحدة. وبينما مال غيرنغ وشاخت إلى التعاون مع المؤتمر، رفض ربنتروب، وزير الخارجية الجديد، ذلك اعتقادا منه أن طرح موضوع يهود ألمانيا على المؤتمر هو تدخل في شؤون ألمانيا الداخلية.[٧٩] وواصل ربلي (Rublee)، رئيس لجنة شؤون اللاجئين، جهوده للوصول إلى حل أزمة يهود ألمانيا والنمسا حتى نهاية سنة ١٩٣٨ وبداية سنة ١٩٣٩. وأبدى شاخت استعدادا للتعاون مع بعثة ربلي، لكنه اصطدم بمعارضة وزارة الخارجية. وحاول شاخت الاستعانة بهتلر لمواصلة اتصالاته بربلي، ووجد ردة فعل إيجابية عنده.[٨٠] لكن جهود ربلي لم تكن بأفضل من نتائج مؤتمر إفيان في تموز/يوليو ١٩٣٨. ويمكن اعتبار محادثات شاخت ـ ربلي مناورة دبلوماسية ألمانية واعتبار مؤتمر إفيان حادثا عابرا في تاريخ أزمة يهود ألمانيا من حيث النتائج العملية.

وواصلت شرطة الدولة السرية ـ وبالتحديد القسم ١١٢ II ـ عملية ما سمتها تركيز معالجة «المسألة اليهودية» من دون أن تعير أي اكتراث لما أحدثته أعمال العنف التي رافقت ضم النمسا إلى ألمانيا من تأثير في الرأي العام العالمي. وقامت بتعيين أيخمان على رأس جهاز الشرطة في فيينا سنة ١٩٣٨.[٨١] وكان الغرض من تعيين أيخمان تنسيق سياسة شرطة الدولة السرية في النمسا ضمن إطار السياسة العامة. وبدأ القسم ١١٢ II اتصالات بفولف في وزارة الاقتصاد بغرض التنسيق مع وزارة الاقتصاد.[٨٢] وبتعبير آخر سعى القسم ١١٢ II لدمج النمسا العام بألمانيا بواسطة إقامة مركز له في فيينا من ناحية، ولتنسيق العلاقات بوزارة الاقتصاد كخطوة لتوحيد السياسة العامة لِ «حل المشكلة اليهودية» وتركيزها على الصعيد الحكومي العام، ولمنع الازدواجية التي حدثت في الماضي نتيجة تعدد الدوائر الحكومية التي عالجت «المسألة اليهودية»، من ناحية أُخرى.

وقد تولى زكس مهمة تنسيق العلاقات بين القسم ١١٢ II وفولف في وزارة الاقتصاد. وعقد الاثنان اجتماعا في ١٨ أيار/مايو ١٩٣٨ للبحث في «قضايا الترانسفير» و «الهجرة اليهودية». ووضعت الخطوط العريضة لسياسة التنسيق في جلسة عقدت في ٢٣ أيار/مايو ١٩٣٨. وصدر مرسوم «فرض» الهجرة (Forcierung) بعد اجتماع آخر لاحق في نهاية أيار/مايو.[٨٣] وواصل القسم ١١٢ II نشاطه منذ أواخر حزيران/يونيو ١٩٣٨ لتوسيع سياسة التنسيق مع هنكل، في وزارة الإِرشاد والدعاية، الذي كان مسؤولا عن يهود ألمانيا في الوزارة.[٨٤]

أدت اجتماعات منتصف سنة ١٩٣٨ إلى تطور جديد في سياسة ألمانيا اليهودية؛ فقد انتهت مرحلة «الهجرة الطوعية» من دون إعلان رسمي، وبدأت مرحلة «الهجرة القسرية».

وكان وضع فولف وزكس قد أسس هذه السياسة في أيار/مايو ١٩٣٨. وشملت أطر السياسة الجديدة يهود النمسا، بعد أن زار فولف النمسا واجتمع إلى أيخمان في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٣٨، ودرسا معا السياسة الجديدة ومتطلبات تنفيذها في النمسا.[٨٥]

وقد أطلق اسم «الهجرة القسرية» (Forcierte Auswanderung) على سياسة التهجير الجديدة بعد أن بدا لأجهزة الهجرة في وزارتي الاقتصاد والداخلية، ولأجهزة الشرطة السرية بصورة خاصة، أن سياسة «الهجرة الطوعية» فشلت. فقد اعتقدت أجهزة الشرطة أن «أرينة» الاقتصاد الألماني وإخراج اليهود منه سيؤديان إلى هجرة يهودية على نطاق واسع. وبذلك استُعملت «أرينة» الاقتصاد أداة لإِجبار اليهود على الهجرة، بالإِضافة إلى استعمال أملاك اليهود لأغراض الدولة. وأقام أيخمان في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٨ «المكتب المركزي للهجرة اليهودية» (Zentralstelle fuer juedische Auswanderung)، وأصدر بعد ذلك بأسابيع تعليمات قضت بإزالة جميع العوائق والعراقيل البيروقراطية، التي وقفت أمام تهجير اليهود، وطالب بتفعيل عملية الهجرة بالوسائل كافة.[٨٦] وأبرز أيخمان في تقرير له إلى مركز شرطة الدولة السرية في برلين أن ما يقرب من ٣٨ ألفا قد تم تهجيرهم حتى نهاية أيلول/سبتمبر، وأن عدد المهاجرين ارتفع إلى ٣٥٠ شخصا في اليوم الواحد.[٨٧] ولا شك في أن ازدياد أعداد المهاجرين بصورة كهذه لم تشهده الأعوام الماضية.

ووصلت أجهزة قوات الأمن (SD) سياسة منح حرية الحركة النسبية لمؤسسات الحركة الصهيونية وللهجرة بصورة عامة.[٨٨] بينما أصدرت تعليمات صارمة رمت إلى شل نشاط أي تنظيم يهودي اندماجي في النمسا لـ «مصلحة الصهيونيين».[٨٩] ولخص أيخمان سياسة القسم ١١٢ II في ملاحظات له، بعد مقابلة مع زكس في منتصف نيسان/أبريل ١٩٣٨:

«تبقى المنظمات اليهودية الرئيسية التالية مسؤولة عن الحياة اليهودية السياسية:
١ ـ (منظمة) الطائفة اليهودية الثقافية؛
٢ ـ الاتحاد القطري الصهيوني للنمسا؛
٣ ـ أغودات يسرائيل (للمتدينين).»

وأشار أيخمان إلى ضرورة إقامة تنظيم جديد لليهود غير المتدينين وغير الصهيونيين، على غرار «اتحاد الإِغاثة» (Hilfsverein). وعنى بذلك التيارات اليهودية الاندماجية. وطالب أيخمان بإعادة «تربيتهم» (Umschulung) سياسيا من جديد لحملهم على ترك المبادىء الاندماجية. كما دعا إلى حرية الحركة للعاملين ذوي الميول الصهيونية أو الحيادية، وإلى السماح للاتحاد القطري الصهيوني بإصدار جريدة خاصة بهدف ترويج الدعاية للهجرة الصهيونية.[٩٠]

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وهكذا لم يطرأ تغيير جديد على مكانة فلسطين في سياسة التهجير الألمانية، على الرغم من التغييرات في أجهزة الحكم النازي في أواخر سنة ١٩٣٧ وأوائل سنة ١٩٣٨. واستمر التعامل مع الترانسفير وألتروي. لكن محادثات تنسيق العمل بين القسم ١١٢ II ووزارة الاقتصاد في أيار/مايو ١٩٣٨ عكست ميل المخططين الجدد للسياسة اليهودية إلى تقوية مركز ألتروي، التي لم تحصر جهودها لمساعدة اليهود في الهجرة إلى فلسطين. ودعا فولف، من وزارة الاقتصاد، إلى إضعاف مركز الترانسفير، تمهيدا لإلغاء نظام الترانسفير كليا في المستقبل.(٩١) وفي الواقع، فإن فولف قد عبَّر عن رغبة لم تتحقق في المستقبل؛ فقد استمر عمل جهاز الترانسفير حتى آذار/مارس ١٩٤٠ على الصعيد الرسمي على الأقل، بينما تم حل جميع المنظمات اليهودية ما عدا الثقافية منها، بعد «ليلة الكريستال» في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨.

ووجدت جهود المكتب الفلسطيني والمنظمة الإسرائيلية الثقافية في فيينا، التي قدمت المساعدات لهجرة يهود النمسا، تشجيعا لدى شرطة الغستابو. وقوبلت رغبة كل من روتنبرغ ولوفنهرتس، بوصفهما ممثلين للمنظمتين المذكورتين، في السفر إلى إنكلترا وفرنسا للعمل على تذليل العقبات أمام هجرة يهود النمسا بـ «موافقة» من قبل رجال الغستابو أيضا.(٩٢) وعندما نجحا في الحصول على ضمان لتقديم مئة ألف دولار، راح القسم ١١٢ II وفولف، ممثل وزارة الاقتصاد، يفتشان عن أنجع السبل لتوزيع المبلغ المذكور على أكبر عدد من اليهود الذين قرروا مغادرة النمسا.(٩٣) وكانت منظمة الطائفة الإسرائيلية الثقافية (Die israelische Kulturgemeinde) قد حددت موقفها من حل المنظمات اليهودية الأُخرى كما يلي:

«لم يُخطَّط لحل جميع المنظمات اليهودية في المستقبل. وقد قررت السلطات وضع حد نهائي لتفرق اليهود في تنظيمات لا أساس لها كي تدفع التنظيمات إلى عمل منظم على أسس صهيونية فقط بهدف تحقيق مصالح اليهود القاطنين في النمسا. والطائفة الإسرائيلية في فيينا تحيي حل تلك الاتحادات التي ألحقت الأضرار بالفكرة الصهيونية نتيجة إدارة ظهرها لليهودية. نحن نعتقد أن على الإنسان أن يتكيف مع التطور الطبيعي للحقائق المستحدثة.»(٩٤)

كما أن فون هنتغ، رئيس قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، قام بتقديم تسهيلات عندما قرر هانس فريدنتال تحرير رسالة مباشرة إلى مالكولم ماكدونالد، وزير المستعمرات البريطانية، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨. وكان الغرض من الرسالة التأثير في ماكدونالد من أجل تخفيف قيود الهجرة إلى فلسطين. ولم تجد رسالة فريدنتال ردة فعل إيجابية لديه.(٩٥)

لقد فقدت فلسطين، كمحط أنظار القيّمين على شؤون الهجرة في برلين وفيينا،

شيئا من أهميتها السابقة. وعلل القسم ١١٢ II ذلك بأنها «استُغلت سابقا إلى حد بعيد»، واستنفدت قوى استيعابها للهجرة. كما تردد ذكر صغر حجمها ومحدودية قدرتها على استيعاب الهجرة، «حجة» لتوجيه الهجرة إلى أماكن أُخرى.(٩٦)

وكان دولي قد أشار في تقرير في ٥ تموز/يوليو ١٩٣٨ إلى أن الهجرة في نيسان/أبريل ١٩٣٨ لم تتعد ٣٦٧٠ شخصا، من دون أن يتطرق إلى ما يدعى «الهجرة غير الشرعية». وبدا تحديد الهجرة الرسمية لأجهزة التهجير الألمانية مؤشرا إلى تضاؤل إمكان تهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين.(٩٧) ومع ذلك، بقيت فلسطين من البلاد التي رغبت أجهزة الحكم النازي في تهجير يهود ألمانيا والنمسا إليها. وعندما صدرت تعليمات تقضي بمنع هجرة اليهود إلى دول في وسط أوروبا خاصة وأوروبا عامة، أُدرجت فلسطين في قائمة الدول التي وجِّهت الهجرة إليها.(٩٨)

أخذت سياسة التهجير القسرية بعدا جديدا لم تعهده عندما اغتال شاب يهودي بولوني فون رات (Von Rath) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. وجاء اغتيال فون رات ردة فعل لطرد يهود بولونيا القاطنين في ألمانيا، الذين بلغ عددهم نحو خمسين ألفا. وكانت الحكومة البولونية قد رفضت استقبالهم ونزعت جنسيتهم، فاضطر الكثيرون إلى الهرب إلى بلاد أوروبية كفرنسا وهولندا وغيرهما. وأخذ غوبلز ينظم ميليشيات «س أ» (SA) الحزبية، تمهيدا لموجة عنف جديدة ضد يهود النمسا. وعندما وصلت أخبار اغتيال فون رات في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر أخذت ميليشيات الحزب «س أ» تجوب شوارع فيينا ليلا وتحطم حوانيت اليهود ومرافقهم الاقتصادية. وعُرفت تلك الليلة بـ «ليلة الكريستال». ومن الصعب معرفة موقف هتلر معرفة دقيقة. لكن أحداث تلك الليلة أثارت معارضة لدى غيرنغ، وذلك لأن سياسة العنف لم تتماش وخططه لإخراج اليهود من الاقتصاد الألماني واستخدام المرافق الاقتصادية اليهودية لأغراض الدولة.(٩٩)

ودعا غيرنغ إلى اجتماع على مستوى وزاري عال في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. ووضعت الخطوط العريضة لعملية سلب أملاك يهود ألمانيا، وهي العملية التي عُرفت أحيانا بـ «إخراج» اليهود من الاقتصاد الألماني وبِـ «أرينة» الاقتصاد الألماني أحيانا أُخرى. كما فُرض عليهم دفع مليار مارك. وتقرر «دعم» الهجرة اليهودية بـ «كل طريقة».(١٠٠) ولإجبار اليهود على الهجرة، زُجَّ بالآلاف في معسكرات الاعتقال، ولم «يفرج» عنهم إلا بعد أن تعهدوا بمغادرة ألمانيا. وعملت رئاسة شرطة الدولة السرية على إقامة «دائرة الرايخ للهجرة اليهودية»، بناء على توجيهات غيرنغ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر،(١٠١) وكان الغرض من إقامتها على مثال «المكتب المركزي للهجرة اليهودية» في فيينا: تفعيل الهجرة، وتسريع الخطوات العملية، وعدم اللجوء إلى المكاتب الحكومية العادية ذات الطبيعة البيروقراطية البطيئة.(١٠٢) وأصدر رئيس شرطة برلين،

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

مولر (Mueller)، «عفوا» عاما عن جميع المعتقلين اليهود، الذين تعهدوا بالهجرة من ألمانيا.[١٠٣] ووصلت عملية تركيز تهجير يهود ألمانيا ذراها عندما بلّغ غيرنغ وزارة الداخلية رسميا إقامة «دائرة الرايخ للهجرة اليهودية»، بإشراف هايدريخ (Heydrich)، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩، ووضع توجيهاته لسياسة التهجير وعين إطارها الإداري.[١٠٤] وبعث هايدريخ بمذكرة في ١١ شباط/فبراير إلى الوزارات، والدوائر الوزارية، والشرطة، وغيرها من المؤسسات الرسمية أعلمها بإقامة «دائرة الرايخ للهجرة اليهودية» برئاسته وباشتراك ممثلين عن وزارات الاقتصاد والداخلية والخارجية. وأسند إدارة الدائرة إلى مولر.[١٠٥] وفي الواقع، فإن هايدريخ ومولر أصبحا أعلى مرجعين في رسم سياسة الرايخ اليهودية على الصعيد العملي. أما الدوائر الوزارية المدنية الأخرى فقد فقدت كل تأثير في سياسة ألمانيا اليهودية.

ما هي دوافع سياسة التهجير القسرية؟ من الخطأ الاعتقاد أن شعار «دعم الهجرة اليهودية بكل طريقة أو وسيلة»، كما جاء في مستهل مذكرة غيرنغ المشهورة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩، كان الأول من نوعه؛ إذ ورد هذا الشعار سابقا في توجيهات كثيرة. لكن شعار «الدعم» أصبح يتصدر كل توجيه من مرجع عال في أجهزة الحكم. كما أن «سياسة الهجرة الطوعية» صبغت السياسة السابقة حتى ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار/مارس ١٩٣٨. وبعد ذلك أصبح شعار «الهجرة القسرية» أو «الإجبارية» (Forcierte Auswanderung) هو السائد. وكونت سياسة الاعتقال والإفراج، بعد «موافقة» المعتقل على الهجرة، خطوة جديدة في سياسة تهجير اليهود. وجاء هذا التطور حينما بدأ التوتر السياسي الدولي يأخذ أبعادا جديدة بعد مؤتمر ميونخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨. ويبدو أن خطط هتلر التوسعية في أوروبا لم تطرح سؤال «هل تنشب حرب»؟ بل «متى تنشب الحرب»؟ وإذا عدنا إلى نظرية هتلر بشأن مسؤولية اليهود في نشوب الحرب العالمية الأولى، نجد أنه ليس من الغريب أن يعزو نشوب الحرب العالمية الثانية إليهم أيضا.[١٠٦] ومن هنا فإن سياسة التهجير القسري أصبحت ضرورة حيوية في نظر قيادة الحكم النازي، للقضاء على ما اعتبرته خطرا داخليا على سير الحرب المقبلة.[١٠٧] ومن ناحية أُخرى، ازداد عدد اليهود الذي أصبحوا عالة على منظمات الإغاثة، ولا سيما بعد اتساع نطاق عملية «أرينة» الاقتصاد الألماني. وكانت «الأرينة» تعني سلب أملاك اليهود وتركهم عالة على «اتحاد الإغاثة».[١٠٨] وأمر غيرنغ بـ «تشجيع» هجرة هؤلاء للتخفيف من عبء النتائج الاجتماعية لسياسة «أرينة» الاقتصاد الألماني ولحملات العنف ضد المرافق الاقتصادية اليهودية خلال «ليلة الكريستال» وبعدها.[١٠٩]

وقد اصطدمت سياسة التهجير القسري بعقبات خارجية متعددة؛ إذ ساءت أحوال

فلسطين الاقتصادية نتيجة الإضراب العام ثم نتيجة أعمال المقاومة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني. وأخذت التيارات السياسية العربية في فلسطين تنادي بمقاطعة المنتوجات اليهودية في فلسطين. كما أجرت حكومة الانتداب في فلسطين مراجعة لسياسة الهجرة الجماهيرية التي اتبعتها منذ سنة ١٩٣٣. وقضت هذه المراجعة بفرض بعض القيود على الهجرة، وانتهت بإعلان الكتاب الأبيض في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩. ولا شك في أن التوتر السياسي في أوروبا ترك أثره في سياسة بريطانيا في فلسطين.[١١٠] ومن ناحية أُخرى لم تسفر محادثات ربلي - شاخت (١٩٣٨/١٩٣٩) عن نتائج عملية ملموسة لحل أزمة يهود ألمانيا. وواصل اللورد ونترتون (Winterton) وإميرسون (Emerson) جهود لجنة ربلي بعد تأليف لجنة حكومية أميركية - بريطانية لتهجير ٤٠٠,٠٠٠ يهودي إلى بلاد ودول متعددة كالفيليبين وغويانا البريطانية. لكن الشك في نجاح جهودها ظهر واضحا بعد جلسة لها في بداية حزيران/يونيو ١٩٣٩.[١١١] ولم يكن مصير هذه الجهود بأفضل من مصير مشروع فاربورغ قبل ذلك بثلاثة أيام لنقل ١٥٠,٠٠٠ ألف يهودي، ورغبة وايزمن في هجرة جماهيرية ليهود وسط أوروبا - نحو مليونين - إلى فلسطين في إبان تصاعد المقاومة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني.[١١٢]

وأخذت مكانة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، التي دعيت «الهجرة الشرعية»، تتضاءل نتيجة التطورات السياسية في فلسطين وأوروبا. وهبطت أعداد المهاجرين بعد ثلاثة أعوام من الازدهار. وفي مقابل ذلك، نمت الهجرة، التي عُرفت بـ «الهجرة اللاشرعية»، على نحو مطرد، ووصلت إلى أبعاد لم تعهدها من قبل، ولا سيما بعد ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار/مارس ١٩٣٨ وبعد «ليلة الكريستال» في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. واقترن اسم الهجرة القسرية بالهجرة غير الشرعية. وهذا هو موضوعنا في الفصل التالي.

رابعا: سياسة التهجير القسري و«الهجرة غير الشرعية»

اصطلح دارسو الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على تسمية الهجرة، التي جرت ضمن إطار شهادات الهجرة التي منحتها حكومة الانتداب في فلسطين للمهاجرين، بـ «الهجرة الشرعية»، بينما أطلق اسم «الهجرة غير الشرعية» على من هاجر إلى فلسطين خارج هذا الإطار. ولا شك في أن هذه المفاهيم تحتاج إلى دراسة خاصة، إلا إننا سنستعملها على عواهنها، نظرا إلى أن دراسة كهذه تخرج عن نطاق موضوعنا المباشر.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

من الخطأ الاعتقاد أن حركة «الهجرة غير الشرعية» بدأت عندما ضُمت النمسا إلى ألمانيا في آذار/مارس ١٩٣٨، وما تلا ذلك من أعمال إرهاب وعنف ضد يهود النمسا ـ وخصوصا يهود فيينا ـ وضد مرافقهم الاقتصادية هناك. فقد بدأت موجات الهجرة غير الشرعية تجتاح فلسطين منذ البوادر الأُولى لانفجار أزمة يهود ألمانيا وفي أثناء انتشار العداء للسامية في وسط أوروبا عامة.[١١٣] وأمدت أزمة يهود ألمانيا، بصورة خاصة، قيادة المنظمة الصهيونية العالمية بحجج للضغط على حكومة الانتداب في فلسطين بهدف إجراء تسهيلات جديدة للهجرة الصهيونية منذ بداية صعود النازية إلى الحكم.[١١٤] وشكلت بولونيا ورومانيا بعد ذلك أهم مصدر للهجرة غير الشرعية خلال الأعوام الأولى، منذ تجدد موجات الهجرة الصهيونية في أواخر سنة ١٩٣٢، ونالت تشجيع البلدين ودعمهما على الصعيد الرسمي. ورأينا أن أجهزة الحكم في ألمانيا رغبت في تنظيم عام للهجرة من خلال إطار الترانسفير. ومن الأرجح أن نصيب الهجرة غير الشرعية من الهجرة العامة كان يسيرا لأسباب كثيرة. ومن المشكوك فيه أن أجهزة الحكم الألمانية الرسمية تبنت سياسة الهجرة غير الشرعية سياسة رسمية عامة قبل فترة ١٩٣٧/١٩٣٨، أي قبل التغييرات الوزارية والحكومية التي أجراها هتلر، وقبل بروز أجهزة الشرطة مركزا من مراكز القوة في الحكم النازي.

وكانت اتفاقية الترانسفير اتفاقية رسمية بين أجهزة رسمية، سواء على الصعيد الصهيوني أو على الصعيد الألماني. وفي مقابل ذلك جرت الهجرة القسرية من دون محاضر جلسات وبنود اتفاقيات رسمية. وبتعبير آخر، جرت الهجرة القسرية في أطر مختلفة ومتنوعة عرف كل جانب من الطرفين دوره في قواعد العمل بها. ويمكن القول إنها اتفاقية صامتة غير مكتوبة بمفهوم معين.

اقتصر عمل أجهزة الهجرة في الوكالة اليهودية على رعاية الهجرة الرسمية التي تعرف بالهجرة الشرعية، وتنظيمها مع مكتب الهجرة في حكومة الانتداب البريطاني ومكاتب الهجرة في ألمانيا والنمسا، بينما تركت تنظيم «الهجرة غير الشرعية» لتنظيمات صهيونية أُخرى. وقد برزت تنظيمات الحركة التنقيحية من أتباع جابوتنسكي والموساد وغيرهما ـ منذ سنة ١٩٣٧ عل الأقل ـ وجهاز الهاغاناه بصورة عامة، في تنظيم الهجرة المعروفة بالهجرة غير الشرعية.[١١٥] وسعت تنظيمات الحركة التنقيحية لتأمين الهجرة لأتباعها بنفسها، نظرا إلى سيطرة حزب مباي والصهيونيين العموميين والراديكاليين على أجهزة المنظمة الصهيونية، والوكالة اليهودية، وتقنية الهجرة، في مصلحة المنتسبين إلى تنظيمات مؤسسات هذه الأحزاب. وأبدى الموساد نشاطا خاصا في تنظيم الهجرة غير الشرعية في إبان الأزمة السياسية في فلسطين منذ إضراب سنة ١٩٣٦، وبعث عملاء له إلى دول أوروبية مختلفة. وعندما نشأت علاقات التعامل بين بولكس والشرطة السياسية

السرية ـ أيخمان بالتحديد ـ أمر أيخمان باعتقال أحد وكلاء الهاغاناه كوسيلة ابتزاز للحصول على معلومات استخبارية من بولكس. ويشير هذا إلى وجود عملاء للموساد في ألمانيا نفسها وإلى معرفة أجهزة الشرطة السرية الألمانية بوجودهم ونشاطاتهم. وانتشر عملاء الموساد في مدن ألمانية مختلفة وفي فيينا وعاصمة تشيكوسلوفاكيا، براغ.[١١٦]

تمت الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين خلال إطارين رئيسيين: الأول رسمي والآخر غير رسمي، لكن أجهزة الشرطة السرية ورجال الغستابو كانوا على علم بكليهما. وأشرفت الدوائر المركزية للهجرة اليهودية في كل من فيينا وبرلين وفي براغ، فيما بعد، على إعداد الأوراق الرسمية اللازمة للهجرة من ألمانيا والنمسا والأقاليم التشيكية، التي ضُمت إلى ألمانيا؛ بينما أخذ الشكل الآخر من الهجرة طابع الهجرة غير الشرعية، وعُرف بـ «تهريب اليهود». ونُظم الإطار الأول تنفيذا لسياسة التهجير القسري، وأدى دورا مركزيا في النمسا وخصوصا بعد «ليلة الكريستال» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨.[١١٧] وتم تنظيم الهجرة غير الشرعية بواسطة الدائرة المركزية للهجرة اليهودية في براغ بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، وبعد إقامة «محمية بوهيميا ومورافيا» في آذار/مارس ١٩٣٩.[١١٨] وفي الواقع فإن مراكز الهجرة اليهودية التي أُقيمت سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٣٩، بإدارة رجال الغستابو، عملت بكل وسيلة لتهجير اليهود، سواء عن طريق المنظمات اليهودية المحلية أو بواسطة وكلاء أجانب عملوا لحساب التنظيمات الصهيونية.

ولم تعر أجهزة الشرطة اهتماما خاصا لمعارضة دوائر وزارة الخارجية، ولا سيما دائرة ألمانيا المعروفة بـ Referat Deutschland، لاستمرار الهجرة إلى فلسطين.[١١٩] ويظهر هذا واضحا من خلال قيام هايدريخ، المدير العام لأجهزة الشرطة، بطرح مسألة استمرار الهجرة إلى فلسطين في اجتماع عام عقد في ١١ شباط/فبراير ١٩٣٩ وحضره غيرنغ، وجميع مديري الوزارات ذات العلاقة بـ «المسألة اليهودية»، ورؤساء أقسام الشرطة المختلفة:

«طرح الجنرال هايدريخ مسألة هجرة اليهود غير الشرعية إلى فلسطين أخيرا. واستطرد أنه يجب أن يُتخذ موقف ضد أية هجرة غير شرعية في حد ذاتها ومن ناحية مبدئية. لكن المسألة، فيما يتعلق بفلسطين، هي كالتالي: اعتبر الكثير من البلاد الأوروبية هذه القضية حقيقة (على الصعيد العملي). ومع أنها كانت بلاد عبور فقط (إلى فلسطين) فإنها سمحت بنقل غير شرعي (لليهود عبرها) ـ وبين هذه البلاد ألمانيا أيضا في ظل هذه الظروف ـ من دون مشاركة رسمية في أية حال. ولم يبد... هنركس... وأيزنلور تحفظا في هذا الصدد، وأبديا موقفا مؤداه أن كل وسيلة يمكن أن يخرج يهودي من ألمانيا بواسطتها يجب أن تُستغل.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

«وعرض... فولتات (الذي عمل في وزارة الاقتصاد سابقا وأصبح عضوا في اللجنة العليا المشرفة على سياسة الرايخ اليهودية) أنه سمع (أخبارا) من لندن تقول إن فلسطين تستطيع أن تستوعب ٨٠٠ ألف ـ مليون يهودي. وإذا لم يأت أي يهودي من ألمانيا إلى فلسطين فإن بلادا أُخرى (المقصود بولونيا ورومانيا بصورة أساسية) ستعمل على دعم الهجرة لتغطية هذا العدد.»[١٢٠]

لا شك في أن هايدريخ أراد بذلك أن يضفي صبغة شرعية على الهجرة غير الشرعية مع أنه كشف عن أنصاف حقائق، وأخفى أهمها للتغطية على مشاركة رجال الغستابو، وعلى تنظيمهم الفعلي أحيانا كثيرة لشحنات الهجرة غير الشرعية. ونحن نعرف أن أيخمان قام بتنظيم الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين وتمويلها. وقد قام مساعدوه بإطلاق أسماء مزيفة على الشحنات إخفاء لوجهة الشحنات الحقيقية. ففي تقرير لهاغن في ١٦ أيار/مايو ١٩٣٩ كشف عن حقيقة ما وُصف بـ «شحنات الصين» (China-Transporte):

«دفع إغلاق بلاد الهجرة أبوابها أمام الهجرة اليهودية بصورة متزايدة في الماضي الدائرة المركزية (للهجرة اليهودية في فيينا) إلى زيادة شحنات الصين (وترسو الشحنات في أغلب الأحيان بصورة غير شرعية في فلسطين ـ القوسان في النص). وتوصلت دائرة الهجرة إلى اتفاق مع الملاحة [البحرية] الألمانية من أجل ذلك (أي من أجل زيادة شحنات الصين). وستقدم شركة هباغ سفينة للخدمة لشحنة حقيقية إلى الصين....

«وعموما، استُخدمت سفن يونانية وإيطالية. لكن يجب وقف استعمال السفن اليونانية في المستقبل خوفا من أن تقوم حكومة الانتداب بوقف نهائي للشحنات غير الشرعية الأخرى.»[١٢١]

وشمل توجيه الهجرة غير الشرعية وتنظيمها الأقاليم التي ضُمت إلى ألمانيا بعد مؤتمر ميونخ في أيلول/سبتمبر ١٩٣٨. كما اكتشف رجال الغستابو أن بعض عملاء التنظيمات الصهيونية قام بتمويل عمليات الهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة إلى فلسطين. واستعمل العملاء وسائل مختلفة كدفع البقشيش والرشوة لوكلاء محليين أو وكلاء يونانيين ـ أمثال نيكولوبلوس (Nikolopoules) وغرودجي (Grudje) ـ لتنفيذ أعمال التهريب ونقل المهاجرين.[١٢٢] وعندما أخذت الجيوش الألمانية تجتاح سلوفاكيا والأقاليم التي لم تُضم من تشيكيا أبرق إرلنغر في ١٧ آذار/مارس ١٩٣٩ إلى أيخمان، الذي كان في برلين آنذاك، بتوجيه الهجرة و«النصح» لليهود استعمال طريق يوغسلافيا بدلا من تشيكيا.[١٢٣]

وجرت عمليات عُرفت بـ «تهريب اليهود» (Judenschmuggel) على نطاق واسع بعد أن أصبحت أجهزة الشرطة أهم جهاز حكومي قرر سياسة الحكم النازي اليهودية

وحدد مجراها. وفي الواقع فإن هرب بعض يهود ألمانيا كان قد بدأ منذ صعود النازيين إلى الحكم سنة ١٩٣٣. واختلفت عمليات «تهريب اليهود» عن التهجير الذي تم ونظم بواسطة الدوائر المركزية للهجرة اليهودية من حيث طبيعتها وخصائصها. فقد اتسمت أعمال دوائر الهجرة بـ «الرسمية» وبشيء من «الشرعية»، إذا جاز التعبير، بينما اشترطت عمليات «تهريب اليهود» كالهجرة غير الشرعية اعتراف كل طرف بدور الآخر عمليا من دون اتفاق رسمي؛ فقد عرف كل طرف ما يقوم الآخر به، وقام بتنظيم نشاطه طبقا لخطوات الآخر. ومع أن المادة الوثائقية يسيرة هنا، فإنها تلقي بعض الأضواء على مجرى عملية «تهريب اليهود» وتطورها.

واختلفت مسارات «الهجرة غير الرسمية» وتأثرت بالأحداث السياسية والعسكرية في أوروبا. فقد جرى تهريب اليهود إلى فرنسا وسويسرا عن طريق لوكسمبورغ والحدود المباشرة بين ألمانيا وفرنسا وسويسرا، حتى نشوب الحرب واكتساح الجيوش الألمانية فرنسا؛ وازدادت أهمية دول البلقان ـ يوغسلافيا، واليونان، ورومانيا ـ بعد ضم النمسا في آذار/مارس ١٩٣٨. واستمرت رومانيا تشكل أهم مركز للهجرة خلال الحرب وبعدها، وشكلت إستانبول مركزا مهما لنشاط وكلاء الهجرة خلال الحرب بصورة خاصة.

ومع أن عمليات «تهريب اليهود» جرت بصورة سرية، فإن أخبارها وصلت إلى السلطات البريطانية. ولا نعرف متى علمت وزارة الخارجية البريطانية أو ممثلوها في الخارج أول مرة بتنظيم رجال الشرطة السرية الألمانية للهجرة غير الشرعية. لكن من المؤكد أن أمر تنظيم الهجرة غير الشرعية، وموافقة رجال الغستابو على نقل مبالغ بالعملة الأجنبية أحيانا، والتمويل الذاتي للهجرة غير الشرعية أحيانا أُخرى، كل ذلك أصبح معروفا منذ حزيران/يونيو ١٩٣٨.[١٢٤] كما أن استخدام اليونان محطة تجميع ومركزا لتنظيم الهجرة غير الشرعية دفع وزارتي المستعمرات والخارجية إلى استخدام نفوذهما لدى الحكومة اليونانية كي تقوم بالخطوات اللازمة لمنع استعمال اليونان بلد عبور للهجرة غير الشرعية.[١٢٥] لكن جهود رجال السفارة البريطانية لم تسفر عن نتائج مثمرة. فقد نجح وكلاء الهجرة غير الشرعية في رشو رجال الحكومة وبعض الموظفين اليونانيين في مقابل صمتهم وتقديم بعض التسهيلات لنقل اليهود إلى فلسطين. ويبدو أن مسألة تمكين اليهود من الهجرة إلى فلسطين سرا اتخذت شكلا تجاريا محضا بعض الأحيان، وفتحت الفرصة أمام بعض الوكلاء لجني الربح المالي في الدرجة الأولى.[١٢٦] وأثارت مسألة تهريب الأسلحة، التي أخذت تصاحب «تهريب اليهود»، رجال الأمن البريطانيين بصورة خاصة. واستطاع رجال الاستخبارات البريطانية كشف الكثيرين من الوكلاء الذين قاموا بأعمال تهريب الأسلحة وتنظيم

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الهجرة غير الشرعية مثل كريفوشاين وريتشارد، وغيرهما. وكان الأول يحمل جنسية فلسطينية، وكان الآخر يحمل جنسية بريطانية.[١٢٧] ولم يقتصر نشاط الهجرة غير الشرعية على التنقيحيين من أتباع جابوتنسكي وغروسمان، بل شارك فيه أيضا أشخاص من صفوف الأحزاب والتنظيمات الصهيونية الأخرى. وقد علق ساندرز، أحد الضباط البريطانيين في فلسطين، على الآثار السياسية التي تركتها أمواج الهجرة المعروفة بـ «غير الشرعية»، في تقرير له في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٣٩، بقوله:

«يفسر اليهود فشل الحكومة ـ المقصود حكومة المندوب السامي ـ في اتخاذ الخطوات الملائمة لوقف هذا الشحن كمؤشر على عدم اهتمام الحكومة بمنع الهجرة غير الشرعية.

«وهذه الحركة ـ المقصود الهجرة غير الشرعية ـ التي صاحبت دمار اليهودية الأوروبية، اكتسبت زخما قويا. ومن الواضح أن العرب سيصلون إلى الاستنتاج نفسه قريبا. وأخطار حال كهذه واضحة.»[١٢٨]

ومن الأرجح أن وصول العرب إلى استنتاج كهذا كان يخيف ساندرز أكثر من أمواج «الهجرة غير الشرعية» ذاتها.

وقد بذل وكلاء الهجرة جهودا لإقامة خلايا إرشاد يهودية في ألمانيا نفسها، واستطاعوا إقامة شبكة واسعة من المراكز السرية التي وجهت الهجرة إلى مراكز أُخرى في فرنسا. وهذه بدورها قامت بتنظيم هجرتهم إلى الخارج. وأخذت هذه المراكز أشكالا متعددة كمكتب السياحة في ساربروكن قرب الحدود الفرنسية.[١٢٩] ومن الأرجح أن رجال الغستابو كانوا يعلمون ببعضها على الأقل. ولم يتركوا هذه المراكز تعمل بحرية في ظل رقابة رجال الغستابو فقط، بل شجع بعض رجال الغستابو عملية «تهريب اليهود» بأنفسهم بواسطتها. ولا شك في أن سياسة لوكسمبورغ ساهمت في رفع وتيرة «تهريب اليهود» عبر حدودها، إذ إن سلطات حدودها لم تطلب في كثير من الأحيان تأشيرة عبور ممن عبر حدودها، وذلك لدوافع إنسانية. وعندما قام أحد عناصر مراكز الجمارك الألمانية باعتقال أحد الهاربين، استغرب رجال المركز واقع أن «تهريب اليهود» جرى برعاية رجال من الغستابو وتوجيه منهم لاستعمال لوكسمبورغ منطقة عبور إلى فرنسا.[١٣٠] ويبدو أن ظاهرة «تهريب اليهود» إلى فرنسا أصبحت منتشرة، الأمر الذي دفع السفارة الألمانية في باريس إلى لفت نظر وزارة الخارجية إلى ما ألقاه «تهريب اليهود» من أعباء على قسم إصدار تأشيرات سفر قانونية؛ فقد أخذ بعض من اليهود يتوجه إلى السفارة «بعد تهريبه» ويطلب تأشيرة خروج قانونية.[١٣١]

انتقل مركز ثقل الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا بالتدريج، ولا سيما بعد الأزمة البولونية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ على الأقل. وحاول موسوليني في الماضي أن يقوم

بدور «حامل سيف الإسلام» و«راعي الحركة الصهيونية» في آن معا. وأقامت الحركة التنقيحية علاقات خاصة بالحكم الفاشستي. واستعملت الحركة الصهيونية تريستا (Trieste) مركزا لنشاطها؛ كما استخدمت سفن شركة لويد للهجرة.[١٣٢] ومع أن أحوال الهجرة غير الشرعية وحيثياتها اختلفت عن خصائص العلاقات الإيطالية ـ الصهيونية في الماضي، فإن إيطاليا أدت دورا خاصا منذ أواخر سنة ١٩٣٩ حتى منتصف سنة ١٩٤٠.

أخذت الحكومة الإيطالية تبدي بعض التحفظات إزاء تهجير اليهود عبر أراضيها، نظرا إلى ازدياد عدد اليهود الذين لم يستطيعوا مغادرتها. فأصدر مولر، أقرب مساعد لهايدريخ، تعليماته في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩ إلى وزارة الخارجية بأن سياسة تهجير اليهود يجب أن تستمر حتى لو كان الثمن رجوع بعض اليهود إلى ألمانيا.[١٣٣]

وقد أدرك لشكا (Lischka)، الذي كان آنذاك يعمل في الدائرة المركزية للهجرة اليهودية واعتبر نفسه أعلى «خبير» بـ «المسألة اليهودية»، أنه لا بد من تنظيم لتهجير اليهود إلى فلسطين بصورة خاصة، وطلب من هوبفنر (Hoepfner) تنظيم أعمال الهجرة بتنسيق مع وكلاء من التنظيمات الصهيونية، واستعمال أحد مكاتب السياحة للقيام بالأمور الإدارية. واستعان كلاهما بشركات الشحن وأصحاب سفن إيطالية ويونانية لنقل اليهود من تريستا وموانىء أُخرى إلى فلسطين. وأبدت الحكومة الإيطالية اهتماما خاصا لتشغيل سفنها وسفن رعاياها في البلاد الأُخرى كمصر. واستمرت إيطاليا تشكل بلد عبور حتى بعد إعلانها الحرب على فرنسا وإنكلترا في حزيران/يونيو ١٩٤٠.[١٣٤] لكن دخول إيطاليا الحرب أضعف دورها، كبلد عبور، في الهجرة غير الشرعية. وانتقل مركز ثقل الهجرة غير الشرعية إلى رومانيا وطريق نهر الدانوب، سواء بصورة منظمة أو بصورة «تهريب»، منذ ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار/مارس ١٩٣٨. وازدادت أهمية هذه الطريق بعد «ليلة الكريستال» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. واستُعملت هذه الطريق لهجرة يهود النمسا وتشيكوسلوفاكيا. وشكل كارتهاوس (Karthaus) حلقة وصل بين أجهزة الغستابو و«ممثلي التنظيمات اليهودية»، الذين لم يكونوا سوى عملاء للتنظيمات الصهيونية في فلسطين، بمن فيهم الموساد. ولقي عمله دعما من بروكل (Brueckel)، الذي عُيّن مسؤولا لدمج النمسا في ألمانيا دمجا كاملا. واستطاع كارتهاوس إقامة شبكة من العلاقات بين «ممثلي التنظيمات اليهودية» ـ التعبير الذي شاع في تقارير الغستابو ـ وبين الكثيرين من رجال شرطة الدولة السرية، كأيخمان وكوخمان، لتنظيم الهجرة إلى فلسطين عن طريق يوغسلافيا.[١٣٥]

أدى دخول إيطاليا الحرب في حزيران/يونيو ١٩٤٠ إلى تعذر «تهريب» اليهود عن طريق تريستا، ولا سيما عندما هاجم الجيشان الإيطالي والألماني البلقان. ونقل

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

العاملون في الهجرة غير الشرعية من الحركة الصهيونية مركز نشاطهم إلى إستانبول، وعلمت أجهزة الحكم النازي بذلك، فبعث رادماخر (Rademacher) بمذكرة إلى أيخمان في ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٠ أعلمه فيها بأن الحكومة التركية وافقت على منح المهاجرين من اليهود إلى فلسطين تأشيرات عبور طويلة الأمد.[١٣٦] ومن الواضح أن الغرض من ذلك كان توجيه المهاجرين من اليهود إلى إستانبول لترتيب هجرتهم إلى فلسطين. واستخدم عملاء التنظيمات الصهيونية إستانبول مركزا لنشاطهم طوال فترة الحرب، وعملوا على كسب متعاملين معهم في حكومة رومانيا، وخصوصا في سنة ١٩٤٤. واستعمل عملاء الهجرة شتى الطرق، كالرشوة وغيرها، لاستمالة عملاء لهم.[١٣٧]

هل كان لمعارضة وزارة الخارجية الألمانية، وخصوصا دائرة ألمانيا، دورا في سياسة التهجير التي انتهجتها أجهزة الشرطة المختلفة؟ لم تغير دائرة ألمانيا موقفها من معارضة تركيز الهجرة، بل واصلت الدعوة إلى سياسة تشتيت الهجرة إلى بلاد متعددة، واستمرت في معارضتها جعل فلسطين هدفا للهجرة (Zeilland).[١٣٨] لكن أجهزة شرطة الدولة السرية، التي أصبحت بالتدريج صاحبة القرار في توجيه سياسة الهجرة، لم تعر أي اهتمام لموقف دائرة ألمانيا، كما رأينا؛ فقد احتلت الهجرة أولوية عظمى في سياساتها، ولم تشكل مسألة مساهمة الهجرة إلى فلسطين في عملية إقامة الدولة اليهودية موضوعا في سياساتها التهجيرية. ووجدنا أن دعوة هايدريخ في الاجتماع الحكومي الموسع، بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٣٩، إلى توجيه الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين لم تصطدم بأية معارضة تذكر من قبل ممثلي وزارة الخارجية.[١٣٩] وفي الواقع أدى صعود نفوذ أجهزة الشرطة إلى إضعاف مركز وزارة الخارجية في تحديد مجرى سياسة التهجير. وهكذا استمرت فلسطين تشكل أحد الأهداف المهمة للهجرة، وكونت أهم هدف للهجرة غير الشرعية.[١٤٠]

الجزءُ الثاني
ألمانيا النازيّة
وحركة الاستقلال الفلسطينيّة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الفصل الأوّل
ألمانيا النازيّة والفلسطينيّون العرب
(١٩٣٣ - ١٩٣٩)

أولا: الحكم النازي وسياسة الترانسفير والصحافة العربية في فلسطين (١٩٣٣ - ١٩٣٩)

ترك صعود النازية إلى الحكم وتسلم هتلر السلطة تأثيرهما في مراكز القوى العالمية آنذاك، وشمل توابع هذه القوى المباشرة وغير المباشرة، وانعكس هذا التأثير على صحافتها أيضا. ولم تشكل فلسطين حالة استثنائية في هذا المجال، ولا سيما أن مصيرها كان أكثر حساسية تجاه إفرازات الصراع بين القوى المركزية في العالم بعد الحرب العالمية الأولى. لذلك احتل صعود النازية إلى الحكم مكانا مهما في الرأي العام الفلسطيني.

شغلت ألمانيا مكانة خاصة في الرأي العام الفلسطيني منذ أواخر القرن التاسع عشر. ورجعت هذه المكانة الخاصة إلى عاملين رئيسيين: لم تبد ألمانيا القيصرية نشاطا في التوسع الاستعماري المباشر، كبريطانيا وفرنسا، واكتفت بالتغلغل الاقتصادي في السلطنة العثمانية كبناء سكة حديد بغداد على سبيل المثال. كما أن تحالف تركيا مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ساهم في توليد صورة إيجابية، وخصوصا أن إنكلترا لم تعمل بمراسلات مكماهون ـ حسين، واقتسمت الشرق العربي بينها وبين فرنسا. ولم يكن لنجاح الحركة الصهيونية في التأثير في موقف قيصر ألمانيا لاستصدار وعد شبيه بوعد بلفور من الحكومة التركية في أواخر الحرب دور مهم في إضعاف شعور العرب نحو ألمانيا، لأن الوعد الألماني ـ التركي لم يسفر عن نتائج سياسية ذات قيمة خاصة.[1] وليس من الغريب أن يجد شعور التعاطف هذا نحو ألمانيا من ناحية وشعور المقت والنفور نحو إنكلترا من ناحية أُخرى أقوى تعبير له في الرأي العام الفلسطيني؛ فقد رأى الفلسطينيون نتائج معاهدتي فرساي وسان ريمو واتفاقية سايكس ـ بيكو فيما يتعلق بفلسطين، ولمسوا آثارها في كل مكان. فقد جاء في تعليق لصحيفة «فلسطين» على «السياسة العالمية»: «لا ينكر أحد أن العرب في جميع أقطارهم قد أعلنوا

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

عطفهم وانتصارهم لألمانيا الفتاة التي يقودها هتلر اليوم.» وبعد أن عرضت الصحيفة نتائج معاهدة فرساي و«تكبيل ألمانيا بالأغلال»، رأت في ظهور النازية إحدى نتائج معاهدة فرساي. وفي الوقت نفسه لفتت الصحيفة أنظار القرّاء إلى أن «معاناة» العرب نتيجة هذه المعاهدة «ليست أقل من ألمانيا».[٢] ومن الواضح أن بحث الصحيفة عن قواسم مشتركة لـ «المعاناة» نتيجة معاهدة فرساي قد اكتسب أولوية، فاكتفت بإبرازها من دون أن تتناول مسؤولية ألمانيا في نشوب الحرب العالمية الأولى، بخلاف فلسطين، بالدراسة والبحث. وأعادت الصحيفة أسباب صعود النازية، بقيادة هتلر، إلى القيود التي فرضتها معاهدة فرساي (مثل دفع التعويضات، وتجريد ألمانيا من السلاح).[٣]

وعزت الصحافة الفلسطينية نجاح النازيين السياسي أيضا إلى الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة، بعد أن فشلت الحكومات المتتالية في التغلب عليها وإيجاد جو من الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي. واعتبرت الصحافة الفلسطينية أن هذه العوامل، بالإضافة إلى قيود معاهدة فرساي، مهدت السبيل أمام انتشار النازية وفتحت الطريق أمام هتلر نحو الحكم. وقد حدد إلياس نصرالله حداد مستقبل بقاء هتلر في الحكم بقدرته على استرجاع «حق ألمانيا المهضوم» نتيجة معاهدة فرساي من ناحية، وحددها من ناحية أخرى بقوله:

«إذا تغلب حزب النازي على قطع دابر البطالة في البلاد فسيبقى حكمه ثابتا لا تقوى على زحزحته المعارضة مهما كان نوعها.»[٤]

وأثار تقويض هتلر بنود معاهدة فرساي بالتدريج، ومن ثم تمزيقها بعد استرجاع إقليمَي السار والرور على الصعيد السياسي، واستعادة الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة على الصعيد الاجتماعي، اعتبارا خاصا في الصحافة الفلسطينية فيما بعد.[٥]

ولم تقتصر أسباب صعود النازية في ألمانيا على عوامل محلية، كالأزمة الاقتصادية وتفشي البطالة، من وجهة نظر الصحافة العربية. وبررت صحيفة «فلسطين» ظهور الأنظمة «الدكتاتورية» بالمناخ السياسي الذي ساد أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، ورأت أن إحدى السمات المركزية لأزمة الحكم في أوروبا هي الصراع بين الأنظمة الدكتاتورية والأنظمة الديمقراطية. ومن وجهة نظر هذه الصحيفة، فقد اتسع هذا الصراع وشمل البلاد الصغيرة مثل لاتفيا والنمسا. ولاح لها أن الأنظمة الديمقراطية أصبحت «في نزعها الأخير».[٦] وفي تعليق خاص، تناولت الصحيفة «الديمقراطية في محنتها الحاضرة» في زاوية «مسائل اليوم»، وأرجعت محنة «الديمقراطية» إلى تيارين «يتجاذبان العالم الغربي»، قاصدة بذلك الفاشستية والشيوعية. ويبدو أن الصحيفة لم تفقد أملها بقدرة النظام الديمقراطي على التغلب على «محنته»، إذ «ليس من العسير (على المرء) أن يتبين ما في أنظمة الشيوعية والفاشستية من مزالق لا تبعث على طمأنينة.»

فالديمقراطية «ستخرج من محنتها منصورة حتما، سواء أكان ذلك في المستقبل القريب أو الآخر البعيد، ومن ذاق حلاوة تلك الكأس لا بد أن يعود إليها ولو بعد حين.»[٧] وأفردت «فلسطين» مقالا رئيسيا تناول «خلاصة مبادىء الفاشست بإيطاليا وألمانيا»:

«تسود ألمانيا وإيطاليا روح فاشية... رجعية يمكن استخلاص مبادئها من أعمال موسوليني في السنوات العشر الماضية ومن أقوال هتلر في الأسابيع القليلة الماضية. وهذه الفاشية إنما توصف بوصف الرجعية لأنها تريد الرجوع إلى المبادىء القديمة ومحاربة المبادىء الحديثة في السياسة والأدب والدين والاجتماع...»

وبعد أن تورد الصحيفة أمثلة متعددة لتطرف الفاشستية، التي تبرز «مقدار الفوضى التي أصابت المتمدنين في آرائهم الاجتماعية» من ناحية أخرى، يلخص كاتب المقال مبادىء الفاشستية السياسية والاقتصادية على النحو الآتي:

«الدعوة للسيف بدل السلام، الدعوة إلى الوطنية الحادة لمقاومة 'العالمية'... قمع الأفكار المتطرفة في السياسة كالشيوعية والاشتراكية، مقاومة الأفكار الجديدة في الزواج وحرية الحب ونحو ذلك، الدعوة إلى الاستعمار ومحو الأمم الصغيرة... الدعوة إلى قوة الفرد والدولة.»[٨]

وجد ما بدا لصحيفة «فلسطين» من ميزات «محافظة» ورجعية صدى إيجابيا لدى صحيفة «الجامعة العربية»، وخصوصا ما تعلق بـ «الدين والدولة». فقد رحبت هذه الصحيفة بالائتلاف الحكومي لهتلر مع المركز الكاثوليكي برئاسة فون بابن خلال العام الأول من حكمه، ورأت في هتلر «حامي المسيحية» وضمانا لمحاربة «مبادىء التطرف والإلحاد والزراية على العادات الدينية.»[٩] وأبدت الصحيفة حماسة خاصة لسياسة الأسرة وتشجيع الزواج عندما علمت بأن إحدى الكنائس عقدت «خمسين» عقد زواج «في ليلة واحدة». وزاد في أهمية هذا الحدث في نظرها شيوع الزواج المدني قبل أن يتسلم هتلر الحكم. ورأت صحيفة «الجامعة العربية» في هذا الحدث تطورا جديدا في حياة ألمانيا، وبدا لها أن «الحزب النازي يبث الروح المسيحية» بعد أن وضع حدا لحركة «الكفر والإلحاد التي طغت على البلاد بسبب التعاليم الماركسية.»[١٠] لكن الخلاف بين هتلر وحزب المركز الكاثوليكي والمؤسسات الدينية أثار تحفظ «الجامعة العربية» ورأت فيه خلافا «بين الهيئتين الاجتماعية والدينية». وبعد عرض حل هتلر للنقابات وجمعيات التعاون، دعت الصحيفة إلى انتظار «حكم التاريخ على النظام الحالي ولا بد من مرور بضع سنين لكي يلفظ التاريخ هذا الحكم.»[١١] وبذلك، رأت «الجامعة العربية» أن بقاء الحكم النازي اعتمد على المحافظة على المؤسسات والتنظيمات الدينية والاجتماعية التي حافظت على استقرار المجتمع وعلى ما دعته

AUB Riyad Nassar Library Beirut campus

«الهيئة الاجتماعية والدينية».

وقد اتضحت نزعة «الجامعة العربية» إلى الاعتدال وميلها إلى ضرورة إرساء قواعد الحكم على أسس محافظة تحفظ الاستقرار وتجنب ألمانيا خطر الحرب على الصعيد الدولي عندما انتهزت فرصة إلقاء خطبة لفون بابن، زعيم حزب المركز الكاثوليكي الذي شارك الحزب النازي في الحكم في البداية، في أواخر حزيران/يونيو ١٩٣٤:

«والذي نرجوه لخير ألمانيا ومصلحة السلم أن يوفق الهر هتلر إلى استرضاء المعارضة التي بدأت تظهر في البلاد بالتخفيف من شدة الحكم النازي، وإطلاق الحرية من عقالها، والعدول عن سياسة التشدد التي اتبعها بإزاء مشكلة نزع السلاح وغيرها إلى سياسة تكفل لألمانيا حقوقها وكرامتها وتنقذ أوروبا من أخطار الحرب التي تهددها.»[١٢]

اختفت هذه التحفظات إزاء الحكم النازي خلال قضاء هتلر على المعارضة خارج الحزب، ونجاحه في فرض الانضباط الحزبي بعد صيف سنة ١٩٣٤، وإرساء قواعد حكمه. ولم يشكل تحالف هتلر مع المركز الكاثوليكي أهمية خاصة لدى صحيفة «فلسطين»، فوصفت عملية تركيز السلطة في يد هتلر في عرض لها لـ «الثورة الوطنية الألمانية»: «لقد حشد هتلر هؤلاء جميعا ـ المقصود الشيوعيون والاشتراكيون والكاثوليك واليهود ـ في معسكر واحد ثم وجه إليهم هجماته حتى لم يبق منهم أحد يستطيع أن يحرك ساكنا ضد النازي.»[١٣]

احتل قضاء هتلر على الشيوعيين والاشتراكيين الألمان مكانة مركزية في إبراز أهمية الحكم النازي و«إنجازاته» الوطنية. وشارك بعض الصحف الفلسطينية بعضه الآخر في هذا التصور. وإذا اختلفت هذه الصحيفة عن تلك، فقد تميز الاختلاف في التعابير وشدة اللهجة. ومن النادر أن يخلو مقال تناول النازية أو هتلر من دون أن يعرض هذا «الإِنجاز». ففي مقال لصحيفة «الكرمل» أبرز الكاتب جهود هتلر في تركيز السلطة في يده ليقضي على «البلشفية» ـ أي الشيوعية ـ:

«ويخيل إلينا أن الهر هتلر أشبه بالجرّاح الشهير الذي ظهر له أن مرض السرطان ـ أي الشيوعية ـ بدأ يسري في جسم مريضه ـ المقصود ألمانيا ـ فأراد أن يستأصل السرطان ليطهّر جسم المريض.» وإنْ نجح هتلر و«استطاع تطهير ألمانيا منها ـ أي البلشفية ـ وتثبيت دعائم القومية فهو سيعطي أوروبا درسا في وجوب إلغاء النظم البرلمانية واستبدالها بالنظام الدكتاتوري للقضاء على البلشفية التي تجر العالم إلى الفوضى.»[١٤]

وعرضت صحيفة «الدفاع» أعمال هتلر في بداية سنة ١٩٣٥، وكان أول ما عمله هتلر «ما هدمه الماركسي خلال أربعة عشر عاما»، وأعاد إلى ألمانيا «الوحدة القومية»،

واستطاع أن يخمد الثورة حين كانت بوادر الخطر ظاهرة، و«رد أمة مدحورة إلى وعيها في ريخ متحد» بعد أن بنى «حصنا حصينا ضد الشيوعية.»[١٥]

وصل الإِطراء على الحزب النازي وهتلر إلى ذروته في الـ «مشاهدات» التي نشرها إلياس نصر الله حداد في صحيفة «الجامعة العربية»، بعد رحلة له في أوروبا. وقد عرض حداد حالة ألمانيا المضطربة بعد الحرب العالمية الأولى، وإذلال الحلفاء لها، وعدم استقرار الحياة السياسية والاجتماعية، وإفلاس مختلف الأحزاب، وفشلها في وقف تدهور ألمانيا السياسي والاقتصادي:

«أما الحزب النازي فرسوله هتلر. وهتلر هذا رسول الوطنية الصادقة المخلصة النشيطة العاملة المجاهدة المضحية المكرسة كل رخيص... هتلر الذي ملك القلوب. ليس قلوب أبناء الأمة الألمانية الشديدة المراس فحسب بل قلوب كل مخلص في حلبة السياسة العالمية وأحدث وسيحدث انقلابا في اتجاه سياسة أوروبا بل العالم أجمع.»[١٦]

وراحت صحيفتا «الدفاع» و«الكرمل» تفتشان عن خصائص الزعامة الحقيقية الأصيلة، وتسوقان أمثلة كثيرة، كان هتلر من أبرزها. ونشر إبراهيم الشنطي، صاحب «الدفاع»، مقالا افتتاحيا في زاوية «كلمة اليوم» بعنوان: «بل الزعامة أولا، ثم هي ولية البعث وقائدة الشباب». وقد عرض تفسخ الزعامات الفلسطينية وكثرة الأحزاب، وعزا تدهور الحياة السياسية في فلسطين، وانتشار اليأس وفقدان الأمل إلى الزعامات وكثرة الأحزاب التي يخاصم بعضها بعضا بدلا من أن تتحد وتقود «الشباب» والأمة. وقابل حال فلسطين بحال ألمانيا قبل صعود النازية إلى الحكم، عندما كانت الأخيرة «مكبلة بالشروط والتعهدات الدولية» من ناحية، وتعاني التمزق الاجتماعي والانقسامات السياسية على الصعيد الداخلي من ناحية أُخرى:

«استسلمت النفوس، وخارت العزائم، وتفشت الأوبئة الاجتماعية في بلاد قوة الخلق...» وانتشرت «الأنوار الحمراء الساطعة التي تقود إلى الرذيلة والصعلكة... وتفشى في الأمة الألمانية كل مرض اجتماعي اقتصادي... ضاع البلد الذي أصبح فيه عشرون مليون شيوعي... وسط هذا التفكك، والانتحار القومي، اجتمع سبعة بقيادة زعيم في ركن من مدينة ميونخ... وأخذت (هذه الزعامة) تصعد الجبل خطوة خطوة... وما اعتقد أحد في أوروبا أن هؤلاء النفر، يتقدمهم زعيمهم،... بعث بلادهم الميتة فحسب،... ولكن الوقوف... في وجه الدول التي أملت مشيئتها في معاهدة فرساي... هكذا استيقظت تركيا على أيدي مصطفى كمال ومصر على أيدي مصطفى كامل وسعد زغلول... أما فلسطين؟؟؟»[١٧]

وعرضت صحيفة «الكرمل» حياة هتلر «المتواضعة» في مقال بعنوان «هتلر زعيم»،

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وبدا لها أن هتلر «مثال الزعيم الحقيقي الذي أنكر نفسه وضحاها لينقذ ألمانيا والألمان. ومن لا يتشبه بهتلر فزعامته زائفة.»[١٨] وانطلقت صحيفة «الكرمل» في مقال آخر من السياسات الإقليمية العربية وتعدد الانقسامات وكثرة الأحزاب على الصعيد الداخلي الفلسطيني، ثم لفتت أنظار القراء إلى «هتلر والأحزاب»:

«سحق الزعيم الألماني الهر هتلر الشيوعية في ألمانيا سحقا ولما فرغ منها عاد يقضي على سائر الأحزاب ليمنع الانقسامات الحكومية والإقليمية في ألمانيا... لأنه يريد أن يوحد كلمة الألمان ليكونوا قوة محترمة قادرة على محافظة جميع حقوقها، فنحن بحاجة إلى زعيم يعمل لتوحيد كلمة العرب لا إلى صغار أحلام ينادون بالسياسة الإقليمية.»[١٩]

وكادت الدعوة إلى «زعيم» تختلف خصائصه وميزاته عن القيادات الفلسطينية آنذاك تصبح شعارا لدى صحيفة «الكرمل»، التي أصبحت تدعى «الكرمل الجديد» منذ سنة ١٩٣٤، تردده مرارا وتكرارا:

«سلام على موسوليني
سلام على هتلر
سلام على مصطفى كمال
متى نسلم على الزعيم العربي
ما أسعد ألمانيا وإيطاليا بزعمائها
وما أتعس وأشقى عرب سوريا وفلسطين وشرق الأردن والعراق ومصر والنواحي التسع بزعمائهم.»[٢٠]

ويبدو واضحا أن الفوارق الفردية والخصائص الذاتية للأمثال التي ضربتها صحيفتا «الدفاع» و«الكرمل» لم تكن ذات أهمية خاصة، وأن الفاعلية الذاتية وقدرة القيادة، مهما اختلفت طبيعتاهما، احتلتا مكانا مركزيا في نظر الصحيفتين. فعندما بدأت ألمانيا سياسة التسليح من دون مراعاة معاهدة فرساي التي قضت بتجريد ألمانيا من السلاح وتحديد قواتها بمئة ألف رجل، أسرعت صحيفة «الكرمل الجديد» إلى لفت أنظار «العرب» إلى الدرس الجديد الذي ضربه هتلر: «لو كان العرب أقوياء لمزقوا تصريح بلفور والمواد المتعلقة به في معاهدة فرساي ولكن آن للعرب أن يكونوا أقوياء كالألمان، وزعماؤهم يعاهدون اليهود على إقطاعهم فلسطين ويوافقون الاستعمار على سياسة تصريح بلفور... سوف لا تقوم للعرب قائمة إلا إذا رجعوا إلى ما كانوا عليه في عهد عمر...»[٢١]

كان استخلاص الدروس والعبر من الميزات البارزة لصحيفة «الكرمل» (سابقا) و«الكرمل الجديد» (لاحقا)، وعندما انتشرت الدعوة إلى مقاطعة البضائع الألمانية في

فلسطين وجدت هذه الصحيفة في حركة المقاطعة مثالا يجدر بالعرب الأخذ به، وأفردت عنوانا خاصا: «قفوا موقف اليهود حيال الألمان.»[٢٢] ومن الواضح أن هتلر لم يكن المثال الوحيد الذي دعا «الدفاع» و«الكرمل الجديد» إلى الاقتداء به، لكنه كان أحدها. وكرست «الكرمل الجديد» سلسلة من المقالات لليابان مثالا يجدر بالعرب الأخذ بطريقها، كما نشرت سلسلة أُخرى عن نابليون كشخصية يقتدى بها. وكثيرا ما ختمت هذه الصحيفة مقالاتها بدعوة العرب إلى «الأخذ بطريق عمر ومحمد» إذا أرادوا الخروج من محنتهم السياسية. وساقت مثال «عمر ومحمد» بنماذج عربية جسدت خصائص «القيادة» و«الزعامة».

هكذا انفردت «الدفاع» وصاحبها إبراهيم الشنطي، و«الكرمل الجديد»، بصورة خاصة، وصاحبها نجيب نصار بين الصحف الفلسطينية بالدعوة إلى مبدأ النخبة أساسا في الحياة السياسية ومقياسا لفاعلية القيادة السياسية. واختلفت أصول النخبة وخصائصها عن القيادات الفلسطينية التي قادت الحركات السياسية في فلسطين طوال فترة الانتداب البريطاني. ولما كانت انتماءات القيادات هذه إقطاعية أو أرستقراطية إلى حد بعيد، فقد دعت دوائر «الدفاع» و«الكرمل الجديد» إلى ظهور قيادات جديدة متحررة من رواسب السلوكيات والقيم الأرستقراطية التقليدية في العمل السياسي. ويبدو أن هاتين الصحيفتين رأتا في قوة التأثير والحيوية خصائص الشخصية السياسية، ورأتا في مبدأ النجاح تجسيدا لمكانة «الزعيم» في حياة الأمة السياسية. ومن الواضح أن تفكك الحياة السياسية في فلسطين وانشغال القيادات الفلسطينية آنذاك بعضها ضد بعض الآخر، كما صورتهما صحيفة «الكرمل» مرارا، قد دفعاها وصحيفة «الدفاع» إلى التفتيش عن «الزعيم» بديلا من القيادات المتصارعة بعضها ضد بعض آنذاك. ومن الصعب الاعتقاد أن «الكرمل» و«الدفاع» رأتا في هتلر «الزعيم» - بأل التعريف - الذي يجب أن يقتدى به. ويكفي أن نعرض تناول الصحيفتين تقدم اليابان، كدولة عظمى، أو نابليون. فقد أفردت «الكرمل الجديد» ما يقرب من أربعين مقالا سنة ١٩٣٦ في إبان الإضراب العام كان فيها سيرة نابليون ومآثره السياسية والعسكرية. ويمكن القول بالتأكيد إن الصحيفتين عكستا بذلك شلل فعالية الأحزاب والجماعات السياسية على المسرح السياسي الفلسطيني من ناحية، وحاجة الشعب الفلسطيني إلى قيادة مختلفة الخصائص من ناحية أُخرى، وأعطتا أيضا تعبيرا آخر لضرورة حكم النخبة.

هل نادت الصحافة العربية بقيام نظام فاشستي مماثل في فلسطين، على أرضية حملة الإطراء التي رافقت صعود النازية في ألمانيا إلى الحكم وتسلم هتلر السلطة؟

لقد دفعت حملة الإطراء على النازية بصورة عامة وعلى شخصية «الزعيم»، هتلر، بصورة خاصة، الصحافة العبرية إلى نقد هذه الحملة وتلك المواد الدعائية النازية بين

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

العرب. وتصدرت «عيتون ميوحاد»، و«دوأر هيوم»، و«النيرإيست»، هذه الحملة. ووجدت في بعض الشعارات المكتوبة على الحيطان في القدس وفي حمل أعلام ذات صليب معقوف في حفل في بيت لحم، فرصة لمواصلة حملتها. وكان نجيب الحكيم، أحد المحامين العرب في حيفا، قد ألقى خطبة في نادي غازي بعنوان «إلى النازية يا شباب العرب»، وذلك في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣.(٢٣) فكرست الصحف العربية: «فلسطين»، و«الجامعة العربية»، و«الدفاع»، و«الكرمل»، مقالات وتعليقات مختلفة طرحت مسألة ملاءمة النازية لحاجات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية، وألقت بذلك أيضا الأضواء على دواعي ودوافع ظواهر كهذه.

وكانت صحيفة «فلسطين» قد وقفت تعليقها الخاص، «مسائل اليوم»، على معالجة ظهور الفاشستية في أوروبا، فعزت هذا الظهور إلى «اضطراب العهد الحاضر» و«الانحرافات الخطيرة» «حين كادت تعصف... الشيوعية» بألمانيا. وما كان ظهور الفاشستية في إيطاليا سابقا «مصادفة واعتباطا». ورأت هذه الصحيفة أن «الفاشستية تقوم في أوروبا لدفع موجات متطرفة هدامة.» وتساءلت، بعد أن اكتفت بتعليل ظهورها كما تصورته:

«فما عسى أن تكون غاية الفاشستية في الشرق العربي؟ هل الزعامة... فيه متطرفة (تقصد شيوعية)؟ أنجد في البلاد العربية أثرا لموجة واحدة من موجات الثورات الاجتماعية؟ أحسب أن شيئا من هذا لا يمكن أن يقع عليه المرء في أية ناحية من نواحي العربية، وإذن فما هي الفاشستية... في سوريا وفي غيرها؟ هي حركة ترمي إلى غاية تناقض الغاية التي ترمي إليها الفاشستية في الغرب؟ ففي أوروبا تقوم الفاشستية لدفع التطرف وتقييد اندفاع العاطفة وفورة النشاط، وهي تقوم عندنا، إن صح أنها ستقوم، لتبعث الشعب من جموده الذي توحي به إليه الزعامة البالية فيه. وليست هذه أول ظاهرة تجد فيه أن اللفظ الواحد يعني شيئا في جهة ويعني شيئا آخر في جهة أُخرى.»(٢٤)

وأبدت صحيفة «الكرمل» مخاوفها من قيام حركات وأحزاب فاشستية جديدة، على الرغم من «وعظها» المتكرر من أجل «الزعامة الحقيقية». وبينما رأت «فلسطين» أن حركات مماثلة في الشرق يقتضي أن تتميز بخصائص وميزات، طبقا لاختلاف الغايات السياسية والاجتماعية في الشرق عما عنه في أوروبا، إذا أرادت أن يكتب لها النجاح، أظهرت صحيفة «الكرمل» تشاؤمها من تقليد جديد للغرب:

«نحن لا يسعنا إلا أن نتلقى كل نبأ عن تنبه الشعور القومي فينا ليس فقط بالارتياح بل بالابتهاج... وكلنا ما عدنا نتفاءل كثيرا بقيام الأحزاب بعد كل الذي رأيناه منها... وكلها لم تغير من أخلاقنا ومبادئنا شيئا... فنخشى أن تؤثر علينا نازية الألمان أو فاشستية الطليان، ونخشى أن تكون أحزابنا تقلد الشعوب الأُخرى كما تقلد الأمم

الغربية في الأزياء التي بدلت ظواهرنا...»(٢٥)

ولفتت «فلسطين» أنظار الصحافة العبرية إلى «أن فلسطين ليست في حاجة إلى فاشستية أو إلى نازية تثير شعور أبنائها ضد الصهيونية... فهذا النفور موجود ومتأصل في النفوس قبل أن تخلق النازية بسنين.» وأنهت الصحيفة تعليقها بإبراز التشابه بين حالة يهود ألمانيا والفلسطينيين:

«وبعد... فما الذي يبيح لليهود أن ينعوا على العرب ظهور حركة نازية بينهم؟

«أكان العرب هم الذين يطاردون اليهود من أراضيهم أم أن اليهود هم الذين يطاردون العرب في عقر دارهم ويلاحقونهم في المطاردة إلى حد حرمانهم من أبسط حق من حقوق الناس في الحياة؟»(٢٦)

ووجدت «فلسطين» و«الجامعة العربية» بذلك فرصة لنقد سياسة ألمانيا النازية اليهودية نظرا إلى ما أدت إليه من تدفق الهجرة الصهيونية على فلسطين. وبينما رأت «فلسطين» في الدعوات إلى إقامة حزب نازي فلسطيني «نزوة من نزوات الخيال التي تظهر أحيانا ثم لا تلبث أن تختفي»،(٢٧) اعتقدت «الجامعة العربية» أن نزعة كهذه ليست أصيلة وإنما نتيجة سياسة بريطانيا والهجرة الصهيونية:

«ومع أننا نجهل مصدر هذه الحركة الجديدة إلا إننا نجد فيها دليلا جديدا على انتشار الروح النازية في فلسطين، وهي البلاد العربية التي أرهقتها السياسة الاستعمارية الإنكليزية اليهودية إرهاقا جعلها لا تقل في الاستعداد لقبول المبادىء النازية عن ألمانيا.»(٢٨)

هكذا عبرت الصحافة العربية عن المميزات الخاصة للشعب الفلسطيني الذي اختلف بها عن خصائص ومميزات الشعوب والمجتمعات الأوروبية. وانطلاقا من ذلك، فإن مدى نجاح نشوء تنظيمات أو أحزاب سياسية جديدة أو فشلها اعتمد على تجاوبها مع معطيات الواقع العربي في فلسطين. وإن «قبول مبادىء نازية»، كما جاء في «الجامعة العربية»، هو وليد عوامل أُخرى - «والإرهاق» - أكثر منه حاجة ذاتية داخلية. من هنا نفت صحيفة «الدفاع» حاجة «العرب» إلى عوامل ومؤثرات خارجية لإثارة شعورهم القومي إذا ما شعروا بـ «الاعتداء على كيانهم».(٢٩)

وعمل فولف، قنصل ألمانيا في القدس، على منع نشر أو توزيع مواد دعائية في فلسطين لأسباب مختلفة كان أهمها حرصه الشديد على إنجاح المساعي لعقد اتفاقية الترانسفير وخوفا من إثارة اليهود في فلسطين ضد الجالية الألمانية. وعندما توجه يوسف فرنسيس، مراسل «الأهرام»، إليه لهذا الغرض في حزيران/يونيو ١٩٣٣، حذر فولف وزارة الخارجية الألمانية من نشر الدعاية النازية، لما تنطوي عليه من خطر على الهجرة الصهيونية وعلى عملية «بناء البيت القومي اليهودي» الذي حظي بـ «دعم

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

إنكلترا».[30]

ولا شك في أن أصحاب الصحف الفلسطينية ومحرريها تأثروا بما رافق التحول السياسي في ألمانيا في بداية سنة ١٩٣٣ من دعاية واسعة شيئا فشيئا. فقد أكثرت هذه الصحف من نشر عروض عامة ومقتطفات من خطب هتلر، وغيرنغ، وغوبلز. ويبدو أن أصحاب هذه الصحف ومحرريها افتقروا إلى معرفة واسعة ومتعددة الجوانب بالقادة النازيين، فأكثروا مثلا من نشر خطب فريك، وزير الداخلية، مع أنه لم يتميز بقدرة خاصة على الخطابة. وأفردت صحفهم مكانا واسعا لأحداث السياسة الألمانية ـ ولا سيما سياستها اليهودية ـ وتناولتها بالتعليق.

وتتبعت الصحافة العربية، وخصوصا صحيفتي «فلسطين» و«الجامعة العربية»، العلاقات بين ألمانيا النازية والمنظمات الصهيونية واليهودية عن كثب منذ المراحل الأولى لنشوء أزمة يهود ألمانيا وحركة المقاطعة للسلع الألمانية. وخصصت «الجامعة العربية» و«فلسطين» مكانا مركزيا لأزمة يهود ألمانيا على صفحاتها بسبب تدفق موجات الهجرة من ألمانيا إلى فلسطين بصورة لم يسبق لها مثيل. وعندما وصلت إحدى البواخر إلى ميناء يافا في أواخر نيسان/أبريل وعلى ظهرها ٣٥٠ مهاجرا، علقت صحيفة «الجامعة العربية»: «وسوف لا تمضي مدة وجيزة حتى تكون فلسطين قد امتلأت بجيش من يهود ألمانيا. ولا حول ولا قوة إلا بالله.»[31] وفي تعليق آخر، لصحيفة «الكرمل» تحت عنوان «المهاجرة تتدفق من البر والبحر»، أشارت إلى زيادة موجات الهجرة المطردة «حتى أصبح قدومهم أشبه بالهجوم المنظم من البر والبحر.»[32] ورددت «الجامعة العربية» الأخبار التي نشرتها الصحف العبرية بشأن مشاريع الوكالة اليهودية «لإسكان يهود ألمانيا في فلسطين» وسعي الحركة الصهيونية لتوطين «٥٠ ألف يهودي في لبنان.»[33]

واعتبرت الصحافة الفلسطينية حملات الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية وسياسة الإعلام في الصحف العبرية ضد سياسة ألمانيا المعادية لليهود وسيلة ضغط لحمل حكومة المندوب السامي على فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة. وزاد في هذا الاعتقاد تضامن كبريات الصحف البريطانية والأحزاب البريطانية مع المنظمات اليهودية والصهيونية. فقد أثار أي تضامن بريطاني رائحة معادية للعرب لدى الرأي العام العربي في فلسطين. وعندما قرر المندوب السامي البريطاني منح الوكالة اليهودية ٥٥٠٠ شهادة هجرة رأت «الجامعة العربية» برهانا على ذلك، وتساءل منيف الحسيني:

«فماذا نقول نحن في فلسطين التي يدخل إليها بالألوف بل بعشرات الألوف والمئات ودون سؤال ولا جواب. هل نكون نحن بمواردنا الفقيرة وعددنا القليل أسخى وأغنى من مصر، أو أقوى وأجرأ من ألمانيا وأكرم أخلاقا وأرقى في سلم المدنية

والإنسانية من بولونيا وفرنسا وإنكلترا وسويسرا التي رفضت أن تدخل إلى بلادها اليهود المطرودين أو النازحين عن ألمانيا.»[34]

لم تكن سياسة الحكم النازي المعادية لليهود في ألمانيا، وأعمال العنف والإرهاب، نسجا من الخيال، كما أن أعمال الاعتقال وزج الأبرياء في السجون لم تكن من الندرة بحيث كان من السهولة التعتيم عليها. ومن السذاجة الاعتقاد أن أصحاب الصحف ومحرريها كانوا كذلك، ومن المؤكد أن انعكاسات سياسة الحكم النازي العنصرية على سياسة بريطانيا في فلسطين وعلى جهود الحركة الصهيونية لإقامة البيت القومي اليهودي طرحت أسئلة بشأن سياسة إعلام صحفهم. ورأينا سابقا كيف بعثت أزمة يهود ألمانيا الحياة في الحركة الصهيونية بعد أعوام من الضعف الذي أصابها. وقد لخص إميل الغوري سياسة الحركة الصهيونية خلال المراحل الأولى من نشاطها الدبلوماسي في سلسلة من المقالات بعنوان «يهود ألمانيا والمهاجرة الصهيونية» صدرت في «الجامعة العربية» في أواخر أيار/مايو ١٩٣٣. وفي الواقع فإن الغوري عكس بذلك أيضا مخاوف الحركة الوطنية العربية في فلسطين من نتائج أزمة يهود ألمانيا على فلسطين:

«لم يكتف الصهيونيون في سبيل إنجاح فكرة وطنهم القومي من اتفاقات دولية ومساعدات مالية، ولم يكتفوا بالعدد الكبير من أبناء جنسهم الذين أغروهم بترك ديارهم والمجيء إلى فلسطين... بل إنهم تعدوا ذلك إلى تضحية يهود ألمانيا في سبيل غايتهم وقصدهم... ولم تكن هذه السياسة اليهودية لمجرد الدفاع عن يهود ألمانيا (المظلومين) ـ القوسان في النص ـ ولكن كانت لليهود سياسة أبعد من تلك وأكثر رماية وقصدا وذلك أن الصهيونيين شعروا أن المهاجرة اليهودية إلى هذه البلاد صارت تنتقص... فاستغل الصهيونيون فرصة الأزمة الألمانية وجعلوا يشيعون الشيء الكثير عن ظلم الألمان لليهود واحتياج اليهود الألمان إلى مساعدات مالية... وكان لليهودية العالمية قصدان من وراء الدعاية ضد ألمانيا، القصد الأول هو تنشيط الحركة اليهودية بسبب ما يجمع من الإعانات ليهود ألمانيا... والقصد الثاني هو تكثير عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، واكتساب عطف العالمين الأميركي والأوروبي على مشروع الوطن القومي في فلسطين... وهكذا ذهب اليهود الألمان ضحية للسياسة الصهيونية.»[35]

ولخص إميل الغوري بذلك أيضا الأسباب التي دفعت الصحافة الفلسطينية إلى تجاهل سياسة العنف والإرهاب. ومن الأرجح أن إميل الغوري اعتقد أن توجيه سياسة النشر والإعلام من جانب الفلسطينيين العرب ضد أعمال القمع والإرهاب ستزود الحركة الصهيونية بمادة حيوية لها في دعايتها من أجل الأهداف التي ذكرها، إذ إن شن حملات صحافية عربية ضد سياسة العداء لليهود في ألمانيا ستضفي صبغة شرعية جديدة لمطالب

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الحركة الصهيونية في الهجرة الحرة، وسيقع العرب «ضحية» للسياسة الصهيونية، كما ذهب «يهود ألمانيا ضحية» لها، بحسب اعتقاده. وبتعبير آخر، فإن إميل الغوري اعتقد أن الحركة الصهيونية أولت المشروع الصهيوني في فلسطين أولوية مطلقة، ودأبت على تأمين مقومات تحقيقه ـ وبالدرجة الأولى الهجرة ورأس المال بكل وسيلة ـ وأن كل بديل مرفوض لديها. ووجد هذا الاعتقاد قبولا عاما لدى الصحف العربية، وشكل أساسا لسياستها في الإعلام والنشر، فنفت حقيقة حملات الإرهاب والعنف ضد يهود ألمانيا ووصفتها بأنها «حملات من الأكاذيب المختلقة»، معتقدة أن قيادات الحركة الصهيونية ومصادر إعلامها سعت لاستخدام أزمة يهود ألمانيا من أجل الضغط على بريطانيا لفتح أبواب فلسطين للهجرة الجماهيرية. وعلينا ألاّ ننسى أن الحركة الصهيونية لم تكتف بعدم بذل أي جهود لإنقاذ يهود ألمانيا أينما أمكن، وبقيت حبيسة أيديولوجيتها السياسية، بل حاربت أيضا الحركات والمنظمات اليهودية التي كرست جهودها لمساعدة يهود ألمانيا وإيجاد مصادر أُخرى، غير فلسطين، لتوطينهم.

وكشفت الصلة العضوية بين أزمة يهود ألمانيا واستخدام الحركة الصهيونية لهذه الأزمة لأغراضها السياسية الخاصة جانبا آخر من جوانب تجاهل الصحافة العربية لما وصفه منيف الحسيني بـ «الكارثة الهتلرية» التي حلت بيهود ألمانيا. ولا شك في أن تجدد موجات الهجرة بصورة لم يسبق لها مثيل خلال الأعوام الأخيرة جسد الانعكاسات السياسية لهذه الأزمة. وبينما اكتفى إميل الغوري بوصف يهود ألمانيا بأنهم «ضحية» للسياسة الصهيونية، استنتج منيف الحسيني أن «مصيبة» العرب «ستكون أدهى» وأمر لا تقاس به أضرار أُخرى لغيرهم «لأن الضرر سيصيبهم من كل جانب. وهذا غني عن الشرح والإفاضة فيه.»[٣٦]

وقامت صحيفة «الكرمل» بمعالجة المسألة الخُلُقية والإنسانية في إبان تصاعد حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية، وتظاهراتها، وحملات الاحتجاج ضد سياسة الاضطهاد والقمع الألمانية. ومن الأرجح أنها أرادت بذلك إعطاء جواب لأصابع اتهام أجهزة الإعلام الصهيونية آنذاك للرأي العام الفلسطيني بتأييده صعود هتلر إلى الحكم ونفيه سياسة العداء لليهودية في ألمانيا:

«وإذا كان اليهود يرون معاملات هتلر لليهود في ألمانيا ظالمة فهل يرون في محاولاتهم الاستيلاء على فلسطين واستئصال أهلها منها ليحلوا محلهم فيها ويتبسطوا في بلدان العرب ويستولوا على مواردها الاقتصادية ويتحلوا في مقدراتها عدلا؟؟ ليعدل اليهود في معاملة غيرهم ولا يسيئوا إلى الشعوب الأُخرى إذا كانوا يريدون أن يفوزوا بعطفها ومحبتها.»[٣٧]

ويبدو واضحا أن صحيفة «الكرمل» اعتقدت أن تأييد حملة الاحتجاج ضد سياسة

الإرهاب الألمانية عنى مشاركة الحركة الصهيونية في رؤيتها لأزمة يهود ألمانيا عاملا يبرر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. ولا شك في أن صحيفة «الكرمل» أرادت الإشارة إلى ضرورة الفصل بين الأهداف السياسية والضرورات الإنسانية لمساعدة يهود ألمانيا إذا أرادت الحركة الصهيونية حقا إنقاذهم. لكن أمر مراجعة عامة لم يكن مطروحا لدى دوائر الحركة الصهيونية في القدس ولندن. وكما بدا للحركة الصهيونية أن أزمة يهود ألمانيا تؤكد صحة الحل الذي ارتأته للمشكلة اليهودية، كذلك رأت الصحف الفلسطينية في إفرازات أهداف الحركة الصهيونية على فلسطين مصدر الخطر على وجودها العربي، ومن هنا لم تبذل جهدا لعرض سياسة ألمانيا اليهودية على حقيقتها، واكتفت بمعالجتها في ضوء موقف الحركة الصهيونية في فلسطين.

وهكذا رأت صحيفة «الجامعة العربية» في تصريحات الوفد اليهودي الذي سافر إلى إنكلترا، بعد الاجتماع المشهور إلى غيرنغ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣، والتي أشارت إلى المبالغة في أنباء العنف والإرهاب كما نشرت في الصحافة اليهودية، تأكيدا لصحة «حملات الأكاذيب المختلقة» التي شنتها الصحف العبرية.[٣٨] وعندما وصلت أخبار اتفاقية تصدير الحمضيات إلى ألمانيا تساءلت صحيفة «فلسطين» عن صحة مقاطعة المنتوجات الألمانية، ولا سيما أن الاتفاقية اشترطت استيراد منتوجات ألمانية في مقابل استيراد الحمضيات. ولم تكتف الصحيفة بهذه التساؤلات، بل رأت في الاتفاقية «استثناء غريبا» و«خروج ألمانيا عن خطتها المعروفة مع اليهود.»[٣٩]

وفي الواقع فإن اتفاقية تصدير الحمضيات ومنح شركات التصدير اليهودية في فلسطين مكانة احتكارية لم يكونا «استثناء» في سياسة ألمانيا؛ فقد انتهت أزمة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٣٣ بتفاهم عام بين الحكم النازي والحركة الصهيونية لحل الأزمة. وكانت اتفاقية الترانسفير تعبيرا عن هذا التفاهم، ولم تكن اتفاقية تصدير الحمضيات سوى خطوة إلى الأمام في تطبيع العلاقات بين هذا الحكم والمؤسسات الاقتصادية الصهيونية في فلسطين، كما رأينا سابقا في مكان آخر.

وشكلت اتفاقية الترانسفير منعطفا في العلاقات الألمانية ـ الصهيونية في نظر صحيفة «الجامعة العربية». وكانت هذه الصحيفة قد تابعت ما نشرته الصحف العبرية مثل «دوأرهيوم» و«هآرتس» بشأن الخطوات الأولى التي انتهت بعقد اتفاقية الترانسفير، كسفر أرلوزورف في أيار/مايو ١٩٣٣ والخلافات في المؤتمر الصهيوني في براغ في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣.

كما أن سماح الحكومة الألمانية للمهاجرين اليهود بنقل جزء من أموالهم على شكل منتوجات ألمانية قبل ذلك وجد تعبيره في الأسواق الفلسطينية. وعندما أصبحت تفصيلات الاتفاقية معروفة بعد مؤتمر براغ أبرزت صحيفة «فلسطين» الدوافع إلى عقد

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الاتفاقية، وانعكاساتها السياسية تحت عنوان «ليس من مصالح اليهود أن يقاطعوا البضائع الألمانية»:

«يؤخذ من أخبار البريد الأخيرة أنه تم الاتفاق بين الجمعية الصهيونية والحكومة الألمانية على تنظيم هجرة يهود ألمانيا الذين يريدون المهاجرة إلى فلسطين وكان هذا الاتفاق سببا لتفكك عرى الحملة التي أثارها اليهود في العالم ضد ألمانيا لأن اليهود الصهيونيين أصبحوا يرون أن المصلحة تقتضي عليهم بالصمت وبتشجيع الصادرات الألمانية إلى فلسطين بدلا من مقاطعتها بعدما عقدوا ذلك الاتفاق مع الحكومة الألمانية ونالوا به تساهلا كبيرا. . . فلم يعد في مصلحة الصهيونيين بعد هذا الاتفاق أن يقاطعوا البضائع الألمانية في فلسطين لأنهم يحرمون بذلك من الحصول على أموال المهاجرين.»[٤٠] وانتهزت صحيفة «فلسطين» تجديد اتفاقية تصدير الحمضيات لموسم ١٩٣٤/١٩٣٥ لعرض سياسة ألمانيا العامة نحو فلسطين، وسماحها بتصدير المنتوجات الألمانية ضمن إطار تصدير الحمضيات، والهجرة الصهيونية. وأظهرت الصحيفة استياءها من سياسة الاستيراد الألمانية للحمضيات، وخصوصا أن العرب شكلوا الجزء الأكبر من المستهلكين للمنتوجات الألمانية. وفي مقابل ذلك، فإن حصة العرب من استيراد ألمانيا للحمضيات كانت يسيرة، وتساءلت الصحيفة: «ما هو نصيب التجار العرب من ذلك (التصدير لموسم ١٩٣٤/ ١٩٣٥)؟». وفي الوقت نفسه رأت في عقد صفقة تصدير الحمضيات مؤشرا إلى «اضمحلال» حركة المقاطعة بعد «أن قبل اليهود باستيراد مصنوعات ألمانية مقابل تصدير الحمضيات.»[٤١]

واكتفت صحيفتا «الجامعة العربية» و«فلسطين» بتناول اتفاقية الترانسفير وتطبيع العلاقات الألمانية - الصهيونية في ضوء تأثيرها في حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية. ولم يحظ توسيع اتفاقية الترانسفير، ليشمل الشرق العربي على نطاق محدود في بداية سنة ١٩٣٥، بمكانة خاصة على صفحات الصحافة العربية فيما بعد. ومن الأرجح أن اقتصار توسيع الترانسفير على التصدير الإضافي فقط، من دون أن يشمل التصدير العادي، قلل من أهمية توسيع اتفاقية الترانسفير في نظر الصحافة العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصحافة العبرية، التي شكلت أحد مصادر المعلومات للصحافة العربية، لم تبد اهتماما خاصا بتوسيع الترانسفير، كما فعلت بالنسبة إلى اتفاقية الترانسفير سابقا. ولما لم تثر اتفاقية الترانسفير اهتمام الصحف العربية الأُخرى، ك«الدفاع» و«الكرمل»، فليس من الغريب أنها تجاهلت تطور العلاقات الألمانية - الصهيونية.

ولم تؤد اتفاقية الترانسفير وما خلفها من خطوات لتطبيع العلاقات بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية إلى مراجعة الصحافة العربية في فلسطين لسياسة الإعلام

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

والنشر العامة. وفي الواقع، فقد أفردت كل من «فلسطين» و«الجامعة العربية» مكانا متواضعا لها. ولم تثر سياسة الترانسفير اهتماما خاصا لدى الصحف الأُخرى ك«الدفاع» و«الكرمل». ومن الصعب علينا فهم هذا الإهمال أو التجاهل. ونعتقد أيضا أنه من الخطأ الاعتقاد أن أصحاب الصحف ومحرريها لم يدركوا الانعكاسات السياسية البعيدة المدى لاتفاقية الترانسفير وما تلاها من خطوات أُخرى على الهجرة الصهيونية. ويكفي أن نلقي نظرة خاطفة على العناوين الكثيرة التي تكررت وعالجت شؤون موجات الهجرة، وحملات الحركة الصهيونية المالية، ورحلات رؤسائها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا لجمع أموال التبرعات من أجل توطين يهود ألمانيا في فلسطين. وعندما بدت تأثيرات سياسة الترانسفير ماثلة أمام الرأي العام الفلسطيني بعد عام من عقد الاتفاقية، تطرقت صحيفة «الجامعة العربية» إلى نتائجها في فلسطين بصورة غير مباشرة وفي مضمون آخر:

«ولقد تمكن الحزب النازي في ألمانيا من التضييق على اليهود فيها وطرد معظمهم منها فجاء ذلك مصيبة من أكبر المصائب على عرب فلسطين لأن اليهود الذين نزحوا من ألمانيا فارين ونجوا بأنفسهم من الاكتواء بجحيم النازي جاؤوا إلى فلسطين التي فتحت لهم الحكومة الإنكليزية أبوابها على مصراعيها. . . وهكذا دخل فلسطين ما لا يقل عن خمسين ألفا من اليهود الألمان. . . وزادوا عرب فلسطين بلاء على بلاء ومصيبة على مصيبة.»[٤٢]

عكست اتفاقية الترانسفير تشابها بين مصالح الحكم النازي ومصالح الحركة الصهيونية. وعملت سياسة الترانسفير على تحقيق هذه المصالح. وحتمت هذه السياسة الانطلاق من المصالح العملية للشعب العربي الفلسطيني كأساس لسياسة إعلام جديدة وترك سياسة النشر والإعلام السابقة. ولعله يبدو غريبا أول وهلة أن مصالح الشعب الفلسطيني تشابهت ومصالح التنظيمات اليهودية الاندماجية وحركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية، نظرا إلى ربط اتفاقية الترانسفير بين الهجرة إلى فلسطين واستيراد السلع. وبينما أدركت الحركة الصهيونية الأبعاد السياسية ل«فرصتها التاريخية»، فعملت على استغلالها وتجنيدها لتحقيق أهدافها الذاتية من دون أن تكترث لاتهامات المعارضة، فشلت أجهزة الإعلام العربية في إعادة نظرتها إلى سياستها الإعلامية، ولم تدارس مخاطر سياسة العداء لليهودية في ألمانيا على تغيير موازين القوى في فلسطين كأساس لسياستها الإعلامية. فقد عكست سياسة الترانسفير أهداف الحكم النازي السياسية، التي تلخصت في «التخلص» من يهود ألمانيا بكل وسيلة من دون أن تعير أي اهتمام لمصالح الشعوب الأُخرى وردة فعلها. وهذا ما حدث فيما يتعلق بفلسطين، على الرغم من العبارات الطنانة والرنانة التي ملأت صفحات الصحف ورددت «إنجازات» «الثورة الوطنية» و«الروح الوطنية الألمانية» ب«زعامة هتلر».

ووجدت صحيفة «الجامعة العربية» عزاء في رسالة أرسلها شكيب أرسلان، الذي أُجبر على ترك سوريا والإقامة في سويسرا بسبب معارضته الحكم الفرنسي، إلى أحد «أصدقائه» الألمان لفت فيها نظره إلى أخطار الهجرة الصهيونية. واكتفت هذه الصحيفة بنشر رد صديقه الألماني في آذار/مارس ١٩٣٤ من أن دعم ألمانيا للهجرة الصهيونية مجرد «شائعة» «غير صحيحة»، و«أن كل اليهود الذين دخلوا فلسطين من ألمانيا في المدة الأخيرة هم ستة آلاف نسمة»، وأن ألمانيا «وعدت بأنها لا تحيد عن هذه الخطة.»[٤٣]

واستمر استعمال الحركة الصهيونية لأزمة يهود ألمانيا وسيلة للضغط على حكومة الانتداب لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة الصهيونية من ناحية، وأداة لجمع التبرعات لتمويل أنشطتها العامة من ناحية أُخرى، يشكل نقطة الانطلاق الأساسية في سياسة إعلام الصحف الفلسطينية. ورأى أصحاب هذه الصحف ومحرروها في الخطر الذي هدد الوجود العربي، نتيجة أزمة يهود ألمانيا، سببا كافيا لنفي صحة اضطهاد يهود ألمانيا. ويمكن اعتبار الزيادة في نشاط الحركة الصهيونية وتصاعد الهجرة الصهيونية مؤشرا إلى الزيادة في حدة حملات الاحتجاج الصحافية. ولم تترك الصحف الفلسطينية ـ ولا سيما صحيفة «الجامعة العربية» ـ حدثا في ألمانيا من دون عرضه انطلاقا من تأثيره في الهجرة وفي السياسة الصهيونية. فعندما جرى الاستفتاء العام في منطقة السار في غرب ألمانيا، وقرر سكان المنطقة إرجاع منطقة السار إلى ألمانيا في أول سنة ١٩٣٥ هرب الكثير من اليهود من هذه المنطقة. وعرضت صحيفة «الجامعة العربية» التطورات السياسية في إقليم السار وانعكاساتها على السياسة الصهيونية وفلسطين:

«ويعجب القراء إذا قلنا أن الخطر النازي (على اليهود) هو خيال أكثر منه حقيقة، وأنه من اختراع مخيلات زعماء الصهيونية الذين اتخذوا من النازية سببا ليهجروا ألمانيا ويدخلوا فلسطين... إذن فاليهود اتخذوا من استفتاء السار (قميص عثمان) وها هم يصخبون وينادون عصبة الأمم حيّ على إنقاذنا من مخالب الهتلرية، وافتحي لنا أبواب فلسطين.»[٤٤]

لا شك في أن صحيفة «الجامعة العربية» وغيرها من الصحف الفلسطينية عبرت بذلك عن يأسها إزاء موجات الهجرة التي ازدادت على نحو لم تشهد فلسطين له مثيلا منذ عشرة أعوام. ومن الأرجح أنها اعتقدت أن مواجهة سياسة الإرهاب الألمانية بالنقد ستزيد في حمل ألمانيا ليهودها على الهجرة إلى فلسطين بصورة خاصة وفي «العطف الذي تبديه (آنذاك) الصحف الألمانية تجاه الحركة الصهيونية.»[٤٥] وكانت «الجامعة العربية» نشرت في ١٥ تموز/يوليو ١٩٣٥ خبرا، نقلا عن صحيفة «دافار»، لسان الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، والتي نقلته هي بدورها عن صحيفة «فولكشر

بأوبختر» الألمانية، يتعلق بالهجرة الصهيونية و«عطف» ألمانيا على الصهيونية. ويبدو أن «فولكشر بأوبختر» استقت من مصادر صهيونية معلومات تفيد بأن الحركة الصهيونية تروج لاستيعاب مليون يهودي في فلسطين. وبناء على سياسة الترويج هذه أعلنت أن الحكومة الألمانية «تؤيد الصهيونية من هذه الوجهة.»[٤٦]

وصل الشعور باليأس وفقدان الأمل إلى أوجه سنة ١٩٣٥ وبداية سنة ١٩٣٦. فقد وصل عدد «المهاجرين الشرعيين» سنة ١٩٣٥ إلى ما يقرب من ٦٢ ألفا، عدا «الهجرة غير الشرعية». ومع أن نسبة عدد المهاجرين من ألمانيا وصلت إلى أدنى مستوى لها ـ ١٤٪ ـ سنة ١٩٣٥، فإن الصحافة العربية الفلسطينية اعتبرت تدفق الهجرة الصهيونية منذ سنة ١٩٣٣ إحدى الظواهر التي صاحبت صعود النازية إلى الحكم وتأثير صعودها في المسرح السياسي في وسط أوروبا.[٤٧] إذ لم يمض أكثر من عامين حتى بدأت الأحزاب والقوى السياسية في أوروبا الوسطى ـ ولا سيما في بولونيا ـ تتبنى السياسة اللاسامية في برامجها الرسمية. وابتدأت تنادي بجعل اللاسامية سياسة الدولة الرسمية. وبدا واضحا للصحافة الفلسطينية أن «أوروبا تضيق باليهود» وأن الدول الأوروبية رأت في فلسطين سوقا تصدر أزماتها الداخلية إليها، اعتقادا منها أنها تحل بذلك أزماتها الذاتية، بينما تعمل الحركة الصهيونية وحكومة الانتداب كل شيء كي «تتسع فلسطين لهم» وكي تستوعب إفرازات أزمة الحكم في أوروبا. وهكذا نقلت صحيفة «الجامعة العربية» مقالا عن «جورنال دي جنيف» في مطلع سنة ١٩٣٥، بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني للتنقيحيين في كراكوف (بولونيا)، فأكدت «الجامعة العربية» ما جاء في الصحيفة السويسرية:

«وقد استفادت القضية الصهيونية استفادة كبرى من الحركة الهتلرية في ألمانيا لم تكن تتأتى لها في عشرات السنين لو لم يقم هتلر على رأس النازي ويعمل على تطهير ألمانيا من اليهود.

«أضف إلى ذلك الاضطهاد الذي أخذ يشتد على العنصر اليهودي في أوروبا ولا سيما بولونيا والنمسا وهنغاريا ورومانيا. ولذلك أخذ الصهيونيون يلقون في روع اليهود أن الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية في فلسطين هي الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحركة الاضطهاد هذه وأن فلسطين في مقدورها أن تستوعب بضعة ملايين من اليهود...»[٤٨]

ويبدو لنا أن الصحف الفلسطينية بدأت منذ سنة ١٩٣٥ فقط تدرك مدى أخطار الإفرازات السياسية لأزمات الحكم في وسط أوروبا على فلسطين. وانعكس ذلك فيما رددته هذه الصحف في تعليقاتها اليومية من «خطر محو الوجود القومي الفلسطيني.» وساهم نشاط الحركة السياسية في فلسطين منذ بدء الإضراب العام في ربيع سنة ١٩٣٦

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

في اختفاء الشعور باليأس وفقدان الأمل الذي انعكس في تعليقاتها اليومية سابقا، وفي إرجاع بعض الثقة إليها. فعندما قامت الحكومة البولونية بالمفاوضات مع فرنسا لتوجيه الهجرة إلى مدغشقر، بعد فشل مشروع بيل لإقامة الدولة اليهودية، أبرزت صحيفة «الدفاع» ضعف «معدة» فلسطين إزاء «هضم» إفرازات أزمة الحكم في وسط أوروبا في مقال تحت عنوان «فلتُظهر أوروبا بعض ما أظهرناه»:

«أخذت الدول الأوروبية التي تصفي حسابها مع اليهود وتؤمن رويدا رويدا، . . . ، أن فلسطين لم تعد البلد الذي تحل تلك الدول مشاكلها على حسابه. . . ويرفض عرب فلسطين بأن تكون بلادهم ضحية موجة اللاسامية التي تجتاح بعض بلدان أوروبا. . . وعلى أوروبا التي أثارت مشكلة اللاسامية أن لا تحمّل عبأها الهائل شعبا صغيرا أو بلادا صغيرة. . . وعلى أوروبا التي تتحدث بالحريات، والحقوق، والآداب، أن لا تظلم هذه البلاد العربية في سبيل أنانيتها. . .»[٤٩]

وكانت «الدفاع» قد كررت موقف الصحافة الفلسطينية العام من أن «مسألة الهجرة اليهودية» «والاضطهاد الذي حل باليهود. . . لا يمكن أن يتخذ كحجة لتبرير الهجرة اليهودية الطاغية.»[٥٠] وعبّرت بذلك عن جوهر الخلاف بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية وحكومة الانتداب. ويبدو أن شعور «الدفاع» وغيرها من الصحف الفلسطينية بالخطر المحيق بالوجود العربي الفلسطيني ذاته لم تضعفه الاتهامات بأنها تنشر دعاية نازية، فأكدت «أن عرب فلسطين لا يكرهونكم كيهود وإنما يمقتونكم كصهيونيين سياسيين.»[٥١]

وعكست هذه الصحيفة بذلك أيضا تمييزها بين الصهيونية واليهودية. واستدل حكيم سابا، في جدال له مع يسرائيل كوهن ومع سواه على صفحات الـ «النيرإيست»، من أن نسبة حصة يهود ألمانيا المنخفضة دلالة على «زيف (البروباغندا) اليهودية، فيما يختص باليهود الألمان المضطهدين، ونسبة من سمح لهم منهم بالدخول إلى فلسطين.» وعبّر عن موقفه حيال اضطهاد يهود ألمانيا بقوله:

«ويدعوني شعوري الإنساني، كأي عربي آخر، أن أعطف على أولئك اليهود المضطهدين في ألمانيا، ولكن لا يجوز أن يفسر هذا العطف مني بأنني أحبذ هجرة هؤلاء إلى فلسطين.»[٥٢]

من أين استقت الصحافة الفلسطينية مصادر عرضها للنازية وتعليقاتها على السياسة الألمانية؟ أخذت الصحافة العربية معلوماتها من مصادر أجنبية، ولا سيما خلال الأعوام الأولى بعد صعود هتلر إلى الحكم، واحتلت الصحافة البريطانية مثل «مدلسكس تايمز» و«ديلي هيرالد» و«أوبزيرفر» و«صندي تايمز» مكانة بارزة، كما نقلت مقالات بعض الصحافيين البريطانيين أمثال غراهم سكوت وغارفن. ولا شك في أن سهولة النقل عن

الصحافة البريطانية أدت دورا كبيرا في كثرة التعريب والترجمة. وأرسلت «الدفاع» أحد صحافييها إلى أوروبا في منتصف سنة ١٩٣٤، كما قام إلياس نصر الله حداد، من صحيفة «الجامعة العربية»، برحلة مماثلة. ولم تقتصر عروضهما الصحافية على ألمانيا، بل تناولت أيضا الأحداث السياسية في ألمانيا. وصادف أن رحلة مراسل «الدفاع» تمت يوم اغتيال روم في منتصف سنة ١٩٣٤ ونشر مقالات متعددة عنه.

وشكلت الصحافة العبرية مصدرا آخر لاستقاء المعلومات بشأن سياسة ألمانيا اليهودية وحركة مقاطعة المنتوجات الألمانية والعلاقات الصهيونية ـ الألمانية. وكرس بعض الصحف كـ «الجامعة العربية» زاوية يومية عرض فيها أقوالا وملخصات من الصحف العبرية مثل «دوار هيوم»، و«دافار»، و«هآرتس»، و«حزيت هعام»، وغيرها.

لم تظهر وزارة الخارجية الألمانية أو وزارة الإرشاد والدعاية اهتماما خاصا بنشر مواد دعائية في الصحف الفلسطينية حتى سنة ١٩٣٨، ورأينا أن فولف، القنصل في القدس، حذر من أية سياسة ترمي إلى نشر مثل هذه المواد بين الدوائر السياسية العربية في فلسطين. كما أن تقارير دولي، الذي خلف فولف في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥، لا تكشف لنا عن أي تحول في سياسة دولي في هذا المجال. وعارضت وزارة الخارجية إقامة محطة بث على الأثير حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، كما فعلت إيطاليا عندما أنشأت محطة راديو باري. وكل ما أبدته وزارة الخارجية من نشاط إعلامي، وبالأحرى قسم الشرق، كان محاولة فاشلة لترجمة «كفاحي» لهتلر. واصطدمت هذه المحاولة بمعارضة هتلر عندما قدمت بعض المقترحات لحذف بعض الفقرات التي «يمكن أن تثير» الرأي العام العربي. كما عارض هتلر تغيير بعض المفاهيم كـ «اللاسامية» وغيرها. وعلى الرغم من موافقة هتلر فيما بعد، قبيل نشوب الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، فإن ترجمة عربية كاملة لم تتم. كما أن الترجمات العربية التي صدرت في بيروت والقاهرة سنة ١٩٣٩ كانت أقرب إلى التلخيص منها إلى الترجمة العلمية الدقيقة.[٥٣] واستخدم بعض الصحف الفلسطينية كـ «فلسطين» و«الدفاع»، بعد أن غيرت سياستها الإعلامية لأسباب سنعود إليها، الترجمة العربية لنقد النازية وعدائها للاسامية.[٥٤]

ولا شك في أن العامل اللغوي أدى دورا مهما في اعتماد الصحف الفلسطينية على مصادر بريطانية وفرنسية، نظرا إلى قلة من عرف الألمانية من الصحافيين الفلسطينيين. ولم تقم وزارة الإرشاد والدعاية الألمانية بجهد خاص يستحق الذكر للتغلب على العراقيل اللغوية. وعاد هذا إلى أن العاملين في الوزارة لم يروا في فلسطين مجالا حيويا يدعو إلى سياسة إعلام خاصة. ورأينا سابقا أن صحيفة «الجامعة العربية» نقلت خبر «عطف» ألمانيا على الحركة الصهيونية الذي نشرته «فولكشر بأوبختر» عن صحيفة عبرية

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

(«دافار»). والمؤلَّف الوحيد الذي استرعى اهتمام الصحافة الفلسطينية - «الدفاع» و«الكرمل» - كان «بروتوكولات حكماء صهيون». وفي الحقيقة فإن السبب المباشر لهذا الاهتمام عاد إلى دعوة محكمة بازل سنة ١٩٣٤ إلى النظر في صحة الزعم أن كاتب «البروتوكولات» يهودي. وعرضت «الدفاع» جلسات المحكمة ونشرت مقتطفات من «البروتوكولات» في أعداد عدة منها من دون تعليق أو تحليل. ولعل ما يستحق الذكر في هذا المجال أن كتابات ألفرد روزنبرغ، الذي اعتبر المنظِّر الأيديولوجي للنازية والخبير باليهودية، بقيت مجهولة كليا. وإذا ما تغاضينا عن العروض الصحافية العادية، يمكن القول بالتأكيد إن النازية، كفكر ونظام حكم، بقيت مجهولة لدى الدوائر الصحافية والفكرية الفلسطينية، وإن الصحافة الفلسطينية لم يكن لديها أي تصور موضوعي لها.[٥٥] ويبدو لنا أن الصحافة الفلسطينية اكتفت بالضحالة عند عرضها النازية، وأظهرت سطحية عندما تناولت إفرازاتها السياسية على فلسطين بوعي أو من دون وعي. وبذلك لم تختلف الواحدة عن الأخرى حتى فترة ١٩٣٨/١٩٣٩ سوى في بعض الجوانب، كما رأينا سابقا. ولا شك في أن عامل الإثارة والمبالغة كان له دور في سياستها الإعلامية. من ناحية أخرى، فإن النظام النازي لم يعرض نفسه مثالا يؤخذ به في العامل العربي وخصوصا في فلسطين، مع أن الصراع الفلسطيني - الصهيوني كان قد أوجد تربة خصبة له عند الفلسطينيين العرب.[٥٦] كما أنه لم يعر اهتماما خاصا لنشر فكره وأيديولوجيته ليمهد السبيل أمام تأثيره السياسي.

وبينما امتنعت أجهزة وزارة الخارجية الألمانية - دائرة الشرق في برلين والقنصلية الألمانية في القدس - من مد أجهزة الإعلام الفلسطينية بمواد دعائية، نجح رايخرت في إقامة علاقات بإبراهيم الشنطي، صاحب جريدة «الدفاع». وعمل رايخرت مندوبا لوكالة الأنباء الألمانية (DNB) في فلسطين. ولم يمنع عمل رايخرت الرسمي مندوبا لوكالة الأنباء الألمانية من جمع المعلومات لأجهزة الأمن والغستابو الألمانية. كما لم تقتصر جهوده على إقامة العلاقات الوثيقة بالعرب، بل باليهود أيضا. ورأينا سابقا كيف أنه شكل حلقة وصل بين بولكس وأجهزة الحكم النازي بعد أن نجح في تجنيده لمصلحة أجهزة الاستخبارات الألمانية.

إننا نعرف تفصيلات العلاقة بين إبراهيم الشنطي وأجهزة الحكم النازي من تقريرين رئيسيين: الأول تقرير أيخمان/هاغن بعد زيارتهما الشرق العربي وإقامتهما الطويلة في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٣٧،[٥٧] والآخر تقرير تناول زيارة إبراهيم الشنطي لميونخ وبرلين في أواخر آب/أغسطس ١٩٣٨.[٥٨] ولا نعرف بالتحديد متى نشأت العلاقات بين رايخرت والشنطي، لكن هذه العلاقة توثقت منذ الإضراب العام، ولا سيما بعد إعلان لجنة بيل توصياتها في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧. وكان الشنطي قد حصل على قرض

قدره ٨٩٠٠ جنيه فلسطيني من مصرف الهيكليين في مقابل رهن بيارة برتقال قُدر ثمنها بـ ١٨,٩٠٠ جنيه، وذلك عندما أصدر صحيفته «الدفاع» في منتصف سنة ١٩٣٤. وتمكن من الحصول على ورق بـ «سعر رخيص» من وزارة الإرشاد والدعاية في مقابل خدماته الإعلامية.[٥٩] ومع أنه لم يطلب ثمنا لقاء خدماته، فإن رايخرت أوصى بالعمل على تصفية القرض خلال زيارة أيخمان وهاغن اللذين وافقا على اقتراح رايخرت. ويظهر أن الشنطي أخذ وعد رايخرت وأيخمان وهاغن مأخذ الجد واعتبر ذلك مقابلا لخدماته الإعلامية. وكان قد تمكن في وقت سابق من الحصول على وثائق سرية لأرمسبي - غور، وسلمها إلى أجهزة الغستابو الألمانية بواسطة رايخرت، على ما يبدو. وبعثت أجهزة الغستابو بالوثائق السرية إلى وزارة الخارجية.

لم يفِ أيخمان وهاغن بوعدهما، واستمر التأجيل والتسويف عاما كاملا. وعاد ذلك إلى معارضة أجهزة الغستابو في برلين للاتفاق. فسافر الشنطي وشوكت - يبدو أنه شوكت حماد الذي عمل في «الدفاع» - إلى ألمانيا في آب/أغسطس ١٩٣٨. وحاول هاغن ترتيب دفع مبلغ ثمانين ألف مارك - نحو ٥٠٠٠ جنيه - على شكل قرض. وأصر الشنطي على أن يتم الدفع نقدا. وكان هاغن قد حصل على موافقة مبدئية على منح الشنطي قرضا طويل الأمد. لكن الشنطي فهم من ذلك أن السلطات الألمانية أرادت بذلك استعمال القرض وسيلة ضغط إذا دعت الضرورة، فرفض العرض. وهددت أجهزة الغستابو الشنطي بإعلام أجهزة الاستخبارات البريطانية إذا رفض ترك ألمانيا والعودة إلى فلسطين. ولم يبق له ولشوكت حماد من خيار سوى الرجوع إلى فلسطين في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨.

وقد تأثرت سياسة النشر والإعلام لدى الصحف العربية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية بعاملين رئيسيين: احتدام الأزمة الأوروبية بعد ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار/مارس ١٩٣٨؛ مراجعة بريطانيا لسياستها في فلسطين ونشر الكتاب الأبيض في أيار/مايو ١٩٣٩ في إثر احتدام التوتر السياسي والعسكري في أوروبا.

وكانت إحدى نتائج الأحداث السياسية على الصعيدين المحلي والعالمي أن حدث انقسام في الرأي العام الفلسطيني؛ فقد وجد البعض عزاء في الكتاب الأبيض بعد فشل الثورة. وساهم الفراغ السياسي، بعد تشتت القيادة السياسية الفلسطينية، في قبول ما عرضته وزارة المستعمرات وحكومتها في فلسطين، لعدم وجود أي بديل آخر. كما أن الأزمة الأوروبية لم تترك خيارا ثالثا سوى الوقوف إلى جانب إنكلترا أو استمرار «التعاطف» مع ألمانيا كـ «دولة غير استعمارية». وفضلت «فلسطين» أن تقبل ما عرضته بريطانيا في الكتاب الأبيض في أيار/مايو ١٩٣٩، اعتقادا منها أن شيئا أفضل من لا شيء. ولا شك في أن فشل بعثة الشنطي - حماد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

١٩٣٨ ترك أثره في سياسة إعلام صحيفة «الدفاع». لكننا إذا تابعنا سياستها النشرية، نجد أن التغييرات في سياستها بدأت منذ بداية سنة ١٩٣٨. وفي الواقع فإن صحيفة «الدفاع» حافظت على التمييز بين ألمانيا كدولة غير استعمارية وسياستها «الوطنية» وبين معطيات فلسطين وحاجاتها السياسية الخاصة قبل زيارة الشنطي لبرلين. وشعار: «فعرب فلسطين ينصتون إلى وحي قلوبهم ولا يرهفون السمع إلى الأصدقاء»، ردد على صفحاتها قبل ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨.[٦٠]

خلاصة الأمر أن ظاهرة النازية وسياسة الحكم النازي الفلسطينية تركتا آثارهما في الصحافة الفلسطينية كغيرها في الدول الأُخرى. وتحدد موقف الصحافة الفلسطينية من الحكم النازي بصورة جذرية على أرضية سياسة الهجرة الصهيونية وشعورها بالخطر على الوجود الفلسطيني الذي أذكته الهجرة، ولم تختلف بذلك صحيفة عن أُخرى سوى في مدى تكرار التشديد في حكمها من هذا المنطلق. كما حدد عداء الصحافة العربية للشيوعية ـ من دون أية علاقة لما اعتبرته النازية من أن الشيوعية مؤامرة يهودية ـ موقفها من «ألمانيا الوطنية» خلال الأعوام الأولى على الأقل. وتأثر بعض هذه الصحف، ولا سيما «الجامعة العربية»، بالفكرة النازية من أن الشيوعية «مؤامرة» يهودية أحيانا كثيرة فيما بعد، من دون أن يفقد العامل السابق أهميته، لكنها رأت فيها «مؤامرة» صهيونية أكثر منها يهودية. وأبرزت هذه الصحف جميعا الإِنجازات السياسية والاقتصادية للنازية، كالقضاء على معاهدة فرساي، والبطالة بدرجات متفاوتة. وتميزت «الجامعة العربية» بالإِطراء على التعاون بين هتلر والمركز الكاثوليكي بزعامة فون بابن خلال الأعوام الأولى من الحكم النازي، فعكست بذلك أيضا ميولها الدينية المحافظة. ورفضت الصحافة الفلسطينية كلها، بغض النظر عن توجهاتها السياسية والحزبية، أن يكون الحكم النازي مثالا يجدر بالعرب أن يتبنوه إذا تُرك لهم الخيار، أو الحزب النازي نموذجا جديرا بالتقليد. ومالت صحيفتا المعارضة ـ «الكرمل» و«الدفاع» ـ إلى نظام النخبة، ونادتا بتجديد أصيل وعصري لقيادة النبي محمد والخليفة عمر كـ «زعيمين سياسيين» عندما لفتتا أنظار القراء بين الحين والآخر إلى أصالة «زعامة هتلر الحقيقية» كغيره من الزعماء أمثال مصطفى كمال أتاتورك وسعد زغلول، وحتى هربرت صموئيل. واختلفت هاتان الصحيفتان بذلك عن الصحف الأُخرى كـ «الجامعة العربية» و«فلسطين» بسبب صلة الأخيرتين الوثيقة بالقيادات السياسية الفلسطينية الرئيسية ـ الحزب العربي وحزب الدفاع. ومهما اختلفت العناصر والعوامل التي كونت أساسا لتصور الصحف العربية للنازية، فإن مجالا واحدا أهملته: النازية نفسها كفكر وأيديولوجية ونظام حكم، إذ أظهرت الصحافة العربية هنا سطحية ضحلة اكتفت بها. ورجع ذلك، على الأرجح، إلى جهلها بها.

ثانيا: ألمانيا النازية
وحركة الاستقلال الفلسطينية
(١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)

حددت عوامل متعددة ومختلفة سياسة ألمانيا النازية تجاه الفلسطينيين العرب: الأيديولوجية السياسية العامة للنظرية العرقية النازية، واعتبارها التوسع الاستعماري البريطاني تعبيرا عن قرابة العنصر الأنغلو ـ سكسوني من العنصر الجرماني والجهود السياسية الألمانية للتقارب السياسي من إنكلترا وسياسة الترانسفير. واختلف تأثير هذا العامل عن ذلك في تحديد موقف أجهزة الحكم النازية من حيث الطبيعة والخصائص والحجم. ولم تكن مصادر التأثير متجانسة: فبينما استمد العامل الأيديولوجي العام جذوره من هتلر نفسه في الدرجة الأولى، فإن أجهزة وزارة الخارجية بلورت سياسة ألمانيا النازية نحو الشرق عامة وفلسطين خاصة. كما تفاوت مدى تأثير أجهزة وزارة الخارجية نفسها، ونخص بذلك دائرة الشرق، ودائرة ألمانيا، ودائرة الألمان في الخارج.

وتركت الداروينية الاجتماعية أثرها العميق في الأدب العرقي في ألمانيا منذ القرن التاسع عشر. ولم يشكل هتلر حالة استثنائية في هذا المجال. لكن هتلر رأى أن مبدأ الأقوى، لا مبدأ الأنسب، أساس بقاء الإِنسان ومصدر إنجازاته الحضارية، روحية كانت أم مادية.[٦١] واعتقد هتلر أن جميع الإِنجازات الحضارية الإِنسانية هي من إبداع الإِنسان الآري «على الأرجح»، ومن عمل الإِنسان الأبيض بالتأكيد. وقصد هتلر بالإِنسان الآري جميع الشعوب التي انحدرت من أصل جرماني، إذ إن أهم ما يميز العرق الآري من غيره هو قوة الخلق والإِبداع في جميع مجالات الحياة الإِنسانية. ونتيجة ذلك، اعتبر هتلر أن نشوء حضارات أُخرى ونهوض أمم أُخرى هما تقليد للحضارة الآرية. وأخذ نهضة اليابان مثلا ليؤكد أن موتا حضاريا للشعوب الآرية، وقبل كل شيء للشعب الألماني، سيؤدي بالضرورة إلى موت الحضارة اليابانية. وكانت الولايات المتحدة مثلا في نظر هتلر للمقارنة بين قوة الشعوب الآرية الخلاّقة وبين الشعوب اللاتينية: إذ بينما استطاعت الولايات المتحدة أن تصبح دولة عظمى بسبب الهجرة الأنغلو ـ جرمانية، بقيت دول أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى متخلفة. وأرجع هتلر سبب هذا التخلف إلى أن الهجرة إليها جاءت من دول وبلاد لاتينية كإسبانيا والبرتغال. وعلى الرغم من هذا التفاوت، فإن الإِنسان الأبيض، في نظر هتلر، هو أساس الحضارة وضمان بقائها، كما أن الجنس الآري هو مصدرها وحامل لوائها. لذلك، فإن تقدم الإِنسانية الحضاري مرهون بحفاظ الجنس الآري على نقائه العرقي

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

وتجنب أي شكل من أشكال الاختلاط ـ كالزواج مثلا ـ الذي يهدد نقاء الدم.[٦٢]

لم ير هتلر شعبا آخر موازيا في منزلته للشعب الألماني سوى الشعب البريطاني، ومن الأرجح أن ذلك عاد إلى انحدار الأنغلو ـ سكسون من العرق الجرماني. لذا، فقد كنَّ هتلر إعجابا خاصا لبريطانيا، واعتبرها متفوقة على ألمانيا في ميادين متعددة، وحث على الاستفادة من تجربتها والتعلم منها في مناسبات متعددة.[٦٣] ونسب هتلر سر مكانتها الفريدة في «الهيمنة على العالم» إلى عوامل عرقية؛ «فقد حافظ البريطانيون على مكانتهم في السيطرة على العالم طوال ثلاثة قرون، لأنه لم يكن أحد موازيا لهم في العرق والذكاء ليعارضهم.»[٦٤] واعتقد هتلر «أن البريطاني أدرك ضرورة أن يكون سيدا وليس أخا.»[٦٥] كذلك عرف «البريطاني أن إصدار الأوامر يكسب (الإنسان) عزة»،[٦٦] والمحافظة على «مسافة» من نظيره، أو من مرؤوسه، تبعث فيه شعور «الاحترام» والتقدير له.[٦٧]

ويروي هتلر في كتابه «كفاحي» كيف اقترح بعض ممثلي الحركات الوطنية في بلاد مختلفة ـ مثل الهند ومصر ـ على الحزب الوطني الاشتراكي ـ النازي ـ منذ فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ إقامة روابط تنظيمية بين الحزب وما دعاه «عصبة الأمم المضطهدة»، وكيف رفض هذا العرض خلال المرحلة الأولى من عمله السياسي. وعلل هتلر رفضه بأن هؤلاء لا يملكون سوى «أفواه كبيرة» من دون مقومات سياسية واقعية، ولذا فإنه لم يتأثر بلغتهم الكلامية «المتعجرفة»، خلافا للبعض الآخر من الأحزاب والحركات السياسية الراديكالية الألمانية. فـ «هؤلاء [يعني الذين تأثروا] لم يدركوا قط أنهم يتداولون عادة مع أشخاص لا يقف أحد من ورائهم مطلقا، وفوق ذلك، لم يخوَّلوا من قِبل أي أحد لعقد أحلاف مع أحد. وهكذا فإن النتيجة العملية لأي شكل من أشكال العلاقة مع هذه العناصر (من بلاد كمصر والهند) هي لا شيء...» ويضيف هتلر «قاومت دائما هذه المحاولات، ليس فقط لأنه لدي أشياء أجدر بالعناية من أن أضيع الأسابيع في ’مؤتمرات‘ عقيمة، لكن لأني أعتبر أن العمل كله لا فائدة منه، وفي الواقع فإني مُصِرّ على ذلك حتى وإن خُوِّل هؤلاء الممثلون من قبل أممهم.»[٦٨]

يُعزى رفض هتلر التعاون مع شخصيات وممثلي حركات سياسية فيما يدعى اليوم العالم الثالث أو الدول النامية إلى عوامل عرقية في حقيقة الأمر. وفي الواقع فإن تعاونا كهذا، من وجهة نظر هتلر، مخالف لنواميس الطبيعة والعلاقات العرقية الطبيعية بين الأجناس. وقد عرض هتلر ذلك عندما تناول العوامل العرقية التي يمكن أن تؤدي إلى انحلال الإمبراطورية البريطانية واستقلال مستعمراتها، كالهند ومصر:

«وإذا تخيل أحد أن إنكلترا ستدع الهند تنفصل عنها من دون أن تريق آخر قطرة من دمها، فإن ذلك دلالة على فشله المطلق في التعلم من الحرب العالمية (الأولى) وعلى

سوء فهم وجهل قدرة الحسم الأنغلو ـ سكسونية... ستفقد إنكلترا الهند فقط إذا سقطت آلتها الإدارية فريسة للانحلال العرقي.. أو إذا سقطت بسيف عدو قوي. لن يستطيع المحرضون الهنود إنجاز ذلك. وتعلم الألمان ما فيه الكفاية (لإدراك) صعوبة التفوق على إنكلترا. وبغض النظر عن هذه الحقيقة فإنني، كرجل يسري الدم الجرماني في عروقه، أود أن أرى الهند تحت الحكم البريطاني أكثر من أي حكم آخر على الرغم من كل شيء.»[٦٩]

لم يكن حظ مصر أفضل من حظ الهند في فكر هتلر السياسي؛ فجهل من تحمس لمصر شبيه بجهل من دار في خلده أن الحركة الوطنية الهندية تستطيع تحرير الهند من سيطرة بريطانيا من وجهة نظره. واعتبر هتلر أن إقامة تنظيمات تضامن مع الشعوب المضطهدة ليست «سخيفة» فحسب بل أيضا «مصيبة عظمى» لأنها تحرم «شعبنا» تكريس جهوده لِ «الإمكانات العملية» وترمي به فريسة لِ «أوهام خيالية وعقيمة». ومن المؤكد أن هتلر رأى بذلك علامة «انحلال» لتركيبته العرقية كـ «جنس الأسياد». وتعقيبا على «الآمال» التي عُلقت على «الانتفاضة» المصرية سنة ١٩١٩، والتي هي «أسطورية» أكثر منها «حقيقية»، أبرز هتلر الأسس العرقية التي حددت موقفه:

«من غير الممكن أن يتفوق ائتلاف من أنواع شتى من المشوهين ـ يعني هنا الحركات الوطنية في مصر ـ على دولة قوية صممت أن تريق آخر قطرة من دمها ـ يعني بريطانيا ـ من أجل وجودها إذا لزم الأمر. ويكفي أن أعرف عرقية هؤلاء ما يدعون بـ ’الشعوب المضطهدة‘ الدنيا لأرفض ربط مصير شعبي مع مصير شعوبهم كرجل شعبي (Volkstuemlich) يقدر قيمة الناس على أساس عرقي.»[٧٠]

لعل أهم ميزة في نظرية هتلر العرقية طابعها السُلَّمي العمودي الذي حدد موقفه من الأجناس الأُخرى وصبغ نظرته العالمية (Weltanschauung). ومن وجهة نظره العرقية، فإن سيادة الجنس الأوروبي، على الرغم من المفارقات الثانوية، على الشعوب والأجناس الأُخرى تجانست ونواميس القوانين الطبيعية التي نظمت علاقات الأشياء ببعضها ببعض، وشكلت أساس العلاقات البشرية. لذلك، فإن سيادة بريطانيا في فلسطين ظاهرة طبيعية، ومن هنا شرعية، وأي دعم للحركة الوطنية في فلسطين، كأي دعم لـ «الشعوب المضطهدة» خالفت المنطق الطبيعي. وعندما بدأت عواصف الحرب العالمية الثانية تدنو، دعا هتلر قيادة القوات المسلحة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٩ إلى «إثارة القلاقل» في الشرق لأهداف استراتيجية ضد بريطانيا، وذكرهم في الوقت نفسه بأنه يجب اعتبار شعوب المنطقة أنصاف قردة مهذبة «تتوق إلى السوط»،[٧١] كما اعتادت في الماضي. لكن العامل العرقي لم يكن العامل الوحيد الذي حدد موقف هتلر من «الشعوب المضطهدة».

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

رأى هتلر في إنكلترا شريكا طبيعيا منذ بداية عمله السياسي سنة ١٩٢٠، وذلك لاعتبارات سياسية واستراتيجية أوروبية، وقد ردد ذلك في «كفاحي» كثيرا.(٧٢) وظلت رغبة هتلر في الوصول إلى وفاق مع إنكلترا تشكل أحد الأهداف الاستراتيجية في سياسته حتى بعد نشوب الحرب العالمية الثانية؛ فقد توجه رودلف هس إلى إنكلترا في سنة ١٩٤١ أملا بحمل الحكومة البريطانية على إجراء محادثات مع ألمانيا لإنهاء الحرب.(٧٣) ولم ترجع دوافع هتلر للتعاون مع بريطانيا إلى عوامل عرقية ـ انحدار الجنس الأنغلو ـ سكسوني من الجنس الجرماني ـ فقط، بل أيضا إلى أهداف سياسية عملية. ومن الأرجح أن العامل الأخير أدى دورا أهم في سياسة هتلر بعد تسلمه السلطة. واعتقد هتلر أن ألمانيا تستطيع تحقيق توسعها داخل أوروبا نحو الشرق، أو فيما اعتبره «المجال الحيوي» (Lebensraum)، إذا تمكنت من تأمين تأييد سياسي بريطاني أو تأمين حياد بريطانيا على الأقل. ولم يدخر هتلر وسيلة دبلوماسية طلبا لعلاقات تنسيق وتعاون مع بريطانيا حتى سنة ١٩٣٥ على الأقل. وعندما بدأت ألمانيا تعيد تسليح جيشها، حاول هتلر تجنب الخطأ التاريخي الذي ارتكبته ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى، عندما أثارت بريطانيا ببناء أسطولها البحري.

وتوصل هتلر إلى عقد اتفاق مع بريطانيا سنة ١٩٣٥، واكتفى بزيادة حجم القوات البحرية الألمانية على نحو لا يشكل خطرا على تفوق إنكلترا البحري. ويرى البعض أن سياسة التقارب من إيطاليا سنة ١٩٣٦ لم تتعد تحقيق أهداف استراتيجية سياسية قصيرة المدى. ومن الأرجح أن هتلر رمى بذلك أيضا إلى أن يقوم بدور الحكم في حال تصادم مصالح إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط وسيطرة بريطانيا على الشرق العربي.(٧٤) ولا تهمنا هنا تفصيلات جهود هتلر للوصول إلى وفاق عام مع بريطانيا. المهم في الأمر أن هتلر لم يفقد الأمل بتحقيق توسع ألمانيا في وسط أوروبا وشرقها بموافقة بريطانية، حتى بعد نشوب الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، وعبّر عن ذلك لفون نويرات، وزير خارجيته، بعد زيارة اللورد لوتيان في أيار/مايو ١٩٣٧: «سوف أحاول مرة، وإنْ لم أنجح، فسوف أحاول مرة أُخرى، وإنْ فشلت، فسوف أحاول مرة ثالثة. وأنا مصمم على ذلك.»(٧٥)

من الطبيعي أن تتجنب ألمانيا أية خطوة سياسية تمس المصالح البريطانية الحيوية خارج أوروبا أو تثير شكوكا بريطانية. ومن ناحية أُخرى، لم تر ألمانيا النازية مصلحة لها في تفعيل سياستها خارج أوروبا ولا سيما أن مطامعها التوسعية المباشرة اقتصرت على وسط أوروبا وشرقها. وعندما ازدادت أهمية تزويد ألمانيا بالمواد الأولية طالبت باسترجاع بعض مستعمراتها التي فقدتها بعد الحرب العالمية الأولى. كما أن فقر فلسطين في المواد الأولية قلل من أهميتها، بغض النظر عن دور «العامل البريطاني» في

السياسة الألمانية. ومع أن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا ودول أُخرى في الشرق، كإيران وتركيا ومصر، شهد زيادة مطردة، فإن التبادل التجاري بين ألمانيا وفلسطين لم يشهد تطورا مماثلا.(٧٦) والتطور الذي حدث جاء نتيجة اتفاقية الترانسفير.

إن اتفاقية الترانسفير وسياستها لم تحددا طبيعة العلاقات بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية فحسب، بل أصبحت أيضا أساس العلاقات بين ألمانيا وفلسطين. ومع أن الدوائر الاقتصادية في حكومة الانتداب ووزارة المستعمرات تذمرت أحيانا من زيادة الصادرات الألمانية نتيجة ذلك، فإن سياسة الترانسفير لم تتناقض وسياسة حكومة الانتداب في تسهيل عملية إقامة البيت القومي اليهودي. بالعكس تماما، فقد رمت سياسة الترانسفير الألمانية إلى تحقيق هدف حكومة الانتداب، واعتبرتها أجهزة الحكم في ألمانيا مصلحة ألمانية وعملت لذلك على تحقيق صك الانتداب بصورة غير مباشرة. وسنرى فيما بعد كيف أصبحت سياسة الترانسفير إحدى العقبات التي اعترضت توثيق العلاقات بين الحكم النازي والحركة الوطنية الفلسطينية حتى سنة ١٩٣٨.

لم يحدث أي تطور يستحق الذكر في العلاقات بين الممثلين الدبلوماسيين الألمان والقيادات السياسية الفلسطينية بعد تسلم النازيين السلطة. وحين جاء الحاج أمين الحسيني إلى فولف لِـ«تهنئته» في ٢١ آذار/مارس ١٩٣٣ بـ«الحكم الجديد في ألمانيا»، اكتفى فولف بقبول «التهنئة». ومع أن الحسيني وعد بالعمل على مكافحة حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية،(٧٧) فإن هذه الوعود لم تتعد بقاءها وعودا، وعبّرت عن مجاملة دبلوماسية أكثر من كونها خطوة عملية. واكتفى فولف بهذه المجاملة ولم يطالب بأكثر من ذلك. واغتنم الحاج أمين الحسيني فرصة حضور فولف حفلة مسيرة النبي موسى في نيسان/أبريل ١٩٣٣ وطرق موضوع العلاقات الألمانية ـ اليهودية وحركة مقاطعة المنتوجات الألمانية، لكن فولف أبدى ردة فعل فاترة. وقام الحسيني وغيره ممن صاحبه بتذكير فولف بأن العرب يعارضون «إرسال اليهود الألمان إلى فلسطين»،(٧٨) لما تنطوي الهجرة الصهيونية عليه من أخطار على الوجود العربي الفلسطيني.

وانتهز فولف فرصة قيام يوسف فرنسيس، مراسل «الأهرام» في يافا، في حزيران/يونيو ١٩٣٣، بعرض نشر مواد دعائية وإعلامية ألمانية فتناول النتائج السياسية السلبية لإمكان نشوء تنظيمات عربية ذات مبادىء شبيهة بالمبادىء السياسية للحركة النازية في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٣٣:

«لا شك في أن الميول الوطنية العربية، التي يمكن أن تأخذ شكلا من أشكال الوطنية الاشتراكية (الألمانية)، ستوجه ضد اليهود في هذه البلاد في الدرجة الأولى، وضد الحكومة البريطانية، نظرا إلى دعمها البيت القومي اليهودي... وهكذا يظهر لي

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

أن ما يثير المخاوف أن أعرض نفسي للشكوك بالتدخل في السياسة المحلية في بلد خدمتي - أي فلسطين - عند دعم حزب ذي ميول فلسطينية سياسية محلية. . . ما عدا ذلك، لست بحاجة إلى أن أؤكد أنه يبدو لي مثيرا للمخاوف إلى درجة كبيرة، (بالإضافة إلى ما سبق) أيضا بالنظر إلى المصالح الاقتصادية الألمانية في فلسطين وإلى حركة المقاطعة اليهودية التي نحاربها من دون هوادة، أن أقوم بخطوات ينظر إليها كتحزب سياسي موجه ضد اليهود في البلد في مصلحة العرب في فلسطين.»[79]

وفي مذكرة بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٣، أبدت دائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية موافقتها الكلية (In vollem Umfange) على تحفظات فولف ومخاوفه كما عرضها في تقريره، وحذرت من أي شكل من أشكال الاتصالات من أجل تعاون سياسي مع العرب. ولم تكتف دائرة الشرق بالموافقة على سياسة فولف، بل إنها نبهت فولف إلى أن العرب ليسوا «أهلا للثقة السياسية»، وأن أية خطوة نحوهم ستصل «إلى لندن وباريس. . . في أسرع وقت.» وأكدت المذكرة أن سياسة ألمانيا الخارجية ستستمر في الشرق على غرار ما كانت عليه في الماضي، وهي تهدف إلى رعاية مصالحها الاقتصادية والامتناع من القيام بأية خطوة يمكن أن تهدد مكانة بريطانيا وفرنسا في المنطقة.[80] وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٣٣ أصدر شميدت - رولكه، مدير دائرة الشرق، تعليماته إلى الدبلوماسيين الألمان في القاهرة، وبغداد، وبيروت، ولندن، وباريس، وجنيف. وقد أوصى فيها بالامتناع من إقامة علاقات بين الحركات الوطنية والسياسية العربية وبين خلايا الحزب النازي هناك.[81]

وهكذا وضع فولف وشميدت - رولكه في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٣٣ أسس السياسة التي وجب على الدبلوماسيين الألمان مراعاتها دائما: الاعتراف بنتائج مؤتمر فرساي فيما يتعلق بالشرق العربي؛ الامتناع من أي شكل من أشكال التعاون مع قوى سياسية محلية ترمي إلى زعزعة الوضع القائم؛ إعطاء أولوية للتعاون الألماني - الصهيوني لأسباب محلية، ولا سيما أنه دعم المصالح الاقتصادية الألمانية في الشرق.

هل شكل العامل المصلحي - سياسيا كان أم اقتصاديا - المقياس الوحيد لدى فولف ودائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية لتحديد سياسة ألمانيا في فلسطين خاصة، وفي الشرق عامة؟

قام فولف بإرسال تقرير آخر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، أي بعد عقد اتفاقية الترانسفير وفي إبان انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، عرض فيه مفارقات التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين فلسطين وشرق الأردن. وعكس التقرير جوانب أخرى حددت موقف فولف من التطورات السياسية المحلية في البلدين.

وأجرى فولف مقابلة بين التطور الاقتصادي في فلسطين والأردن وتأثيره في

السكان المحليين، فأشار إلى النتائج الاقتصادية لـ «تدفق رأس المال المتجدد» - حرفيا «الطازج» - على فلسطين، كما أشار إلى الازدهار العمراني والاقتصادي الذي تمثل في تعبيد الطرق، والمواصلات، والعمل على فتح ميناء حيفا، وانتشار بساتين الحمضيات، وتأثير ذلك في مستوى حياة السكان الاستهلاكي، وغير ذلك من خيرات ومتطلبات الرفاهية في الحياة. وأرجع فولف ذلك إلى الهجرة الصهيونية. وفي مقابل ذلك، أبرز فولف نتائج إغلاق شرق الأردن أمام الهجرة الصهيونية وتأثيره «السلبي» في التطور الاقتصادي في شرق الأردن. وبدا لفولف أن دوافع هذه المعارضة ذاتية، وأن أسباب تأخر شرق الأردن عادت إلى وقوف المعارضة الاستقلالية هناك في وجه فتح أبواب شرق الأردن للهجرة والاستيطان الصهيونيين. وكانت النتيجة، من وجهة نظر فولف، أن السواد الأعظم من الشعب شرق الأردني يعاني «العوز والفاقة».

وهكذا لقي المشروع الصهيوني في فلسطين تأييدا بلا حدود عند فولف لأسباب «حضارية» أيضا. ومن الأرجح أن الصراع الفلسطيني - الصهيوني مثل في نظر فولف صراعا بين التأخر والتقدم، وبين الجهل والمعرفة. وبذلك لم يختلف فولف عن موظفي وزارة المستعمرات البريطانية. وليس غريبا أنه أبدى صعوبة في فهم رفض «قلة من البدو» أو من «أنصاف البدو» عروض الوكالة اليهودية وموظفي حكومة الانتداب لنقلهم من وادي الحوارث إلى تل الشوك ووعْدهم بتزويدهم بآلات زراعية حديثة وأراضٍ وتسليف مالي. ومن المشكوك فيه أن فولف جهل الدوافع السياسية والاجتماعية لرفض عرب وادي الحوارث الاستقرار من جديد في تل الشوك. لكن حركة الاستيطان الصهيونية اكتسبت أولوية لديه، واصطدم كل ما اعترض عملية الاستيطان بنظرته العالمية. ولا نعرف ما إذا اعتقد حقا أن تل الشوك سيبقى محل استقرار نهائي لعرب وادي الحوارث أم محطة زمنية لا غير.

المهم في الأمر هو أن فولف اعتقد اعتقادا عميقا أن ليس هناك أرضية مشتركة لتعاون عربي - ألماني، لا للاختلاف بين الطرفين في المفاهيم والنظرة العالمية الحضارية فحسب، بل أيضا لأسباب ودواع سياسية عملية محضة. وقد روى فولف حديثا جرى بين أرلوزورف ولورنس ليثبت وجهة نظره. فقد أكد لورنس لأرلوزورف، بعد خبرته الطويلة مع العرب: «لا أعرف أبدا كيف ينظر المرء إلى العرب بجد واعتبار. إنني أعرفهم جيدا. إنه لا قيمة لبذل الجهد» في النظر إليهم بعين الجد.»[82] وتوكيدا لذلك، أشار فولف إلى جهل العرب أصول السياسة العملية التي استلزمت استخلاص النتائج من سياسة ألمانيا تجاه الصهيونية. ففي تقريره السنوي العام في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٣٤ أبرز فولف التناقضات السياسية التي صبغت موقف العرب من الأحداث السياسية في ألمانيا وانعكاساتها العملية على فلسطين:

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

«استقبل العرب تطور الأشياء في ألمانيا بأحر الترحيب، نظرا إلى أن بعض خطوات الحكومة موجه ضد اليهود، وهو ما بعث شعور الراحة في قلوبهم. فهم يحسدون ألمانيا كثيرا بسبب زعيمها حتى إنهم اضطروا إلى الاعتراف بأنه ينقصهم أي شكل من أشكال الزعامة. وهم قريبون جدا من شعب بدائي في الأمور السياسية، حتى إنهم لم يدركوا أن ألمانيا تتحمل مسؤولية الهجرة اليهودية إلى حد بعيد.»[٨٣]

وباختصار، يمكن القول إن فولف رأى في الفلسطينيين العرب شعبا ينقصه النضوج السياسي وصورة متطورة لمفهوم السياسة على الإطلاق. كما أن قيادته السياسية مشغولة بالصراعات الفئوية والحزبية الضيقة الأفق وأنها افتقرت إلى استراتيجية سياسية عامة بسبب تمزقها السياسي. كما أن هياكل الفلسطينيين التنظيمية فاسدة، وقياداتها تهتم بـ «جيوبها» أكثر من اهتمامها بقضايا شعبها. لكن هذا النقد تعدى مجاله الموضوعي، وكان أداة لأهداف محددة في الواقع: الامتناع من تأييد ودعم الحركة الوطنية والسياسية العربية نظرا إلى أولوية المحافظة على علاقات حسنة مع حكومة الانتداب - أي بريطانيا - وسياسة دعم الهجرة الصهيونية. وأعطى فولف أهمية دعم الهجرة الصهيونية تعبيرا قويا واضحا عند فولف في مناسبة لا علاقة لها بالعرب؛ فقد اكتشفت أجهزة الشرطة البريطانية مواد دعائية على متن إحدى السفن الألمانية في ميناء حيفا، الأمر الذي دعا إلى استدعاء فولف لإطلاعه على محاولات تهريب المواد الدعائية التي كانت موجهة إلى الجالية الألمانية في فلسطين. وسارع فولف إلى تحذير وزارة الخارجية من تعريض سياسة الهجرة للخطر:

«هكذا يظهر لي أن إرسال مواد دعائية معادية لليهودية إلى مركز الصهيونية بهذه الطريقة ليس في المكان الصحيح على الإطلاق. نحن نريد هجرة اليهود إلى فلسطين أيضا. نحن نسمح لهم بنقل الأموال والسلع. نحن ندعم بذلك البنيان اليهودي في ذلك البلد بوعي. نحن نستغل هذه الفرصة المتاحة هنا لدعم صادراتنا إلى فلسطين. نحن نعقد اتفاقية اقتصادية مع اليهود وندفعهم بذلك إلى محاربة حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية بأنفسهم.»[٨٤]

لم تشهد الأعوام الأولى لصعود النازيين إلى الحكم أي نشاط رسمي أو عملي بين الفلسطينيين العرب وأجهزة الحكم الألمانية، إذا تغاضينا عن حدثين هما أقرب إلى الحوادث العرضية التي افتقرت إلى أهمية تستحق الذكر. فقد بعث عبد الله، أمير شرق الأردن، برسالة إلى فولف طلب فيها مقابلته قبل سفره إلى بريطانيا في حزيران/يونيو ١٩٣٤. وقابل فولف بعض رسل الأمير عبد الله. وبعد كيل المديح للحكم الجديد في ألمانيا، طلب رسل الأمير عبد الله دعما دبلوماسيا لأهداف الحركة السياسية الفلسطينية العامة. واستعان فولف باللباقة الدبلوماسية لرفض رغبات بعثة الأمير. وأمدته الأزمة

الاقتصادية التي ما زال تأثيرها عميقا في الاقتصاد الألماني بوسيلة بدت ناجعة له لتبرير رفضه. لكنه لم ينس أن يظهر «اهتمام» ألمانيا «البالغ» «بتقوية الشعب العربي وتطوره»، وأن ألمانيا «تقدر» «الدعم الخلقي» «وتعاطف» العرب «العظيم» مع ألمانيا. وعندما بعث بتقريره إلى دائرة الشرق في وزارة الخارجية، كرر مخاوفه من تقديم أي شكل من أشكال المساعدة للفلسطينيين، لا خوفا من تأثير ذلك في سياسة تأييد الهجرة الصهيونية وسياسة التقارب من بريطانيا فحسب، بل أيضا بسبب ضعف العرب وعجزهم عن أي عمل سياسي أو عسكري، والفساد المنتشر بينهم.[٨٥]

لم يكن شكيب أرسلان، الذي عُرف بالأمير شكيب أرسلان، أوفر حظا من الأمير عبد الله، عندما لفت أنظار «أحد أكابر الهتلريين» في آذار/مارس ١٩٣٣ إلى أخطار سياسة اضطهاد يهود ألمانيا على فلسطين.[٨٦] وبعث بعد ذلك برسالة مفتوحة إلى إحدى الصحف الألمانية تطرق فيها إلى خطر الهجرة الصهيونية على فلسطين، فأكدت الصحيفة الألمانية، «رايخسفارت» (*Reichswart*)، أهمية هجرة يهود ألمانيا، من وجهة نظر ألمانيا.[٨٧] وعندما زار شكيب أرسلان ألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤ وطلب مقابلة هتلر، رُفض طلبه. ومع أن غاية زيارة أرسلان الرئيسية لم تكن القضية الفلسطينية، بل الحصول على تأييد سياسي ودعم مادي للحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي، فقد فشل في مهمته. وقد أشار بروفر، مدير دائرة الشرق، إلى مخاطر مقترحات أرسلان السياسية وافتقارها إلى ضرورات سياسية، من وجهة النظر الألمانية. وأيد فون نويرات، وزير الخارجية، وجهة نظر مدير دائرة الشرق من دون تحفظ.[٨٨]

جاءت الثورة المسلحة الفلسطينية بمعطيات جديدة. فقد فرضت على القيادات السياسية - ولا سيما على الحسيني والنشاشيبي وتنظيمات المعارضة السياسية - توجيه الجهود السياسية لخدمة القضية الوطنية بدلا من تفريغ الطاقات الوطنية في المنافسات الفردية والعائلية والحزبية. ومع أن التعاون عانى رواسب الماضي ولم يدم طويلا، فإن المناخ السياسي في فلسطين اختلف عما كان عليه قبل نشوب الإضراب العام.

وكانت محاولات بعض القيادات السياسية العربية للتقارب من ألمانيا حتى إضراب سنة ١٩٣٦ أقرب إلى جس النبض. ومن الأرجح أن توجه فوزي القاوقجي إلى غروبا، سفير ألمانيا في بغداد، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦، كان أول محاولة جدية للتعاون. فقد عرض فوزي القاوقجي على غروبا أن تقوم ألمانيا بتزويد الثورة بالأسلحة ضد الانتداب البريطاني في مقابل قرض ألماني، ويتعهد الحاج أمين الحسيني - من الأرجح أن القاوقجي عنى اللجنة العربية العليا - بتسديد القرض. وكرر غروبا «أسطوانة» «التعاطف» المعنوي الألماني مع رغبة العرب في التخلص من الانتداب البريطاني

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

والاستقلال، ولفت أنظار القاوقجي إلى أن ألمانيا مصممة على الحفاظ على علاقات حسنة ببريطانيا، وأن أية خطوة من هذا القبيل ستؤدي إلى توتر في العلاقات البريطانية ـ الألمانية.[٨٩] وعندما زار عزة دروزة ومعين الماضي العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ توجها إلى غروبا طالبين مساعدة ألمانية. وعاد غروبا إلى ما قاله للقاوقجي سابقا وأوضح لهما أنه لا يستطيع أن يعد بشيء من أجل إيقاظ «آمال» لا يمكن تحقيقها.[٩٠] وشارك بلغر وجهة نظر غروبا خلال اللقاءين مع القاوقجي ووفد اللجنة العربية العليا بعد ذلك، مؤكدا أنه «لا يمكن الرد على أية مساعدة رسمية، مهما كان شكلها، بالإِيجاب.» وطلب بلغر من غروبا أن لا يتجاوز رده إظهار «التعاطف» الكلامي من دون وعود عملية.[٩١]

هل ترك مشروع بيل لتقسيم فلسطين أثرا في سياسة ألمانيا نحو الفلسطينيين العرب؟ لقد رأينا معارضة دائرة الألمان في الخارج لسياسة الترانسفير. وفي مقابل ذلك، اكتفت دائرة ألمانيا بالدعوة إلى إجراء مراجعة جديدة لسياسة الترانسفير، أملا بأن مراجعتها ستؤدي إلى «إبطاء» (Verzoegerung) عملية إقامة الدولة اليهودية، كما جاء في مذكرة شومبورغ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧.[٩٢] ولم يبد بيلو ـ شفانته في مذكرته في ٢٦ أيار/مايو ١٩٣٧ معارضة لإِقامة شكل معين من أشكال الكيان اليهودي في إطار الإِمبراطورية البريطانية.[٩٣] وفي الواقع، فإن فون نويرات، وزير الخارجية، أبدى موقفا أشد معارضة من دائرة ألمانيا من ناحية سياسية، وذلك في مذكرته الشهيرة بتاريخ ١ حزيران/يونيو ١٩٣٧، ومع ذلك، فقد عارض إلغاء اتفاقية الترانسفير فورا.[٩٤] وطلب فون نويرات من المبعوثين الدبلوماسيين الألمان في بغداد، في مذكرته المشهورة، أن يبدوا «تفهما» أوضح للرغبات الوطنية العربية من دون إعطاء «وعود محددة». ومما يلفت النظر أن فون نويرات لم يبعث بملاحظة شبيهة إلى القنصل في القدس. وعبّر فون نويرات بذلك عن تحفظه الكامل تجاه أي شكل من أشكال العلاقات المباشرة بالحركة الوطنية الفلسطينية.

أدركت الدوائر السياسية العربية في فلسطين أن سياسة ألمانيا النازية أرادت تجنب أي صدام مع بريطانيا، وخصوصا أنها لم تبد أية إشارة إلى اهتمام خاص بالشرق العربي. وأبرز غروبا لعزة دروزة ومعين الماضي بكل وضوح رغبة ألمانيا في المحافظة على علاقاتها ببريطانيا. وعندما زار أمين الحسيني دولي في منتصف تموز/يوليو ١٩٣٧ تحاشى ذكر بريطانيا كطرف من أطراف الصراع في فلسطين، وشدد على ما لاح له من مصلحة مشتركة بين ألمانيا النازية والفلسطينيين العرب ضد اليهود. والغريب أن الحسيني لم يتطرق إلى سياسة الترانسفير الألمانية، واكتفى بالتساؤل عما إذا كانت ألمانيا مستعدة لـ «اتخاذ موقف محدد من إقامة الدولة اليهودية.» لكن غاية الحسيني

الحقيقية من زيارته دولي، الذي حل مكان فولف، كانت تمهيد الطريق لزيارة أحد مساعديه إلى برلين.[٩٥] واجتمع عوني عبد الهادي، الذي كان في زيارة لبغداد، إلى غروبا في ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، وأطلعه على تجدد المقاومة المسلحة قريبا وعلى ما تحتاج إليه من عون، من دون أن يحدد طبيعة المساعدة.[٩٦]

لم تجد رغبة الحاج أمين الحسيني حماسة خاصة عند دولي، لكن دولي أعلن استعداده لإِرسال توصية عامة لمبعوث الحسيني كأي زائر لبرلين. ونصح دولي للحسيني التريث في منتصف تموز/يوليو ١٩٣٧. ويبدو أن الحاج أمين طلب من موسى العلمي السفر إلى برلين من دون تنسيق كامل مع دولي، واكتفى بردة فعله العامة في منتصف تموز/يوليو.[٩٧] فقد عارض كل من فايتسكر، سكرتير وزارة الخارجية، وفون هنتغ، رئيس دائرة الشرق خلفا لبلغر، زيارة العلمي لبرلين.[٩٨] ومع أن مادتنا المصدرية لا تزودنا بتفصيلات بشأن زيارة العلمي، فإن زيارة العلمي لبرلين لم تثمر أية نتائج عملية ملموسة. ومن الأرجح أن موقف العاملين في دائرة الشرق لم يتعد المجاملات الدبلوماسية و«التعاطف» المعنوي للقضية الفلسطينية.

أخذت مطالب الحركة الوطنية شكلا أوضح عندما اجتمع وفد من اللجنة السورية لمناصرة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى زايلر (Seiler)، القنصل الألماني في بيروت، في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، وقدم الوفد عرضا لشراء أسلحة وذخيرة ألمانية. وكان بعض الوطنيين السوريين قد حاول في الماضي الحصول على موافقة ألمانيا على بيع السلاح، لكن من دون جدوى. وذكّر زايلر فون هنتغ بأن قانون منع تصدير الأسلحة قد أوقف العمل به منذ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥. وطلب زايلر من فون هنتغ تزويده بعناوين شركات الأسلحة لإِجراء اتصالات بالوفد السوري فيما بعد.[٩٩] وكان رد فون هنتغ عليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ أن وزارة الخارجية جمّدت طلبات صفقات الأسلحة «بسبب الأحداث الأخيرة في فلسطين.»[١٠٠] ولم تعكس رسالة فون هنتغ رفضا عاديا بل أشارت إلى أكثر من ذلك: إن المقاومة المسلحة الفلسطينية كانت السبب في تعليق طلبات شراء الأسلحة من أطراف أُخرى.

وجاءت زيارة الوفد السوري للقنصل الألماني في بيروت مع تصاعد أعمال الثورة المسلحة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني، وبعد إعلان لجنة بيل توصياتها في تموز/يوليو ١٩٣٧. وعندما نجح الحاج أمين الحسيني في الهرب من المسجد الأقصى إلى لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، ومنه إلى سوريا، واصل بذل الجهود من أجل تأمين المساعدات المالية والعسكرية للثورة الفلسطينية. وزار أحد قادة الحركة الوطنية الفلسطينية زايلر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، وعبّر عن خيبة أمل الحركة الوطنية الفلسطينية من إيطاليا، ومن موسوليني، الذي كان طوال الأعوام الماضية يظهر نفسه

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

«حامل سيف الإسلام» أمام الرأي العام العربي. ومن الجدير بالملاحظة أن المساعدات المنشودة اقتصرت على المساعدات المالية هذه المرة. فهل أخبر زايلر الدوائر الوطنية العربية بفحوى مذكرة فون هنتغ التي كانت بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧؟ إننا نستبعد ذلك، لكن من الواضح أن رغبة ألمانيا النازية في عدم التورط في الأحداث السياسية في الشرق أصبحت معروفة لدى الدوائر السياسية العربية، بحيث امتنع الوفد الفلسطيني من طرح مسألة شراء أسلحة ألمانية للبحث أمام زايلر.[١٠١] ولم يسفر الاجتماع بين زايلر والوفد العربي عن نتائج أفضل من نتائج زيارة الوفد السوري.

وتزامنت مذكرة زايلر وزيارة الدكتور سعيد إمام لبرلين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ للبحث في مد الحركة الوطنية الفلسطينية بالمساعدات. وكان سعيد إمام ينتمي إلى الكتلة الوطنية السورية، وكان أحد مؤسسي النادي العربي في دمشق، وذا علاقة وثيقة بالمبعوثين الألمان، ورئيس الخلية النازية في بيروت. وزار الدكتور إمام برلين مبعوثا من قِبل أمين الحسيني والنادي العربي في دمشق، وحمل عرضا من الحاج أمين الحسيني، «المفتي الأكبر لفلسطين ورئيس اللجنة العربية العليا أيضا»، ومن مجلس الرقابة للمكتب العربي الوطني للدعاية والإرشاد في دمشق، والنادي العربي في دمشق كأساس للمحادثات مع السلطات الألمانية. وتضمن العرض ثلاثة تعهدات من قبل الطرف الأول وتسعة تعهدات من قبل الطرف الآخر. وفي الواقع فإن تعهدات الطرف الألماني كانت طلبات الحسيني، والمكتب الوطني العربي، والنادي العربي في دمشق معا. وتضمنت هذه الطلبات التضامن الإعلامي والسياسي، وتزويد «حركة الحرية» (Freineitsbewegung) بالمعونات المادية، والاستعداد لعمل مشترك من أجل إقامة مركز دعاية للمصالح المشتركة. وأبدى الحسيني، والعاملون في المكتب العربي والنادي العربي، استعدادهم لنشر الدعاية والعمل من أجل المصالح الاقتصادية الألمانية، والدعاية لألمانيا في حال نشوب حرب، ونشر الوطنية الاشتراكية في العالم العربي - الإسلامي، ومكافحة الشيوعية، ومقاطعة المنتوجات اليهودية في فلسطين، ومواصلة أعمال العنف في المستعمرات الفرنسية في الشرق وشمال إفريقيا، ومكافحة الجهود الرامية إلى إقامة دولة يهودية.[١٠٢]

إن ما يثير الاهتمام في العروض التي حملها الدكتور إمام تجنب ذكر بريطانيا مرة أُخرى. ويؤكد هذا ما ذهبنا إليه سابقا من أن الأوساط الوطنية العربية أدركت معارضة الحكم النازي التورط في صدام سياسي مع بريطانيا. ومن المحتمل أن زمن زيارة الدكتور إمام، بعد زيارة هاليفاكس لبرلين، حمل الأوساط الوطنية العربية على تجنب ذكر بريطانيا ومكافحة سيطرتها الاستعمارية. ومن ناحية أُخرى، عرضت مقترحات الدكتور إمام مسألة إقامة الدولة اليهودية كمشكلة ألمانية. ومن المشكوك فيه أن الأقسام

المسؤولة عن الشرق العربي في وزارة الإرشاد والدعاية وغيرها كانت من السذاجة بحيث أخذت بصورة جدية عرض مسألة إقامة الدولة اليهودية كمشكلة ألمانية بحتة.

المهم في الأمر أن رحلة الدكتور إمام لم تسفر عن نتائج عملية. ولعل أهميتها تكمن في مجال آخر؛ فقد تمت زيارته لبرلين بعد زيارة سيناتور، من الوكالة اليهودية ورئيس إدارة شركة الترانسفير، بأسابيع قليلة. وكانت السفارة البريطانية قد توسطت بينه وبين أجهزة الحكم النازي لإجراء لقاء مع دائرة الألمان في الخارج، التي عارضت سياسة الترانسفير. كما تزامنت رحلة الدكتور إمام مع المشاورات الداخلية بين دوائر الحكم بشأن استمرار سياسة الترانسفير. وكما رأينا سابقا، فقد انتهت هذه المشاورات برفع توصية خاصة إلى هتلر دعت إلى استمرار الترانسفير. وبذلك أثبتت أجهزة الحكم الألمانية أن الخيار الصهيوني شكل مصلحة حيوية في نظرها، وأن الخيار العربي ما زال مبكرا وسابقا لأوانه. ومن ناحية أخرى، أسفرت زيارة هاليفاكس عن موافقة بريطانية صامتة على ضم النمسا وإقليم السوديت التشيكي «سلما»، فأكدت زيارة هاليفاكس بذلك موافقة إنكلترا المبدئية على إجراء تغييرات في خريطة وسط أوروبا السياسية. وبدا لأجهزة الحكم النازي أن الوقت لم يحن لإثارة القوى المعارضة لسيطرة بريطانيا في الشرق العربي ومدها بالأموال والعتاد، نظرا إلى أن بريطانيا امتنعت من التهديد بالقيام بخطوات عسكرية لكبح جماح الأهداف التوسعية الهتلرية في وسط أوروبا وشرقها.

كانت إحدى نتائج امتناع الحكم النازي من إظهار دور نشيط في الشرق العربي، ولا سيما في فلسطين، أن بعض الدوائر الفلسطينية بدأ يبدي بعض التحفظ في «التعاطف» مع الحكم النازي. وانعكس هذا التحفظ على صفحات الصحف الفلسطينية كصحيفتي «فلسطين» و «الدفاع». فحتى صحيفة «الجامعة الإسلامية»، التي لم تبد في الماضي موقفا نقديا تجاه الحكم النازي، انتهزت فرصة تجديد اتفاقية الحمضيات لموسم ١٩٣٨/١٩٣٩ وانتقدت سياسة ألمانيا المحابية للحركة الصهيونية. ولفت دولي في تقرير له في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨ نظر موظفي وزارة الخارجية في برلين إلى «خيبة أمل» العرب واستيائهم من السياسة الألمانية، وإلى مؤشرات كره للأوروبيين بصورة عامة.[١٠٣]

لكن تزويد الثورة الفلسطينية بالعتاد والدعم الألماني كان ضرورة لا تحتمل التأجيل، من وجهة نظر القيادات السياسية الفلسطينية. واستدعى استمرار الثورة واتساع قاعدتها بعد الأشهر الأولى مواصلة الجهود من أجل تأمين مصادر مالية جديدة، بعد أن أظهرت الحركة الوطنية محدودية قدرتها الذاتية. ويبدو أن المساعدات التي قدمتها التنظيمات الوطنية العربية كانت يسيرة، كما أن قدرات بعض الدول العربية التي دعمت الثورة كانت محدودة.[١٠٤] ومن الأرجح أن إيطاليا قدمت بعض المساعدات لأهداف

Riyad Nassar Library LAU Beirut campus

سياسية موجهة ضد إنكلترا. ورأينا كيف أن أحد قادة الحركة الوطنية عبَّر عن شكوكه في أهداف إيطاليا السياسية، ووصف سياستها بـ «الانتهازية» عندما اجتمع إلى زايلر، في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨.[١٠٥] واصطدمت جهود قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية لتأمين مساعدات ألمانية بمعارضة وزارة الخارجية طوال سنة ١٩٣٨. وتؤكد المصادر الوثائقية أن دائرة الشرق، وبالتحديد فون هنتغ، رأت في تأييد الهجرة الصهيونية أولوية خاصة، الأمر الذي يدفع الدارس إلى الاعتقاد أن فون هنتغ رأى أن أي شكل من أشكال التعاون العملي لا يتعارض والمصالح الألمانية فحسب، بل يلحق الضرر بها أيضا. كما أن أعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية لم تثر اهتماما خاصا لدى دائرة ألمانيا أو لدى فايتسكر. ولم يحقق سيل التقارير التي أرسلها المبعوث غروبا في بغداد نجاحا يستحق الذكر.[١٠٦]

ماذا كانت ردة فعل غروبا آنذاك على رفض وزارة الخارجية تنشيط سياستها في الشرق العربي، هذا إذا ما تغاضينا عن مؤلفاته بعد انتهاء الحرب العالمية واعتبرناها وسيلة لتبرير عمله في ظل الحكم النازي بحق أو بغير حق؟ هذا أمر لا نعرفه، لكن نعرف أن الدبلوماسيين الألمان في بغداد وبيروت بذلوا جهودا خاصة لإقامة علاقات بين ألمانيا وزعماء من الحركة الوطنية الفلسطينية عبر قنوات أخرى. ومع أن من الصعب تحديد هوية من بادر إلى ترتيب بعض اللقاءات وتنسيقها بين الحاج أمين الحسيني وكانارِس (Canaris)، رئيس الاستخبارات العسكرية (Abwehr)، وذلك لسريتها، لكن من المؤكد أن غروبا أدى دورا مهما. ففي تقرير لضابط الاستخبارات، غروسكورت، بعد لقاء مع غروبا في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، تأكيد لِـ «ضرورة تنشيط الحركة العربية.» ويبدو أن الحسيني التقى كانارس قبل غروبا ـ غروسكورت في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨. وانتهت هذه اللقاءات بتقديم بعض المساعدات إلى قادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

كيف يمكن تعليل المساعدات الألمانية المحدودة؟ لقد جاء تفعيل السياسة الألمانية في الشرق العربي عامة وفي فلسطين خاصة قبيل انعقاد مؤتمر ميونخ في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ وبعده. وأمل هتلر حتى انعقاد مؤتمر ميونخ بأن لا تلقى مشاريعه التوسعية في وسط أوروبا وشرقها معارضة بريطانية، وبأن يستطيع تحقيقها بـ «تحييد» بريطانيا.[١٠٧] وكان هدفه الأساسي من مؤتمر ميونخ المذكور ضمان «حياد» بريطانيا لضم إقليم السوديت، الذي كان فيه أكثرية ألمانية ضُمّت إلى تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الأولى وبعد مؤتمر فرساي. ومع أن تشامبرلين، رئيس الحكومة البريطانية، وافق على ضم هذا الإقليم فقد عارض استعمال القوة ضد تشيكوسلوفاكيا. وكان هتلر يهدف إلى ضم إقليم السوديت بالقوة، حتى وإن قبلت تشيكوسلوفاكيا

التخلي عنه بالوسائل السلمية، ليضع حدا لِـ «غطرسة» حكومة تشيكوسلوفاكيا، بحسب اعتقاده. ورأى هتلر في معارضة بريطانيا استعمال القوة ضد تشيكوسلوفاكيا تدخلا في الشؤون السياسية الألمانية. وذكرت الصحف الألمانية، في حملة إعلامية، ساسة إنكلترا بما تقوم القوات البريطانية به من قمع في فلسطين آنذاك، بينما عارضت استعمال القوة في أماكن أخرى ـ المقصود تشيكوسلوفاكيا.[١٠٨] واتضح لهتلر فيما بعد أن موافقة تشامبرلين على إجراء تغييرات «سلمية» في تشيكوسلوفاكيا كانت خطوة سياسية لكسب الوقت من أجل الشروع في خطوات واسعة للتسليح في بريطانيا، استعدادا لاحتمال نشوب حرب جديدة.

وهكذا رأى هتلر أن تحقيق مشاريعه التوسعية لن يتم بالتزام إنكلترا الحياد وأن تحقيقها سيكون «على الرغم من إنكلترا»، أي باحتمال نشوب حرب بين ألمانيا وإنكلترا. وعندما ضمنت بريطانيا استقلال بولونيا في نهاية آذار/ مارس ١٩٣٩، اتضح له أن ضم دانزغ التي ضمت إلى بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى على الرغم من الأكثرية الألمانية فيها، سيزيد في احتمال نشوب الحرب.[١٠٩]

من المشكوك فيه أن المساعدات الرمزية التي قُدمت للحاج أمين الحسيني وحركة المقاومة المسلحة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني في نهاية سنة ١٩٣٨ وأوائل سنة ١٩٣٩ جاءت بناء على تعليمات من هتلر، كما من المشكوك فيه أن هتلر أُحيط علما بتلك المساعدات. فعندما دُشّنت المدمرة تربتس في أول نيسان/ أبريل ١٩٣٩ انتهز فرصة التدشين لإظهار استيائه من تدخل بريطانيا في شؤون أوروبا، أي في شؤون ألمانيا من وجهة نظره، مشيرا إلى عدم تدخل ألمانيا في شؤون فلسطين: «ليس للألمان شأن يبحثون عنه في فلسطين، كذلك ليس لإنكلترا شأن تبحث عنه في مجالنا الحيوي الألماني»، في وسط أوروبا وشرقها.[١١٠] وبذلك حدد هتلر مجالات المصالح الطبيعية لكل من ألمانيا وبريطانيا كما بدت له حتى نُشوب الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية أخرى، أوضح هتلر لقادته العسكريين عدم اكتراثه لما يحدث خارج أوروبا، وفي فلسطين بالتحديد.

من الصعب تحديد المساعدات التي قدمتها ألمانيا للحركة الوطنية الفلسطينية. ومن المشكوك فيه أنه يمكن تحديدها تحديدا مطلقا، نظرا إلى أنها كانت سرية ولم يجر توثيقها بصورة منظمة وواضحة. وبالتأكيد كانت هذه المساعدات محدودة الكمية، ولم تتعد بضع مئات من البنادق جرى تهريبها عن طريق السعودية على الأرجح، ومبالغ يسيرة.[١١١] وإذا قارنا مراحل تطور الثورة الفلسطينية وبداية «تنشيط» السياسة الألمانية يمكننا أن نستنتج أن التوقيت جاء متأخرا وأن تأثير المساعدات، سواء كانت مادية أو عسكرية، كان محدودا، لا بسبب ضآلتها فحسب، بل أيضا بسبب تزامنها. فقد بدأ

LAU Riyad Nassar Library Beirut campus

تنشيط السياسة الألمانية في الشرق بعد اجتماع هتلر إلى قادة حكمه ورئيس أركانه في منتصف تموز/يوليو ١٩٣٨.(١١٢) وكانت الثورة قد بلغت أوجها في صيف سنة ١٩٣٨.(١١٣) وعندما أصبح تفعيل السياسة الألمانية يأخذ شكلا محسوسا، بدأت الثورة الفلسطينية تضعف شيئا فشيئا وتنشغل بمشكلاتها الذاتية نتيجة الانقسامات الداخلية.(١١٤) كما أن بريطانيا كانت استدعت قوات عسكرية جديدة لقمع الثورة عسكريا. وبتعبير آخر، فإن مقارنة تزامن نشوب الثورة الفلسطينية وتطورها من ناحية ومحدودية المساعدات المالية والعسكرية وطبيعتها الرمزية من ناحية أُخرى تؤكد عدم فاعليتها وتأثيرها العملي. وكانت في الواقع عديمة الجدوى.

وجاء تفعيل السياسة الألمانية بعد ضم النمسا وبداية خطوات هتلر السياسية منذ منتصف سنة ١٩٣٨ لضم إقليم السوديت، واكتساح تشيكوسلوفاكيا فيما بعد. وهدف هتلر إلى إشغال إنكلترا خارج أوروبا لتحقيق أهدافه السياسية في أوروبا. ورأى في اندلاع الثورة الفلسطينية فرصة لإِثارة «القلاقل»(١١٥) فقط ضد بريطانيا، وإشغال دبلوماسيتها وقواتها العسكرية خارج أوروبا، ولاستعمالها أداة ضغط على بريطانيا لتحقيق برنامجه السياسي في وسط أوروبا.(١١٦) ولم يكن للمساعدات المحدودة للمقاومة المسلحة الفلسطينية دور يتعدى كونها إشارة إنذار موجهة إلى بريطانيا، كما أنها لم تعكس استراتيجية سياسية ألمانية جديدة. ومن هنا فإن تنشيط السياسة الألمانية في الشرق العربي عامة، وفي فلسطين خاصة، منذ أواخر سنة ١٩٣٨ لم يأت تجاوبا مع ضرورات التطورات السياسية المحلية في فلسطين، بل كان انعكاسا لاحتدام الأزمة الأوروبية.(١١٧)

ثالثا: الأزمة الأوروبية
وانعكاساتها السياسية على فلسطين
(١٩٣٨ - ١٩٣٩)

تركت الأزمة الأوروبية في خريف سنة ١٩٣٨ والنصف الأول من سنة ١٩٣٩ آثارها في سياسة بريطانيا في مستعمراتها بصورة عامة، وفي سياستها في فلسطين بصورة خاصة. فقد أثارت الأزمة الأوروبية منذ مؤتمر ميونخ في أيلول/سبتمبر ١٩٣٨ مخاوف بريطانيا على مصالحها في الشرق العربي وعلى مصير إمبراطوريتها الواسعة، بعد أن اتضح للساسة البريطانيين أن نشوب صراع مسلح بين بريطانيا وألمانيا بات محتملا بقوة.(١١٨) ولا نعني هنا أن المشاورات الداخلية في الحكومة البريطانية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨، والتي أدت إلى مراجعة عامة لسياسة

بريطانيا في فلسطين وإلى إلغاء مشروع بيل لتقسيم فلسطين على الصعيد العملي، قد جاءت نتيجة مباشرة للأزمة الأوروبية.(١١٩) فقد جرت المراجعة للسياسة البريطانية في ضوء الأحداث الدامية في فلسطين حتى خريف سنة ١٩٣٨. لكن الأزمة الأوروبية والاحتمال شبه المؤكد لنشوب الحرب شكلا عاملا ضاغطا آخر على الساسة البريطانيين.

ليس هناك صلة مباشرة بين موضوعنا وبين مراجعة بريطانيا لسياستها منذ خريف سنة ١٩٣٨، والتي انتهت بمؤتمر سانت جيمس - والمعروف أيضا بمؤتمر لندن - ونشر «الكتاب الأبيض» في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩. ما يهمنا هنا هو إفرازات التطورات السياسية منذ خريف سنة ١٩٣٨ حتى إعلان «الكتاب الأبيض»، وتأثيرها في الاتصالات بين زعماء من الحركة الوطنية الفلسطينية وموظفي الحكم النازي في ألمانيا. ونعني بالتطورات السياسية: مراجعة بريطانيا لسياستها منذ خريف سنة ١٩٣٨، وعقد مؤتمر لندن في مطلع سنة ١٩٣٩، ومداولات قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في القاهرة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٣٩، وصدور «الكتاب الأبيض». إذ إن لهذه الفترة أهمية خاصة، نظرا إلى أن هذه الأحداث والتطورات تركت أثرا عميقا في تطور العلاقات بين بعض زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا الحاج أمين الحسيني، وبين أجهزة الحكم النازي.(١٢٠)

وقد رأت بريطانيا أن مشروع بيل لتقسيم فلسطين اصطدم بمعارضة عربية شديدة. ولم تظهر وزارة الخارجية البريطانية حماسة خاصة للمشروع فيما بعد، عندما اتضح لها أن المعارضة من قِبل الدول العربية - ولا سيما العراق - شديدة. وأدى موقف وزارة الخارجية إلى بروز خلاف مع وزارة المستعمرات انتهى بإهمال مشروع بيل، ومن ثم إحالته على الملفات.(١٢١) وعقدت الحكومة البريطانية العزم على دعوة بعثة عربية فلسطينية وأُخرى يهودية للبحث في حل سياسي يرضي الطرفين: فبعثت بدعوات إلى كلا الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. كما بعثت بدعوة إلى كل من مصر، والعربية السعودية، واليمن، والعراق، وشرق الأردن.

وبدأت الصعوبات تبرز أمام عقد المؤتمر عندما أصرت الحكومة البريطانية على رفض دعوة أمين الحسيني ليرئس الوفد الفلسطيني. وأيدت بريطانيا بذلك فخري النشاشيبي الذي كان يعارض أن يرئس الحسيني الوفد الفلسطيني على الرغم من إجماع مختلف التيارات السياسية الفلسطينية على ضرورة تولية الحسيني أمر إدارة المحادثات مع بريطانيا. ولم يثن فخري النشاشيبي عن معارضته سوى ضغط عمه، راغب النشاشيبي، فيما بعد. لكن وزارة المستعمرات البريطانية بقيت مصرة على رفض أمين الحسيني كرئيس للوفد الفلسطيني في المفاوضات. وعندما اتضح أن معارضة وزارة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

المستعمرات كانت نهائية، انتدب الحاج أمين الحسيني جمال الحسيني رئيسا للوفد الفلسطيني.[١٢٢] ولا شك في أن رفض بريطانيا التفاوض مع أمين الحسيني شكل علامة إنذار لتقويض مكانته القيادية في حركة الاستقلال الفلسطينية. وعنت إنابته لجمال الحسيني خطوة تكتية ليتجنب إلقاء المسؤولية عليه واعتباره عقبة أمام حل سياسي للقضية الفلسطينية. لكن رفض بريطانيا المطلق للتفاوض معه، كرئيس للوفد الفلسطيني، لم يخل من تأثير في رسم خطواته السياسية في المستقبل، كما سنرى فيما بعد.

افتُتح مؤتمر لندن في ٧ شباط/فبراير ١٩٣٩. وكانت الوفود العربية ـ باستثناء شرق الأردن ـ قد أجرت مشاورات مسبقة في مؤتمر عُقد في القاهرة في ١٧ كانون الثاني/يناير، ووضعت الخطوط العريضة للمطالب العربية. ولخص جمال الحسيني هذه المطالب في الجلسة الافتتاحية في لندن بـ: إعلان استقلال فلسطين، وربطها بمعاهدة مع بريطانيا، وإلغاء الانتداب، وإعلان نهاية بناء الوطن القومي اليهودي.[١٢٣] وعنت النقطة الأخيرة إنهاء الهجرة الصهيونية. لكن الوفد البريطاني رفض المطالب العربية وأعلن موافقة بريطانيا على تحديد الهجرة بـ ٨٠ ـ ١٠٠ ألف مهاجر للأعوام العشرة المقبلة، ولا يمكن تجديدها إلا بموافقة العرب. كما عرض الوفد البريطاني تعهدا بريطانيا بتهيئة فلسطين للاستقلال خلال هذه الفترة، بموافقة من العرب واليهود.[١٢٤]

لن ندخل هنا في تفصيلات مفاوضات مؤتمر لندن، بمراحلها المختلفة، لأنها تتعدى موضوعنا المباشر. المهم في الأمر هو أن محور الخلاف تركز حول استعداد بريطانيا لمنح فلسطين استقلالا، مع المحافظة على علاقات خاصة ببريطانيا. فقد رفضت الحكومة البريطانية إعطاء تعهد قطعي بالاستقلال بعد فترة الأعوام العشرة، ولم يسفر تدخل مصر عن نتيجة مهمة.[١٢٥] واستمرت المفاوضات بعد رجوع الوفود العربية من لندن. وهددت الحكومة البريطانية بإعلان سياستها الجديدة، سواء وافقت الأطراف صاحبة الشأن بالمفاوضات أو لم توافق.

وأعلنت بريطانيا «الكتاب الأبيض» الجديد في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩ على أرضية مفاوضات نيسان/أبريل ١٩٣٩، عندما انتقل مركز المفاوضات من لندن إلى القاهرة. وتضمن «الكتاب الأبيض» تحديد الهجرة للأعوام الخمسة التالية بـ ٧٥ ألف مهاجر، كما تعهدت بريطانيا بتأهيل وتدريب كادر إداري خلال الأعوام العشرة المقبلة لإدارة الدولة الفلسطينية. لكن منح فلسطين الاستقلال كان مشروطا بتحسن العلاقات بين اليهود والعرب بحيث تسمح بإقامة دولة فلسطينية (!). وتضمن «الكتاب الأبيض» شروطا جديدة لبيع الأراضي وشرائها، ترضية للجانب العربي الفلسطيني.

واصلت اللجنة العربية العليا درس «الكتاب الأبيض» لتحديد موقفها منه، وعقدت جلسة في ١٨ أيار/مايو، على الرغم من أن تفصيلاته العامة كانت معروفة من قبل.

ولم يشترك في المؤتمر سوى ستة من أعضاء اللجنة العشرة (أمين الحسيني، وجمال الحسيني، وفؤاد سابا، والدكتور حسين الخالدي، وألفرد روك، وعزة دروزة). ورفض المجتمعون «الكتاب الأبيض». ومن الأرجح أن الأعضاء الآخرين (عوني عبد الهادي، وأحمد حلمي عبد الباقي، ويعقوب الغصين، وعبد اللطيف صلاح) كانوا ميالين إلى قبول «الكتاب الأبيض»، وتؤكد دعوتهم إلى وقف الثورة والعمل المسلح في كانون الثاني/يناير ١٩٣٩ القبول بهذا الاعتقاد.[١٢٦] ويمكن الاعتقاد أن عدم اشتراكهم في جلسات اللجنة العربية العليا عنى قبولا صامتا بـ «الكتاب الأبيض»، وأن جو المعارضة له لم يثر حماسة خاصة بينهم.[١٢٧]

وقد تأثرت مواقف القيادة الفلسطينية من «الكتاب الأبيض» في ربيع وصيف سنة ١٩٣٩ بعاملين رئيسيين: الإرهاق الذي لحق بقطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني نتيجة الإضراب العام في سنة ١٩٣٦ والثورة بعد ذلك،[١٢٨] وأصوات المعارضة لـ «الكتاب الأبيض»، وخصوصا بين صفوف القيادات العسكرية.[١٢٩] فأصبح موقف أمين الحسيني حرجا، ولا سيما بعد المحاولات التي بذلها كل من موسى العلمي وجورج أنطونيوس للتوسط بين أمين الحسيني ومؤيديه وبين الحكومة البريطانية. ويبدو أن الرأي العام الفلسطيني مال إلى القبول بـ «الكتاب الأبيض» بأكثريته، الأمر الذي دفع الحسيني إلى التفتيش عن حل وسط يرضي المؤيد والمعارض، فاقترح المفتي في تموز/يوليو أن تسمح بريطانيا برجوع ألفين من المحاربين من دون أن ترفع دعاوى ضدهم، لكنه لم يحصل على تنازل من هذا القبيل.[١٣٠] ولا نعرف هل كان هدف قبول أمين الحسيني بـ «الكتاب الأبيض»، في حال موافقة بريطانيا على السماح برجوع ألفين من مؤيديه من الحركة الوطنية، تحقيق إنجاز لمؤيديه، أم أن إعلان قبوله المشروط كان خطوة تكتية لإثبات رفض بريطانيا لأية تنازلات عملية؛ إذ فقد الحسيني كل ثقة بصدقية السياسة البريطانية.[١٣١]

هل تأثرت مواقف زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية من «الكتاب الأبيض» بتأزم العلاقات بين الحكم النازي الألماني وبريطانيا؟ وإذا كان الجواب نعم فإلى أي مدى؟

لقد تزامنت المشاورات بين إنكلترا والدول العربية ومختلف تيارات حركة الاستقلال الفلسطينية، مع احتدام الأزمة التشيكية، كما ذكرنا سابقا؛ إذ رأت ألمانيا النازية في تفعيل السياسة البريطانية في أوروبا «تدخلا» في الشؤون الألمانية. وتناولت الصحف الألمانية، وعلى رأسها صحيفة «فولكشر بأوبختر»، سياسة بريطانيا في مستعمراتها عامة، وفي فلسطين خاصة، ووجدت في قمع الثورة الفلسطينية أداة سهلة لتوجيه حملة نقد لاذعة إلى السياسة البريطانية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨.[١٣٢] ورأت هذه الصحيفة أن مستقبل العلاقات بين «الاستعمار البريطاني» والحركة «القومية العربية»

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

يتوقف على إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ووصلت حملتها إلى ذروتها في إبان الأزمة البولونية في أيار/مايو ١٩٣٩، قبل نشوب الحرب. واتهمت بريطانيا بـ «التملق» و «المخادعة» و «التحايل على العرب».

كانت الحملات الإعلامية والصحافية الألمانية ضد بريطانيا انعكاسا لتطور العلاقات بين البلدين، وكانت أشبه ما تكون بالمد والجزر، تعلو عندما تشتد سخونة العلاقات بينها وتنحسر عندما تخف حدة الأزمة. ويجدر بنا أن نذكر أن العلاقات الألمانية - البريطانية عاشت أزمة مستمرة منذ دخول الجيوش الألمانية تشيكوسلوفاكيا في آذار/مارس ونشوب الأزمة البولونية وحتى اجتياح الجيوش الألمانية بولونيا في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٣٩.[١٣٣]

وقد تابعت الصحف الفلسطينية - ولا سيما «الدفاع» و «فلسطين» - الحملات الصحافية الألمانية على إنكلترا.[١٣٤] ونشرت صحيفة «الدفاع» مقالا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ بعنوان «الحرب الكلامية المستعرة»، أشارت فيه إلى أن «عرب فلسطين ينصتون إلى وحي قلوبهم ولا يرهفون السمع إلى الأصدقاء.» ويمكن تعليل موقف صحيفة «فلسطين» بصلتها الوثيقة بالنشاشيبيين الذي أيدوا «الكتاب الأبيض» والسياسة البريطانية الجديدة. وكما ذكرنا في فصل سابق، فحتى صحيفة «الجامعة الإسلامية» انتقدت السياسة الألمانية.[١٣٥] وهكذا يبدو لنا أن مراجعة بريطانيا لسياستها وإعلان «الكتاب الأبيض» قد دفعا دوائر الإعلام العربية إلى التقليل، خلال احتدام الأزمة الأوروبية، من حماستها للسياسة النازية. ولم تجد حملات النقد الصحافية والإعلامية الألمانية صدى إيجابيا في الصحف الفلسطينية. وفي الواقع، لم يكن هذا هدفها المباشر.

وعكست حادثة عوني عبد الهادي وزيارته لبرلين بعد مؤتمر لندن محدودية تأثير «البديل الألماني»، كعامل ضغط على إنكلترا كي تغير سياستها، في بعض الشخصيات القيادية في حركة الاستقلال الفلسطينية. فبعد فشل مؤتمر لندن زار عوني عبد الهادي برلين، والتقى ألفرد روزنبرغ، الذي اعتبر نفسه منظّر الحزب النازي وكان يشغل منصب رئيس مكتب الحزب للسياسة الخارجية، كما التقى عددا من موظفي مكتب الحزب للسياسة الخارجية. واجتمع أيضا إلى فورمان (Woermann)، مساعد سكرتير وزير الخارجية، وعرض مقترحات بريطانيا من دون أن ينسى إبراز عدم الثقة بالسياسة البريطانية. ولا نعرف ردة فعل مكتب الحزب للسياسة الخارجية ورئيسه، ألفرد روزنبرغ، وفورمان نفسه؛ فقد ترك فورمان عرضا مفصلا للموقفين العربي والبريطاني في مؤتمر لندن، كما عرضه عوني عبد الهادي، من دون تعليق أو تحديد موقف وزارة الخارجية الألمانية.[١٣٦] ومن هنا نشك في أن زيارة عوني عبد الهادي لبرلين أدت

إلى نتيجة إيجابية. ومن الأرجح أن الزيارة ساهمت في اقتناعه بضرورة الاكتفاء بما تعرضه بريطانيا، على الرغم من تحفظاته تجاه مدى تنفيذ نصوص «الكتاب الأبيض».[١٣٧] كما بدأ موسى العلمي يشك في جدوى «البديل الألماني» كأداة ضغط على بريطانيا منذ زيارته لبرلين في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧.[١٣٨] فلم يكتف بقبول «الكتاب الأبيض»، مع أنه لم يف بجميع أهداف الحركة الوطنية، بل حاول التوسط بين الحاج أمين الحسيني والحكومة البريطانية لإيجاد حل وسط يرضي الطرفين.

وقفت الحركة الوطنية الفلسطينية أمام مفترق طرق منذ مؤتمر لندن حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. ويظهر أن الخيار بين القبول بـ «الكتاب الأبيض» وبين ألمانيا لدى الشخصيات القيادية الفلسطينية لم يكن سهلا،[١٣٩] الخيار بين القبول بـ «الكتاب الأبيض» وبين استغلال الصراع السياسي القائم والصراع العسكري المرتقب لخدمة القضية الفلسطينية. فاكتفى البعض، كعوني عبد الهادي وموسى العلمي، بـ «الكتاب الأبيض» على مضض ولم ير في «الخيار الألماني» ضمانا كافيا ومؤكدا. بينما ذكّرت الأزمة الأوروبية الحاج أمين الحسيني ومؤيديه من الحركة الوطنية بالأزمة الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى، وتكهنوا بالتغيرات السياسية المرتقبة بعد انتهاء الحرب المقبلة. فبدأ الحسيني يخطط لخطواته السياسية المقبلة على أرضية هذا التكهن. ولا شك في أن فشل محاولة الوساطة التي قام موسى العلمي وجورج أنطونيوس بها في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٣٩ زاد في عدم ثقته بصدقية الحكومة البريطانية. وكان للعامل الشخصي - رغبة الحسيني في المحافظة على مكانته القيادية في الحركة الوطنية الفلسطينية - دور مهم في تحركاته السياسية فيما بعد، ولا سيما أن الحكومة البريطانية لم تدخر وسيلة لتقويض شخصيته السياسية،[١٤٠] كما أكد ذلك رفضها السابق أن يرئس الوفد الفلسطيني في مؤتمر لندن. وفي الواقع فقد دأبت وزارتا المستعمرات والخارجية على تعقب حركات الحاج أمين الحسيني في لبنان منذ هربه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ حتى تركيز نشاطه السياسي في العراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩.[١٤١]

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الفَصْلُ الثّاني
الحُسَيني وأزمة الحُكم في العِراق
(١٩٤٠ ـ ١٩٤١)

أولا: جذور الاستقطاب السياسي داخل حركات الاستقلال العربية في العراق (صيف سنة ١٩٤٠)

يمكن اعتبار الاتصالات بين بعض التيارات والقيادات الفلسطينية ـ وخصوصا تلك التي التفت حول أمين الحسيني ـ وبين وكلاء وموظفي أجهزة الحكم في ألمانيا منذ مذكرة ربنتروب المشهورة في حزيران/يونيو ١٩٣٧ أنها مغازلة دبلوماسية أخذت أشكال المد والجزر. وكان طابع هذه الاتصالات سياسيا أكثر منه عسكريا. وفشل غروبا في دفع هذه الاتصالات إلى أبعاد أوسع لتأخذ شكلا من أشكال التعاون النشيط. وظهر فتور الحماسة لدى بعض القيادات الفلسطينية بعد الهدوء السياسي النسبي الذي عاشته فلسطين بعد صدور الكتاب الأبيض في أيار/مايو ١٩٣٩. وزاد في فتور هذه الاتصالات قطع العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والعراق في فترة حكومة نوري السعيد الثانية بين ٦ نيسان/أبريل ١٩٣٩ و٣١ آذار/مارس ١٩٤٠، وكانت بغداد قد أصبحت مركز الاتصالات بدول المحور بواسطة سفير إيطاليا في بغداد، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. واستمر هذا الجمود حتى حزيران/يونيو ١٩٤٠، أي بعد أن اكتسحت القوات الألمانية هولندا وبلجيكا وفرنسا، وبقيت بريطانيا وحيدة في المعركة. ويمكن اعتبار أواخر سنة ١٩٣٩ والنصف الأول من سنة ١٩٤٠ فترة ترقب وانتظار لاتجاهات رياح الحرب التي تأثرت بصقيع أوروبا وانتظرت ربيعها.

ترك الانتصار الألماني الساحق على جيوش الحلفاء في أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٤٠ أثرا عميقا في الرأي العام؛ إذ تم اكتساح هولندا وبلجيكا خلال أسابيع، واستسلمت فرنسا في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠. فأعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٠، وتألفت حكومة فيشي في فرنسا برئاسة الجنرال بيتان بعد الهزيمة الفرنسية. وعقدت حكومة بيتان هدنة حرب مع ألمانيا. لكن إصرار إنكلترا على

مواصلة الحرب أكد لهتلر أن تحقيق نصر عسكري ساحق ليس ضمانا كافيا، لا لتحقيق أهدافه المرحلية ـ تغيير خريطة أوروبا ـ ولا أهدافه النهائية لبسط نفوذ ألمانيا العالمي.[١]

وزاد نصر دول المحور في التنافس الدبلوماسي بين دولتي المحور وبين بريطانيا لاستمالة مختلف القيادات السياسية العربية. وأصبحت بغداد مسرحا لحرب دبلوماسية بين أطراف الصراع العالمي، وخصوصا بعد وصول الحاج أمين الحسيني إليها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩. وحاول كل طرف أن يستميل القوى السياسية المتصارعة في بغداد؛ فسعى غبرئيلي (Gabrielle)، سفير إيطاليا في بغداد، لتوثيق العلاقات بين العراق وحركة الحاج أمين من ناحية وبين دول المحور من ناحية أخرى. كما أن بريطانيا واصلت، بدعم سياسي ودبلوماسي أميركي، محاولاتها للحفاظ على نفوذها في العراق. ومع أن القوى السياسية المناهضة لبريطانيا كانت حسمت الصراع السياسي في العراق في مصلحتها، وألفت حكومة برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢١ آذار/مارس ١٩٤٠، لكن القوى الداعية إلى التعاون الكامل مع بريطانيا، وعلى رأسها نوري السعيد، لم تستسلم كليا؛ إذ عين رشيد الكيلاني نوري السعيد وزيرا للخارجية، إرضاء لهم.

ودار محور الخلاف بين التيار الذي تزعمه نوري السعيد وبين التيارات العراقية الأُخرى، التي وقفت وراء حكومة رشيد عالي الكيلاني، بشأن استقلال العراق ومكانته في الشرق العربي. وبينما مال التيار الأول إلى توحيد الهلال الخصيب ـ سوريا الكبرى والعراق ـ أظهرت التيارات السياسية العراقية الأُخرى ـ ولا سيما في صفوف الجيش ـ راديكالية سياسية على الصعيد القومي العربي العام، ونالت سياستها تأييد ما عُرف بالضباط الأربعة.[٢] واعتقد نوري السعيد أن الوصول إلى تحقيق الأهداف السياسية ممكن إذا ما أبدى العراق تأييدا لبريطانيا من دون تحفظ. وفي مقابل ذلك، رأت التيارات السياسية والعسكرية العراقية الراديكالية أن بريطانيا تقف عقبة أمام تحقيق الغايات القومية العربية العامة. ووجدت التيارات السياسية المناهضة لبريطانيا تأييدا واسعا في العراق ذاته ومن قبل المهاجرين العرب من سوريا وفلسطين، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني.

شهد العراق نشاطا دبلوماسيا في صيف سنة ١٩٤٠ لم يعرفه من قبل. وعكس هذا النشاط تأثر العراق المباشر والعميق بالأحداث العسكرية والسياسية التي رافقت هزيمة فرنسا العسكرية وتلتها. وصاحبت التحركات السياسية عصبية متوترة بين التيارات السياسية المتضاربة داخل كل تيار. وهذا ينطبق على نوري السعيد ومؤيديه بصورة خاصة، لكن جماعة الحسيني لم تسلم من هذه العصبية السياسية. فقد نادت حتى الآن بالتريث والترقب، وكانت اتصالاتها بالسفير غبرئيلي غير ملزمة.[٣] وعكست محاضر جلسات الحكومة العراقية وتحركاتها السياسية هذه العصبية السياسية المتوترة ـ نظرا إلى

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

التيارات المتصارعة داخلها ـ بصورة أوضح.[٤]

وقد عرف نوري السعيد أن تفاهما بين بريطانيا والحاج أمين الحسيني أمر ضروري لتطويق التيارات السياسية العراقية ذات التوجهات السياسية نحو دول المحور ـ ألمانيا وإيطاليا ـ على الصعيد السياسي المحلي، وخطوة مهمة لتوحيد التيارات السياسية وتجنيدها إلى جانب بريطانيا. واعتقد نوري السعيد أن تأمين تنازلات بريطانية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية سيعزز مكانته السياسية. لكن رشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني فضّلا مواصلة الاتصالات بدول المحور، بواسطة غبرئيلي أولا ثم بواسطة فون بابن، من دون أن يرفضا توسط نوري السعيد بينهما وبين بريطانيا. ولما كانت سمعة إيطاليا سلبية في الشرق العربي وشمال إفريقيا ـ نظرا إلى سياسة القمع التي مارستها في ليبيا سابقا، ونظرا إلى أطماعها التوسعية في حوض البحر المتوسط ـ فقد اختارت الحكومة العراقية، بتأييد من الحاج أمين، إجراء اتصالات بألمانيا بصورة مباشرة. وشكل فون بابن، سفير ألمانيا في أنقرة، حلقة الاتصال.

وكان قرار الحكومة العراقية، بعد جلستها في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٤٠، بإرسال ناجي شوكت ونوري السعيد لإجراء مشاورات مع الحكومة التركية أول خطوة مهمة في التحرك السياسي. وكان العراق قد عقد اتفاقية تعاون مع تركيا عُرفت باتفاقية سعد أباد. وأجرى الوفد العراقي محادثات مع وزير الخارجية التركية عند وصوله إلى أنقرة في ٢٤ حزيران/يونيو. لكن زيارة الوفد العراقي لتركيا تعدت المشاورات بين الحكومتين. فقد تأخر ناجي شوكت في تركيا بحجة مرض مصطنع، وأجرى مشاورات مع فون بابن في بداية تموز/يوليو ١٩٤٠. وقامت البعثة الدبلوماسية المجرية بترتيب الاجتماعات وتنسيقها بين فون بابن وناجي شوكت.

شكلت اجتماعات ناجي شوكت إلى فون بابن أول اتصال رسمي عراقي بممثل سياسي ألماني، بعد قطع حكومة نوري السعيد علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا منذ نشوب الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. وجرت هذه الاتصالات من دون علم نوري السعيد، لكنها رُتبت بعلم من رشيد عالي الكيلاني وبتأييد من الحاج أمين الحسيني. وبعث الحسيني مع ناجي شوكت برسالة خاصة من دون أن يطلع رشيد عالي الكيلاني عليها على الأرجح.[٥]

إن مقابلة نص رسالة الحاج أمين الحسيني إلى فون بابن بنص رسالة النادي العربي في دمشق في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ ـ عند زيارة الدكتور سعيد إمام لألمانيا ـ على قدر من الأهمية لمتابعة موقف الحاج أمين الحسيني وتطور علاقاته بأجهزة الحكم النازي في ألمانيا. فبينما تجنب الحسيني عرض «تعاون» عربي ـ ألماني ضد بريطانيا في أواخر سنة ١٩٣٧، بدت له أوضاع الحرب سانحة لعرض «تعاون» مع ألمانيا ضد

«العدو المشترك» (Nos ennemis communs). وكان الحسيني قد أوضح الغرض من طلبه مساعدات ألمانية آنذاك: «مكافحة الجهود الرامية إلى إقامة دولة يهودية» كهدف سياسي محدد. ولم يكتف بذلك في رسالة ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٠، بل ادعى أن فلسطين «تكافح الديمقراطيات واليهودية العالمية منذ أربعة أعوام.» لا نعرف المدى الذي ذهب فون بابن إليه في أخذ رسالة الحسيني مأخذ الجد، وخصوصا أنه لم يكن منتميا إلى الحزب النازي ولم يأخذ بأيديولوجيته السياسية والعرقية. لكن رسالة الحسيني لم تكن موجهة إلى فون بابن الكاثوليكي المحافظ نفسه بقدر ما كانت موجهة إلى برلين. لذا فقد حرص على أن يدبجها بلغة تجد آذانا صاغية هناك، وحررها لتلائم أذواق أجهزة الحكم النازي.

وحدد الحسيني المطالب العربية العامة، تاركا لناجي شوكت البحث في الأهداف السياسية المباشرة، فأعرب عن ثقته بأن ينال «الشعب العربي... استقلاله وتحرره الكامل»، وأن يستطيع «إقامة وحدته» بعد «الانتصار» النازي، على أن يرتبط بـ «معاهدة صداقة وتعاون» مع ألمانيا.[٦]

وعرض ناجي شوكت مشكلات الحكومة العراقية برئاسة الكيلاني خلال محادثاته مع فون بابن، وأكد عزم الحكومة على المحافظة على العلاقات الدبلوماسية بإيطاليا، على الرغم من الضغوط البريطانية ومطالبة نوري السعيد بقطعها. وأبرز شوكت «مخاوف» «الحركة الوطنية العربية» من «الاستعمار الإيطالي» وأن العرب «سيكافحون الاستعمار الإيطالي» كما قاوموا الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي في الماضي. وأكد شوكت أن «مصلحة قوى المحور» تقتضي أن تستعمل ألمانيا «تأثيرها» في إيطاليا من أجل «حل» يأخذ «مصلحة الحركة العربية» بعين الاعتبار. وطالب شوكت بإعادة «الحكومة العربية الوطنية» في دمشق كي يتمكن الفلسطينيون، بقيادة الحاج أمين الحسيني، من العودة إلى مقاومة الوجود العسكري البريطاني، ولا سيما أن الحرب الحالية أدت إلى ضعف بريطانيا العسكري في فلسطين.[٧]

لم تخل مقابلة ناجي شوكت لفون بابن من تأثير؛ إذ بينما تظاهر المبعوث الألماني في أنقرة بأن إيطاليا هي «العنوان» أمام شوكت، فإنه ألحق ملاحظاته الشخصية بتقريره في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠. وأبرزت ملاحظاته استياءه الشخصي من منح إيطاليا مكانة احتكارية في حوض البحر المتوسط. ولفت فون بابن أنظار وزارة الخارجية الألمانية إلى الأضرار التي يمكن أن تلحق بألمانيا إذا ما أطلقت يد إيطاليا حرة للتحكم في الطرق والممرات التي تؤدي إلى إفريقيا، وإلى مصادر النفط في الخليج. وأشار إلى أن أية سياسة كهذه ستدفع تركيا أيضا إلى التقرب من الاتحاد السوفياتي.[٨]

لم تجد زيارة شوكت لأنقرة حماسة خاصة في وزارة الخارجية الألمانية. وأبدى فورمان في مذكرة له بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٠ شكوكه في إمكان نجاح هذه المحادثات، وخصوصا فيما يتعلق بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. لكنه أوصى بمواصلة الاتصالات بالحكومة العراقية، واقترح أن يتولى غروبا، المبعوث الألماني في بغداد سابقا، إدارة هذه الاتصالات. وكان أشد ما أثار مشاعر الشك والارتياب عند فورمان مشاعر العداء لإيطاليا ولمطامعها التوسعية في حوض البحر المتوسط، كما عبّر ناجي شوكت عنها. وحذر فورمان من الانجرار وراء هذه «اللعبة» العربية التي يمكن أن تؤدي إلى زرع بذور الخلاف والمنافسة بين إيطاليا وألمانيا. وأكد فورمان أن ألمانيا تركت «مكان الصدارة» (Vortritt) لإيطاليا في «المجال العربي»، من دون أن يعطي تحديدا جغرافيا له. وساق لجنة الهدنة الفرنسية ـ الإيطالية في سوريا ولبنان مثالا لمكانة إيطاليا الخاصة.[٩]

لم ينس فورمان معالجة المصالح الألمانية بعد أن أشار إلى عدم وجودها على الصعيد السياسي المباشر. فأكد أن اعتراف ألمانيا بعدم وجود مصالح لها في البلاد العربية «لا يعني بأية حال من الأحوال أن لا مصالح اقتصادية لها.» وضرب تأمين اتصال جوي بحقول النفط في العراق مثلا لذلك. لكنه أشار إلى أن ضمان هذه المصالح يجب أن يتم بتفاهم مع الحكومة الإيطالية، أي ليس باتفاق مع الحكومة العراقية.[١٠]

وبذلك لخص فورمان المنطلقات الأساسية لسياسة ألمانيا نحو ما دعاه «المجال العربي».

لا شك في أن الحاج أمين الحسيني ومؤيديه، ورشيد عالي الكيلاني ومؤيديه من صفوف الضباط بصورة خاصة، لم يطلعوا على تفصيلات ما كان قد جرى بين ألمانيا وإيطاليا من اتفاقيات سرية تناولت تقسيم العالم من جديد وحددت مجالات نفوذ كل منهما. وكان هناك شكوك وتحفظات عميقة، كما جاء على لسان ناجي شوكت، لكنها لم تتعد مجال الشك والارتياب.

أكد هتلر لموسوليني، في اللقاء الذي تم بينهما في ١٩ حزيران/يونيو، أي عشية هزيمة فرنسا النهائية، اعتراف ألمانيا بـ «حق» إيطاليا في بسط نفوذها على مصر، وتأييدها لإقامة قواعد عسكرية في المشرق والمغرب العربيين. وزار تشيانو، وزير الخارجية الإيطالية، برلين وأجرى محادثات مع هتلر في ٧ تموز/يوليو ١٩٤٠. وأكد هتلر لتشيانو اعتراف ألمانيا بالبحر المتوسط والبحر الأدرياتيكي «مناطق نفوذ تاريخية» إيطالية. وحدد كلاهما مناطق نفوذ إيطاليا، التي ضمت مناطق في تشاد والسودان تصل ليبيا بالحبشة، كما اتفقا على توحيد الصومال الفرنسي والصومال البريطاني كمستعمرة إيطالية. ووافق هتلر أيضا على وضع كل من مصر وسوريا الكبرى والعراق تحت النفوذ

الإيطالي، وذلك بموجب اتفاقيات خاصة. وفي مقابل ذلك وافق تشيانو على وجود مصالح اقتصادية خاصة لألمانيا.[١١]

وبينما كان ناجي شوكت يجري محادثاته مع فون بابن، قام الكيلاني بإجراء اتصالات بغبرئيلي، بتأييد من الحاج أمين والضباط العسكريين العراقيين، للحصول على تعهد إيطالي باحترام «الآمال الوطنية العربية». ويبدو أن غبرئيلي لم يكتف بتحديد الموقف الإيطالي بناء على تعليمات تشيانو المبهمة، بل خطا خطوة أبعد من ذلك وسلم الحكومة العراقية مذكرة في ٧ تموز/يوليو ١٩٤٠ ورد فيها أن تشيانو طلب منه إعلام الحكومة العراقية بأن «إيطاليا تهدف إلى ضمان الاستقلال التام والوحدة الإقليمية لسوريا، ولبنان، والعراق، وسائر البلاد تحت الانتداب البريطاني.» كما أعرب غبرئيلي عن معارضة إيطاليا أية محاولة لاحتلال سوريا ولبنان من قبل بريطانيا أو تركيا.[١٢]

هل كانت اتصالات الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني بالسفير الإيطالي في بغداد وتوجهاتهما السياسية المتعاطفة مع ألمانيا تعني قطع خط الرجعة لتفاهم عام مع بريطانيا؟ لقد اصطدم، منذ نشوب الحرب، بعض المحاولات لإقامة قنوات حوار بين بريطانيا والحسيني بمعارضة السفير البريطاني في بغداد والمندوب السامي البريطاني في القدس.[١٣] ورمت سياسة السفير البريطاني في بغداد إلى احتواء نفوذ الحسيني، الذي تعدى حدود العراق على الرغم من الصعوبات لتحقيق هذا الهدف. وكان ازدياد نفوذ الحاج أمين بصورة مطردة في الشرق العربي قد دفع موريس روتنبرغ، أحد قادة الحركة الصهيونية، إلى النصح لوزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٠ اغتيال الحاج أمين «لإنقاذ حياة مئات الآلاف»، بحسب اعتقاده.[١٤]

ورأى نوري السعيد أن تفاهما بين بريطانيا والمهاجرين الفلسطينيين في بغداد، وعلى رأسهم الحسيني، يمكن أن يحتوي ميول الكيلاني وشوكت وغيرهما من الضباط ذوي الميول الألمانية ـ الإيطالية. ويظهر أن محاولات الوساطة الفاشلة في الماضي منذ خريف سنة ١٩٣٧ لم تولد عنده مشاعر الإحباط واليأس.[١٥] واعتقد نوري السعيد أن تنفيذ بعض بنود «الكتاب الأبيض» الداعية إلى إنشاء إدارات حكومية فلسطينية يمكن أن يشكل حلا وسطا يرضي أمين الحسيني، فيكف عن اتصالاته بمبعوثي دول المحور. لذا فقد واصل اتصالاته بوزارة الخارجية البريطانية قبل قرار الحكومة العراقية المشهور في ١٩ حزيران/يونيو. لكن هاليفاكس، وزير الخارجية البريطانية، أوصى بالتوكيد لنوري السعيد أن الحكومة البريطانية مصممة على تأجيل تنفيذ بنود «الكتاب الأبيض» الداعية إلى إقامة مؤسسات حكومية أهلية، كخطوة لتأهيل فلسطين للاستقلال، إلى ما بعد الحرب. وأكد هاليفاكس عزم الحكومة البريطانية على التمسك بسياسة «الكتاب الأبيض» من دون أن يرى تعارضا بين التمسك ببنود «الكتاب الأبيض» وبين رفضه

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

المطلق لبدء تنفيذ بنوده.[١٦] لكن جو الشكوك والارتياب الذي خيم على بغداد دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال مبعوث خاص إلى بغداد.

وهكذا انتهت اتصالات نوري السعيد بمجيء نيوكمب (Newcombe)، العامل في وزارة الدعاية البريطانية، إلى بغداد على الرغم من حرارة شهر تموز/يوليو ١٩٤٠. وقد جاءت زيارة نيوكمب لبغداد في إثر محادثات شوكت ـ فون بابن. وقام نيوكمب بدور في ثورة الحسين بن علي ضد تركيا في أثناء الحرب العالمية الأولى، وألم بشؤون الشرق إلماما واسعا. ويصعب عدم الاعتقاد أن ليس هناك صلة بين زيارته لبغداد ومحادثات شوكت ـ فون بابن في أنقرة.[١٧] المهم في الأمر أن نيوكمب أجرى محادثات مع رشيد عالي الكيلاني، وأجرى محادثات أخرى اشترك نوري السعيد وأمين الحسيني فيها.[١٨] وتمحورت المحادثات حول تنفيذ «الكتاب الأبيض»، ولا سيما الجزء الذي دعا إلى إقامة جهاز إداري عربي لتدريبه على الحكم. ورأى الجانب العربي الذي اشترك في المحادثات أن اعتماد «الكتاب الأبيض» أساسا للسياسة البريطانية في فلسطين سيكفل استقلال فلسطين بعد عشرة أعوام، شرط أن تبدأ حكومة الانتداب تطبيقه حالا خطوة خطوة. كما طالب الجانب العربي، العراقي والفلسطيني وبعض المهاجرين السوريين، بإعادة الحكومة الدستورية السورية. وأبدى العراق موافقته على إرسال فرق عسكرية إلى قناة السويس لتحارب إلى جانب الحلفاء إذا دعت الحاجة.

عاد نيوكمب من رحلته في الشرق العربي من دون أن تحدث تلك الرحلة أي تحرك سياسي بريطاني. وحاول نوري السعيد فيما بعد استيضاح الموقف البريطاني، فزار مصر في آب/أغسطس واجتمع إلى الجنرال ويفل (Wavell)، قائد القوات البريطانية. ووعده ويفل أن يجري اتصالات سياسية بلندن. لكن القيادات السياسية العربية في بغداد لم تتلق منه أي رد.

هل شكلت زيارة نيوكمب حدثا عابرا بلا إفرازات سياسية؟[١٩] عند النظر في زيارة نيوكمب يجب ألا ننسى أن نيوكمب عمل في وزارة الدعاية ولم يكن موظفا لا في وزارة الخارجية ولا في وزارة المستعمرات البريطانيتين. كما أنه لم يزر بغداد لـ «جس نبض» الساسة العرب وتمهيد السبيل أمام محادثات يجريها الموظفون الرسميون من ذوي الصلاحيات لإجراء مفاوضات مع الجانب العربي. ومن المشكوك فيه أن وزارتي الخارجية والمستعمرات رأتا في محادثاته تعبيرا عن سياستهما وإلزاما لهما، والأرجح أن الغرض من إرساله إلى العراق كان خطوة سياسية لكسب الرأي العام العربي في ظروف الحرب القائمة التي عقبت هزيمة قوات الحلفاء في أيار/مايو وحزيران/يونيو.

كان اقتراح حكومة الكيلاني أن تشترك في الحرب، من دون إعلان رسمي، خطوة تكتية في الدرجة الأولى. فقد رغب القادة السياسيون العرب، ولا سيما المنافسون

لنوري السعيد، في امتحان جدية الساسة البريطانيين وصدقيتهم السياسية. إذ إن شكوكهم في نوايا بريطانيا السياسية فاقت كل شك. ووصلت هذه الشكوك إلى ذراها لدى الحاج أمين الحسيني. ولا شك في أن تجنب الحكومة البريطانية إرسال أي رد لمطالبهم بدا لهم توكيدا لهذه الشكوك، كما أن فشل زيارة نوري السعيد إلى مصر في آب/أغسطس ومحاولة ويفل التوسط بين الطرفين زادا في تصميمهم على الذهاب في طريق الخيار نحو دول المحور. وهذا ينطبق على الحسيني بصورة خاصة.

ومهما يكن من جدية الحكومة البريطانية في إرسال نيوكمب، على الرغم من التساؤلات بشأن مدى صلاحيته بوصفه عاملا في وزارة الدعاية لا مبعوثا من قِبل وزارة الخارجية أو وزارة المستعمرات، فإن تلك الظروف كانت مؤاتية لتنفيذ بنود «الكتاب الأبيض» ولنيل تأييد الفئات والأجنحة السياسية التي كانت مناوئة لبريطانيا حتى ذلك الحين. ومن ناحية أُخرى، لم يكن للحركة الصهيونية بديل سوى التعاون مع بريطانيا، أو القبول بالأمر الواقع على مضض، خلافا لما يعتقد البعض.[٢٠] لكن تشرشل، الذي تولى رئاسة الحكومة في ١٠ أيار/مايو ١٩٤٠، عارض «الكتاب الأبيض» قبل ذلك وانتقده بشدة.[٢١] وأكدت مذكرة هاليفاكس في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠ رفض أية خطوة من شأنها أن تساهم في بناء مؤسسات حكومية تكون أساسا لاستقلال فلسطين في المستقبل.[٢٢]

لقد أحدث فشل زيارة نيوكمب ارتباكا سياسيا بين الموالين لبريطانيا في حد ذاتهم، وعلى رأسهم نوري السعيد. فقام نوري السعيد بمحاولات لإقناع طه الهاشمي، وزير الحربية في حكومة الكيلاني، بإجراء اتصالات بدول المحور. وأجرى الأخير محادثات مع الحاج أمين الحسيني لإشراك نوري السعيد في مفاوضاته السرية مع دول المحور. لكن الحسيني رفض عرض الهاشمي،[٢٣] وعاد رفضه إلى شكه العميق في صدقية مراجعة نوري السعيد لمواقفه السياسية الموالية لبريطانيا. وحاول نوري السعيد تلطيف الجو السياسي وتحسين علاقاته بالحاج أمين، فطلب من جمال الحسيني وموسى العلمي التوسط بينهما. لكن جهود الأخيرين وجدت صدى فاترا لدى الحاج أمين. ويظهر أن نوري السعيد لم ييأس، فأخذ يتقرب من غبرئيلي، ولا سيما بعد فشل زيارته للقاهرة وفشل وساطة الجنرال ويفل. وعلم فون بابن بتوجهات نوري السعيد السياسية الجديدة، ومن الصعب معرفة المصادر التي اعتمد عليها (ربما من الحسيني؟)، فسارع إلى إعلام ربنتروب بها، محذرا من خطورة الاتصالات بنوري السعيد، ومشيرا إلى أن فحوى كل مفاوضات معه سيصل إلى وزارة الخارجية البريطانية في أقرب وقت ممكن. ولفت ربنتروب أنظار تشيانو إلى مخاطر إجراء اتصالات بنوري السعيد، فأصدر تشيانو تعليماته إلى غبرئيلي في بغداد بقطع هذه الاتصالات.[٢٤]

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

خلاصة القول: إن انفجار الأزمة الأوروبية واتساع رحى الصراع بين قوى المراكز العالمية امتد تأثيرهما إلى الأطراف (Peripherie). فغذى هذا الصراع القوى السياسية المحلية في العراق وأدى إلى استقطاب سياسي حاد هناك. ولا نعني هنا أن الصراع بين التيارات السياسية العربية في العراق جاء نتيجة أو كان وليدا للصراع الدامي بين قوى المراكز العالمية. لكن صراع قوى المراكز العالمية - ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، وفيما بعد اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - كان بمثابة محرك سياسي (Catalyst) ساهم في تعميق الخلافات داخل القوى السياسية العربية في العراق. ومع أن الاتصالات الأولى في أنقرة وبغداد بين التيارات السياسية المناوئة لبريطانيا وبين العاملين في وزارتي الخارجية الإيطالية والألمانية أحدثت بعض التردد لدى بعض القادة السياسيين العراقيين - وخصوصا رشيد عالي الكيلاني نفسه - وغيرهم كموسى العلمي، فإن إصرار بريطانيا على تجميد الوضع السياسي في فلسطين ورفضها عرض العراق للتعاون العسكري في مقابل تأييد استقلال سوريا أكدا للمعارضة العربية - سواء كانت فلسطينية أو عراقية - جدوى البديل الألماني - الإيطالي، ولا سيما بعد مذكرة غبرئيلي في ٧ تموز/يوليو.

بدا هذا البديل للحاج أمين الحسيني ومؤيديه من المهاجرين الفلسطينيين البديل الوحيد الذي يمكن أن يضمن تجنب الكارثة التي انتظرت فلسطين من وجهة نظرهم على الأقل؛[٢٥] الآن، وإلا فلن. ومن ناحية أخرى، عنى رفض «وساطة» نيوكمب إضاعة الفرصة الأخيرة للقبول بالأمر الواقع وبناء استراتيجية سياسية مستقبلية تنطلق منه. لكن الخيار الأول تضمن مخاطر جسيمة في حال انتصرت بريطانيا في الحرب. فهل درست القيادات الفلسطينية، وخصوصا من دوائر الحاج أمين الحسيني، النتائج السياسية لربط مصير فلسطين بمصير الحرب وبنظامي الحكم الفاشستي في إيطاليا والنازي في ألمانيا؟[٢٦] ليس هناك من الوثائق ما يؤكد ذلك.

ثانيا: رحلة عثمان حداد الأولى: آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠

جاءت زيارة عثمان حداد لبرلين في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ عقب فشل بعثة نيوكمب السياسية. ومع أن المصادر العربية القليلة لا تكشف لنا بوضوح عن آثار فشل محادثات نيوكمب في بغداد في تموز/يوليو ١٩٤٠ في القيادات العربية، ولا سيما الحاج أمين، وفي عزمها على مواصلة الحوار السياسي مع ألمانيا وإيطاليا، والذي بدأ بزيارة ناجي شوكت لأنقرة، فإن من الصعب تجاهل الصلة بينهما.[٢٧] ومن الأرجح أن خلو

جعبة نيوكمب السياسية من أية مقترحات عملية قد أحدث ردة فعل قوية عند الحاج أمين وزاد في اقتناعه بمواصلة الحوار السياسي مع دول المحور من دون تأخر أو تردد. ومن ناحية أخرى، يمكن رؤية زيارة عثمان حداد لبرلين وروما ومفاوضاته مع أجهزة الحكم النازي والفاشستي استمرارا لاتصالات ناجي شوكت بالسفير الألماني في أنقرة والمفاوضات مع غبرئيلي في آن معا.[٢٩] وزادت مذكرة غبرئيلي، التي تعرضنا لها سابقا، في دوافع ذوي الميول القومية الوحدوية (Pan-Arabs)، كالحاج أمين وشوكت والكيلاني، إلى تبني الخيار الألماني - الإيطالي.

المهم في الأمر أن المشاورات بين القيادات العربية في بغداد دارت حول إرسال حداد لمواصلة المفاوضات في برلين. ومن الأرجح أن إقرار إرسال حداد إلى برلين، بوصفه السكرتير الخاص للحاج أمين، جاء بمبادرة من الحاج أمين نفسه، لكنه وجد قبولا عند الكيلاني أيضا.[٣٠]

بعث الحاج أمين مع حداد برسالة توصية إلى فون بابن في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٠ خوّله بموجبها «إجراء مفاوضات أولية من أجل تعاون وثيق» بين «البلاد العربية» ودولتي المحور في برلين وروما.[٣١] وبذلك جعل الحاج أمين من نفسه ومن غيره من القيادات العربية ناطقين باسم البلاد العربية من دون تخويل أو تفويض، لكنهم أرادوا بذلك أن يعبّروا عن آمالها في الاستقلال.

سافر حداد إلى أنقرة، ومنها إلى برلين باسم مستعار هو توفيق علي الشاكر، وفي أوروبا حمل اسم ماكس مولر. وقد عرض لفون بابن في ٦ آب/أغسطس الخلافات داخل الحكومة العراقية. ووعد بالعمل على إقصاء نوري السعيد، كما أعرب عن رغبة الحكومة العراقية في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، ولم ينس ذكر الضغوط البريطانية على الحكومة العراقية، وأكد عزم القيادات السياسية العربية على إشعال الثورة في فلسطين بعد إقامة حكومة وطنية في سوريا. لكن أهم ما جاء في لقاء حداد - فون بابن هو ذكر «المحادثات العربية - الإيطالية» و«التأكيدات الخطية» الإيطالية بشأن موافقة إيطاليا على الاعتراف بـ «استقلال» البلاد العربية الخاضعة لـ «الحماية» أو «الانتداب».[٣٢] ولا شك في أن حداد عنى مذكرة غبرئيلي التي تحمل تاريخ ٧ تموز/يوليو ١٩٤٠.

وبينما كان حداد في طريقه إلى برلين، وصلت مذكرة فون بابن إلى فورمان. وكان زامبوني (Zamboni) قد أجرى محادثات مع فورمان في ١٧ آب/أغسطس تناولت الاتصالات بين رشيد عالي الكيلاني والمبعوث الدبلوماسي الإيطالي في بغداد من دون إعلامه بمذكرة غبرئيلي. وأعلم زامبوني فورمان برغبة الحكومة العراقية في التقارب «مجددا» من ألمانيا، ولم يعلمه بموقف الحكومة العراقية من تجديد العلاقات

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

الدبلوماسية مع ألمانيا.[٣٣]

لم تختلف مذكرة فورمان في ٢٠ آب/أغسطس عن مذكرته في ٢١ تموز/يوليو كثيرا من حيث المضمون والجوهر. فقد أكد فورمان من جديد إطلاق يد إيطاليا حرة في «إعادة هيكلة المجال العربي» على الصعيد السياسي، قاصدا الجزيرة العربية، ومصر، وفلسطين، وشرق الأردن، وسوريا، وبالتحديد لبنان والعراق. وعاد فورمان إلى تأكيد مصالح ألمانيا الاقتصادية، ولا سيما في مجال «استغلال مصادر النفط» والمواصلات الجوية. وبتعبير آخر فقد أوضح فورمان رغبة ألمانيا في ترك الهيمنة السياسية لإيطاليا والاحتفاظ بنصيبها على الصعيد الاقتصادي. واختلفت مذكرته الأخيرة عن سابقتها برسميتها الدبلوماسية. فقد أصدر تعليماته بتوزيعها على البعثات الدبلوماسية الألمانية والقنصلية في عواصم ومدن كثيرة. وطلب من البعثات الدبلوماسية عدم نشرها، والحفاظ على سرية ما جاء فيها، وخصوصا فيما يتعلق بـ «شخصيات عربية». وفي مقابل ذلك، شدد على توكيد «المصالح الألمانية ـ العربية المشتركة» المتمثلة في هزيمة إنكلترا وعلى «تعاطف ألمانيا الكامل مع كفاح الشعوب العربية من أجل حريتها.» وحذر فورمان بشدة من التعرض لمستقبل هيكلة «المجال العربي» السياسي بعد الحرب، واكتفى بنفي وجود مصلحة ألمانية (والأدق عدم اكتراث ألمانيا Desinteressement) في العالم العربي.[٣٤]

تكتسب مذكرة فورمان الرسمية، التي صدرت في ٢٠ آب/أغسطس، قبيل وصول حداد إلى برلين، أهمية خاصة في سبيل إدراك المنطلق السياسي الألماني الأساسي من قضايا الشرق العربي في إبان الانتصارات الألمانية في بداية الحرب. وتمثل هذا الموقف في ترك الهيمنة السياسية المباشرة لإيطاليا وإصرار ألمانيا على حرية التغلغل الاقتصادي، ولا سيما في مجال النفط. كما كشفت مذكرة فورمان بذلك عن عودة سياسة الحكم النازي في الشرق العربي إلى سياسة ألمانيا القيصرية في نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، عندما اكتفت ألمانيا بأن تؤدي دورا اقتصاديا في الدرجة الأولى. ولم تتناقض هذه السياسة مع تطلعات هتلر إلى توسع مباشر في شرق أوروبا وهيمنة عالمية غير مباشرة.

أوكلت وزارة الخارجية الألمانية أمر المفاوضات مع حداد إلى غروبا، صاحب الخبرة الدبلوماسية الواسعة بشؤون الشرق العربي، فأجرى غروبا أول لقاء مع حداد في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٤٠، ووزع محضره على عدد كبير من موظفي وزارة الخارجية: ملخرز (Melchers)، وهابخت (Habicht)، ورنتلن (Rintelen)، وفورمان، وفايتسكر، من دون أن يتعرض لمذكرة قدمها حداد إلى وزارة الخارجية الألمانية.[٣٥] وعلى الرغم من الشبه بين نصوص المحضر فإنها اختلفت في بعض جوانبها.

نستطيع درس المواقف العربية والألمانية من خلال أربع وثائق تختلف جوانبها بعضها عن بعض: محضر محادثات غروبا ـ حداد؛ مسودة إعلان طالب حداد بأن تتبناه إيطاليا وألمانيا وبأن تعلناه أساسا لسياستيهما؛ المذكرة التي أتى حداد بها والتي نسبها فايتسكر إلى الحاج أمين؛ صيغة خاصة بعث فايتسكر بها إلى مكنزن (Mackensen)، سفير ألمانيا في إيطاليا.[٣٦]

كشفت محادثات حداد ـ غروبا عن الصراع الدائر داخل الحكومة العراقية وعن قيام لجنة عربية عامة ضمت شخصيات عربية من بلاد عربية مختلفة: رشيد عالي الكيلاني، وناجي السويدي، وناجي شوكت، ويونس السبعاوي، وغيرهم من العراق، وشكري القوتلي وزكي الخطيب من سوريا، ويوسف ياسين وخالد الحوت من العربية السعودية، بالإضافة إلى الحاج أمين كرئيس لها.[٣٧] كما أن حداد بلّغ غروبا عزم الحكومة العراقية على إقالة نوري السعيد كوزير للخارجية، وتصميمها على الوقوف أمام الضغوط البريطانية، ورغبتها في تجديد العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا والتعاون مع إيطاليا وألمانيا في التنقيب واستغلال الموارد الطبيعية عامة، والنفط خاصة.

وقد تناولت المذكرات السالفة الذكر استقلال البلاد العربية، ورغبتها في الاتحاد، وتنظيم العلاقات والتعاون مع إيطاليا وألمانيا، والقضية الفلسطينية.

اختلفت المذكرة التي نسبها فايتسكر إلى الحاج أمين الحسيني عن غيرها بمطالبتها باعتراف رسمي إيطالي ـ ألماني بـ «الاستقلال التام» للبلاد العربية كلها. ولم تكتف هذه المذكرة بالمطالبة بالاعتراف باستقلال البلاد التي وردت أسماؤها في مذكرة فايتسكر، بل أيضا باستقلال بلاد تسكنها أكثرية عربية. واختلفت صيغة مذكرة فايتسكر عن الصيغتين الأخيرتين بذكرها «الاعتراف بالاستقلال التام لدول عربية» من دون أن تذكر بلادا عربية تسكنها أكثرية عربية، كما أنها لم تذكر بلادا عربية أُخرى بصورة مفصلة كما جاء في الرسالة المنسوبة إلى الحاج أمين ومسودة الإعلان الألماني ـ الإيطالي المقترح والمرفق بمحضر محادثات غروبا ـ حداد.

وكشفت الوثائق كلها عن استعداد الجانب العربي لمنح إيطاليا بعض الامتيازات في مصر والسودان لتسهيل اتصالات إيطاليا بمستعمراتها في شرق إفريقيا. لكن المذكرة التي نسبها فايتسكر إلى الحاج أمين عارضت بشدة «أية أهداف استعمارية» تمس استقلال مصر والسودان التام. وبينما اكتفت مذكرة فايتسكر بذكر الاعتراف بحق «الدول العربية» في إقامة اتحاد (Union)، تحدثت مسودة إعلان غروبا عن «وحدة» (Einheit) وطابقت بذلك الرسالة المنسوبة إلى الحاج أمين (Unité nationale). وأضافت المذكرتان الأخيرتان «كما يرغبونها»، أي كما يقررها العرب من دون تأثير خارجي، كما أشارتا بوضوح إلى ضرورة صدور تعهد إيطالي بالامتناع من وضع أية عراقيل تمنع هذه الوحدة أو تمس بها.

لقد عاد اكتفاء فايتسكر بذكر «دول» عربية، لا «الدول» أو «البلاد» العربية إلى الاتفاقيات السرية بين ايطاليا وألمانيا بدءا باتفاقية ١٩ حزيران/يونيو واتفاقية ٧ تموز/يوليو ١٩٤٠، لذا فإنه أهمل بعض الشروط التي جاءت في الرسالة المنسوبة إلى الحاج أمين ومسودة الإعلان كما حررها غروبا. ولم يتكلم فايتسكر على «البلاد» بل على «دول» عربية، تاركا أمر البلاد العربية الأخرى التي لم تحصل على استقلال موضوعا للمساومات السياسية.

واختلفت المذكرات المذكورة آنفا في موضوع «المسألة اليهودية». فبينما طالبت المذكرة المنسوبة إلى الحاج أمين بصدور إعلان صريح ترفض إيطاليا وألمانيا بموجبه شرعية «البيت القومي اليهودي» كليا، فإن ذلك لم يرد في المذكرات الأخرى؛ إذ اكتفى فايتسكر بذكر «حق البلاد العربية في حل مسألة العناصر اليهودية ـ المقصود 'المسألة اليهودية' ـ في فلسطين وفي البلاد العربية بحيث تؤخذ مصالح العرب الوطنية والشعبية بعين الاعتبار، وكما «حلت في ألمانيا وإيطاليا.»[٣٨] ولم تبد مسألة شرعية «البيت القومي اليهودي» ذات أهمية خاصة في نظر فايتسكر، لأن ألمانيا لم تعترف سابقا بوجود شرعية كهذه. لكن شرط الحاج أمين بحلها كما حُلت في ألمانيا وإيطاليا شكل أغرب بند في مسودة الإعلان، ولا سيما إذا تذكرنا أن موسوليني لم ير في يهود إيطاليا «مسألة» تستوجب «الحل» وأن فلسطين قامت بأهم دور في «حل» المسألة اليهودية في السياسة الألمانية، كما رأينا سابقا. وبينما كان حداد يجري المحادثات مع موظفي وزارة الخارجية كانت عصابات الغستابو وشرطة الدولة السرية تزج باليهود في السجون ومعسكرات الاعتقال بصورة مفتعلة لحملهم على ترك ألمانيا والهجرة إلى فلسطين. وعندما أبدت إيطاليا معارضتها لاستخدام أرضها طريق عبور، حاول موظفو جهاز الحكم النازي إقناعها بالعدول عن ذلك.[٣٩] وفي الواقع، فقد شكل ما دعي آنذاك «المسألة اليهودية» أهم تناقض بين المصالح الألمانية والمصالح العربية. كما أن المذكرة المنسوبة إلى الحاج أمين اختلفت عن غيرها بوعدها بالمحافظة على الأماكن المقدسة المسيحية وضمان حرية نشاط مختلف الإرساليات المسيحية، مراعاة للمصالح الدينية الإيطالية بصورة خاصة. لكنها أصرت، كما جاء في غيرها من الوثائق، على أن تعلن إيطاليا وألمانيا أن «أكثر ما تصبو الدولتان إليه» هو توثيق العلاقات بين العرب ودول المحور وازدهار البلاد العربية.

تعود أهمية مضامين المادة الوثائقية هذه إلى كونها موضوعا لمحادثات دامت عدة أشهر خلال زيارة حداد لبرلين وروما، ومحورا للمفاوضات بين الحسيني والكيلاني ودول المحور فيما بعد، خلال الحرب. ويظهر واضحا أن الحاج أمين الحسيني لم يتكلم باسم فلسطين فقط، بل باسم العرب عامة، وأراد بذلك إنجاز ما كانت التيارات

السياسية القومية العربية تصبو إليه. ويمكن تصنيف الأهداف السياسية للاتصالات العربية ـ الألمانية إلى أهداف بعيدة المدى ـ كما جرى تلخيصها أعلاه ـ وأهداف قصيرة المدى، وقد برز تعبيرها بوضوح في طلب حداد تزويد العراق بالسلاح من دون تأخير، وإقامة حكومة سورية، وقيام مقاومة مسلحة فلسطينية ضد بريطانيا.

وجدت مقترحات حداد صدى إيجابيا عاما لدى فايتسكر الذي أوعز إلى مكنزن، في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، بدرسها مع وزير الخارجية الإيطالية تشيانو.

وذكّر فايتسكر مكنزن بأن أية خطوة ألمانية يجب أن تسبقها موافقة إيطالية، عملا بالاتفاقيات السرية بين ألمانيا وإيطاليا. لكن تشيانو أبدى فتورا خلال مقابلة مكنزن له في اليوم التالي. وكشف تشيانو لمكنزن عن «صندوق» الحاج أمين «السري»، الذي يستطيع أن «يغني طربا بالملايين» التي قدمتها إيطاليا إليه من دون أن يقوم الحاج أمين بعمل يستحق الذكر. لكنه وعد بدرس الموضوع لاحقا،[٤٠] وكان وعدُ تشيانو بدرس الشروط العربية تسويفا دبلوماسيا.

وما أن وصلت برقية مكنزن الآنفة الذكر في ١٠ أيلول/سبتمبر إذا ببرقية أُخرى من فون بابن إلى وزارة الخارجية تصل بعد ذلك بساعة واحدة تقريبا. وتناولت برقية فون بابن التعهد الخطي الإيطالي باحترام استقلال البلدان العربية ودولها. وكان قد سلم غبرئيلي التعهد خلال اتصالاته بالحكومة العراقية في شهر تموز/يوليو. فقد زار ناجي شوكت أنقرة في ٩ أيلول/سبتمبر وقابل فون بابن، مؤكدا له إصرار الجانب العربي على تصريح خطي بتلبية المطالب العربية. وأبدى شوكت استغرابه للمعارضة الألمانية أمام فون بابن، ولا سيما أن إيطاليا كانت قد أعطت تعهدا بواسطة سفيرها في ٧ تموز/يوليو.[٤١]

وقد شك فايتسكر في صحة مذكرة غبرئيلي التي ورد ذكرها في برقية فون بابن. هل أراد شوكت أن يلفق قصة مذكرة غبرئيلي لابتزاز سياسي؟ ساد الارتباك السياسي وزارة الخارجية الألمانية، ولا سيما أن تشيانو لم يتطرق قط إلى الاتصالات بين الكيلاني وغبرئيلي خلال المشاورات التي أجراها مع مكنزن في ١٠ أيلول/سبتمبر والتي تناولت موقف إيطاليا وألمانيا من المطالب العربية. فأسرع فايتسكر في اليوم التالي يبرق إلى مكنزن في روما لإجراء اتصال جديد بتشيانو. وكانت إزالة الالتباسات السياسية التي أثارتها قصة مذكرة غبرئيلي هدف تعليمات فايتسكر الجديدة لمكنزن. ومع أن فايتسكر حث تشيانو على أخذ المطالب العراقية بعين الاعتبار لتلافي «تردد» الحكومة العراقية، فإنه طلب التأكيد لتشيانو أن ألمانيا ستحدد موقفها طبقا لِ «الرغبات الإيطالية» كليا.[٤٢] بذلك أكد فايتسكر أن ألمانيا تتمسك بتعهداتها السابقة لإيطاليا وأن الموقف الإيطالي من المطالب العربية هو العامل الحاسم في تقرير سياسة ألمانيا في الشرق العربي من دون تحفظ.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

نفى تشيانو أمر مذكرة غبرئيلي ووصفها بأنها «وهم خالص» (Reine Phantasie)، وذلك في مقابلته مع مكنزن في ١٤ أيلول/ سبتمبر،[٤٣] وسلمه مذكرة أعدتها وزارة الخارجية الإيطالية وأوضحت فيها موقفها من المطالب العربية.[٤٤]

أبدت وزارة الخارجية الإيطالية موافقتها على تكثيف حملات الدعاية ضد بريطانيا، والتعاطف العام مع العرب في مقاومتهم الاستعمار البريطاني، لكنها أبدت معارضتها إعطاء إعلان رسمي عام يعترف باستقلال كامل للدول العربية و«بحقهم» في إقامة «اتحاد» عام. وبررت المذكرة الإيطالية هذه المعارضة بضعف الدول العربية وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها وصيانة استقلالها من دون وقوعها تحت «تأثير» قوى عظمى أخرى. وأبرزت المذكرة الإيطالية «افتقار» العرب إلى «الخبرة» اللازمة لذلك. وأشارت المذكرة إلى «الأخبار» التي يؤكد «بعضها بعضا» بشأن عدم «قدرة العراق» على قيادة حركة تمرد واسعة النطاق وذات فاعلية مؤثرة في الشرق، على الصعيدين السياسي والعسكري، حتى لو قُدمت إليها جميع المساعدات المالية اللازمة. وعكست المذكرة شك وزارة الخارجية الإيطالية في قدرة العراق على الحفاظ على «حياده» الذي تَعِد دول المحور به. لكن وزارة الخارجية الإيطالية رحبت بتجديد العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا، ووعدت بزيادة المساعدات المالية للحاج أمين الحسيني، كما أعلنت استعدادها لزيادة نشاطها على صعيدي الإعلام والدعاية. أما على الصعيد العملي فقد رأت وزارة الخارجية الإيطالية أن الدور الذي يستطيع أن يقوم الحاج أمين به ينحصر في نسف طرق المواصلات وأنابيب النفط، وبعض العمليات العسكرية المحدودة الحجم والتأثير.

أكدت الاتصالات الدبلوماسية الإيطالية ـ الألمانية أن الشعور بعدم الثقة وبالشك لدى بعض القيادات السياسية العربية، منذ زيارة ناجي شوكت لأنقرة في ٧ تموز/ يوليو، لم يكن نسجا من الخيال، وأن غاية مذكرة غبرئيلي كانت كسب مشاعر العرب والقيادات السياسية المعادية لبريطانيا إلى جانب دول المحور فقط. وفي الواقع فإن محادثات مكنزن ـ تشيانو رمت إلى إفشال مفاوضات حداد مع موظفي وزارة الخارجية الألمانية بصورة غير مباشرة. وبدلا من توجيه الجهود لإرساء أسس التعاون العربي مع دول المحور أدى نفي تشيانو للمذكرة إلى شلل المحادثات بين حداد وموظفي وزارة الخارجية الألمانية.

لكن وزارة الخارجية الألمانية لم تكتف بنفي تشيانو، وكان حداد قد أكد لفورمان أنه قرأ مذكرة غبرئيلي بنفسه. فواصل موظفو وزارة الخارجية تقصّي حقيقة المذكرة. ووصل الأمر إلى ربنتروب. ولما تأكد ربنتروب من حقيقة مذكرة غبرئيلي، أصدر تعليماته في ٢٤ أيلول/ سبتمبر بإصدار إعلان شفهي يفي بالمطالب العربية، ويُبث عبر

المذياع، لكن بتنسيق كامل مع إيطاليا. وبينما دخلت الاتصالات بين ألمانيا وإيطاليا مرحلة جديدة تناولت صيغة الإعلان الشفهي،[٤٥] قابل حداد غروبا مرة أخرى وخبّره أن «القيادات العربية» درست إمكان الانحياز إلى جانب الاتحاد السوفياتي لأنها «ترى ضم» البلدان العربية ودولها إلى الاتحاد السوفياتي كجمهوريات سوفياتية «أقل سوءا» من «السيطرة الإيطالية».[٤٦] وكان تلميح حداد أداة ضغط أكثر منه تهديدا حقيقيا.[٤٧] ولعل أمر التعاون مع الاتحاد السوفياتي قد درس في بعض الدوائر السياسية العربية، بيد أن ملاحظة حداد كشفت أيضا أن دوافع التعاون مع دول المحور في بعض الدوائر السياسية العربية، ولا سيما في الدوائر العراقية، كانت عملية لا أيديولوجية.

واستمر الغموض السياسي بشأن مذكرة غبرئيلي السرية حتى ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠، عندما أبرق مكنزن إلى وزارة الخارجية بأن «السادة» الإيطاليين اعترفوا بوجود مذكرة غبرئيلي،[٤٨] وأعلنوا أيضا استعدادهم لاستقبال حداد لدرس المطالب العربية بناء على طلب فورمان في ١٨ أيلول/ سبتمبر. ومن الأرجح أن موقف وزارة الخارجية الألمانية الإيجابي من المطالب العربية بصورة مبدئية لم يبق بلا تأثير في الموقف الإيطالي. وكان فورمان صاغ أول بيان اقترح على الحكومة الإيطالية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر بعد تعليمات ربنتروب في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠.

تقدمت الاتصالات بين حداد في أوروبا وشوكت في أنقرة وبين دولتي المحور مرحلة جديدة منذ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٤٠، أي بعد زيارة حداد لبرلين. واستمرت المشاورات بين وزارة الخارجية الإيطالية ووزارة الخارجية الألمانية حتى صدور البيان الشفهي في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠. وتم عرض البيان أمام حداد خلال اجتماع مع فايتسكر في اليوم نفسه.

وقد أبرز حداد خلال محادثاته مع فايتسكر «تعاطف العرب مع ألمانيا في الماضي»، وأوضح أن هذا التعاطف ما زال قائما، وأشار إلى المصالح المشتركة بين العرب وألمانيا وإلى أعداء الطرفين: اليهود، وبريطانيا والأميركان لمؤازرتهم اليهود. وتلا فايتسكر على حداد نص الإعلان الشفهي، الذي أعدته وزارة الخارجية بعد مشاورتها مع إيطاليا:

«تابعت ألمانيا كفاح البلاد العربية لنيل استقلالها باهتمام بالغ منذ زمن بعيد، نظرا إلى مشاعر الصداقة للعرب. وقد رغبت في أن يتطوروا ويصبحوا سعداء وأن يحتلوا مكانا بين شعوب الأرض يليق بأهميتهم التاريخية والطبيعية. ويستطيع العرب أن يعتمدوا على تعاطف ألمانيا الكامل في طموحهم هذا لنيل هذا المبتغى أيضا في المستقبل. وتعلن ألمانيا هذا البيان بموافقة كاملة مع حليفتها إيطاليا.»

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

وعكس محضر اللقاء بين حداد وفايتسكر الدوافع الموضوعية لميل التيارات السياسية العربية القومية إلى ألمانيا خاصة ودول المحور عامة؛ فقد أوضح حداد أن الحرب الحالية ستنتهي بتقسيم العالم من جديد كما جرى بعد الحرب العالمية الأولى، ولم ينس العرب معاهدة سايكس ـ بيكو، التي خلفت «تجارب مريرة» لديهم بعد أن نكثت إنكلترا بوعودها، ومن هنا فإن الدافع الحقيقي إلى رغبتهم في التعاون مع ألمانيا هو تلافي سايكس ـ بيكو جديدة بين دول المحور. وحاول فايتسكر إقناع حداد بأن الإعلان الشفهي يعبر عن «موقف الحكومة الألمانية الحقيقي.»[٤٩]

اكتفى حداد بالإعلان الشفهي، إذ كان لا بد من الاكتفاء به. ولم يتضمن الإعلان اعترافا بـ «استقلال البلاد العربية التام.» كما أبدت إيطاليا معارضة شديدة لأية إشارة إلى «حق البلاد العربية» في «الاتحاد». وهكذا، لم يتطرق البيان الشفهي إلى أهم ما ورد في المذكرة العربية من مطالب. وأدرك حداد أن أعلانا كهذا لا يتعدى «بيان حسن نية» في أفضل الحالات؛ إذ إنه لم يف بأدنى حد للمطالب العربية. وعندما طالب حداد فايتسكر بإضافة كون الإعلان «أول خطوة في طريق التعامل بين ألمانيا والبلاد العربية» لم يبد فايتسكر معارضة، وطلب إبلاغ ناجي شوكت في أنقرة ما أضيف. وأمل حداد بأن تستمر المحادثات عندما تتجدد العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا.

أذيع البيان الشفهي من إذاعة باري (Bari) الإيطالية ومن إذاعة برلين، ولم ينشر لا في الصحف الإيطالية ولا في الصحف الألمانية حتى بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠. وعندما انتهى حداد من محادثاته في برلين، مر بروما في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وواصل محادثاته هناك بشأن خطوات التعاون العملية، كالمساعدات المالية وتزويد العراق بالأسلحة، وعاد إلى بغداد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ بعد أكثر من شهرين من بدء زيارته لبرلين.

هل دشن إعلان ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ مرحلة جديدة في العلاقات العربية ـ الألمانية؟ إذا راجعنا مذكرة فون نويرات في بداية حزيران/يونيو ١٩٣٧، وما صاحبها من تعليمات دائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثات الدبلوماسية الألمانية في البلاد العربية وغيرها، أو إعلان ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، فإننا لا نجد نقلة نوعية في العلاقات الألمانية ـ العربية، على الرغم من اختلاف الدوافع السياسية التي حددت السياسة الألمانية نحو قضايا الشرق العربي عامة وفلسطين خاصة. الجديد في الأمر أن إعلان ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ كان رسميا ومكشوفا، خلافا للتعليمات الدبلوماسية السابقة التي حرصت وزارة الخارجية الألمانية على أن تبقى سرية لأسباب معروفة.

ولقد عادت طبيعة إعلان ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر المحدودة إلى اتفاقيات تقسيم

مناطق النفوذ بين إيطاليا وألمانيا في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٤٠. وهناك سؤال آخر يمكن أن يلقي بعض الأضواء على عدم الحماسة للعروض العربية في وزارة الخارجية الألمانية: هل أدت البلاد العربية دورا ذا أهمية، ولا سيما في الاستراتيجية الحربية في خريف سنة ١٩٤٠ ومطلع سنة ١٩٤١؟

أمل هتلر بأن تقبل بريطانيا بدخول مفاوضات بعد الهزيمة في فرنسا، فأضفى طابع الاعتدال على مطالبه في خطابه المشهور في ١٩ تموز/يوليو ١٩٤٠. لكن رفض هاليفاكس، وزير الخارجية البريطانية، لعرض هتلر في ٢٢ تموز/يوليو أكد إصرار بريطانيا على مواصلة الحرب حتى يتم النصر على ألمانيا، كما جاء سابقا في خطاب تشرشل في ١٧ حزيران/يونيو.[٥٠] ومع أن موسوليني وافق سابقا على أن تأخذ مطالب كلتا الدولتين شكل الاعتدال في اجتماعهما في ميونخ في ١٨ـ ١٩ حزيران/يونيو ١٩٤٠، إلا إن الرفض البريطاني أكد لكلا الدكتاتوريين أن تحقيق مطامعهما التوسعية يحتاج إلى «جولة» حربية جديدة ضد بريطانيا. وهنا برزت لكلا البلدين أهمية التعاون والتنسيق العسكريين ضد بريطانيا لإجبارها على الجلوس إلى مائدة المفاوضات، وازدادت أهمية طرد بريطانيا من حوض البحر الأبيض المتوسط لقطع طرق مختلف الإمدادات ـ مواد غذائية، وقود، ومواد خام ـ الآتية من الهند، والشرقين الأدنى والأقصى، وشرق إفريقيا.

وقد أسفرت الاتصالات السياسية بين قيادات الحكم الفاشستي في إيطاليا وبين قادة الحكم النازي في ألمانيا ـ موسوليني ـ هتلر وتشيانو ـ هتلر ـ ربنتروب ـ بعد دخول إيطاليا الحرب في ١٠ حزيران/يوليو، عن بلورة ما دعاه هتلر «المجالات المنفصلة» (Gettrennte Raeume)، وعما دعاه موسوليني «الحرب المتوازية» (Parallelkrieg).[٥١] وأراد هتلر بذلك تحديد مجالات النفوذ والتوسع الإقليمي لكل من الدولتين، بينما أصر موسوليني، بتأثير من هيئة أركان حربه، على الحفاظ على استقلالية بلده في خوض الحرب خوفا من فقدان هذه الاستقلالية شيئا من مقوماتها وعملا بشعاره «ليس مع ألمانيا، ومن أجل ألمانيا، لكن لأجل إيطاليا فقط وبجانب ألمانيا.»[٥٢] وقد أراد كل منهما بذلك أن يخوض حربه بجانب الآخر، لا مع الآخر لتحقيق مآربه العسكرية والسياسية. وهكذا حددت الغايات السياسية والعمليات العسكرية ثانوية مكانة ساحة حوض البحر الأبيض المتوسط ـ ومن جملتها أهمية الأقطار العربية ـ في الاستراتيجية السياسية والحربية الألمانية.

لكن الأمر اختلف فيما يتعلق بإيطاليا. فقد ارتبطت أهداف الحرب الإيطالية السياسية بحوض البحر الأبيض المتوسط بصورة مباشرة. وكانت هيئة الأركان الحربية الإيطالية قد أجرت دراسة سنة ١٩٣٦ أشارت فيها إلى أن احتلال مالطا ضرورة ملحة إذا

LAU Beirut campus Library

أرادت إيطاليا احتلال شمال إفريقيا. وعادت هيئة الأركان البحرية فأكدت الضرورة نفسها في دراسة عسكرية لها سنة ١٩٣٨. وازدادت أهمية مصر والسودان الاستراتيجية إذ فصلتا بين القوات الإيطالية في إفريقيا الشرقية - ٢٥٠ ألفا - وبين القوات المرابطة في ليبيا - ٢١٥ ألفا - وفي مقابل ذلك، فإن مقتضيات الحرب في أوروبا وضروراتها الاستراتيجية والعسكرية أجبرت بريطانيا على «إهمال» حوض البحر الأبيض المتوسط؛ فتمتعت إيطاليا بتفوق عددي مطلق، وبتفوق في أصناف معينة من الأسلحة.[٥٣]

وبينما شُغلت القيادات السياسية برسم سيناريو سياسة «المجالات المنفصلة» وجبهات «الحرب المتوازية»، أعد الجنرال يودل (Jodl)، رئيس غرفة العمليات العسكرية في هيئة أركان الحرب الألمانية وأحد المستشارين المقربين من هتلر، دراسة في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٠ وعرضها على هتلر. ورأى يودل أن إجبار بريطانيا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات يقتضي تعاونا عسكريا موحدا يشترك فيه كل من إيطاليا، وإسبانيا، واليابان، وروسيا. ودعا يودل إلى توسيع رقعة الحرب ضد بريطانيا خارج أوروبا، ساحة الحرب المركزية، بحيث تشمل المجالات الهامشية، وكشف يودل بذلك عن أهمية توسيع رحى الحرب بحيث يشمل حوض البحر الأبيض المتوسط.

أخذ تصور يودل لسيناريو الحرب ضد بريطانيا صورة أوضح في ١٣ أيلول/سبتمبر، عندما قدم عرضا مفصلا أمام الفيلد مارشال كايتل (Keitel)، رئيس أركان الحرب العامة، الذي طرحه بدوره أمام هتلر. وأكد يودل ضرورة توحيد الجهود الحربية الألمانية - الإيطالية في عمل عسكري موحد. ومع ذلك استمرت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط - جبل طارق وقناة السويس - تشكل ساحة حرب هامشية في نظر هيئة أركان الحرب الألمانية. كما أراد هتلر أن يخوض معركة بريطانيا، التي عرفت باسمها المستعار «أسد البحر»، وحده، فرفض عرض موسوليني للاشتراك في عملية «أسد البحر» ضد بريطانيا بصورة فعالة.[٥٤] وكان رفض هتلر توكيدا لسياسة «المجالات المنفصلة» و«الحرب المتوازية».

وهكذا، لم يكتسب حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية، لا في نظر قيادات الحكم النازي السياسية ولا في نظر قيادات الأركان الحربية الألمانية العامة حتى ٦ أيلول/سبتمبر، أي بعد أن بدأت الشكوك تراود أجهزة الحكم النازي في نصر سريع - ولو جزئي - على بريطانيا. وفي الواقع، فإن معركة بريطانيا بقيت تحتل مكانة ثانوية في برنامج هتلر الحربي العام، ولم ير فيها سوى «معركة جانبية» (في الأصل Zwischenaktion). فقد بدأت أفكاره تنصب على هدفه المركزي منذ نهاية تموز/يوليو ١٩٤٠: الاتحاد السوفياتي.

لكن توحيد الجهود الحربية الألمانية - الإيطالية وتحويل حوض البحر الأبيض

المتوسط إلى ساحة حرب مركزية ظهرا أكثر أهمية في نظر القوات البحرية الألمانية. فقد أكد قائد القوات البحرية الألمانية، الأميرال ريدر (Raeder)، تحفظاته العسكرية من خطة «أسد البحر» بسبب تفوق بريطانيا البحري على ألمانيا، كما أن تفوقا جويا ألمانيا مطلقا على بريطانيا لم يكن مضمونا. لذا رأى ريدر أن تنفيذ خطة «أسد البحر» وإنزال قوات ألمانية في بريطانيا سيصطدمان بصعوبات جمة. وبعد أن بدأت معركة بريطانيا، لفت ريدر نظر هتلر في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ إلى ضرورة نقل مركز الحرب إلى حوض البحر الأبيض المتوسط. وأكد ريدر لهتلر أن لتحقيق نصر في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولإغلاق البحر في وجه البحرية البريطانية، «أهمية حاسمة». كما أن هيمنة عسكرية إيطالية - ألمانية هناك ستكفل لإيطاليا بعدا استراتيجيا عسكريا في وجه أي هجوم عليها في المستقبل. وإذا تكللت العمليات الحربية بالنجاح، فإنه يمكن توسيع رقعة الحرب إلى إفريقيا وحتى إلى الهند، بعد أن تتم سيطرة قوات المحور على ساحلي البحر الأبيض المتوسط الشرقي والجنوبي.

وعاد ريدر مرة أُخرى إلى فكرة تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة حرب مركزية، وعرضها أمام هتلر مجددا في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وظن ريدر أنه سيجد أذنا صاغية لدى هتلر هذه المرة. فقد أصدرت هيئة أركان الحرب الألمانية أوامرها بإنهاء حملة «أسد البحر» بعد فشلها، وأعلمت هيئة الأركان الإيطالية بذلك في ٢٧ أيلول/سبتمبر. كما أن القوات الإيطالية في شمال إفريقيا توقفت في سيدي براني بعد ثلاثة أيام من الحرب (١٣ - ١٦ آب/أغسطس) فقط. لكن القيادة السياسية، سواء في إيطاليا أو في ألمانيا، بقيت متمسكة باستراتيجية «المجالات المنفصلة» السياسية ومبدأ «الحرب المتوازية». وكان رئيس أركان الحرب الإيطالي قد رفض عرضا ألمانيا في ٦ أيلول/سبتمبر لإرسال بعض الفرق الألمانية المدرعة وقوة جوية ألمانية إلى ليبيا لدعمها. ونتيجة ذلك، لم تلق محاولة ريدر الثانية حظا أوفر من محاولته الأولى قبل أسابيع معدودة.[٥٥]

خلاصة القول: إن استراتيجية «المجالات المنفصلة» التي قضت بعدم تدخل أي جانب من دول المحور في مجال نفوذ الطرف الآخر فرضت على الجانب الألماني التحفظ من أي شكل من أشكال التعاون العربي - الألماني على الرغم من ميل بعض موظفي وزارة الخارجية، مثل فون بابن وغروبا. كما أن إصرار موسوليني وهتلر على مبدأ «الحرب المتوازية»، التي عبّرت عن رغبة كل منهما في خوض حربه الخاصة بنفسه لتحقيق طموحاته التوسعية، أضعف أهمية «الدور العربي» في الاستراتيجية العسكرية والسياسية الألمانية حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠. ورأى هتلر في «حربه» حربا أوروبية و«مجال» نفوذه المستقبلي في أوروبا. ولم يتصور موسوليني حوض البحر

LAU Beirut campus

الأبيض المتوسط في مخيلته سوى «بحيرة رومية»، واعتقد، حتى خريف سنة ١٩٤٠ على الأقل، أن في استطاعته إخراج الحلم إلى الوجود من دون الحاجة إلى «شركاء» محليين أو أوروبيين.

وعندما أصدر فايتسكر تعليماته إلى السفير الألماني في روما في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، قبل إعداد البيان لإذاعة راديو باري، أصر فايتسكر على أن افتتاحية البيان يجب أن تصاغ على نحو يلائم «العقلية الشرقية» «من دون إعطاء شيء» معين من ناحية عملية.[٥٦] وبذلك حدد فايتسكر أيضا الهدف المباشر من بيان ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠. ولم تستدع الخطط الحربية التوسعية لكل من هتلر وموسوليني آنذاك أكثر من ذلك.

ثالثا: الضغوط البريطانية
على حكومة الكيلاني

أصبحت بغداد خلال سنة ١٩٤٠ مركزا للدوائر والتيارات السياسية الاستقلالية العربية، فلسطينية كانت أو سورية، التي قادت المعارضة والمقاومة ضد الاستعمارين: الفرنسي والبريطاني. وفي الحقيقة، فإن بروز بغداد مركزا سياسيا ازداد منذ تأليف وزارة حكمت سليمان (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)، عندما لقيت التيارات السياسية العربية تأييدا من بكر صدقي، أحد الضباط البارزين في الجيش العراقي. لكن اغتيال صدقي، بتدبير بريطاني سنة ١٩٣٧،[٥٧] ومجيء حكومات نوري السعيد المتعاقبة منذ ١٧ آب/أغسطس ١٩٣٧ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٤٠، حدّا من هذا التطور. وساهم تعليق الدستور السوري وإقالة الحكومة السورية بعد نشوب الحرب في جذب بغداد لكثيرين من السياسيين السوريين، ولا سيما من الكتلة الوطنية. ولا شك في أن هرب الحاج أمين الحسيني إلى العراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩ زاد في نشاط الحياة السياسية في بغداد، وخصوصا أن الحسيني حافظ على تعهده بتجميد نشاطه السياسي مدة قصيرة فقط.[٥٨]

نجح الحسيني في توطيد مكانته السياسية في العراق في مدة وجيزة، وأصبح من أهم الشخصيات السياسية في العراق خلال أشهر معدودة فقط. وساهم التعاون الذي تم بينه وبين التيارات والشخصيات السياسية والقيادات العسكرية العراقية المعادية لبريطانيا في تعاظم نفوذه.[٥٩] وتألفت حكومة رشيد عالي الكيلاني في أول نيسان/أبريل ١٩٤٠ بمبادرة منه عندما عمل على كسب تأييد ضباط عُرفوا باسم «الحلقة الذهبية» آنذاك، وهم: سعد الدين الصبّاغ، وفهمي السعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب؛ إذ

قلما بقيت حكومة سابقة أو ألفت حكومة جديدة من دون أن تحظى بثقة هؤلاء أو بموافقتهم. وكلل نجاحه السياسي بإقامة لجان سرية متعددة مثل «اللجنة العربية» التي دعاها البعض «لجنة التعاون بين البلاد العربية.»[٦٠]

بدأت المعلومات عن الاتصالات بين الحكومة العراقية ودوائر الحاج أمين الحسيني وبين دول المحور تتسرب إلى مقر نيوتن، السفير البريطاني في بغداد. فأخذ نيوتن يمطر وزارة الخارجية البريطانية بوابل من البرقيات والتقارير.[٦١] وفي الحقيقة فإن نيوتن أبدى مخاوفه من النتائج السياسية لتجدد نشاط الحسيني السياسي في بغداد منذ بداية سنة ١٩٤٠، واعتقد آنذاك أنه يمكن احتواء تأثيره في الحياة السياسية في العراق (To Keep Mufti as much as possible in political background)، كما ترغب «حكومة جلالته».[٦٢] ورأينا سابقا كيف عبرت وزارة المستعمرات البريطانية عن شكوكها في شأن الجدوى السياسية لمقترحات موريس روتنبرغ، التي دعت إلى اغتياله في أيار/مايو ١٩٤٠. لكن أخبار الاتصالات السرية بين غبريئيلي ورشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني قدمت فرصة لـ «حكومة جلالته» للتخلص من حكومة لم تعتبرها «صديقة» منذ قيامها، ومن شخص لم يعرف الكلل في إثارة «المشكلات» لها، من وجهة نظرها.

قضت ظروف الحرب ألا تسمح بريطانيا، بواسطة مبعوثيها الدبلوماسيين، بقيام حكومات في مستعمراتها شبه المستقلة لا تنال ثقتها ولا تأتمر بتعليمات سفرائها في العواصم المحلية. وهكذا كانت حال مصر حين حاول علي ماهر المحافظة على ما نالته مصر من استقلال محدود ورفض إعلان الحرب على دول المحور، وأيده معظم وزراء حكومته في ذلك. وزاد في صعوبات السياسة البريطانية في مصر أن سياسة الحكومة نالت تأييد [الملك] فاروق ورجال بلاطه. وانتهت أزمة العلاقات بين بريطانيا ومصر بإقصاء علي ماهر وتأليف وزارة موالية لبريطانية برئاسة حسن صبري في حزيران/يونيو ١٩٤٠.[٦٣]

احتلت مصر أولوية خاصة في السياسة البريطانية، نظرا إلى قربها من جبهة القتال، بعد أن أعلنت إيطاليا الحرب في ١٠ حزيران/يونيو. ومع أن أهمية مصر الاستراتيجية احتلت مكانا مميزا في السياسة البريطانية، فإن أهمية العراق الاستراتيجية لم تقل عن أهمية مصر كثيرا، بسبب نفطه وكونه ممرا للقوات البريطانية من الهند إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. ولا شك في أن النجاح الذي أصابه لامبسون (Lampson)، السفير البريطاني في القاهرة، شجع نيوتن على القيام بدور لامبسون، ولا سيما أن عبد الإله، الوصي على العرش، حافظ على ولائه لبريطانيا. هل ستنجح الدبلوماسية البريطانية في العراق كما نجحت في مصر؟

خلافا لما يراه البعض، فإن تصعيد أزمة العلاقات بين بريطانيا والحكومة العراقية قد سبق بيان دول المحور في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، لكن البيان هذا شكل منعطفا حادا للأزمة.(٦٤) ولما كان لأمين الحسيني دور مركزي في الاتصالات مع دول المحور، فقد أخذت وزارتا الخارجية والمستعمرات تدرسان السبل الكفيلة بتقويض مكانته السياسية نهائيا، وعدم الاكتفاء بسياسة الاحتواء. وفي الوقت عينه اختار نيوتن دور المواجهة السياسية لحمل حكومة الكيلاني على الاستقالة.

وأصدرت وزارة المستعمرات تعليماتها إلى البعثات الدبلوماسية البريطانية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ للنيل من مكانة المفتي السياسية. ورأى مايس (Mice) في «تآمر» المفتي مع الإيطاليين سببا كافيا لإثارة «حكومات عربية» ضده، نظرا إلى ما كنّه العرب من «كره» لإيطاليا بسبب مطامعها التوسعية. وطلب مايس من لامبسون إعلام الحكومة المصرية بـ «الرشاوى» التي تلقاها المفتي وبطموحاته في الحكم «في سوريا الكبرى» تحت «حماية» إيطالية.(٦٥)

ولم يكتف موظفو وزارتي المستعمرات والخارجية باستغلال علاقات المفتي بمبعوث دولتي المحور بل بدأت فكرة اختطاف المفتي واغتياله، إذا لزم الأمر، تراود بعضهم بصورة جدية. وبعث ليو أميري (Leo Amery)، وزير الدولة لشؤون الهند، برسالة إلى وزارة المستعمرات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ دعا فيها إلى اختطاف الحسيني لوضع حد لـ «تآمره». لكن إدوارد، سكرتير وزارة المستعمرات، أبدى مخاوفه من عملية كهذه، ولا سيما إذا باءت بالفشل. ولفت إدوارد نظر أميري إلى النتائج السياسية لعمل من هذا القبيل بسبب أصدقاء في مصر والعراق. وأعرب عن رأيه في أن «قتل» المفتي «مرغوب فيه بحد ذاته»، لكن مخاطرة كهذه ستضع بريطانيا في وضع حرج لا تحمد عقباه.(٦٦)

لم تنته المشاورات الداخلية للقضاء على الحسيني برسالة إدوارد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، بل طرح الأمر في هيئة الأركان البريطانية العامة، فاقترح بعض القادة اغتياله ورفع توصية بذلك إلى حكومة تشرشل. ووجد اقتراح البعض في الأركان العامة قبولا عند تشرشل على الرغم من تحفظ وزارة الخارجية الشديد.(٦٧)

وأجرت دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية اتصالات بمبعوثيها في هذا الخصوص. وحذر نيوتن في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ من «عمل ضد» الحسيني، إذ إن ذلك سيجد «مقاومة من تنظيماته»، «مدعومة برأي عام لا يمكن الاستهانة به.»(٦٨) وعقّب باكستر، مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، بعد ذلك بقوله إن الإقدام على اغتيال الحسيني سيحدث «كارثة» سياسية نظرا إلى ما تمتع الحسيني به من تأييد.(٦٩) وأكد نيوتن في منتصف كانون الأول/ديسمبر أن على

«حكومة جلالته» أن تكتفي بـ «حل أقل من المثالي». وكانت وزارة الخارجية البريطانية درست إمكان ممارسة ضغوط سياسية على الحكومة العراقية لتسليم الحسيني إلى بريطانيا. لكن نيوتن استبعد أن تقبل «حكومة مضيفة» تسليم «ضيف إلى أعدائه»، إذ لن يجرؤ أي وزير على مواجهة «الرائحة العفنة» من عمل كهذا أمام الرأي العام العراقي. وعلّق نيوتن آماله على قدرة الحكومة الجديدة، التي ستخلف وزارة الكيلاني، على تحسين «الوضع» السائد حتى الآن.(٧٠)

هكذا ارتبط «حل مشكلة» الحسيني ارتباطا وثيقا بـ «مشكلة» وجود حكومة رفضت التعاون مع بريطانيا بلا حدود. وفي الواقع فإن نشوء «مشكلة» المفتي بدأت عندما رأس الكيلاني الوزارة الجديدة منذ نيسان/أبريل ١٩٤٠. وكان نيوتن قد اعتقد أن احتواء نشاط الحسيني السياسي ممكن ما دام نوري السعيد يدير دفة الحكم. لكن مجيء حكومة الكيلاني غيَّر المعادلة السياسية في العراق.

ومنذ نشوب الحرب خضعت التحركات السياسية البريطانية لضرورات الحرب، كما حدث في مصر. فقد أصبح الهدف الأساسي هو الانتصار على ألمانيا النازية أولا، ثم على إيطاليا الفاشستية بعد أن أعلن موسوليني الحرب على بريطانيا في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٠.(٧١) ونظرا إلى بعد العراق عن جبهات القتال فإن ضرورة إقامة حكومة عراقية موالية لبريطانيا ومتعاونة معها قد احتملت التأجيل. وذهبت حكومة تشرشل إلى أبعد من ذلك، فقد أبدت استعدادها لتحديد القوات البريطانية المسلحة في العراق بثلاثة آلاف جندي، وذلك خلال المفاوضات مع حكومة الكيلاني في شهر حزيران/يونيو ١٩٤٠. ورأت بذلك «تنازلا» لحكومة الكيلاني. ثم أجرت خلال زيارة نيوكمب حوارا سياسيا مع المهاجرين الفلسطينيين، وعلى رأسهم الحسيني، في محاولة منها لإقناع المفتي بقبول «الكتاب الأبيض». وأكدت وزارة الخارجية عزم الحكومة على تنفيذه. وأرادت الحكومة البريطانية تجنب مواجهة عامة في مصر والعراق في آن معا، فاختارت مصر، نظرا إلى أهميتها الاستراتيجية. وبعد فشل معركة بريطانيا وإيقاف القوات الإيطالية في شمال إفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ بدأت السياسة البريطانية في العراق تخطو خطوة جديدة: انتهى دور الحوار وبدأت المواجهة السياسية. ولا شك في أن الهجوم الإيطالي على اليونان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر زاد في أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط الحربية. فقد بدا أن القوات الإيطالية باتت تهدده، وخصوصا إذا تكللت الحرب الإيطالية ضد اليونان بالنجاح؛ كان يمكن أن يشكل نجاح الحملة الإيطالية ضد اليونان كماشة إيطالية موجهة لاحتلال مصر ومنطقة الهلال الخصيب برمتها.

ولقد زود بيان دول المحور، المؤيد للجهود العربية في التخلص من السيادة الاستعمارية البريطانية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، الدبلوماسيين البريطانيين

Beirut campus

بحجة لا تقبل النفي. وشكل نشر البيان في الصحف الألمانية والإيطالية في بداية كانون الثاني/يناير، خطوة جديدة في الحرب الدعائية بين دول المحور وبريطانيا.[٧٢] كما أن الشائعات المتعلقة بتجديد العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا النازية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ زادت في حدة توتر العلاقات بين بريطانيا وحكومة رشيد عالي الكيلاني. وتأكد الساسة البريطانيون من صحة الاتصالات مع دول المحور عندما نجحت بريطانيا في كشف رموز الشيفرة الإيطالية. ويمكن القول باختصار إن أزمة العلاقات بين العراق وإنكلترا دخلت مرحلة جديدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، وتحولت إلى صراع مكشوف بعد إعلان بيان دول المحور في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

ليس لتطور الصراع السياسي بين حكومة الكيلاني والحكومة البريطانية منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ علاقة مباشرة بموضوعنا الرئيسي على الرغم من أهميته الذاتية. فالمادة الوثائقية والدراسات التي أجريت لا تكشف لنا أن الحسيني كان العقبة الوحيدة أو الرئيسية التي اعترضت حل أزمة العلاقات بين الحكومتين أو الوصول إلى وفاق بين نوري السعيد وأتباعه من جهة وناجي شوكت وغيره من جهة أُخرى. لكن حسم الصراع السياسي في مصلحة هذا الفريق أو ذاك اكتسب أهمية خاصة، نظرا إلى نتائجه السياسية على مستقبل نشاط أمين الحسيني السياسي ومصير مؤيديه من الفلسطينيين المهاجرين، وعلى مصيره الذاتي بصورة خاصة.[٧٣] فقد دار الصراع بين نوري السعيد ومؤيديه وبين ناجي شوكت وأتباعه بشأن استقلال العراق الذي شكل مسألة محلية في الدرجة الأولى، على الرغم من بعده القومي. وفي الواقع فإن كل تيار ارتأى تصورا سياسيا خاصا لحل القضية الفلسطينية: فبينما اعتقد نوري السعيد أن ثمة إمكانا لحل القضية الفلسطينية من خلال التعاون غير المشروط مع بريطانيا،[٧٤] رأى التيار الآخر أن حلها يمكن أن يتم على الرغم من بريطانيا.[٧٥] وعموما، فإن امتداد أزمة العلاقات بين العراق وبريطانيا والصراع السياسي داخل العراق نفسه لم يكونا سوى امتداد لأزمة الصراع العالمي بين بريطانيا ودول المحور ومرآة له، وإن هذا الصراع أخذ بعدا محليا على الصعيد السياسي المحلي في العراق.[٧٦]

قررت حكومة الحرب البريطانية في جلستها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ استعمال جميع وسائل الضغط، السياسية والاقتصادية، لإجبار حكومة الكيلاني على الاستقالة. ومع أن اقتراح الجنرال ويفل الداعي إلى إرسال شخصية سياسية «مرموقة» يحترمها العراقيون نالت موافقة الحكومة، فإن شيئا من هذا القبيل لم يخرج إلى حيز التنفيذ.[٧٧] وأكد هذا أن حكومة الحرب لم ترض بأقل من استقالة حكومة الكيلاني نهائيا.

وأقرت الحكومة البريطانية حصارا اقتصاديا على حكومة الكيلاني، فمنعت سحب

جميع المساعدات المالية المودعة في بنك إنكلترا، كما جمدت فيه الودائع العراقية. وكانت بريطانيا قد رفضت تصدير الأسلحة إلى العراق، وطلبت من الولايات المتحدة وقف تصدير جميع أنواع السلاح. وقابل كنابنشوه (Knabenshue) الكيلاني في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بإيعاز بريطاني، وأوضح له أن الولايات المتحدة ستستمر في مد بريطانيا بجميع وسائل المساعدات.[٧٨] وقامت تركيا بدور أقرب إلى التهديد منه إلى التحذير.[٧٩]

وبينما أخذت الحكومة البريطانية تفرض القيود الاقتصادية على حكومة الكيلاني وتسعى لمحاصرتها سياسيا، جند نيوتن أنصار بريطانيا السياسيين في العراق، فدعا الوصي على العرش ونوري السعيد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر واتهم الحكومة بممارسة سياسة معادية لبريطانيا ومناصرة دولتي المحور. واعتبر نيوتن عدم قطع العلاقات الدبلوماسية بإيطاليا دليلا على ذلك، كما لفت أنظارهما إلى الشائعات بشأن تجديد العلاقات بألمانيا النازية. ولم يكن عند نيوتن أدنى شك في أن بيان دول المحور الذي أذيع من إذاعتي باري وبرلين جاء بناء على رغبة الكيلاني، وأن الاتصالات مع بابن في أنقرة جاءت بمبادرة من ناجي شوكت.[٨٠]

أدرك عبد الإله، الوصي على العرش، ما رمى نيوتن إليه، فدعا الكيلاني وطلب استقالته. لكن الكيلاني ذكّر الوصي على العرش بأن إقالة الحكومة مخالفة للدستور، فرفض الاستقالة. وبذلك أصبح الصراع بين الوصي على العرش ورئيس حكومته. والأمر الذي أضعف موقف الكيلاني هو أن أكثرية أعضاء البرلمان العراقي، بمجلسيه، مالت إلى بريطانيا، ولا سيما بعد أن نجح نيوتن في بث بذور الخلاف بين عبد الإله ورئيس حكومته.

ولما وصلت الأزمة إلى ذروتها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بدأ ضباط «الحلقة الذهبية» وغيرهم من كبار ضباط الجيش العراقي يعقدون جلسات متعددة، وأخذوا يتدارسون قدرة العراق العسكرية على الدفاع عن نفسه، والموقف السياسي العام.[٨١] وكان مجلس الدفاع الأعلى قد طلب من لجنة أُلفت من كبار ضباط الجيش دراسة ظروف الحرب، وموقف الدول منها، وحاجات العراق الحربية.

درست اللجنة الحالة الحربية آنذاك، ومواقف مختلف الدول من الحرب، وحاجات الجيش العراقي من العتاد الحربي كي يتمكن من الدفاع عن البلد.

برز سوء تسليح الجيش العراقي ماثلا للعيان أمام اللجنة؛ فقد عانى الجيش نقصا في بعض أنواع الأسلحة، كالمدافع المضادة للطائرات والدبابات، كما أن السلاح الذي في حيازته كان قديما في كثير من الأحيان. فأوصت اللجنة بشراء الكثير من أنواع الأسلحة كي يتمكن من القيام بالمهمات الحربية إذا دعت الحاجة. وكانت الحكومة قد

سعت لشراء الأسلحة من مصادر مختلفة من دون نجاح في حينه. وقد تناولت اللجنة كذلك حالة الحرب وساحاتها المختلفة.

احتل موقف الاتحاد السوفياتي من الحرب مكانة مركزية خلال جلسات اللجنة. وقد أثار غموض موقف الاتحاد السوفياتي من الحرب شتى التكهنات لدى المجتمعين. وبينما استبعد سعد الدين الصباغ، أحد ضباط «الحلقة الذهبية»، انضمام الاتحاد السوفياتي إلى جانب بريطانيا، فإن الأكثرية لم تشاركه هذا الرأي، على ما يبدو، لكنها لم تكن على يقين من انضمامه إلى دول الحلفاء.[٨٢] وهكذا دفع غموض موقف الاتحاد السوفياتي كبار ضباط الجيش والسياسيين العرب إلى اختيار موقف الانتظار ومراقبة الأحداث. لكن الأزمة بين حكومة الكيلاني ونيوتن، وإلى جانبه نوري السعيد وعبد الإله، لم تحتمل الانتظار. واعتقد نيوتن وكنابنشوه أن استقالة حكومة الكيلاني أصبحت مسألة وقت.[٨٣]

دفعت الضغوط البريطانية وإمكان مواجهة عسكرية، إذا أصرت حكومة الكيلاني على البقاء بأي ثمن، إلى تجميد مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا. فقد أخذ تأييد البرلمان لحكومة الكيلاني يضعف شيئا فشيئا نتيجة الضغوط البريطانية، كما أن تأييد كبار الضباط لها لم يكن بلا حدود، ولا سيما أنهم رأوا أن من الحكمة التريث وعدم الانجرار وراء الاستفزازات البريطانية. فبلّغ الكيلاني السفير الإيطالي في بغداد في بداية كانون الأول/ديسمبر الضغوط البريطانية والأميركية، وخطر هجوم، باشتراك تركيا، على سوريا وشمال العراق. نتيجة ذلك، استبعد الكيلاني أن تسمح أزمة العلاقات بين العراق وبريطانيا بتجديد العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا.[٨٤] وفي لقاء آخر معه في منتصف كانون الأول/ديسمبر وفي ٢٣ منه أكد الكيلاني تمسك حكومته بالعمل بـ «روح معاهدة التحالف مع بريطانيا» لسنة ١٩٣٠ بكل شروطها.[٨٥]

وبلّغ زامبوني، سفير إيطاليا في برلين، فورمان، مساعد سكرتير وزير الخارجية، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ رغبة الكيلاني في تأجيل إقامة العلاقات الدبلوماسية قبل مد العراق بالأسلحة.[٨٦] ويبدو لنا أن فورمان استقى أنباء تفتيش العراق عن مصدر لبيع السلاح من سفير اليابان أيضا. فقد أعلم زامبوني فورمان في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بأن الكيلاني تقدم من غبرئيلي بخطة للدفاع عن العراق. وتضمنت الخطة ضرورة شراء بعض أنواع الأسلحة المضادة للطائرات والدبابات وعدد من العربات المدرعة. وكان العراق قد توجه بطلب مماثل إلى اليابان، لكن تمويل الصفقة برز عقبة رئيسية، إلاّ إذا تم إبرام الصفقة «من دون ثمن تقريبا»، على حد تعبير زامبوني. وبلّغ إنديلي، العامل في السفارة الإيطالية في برلين، فورمان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

١٩٤٠ استعداد إيطاليا المبدئي لتزويد العراق بالسلاح.[٨٧]

ماذا دفع حكومة الكيلاني إلى الإلحاح في طلب السلاح من دول المحور خلال احتدام أزمتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، ومن بادر إلى ذلك؟

لم تكن حكومة الكيلاني أول حكومة توجهت إلى ألمانيا لتزويدها بالسلاح. فقد كانت حكومة نوري السعيد قد حاولت سنة ١٩٣٧ شراء كميات يسيرة من الأسلحة. واشترطت ألمانيا آنذاك موافقة بريطانية على عقد الصفقة، التي تمت بعد أن زارت بعثة بريطانية ألمانيا وأعلنت موافقتها على اتفاقية شراء الأسلحة. كما عقدت حكومة نوري السعيد صفقة جديدة سنة ١٩٣٨، وتم تزويد العراق بكميات يسيرة من الأسلحة.[٨٨]

لكن المعادلة السياسية في أواخر سنة ١٩٤٠ اختلفت اختلافا جذريا على الصعيدين الدولي والمحلي، وبذلك فإن توجه حكومة الكيلاني إلى دول المحور لشراء السلاح خلال محادثات شوكت في أنقرة وحداد في برلين وروما قد اكتسب مضمونا جديدا.

ومن الأرجح أن الكيلاني اعتقد أن تزويد العراق بالسلاح لتعزيز دفاعاته الحربية سيؤدي إلى كسب المترددين من كبار ضباط الجيش إلى جانبه، ما دام أن أحكامهم ارتكزت على مقاييس عسكرية ـ قدرة العراق العسكرية على الدفاع عن نفسه ـ وأنها ستحد من المعارضة الواسعة في البرلمان. كما أن احتدام الأزمة السياسية خلال الأسابيع الأخيرة يمكن أن يجد له منفسا في نجاح سياسي سريع.

وقد لخص الكيلاني الأهداف السياسية والحاجات العسكرية في اجتماع له مع سكرتير السفارة الإيطالية في بغداد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، عندما طلب من سكرتير السفارة الإيطالية تعليمات واضحة تحدد موقف دولتي المحور من العراق. وأبرز الكيلاني أهمية تحديد الموقف السياسي العام من العراق كي يستطيع إقناع «المترددين» من أعضاء الحكومة والجيش بجدوى التعامل مع دولتي المحور. كما طالب الكيلاني بإرسال «الشحنات الأولى» من الأسلحة والذخيرة «حالا» عن طريق ألمانيا ـ رومانيا ـ البحر الأسود ـ الاتحاد السوفياتي ـ إيران، وبمواصلة إرسال الأسلحة وفتح طريق دائم للتجارة.[٨٩] وكان الكيلاني قد أصدر تعليمات إلى أخيه كامل الذي عمل سفيرا للعراق في أنقرة، لتمهيد الطريق أمام إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي.[٩٠] ومن الواضح أن الكيلاني رمى بذلك إلى إيجاد بديل آخر.

وجرت مشاورات بين الحسيني والكيلاني، قرر الاثنان في إثرها إرسال حداد إلى روما وبرلين مرة أخرى، لإجراء محادثات مع أجهزة الحكم هناك. وغادر حداد بغداد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، عشية اقتراب أزمة حكومة الكيلاني من ذروتها.

لكن أزمة حكومة الكيلاني دخلت خلال الأيام الأخيرة من شهر كانون الثاني/يناير

LAU Beirut campus

١٩٤١ مرحلة تسارع درامي لم تترك وقتا للمفاوضات الدبلوماسية، فاستقال نوري السعيد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤١. وعنت استقالة نوري السعيد استقالة ناجي شوكت، الذي شكل قطبا له بسبب موقفه غير المتحفظ من التعامل مع دولتي المحور، فاستقال هو الآخر بعد ذلك بأيام.[٩١] وعين الكيلاني يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ خلفين لهما. وفي خضم الضباب السياسي وعدم الاستقرار تصاعدت المعارضة، ولا سيما في البرلمان، الذي كانت أكثريته ذات ميول بريطانية. واعتقد الكيلاني أن حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة سيمكنان حكومته من الخروج من الأزمة أو سيمنحانها بعض الوقت حتى تلتقط أنفاسها. لكن عبد الإله، الوصي على العرش، رفض إصدار أمر ملكي يقضي بحل البرلمان، وهرب إلى الديوانية. وبذلك وصلت أزمة حكومة الكيلاني إلى ذروتها، وباتت في طريق مسدود، الأمر الذي جعل ضباط «الحلقة الذهبية» يطلبون من الكيلاني الاستقالة. فاستقالت الحكومة في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وعهد تأليف حكومة جديدة إلى طه الهاشمي، وزير الدفاع في حكومة الكيلاني.

رابعا: حداد يزور روما وبرلين للمرة الثانية في مطلع سنة ١٩٤١

ازدادت حدة أزمة العلاقات بين العراق وبريطانيا بعد أن بدأت أخبار الاتصالات العربية مع دولتي المحور تتسرب منذ صيف سنة ١٩٤٠. ووجدت الأزمة منفسا لها في استقالة حكومة الكيلاني في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، وتأليف طه الهاشمي الحكومة الجديدة في ١ شباط/فبراير ١٩٤١. وبينما سعت الأطراف العربية خلال المفاوضات مع دولتي المحور لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى ـ مصير الأقطار العربية في الشرق بعد الحرب وتنظيم أسس التعاون بين دولتي المحور والتيارات العربية المناهضة لبريطانيا ـ كانت زيارة حداد الثانية ردة فعل مباشرة للضغط البريطاني، فاحتل تزويد العراق بالسلاح الآن أولوية خاصة. وعاد هذا التطور إلى أن صداما مسلحا بين العراق وبريطانيا أصبح محتملا، إن لم يكن مؤكدا. لكن الأهداف السياسية البعيدة المدى لم تفقد من أهميتها.

ويبدو أن أحد الدوافع إلى إرسال حداد إلى روما وبرلين مرة ثانية هو أن اجتماعات الكيلاني ـ غبرئيلي في منتصف وأواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ لم تجد صدى قويا لها في كلتا العاصمتين. كما أن زامبوني لم يخبر وزارة الخارجية الألمانية بذلك سوى في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن الدبلوماسيين الإيطاليين تعمدا التأخير.[٩٢] ووجد الكيلاني والحسيني أنه لا بد من

البحث في تزويد العراق بالسلاح مع أجهزة الحكم النازي في برلين والحكم الفاشستي في روما بصورة مباشرة لكسب الوقت، ولا سيما أن أزمة الحكم في العراق ازدادت تفاقما.[٩٣] وتم ترتيب زيارة حداد بالتنسيق مع غبرئيلي في بغداد، على أن يزور حداد روما أولا، ويجري محادثات هناك، ومن ثم ينتقل إلى برلين ويواصل محادثاته هناك.[٩٤] فترك حداد بغداد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤١.[٩٥]

مر حداد بأنقرة واجتمع إلى فون بابن، ثم واصل رحلته إلى روما في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ومنها إلى برلين، التي عندما وصل إليها في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤١ كانت وزارة الخارجية الألمانية ملمّة كليا بمطالب العراق العسكرية. إذ كان كوسملّي (Cosmelli) قد بلغ فورمان في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ المحادثات التي جرت بين سعد الدين الصباغ وغبرئيلي في بداية كانون الثاني/يناير. وقد تناولت تلك المحادثات تزويد العراق بالسلاح بصورة مفصلة ومحددة.[٩٦]

اجتمع حداد إلى غروبا في ١٨ شباط/فبراير ١٩٤١ وسلمه رسالة من الحسيني إلى «الزعيم» ـ أي إلى هتلر ـ وقد تضمنت الرسالة عرضا تاريخيا لتقسيم المشرق العربي بين إنكلترا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. وعرض الحسيني أعمال قمع كلا البلدين للحركات السياسية التي نادت باستقلال البلاد العربية. وأشار الحسيني إلى الأهمية الاستراتيجية للبلاد العربية في الشرق كحلقة وصل بين بريطانيا والهند. ودعا الحسيني ألمانيا، باسم «أقوى تنظيم عربي»[٩٧] وباسمه، إلى «التعاون المخلص الوثيق» «على جميع الأصعدة».[٩٨]

وعقد حداد اجتماعات مع رجال وزارة الخارجية كان أهمها الاجتماع إلى فورمان في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤١. وقدم مشروع اقتراح تمت بلورته خلال مشاورات بين القيادات العربية في بغداد، على ما يظهر.[٩٩] وتناولت محادثاته مع فورمان ما دعاه الأخير «الرغبات» السياسية العربية، والإمدادات العسكرية، والمساعدات المالية للعراق.

وتضمنت المطالب السياسية العربية «الاعتراف بالاستقلال التام» للبلاد العربية المستقلة وشبه المستقلة ـ العراق، ومصر، والسودان، والعربية السعودية، واليمن؛ الاعتراف باستقلال البلاد الخاضعة للانتداب البريطاني والحماية البريطانية ـ فلسطين، وشرق الأردن، والكويت، وعمان، وحضرموت؛ إعلان ألمانيا وإيطاليا عدم «معارضة أية منهما» لـ «الاستقلال التام» لسوريا ولبنان. وطالب البيان برفض «التحفظات» البريطانية بشأن استقلال مصر التام. ومع أن البيان أقر ببعض المصالح الإيطالية الخاصة في السودان، لأن السودان يقع بين المستعمرة الإيطالية في شمال إفريقيا ـ ليبيا ـ وبين شرق إفريقيا، فإنه اشترط موافقة مصر على منح إيطاليا أية امتيازات خاصة. وطالب البيان دولتي المحور بأن تعلنا تعهدهما بعدم فرض أي شكل من أشكال السيطرة السياسية، كما

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

فعلت «الديمقراطيات» وعصبة الأُمم. وأكد البيان أهمية اعتراف دولتي المحور بحق العرب في إقامة وحدة فيدرالية سياسية «طبقا لرغباتهم» و«بالشكل الذي يتفقون عليه» هم أنفسهم. وطالب البيان بعدم وضع العراقيل في وجه إقامة اتحاد كهذا. وأفرد البيان بندا خاصا تناول الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني، فطالب باعتراف دولتي المحور بعدم شرعية «البيت القومي اليهودي» في فلسطين، وبإقرار «حق فلسطين والبلاد العربية الأُخرى» «في حل مسألة العناصر اليهودية في فلسطين والبلاد العربية» «طبقا لمصالح العرب القومية» و«بالطريقة التي تحل المسألة اليهودية بها في بلدي المحور» و«عدم السماح بالهجرة اليهودية إلى البلاد العربية.» ولخص كاتب البيان الآمال التي يعلقها العرب على سياسة دولتي المحور في المستقبل بصورة عامة كما يلي: أن تكون «رغبتها الكبرى رفاهية الشعب العربي بأسره» و«احتلاله مكانته الطبيعية والتاريخية في مجال حياته الشرعي» و«المحافظة على الوضع الحالي» في فلسطين. ووعد القادة العرب باحترام الحقوق الدينية لجميع الطوائف المسيحية.

وأجرى المنادون بالتعاون مع دولتي المحور من الوطنيين العرب بعض التغييرات الطفيفة في اقتراحاتهم السابقة، التي شكلت موضوع محادثات حداد في آب/ أغسطس- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠. فقد حدّد الاقتراح الجديد البلاد العربية التي شكلت موضوع المفاوضات، بينما أضافت المسودة السابقة «بلادا عربية أُخرى»، حيث يشكل العرب أغلبية كبرى. وبينما تحدث الاقتراح الأول عن «حل المسألة اليهودية كما حُلت في ألمانيا وإيطاليا» سابقا، تناولت المسودة الجديدة «حل المسألة كما تُحل في دولتي المحور»، والاعتراف بـ «الوضع الحالي (Status quo) في فلسطين» ـ أي الإبقاء على وضع اليهود في فلسطين كأقلية ـ وطالبت بمنع الهجرة إلى فلسطين. وعموما، فإن الاقتراحات الجديدة لم تكن سوى تكرار لمضمون المسودة الأولى، وأحيانا كان التكرار حرفيا.[١٠٠] الجديد في الأمر هو استعمال حل «المسألة اليهودية». لكن الاستعمال عنى وقف الهجرة أولا، وترحيل من هاجر إلى بلاده الأصلية على الأرجح.

وبالإضافة إلى المطالب السياسية هذه سعى حداد لتأمين المساعدات العسكرية التي كانت حينذاك تحتل أولوية خاصة. فقد شكلت المساعدات العسكرية والمالية الدافع الرئيسي لزيارته.

اختلفت ظروف زيارة حداد الثانية عن ظروف زيارته الأولى. ولم تقتصر هذه الاختلافات على صعيد العلاقات بين العراق وإنكلترا أو على الصعيد المحلي العراقي، كما أسلفنا. فقد أحدثت مجريات الحرب معطيات جديدة تركت بعض الظلال على علاقات التحالف بين ألمانيا وإيطاليا وعلى الموقف الألماني تجاه المطالب العربية، الذي اتسم بالبرودة وعدم الاهتمام الخاص خلال زيارة حداد الأولى لبرلين.[١٠١]

شكلت سياسة «الحرب المتوازية» و«المجالات المنفصلة» محور العلاقات السياسية والعسكرية بين إيطاليا وألمانيا حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠. لكن لم يحدث اجتياح عسكري إيطالي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في صيف وخريف سنة ١٩٤٠، شبيه بالاجتياح الألماني لغرب أوروبا، أو ضربة عسكرية إيطالية لمعاقل الجيوش البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط ومالطا، كما فعلت اليابان بالقوات الأميركية في بيرل هاربر، فيما بعد.[١٠٢] ولم تبذل إيطاليا جهدا عسكريا خاصا لتأمين جسر مواصلات بينها وبين قواتها العسكرية في إفريقيا.[١٠٣] وبالإضافة إلى ذلك، رفض موسوليني عروضا ألمانية متكررة لإرسال قوات مدرعة ألمانية إلى ليبيا.[١٠٤] وعلل موسوليني رفضه أمام قادته العسكريين بقوله: «إذا حصلوا ـ أي الألمان ـ على موطىء قدم عندنا، فلن نستطيع التخلص منهم.»[١٠٥] وبقيت الحرب سجالا بين كر وفر حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠، عندما بدأت القوات البريطانية في مصر تأخذ زمام المبادرة ضد القوات الإيطالية.[١٠٦]

ولم تكن الإنجازات الحربية للقوات الإيطالية في اليونان، بعد الهجوم عليها في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠، بأفضل منها في شمال إفريقيا. فقد أبدت القوات اليونانية مقاومة عنيفة أمام الهجوم الإيطالي. وبقيت القوات الإيطالية عالقة هناك، كما في شمال إفريقيا.

لم تكن خطط هتلر وجنرالاته في شرق البحر الأبيض المتوسط في خريف سنة ١٩٤٠ ـ أي بعد فشل معركة بريطانيا النهائي ـ سوى جزء من استراتيجية عامة رمت إلى إغلاق جميع مداخل البحر الأبيض المتوسط، بشطريه الشرقي والغربي، في وجه المواصلات التجارية والحربية البريطانية. وحاول هتلر إقناع فرانكو في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر وبيتان ولافال في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر بدخول الحرب ضد بريطانيا. لكنه لم يحرز نجاحا أكثر مما أحرزه لدى موسوليني.

وباختصار، يمكن القول إن أصدقاء هتلر وحلفاءه كانوا مصدر خيبة أمل كبيرة له. وقد عبّر هتلر عن خيبة أمله هذه في اجتماع في الأركان العامة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر بأنه يولي «القيادة الإيطالية قليلا من الثقة»، إذ إنها لا تريد التعاون مع ألمانيا إلا عندما تدعو الحاجة إلى «توفير الدماء» الإيطالية.[١٠٧] وكان هالدر (Halder)، رئيس أركان القوات البرية الألمانية، قد لخص سياسة إيطاليا الحربية في اجتماع له مع هتلر: «إن إيطاليا لا تفعل شيئا» و«لا يريدوننا».[١٠٨] ولم يكن فرانكو سوى «خنزير يسوعي» في نظر هتلر، كما أن إسبانيا عانت «كبرياء مزيفة».[١٠٩] وهكذا، فشلت سياسة هتلر في إقامة ائتلاف لطرد بريطانيا من حوض البحر الأبيض المتوسط بعد فشل معركة بريطانيا.

هل أراد هتلر أن يجعل البحر الأبيض المتوسط جبهة الصراع المركزية لإِجبار بريطانيا على الركوع؟ لقد بقي حوض البحر الأبيض المتوسط يشغل جبهة ثانية. ولخص هتلر سياسته تجاه إنكلترا، في أثناء اجتماعه إلى هالدر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن الهدف من سياسة الحرب هو إقناع البريطانيين بـ «أنهم خسروا الحرب».[١١٦] وتساءل باولوس (Paulus) في اجتماع خاص في الأركان العامة الألمانية عن جدوى إرسال فرقة مدرعة إلى ليبيا، من وجهتي النظر العسكرية أو السياسية، فـ «هي لن تستطيع طرد الإِنكليز من قناة السويس ولا من حيفا.»[١١١]

وأكدت المداولات العامة في أركان الحرب العامة الألمانية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وفي تشرين الثاني/نوفمبر ضرورة طرد البريطانيين من شرق المتوسط والسيطرة على منطقة قناة السويس وفلسطين. واقتضى ذلك فتح جبهتين رئيسيتين: الأولى من ليبيا باتجاه مصر، والأخرى باتجاه تركيا وسوريا، على أن تكون وجهتها المركزية فلسطين لإِغلاق شواطىء البحر الأبيض المتوسط في وجه بريطانيا. وإذا أبدت تركيا معارضة، فيجب إرغامها بالقوة.[١١٢] وحاول هالدر إقناع هتلر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بنقل «مركز ثقل الحرب» إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، نظرا إلى حيويته العسكرية والاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى بريطانيا. وعاد ريدر، قائد القوات البحرية، إلى طرح موضوع البحر الأبيض المتوسط ساحة حرب مركزية أمام هتلر مرتين أُخريين: الأولى في ٣ كانون الأول/ديسمبر، والثانية في ٢٧ من الشهر نفسه. ولم تأت محاولة ريدر هذه بثمار أفضل من محاولاته السابقة.[١١٣]

رجع رفض هتلر القاطع إلى المنطلقات الأساسية لسياسته: ففي حين أنه أراد سياسة ضغط حربية على بريطانيا بحيث تصل إلى اقتناع ذاتي بـ «أنها خسرت الحرب»، فإنه لم يكتف بأقل من هزيمة عسكرية روسية نكراء (Zu Boden zwingen)[١١٤] ليستطيع تحقيق «المجال الحيوي» الذي دعا إليه في كتابه «كفاحي». فقد اقتضى تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة الصراع بين ألمانيا وبريطانيا توجيه آلة الحرب الألمانية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط. وعنى هذا التحول تأبين حلم هتلر بالتوسع في شرق أوروبا، أو تأجيله على الأقل. وهكذا وقف هتلر أمام خيار فتح جبهة جديدة ضد الاتحاد السوفياتي، أو مواصلة الضغط على بريطانيا. لكنه بقي مخلصا للأحلام التي راودته في مطلع العشرينات. ومن الأدق أن نقول إنه بقي أسيرا لأفكار بناء «الرايخ الثالث» الذي رسم خطوطه العريضة في «كفاحي». وقد أراد، برفضه الإِصغاء إلى جنرالاته العسكريين، إخضاع المعطيات الحربية للأطياف السياسية التي تعايش معها. وبذلك أضاع «فرصته الأولى»[١١٥] لتكثيف الضغط الحربي على بريطانيا.

بدأ هتلر تكريس الجهود الحربية الألمانية لشن الهجوم على الاتحاد السوفياتي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠، من دون أن يكترث لتحفظ بعض جنرالاته ونقدهم.[١١٦] ووضعت ملفات وخرائط الخطط الحربية الألمانية لحوض البحر الأبيض المتوسط في الأدراج في انتظار مصير الحملة ضد الاتحاد السوفياتي. من ناحية أُخرى أُصدرت التعليمات بالامتناع «بكل وسيلة» من القيام بأية خطوة يمكن أن تؤدي إلى صدام مع تركيا.[١١٧] وخرجت ليبيا من الاعتبارات الحربية بعد أن رفض هتلر مد يد المساعدة إلى القوات الإِيطالية في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠. وعندما كانت جبهة شرق البحر الأبيض المتوسط تطرح على بساط البحث في الأركان العامة الألمانية من قريب أو بعيد أصبحت صيغة جواب هتلر المعروفة: «عندما يتم ضرب روسيا»، أو «حتى خريف ١٩٤١».[١١٨] ووصل تجميد هتلر للتحركات الحربية من أجل الحملة ضد الاتحاد السوفياتي إلى حد أنه كان يود «أن ينصح الإِيطاليين بتجميد نشاطهم الحربي في ليبيا وبأن تقتصر أعمالهم الحربية على الدفاع عنها.»[١١٩]

أدركت بريطانيا خطر الهجوم الإِيطالي على اليونان الذي بدأ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، فأخذت بتقوية قواتها في مصر وفلسطين بعد فترة ضعف عانته في صيف سنة ١٩٤٠. وبدأت القوات البريطانية تأخذ زمام المبادرة، فطردت القوات الإِيطالية من مصر. وواصل الجيش البريطاني هجومه على الجبهة الليبية. ولم تكتف قيادة الجيش برد الجيوش الإِيطالية إلى داخل ليبيا، بل بدأت بعملية إنزال في سالونيك وفي مدن يونانية أُخرى، عندما عجزت الجيوش الإِيطالية عن اكتساح اليونان، كما فعلت الجيوش الألمانية على الجبهة الغربية. وتتالت الهزائم الإِيطالية في شمال إفريقيا خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٤١. وتم سحق القوات الإِيطالية في شباط/فبراير ١٩٤١، بعد أن وقع ١٣٠ ألفا في الأسر، ولم ينج سوى بضعة آلاف من جيش غرازياني، قائد القوات الإِيطالية في ليبيا.[١٢٠]

من ناحية أُخرى، كان هتلر وهيئة أركان حربه قد أسقطا الجبهة الليبية من اعتباراتهم الحربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ بقولهم «إنها لا تأتي في الحسبان.»[١٢١] وعندما بدأت الهزائم الإِيطالية تتتالى لم يبق أمام موسوليني خيار سوى التوجه إلى هتلر طلبا للمساعدة العسكرية. لكن رد هتلر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ كان متحفظا، إذ أشار إلى أن إرسال قوات ألمانية إلى شمال إفريقيا يحتاج إلى خمسة أشهر من الاستعداد والتحضير.[١٢٢] ولعل هتلر أراد بذلك إشعار حليفه بمدى حاجته إليه، ولا سيما أن القوات الإِيطالية أصبحت عالقة في اليونان من دون أن تحرز تقدما.

درس هتلر وأركان حربه صعوبات إيطاليا الحربية بعد انهيار الجبهة الليبية، وذلك

في اجتماع خاص في ٨ ـ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤١، وأصدر أمره المعروف برقم ٢٢ في ١١ من الشهر المذكور. وقضى الأمر بإرسال قوات ألمانية إلى ليبيا بقيادة رومل (Rommel). وكانت الدوافع إلى إرسال قوات حربية إلى هناك سياسية وعسكرية في آن واحد؛ فقد عنى انهيار إيطاليا العسكري ضربة سياسية لهيبة ألمانيا العسكرية،[(١٢٣)] كما أن انهيارا عسكريا إيطاليا فيما بعد سيعرض جنوب ألمانيا لخطر الغارات الجوية البريطانية عبر شمال إيطاليا. وبلّغ هتلر موسوليني في ٣ شباط/فبراير عزم ألمانيا على إرسال قوات برية وجوية إلى ليبيا في ٢٠ شباط /فبراير ١٩٤١. وعُرفت الحملة باسم «زهرة عباد الشمس».

لا تهمنا تفصيلات عملية «زهرة عباد الشمس» أو عملية «ماريتا» ـ وهو الأسم الذي أُطلق على عملية القوات الألمانية في اليونان خاصة والبلقان عامة ـ، إن ما يهمنا هو الأهداف الاستراتيجية الخاصة ضمن إطار استراتيجية ألمانيا الحربية العامة.

لقد رمت عملية «زهرة عباد الشمس» أولا إلى «إبطاء» تقدم القوات البريطانية في شمال إفريقيا و«وقف تقدمها» في أحسن الأحوال. ولما كانت قاعدة طرابلس ذات أهمية استراتيجية، ولا سيما بالنسبة إلى سلاح الجو، فقد أصدر هتلر تعليمات خاصة بالعمل على المحافظة عليها.[(١٢٤)] وعندما بدأت عملية «زهرة عباد الشمس» تتكلل بالنجاح في آذار/ مارس ١٩٤١، واستطاعت القوات الألمانية أيضا القضاء على المقاومة اليونانية في الشمال في نيسان/ أبريل، وصلت إلى القيادة العامة الألمانية معلومات تفيد بأن القوات البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط باتت تعتقد أن عمليتي «زهرة عباد الشمس» و«ماريتا» تستهدفان مصر بصورة خاصة.[(١٢٥)] وأخذت بريطانيا تبعث بقواتها المرابطة في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر إلى بحر إيجه وشمال اليونان.[(١٢٦)]

لم يكن للمخاوف البريطانية رصيد من الواقع؛ فقد استمر هتلر متمسكا بفكرته الأساسية: تأجيل جبهة حوض البحر الأبيض المتوسط بعد عملية «بربروسا» ـ الهجوم على الاتحاد السوفياتي.[(١٢٧)] وطرح كل من الجنرال هالدر والجنرال فاغنر حملة رومل إلى ليبيا وغاياتها الاستراتيجية والحربية للبحث في جلسة عقدها هتلر في الأركان العامة يوم ١٧ آذار/ مارس ١٩٤١. وأوضح هتلر أن غاية الحملة يجب أن تكون دفاعية، وأن الانتقال من الدفاع إلى الهجوم باتجاه طبرق ومصر يمكن القيام به إذا اكتفى رومل بالقوات الحربية المخصصة للحملة فقط. وطرح هالدر في الجلسة طلبا بعث رومل به، وتضمن الطلب إرسال ثلاث فرق مدرعة إلى ليبيا. وكان رد هتلر أنه «لا يمكن تحقيق» طلبات رومل. وكشف هتلر في الوقت نفسه عن مكانة شرق البحر الأبيض المتوسط في استراتيجيته الحربية العامة، فأكد أنه يمكن إرسال فرق مدرعة للقيام بهجوم على مصر

بعد الانتهاء من حملة «بربروسا»، أي بعد سحق الاتحاد السوفياتي.[(١٢٨)] وكرر هتلر أمام الجنرال فاغنر رفضه إرسال أية قوات إضافية في اليوم ذاته.[(١٢٩)] وعندما زار رومل أركان القوات البرية في ٢٠ ـ ٢١ آذار/ مارس ١٩٤١، وعرض تجميد بريطانيا لحركاتها الحربية غرب مصر نتيجة انشغالها بإنزال قوات في البلقان، لم يثر ذلك اهتماما خاصا في الأركان العامة الألمانية لأسباب واضحة.[(١٣٠)] وبعد ذلك بأيام، شدد هتلر في اجتماع له إلى بعض جنرالاته ـ هالدر، وباولوس، وهيوزنجر ـ على أنه ينبغي لرومل «أن يكون متواضعا».[(١٣١)]

يمكن القول باختصار إن حملة رومل إلى ليبيا في منتصف شباط/ فبراير ١٩٤١، والحرب في البلقان في نيسان/ أبريل، كان لهما أهداف حربية واستراتيجية محدودة، ولم تخرجا عن نطاق الحرب ذات الأهداف المحدودة، على الرغم من النجاح الذي أصابتاه. كما غلب الطابع الاستراتيجي على أبعادهما الحربية.[(١٣٢)] وترك هتلر أمر حسم الصراع بينه وبين بريطانيا في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى أن يتم تحقيق «المجال الحيوي» (Lebensraum) في الشرق، ظنا منه أن حربا خاطفة ستجبر الاتحاد السوفياتي على الاستسلام التام وحل نظامه السياسي والاجتماعي.

هل تأثرت محادثات حداد بالتطورات الحربية والسياسية في خريف سنة ١٩٤٠ ومطلع سنة ١٩٤١؟ وكيف؟

أجرت وزارة الخارجية الألمانية مشاورات داخلية قبيل وصول حداد إلى روما، وأصدر فون ربنتروب، وزير الخارجية، تعليمات في ٤ شباط/فبراير ١٩٤١ حدد فيها موقف الوزارة من الحركة العربية الداعية إلى التعاون مع دولتي المحور. ومع أن ربنتروب أوصى بأخذ «الحساسية الإِيطالية» ـ أي تطلعات إيطاليا التوسعية في العالم العربي ـ أساسا للسياسة الألمانية، فقد أكد أن على ألمانيا أن تأخذ «زمام المبادرة» بتنسيق مع إيطاليا «في موضوعات معينة». وأعرب ربنتروب عن معارضته القطعية لإِرسال أسلحة عبر الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يترك الانطباع بأنه كان مطلعا على ما كان يجري في الأركان العامة من تحضير لحملة «بربروسا»، خلافا لغيره من موظفي وزارته. وترك مسألة تنظيم إرسال أسلحة إلى العراق لدائرة الاستخبارات وممثلي وزارة الحربية في وزارة الخارجية. كما أنه أوصى بمد الحاج أمين الحسيني بالمساعدات المالية، على أن يجري ذلك بتنسيق مع إيطاليا. وطلب من مساعديه مده بتفصيلات محادثات حداد في روما.[(١٣٣)]

لم يطرأ تحول جوهري على موقف وزارة الخارجية الألمانية من «صدارة» مكانة إيطاليا في العالم العربي. لكن هذه «الصدارة» لم تعد مطلقة وبلا تحفظ، كما كان الأمر في الماضي. وفي الواقع، فإن إدراك الإِيطاليين لما كان ينقصهم من مقومات الدولة

العظمى، والتي تظاهروا بها سابقا، ترك الباب مفتوحا أمام ألمانيا لأخذ «زمام المبادرة» حين تدعو الحاجة. وتجسدت هذه «المبادرة» بتزويد الحركة العربية بالمساعدات المالية، ومد العراق بالسلاح. فقد وافقت إيطاليا على مد العراق بـ «السلع»، شريطة أن تقوم ألمانيا بتزويد إيطاليا بأسلحة حديثة، ولم يصطدم عزم ألمانيا على تقديم مساعدات مالية بمعارضة إيطالية خاصة، بالعكس تماما. وبلّغت وزارة الخارجية الألمانية القيادة العليا للجيوش الألمانية دراسة مقترحات وكالة الاستخبارات الألمانية، وإعداد خطة لتزويد العراق بالسلاح. وتولى كل من كرامارتس (Kramarz) وبروكنر (Bruekner) أمر دراسة تزويد العراق بالسلاح، والعمل على إعداد الخطوات العملية لذلك.[١٣٤]

لم تجد زيارة حداد صدى إيجابيا كبيرا في روما. فقد حذرت وزارة الخارجية الإيطالية نظيرتها الألمانية من «الضغط» على العراق و«تنشيط» سياسته المعادية لإنكلترا. ولشد ما أثار مخاوف إيطاليا تطور أزمة العلاقات بين العراق وإنكلترا إلى صدام عسكري مسلح، إذ كان الاعتقاد السائد لدى الإيطاليين، والذي لم يكن بلا أساس، أن صداما عسكريا سينتهي بـ «نجاح إنكليزي» وسيعود على بريطانيا بفائدة عملية ودعائية في العالم العربي.[١٣٥] ولا يحتاج الدارس إلى جهد كبير لفهم الدوافع السياسية والعسكرية للتحفظ الإيطالي من تفعيل العناصر العربية الداعية إلى التعاون مع دول المحور، بعد الهزائم التي لحقت بقواتها في شمال إفريقيا، وعجزها الحربي في البلقان.

كانت المطالب السياسية والعسكرية والمالية محور المحادثات بين حداد وفورمان، في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤١. ولم تشكل المطالب العسكرية والمالية حجر عثرة أمام سير المحادثات. فقد أعلن فورمان استعداد ألمانيا لمد العراق بقروض مالية إذا أمدت اليابان العراق بالسلاح، أو إذا أوقفت إنكلترا مساعدتها المالية للعراق بسبب «صدام» بين العراق وبريطانيا. ومع أن محضر المحادثات، كما دوّنه فورمان، لم يوضح مضمون هذا «الصدام» أو طبيعته، فإن الإشارة إلى إمكان نشوب «صدام» بين العراق وبريطانيا، وعدم النصح لحداد التريث والانتظار، يتركان لدى الدارس انطباعا بأن مساعد سكرتير وزير الخارجية (فورمان) لم يأخذ بالموقف الإيطالي المتحفظ، بل إنه أعلن دعم ألمانيا المالي للعراق في حالة نشوب صراع مع بريطانيا بوضوح لا يمكن تأويله.[١٣٦]

وشكلت المطالب السياسية العربية، كما جاءت في الورقة التي قدمها حداد إلى وزارة الخارجية الألمانية، العقبة المركزية لأسباب لا تختلف كثيرا عن تلك التي برزت خلال محادثات أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠.[١٣٧] وكانت هذه المطالب، وما دعاها موظفو وزارة الخارجية الألمانية «المسألة العربية العامة» (Gesamtarabische Frage)، قد باتت معروفة لدى وزارة الخارجية الألمانية

بخطوطها العامة وأهدافها السياسية منذ زيارة حداد الأولى. وأجرى فورمان مشاورات مع أبتس (Abetz)، المبعوث الألماني لدى حكومة فيشي الفرنسية الموالية لألمانيا، قبل زيارة حداد وخلالها، لإيجاد حل لسوريا ولبنان.[١٣٨] لكن أبتس حذر من تعهد ألماني بمس مكانة فرنسا في سوريا ولبنان أو شمال إفريقيا، خوفا من انضمام القوات الفرنسية المرابطة هناك إلى ديغول.[١٣٩]

ودفعت الاعتبارات السياسية الألمانية لمطامع البلاد الأوروبية في العالم العربي فورمان إلى التملص خلال محادثاته مع حداد في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤١، فأشار إلى المخاوف الألمانية من انضمام القوات الفرنسية في سوريا ولبنان إلى الحركة الديغولية إذا أعلنت ألمانيا تأييدها للاستقلال التام لسوريا ولبنان. لكن فورمان وعد حداد بدراسة المطالب العربية في وزارة الخارجية الألمانية.[١٤٠]

وعندما أنهى حداد زيارته الثانية لروما وبرلين وعاد إلى بغداد في ٢٥ آذار/مارس ١٩٤١، كانت وزارة الخارجية قد أصدرت تعليماتها بتنسيق العمل مع وكالة الاستخبارات وهيئة الأركان العامة. وأجرى فورمان لقاء مع كانارس، رئيس وكالة الاستخبارات، في ٢٤ آذار/مارس، أي بعد إصدار تعليمات ربنتروب بأيام. وكان فايتسكر قد أعد مسودة مذكرة جوابية ردا على رسالة أمين الحسيني إلى هتلر، وأرسلها إلى وزارة الخارجية الإيطالية في ١١ آذار/مارس للمشاورة.

غادر حداد برلين في الأسبوع الثاني من آذار/مارس ووصل إلى بغداد من دون أن تسفر محادثاته عن نتائج عملية مباشرة. ويبدو أنه اكتفى بوعود وتعهدات شفهية ببذل الجهود من أجل مد العراق بالأسلحة وتقديم المساعدات المالية للحركة العربية. أما الأهداف السياسية ـ استقلال البلاد العربية واتحادها الفيدرالي ـ فقد بقيت معلقة، كما رأينا سابقا. ومع أن مذكرات الحاج أمين الحسيني التي نشرت حتى الآن لا تكشف عن ردة فعله، فإن ما رجع حداد به من وعود وتعهدات شفهية كان بعيدا عن أن يثير حماسة خاصة لدى القيادات العربية، ولا سيما القيادة العراقية المنادية بالتعاون مع دولتي المحور. لكن القيادات العربية لم تجد خيارا آخر سوى الاكتفاء بالوعود والتعهدات الشفهية في آذار/مارس ١٩٤١. فقد أدى سقوط حكومة الكيلاني في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٤١ إلى إضعاف مركزها السياسي في العراق.

خامسا: المشرق العربي والاستراتيجية الألمانية

شكلت الحاجات الآنية المباشرة للثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) محور

محادثات الحسيني خلال فترة ١٩٣٧ـ ١٩٣٩ مع موظفي أجهزة الحكم النازي ووكلائه في الشرق العربي، أو معه مباشرة في برلين. وكانت الدوافع محلية فلسطينية في جوهرها كما أسلفنا. لكن بروز الحسيني على المسرح السياسي في العراق أضفى أبعادا جديدة في حياته السياسية؛ فلم يعد يرى نفسه زعيما إقليميا فحسب، بل قائدا عربيا أيضا. ومن الممكن أنه اعتقد أنه القائد العربي. ويكفي أن نتذكر رسائله إلى برلين للدلالة على ذلك. ولا شك في أن مصير فلسطين السياسي استمر يحتل مكانا مهما في خططه السياسية، إلا إنه لم يبق العامل الوحيد الذي حدد مسيرة خطواته السياسية. وهكذا أصبح الشرق العربي ومصيره بعد الحرب مركز اهتمامه السياسي. وأعاد نشوب الحرب العالمية الثانية إلى أذهانه الحرب العالمية الأولى وما رافقها من وعود سياسية واتفاقيات سرية. ويبدو هذا واضحا مما نشره قبل وفاته.[١٤١]

من ناحية أُخرى أبدت وزارة الخارجية الألمانية، ولا سيما العاملون في قسم الشرق، تحفظا شديدا من أي شكل من أشكال التقارب نحو الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة ونحو الحركة الوطنية العربية عامة. ورجعت أسباب هذا التحفظ إلى عوامل كثيرة كان أهمها سياسة الترانسفير ورغبة هتلر في الوصول إلى أهدافه السياسية داخل أوروبا بموافقة بريطانيا حتى أواخر سنة ١٩٣٧. واستمرت وزارة الخارجية الألمانية تبدي تحفظها من تقارب عربي ـ ألماني فعال حتى زيارة حداد. وفشلت محاولات بعض القادة العسكريين الألمان ورجال الاستخبارات، وخصوصا الاستخبارات العسكرية، في إقناع هتلر بجدوى تدخل أكثر فعالية في المشرق العربي.

لكن زيارة حداد الثانية أثارت مسألة أهمية المشرق العربي في الاستراتيجية العسكرية والسياسية للسياسة الألمانية مرة أُخرى. ومع أن تلك الزيارة لم تسفر عن نتائج عملية مباشرة، فإن وزارة الخارجية الألمانية باشرت في دراسة أهمية المشرق العربي، وما دعاه رجالها «الحركة العربية»، في الاستراتيجية العامة الألمانية بصورة أكثر جدية وعلى مستويات أوسع. ويمكن اعتبار تقرير فورمان المفصّل في ٧ آذار/مارس ١٩٤١ أول دراسة رسمية في وزارة الخارجية. فقد تناول فورمان فيه أهمية الشرق العربي مرحليا، وبشكل عام، بصورة شاملة ومفصلة.

لقد تناول التقرير المذكور، الذي قُدم إلى فايتسكر، ما أصبح معروفا بـ «المسألة العربية» في وزارة الخارجية الألمانية: التحديد الجغرافي للعالم العربي؛ أهميته الاستراتيجية و«إمكانات» تفعيل السياسة الألمانية؛ الإعلان السياسي المتعلق بمستقبل العالم العربي، والصعوبات السياسية التي تواجهه، والإمدادات العسكرية.[١٤٢]

وأشار التقرير إلى التحول الذي بدأ يطرأ على السياسة الألمانية تجاه العالم العربي، والذي وجد تعبيرا له في تعليمات ربنتروب في ٤ شباط/فبراير ١٩٤١ أيضا.

Beirut campus

فقد أكد ضرورة أخذ السياسة الألمانية لزمام المبادرة بعد أن تركت ألمانيا يد إيطاليا حرة في رسم سياسة دولتي المحور في العالم العربي حتى ذلك الحين.[١٤٣] ولم يمس هذا التحول «صدارة» المصالح الإيطالية بصورة جوهرية، إلا إن فورمان، الذي وجد تشجيعا في تعليمات ربنتروب في ٤ شباط/فبراير، اعتقد أن على ألمانيا أن تقوم بدور المبادرة في توجيه سياسة دولتي المحور في العالم العربي، وحدد «الهدف» الأساسي لهذه السياسة: هزيمة إنكلترا (Niederschlagung Englands).

وعرض التقرير المكانة الاستراتيجية للشرق العربي، ليس فقط كممر لبريطانيا لتأمين مواصلاتها إلى الهند كما كان الأمر حتى ذلك الوقت، بل أيضا كحلقة وصل استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي عن طريق إيران. إن سيطرة بريطانيا على العراق ستسهل على بريطانيا تقديم مساعدات حربية إلى الاتحاد السوفياتي إذا ما اشترك هذا الأخير في الحرب إلى جانب بريطانيا.[١٤٤] لكن فورمان أبرز صعوبات المواصلات بين الشرق العربي وقوات دولتي المحور، نظرا إلى بعدها، ولا سيما أن تركيا كانت لا تزال بعيدة عن الصراع الحربي.[١٤٥] وانطلاقا من ذلك، رأى فورمان أن تكتفي ألمانيا بتشجيع العرب على نسف طرق المواصلات وبعض الأهداف الاستراتيجية، وخصوصا في فلسطين وشرق الأردن. وأخذ فورمان بوجهة النظر الإيطالية المعارضة لأي صدام مسلح بين القوى المعادية لبريطانيا وبين بريطانيا، لكنه أكد ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة ـ كتزويد العراق بالمال والسلاح ـ ليصبح العراق في وضع يمكنه من أن يساهم في الصراع ضد بريطانيا عندما تصبح «الحالة السياسية والعسكرية» ملائمة لذلك.

وتناول تقرير فورمان «رغبات» التيارات السياسية العربية الداعية إلى التعاون مع دولتي المحور في إقامة اتحاد عام، فأكد عدم وجود أي تحفظ «انطلاقا من المصلحة الألمانية» العامة. كما أنه أبرز أن ألمانيا تستطيع استغلال شعور النفور العربي العام حيال بريطانيا وإيطاليا لـ «ممارسة التأثير» في العرب. واعتقد أن العقبة الرئيسية التي يمكن أن يواجهها قيام اتحاد سياسي عام للبلاد العربية هي «عدم نضوج العرب السياسي» لتحقيق هذه الأماني، وضعفهم في الدفاع عن أنفسهم. لكنه لم يجد في ذلك عقبة جوهرية لإعلان ألماني بتأييد رغبة العرب في الاتحاد.

ومع أن فورمان أكد عدم وجود مطامع توسعية ألمانية مباشرة في العالم العربي، فإنه لم ينته من تقريره من دون أن يأخذ المطامع الاستعمارية للدول الأُخرى، كإيطاليا وفرنسا والاتحاد السوفياتي وتركيا، بعين الاعتبار. وسبق لألمانيا أن حاولت، ولا سيما بعد فشل «معركة بريطانيا» في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، استمالة دول أُخرى إلى التحالف أو التعاون معها. ولما كانت مطامع ألمانيا النازية أوروبية في جوهرها، فقد أرادت أن تنصب نفسها حكما عند تقسيم «الكعكة الاستعمارية» بين الدول

الأُخرى. وحاول هتلر إقناع فرانكو منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ بالانضمام إلى صف دولتي المحور في مقابل تلبية أطماعه في مراكش، كما حاولت الدبلوماسية الألمانية تحويل أنظار ستالين عن شرق أوروبا إلى الجنوب (الهند - إيران) خلال محادثات مولوتوف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠، وأملت حكومة فيشي الفرنسية، التي كان بيتان يرئسها، بأن تحصل على تعويض إذا فقدت بعض مستعمراتها لمصلحة الدول الأُخرى على حساب إنكلترا. ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى مطامع إيطاليا في شمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. وقد برزت مطامع تركيا في شمال سوريا في مقابل ضمان بقائها محايدة على الأقل.

وطرح فورمان سؤالا واجه الدبلوماسية الألمانية منذ نشوب الحرب: إلى أي مدى يجب أخذ مطامع الدول الأُخرى في التوسع بعين الاعتبار؟

وعلق فايتسكر في ١٢ آذار/مارس على تقرير فورمان بأنه «واضح وقيم»، وأسقط الاتحاد السوفياتي من الاعتبارات السياسية الألمانية، وحذر من تلبية رغبات تركيا في شمال سوريا. كما دعا إلى وضع ضوابط لأطماع إيطاليا التي لم تعرف حدودا بسبب «سياستها العربية ضيقة الأفق.» وقد لخص سياسة ألمانيا العربية آنذاك بـ: «إمداد العرب ببعض السلاح وبقليل من المال وكلمات جميلة بحيث يكون تأثيرها في الحركة العربية عميقا جدا.»(١٤٦) ودعا ربنتروب، في تعليقه على تقرير فورمان في ٢١ آذار/مارس، إلى تفعيل السياسة الألمانية وتنشيطها على الصعيدين السياسي والعسكري، وبتنسيق مع إيطاليا. لكن ربنتروب طالب بإعلامه بالخطوات العملية، وباستثناء سوريا ولبنان من مجال أعمال نسف النقاط الحيوية والاستراتيجية. لذلك يجب أن تقتصر أعمال التخريب والنسف على فلسطين وشرق الأردن، من وجهة نظره.

أما فايتسكر فلم يترك أدنى شك في محدودية قدرات ما دعاه «الحركة العربية»، إذ أكد أن «قوة عظمى» فقط يمكن أن تشكل تهديدا لإنكلترا في الشرق، وقصد بذلك الاتحاد السوفياتي.(١٤٧)

خلاصة الأمر: يمكن القول إن المشاورات في وزارة الخارجية الألمانية خلال آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٤١ كشفت عن الصعوبات التي وقفت أمام تعاون عربي - ألماني. ولم تقتصر هذه العقبات على ضرورة أخذ مطامع الدول الأُخرى في المشرق العربي بعين الاعتبار؛ فقد أظهرت المداولات في وزارة الخارجية عدم رغبة ألمانيا، وربما عدم قدرتها، في أن تقوم بدور «القوة العظمى» في المشرق العربي. بذلك اكتسب المشرق العربي دورا هامشيا في الاستراتيجية الألمانية على الرغم من تأكيد رجال وزارة الخارجية على أهمية المشرق العربي الاقتصادية - ولا سيما النفط - لألمانيا. ولم يتعد هذا الدور حدود القيام بأعمال النسف والتخريب في فلسطين وشرق الأردن لتعطيل

تحركات القوات البريطانية وعرقلتها بين الشرق ومصر والبحر الأبيض المتوسط. لكن استغلال «الحركة العربية» على صعيد الدعاية والإعلام ضد بريطانيا بصورة خاصة بدا للساسة الألمان على جانب كبير من الأهمية، ولا سيما أن تكاليفه كانت زهيدة.

تناولت المداولات في وزارة الخارجية الألمانية مسألة أُخرى اكتسبت أهمية خاصة فيما بعد، خلال إقامة الكيلاني والحسيني في ألمانيا وإيطاليا: مسألة تمثيل «الحركة العربية» ومكانة الحسيني في هذا التمثيل خلال عرض أهميتها على صعيد الإعلان والدعاية.

ولم يتناول العاملون في الشؤون العربية في أجهزة الحكم النازي هذا السؤال حتى زيارة حداد الثانية لبرلين خلال كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٤١. وكان فورمان أول من تطرق إلى موضوع تمثيل الجانب العربي، وذلك في مذكرته المشهورة بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٤١. فقد استوجب تفعيل السياسة الألمانية في الشرق العربي ضرورة تنسيق عملية الاتصالات بعناصر التعاون مع ألمانيا في حركات الاستقلال العربية.

واعتبر فورمان أن إرسال الحسيني رسالة شخصية إلى هتلر يشير إلى رغبة الحسيني في «احتكار» المكانة في «المسائل العربية العامة». ومن وجهة نظر فورمان، وجب العمل على إنشاء قنوات أُخرى مع ابن سعود والقيادة العراقية المناوئة لبريطانيا في آن معا، شرط ألاّ يؤدي ذلك إلى «خلاف» مع المفتي؛(١٤٨) وبذلك أعرب فورمان عن موافقته على توصيات فون هنتغ التي قدمها إلى وزارة الخارجية في شباط/فبراير ١٩٤١، بعد زيارته لسوريا في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٤١.

طرحت مسألة «تمثيل» الجانب العربي خلال المشاورات الداخلية التي أجراها فورمان مع كاناريس، رئيس الاستخبارات الألمانية، وبعض الضباط الألمان في ٢٦ آذار/مارس ١٩٤١. وأُصدرت التعليمات إلى المشرفين على تنظيم التعاون مع «الحركة العربية» - ملخرز وغروبا من وزارة الخارجية، وبروكنر ورنتلن ولاهوزن من وزارة الحربية - فأوصت بإيلاء الحسيني مكانة خاصة، لكن من دون اعتباره الشخصية الوحيدة التي يجب الاتصال بها.(١٤٩) ولا شك في أن فورمان وآخرين غيره أرادوا بذلك إيجاد قنوات سياسية متعددة مع «الحركة العربية» لضمان خيارات متنوعة يمكن استغلالها عند الحاجة.

وإذا راجعنا النصوص الأولى للمقترحات التي قدمها حداد في زيارتيه لروما وبرلين لعرض مكانة فلسطين بتواطؤ الحسيني مع دولتي المحور، نجد أن هذه المقترحات تلخصت في رفض دولتي المحور «شرعية البيت القومي اليهودي في فلسطين.» وبينما تحدث نص المقترحات الأولى عن «حل المسألة اليهودية» «كما حُلت في دولتي المحور»، تناول نص المقترحات خلال زيارة حداد الثانية «المسألة اليهودية» في الأقطار

LAU Beirut campus

العربية «وحلها» «كما حلت في دولتي المحور»، وطبقا لـ «مصالح» الأقطار العربية. وأثارت مقترحات زيارة حداد الثانية مسألة وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وخصت نصوص هذه المقترحات بالذكر «الخصوصيات الفلسطينية» التي اختلفت بها فلسطين عن مشكلات الأقطار العربية الأُخرى، التي تناولتها المقترحات. ولعله يجدر بنا أن نشير إلى أن تناول مقترحات الحركة العربية هذه، التي وقف الحسيني من ورائها على الأرجح، سبق ما عرف بـ «الحل النهائي للمسألة اليهودية» في ألمانيا النازية خاصة، وفي أوروبا عامة. كما أن التحديد اللغوي لـ «المسألة اليهودية»، كما ترد في الوثائق، ذو جذور ألمانية؛ إذ أشارت الرسائل العربية إلى «إلغاء البيت القومي اليهودي» في بداية الاتصالات فقط.

خلاصة الأمر أن الحسيني اعتقد أن التعاون مع دولتي المحور، وبالتحديد مع ألمانيا، سيؤدي إلى ضمان تحقيق المصالح العربية الفلسطينية الخاصة. وإذا نظرنا إلى هذه «المطالب»، من وجهة نظر سياسية براغماتية بحتة، وجب طرح سؤال بشأن ضرورة التعاون مع ألمانيا لتحقيقها.

لقد رأينا في فصل سابق أن أجهزة الحكم النازي أظهرت معارضة كلية لمشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل في صيف سنة ١٩٣٧، وذلك لاعتبارات أيديولوجية وسياسية. واستمرت هذه السياسة، أي معارضة فكرة إنشاء «البيت القومي اليهودي في فلسطين»، فيما بعد. وعندما أرسل فايتسكر تلخيصا للمطالب العربية إلى السفير الألماني في روما في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ حذف كليا طلب الحركة العربية إعلان «عدم شرعية البيت القومي اليهودي» واكتفى بالإشارة إلى حل «المسألة اليهودية» وفقا للمصالح العربية والشعبية وطبقا للمثال الألماني - الإيطالي «لحل» المسألة اليهودية.(١٥٠) ومن الواضح أن الحذف الذي أجراه فايتسكر رجع إلى معارضة ألمانيا له منذ صيف سنة ١٩٣٧، وأن إشارة إلى ذلك عنت أن ألمانيا قبلت بشرعيته. وبالتأكيد، فإن المعارضة النازية لإقامة دولة يهودية لم تكن أقل من المعارضة العربية، وإنْ كانت بدافع مغاير كليا للدوافع العربية الفلسطينية.

وعندما «فطن» الحسيني إلى مسألة الهجرة، وطالب بوقف الهجرة من ألمانيا خلال زيارة حداد الثانية لبرلين في بداية سنة ١٩٤١، فقدت الهجرة اليهودية، التي أطلق عليها اسم «الهجرة غير الشرعية»، تأثيرها في تغيير التوازن الديموغرافي في فلسطين. ومع أن أجهزة الغستابو واصلت سياسة «الهجرة القسرية» حتى بداية صيف سنة ١٩٤١ فإن أعداد المهاجرين لم تتعد الآلاف، وكان تأثيرها طفيفا وعديم الأهمية. كما أصبح الدافع الرئيسي إلى الهجرة هو الهرب من الموت في المستقبل. ولم يعد للعامل الأيديولوجي الصهيوني لدى الكثيرين من اليهود، الذين لم يكونوا من المقربين إلى

الحركة الصهيونية بصورة خاصة، دور مهم. ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن خطوات أجهزة الغستابو الأولى للإعداد لِ «الحل النهائي للمسألة اليهودية» منذ منتصف سنة ١٩٤١ جاءت لاعتبارات داخلية نازية، ولم يكن لفلسطين ولا لعروض الحسيني وطلباته أي دور في سياسة الحكم النازي اليهودية.(١٥١)

وفي الحقيقة فإن الحسيني لم يكن يستطيع أن يقدم شيئا ثمنا لما اعتقده مكاسب تستطيع الحركة الوطنية الفلسطينية الحصول عليها من دولتي المحور. فلم يزد عدد المهاجرين الفلسطينيين في العراق على ٣٠٠ فلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠، بحسب تقدير نيوتن، السفير البريطاني في بغداد. وعندما انفجر الصراع العسكري في العراق بين بريطانيا وحكومة الكيلاني في أيار/مايو ١٩٤١ كان عدد الفلسطينيين الذين حاربوا إلى جانب حكومة الكيلاني قليلا.(١٥٢) أما وعود الحسيني بإشعال ثورة في فلسطين ضد بريطانيا فبقيت حبرا على ورق، كما سنرى فيما بعد.

لكن أهمية الحسيني كانت سياسية أكثر منها عسكرية. ورأينا سابقا أن الحسيني حاول الحصول على إمدادات عسكرية ومساعدات مالية لتنظيم القيام بعمليات مسلحة ضد معسكرات الجيش البريطاني ومرافقه الحيوية في فلسطين وشرق الأردن. وكان ذلك يمكن أن يشكل أهمية خاصة في الاستراتيجية العسكرية لدولتي المحور لو قررت دولتا المحور طرد بريطانيا من حوض البحر الأبيض المتوسط كليا، أو من الجزء الشرقي منه على الأقل. لكن الجهود الألمانية لإقامة تحالف في سبيل ذلك في خريف سنة ١٩٤٠ لم تتكلل بالنجاح. كما أن انشغال هتلر وهيئة أركانه بالإعداد لحملة الهجوم على الاتحاد السوفياتي بعد ذلك ترك مسألة حوض البحر الأبيض المتوسط مفتوحة حتى الانتهاء من الهجوم على الاتحاد السوفياتي. وفي هذه الحال اعتمد إشعال الثورة في فلسطين على استعمال سوريا نقطة استراتيجية للانطلاق إلى فلسطين. ورأينا تحفظ وزارة الخارجية الألمانية - وبالأحرى معارضتها - من أي تغيير سياسي في سوريا خوفا من انضمام القوات الفرنسية إلى ديغول. وبذلك فقدت دعوة الحسيني إلى تفعيل النشاط المسلح ضد المرافق البريطانية في فلسطين وشرق الأردن الكثير من أولوياتها في السياسة الألمانية.

لكن إرسال الفرق الألمانية إلى ليبيا بقيادة رومل وتدخل بريطانيا في البلقان في مطلع سنة ١٩٤١ أبرزا، من جديد، حيوية محور العراق - شرق الأردن - فلسطين الاستراتيجي. فقد سهل هذا المحور تحرك القوات البريطانية بين مصر والشرق العربي وبين الهند. وعندما أثار حداد خلال زيارته الثانية لدولتي المحور مسألة تنشيط الأعمال المسلحة ضد بريطانيا في فلسطين وشرق الأردن وجد اهتماما أكثر لدى فورمان. وأوصى الأخير بالعمل على إبعاد الضباط الفرنسيين العاملين في الجيش الفرنسي

LAU Beirut campus

المرابط في سوريا، وطالب بانضمام ممثل ألماني إلى لجنة الهدنة الفرنسية ـ الإِيطالية في بيروت، بحجة حماية المصالح الألمانية في سوريا. وسعى فورمان من وراء طلبه لخلق مركز تأثير لألمانيا يمكن استعماله، عند الحاجة، من أجل تنفيذ سياستها في المشرق العربي.[١٥٣]

هكذا بدا أن الحسيني نجح في إقناع رجال وزارة الخارجية الألمانية بأن يأخذوا بوجهة نظره السياسية. لكن فورمان أراد بذلك التمهيد لبسط النفوذ الألماني داخل لجنة الهدنة المشتركة في بيروت لاستعماله في تحقيق أهداف ألمانية بعيدة المدى (ربما بعد الانتهاء من حملة بربروسا؟)، لا قصيرة المدى كما رغب الحسيني. ولا شك في أن العمل على إثارة أعمال النسف والتخريب للمرافق الحيوية والعسكرية البريطانية كان يمكن أن يكتسب أهمية استراتيجية خاصة، لو أن الهجوم الألماني على البلقان في بداية نيسان/أبريل ١٩٤١ لم يقتصر على البلقان نفسه، بل شمل أيضا تركيا باتجاه مصادر النفط في العراق. ورأينا سابقا معارضة هتلر الشديدة لتحويل المشرق العربي إلى ساحة صراع مركزية بين ألمانيا وبريطانيا قبل تدمير الاتحاد السوفياتي. ولم يشكل النجاح الذي لقيته حملة رومل في ليبيا في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٤١، والانتصارات الألمانية في البلقان في نيسان/أبريل ١٩٤١، ورجوع الكيلاني إلى الحكم في ٢ نيسان/أبريل ١٩٤١، سببا كافيا في نظر هتلر وموظفي وزارة خارجيته لمراجعة الخطط الحربية من جديد. وبذلك فقد هتلر «فرصته الثانية»[١٥٤] لحسم ميزان القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط من ناحية، ولم يبق للحسيني ولسائر المنادين بالتعاون مع دولتي المحور من الوطنيين العرب من بديل سوى الانتظار، من ناحية أُخرى.

وفي الواقع فإن الأوضاع في فلسطين لم تكن مهيأة لنشوب ثورة من جديدة. فقد خرج البلد من ثورة ١٩٣٦ـ ١٩٣٩ منهوك القوى، وعادت عامة الشعب تزاول أعمالها بعد أن عانت النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الثورة. وزاد نشوب الحرب العالمية في سوء الحالة الاقتصادية،[١٥٥] ناهيك بالآثار النفسية التي نتجت من فشل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق ما نادت به من شعارات وأمان وطنية، وتركت البلد في فراغ سياسي عملت إنكلترا على استمراره طوال أعوام الحرب. ومن الصعب الاعتقاد «أن الظروف الموضوعية، والتي سادت آنذاك، كان يمكن أن توفر مناخا ملائما لتجديد أعمال العنف ضد المرافق الحيوية البريطانية في فلسطين»، كما اعتقد الحسيني ومؤيدوه في العراق. ومن المحتمل أن اجتياحا ألمانيا فقط لشرق البحر الأبيض المتوسط، كما حدث في البلقان في نيسان/أبريل وأيار/مايو، كان يمكن أن يفجّر الصراع العسكري في فلسطين من جديد. لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث.

مع ذلك، فإن الرأي العام العربي الفلسطيني مال بأكثريته الساحقة إلى دولتي

المحور وكنَّ لهما شعور التعاطف لأسباب واضحة. وانطبق هذا على الطبقات الفقيرة والقطاع الأكبر من الطبقتين المتوسطة والغنية الذي اعتقد أن انتصار دول المحور يعني «زوال الانتداب ونهاية الصهيونية.» واعتقدت القلة فقط أن انتصار دول المحور لا يعني سوى استبدال «العصا الملكية البريطانية» «بهراوة ألمانية أو ملكية إيطالية.»[١٥٦] ويبدو من تقارير وكالة الاستخبارات العسكرية البريطانية أن بعض العاملين في الحركة الوطنية الفلسطينية اعتقد بإخلاص بريطانيا في وعودها كما وردت في «الكتاب الأبيض». ويشير أحد هذه التقارير إلى أن «أحد أعيان غزة»، وكان قد «عمل طوال الأعوام القليلة الماضية ضد السياسة البريطانية»، لم يخف تخوفه من أن استبدال السيادة البريطانية بسيادة إيطالية يعني «إضاعة ما عملناه خلال ٢٥ عاما من أجل الاستقلال.»[١٥٧] ويمكن القول إن التعاطف مع دولتي المحور ساد الدوائر السياسية الفلسطينية التي عارضت قطعيا «الكتاب الأبيض» بصورة خاصة.

لم ينعكس هذا التعاطف مع دولتي المحور في الصحف العربية الفلسطينية بعد نشوب الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ نظرا إلى سياسة الرقابة الصارمة. فقد منعت الرقابة الصارمة نشر أي تعليق أو مقال معاد لبريطاني، ولاحقت صحف المعارضة كـ «الجامعة العربية». فانقلبت الصحف إلى «صحافة بلاط» رسمية تردد ما تذيعه محطة الإِذاعة البريطانية أو ما تنشره الصحافة البريطانية، وتدبجه بهالة من التعابير البلاغية وتعبّر عن ذوق كتّابها أيضا. وهكذا برهنت معركة بريطانيا لصحيفة «الدفاع» أن بريطانيا «صخرة منيعة» تصد «السيل» وتوقفه بخلاف «الشعوب غير المستعدة الخائرة.»[١٥٨] ويبدو لنا أن التغييرات التي طرأت على سياسة النشر في بعض الصحف، ولا سيما صحيفة «الدفاع»، عادت أيضا إلى اعتقادها الأكيد أن الاتحاد السوفياتي سيقف إلى جانب الحلفاء في المستقبل، وأن ذلك سيغير من ميزان القوى المتصارعة لمصلحة الحلفاء.[١٥٩]

ولا شك في أن أهم عامل لانتشار شعور التعاطف مع دولتي المحور، وخصوصا ألمانيا، بين قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، قد عاد إلى سياسة بريطانيا منذ صك الانتداب. كما أن المخاوف من نتائج الحرب على مصيره أدت دورا حاسما؛ فقد أجرت وكالة الاستخبارات البريطانية دراسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ تناولت تأثير نهاية الحرب في مصير العرب في فلسطين. ومع أن الأكثرية (٦٠٪) كانت وقتذاك لا تزال تعتقد بانتصار بريطانيا، فإن ٨٠٪ استمروا يأملون بانتصار دولتي المحور. واعتقد الجميع (١٠٠٪) أن الحركة الصهيونية ستكون المستفيدة الوحيدة من نصر بريطاني.[١٦٠] وبذلك عبّر الرأي العام الفلسطيني عن نظرة مستقبلية لم تكن نسجا من الخيال.

LAU Beirut campus

الفصل الثالث
الحسيني والانقلاب في العراق والتدخل البريطاني وألمانيا النازية

إن تناول الأحداث السياسية في العراق في نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ١٩٤١ بالبحث والدراسة ضمن إطار موضوعنا الخاص يشكل استطرادا معينا. وهذا الاستطراد ينطبق على تعرضنا لأزمة الحكم في العراق منذ أزمة حكومة الكيلاني في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٤١ حتى قمع حكومته الثانية في أيار/ مايو ١٩٤١. ومع أن تأثير الحاج أمين الحسيني ومؤيديه من المهاجرين الفلسطينيين في مراكز القوة في الحكم في العراق كان حاسما في بعض الأحيان، فإن دوافع نشاطه السياسي كانت عربية عامة بقدر ما كانت فلسطينية خاصة على الأقل. وفي الواقع فإن من الصعب تحديد معالم كلا العاملين وخصائصهما؛ إذ كانا ـ العامل العربي والعامل الفلسطيني ـ متداخلين وملتحمين أحدهما بالآخر. وعلينا ألا ننسى أن بغداد شكلت أيضا مركزا للمهاجرين السوريين الذين لجأوا إليها بعد تعطيل سلطات الانتداب الفرنسي للحياة الدستورية في سوريا وإقالة حكومتها.

وقد تركزت الدراسات حتى الآن على مدى «مسؤولية» أطراف الصراع ـ القوى السياسية المحلية: المفتي، والتيارات السياسية العراقية المناوئة لبريطانيا كالكيلاني والسبعاوي والصباغ والمؤيدة لها بلا حدود كعبد الإله ونوري السعيد، وقوى الصراع العالمي: بريطانيا ودولتا المحور ـ في نشوب الصدام العسكري بصورة أساسية، وأصبحت لدينا صورة واضحة المعالم إلى حد بعيد.[١] إن ما يهمنا هنا هو الدور الذي قام المفتي به في الصراع السياسي في العراق، ومتابعة دينامية التأثير المتبادل بين قوى المراكز المتصارعة ـ وبالتحديد ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا ـ وبين هوامش ساحة الصراع العالمي؛ أي القوى السياسية المتصارعة في العراق.

أولا: جهود حكومة الهاشمي لاحتواء أزمة الحكم

تكللت جهود الحكومة البريطانية لإسقاط حكومة الكيلاني بالنجاح. وكان نيوتن، سفير بريطانيا في بغداد، قد بلّغ حكومته منذ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠ أن أجل

حكومة الكيلاني قد دنا؛[٢] أي قبل نشوب الأزمة الحكومية بأسابيع. ولا شك في أن مذكرة نيوتن دلت، ولو بصورة غير مباشرة، على أن أية حكومة تناوىء سياسة بريطانيا يقرر مصيرها في دار السفارة البريطانية وأروقة الحكومة في لندن، قبل أن يُطرح في البلاط الملكي في بغداد أو في مؤسسات الدولة الرسمية، كمجلس النواب. أما عبد الإله، الوصي على العرش، فيبدو أنه أدرك ما رمى نيوتن إليه خلال اللقاء الذي كان قد تم بينهما في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠.[٣] ولا شك في أن ظروف موت الملك غازي الغامضة، والتي ما زالت يانعة في خلده على الأرجح، ذكّرته بما يمكن أن يؤول مصيره إليه إذا أبدى معارضة لأهداف سياسة بريطانيا في العراق؛ فقد استمرت حادثة موت الملك غازي لغزا غامضا وبقيت الأصابع متجهة نحو بريطانيا مشيرة بالاتهام. ولم ترض بريطانيا سوى بوصي على العرش يكنّ لها ولاء مطلقا، ولذلك تم اختيار عبد الإله انطلاقا من هذا الاعتبار.[٤]

لم تنته أزمة الحكم في العراق باستقالة الكيلاني. وفي الواقع فإن استقالته كانت بمثابة تأجيل لانفجار الأزمة. وقد حاول الوصي على العرش والشخصيات السياسية المتعاطفة مع بريطانيا ـ ولا سيما نوري السعيد، وعلي جودت، وجميل المدفعي ـ إثارة القلاقل في الجنوب، لكن يبدو أن هذه المحاولات لم تجد صدىً قويا لها. وعندما دعا عبد الإله، الذي ترك بغداد في إبان الأزمة ونزل في مقر الفرقة الرابعة، طه الهاشمي إلى التداول في شأن تأليف حكومة جديدة، همس إبراهيم الراوي، قائد الفرقة الرابعة، في أُذن الهاشمي: «ماذا يريد ـ المقصود عبد الإله ـ منا؟ هل يريد أن نصطدم بإخواننا؟ إن هذا لا يقع أبدا.»[٥]

لماذا لم يعهد عبد الإله بتأليف الحكومة الجديدة إلى نوري السعيد أو إلى المدفعي أو إلى جودت، ولماذا لم يشترك نوري السعيد في الحكومة الجديدة؟[٦]

جاء تكليف طه الهاشمي تأليف الحكومة الجديدة بعد مشاورات بينه وبين الضباط الأربعة بحضور الكيلاني أولا، ثم بينه وبين عبد الإله بعد سفره إلى الديوانية في اليوم الثاني.[٧] وصمم الهاشمي على استثناء «المتواطئين مع الأجنبي»، على حد تعبيره.[٨] ويبدو لنا أن الشخصيات السياسية المنادية بالتعاون الفعال مع إنكلترا رضيت بتكليف الهاشمي تأليف الحكومة الجديدة، شرط أن يضع حدا نهائيا لتدخل ضباط «الحلقة الذهبية» الأربعة في الحياة السياسية.

وإذا ما أخذنا برواية الهاشمي، فمن الممكن أن المدفعي وجودت مالا إلى إقالة الضباط الأربعة من الجيش.[٩] لكن عبد الإله اكتفى بنقل «بعض القادة» إلى خارج بغداد.[١٠] ويبدو واضحا أن الهاشمي أدرك أن مستقبل حكومته ومصيرها اعتمدا على تنفيذ شروط عبد الإله.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

لم تقتصر الصعوبات التي واجهتها حكومة الهاشمي على شروط عبد الإله والعناصر الموالية لبريطانيا؛ فعندما أعلن الهاشمي بيان الحكومة الجديدة أمام النواب تطرق إلى أسباب استقالة حكومة الكيلاني، وعزا الهاشمي ذلك إلى محاولة الكيلاني الضغط على عبد الإله لحل مجلس النواب ولمخالفة أصول الدستور. وأثار بيان رئيس الحكومة الجديد حفيظة الكيلاني الذي كان قد اتهم القوى الأجنبية - بالتأكيد إنكلترا - بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، الأمر الذي أدى إلى استقالة حكومته. ورأى الكيلاني في بيان الهاشمي تكذيبا لبيانه، فطالب بتصحيح بيان الحكومة، وقوبل الطلب بالرفض. وفشلت جميع المساعي للتوفيق بينهما.[١١] وبذلك ساهمت العوامل الفردية السياسية في إضعاف حكومة الهاشمي، وفقد الهاشمي آخر فرصة له للمحافظة على ما بقي له من ثقة الكيلاني ومؤيديه. ولعل إصرار الهاشمي على صيغة بيانه السياسي من دون تغيير، بحيث يرضي الكيلاني، عبّر عن عدم لباقته السياسية. فقد كان الكيلاني الشخصية السياسية العراقية الوحيدة التي كان يمكن بواسطتها احتواء الضباط الأربعة والراديكاليين القوميين، كالسبعاوي والسامرائي، كما أن ميوله إلى التعاون مع دولتي المحور لن تكون بلا حدود وبكل ثمن.

وما ان تم تأليف الحكومة الجديدة حتى بدأت التوقعات التي انتُظر من الهاشمي تحقيقها تأخذ أشكالا مختلفة. فقد أصر الوصي على العرش على عدم المجيء إلى بغداد قبل إتمام عملية نقل «بعض الضباط» (أي الضباط الأربعة) من بغداد. وحاول الهاشمي إقناعه بضرورة «تهدئة الجو» أولا، اعتقادا منه أن «نقل البعض من القادة أمر يتم مع الزمن.»[١٢] ويبدو أن ميل الهاشمي إلى انتهاج سياسة براغماتية لتحييد «بعض القادة» من ساحة الصراع السياسي المحلي لم يجد صدى إيجابيا عند عبد الإله.

لم يكتف نيوتن باستقالة حكومة الكيلاني، كما لم يعط حكومة الهاشمي فرصة كي تستطيع توطيد سير أعمال الحكومة. فقد قام في ٣ شباط/فبراير - أي بعد تأليف الحكومة مباشرة - بزيارة الهاشمي، وطلب قطع العلاقات مع إيطاليا. كما لفت نظر الهاشمي إلى المحادثات السرية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا والاتصالات المشبوهة مع اليابان. ودلت طلبات نيوتن على أن بريطانيا كانت مطلعة تماما على نشاط الحكومة السابقة. وعندما حاول الهاشمي تبرير سياسة العراق حتى ذلك الحين، لفت نيوتن نظر الهاشمي إلى «أن قضية قطع العلاقات مع إيطاليا مهمة في نظر بريطانيا، وقد لا يصفو الجو تماما بين العراق وبريطانيا إذا لم تقطع العلاقات.»[١٣] وكان ذلك تهديدا صريحا من دون قناع. لكن الهاشمي رفض اتخاذ خطوات كهذه، إذ عنى قطع العلاقات مع إيطاليا وانحياز كلي إلى جانب بريطانيا تفجير الوضع السياسي من جديد. وإذا أخذنا برواية الهاشمي لوقائع اجتماع ٣ شباط/فبراير فهل عنى نيوتن بقوله إن «الجو

لن يصفو تماما» تدخلا بريطانيا سافرا؟ من الصعب الإجابة عن ذلك، لكن النفي ضعيف أيضا إذا قصد به نفي إمكان التدخل. وعاد السفير البريطاني إلى المطالب نفسها في لقاء آخر له مع الهاشمي في ٨ شباط/فبراير، وأبدى تذمره من «كثرة عدد» الفلسطينيين والسوريين على الرغم من أن عددهم لم يزد على الأربعمئة - بحسب الهاشمي - وطالب بـ «مراقبة أعمالهم» نظرا إلى أنهم «يبثون الدعاية ضد بريطانيا.»[١٤]

ويبدو أن الهاشمي اعتقد بمبدأ المساومة والأخذ والعطاء. فذكّر نيوتن بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها حكومته خلال التوتر السياسي الذي ساد بين بريطانيا وحكومة الكيلاني، وبعدم وفاء حكومته بالعقود والتعهدات البريطانية العسكرية، ورفضها تسليم العراق ما وعدت به من طائرات وأعتدة عسكرية. ورجع الهاشمي إلى «أسطوانة» القضية الفلسطينية وتجميد ما نادى «الكتاب الأبيض» به. لكن نيوتن لم يأت بجعبة مملوءة حلولا، وكل ما استطاع إبداءه هو «الأسف» وتبرير عدم تنفيذ بريطانيا لالتزاماتها تجاه العراق.[١٥] وفي الواقع فإن حكومة الهاشمي كانت في أمس حاجة إلى «إنجازات» محلية وعربية لتوطيد أركانها ولكسب ثقة الرأي العام.

وبعد أيام قليلة من محادثات نيوتن - الهاشمي زار وليم دونوفان (Donovan)، بوصفه مندوبا لروزفلت، العراق بعد رحلة له في البلقان في ١٢ شباط/فبراير وأجرى محادثات مع الهاشمي، واجتمع إلى المفتي أيضا. وأوضح دونوفان للسياسيين العربيين أن الولايات المتحدة الأميركية ستقوم بجميع الجهود لتحقيق نصر بريطاني. ونجح في إقناعهما بأن طابع رحلته في شرق البحر الأبيض المتوسط سياسي محض، بينما جاء في واقع الأمر باسم وكالة الاستخبارات الأميركية لاستقصاء التطورات العسكرية والسياسية.[١٦]

اكتسبت تهدئة المناخ السياسي المحلي أولوية خاصة عند الهاشمي منذ تأليف حكومته. ومال الهاشمي إلى نقل بعض ضباط «الحلقة الذهبية» إلى خارج بغداد كخطوة أولى لـ «يقل نشاط المعارضين» - المقصود السعيد وجودت والمدفعي - «ويكفون عن إقلاق الأمير بشأن موقف القادة»،[١٧] على حد تعبيره، فعقد اجتماعات مع كل من كامل شبيب وصلاح الدين الصبّاغ في ١١ شباط/فبراير. وطبقا لرواية الهاشمي، فإن كلا القائدين وافق على أمر النقل عندما تتم الإجراءات الرسمية.[١٨] ويبدو أن الهاشمي اعتقد أن تصفية جو العلاقات بين الضباط والوصي على العرش ضرورية لإنجاح عملية النقل. وأبدى الضباط استعدادا لإعلان الولاء للوصي على العرش. لكن الهاشمي فشل في إقناع عبد الإله بالموافقة على استقبال ضباط «الحلقة الذهبية» قبل نقل البعض إلى خارج بغداد.[١٩]

لم ير الهاشمي نفسه تابعا لأي طرف من الطرفين المتصارعين. وفي الواقع فإن

LAU Beirut campus

حكومته كانت حكومة وسط حاولت التغلب على الأزمة، ومن هنا نتج مصدر ضعفها. ولخص الهاشمي عناصر ضعفها، ولخص في الوقت نفسه حدة الاستقطاب السياسي وجوانبه المتعددة، في تعليق جانبي بعد جلسة لمجلس النواب: «وكان موقف القادة (المقصود الضباط الأربعة) مني موقف الحذر والقلق» لعزمه على إجراء تنقلات في قيادات الجيش، و«موقف المعارضة (المقصود السعيد والمدفعي وجودت) موقف المهاجم المتحين للفرص وموقف رشيد عالي وأعوانه موقف المخاصم. . . حتى نوري نفسه كان يعمل في الخفاء ويتحين الفرص. أما ناجي شوكت فكان ينتظر الوقت بفارغ الصبر لينتقم مني. وأما المفتي فظل المحور الذي تدور حوله المزاعم الوطنية ويعتبر كل تفاهم مع الإنكليز خيانة للقضية العربية. وكان موقف الضباط البريطانيين في الجيش مما يثير قلق القادة، فأخذ المفتش العام يرسل إليّ الكتاب تلو الكتاب ينتقد فيه أعمال صلاح الدين وأعمال كامل شبيب. . .»[٢٠]

هكذا أصبح الاستقطاب السياسي المحلي مرآة للصراع العالمي وامتدادا له في الوقت ذاته. وليس من الغريب استحالة ـ أو شبه استحالة ـ إحلال سياسة وفاق وطني، إذ لم يقبل أي طرف من كلا الطرفين بتنازلات معينة ليتعايش مع الطرف الآخر.[٢١] ومما زاد في صعوبات حكومة الهاشمي رغبة إيدن، وزير الخارجية البريطانية، في الاجتماع إليه خلال زيارة منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في شباط/فبراير ـ آذار/مارس. ولما كان الهاشمي قد عرف مطالب بريطانيا خلال لقاءات مع سفيرها في بغداد من ناحية، ورفضها «تموين الجيش بالأسلحة والمهمات التي يحتاج إليها» من ناحية أُخرى، فقد رفض الاجتماع إليه، بحسب رواية السويدي، وفضل إرسال السويدي، وزير خارجيته، لمقابلة إيدن في القاهرة.[٢٢]

اكتسبت محادثات إيدن ـ السويدي، في ٦ آذار/مارس وبعده، أهمية خاصة في تطور العلاقات بين بريطانيا والعراق. وكانت حكومة تشرشل قد أطلقت يد إيدن حرة في اتخاذ القرارات خلال زيارته للبلقان، وتركيا، ومصر. ويبدو أن السويدي كان يعلم بما كان يدور في خلد الهاشمي من مطالب كـ «ثمن» لتلبية رغبات حكومة تشرشل. فطرح السويدي مسألة تزويد الجيش العراقي بما كان يحتاج إليه من الأسلحة والعتاد، كما أثار مسألة تدريب عدد من الضباط العراقيين في بريطانيا. ولفت أنظار إيدن إلى أهمية «اتباع سياسة ملائمة مع العراق، تهدىء من روع الرأي العام، وتقنعه بأن إنكلترا ما زالت صديقة وحليفة للعراق، ومساعدة له في قضاياه.»

وكانت ردة فعل إيدن أن الجيش العراقي «أصبح ويا للأسف متشربا بروح النازية والفاشستية.» وتساءل: «لماذا يصر ويلح (هذا الجيش) على الحصول على الأسلحة وهو غير مهدد من قِبل أحد، هل إنه يريد أن يتسلح ويتجهز ليحاربنا كما يجاهر بذلك

بعض المتهوسين من الضباط، أو المدنيين الذين قرروا إعلان العداء ضد إنكلترا مهما كلفهم الأمر؟» وعندما اجتمع السويدي إلى ويفل، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، عاد الأخير إلى سؤال مشابه: «هل تضمن لي أن الجيش المذكور بعدما يحصل على تلك الأسلحة سوف لا يستعملها ضدنا؟» وإذا اعتمدنا رواية السويدي، فإن كلا من إيدن وويفل وعد بإمكان البحث في هذه الطلبات في المستقبل.

وعندما طرح السويدي مسألة استقلال سوريا ولبنان خلال لقاء مع سفير بريطانيا في القاهرة، كانت ردة فعل السفير أن خطوة كهذه ستُفشل كل جهود بريطانيا الرامية إلى كسب فرنسا إلى جانبها وستعتبر «بمثابة خيانة وعدم وفاء.»[٢٣] ولا شك في أن جواب إيدن يذكّرنا بموقف ألمانيا خلال محادثات حداد، وبموقف سفيرها في باريس بصورة خاصة. فقد عارضت ألمانيا البند المتعلق باستقلال سوريا ولبنان بحجة أن ذلك سيعرض علاقاتها بحكومة فيشي الفرنسية للخطر، وسيدفع القوات الفرنسية المرابطة في سوريا إلى الانضمام إلى الحركة الديغولية. وخلافا لما يرى البعض،[٢٤] فإن طرح القضية الفلسطينية خلال زيارة السويدي للقاهرة لم يكن سوى «أسطورة».[٢٥] ومع ذلك، اعتبر السويدي زيارته «ناجحة جدا لو صادفت استعدادا لدى الجيش لإزالة الجفاء ما بين العراق وبريطانيا.»[٢٦]

وإذا تجاوزنا ما لم يتعرض السويدي له في مذكّراته فإن مسألة قطع العلاقات مع إيطاليا وحرية حركة القوات البريطانية شكلتا محور المحادثات في القاهرة. ومن المحتمل أن تطهير جهاز الحكم والجيش من العناصر المناوئة لبريطانيا، وكما توحي مذكّرات السويدي أيضا، احتلّ مكانا مهمّا في المحادثات.[٢٧] ومما يجعلنا نميل إلى هذا الاعتقاد أن الهاشمي بدأ يفكر بقطع العلاقات مع إيطاليا بصورة جدية بعد رجوع السويدي من القاهرة.[٢٨] ويبدو واضحا من تساؤلات إيدن وويفل ـ كما سجلها السويدي ـ أن إخراج الضباط المناوئين لبريطانيا من الجيش شكل شرطا أساسيا لتخفيف، أو لإلغاء القيود الاقتصادية البريطانية، ولتقديم أي شكل من أشكال المساعدة.

خلاصة القول: إن كسب ثقة بريطانيا وصدقيتها من جديد اقتضى إجراء انقلاب فوقي في الجيش، وربما في جهاز الحكم المدني أيضا.[٢٩] ومن ناحية أُخرى، تعدت المحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا أهدافها السياسية المباشرة وأصبحت رمزا لـ «استقلال» العراق في نظر التيارات الراديكالية السياسية والقيادات العسكرية.[٣٠] ومن الأكيد أن المفتي رأى في تلبية رغبات الحكومة البريطانية نهاية له كشخصية سياسية. هل تستطيع حكومة الهاشمي القيام بانقلاب فوقي؟

من الصعب إدراج الهاشمي في أي من المعسكرين المتنازعين (نوري السعيد

LAU Beirut campus

ومؤيدوه من جهة والراديكاليون القوميون من جهة أُخرى). وكان هو نفسه قد عمل سابقا على تقوية مركز الضباط الجدد، اعتقادا منه أن توزيع مراكز القوى يمكن أن يحد من «فساد» السياسيين المدنيين الذين لم يروا في الحكم سوى وسيلة لملء جيوبهم وأداة لرعاية مصالحهم الفردية. ورأى الهاشمي أن من الحكمة السياسية أن يكتفي بأنصاف الحلول، آخذا التوتر السياسي في العراق بعين الاعتبار من ناحية، ونزولا عند رغبة السياسيين البريطانيين من ناحية أُخرى. وانطلق الهاشمي بذلك من منطلق السياسة العملية التي اقتضت عمل ما يمكن عمله في أوضاع العراق العصيبة آنذاك. فارتأى أن ينقل كامل شبيب، قائد الفرقة الأولى، إلى خارج منطقة بغداد «لأنه العنصر المثير. . . بتوهماته وتعظيمه للأمور.»[٣١] وصلاح الدين الصباغ، قائد الفرقة الرابعة، لأنه كان أشد الضباط عداء لإنكلترا وأكثرهم معارضة للإملاء السياسي البريطاني.

هل يقبل الضباط بالإجراءات الحكومية؟

لا شك في أن سقوط حكومة الكيلاني أضعف مكانتهم على المسرح السياسي الرسمي العراقي. ومع أن حكومة الهاشمي وجدت قبولا عندهم، فإن تعنت عبد الإله ورفضه استقبالهم لإعلان ولائهم زادا في مخاوفهم.[٣٢] ولم يكن وضع السياسيين المدنيين الراديكاليين من ذوي الميول القومية، كالسبعاوي والشيخ والسامرائي ـ وطبعا الكيلاني وشوكت قبل كل شيء ـ بأفضل من وضع الضباط الأربعة. فقد عنى سقوط الحكومة أن الكيلاني لا يستطيع أن يتحدث باسم العراق على الصعيد الرسمي. ومع أن الحسيني كان قد أصبح قطبا سياسيا، بصفته رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى سابقا وقائدا للحركة الوطنية الفلسطينية، وزعيما عربيا فيما بعد، فإن سقوط حكومة الكيلاني أضعف مكانته السياسية وقدرته على التأثير في مراكز السلطة الرسمية.

من ناحية أُخرى، لم تتكلل الجهود الدبلوماسية لدى دولتي المحور بنجاح يستحق الذكر على الصعيد العملي. فمضى الشهر تلو الشهر وأجهزة الحكم في برلين تبحث عن وسيلة من الوسائل لإمداد العراق بالعتاد العسكري. وكل ما أنجزته جهود المفتي والتيارات العراقية من ذوي الميول القومية كان قليلا من المال وكثيرا من مشاعر التعاطف. ورأينا خلال متابعتنا للمادة الوثائقية أن روما وبرلين كانتا مقتنعتين بأن نزاعا عسكريا بين العراق وبريطانيا سيؤدي إلى نصر بريطاني محقق. ومع ذلك، فإن محاضر محادثات حداد في روما وبرلين، وكذلك مذكّراته، تخلو من تحذير إيطالي أو ألماني للداعين إلى التعاون مع دولتي المحور من القيام بأية خطوة يمكن أن تتخذها بريطانيا ذريعة للتدخل العسكري في العراق، كما تخلو المادة الوثائقية الوفيرة من أية إشارة إيطالية أو ألمانية «تنصح» المفتي والمناوئين لسياسة بريطانيا بالتريث والانتظار. وإذا ما اعتبرنا رسائل حداد التي وصلت إلى مرسليه واعتمدنا روايته، فإن حداد بدأ يعتقد أن

«الألمان يريدون توريطنا في نزاع مسلح مع بريطانيا يهدفون من ورائه إلى خلق اضطراب لبريطانيا في الشرق الأدنى يساعدهم في حركاتهم المقبلة.» وكان حداد قد أوصى بعدم الانزلاق «إلى مثل هذه السياسة».[٣٣] ومع أن بعض رسائله لم يصل، فإن مكوثه في روما وبرلين أسابيع كثيرة كان دلالة كافية لتُلقي الشك عند الحسيني والكيلاني في إمكان نجاح زيارته. ومن ناحية أُخرى، فإن جهودا أُخرى بذلها كامل الكيلاني، شقيق رشيد وسفير العراق في أنقرة، لاستبدال الاتحاد السوفياتي بدول المحور لم تتكلل بنجاح أكبر.[٣٤] ورأينا معارضة ربنتروب الشديدة لإرسال أسلحة عن طريق الاتحاد السوفياتي ـ إيران.

خلاصة القول: إن الدوائر السياسية العربية المناهضة للسياسة البريطانية وجدت نفسها في خط الدفاع منذ الأزمة التي أسقطت حكومة الكيلاني وطوال فترة حكومة الهاشمي. وكان عليها أن تقبل بسياسة الهاشمي على الرغم مما ستفقده من مراكز القوى، أو أن تعارضها وتقاومها بالقوة إذا لزم الأمر.

أخذت هذه الدوائر تجري مشاورات فيما بينها، وتناولت المحادثات تنسيق خطواتها السياسية للمحافظة على مواقعها السياسية. ويبدو لنا أن المفتي قام بدور مركزي في هذه المشاورات. وجرى أهم اجتماع لها في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤١، حيث أقسم المؤتمرون ـ المفتي والكيلاني وشوكت والصباغ والسبعاوي وفهمي السعيد ومحمود سلمان ـ[٣٥] أنهم سيعملون لـ «إنقاذ البلاد العربية» ونبذ «الخلافات الناشئة عن الأنانية والحزازات الشخصية.» ويذكر الصباغ في مذكراته بالتفصيل الدوافع التي حدت العناصر المناهضة لسياسة بريطانيا على العمل بكل ما أوتيت من قوة لـ «إنقاذ البلاد العربية»، وكان أهمها اقتناعهم الأكيد بأن بريطانيا لن تكتفي بقطع العلاقات مع إيطاليا، إذ إن قطع العلاقات «يعتبر في حد ذاته خطوة كبيرة نحو ما يريد الإنكليز من إخضاع العراق والأمة العربية، ومن شق الجيش العراقي على نفسه، والحط من قوة طه الهاشمي وسمعته. ويصبح طه بعد قطع العلاقات أمام أمرين: أن يرضخ للإنكليز ويلبي مطالبهم كاملة، أو أن يرغمه الوصي على الاستقالة. . . ويتنحى عن الحكم لوزارة مؤلفة على نحو ما يريده الإنكليز، فتحيل البعض على التقاعد، وتلقي البعض الآخر في غياهب السجن أو تبعدهم.»[٣٦]

خلاصة الأمر: كان هدف اجتماع ٢٨ شباط/فبراير الشهير معارضة أية خطوة تؤدي إلى انقلاب فوقي «أبيض» لتطهير الجيش، وأجهزة الحكم المدني، والحياة السياسية، من العناصر المناهضة لسياسة بريطانيا، واستعمال القوة إذا لزم الأمر لمنع القيام بانقلاب فوقي. ومن الواضح أن المؤتمرين اعتقدوا أن الهدف النهائي لسياسة الضغط البريطانية هو إقامة حكومة تكتفي بدور الدمية، أو بدور ساعي البريد لتنفيذ السياسة البريطانية.

LAU Beirut campus

لم يسفر اجتماع ٢٨ شباط/فبراير عن اتخاذ خطوات عملية مباشرة. واكتفى المؤتمرون بـ «التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رأيه والانتظار ثلاثة أشهر أُخرى حتى ينجلي بعدها الموقف العالمي وتبين الحالة السوقية.»[٣٧] ولا تكشف المادة الوثائقية عن خطوات قام المؤتمرون بها لحمل الهاشمي على التريث والانتظار.

لكن طلبات إيدن في القاهرة استوجبت حلا عاجلا، كما أن مخاوف عبد الإله، المفتعلة في أغلب الأحيان، ساهمت في زيادة الضغط على حكومة الهاشمي لاتخاذ بعض الخطوات العملية، كإبعاد «القادة» عن المسرح السياسي تمهيدا لقطع العلاقات مع إيطاليا. فدعا الهاشمي كامل شبيب، بعد رجوع السويدي من القاهرة في ١٧ آذار/مارس على الأرجح، وبلّغه أمر النقل.[٣٨] كما بلّغ الهاشمي الصباغ الشيء نفسه. ويبدو أن دوائر المفتي والكيلاني علمت بأمر النقل، وبحثت فيه في اجتماعات سرية. وخيم التردد والعصبية بين هذه الدوائر؛ فقد رجع حداد في ٢٥ آذار/مارس إلى بغداد من دون أن يحمل في جعبته سوى تعهد دولتي المحور بمساعدة العراق والمفتي بالأموال، ووعد بدراسة طلبات العراق العسكرية. ودعا الهاشمي كلا من شبيب والصباغ مرة أُخرى في ٢٧ آذار/مارس ـ أي بعد رجوع حداد بيومين ـ لإبلاغهما أن أمر النقل لا رجعة عنه.[٣٩] وانتشرت الشائعات بشأن رفض الضباط الانصياع لأمر الحكومة.[٤٠] وكان كل من عبد الإله والكيلاني قد حاول تجنيد القبائل عندما ازداد احتمال اللجوء إلى القوة لحل الأزمة. ويبدو أن الوصي على العرش لم يجد تأييدا واسعا، فقبل بمحاولة الهاشمي الأخيرة في ٣١ آذار/مارس لتخفيف التوتر السياسي الذي قارب الانفجار، وأعلن عن استعداده لقبول «القادة» واستقبالهم.[٤١] ومن ناحية أُخرى حاول الكيلاني إقناع الهاشمي في ٢ نيسان/أبريل بالانضمام إلى حكومة يؤلفها، لكن الهاشمي رفض، وهو ما يدل على أن الكيلاني وضباط الجيش قرروا القيام بانقلاب عسكري قبل اجتماع ٢ نيسان/أبريل.

إننا لا نعرف شيئا عن الاجتماعات التي قام الضباط بها، ولا عن المشاورات التي جرت بينهم وبين الكيلاني بين ٢٥ آذار/مارس و٢ نيسان/أبريل. فمذكرات الصباغ تتطرق إلى حمل الهاشمي على الاستقالة في ١ ـ ٢ نيسان/أبريل.[٤٢] هل قام المفتي بدور في تفجير الأزمة؟ ما هو الدور وما حجمه وطبيعته؟ من الصعب الإجابة عن هذه الأسئلة لكن من المؤكد أن الكيلاني أصبح قطب الحركة الانقلابية. هل أمكن تجنب تلك الحركة؟ لقد كان من الممكن تأجيلها على الأرجح، إذ تكشف مذكرات الهاشمي عن قبول كامل شبيب بأمر النقل. ويبدو لنا أن الصباغ كان مترددا في الأيام الأخيرة قبل ليلة ٣ نيسان/أبريل. لكن الكيلاني رأى في الانقلاب فرصة شخصية ضد الهاشمي

والوصي على العرش. أما الحسيني فقد كانت أنصاف الحلول غريبة عنه، وهو لم يعرف التراجع الاستراتيجي السياسي، كما أن مفهوم ضرورة التريث والانتظار في أحوال سياسية معينة لم يكن له وجود في قاموسه السياسي. وبذلك افتقر القادة الانقلابيون إلى ما تحلى خصومهم السياسيون به، عندما اكتفوا بحكومة ـ المقصود الحكومة الهاشمي ـ من خارج صفوفهم من دون أن يتخلوا عن تحقيق أهدافهم السياسية.

ثانيا: حكومة الكيلاني وسياسة المفاوضات

كان انقلاب ٢ ـ ٣ نيسان/أبريل ردة فعل مباشرة على إصرار الهاشمي على نقل شبيب والصباغ من قيادة الفرق العسكرية المرابطة في بغداد والمناطق القريبة منها. ولا شك في أن اجتماع ٢٨ شباط/فبراير المشهور عبّر عن إصرار القوى السياسية والعسكرية المعادية لبريطانيا على الاحتفاظ بمراكز قواها السياسية والعسكرية، وعلى إبعاد الشخصيات السياسية الموالية لبريطانيا عن مراكز قواها السياسية.[٤٣] لكن الاعتقاد أن انقلاب بداية نيسان/أبريل قد دبر له وخطط من أجله في ٢٨ شباط/فبراير،[٤٤] وأن أحداث الحرب في آذار/مارس قد شجعت قادة الانقلاب على القيام به،[٤٥] يحتاج إلى مراجعة.[٤٦] وفي الواقع، فإن اجتماع ٢٨ شباط/فبراير جاء نتيجة الضغط البريطاني منذ الأيام الأولى لحكومة الهاشمي من أجل تغيير سياسة العراق الخارجية وإعادة هيكلة القوى السياسية على الصعيد المحلي. وكان انقلاب ٢ ـ ٣ نيسان/أبريل أيضا ردة فعل على ازدياد هذا الضغط أكثر منه فعلا موجها. وبمعنى معين، فإن الانقلاب كان مرتجلا أملته الأوضاع الآنية، وأهم ما «خطط» الانقلابيون له كان إسناد رئاسة الحكومة إلى الكيلاني وإبعاد نوري السعيد والمدفعي وجودت عن العراق، وذلك بتعيينهم في البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج. ولذا احتاج الكيلاني إلى بضعة أيام ليؤلف «حكومة الدفاع الوطني»، بصورة رسمية ونهائية.[٤٧]

ويبدو لنا أن الانقلابيين قد ظنوا أول وهلة أن عملهم الانقلابي لم يكن سوى طبعة جديدة لما قاموا به من قبل، عندما أُجبر الكيلاني على الاستقالة قبل ما يقرب من شهرين وتم تأليف وزارة الهاشمي. لكن هرب عبد الإله ولجوءه إلى القوات البريطانية المرابطة في الجنوب قرب البصرة قد فاجأ الانقلابيين،[٤٨] وخلّفا مسألة دستورية دارت بشأن شرعية الحكومة الجديدة.[٤٩]

كانت أول خطوة قامت الحكومة البريطانية بها هي محاولة إقامة حكومة معادية لحكومة الانقلاب برئاسة عبد الإله. فقد استدعى سفيرها في بغداد توفيق السويدي، الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة الهاشمي، في مساء يوم الانقلاب

للمشاورات. وفي اليوم التالي أخبره عن عزم الحكومة البريطانية على إقامة حكومة برئاسة عبد الإله. ووجد اقتراح السفير قبولا لدى السويدي، الذي اعتقد من ناحية أُخرى أن انضمام الهاشمي إلى الأمير والرجوع عن الاستقالة، وبالتالي الإبقاء على حكومته كحكومة العراق الشرعية، كل ذلك سيجرد حكومة الكيلاني من كل سمة شرعية تدّعيها. وحاول السويدي إقناع الهاشمي بذلك بعد اجتماعه إلى السفير البريطاني.

لم تجد محاولة السويدي نجاحا لدى الهاشمي. إذ أصر الأخير على الاستقالة، وطلب من السويدي تسليم كتاب الاستقالة إلى الأمير. وأكد الهاشمي بذلك أيضا استياءه من التدخل البريطاني المستمر في الحياة السياسية في العراق. وفي الواقع فإن الهاشمي اعتقد أن معاهدة سنة ١٩٣٠ لا تلزم العراق بالوقوف إلى جانب بريطانيا ومعاداة أعدائها كليا. ومن الأرجح أن العامل الشخصي أدى دورا في قناعاته بضرورة التزام الحياد تجاه الصراع السياسي، ولا سيما أن الانقلاب لم يكن موجها ضده ولا ضد حكومته بالذات، بصورة رئيسية.

فشلت جهود سفير بريطانيا في إقامة حكومة لـ «مقاومة العصاة»(٥٠) ولـ «الضرب على أيدي العابثين بالدستور»،(٥١) بعد أن رفض الهاشمي الرجوع عن الاستقالة والانضمام إلى الأمير. وعاد السفير، في ٥ نيسان/أبريل، فطلب من السويدي وبعض الوزراء الآخرين مرة أُخرى الذهاب إلى البصرة لإقامة حكومة برئاسة عبد الإله. لكن سيطرة الجيش على الطرق الرئيسية في بغداد جعلت هروب السويدي وبعض الوزراء الآخرين صعبا للغاية.

استطاع عبد الإله التعايش سياسيا، بصورة باردة تارة وبصورة ساخنة تارة أُخرى، مع الضباط والعناصر السياسية الراديكالية العراقية خلال الأزمات الحكومية السابقة. لكن حدة الصراع، الخفي أحيانا والمكشوف أحيانا أُخرى، غيرت مقومات الصراع السياسي الداخلي في العراق واستوجبت حلا حاسما لا يقبل المساومة. ونميل إلى الاعتقاد بصحة ما نقله الكيلاني إلى الهاشمي بعد التقاط مكالمة هاتفية من أن الأمير «سوف يعود إلى بغداد ظافرا وسيشنق القادة على باب القلعة.»(٥٢) لكن فشل عبد الإله في إقامة حكومة جديدة أثار خيبة أمل في نفسه، وقضى على جهود السفير البريطاني التي رمت إلى إحداث انقسام داخلي في العراق وتفجير حرب أهلية محتملة يمكن أن تستخدمها بريطانيا ذريعة لتدخل عسكري مباشر.

فشل افتعال حرب أهلية، وحلت الدبلوماسية الساخنة بعد الأسبوع الأول من الانقلاب. وحقق الانقلابيون هدفهم السياسي المباشر: إلغاء أمر نقل كامل شبيب وصلاح الدين الصبّاغ من قيادة فرقهم العسكرية بعد الاستيلاء على السلطة. وأعلن الكيلاني تعهده احترام التزامات العراق الدولية، ومن ضمن هذه الالتزامات معاهدة سنة

١٩٣٠، كما فهمتها حكومته السابقة طبعا. وقد ساهم تعيين كورنولس (Cornwallis) سفيرا لبريطانيا في بغداد، بدلا من نيوتن، في زيادة توتر العلاقات بين بريطانيا والعراق؛ فقد امتنع السفير الجديد من تقديم أوراق اعتماده إلى الحكومة الجديدة. واستمرت الحكومة البريطانية تعتبر عبد الإله ممثل الحكم الشرعي في العراق. ولم ير تشرشل في حكومة الكيلاني سوى حكومة «مغتصبة» للشرعية الرسمية.(٥٣)

ويبدو لنا أن الكيلاني علق أهمية خاصة على إحراز اعتراف بريطاني بالتغييرات السياسية الأخيرة، ولا سيما تعيين الشريف شرف وصيا على العرش؛ فزار كورنولس في ٧ نيسان/أبريل، وأكد له التزام حكومته الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا. كما طلب من جميل مردم إجراء اتصالات مع كنابنشو، سفير الولايات المتحدة في بغداد. وتزامنت هذه الاتصالات مع اتصالات بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأميركية. ورأت هذه الأخيرة أن أنسب حل لتجديد العلاقات الدبلوماسية التزام الصمت وتجنب أي إعلان رسمي، سواء الاعتراف بحكومة الكيلاني أو عدم الاعتراف بها؛(٥٤) وبتعبير آخر: ترك طبيعة العلاقات الدبلوماسية القانونية عائمة، من دون تحديد معين.

لكن الهجوم الألماني على الجبهة المصرية في ٣١ آذار/مارس تلاه هجوم آخر في البلقان في ٦ نيسان/أبريل. واستهدف الهجوم الألماني اليونان بصورة خاصة. واستطاع رومل، قائد القوات الألمانية في ليبيا، أن يسترجع خلال نحو ١٢ يوما ما احتاجت القوات البريطانية إلى ما يقرب من الشهرين لدحر القوات الإيطالية داخل ليبيا. وبذلك ازدادت أهمية طريق العراق - شرق الأردن - فلسطين الاستراتيجية لتحافظ بريطانيا على ممر يصل قواتها بالهند ويسهل نقل الوحدات الأسترالية والنيوزيلندية إلى جبهة القتال.(٥٥)

وفعلا، فقد أمر تشرشل في ٨ نيسان/أبريل - بواسطة أميري، سكرتير الدولة - قائد القوات البريطانية في الهند والشرق الأوسط بإرسال قوات عسكرية من الهند إلى العراق بحيث يصل عددها إلى ثلاث وحدات بدلا من وحدة واحدة. كما أمر بمرابطة هذه القوات في البصرة، وبتعزيز القوات البريطانية في قاعدة الحبّانية قرب بغداد. لكن زيادة القوات البريطانية المرابطة في العراق بسبعة آلاف جندي تعارضت ونصوص اتفاقية ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٠، التي عقدتها حكومة الكيلاني السابقة.

ليس معروفا متى علم كورنولس، بالضبط، برغبة حكومته في نقل وحدات جديدة إلى العراق، والأرجح أنه علم بذلك في وقت مبكر. لكن كورنولس أعلم الكيلاني بذلك مساء ١٦ نيسان/أبريل فقط. ولم يخف الكيلاني دهشته من الخطوات البريطانية، فقد كانت مفاجئة ومن دون مشاورات سابقة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الكيلاني رأى أن مرابطة قوات بريطانية بصورة دائمة في العراق مخالفة لاتفاقية ٢١

حزيران/ يونيو ١٩٤٠، التي حددت حجم القوات البريطانية التي يحق لها أن ترابط في العراق بصورة دائمة بثلاثة آلاف. ومما زاد في ارتباك الكيلاني أن الإبلاغ جرى عشية وصول الوحدات الجديدة إلى البصرة، وهو ما ترك لدى الكيلاني انطباعا بأن السلطات البريطانية حاولت بذلك أن تضع الحكومة العراقية تحت الأمر الواقع. وعلل كورنولس خطوة حكومته بأن اتفاقية ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ ليس لها وجود،[٥٦] وبأن سياسة حكومته اعتمدت على نصوص اتفاقية سنة ١٩٣٠. وعاد كورنولس إلى تفسير حكومته لنصوص معاهدة سنة ١٩٣٠ التي تلزم العراق بالوقوف إلى جانب أعدائها في حالة الحرب.

وفي الواقع فإن العلل التعاقدية والتبريرات، التي حاول كورنولس أن يضفي عليها حلة الشرعية القشيبة، فقدت شرعيتها بذاتها منذ عدم اعتراف حكومته بحكومة الكيلاني بوصفها حكومة العراق الشرعية. فعدم اعتراف بريطانيا بشرعية حكومة الكيلاني حرر تلك الحكومة من اتفاقية سنة ١٩٣٠ أيضا. أما الزعم القائل إن حكومة الكيلاني افتقرت إلى الشرعية الدستورية، نظرا إلى اغتصابها السلطة بالقوة، فليس كافيا ما دام عبد الإله، الذي له الحق في تكليف شخص معين تأليف الحكومة، فشل في تأليف حكومة جديدة يمكن أن تكسب الشرعية الدستورية. ولم يواصل جهوده لتأليف حكومة جديدة. ويمكن القول إن حكومة الكيلاني افتقرت إلى الشرعية الدستورية لو نص الدستور على أن وضع العراق بلا حكومة هو وضع دستوري في حد ذاته. فقد أصبح العراق بلا حكومة وتلاشت آمال تأليف حكومة جديدة.

رافق إنزال القوات البريطانية الآتية من الهند حملة إعلامية واسعة. فقامت وسائل الإعلام البريطانية - من صحف وإذاعة - بنشر «ترحيب» الشعب العراقي بمجيء القوات البريطانية، وأثنت على «التهليل» الذي قابلت «جماهير الشعب العراقي» به الوحدات البريطانية في طريقها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. ولما امتنعت حكومة الكيلاني من استخدام وسائل العنف لمنع أو إعاقة تحركات الوحدات العسكرية البريطانية، راحت وسائل الإعلام البريطانية تمتدح «روح التعاون» الذي تبديه الحكومة العراقية، واعتبرت ذلك ضربة قاضية ضد «دسائس ومكائد» دول المحور التي تتظاهر بصداقتها للعرب.[٥٧] أما على الصعيد الحكومي الرسمي، فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية في إثارة اعتقاد لدى الحكومة العراقية بأن تطور الحرب استلزم مجيء وحدات بريطانية جديدة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. كما أن حكومة تشرشل بلغت وزارة الخارجية الأميركية في ٢٠ نيسان/ أبريل استعدادها إقامة «علاقات غير رسمية» إذا أبدت حكومة الكيلاني «تعاونا غير مشروط وبلا حدود.»[٥٨]

هدفت الدبلوماسية البريطانية - وبالتحديد دبلوماسية تشرشل - إلى المراوغة

والمهادنة، لصرف الأنظار عن الأهداف الحقيقية للتحركات العسكرية البريطانية. وأصابت سياسة صرف الأنظار نجاحا في العراق. ففي ١٨ نيسان/ أبريل أصدر تشرشل تعليماته بوضع قيادة الوحدات العسكرية البريطانية تحت قيادة الجيش البريطاني في الهند. وأخذت قيادة الهند تستعد لإرسال وحدات جديدة إلى العراق. كما بقيت الوحدات التي وصلت إلى العراق مرابطة هناك من دون أن تتجه إلى شرق الأردن. وكانت قيادة الأسطول البريطاني قد عززت وحداتها في الخليج بوحدات الأسطول المرابطة في شط العرب والبصرة، فأرسلت حاملة طائرات وبعض سفن الطوربيد لترابط في شط العرب بصورة دائمة.

وقد أثار عزم الحكومة البريطانية على إرسال وحدات جديدة إلى العراق مخاوف حكومة الكيلاني. فبلّغ الكيلاني كورنولس معارضة حكومته لمجيء أية وحدات جديدة من دون أن تنقل الحكومة البريطانية الوحدات التي وصلت إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. وحددت حكومة الكيلاني حجم القوات البريطانية بوحدة كاملة - لواء (Brigade) - طبقا لاتفاقيات سنة ١٩٣٠ وحزيران/ يونيو ١٩٤٠. لكن تشرشل رفض التفسير العراقي لهذه الاتفاقيات وأصدر تعليماته بمواصلة تعزيز القوات البريطانية في العراق. وبينما انتهجت بريطانيا في السابق إبلاغ حكومة العراق توجه وحدات عسكرية إلى العراق أو تحركات جيشها، أصبحت ترسل قواتها من دون أن تعلم الحكومة العراقية بصورة مسبقة. وبذلك لم يعد لدى حكومة الكيلاني أي تقدير دقيق لعدد أفراد القوات البريطانية، ولطبيعة هذه الوحدات القتالية.

وهكذا جاءت التحركات العسكرية البريطانية في العراق لتحقيق الأهداف السياسية، خلافا لما حدث في مصر في صيف سنة ١٩٤٠. وواصلت بريطانيا نقل وحدات عسكرية منذ ٢٠ نيسان/ أبريل من دون أن تأبه لموقف حكومة الكيلاني كليا. وانتقلت المواجهة بعد ٢٠ نيسان/ أبريل من دور الحوار المصحوب بالحذر وعدم الثقة إلى مرحلة الحرب الدبلوماسية. ووصلت هذه الحرب الدبلوماسية إلى ذراها بين ٢٧ نيسان/ أبريل و٢ أيار/ مايو ١٩٤١، تاريخ الهجوم البريطاني على الجيش العراقي.

ما الذي حدا حكومة الانقلاب على أن تختار سياسة المفاوضات وتجنب الصدام العسكري مع بريطانيا؟

إذا راجعنا محضر اجتماع ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٤١، الذي تحدثنا عنه سابقا، فإننا لا نجد أية إشارة تدعو إلى الصدام العسكري مع إنكلترا. ولعله يبدو غريبا أن المؤتمرين لم يتعرضوا إلى إمكان تدخل بريطاني مسلح بالدراسة لاستخلاص الاستنتاجات السياسية والحربية من هكذا إمكان. ومن ناحية أخرى، لم تسفر محادثات حداد عن نتائج عملية، كما ذكرنا سابقا. وكان فايتسكر قد أعد في ١١ آذار/ مارس ١٩٤١ رسالة

ردا على رسالة الحسيني في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤١. لكن النص النهائي لرد فايتسكر لم يتم إعداده سوى في ٨ نيسان/أبريل، أي بعد حدوث الانقلاب، ووصل في أواخر نيسان/أبريل على الأرجح.[٥٩] وكان سفير العراق في أنقرة قد اتصل بفون بابن، وأوضح له مبكرا في ٤ نيسان/أبريل دواعي حدوث الانقلاب فأرجعها إلى نتائج زيارة إيدن. كما بعث حداد برسالة في ٣ نيسان/أبريل أهاب فيها بوزارة الخارجية الألمانية أن تتخذ الخطوات الضرورية لمساعدة العراق.[٦٠] ولفت فورمان نظر ربنتروب إلى أنه على الرغم من أن الحكومة العراقية الجديدة مترددة، فإنها «أكثر الحكومات صداقة ووطنية.»[٦١]

وأشار فايتسكر مجددا في رسالته إلى المفتي، في ٨ نيسان/أبريل، إلى المصالح المشتركة بين ألمانيا والعرب في الكفاح ضد «البريطانيين واليهود»، كما أعلن اعتراف بلده بـ «الاستقلال الكامل للدول العربية أو تلك التي لم تنشد استقلالها، (لكن) لم تحصل عليه بعد.» وتناول فايتسكر مسألة تزويد العراق بالعتاد العسكري، وهي مسألة ازدادت أهميتها وتطلبت حلا عاجلا، ولا سيما بعد الانقلاب العسكري، فوعد بتزويد العراق بـ «المواد الحربية حالا» عندما تستطيع ألمانيا تأمين طريق لإرسالها.»[٦٢]

لا شك في أن المسألة اللوجستية ـ تأمين طرق المواصلات ـ شكلت عائقا مركزيا في إرسال العتاد العسكري، بعد أن رأت وزارة الخارجية الألمانية نفسها غير ملزمة كليا بالأخذ بوجهة النظر الإيطالية من دون تحفظ. لكن يبدو لنا أن العقبات التي اعترضت إمداد العراق بالأسلحة وتوثيق التعاون بين دولتي المحور ـ وبالتحديد مع ألمانيا ـ لم تقتصر على العامل اللوجستي، على الرغم من أهميته الذاتية، بل عادت أيضا إلى نهج العمل الوظيفي لأجهزة الحكم النازي نفسه.

لقد عرضنا الجهود التي بذلها يودل وريدر وهالدر، من دون جدوى، لإقناع هتلر في مناسبات متعددة بأهمية نقل ساحة الحرب والصراع ضد إنكلترا من المركز إلى الهوامش الجانبية ـ أي من أوروبا نفسها إلى مجالاتها الحيوية كحوض البحر الأبيض المتوسط. ورأينا أن البعض، وخصوصا ريدر، اعتقد أن حسم الصراع ضد إنكلترا يمكن أن يتم في الهوامش، ولا سيما في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولعله يجدر بنا أن نتذكر أن هذه المبادرات جميعها جاءت من رجال شغلوا مناصب رفيعة المستوى جدا في جهاز الحرب الألماني.

لكن تنشيط السياسة الألمانية وتفعيلها في العراق تما بمبادرة وزارة الخارجية الألمانية ورعايتها. وحاول ربنتروب نفسه أن يحتفظ لنفسه بإشراف يكاد يكون كليا على تحديد الخطوات الألمانية ضد إنكلترا في العراق، فمنع كانارس من القيام بأي نشاط في سوريا ولبنان. واعترض ربنتروب بشدة في ٤ شباط/فبراير على خطة أعدها كانارس لمد

العراق ببعض أنواع الأسلحة وبفرن لصهر الحديد يُرسَل إلى إيران رسميا ويترك في العراق خلال عبور عربات النقل لأراضيه.[٦٣] وعندما دخلت المشاورات الداخلية في أجهزة الحكم النازي مرحلة متقدمة، بعد الانقلاب في العراق، أصدر ربنتروب تعليماته بتشكيل وكالة استخبارات سياسية تعمل إلى جانب وكالة الاستخبارات الرسمية. ورأى ربنتروب أن عمل وكالة الاستخبارات الرسمية يجب أن يقتصر على الجانب العسكري. لكن الهدف من إقامة وكالة استخبارات جديدة ذات ارتباط مباشر بوزارة الخارجية جاء ليؤمن إشرافا مباشرا لوزارة الخارجية، أي ربنتروب، على جميع أنشطة ألمانيا في العراق. وهذا يظهر واضحا أيضا من خلال إصرار ربنتروب على إيفائه بجميع التفصيلات عن أعمال التخريب، ونسف المراكز الحيوية للمرافق البريطانية خلال مراحل التخطيط لها وتنظيمها وتنفيذها. وأمر بتأمين جميع اللوازم المالية لذلك.[٦٤] هل فتش ربنتروب عن «إنجاز» لينعم بـ «حظوة» خاصة عند هتلر، وهل رأى في أزمة العلاقات بين بريطانيا وحكومة الكيلاني «فرصة» سانحة؟ من الصعب نفي ذلك إذا أخذنا حرصه الشديد على «احتكار» المسألة العراقية بعين الاعتبار.

توجه ربنتروب إلى هتلر حالا، بعد أن أكد له مساعد سكرتيره أن الحكومة العراقية مصممة على مقاومة مرابطة القوات البريطانية في العراق. وتمكن ربنتروب من الحصول على موافقة هتلر على مد العراق بـ «جميع أنواع الأسلحة» في ١٠ نيسان/أبريل.[٦٥] وكان ربنتروب قد أصدر تعليمات إلى فورمان قبل ذلك بيوم واحد بأن «ينشط» الدبلوماسية الألمانية بقوة.[٦٦] وبدلا من أن تقوم وزارة الخارجية بإجراء اتصالات بأركان الحرب لتحديد أنواع الأسلحة والبحث في طرق إرسالها إلى العراق، أمر ربنتروب مساعد سكرتيره بالانتظار ريثما تنجح وزارة الخارجية في إيجاد الطريق لإرسال الأسلحة.[٦٧] وتبين أن عقبات كثيرة وقفت أمام عملية إرسال الأسلحة. ومع ذلك، طلبت وزارة الخارجية من هيئة الأركان العامة إعداد قائمة بأنواع الأسلحة. وأعد كايتل (Keitel)، رئيس هيئة الأركان العامة، قائمة مفصلة بأنواع الأسلحة والذخائر في ١٧ نيسان/أبريل، أي بعد أن تعدى عدد القوات البريطانية الحد الأقصى المسموح به طبقا للاتفاقيات بين بريطانيا والعراق. وبلّغ كايتل وزارة الخارجية أن إعداد الأسلحة للشحن يحتاج إلى زمن يتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع.[٦٨]

وفي أثناء انهماك وزارة الخارجية في الاتصالات الداخلية لمد العراق بالأسلحة، أجرت وزارة الخارجية مشاورات مع الحكومة الإيطالية لإعداد بيان لحكومة الكيلاني، ووافق الطرفان على نص سلمه غبرئيلي إلى الحكومة العراقية الجديدة في ١٢ نيسان/أبريل، كان أهم ما ورد فيه أن الحكومتين، الإيطالية والألمانية، «تابعتا عمله ـ المقصود الانقلاب وتأليف الحكومة ـ بأبلغ درجات العطف والتقدير» وأنهما تنصحان لحكومته

LAU Beirut campus

الشروع في مقاومة إنكلترا «حالما يبشر ميزان القوى بالنجاح.» ووعدت الدولتان بمد العراق بالأسلحة والمساعدات «حالما تحل الصعوبات المعروفة» والمرتبطة بـ «طرق نقلها».[٦٩] ولم تأخذ المذكرة بعين الاعتبار أن زمام المبادرة في الأعمال الحربية هو في يد القوات البريطانية لا العراقية، كما يبدو من المذكرة.

هل رمت المذكرة الإيطالية ـ الألمانية إلى تحذير حكومة الكيلاني من أية مبادرة عسكرية تستفز بريطانيا؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن اختيار حكومة الكيلاني السبل للوصول إلى تفاهم مع بريطانيا شرط الاعتراف بها يصبح مفهوما. وبالإضافة إلى ذلك، متى تستطيع دولتا المحور حل مسألة نقل المساعدات العسكرية التي دامت مدة طويلة من دون حل؟ من الأرجح، إن لم يكن من المؤكد، أن صعوبات نقل الإمدادات العسكرية شكلت عاملا آخر دفع حكومة الكيلاني إلى اختيار سبيل المفاوضات مع بريطانيا، ولو بصورة موقتة. وفي الواقع، فإن مذكرة غبرئيلي في ١٢ نيسان/أبريل عكست حدود قدرة دولتي المحور على التدخل في العلاقات البريطانية ـ العراقية، التي دخلت مرحلة ساخنة منذ انقلاب ٣ نيسان/أبريل ١٩٤١.

لكننا نميل إلى الاعتقاد أن مذكرة ١٢ نيسان/أبريل، على الرغم من نصها الحذر، كانت خطوة عكست استعداد دولتي المحور لمساندة حكومة الكيلاني. ولا شك في أن المشكلات التي اعترضت نقل الإمدادات العسكرية لم تكن مختلقة، ولا سيما أن دولتي المحور لم تستطيعا احتلال البلقان برمته حتى ١٢ نيسان/أبريل. ورأت وزارة الخارجية أن تعمل ما في وسعها كي تتجنب صداما عسكريا مع بريطانيا ما بقيت مسألة نقل الإمدادات العسكرية والمساعدات المالية معلقة.[٧٠]

هل تستطيع حكومة الكيلاني الصمود أمام الضغط البريطاني المتزايد؟

لقد تفوقت القوات العراقية على القوات البريطانية من الناحية العددية،[٧١] لكن أسلحتها كانت قديمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت القوات العراقية بحاجة ماسة إلى بعض أصناف الأسلحة، كالمدافع المضادة للدبابات والطائرات، وتفتقر إلى وحدات ميكانيكية عصرية. وزاد في صعوبات العراق العسكرية أن قواته الجوية كانت عاجزة عن القيام بحرب جوية بسبب قدم أصناف طائراتها.

ومن ناحية أخرى، فإن الضغط البريطاني اتسم بالطابع السياسي حتى اجتماع الكيلاني ـ كورنولس مساء ١٦ نيسان/أبريل ١٩٤١. وعندما بلّغ كورنولس الكيلاني، مساء ١٦ نيسان/أبريل، بشأن إرسال وحدات جديدة من الهند، وأن هذه الوحدات في طريقها إلى العراق من دون مشاورات سابقة بين الجانبين، تبين للكيلاني أن الضغط السياسي دخل مرحلة الضغط العسكري، ولا سيما أن حاملة طائرات وسفن طوربيد قد ضربت حصارا بحريا غير رسمي على العراق من ناحية عملية. وكان على الكيلاني إما

أن يقبل بالأمر الواقع، وإما أن يقاوم عملية إنزال قوات جديدة ما دامت القوات التي وصلت لم تغادر العراق. وكان تشرشل قد أصدر تعليمات جديدة أمرت باستمرار عملية إنزال القوات البريطانية واستخدام القوة إذا لزم الأمر. وطبقا لتعليمات تشرشل المتتالية، فقد كان الغرض من تحرك القوات البريطانية إنشاء قاعدة كبيرة قرب البصرة، وتعزيز قاعدة الحبّانية الجوية لاستخدام القوات البرية والجوية «عاملا» للمحافظة على «الاستقرار»، تحسبا لتطورات الحرب.[٧٢] وفي الواقع فإن استمرار إرسال قوات بريطانية قد جاء لتصبح هذه القوات «جيش احتلال»، ما دامت لم تواصل سيرها إلى مصر، كما ادعى الساسة البريطانيون، وأنها ستقرر «مصير حكومة الكيلاني» عند الحاجة.[٧٣]

ويبدو أن اجتماع مساء ١٦ نيسان/أبريل أحدث ارتباكا وقلقا لدى «حكومة الدفاع الوطني». فقد عقدت الحكومة اجتماعا طارئا، صباح ١٨ نيسان/أبريل، عارضت فيه بشدة مجيء قوات بريطانية جديدة إذا واصلت القوات الحالية مرابطتها في العراق. فقد عنت موافقة الحكومة على وصول قوات بريطانية جديدة ومرابطتها في العراق، بالإضافة إلى القوات الحالية آنذاك، قبول التفسير البريطاني لمعاهدة سنة ١٩٣٠ والاعتراف بعدم وجود اتفاق حزيران/يونيو ١٩٤٠، الذي حدد القوات البريطانية المسموح بمرابطتها في العراق بثلاثة آلاف جندي. وفي الواقع، فإن موافقة عراقية على تحويل العراق إلى ثكنة عسكرية للقوات البريطانية عنت أيضا بالنسبة إلى الرأي العام العراقي استسلاما كاملا لسياسة تشرشل، وهذا ما حاولت حكومة الكيلاني تجنبه. ومن الممكن أن الراديكاليين العراقيين في وزارة الكيلاني مثل يونس السبعاوي، أبدوا، بتأييد من ضباط الجيش، معارضة شديدة في جلسة صباح يوم ١٨ نيسان/أبريل.[٧٤] هل مال الكيلاني إلى الموافقة كخطوة تكتية على الأقل؟ لا نعرف ذلك. المهم في الأمر أن الكيلاني بلّغ السفير البريطاني في ١٩ نيسان/أبريل رفض حكومته إنزال أية قوات بريطانية جديدة قبل خروج القوات الحالية، وضرورة إعلام الحكومة العراقية مسبقا بمجيء قوات جديدة.[٧٥]

وهكذا أدت وجهات النظر المختلفة في اجتماع الكيلاني ـ كورنولس إلى مفترق طرق لا رجعة منه إلا بزوال أحد الطرفين. ولم تعد مسألة التعاون مع دولتي المحور مسألة خيار، بل ضرورة ملحة ما دامت حكومة الكيلاني عاجزة عن الدفاع عن وجودها، نظرا إلى ضعفها العسكري من ناحية، وعازمة على مقاومة المطالب البريطانية من ناحية أخرى. وانتهت مرحلة الغزل بين المنادين بالتعاون مع دولتي المحور وبين هاتين الدولتين، وحل الارتباط بعجلتيهما محل التقارب منهما والتعاطف معهما. ومهما تكن الدوافع الذاتية لهذا التقارب والتعاطف، فلا شك في أن سياسة تشرشل وسفرائه في بغداد ساهمت مساهمة بالغة في تحويل ميول التقارب من دولتي المحور، التي عرفت المد والجزر لدى الكيلاني، من مجرد ميول إلى سياسة ذات أهداف واضحة. فقد

LAU Beirut campus

أصبح الهدف الرئيسي والمباشر من توثيق التعاون بين دولتي المحور وحكومة الكيلاني المحافظة على «استقلال» العراق.

عرف الكيلاني خطورة خطوة حكومته، فعقد اجتماعا مع غبرئيلي في ١٨ نيسان/ أبريل بعد جلسة حكومته مباشرة. وكان هذا الاجتماع الأول منذ تأليفه حكومته الجديدة. وطبعا، فإن مسألة تزويد الجيش العراقي بالأسلحة احتلت أولوية عظمى، ولم تعد المطالب العربية السياسية موضوع المداولات. وبلّغ الكيلاني غبرئيلي استخدام إيطاليا وألمانيا للطرق الجوية، الأولى خلال هجومها على الحبشة، والأخرى خلال هجومها على النرويج. وبلّغ بسمارك وزارة خارجيته في برلين فحوى اجتماع الكيلاني إلى غبرئيلي مرة ثانية في ١٩ نيسان/ أبريل. وكانت وزارة الخارجية الإيطالية قد بلغت بسمارك استعداد موسوليني المبدئي لمساعدة العراق، لكنها أكدت قدرات إيطاليا المحدودة.(٧٦)

اجتمع الكيلاني إلى غبرئيلي مرة ثانية في ٢٣ نيسان/ أبريل. وكان الكيلاني قد بلغ السفير البريطاني في اجتماع ١٩ نيسان/ أبريل رسميا معارضة حكومته لإنزال قوات بريطانية جديدة ما دامت القوات المرابطة لم تترك أرض العراق. واختلف هذا الاجتماع إلى غبرئيلي عن سابقه، إذ تم بحضور المفتي ليؤكد خطورة الوضع. وقدر الكيلاني عدد القوات البريطانية آنذاك بسبعة آلاف جندي، لكنه أشار إلى إمكان إرسال خمسين ألفا من الهند إذا نجحت قوات دولتي المحور في طرد القوات البريطانية من مصر. وأكد الكيلاني عزم بريطانيا على احتلال العراق، والذي عنى سقوط حكومته. وعاد الكيلاني إلى طلباته المتكررة المتعلقة بالإمدادات الحربية والمساعدات المالية. ووعد غبرئيلي بتقديم تفصيلات محددة عنها. كذلك لفت الجانب العربي نظر غبرئيلي إلى ضرورة تكثيف الحملة الإعلامية، بواسطة إذاعتي باري وبرلين، وتوكيد عزم العراق على الدفاع عن نفسه ضد خطر الاحتلال البريطاني بأي ثمن.(٧٧)

جاء لقاء الكيلاني - غبرئيلي أولا، ولقاء الكيلاني - المفتي - غبرئيلي في اليوم التالي لامتحان صدقية وعود دولتي المحور، ولا سيما ألمانيا، عندما شعرت حكومة الكيلاني بأن صداما عسكريا مع بريطانيا أصبح مسألة وقت.

وقدم ربنتروب مذكرة إلى هتلر في ٢١ نيسان/أبريل تناول فيها طلب الكيلاني إرسال إمدادات حربية عن طريق الجو بصورة عاجلة. وكان ربنتروب قد أجرى اتصالات بالأركان العامة لتزوده بمعلومات قبل رفع المذكرة إلى هتلر. وأبرز ربنتروب في مذكرته صعوبة نقل معدات عسكرية عن طريق الجو إلى العراق نظرا إلى بعده عن قواعد دولتي المحور الجوية. وأشار ربنتروب إلى أن صنفا خاصا فقط من الطائرات (417 - cm Geschuetze) يستطيع الوصول إلى العراق، لكن عدد طائرات هذا الطراز كان محدودا.

وكانت هيئة الأركان العامة قد بلغت وزارة الخارجية أن سلاح الجو ملك الطراز J4، الذي يستطيع الوصول إلى العراق شرط أن يسمح له بالهبوط في سوريا للتزود بالوقود. وطبعا، فإن ذلك اقتضى الحصول على إذن من حكومة فيشي الفرنسية. وأشار ربنتروب في مذكرته إلى أنه يمكن استغلال الاتفاقيات التي سمحت تركيا بموجبها عبور معدات حربية إلى إيران وأفغانستان، وتوجيه الأسلحة إلى العراق من دون إذن رسمي.(٧٨) وبذلك عاد ربنتروب إلى اقتراح مشابه أعدته وكالة الاستخبارات الألمانية سابقا واعترض ربنتروب عليه.

ماذا كانت ردة فعل هتلر؟

وافق هتلر على ترك بعض الشحنات من الأسلحة، التي كانت في طريقها إلى أفغانستان أو كانت موجهة إلى إيران، رسميا في العراق. لكنه رأى أن الإعداد لإرسال إمدادات حربية خاصة إلى العراق وإرسالها يحتاجان إلى وقت. واعتقد هتلر أن مد العراق بالأسلحة أصبح «متأخرا جدا»، وفي الواقع متعذرا، بعد وصول القوات البريطانية. وكان هتلر قد اعتمد تقريرا أعده قسم الاستخبارات الذي عمل في مراقبة تحركات قوات العدو. وعلق فورمان على التقرير في اجتماع تم في ٢٦ نيسان/أبريل مع برنكمان (Brinckmann)، الذي شكل حلقة الوصل بين وزارة الخارجية وهيئة أركان الحرب العامة الألمانية، بأن التقرير بالغ كثيرا في تقدير القوات البريطانية. وطلب فورمان من كايتل، رئيس هيئة الأركان العامة، مجددا، البحث في نقل إمدادات حربية عن طريق الجو في مقابلة مع هتلر، بناء على ما ورد في مذكرة ربنتروب في ٢١ نيسان/ أبريل.(٧٩) ويبدو أن التحفظ الذي أبدته هيئة أركان الحرب العامة عاد أيضا إلى أن الدعوة إلى مد العراق بالمعدات الحربية لم تأتِ بمبادرة منها. ويظهر واضحا أن هتلر تبنى موقف جنرالاته على الرغم من أن ربنتروب كان من أكثر المقربين إليه.

وبينما تداولت هيئات الحكم النازي العليا أمر مد العراق بالأسلحة عن طريق الجو منذ ٢١ نيسان/ أبريل، اكتشفت هيئة أركان الحرب أن إنكلترا نجحت في فك لغة الشيفرة الإيطالية للمرة الثانية، وأنها كانت مطلعة كليا على مذكرات غبرئيلي وبرقياته.(٨٠) وقررت وزارة الخارجية الألمانية جعل أنقرة مركز الاتصالات الألمانية - العراقية. لكن كامل الكيلاني، شقيق رئيس الحكومة وسفير العراق في أنقرة، عارض ذلك لاعتقاده أن السفارة تحت رقابة جهاز الاستخبارات البريطاني الشديدة. واتفق الطرفان على أن استخدام طهران يضمن سرية أكثر للاتصالات بين البلدين.(٨١)

وجدت وزارة الخارجية الألمانية نفسها في سباق مع الزمن؛ فقد ازداد التوتر السياسي في العراق مع اقتراب موعد وصول الفرق البريطانية الجديدة من الشرق الأقصى. كما ساورت الشكوك هيئة الأركان العامة، ولا سيما سلاح الجو الألماني، في

LAU Beirut campus

جدوى تحويل العراق إلى ساحة صراع بين ألمانيا وبريطانيا، وكان لا بد لربنتروب من إقناع هتلر وهيئة أركان حربه بإمكان التغلب على الصعوبات. وعكست المذكرات والبرقيات الآتية من أنقرة وبغداد وروما شكوك القيادة العربية في بغداد في صدقية الوعود الألمانية. فطلب ربنتروب من الإيطاليين في ٢٧ نيسان/أبريل إبلاغ الحكومة العراقية أن ألمانيا ستعمل كل ما في وسعها لدعم العراق، وستصل بلاغات بشأن الخطوات العملية في أقرب وقت ممكن.(٨٢) وكانت وزارة الخارجية قد قررت إيفاد غروبا، خبير ألمانيا الشهير بشؤون العراق والشرق العربي، برفقة ممثلين عن هيئة الأركان العامة.(٨٣)

وقام ربنتروب مجددا برفع مذكرة جديدة إلى هتلر في ٢٧ نيسان/أبريل. وحاول ربنتروب تفنيد تحفظات هيئة الأركان العامة في محاولة منه لإقناع هتلر بجدوى وأهمية مساندة العراق عسكريا. ولفت ربنتروب نظر هتلر إلى أن تلك المعلومات مبالغ فيها وشبيهة بتلك التي وردت عن عدد القوات البريطانية التي تم إنزالها في اليونان. وأبرز ربنتروب تصميم بريطانيا على القضاء على حكومة الكيلاني لأسباب اقتصادية أيضا: نفط الموصل. وأراد ربنتروب بذلك لفت نظر هتلر إلى أهمية العراق النفطية للمجهود الحربي الألماني، ولا سيما أن ألمانيا كانت في أمس حاجة إلى مصادر الوقود. وأشار ربنتروب إلى إمكان إرسال كميات من الأسلحة من سوريا، التي كانت تحت رقابة لجنة المراقبة الإيطالية ـ الفرنسية، في مقابل تحرير بعض القطع الحربية الفرنسية. وطلب ربنتروب من هتلر «موافقة مبدئية» على استخدام سلاح الجو عندما تدعو الحاجة.(٨٤) وكان ربنتروب قد حاول الحصول على موافقة الجنرال يشونك (Jeschonnek) في سلاح الجو الألماني على استخدام القوات الجوية في الصراع المقبل بين بريطانيا وألمانيا في العراق، لكن يشونك تملص من رد إيجابي مباشر، وعلل رفضه غير المباشر بأن عدد الطائرات التي يمكن استعمالها لهذا الغرض محدود. ودفع رفض قيادة سلاح الجو ربنتروب إلى التوجه إلى غيرنغ، الذي شغل منصب القائد الأعلى للسلاح الجوي الألماني على الصعيد الرسمي.(٨٥)

وبينما كان ربنتروب وفورمان يبذلان الجهود داخل أجهزة الحكم النازي ـ منذ ١٩ نيسان/أبريل بصورة خاصة ـ لمساندة العراق في حالة صدام عسكري مع إنكلترا، اقترب موعد وصول الفرق العسكرية في الجيش الإمبراطوري البريطاني. وقابل كورنولس الكيلاني في ٢٦ نيسان/أبريل، أي قبل وصول الفرق الإمبراطورية، وأخبره بأنه خُوِّل الاعتراف بحكومته إذا أبدت حكومته تعاونا وثيقا ضمن شروط معاهدة سنة ١٩٣٠، طبقا للتفسير البريطاني لها.(٨٦) ومن الصعب معرفة مدى صدقية هذه الوعود. لكن موافقة عراقية غير محدودة عنت تراجع حكومة الكيلاني عن مواقفها السابقة من الاتفاقيات

المعقودة بين بريطانيا والعراق ومن الأهداف السياسية ـ التي كان من أهمها المحافظة على «استقلال» العراق ـ التي قام الانقلاب من أجلها. وبذلك يزول كل اختلاف بين «حكومة الدفاع الوطني» وحكومة أُخرى برئاسة نوري السعيد أو جميل المدفعي. ولا شك في أن موافقة كهذه كانت ستصطدم أيضا بمعارضة شديدة من قبل ضباط الجيش والراديكاليين العراقيين. ويبدو أن الالتباس والتناقض في الموقف البريطاني اللذين نجما عن امتناع الحكومة البريطانية من الاعتراف بحكومة الكيلاني كحكومة العراق الشرعية من ناحية، ومطالبة كورنولس حكومة الكيلاني بالتزام المعاهدة على أساس أنها حكومة العراق الشرعية من ناحية أُخرى، لم تطرح على مائدة النقاش في اجتماع ٢٦ نيسان/أبريل. فالمنطق السياسي استلزم الاعتراف بحكومة الكيلاني أولا، ومن ثم المطالبة بالتزام المعاهدة إذا سلمنا بصحة التفسير البريطاني للمعاهدة. وفي الواقع فإن وعد كورنولس لم يكن سوى مراوغة دبلوماسية.

المهم في الأمر أن وصول القوات البريطانية الجديدة ـ ٣٥٠٠ رجل ـ في ٢٨ نيسان/أبريل أدى إلى انتقال الصراع من مرحلة الصراع السياسي إلى مرحلة المواجهة العسكرية انتقالا فعليا. فقد أمرت قيادة «حكومة الدفاع الوطني» بعض وحداتها بالتحرك نحو قاعدة الحبّانية واتخاذ مواقع دفاعية لمنع القوات الجوية البريطانية من استعمال قاعدة الحبّانية لضرب مواقع القوات العراقية.

ثالثا: أسابيع الحسم الأربعة ونهاية حكومة الكيلاني

علل الكيلاني تحرك بعض وحدات القوات العراقية بقيادة فهمي السعيد، وتمركزها على التلال المشرفة على قاعدة الحبّانية البريطانية، بأنهما خطوة اتُّخذت للحيطة فقط. وكانت القوات البريطانية تستعمل القاعدة للتدريب بصورة عامة. لكن حكومة تشرشل اعتبرت الخطوة العراقية كافية لاستعمالها ذريعة لبدء عمليات عسكرية، فأجلت السلطات البريطانية رعاياها بعيدا عن القاعدة. وبدأت الطائرات البريطانية تلقي قنابلها على القوات العراقية المرابطة قبالة قاعدة الحبّانية في صباح ٢ أيار/مايو ١٩٤١. وبعد قصف قصير تراجعت القوات العراقية إلى خطوط خلفية للقيام بهجوم معاكس، تاركة كميات كبيرة من الأسلحة. ويبدو أن القيادة العراقية لم تأخذ هجوم بريطانيا في الحسبان. وردت القوات العراقية على القصف الجوي بقصف القاعدة بالمدافع، لكن القوات البريطانية تمكنت من طردها من التلال المشرفة على قاعدة الحبّانية في ٧ أيار/مايو، واتجهت القوات العراقية نحو الفلّوجة القريبة من بغداد للوقوف في وجه القوات

البريطانية، إذا قررت الأخيرة مواصلة هجومها باتجاه بغداد. وساهم افتقار القوات العراقية إلى أسلحة مضادة للطائرات في زيادة خسائرها من جهة، وانسحابها السريع إلى الخلف من جهة أُخرى، وأظهر السلاح الجوي العراقي عدم فاعليته لأسباب متعددة. وتم تدمير عدد كبير من طائراته وهو جاثم في قواعده.(٨٧)

ويبدو أول وهلة أن قرار حكومة تشرشل باستعمال القوة العسكرية لإطاحة حكومة الكيلاني جاء لدرء الخطر عن مؤخر القوات البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط. فقد أجبرت القوات الألمانية المندفعة من شمال اليونان القوات البريطانية على التراجع إلى جنوب اليونان خلال الأسابيع الأولى من التدخل الألماني في البلقان، كما تراجعت القوات البريطانية في شمال إفريقيا إلى مصر. ولعل ما يمكن أن يثير الاستغراب أن ويفل، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، دعا إلى الوصول إلى تفاهم سياسي مع حكومة الكيلاني، والحيلولة دون الوقوع في صدام عسكري معها. وعلل ويفل ضرورة الأخذ بالخيار السياسي وأفضليته على الخيار الحربي بأنه لا يستطيع إرسال وحدات حربية إلى العراق. لكن تشرشل أصر على ذلك، معتقدا أن الأزمة الحالية هي فرصة ممتازة للقيام بـ «عملية جريئة» الآن لدرء الأخطار التي يمكن، من وجهة نظرة، أن تنجم في المستقبل نتيجة تواطؤ العراق مع دولتي المحور.(٨٨) وهكذا بدأت الحرب.

لن نتعرض هنا لتفصيلات العمليات الحربية والجهود التي بذلتها دولتا المحور، ولا سيما ألمانيا، لمد العراق بالأسلحة والمساعدة العسكرية، وذلك لسببين رئيسيين: إن تفصيلات العمليات العسكرية والخطوات التي قامت ألمانيا بها لمساعدة العراق أصبحت معروفة على الرغم من الغموض في مسائل ثانوية؛(٨٩) إن دراسة مستفيضة تشكل استطرادا لموضوعنا الرئيسي، لذلك سنكتفي بعرض سريع لها. إن ما يهمنا بصورة رئيسية هو الانعكاسات السياسية للحركة الكيلانية، ولا سيما أن الحاج أمين الحسيني وأتباعه قاموا بدور مهم لا يمكن إهماله.

تفوق الجيش العراقي على القوات البريطانية المرابطة في العراق عدديا. فقد بلغ عدد أفراده ما يقرب من خمسين ألفا بالإضافة إلى قوات الأمن والاحتياط، بينما لم يتجاوز عدد القوات البريطانية العشرة آلاف. لكن معظم وحدات الجيش العراقي كان من المشاة والفرسان. ولم يملك الجيش العراقي سوى وحدتين من الدبابات الخفيفة. وبلغ عدد طائرات سلاح الجو العراقي ٦٥ طائرة، معظمها من الطُرُز القديمة.(٩٠) وتألف الجيش من أربع فرق رئيسية، رابطت إحداها في منطقة البصرة وأُخرى في كركوك والثالثة في الموصل والأخيرة في منطقة بغداد. ويمكن القول إنه قد تم إعداد الجيش العراقي للحفاظ على الأمن الداخلي أكثر منه لقيادة حرب عصرية.

وما أن قامت الطائرات البريطانية بضرب القوات العراقية التي رابطت قبالة قاعدة الحبّانية، حتى أصدر هتلر أمرا بمد العراق بالمساعدة العسكرية بشتى الوسائل.(٩١) وعنى قرار هتلر تحوّل النزاع في جوهره من نزاع بريطاني - عراقي إلى مواجهة عالمية بين دولتي المحور وبريطانيا على الصعيد النظري على الأقل. وأصبح العراق جزءا من ساحة الصراع العالمي الذي امتد من مراكزه الرئيسية إلى الهوامش المحيطة. وعلى صعيد أجهزة الحكم النازي، فإن قرار هتلر في ٣ أيار/مايو يمكن اعتباره نصرا لربنتروب وفورمان، أي لوزارة الخارجية بصورة عامة، على هيئة أركان الحرب العامة، التي أبدت ترددا في تدخل ألماني بأي شكل من الأشكال، ولم تبد حماسة خاصة له، إذ شكّت في جدوى التدخل وتحفظت من نتائجه. ولعل كاناريس وبعض مساعديه في الاستخبارات العامة شكلا حالة استثنائية في هيئة الأركان العامة. وعلى الرغم من بعض عبارات ربنتروب التي تدعو حكومة الكيلاني إلى التأني والحيطة في بعض تعليماته، فإن الهجوم البريطاني لم يترك لوزارة الخارجية الألمانية خيارا، إذا أرادت إثبات صدقيتها، كما لم يترك خيارا أفضل منه لحكومة الكيلاني قبل ذلك.(٩٢) ولا شك في أن مبعوثي وزارة الخارجية الدبلوماسيين في طهران وأنقرة ساهما في تفاؤل رجال وزارة الخارجية في برلين بنتائج تدخل ألماني في العراق؛ فقد بلّغ إيتل (Ettel)، المبعوث الألماني في طهران، أن نجاحا ألمانيا في إقامة «مركز» في العراق سيدفع «جميع العالم العربي» «إلى تمرد ضد بريطانيا».(٩٣)

أدى إعلان تشرشل غير الرسمي الحرب على «حكومة الدفاع الوطني» العراقية برئاسة الكيلاني، وإعلان هتلر مد العراق بالمساعدة العسكرية «بشتى الوسائل» في ٣ أيار/مايو إلى ربط مصير حكومة الكيلاني وأمين الحسيني بتقلبات الصراع العالمي وتطوراته الحربية. وبذلك تضاءلت فرص الوصول إلى تفاهم مع بريطانيا وإمكانات التعايش على الرغم من الخلافات بينهما. وفي الحقيقة فإن الكيلاني نفسه مال إلى قبول صيغة تعايش على الرغم من تأزم العلاقات بين حكومته وحكومة تشرشل. ووجد الكيلاني تشجيعا بعد مقابلة سفير اليابان في بغداد في ٢ أيار/مايو. فقد نصح الأخير له بذل الجهود لإبقاء العراق خارج حلبة الصراع العالمي، وانتهاج سياسة حياد تجاه القوى المتصارعة.(٩٤)

ولم يمض على نشوب الأعمال الحربية أكثر من يومين حتى أعلنت تركيا، في ٤ أيار/مايو، استعدادها للتوسط بين الطرفين المتنازعين.(٩٥) وكان كلا الطرفين بحاجة إلى «وساطة» لدوافع مختلفة متباينة: فقد رأى الكيلاني - بصورة خاصة - في عرض الوساطة التركية فرصة لكسب الوقت للتأكد من مدى صدقية دولتي المحور. ووجدت حكومة تشرشل في الوساطة التركية فرصة لإضعاف مركز «حكومة الدفاع الوطني»

Beirut campus

العراقية. ويبدو أن قنوات حكومة تشرشل السياسية والعسكرية اعتقدت بوجود خلافات بين الكيلاني ومؤيديه وبين الضباط الأربعة والعناصر الراديكالية العراقية، مثل يونس السبعاوي. إذ بينما مال الكيلاني إلى قبول صيغة معينة تضمن تعايشا مع الحكومة البريطانية وبقاء حكومته، استمر الراديكاليون العراقيون يعتقدون أن هدف بريطانيا النهائي هو احتلال العراق. واعتقدت حكومة تشرشل أن قبولا بريطانيا بالوساطة التركية، مهما كانت طبيعة القبول وأهدافه، سيزرع بذور الخلاف داخل الحكومة العراقية. وإنْ وجد هذا الخلاف حقا فسيعمق قبول بريطاني بالوساطة هوّته، وربما سيدفع به إلى الانفجار.[٩٦] وإذا أخذنا برواية حداد فإن التوقعات البريطانية كانت حقيقية، إذ بينما قبل الكيلاني بالوساطة التركية أبدت العناصر الراديكالية العراقية معارضة شديدة. ولم يصل الطرفان إلى الاتفاق إلا بعد تدخل أمين الحسيني، الذي أيد الكيلاني.[٩٧] وأوفد الكيلاني ناجي شوكت في ٨ أيار/مايو لإجراء مفاوضات في أنقرة. ولم تسفر هذه المفاوضات عن حل يرضى الطرفان به. لكن شوكت استغل وجوده في تركيا لإجراء اتصالات جديدة برجال السفارة الألمانية هناك. وعقد اجتماعات عدة مع كرول (Kroll) بعد أن ساورته الشكوك في نجاح الوساطة التركية. ولم يتمكن شوكت من مقابلة فون بابن، السفير في أنقرة، نظرا إلى سفر الأخير إلى برلين لإجراء مشاورات مع حكومته بشأن السياسة الألمانية تجاه النزاع البريطاني - العراقي.

رجع تصميم الكيلاني على قبول الوساطة التركية، على الرغم من المعارضة في حكومته، إلى سببين رئيسيين: تمسكه بـ «استقلال» العراق؛[٩٨] عقم وعود دولتي المحور بتزويد العراق بالعتاد العسكري والمساعدات المالية الكافية. إذ لم تستطع وزارة الخارجية الألمانية طوال أشهر كثيرة بلورة خطة عملية لمد العراق بالمساعدات اللازمة، حتى تحول الخلاف بين العراق وبريطانيا إلى صدام مسلح في ٢ أيار/مايو. وفي الواقع، فإن قيام الكيلاني بإبلاغ غبرئيلي في ١٨ نيسان/أبريل أن العراق مصمم «على الدفاع عن نفسه» كان مؤشرا كافيا لوزارة الخارجية لرسم سياسة تأخذ نشوب الصدام العسكري بعين الاعتبار. لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث. وهذا ما دفع هتلر إلى التعليق على طلب ربنتروب، أي استعمال السلاح الجوي الألماني لنقل الإمدادات إلى العراق، بأن الوقت «أصبح متأخرا جدا».[٩٩] ويمكن القول إن اقتراح ربنتروب في ٣ أيار/مايو بإرسال غروبا ومساعدين عسكريين للإشراف على نقل الإمدادات وتنظيم التعاون العملي كان أول خطوة عملية.[١٠٠] وعندما وصل غروبا إلى بغداد في ١١ أيار/مايو لمس خيبة الأمل التي ألمت بالقيادة العراقية. ففي الجلسة التي عقدها غروبا مع كبار أعضاء القيادة السياسية والعسكرية، والتي نقل حداد محضرها وقام بترجمته،

Riyad Nassar Library
LAU Beirut campus

طلب صلاح الدين الصباغ أن ينقل لغروبا: «يا سيد كمال، قل لحضراتهم إننا لا نريد منكم نصائح ونظريات عسكرية. فعندنا منها الشيء الكثير. نحن نريد فقط طائرات كثيرة ومساعدات كبيرة، نريد طائرات ودبابات ووو...»[١٠١]

بدأ ربنتروب ورجال وزارة الخارجية الألمانية اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة «الملف العراقي»، بعد قرار هتلر في ٣ أيار/مايو. ولم يسمح تطور الأحداث في العراق بإهمال العامل الزمني. فقرر ربنتروب إيفاد غروبا إلى بغداد، كما طلب من أبتس، السفير الألماني لدى حكومة فيشي الفرنسية، إجراء مفاوضات مع دارلان (Darlan)، رئيس حكومة فيشي الفرنسية، والضغط عليها إذا دعت الحاجة. وكان هدف المحادثات مع دارلان السماح للطائرات الألمانية بالهبوط في مطار قرب حلب للتزود بالوقود ولمد العراق بأسلحة من مخازن الجيش الفرنسي في سوريا، في مقابل تنازلات ألمانية لحكومة فيشي. كما طلب ربنتروب من أبتس إيفاد ران (Rahn) إلى سوريا لإجراء محادثات مع قائد الجيش الفرنسي بشأن الإمدادات العسكرية إلى العراق. وفي الوقت نفسه بعث فورمان بمذكرة إلى كرول في أنقرة في ٦ أيار/مايو طالبا منه إبلاغ الحكومة العراقية أن المساعدات الألمانية ستصل إلى العراق «في أقرب وقت». وعاد فورمان مرة ثانية في ١٠ أيار/مايو وبلغ كرول أن الإمدادات الألمانية ستصل إلى العراق في مدة أقصاها ١٤ يوما.[١٠٢]

وصل ران إلى حلب في ١٠ أيار/مايو، واحتاج غروبا إلى يوم كامل ليصل إلى بغداد.[١٠٣] وبوصول غروبا وران، بدا أن رياح الحرب أخذت وجهتها نحو المشرق العربي.

وحين وصل غروبا إلى بغداد في ١١ أيار/مايو أصبح وضع القوات العراقية صعبا. فقد تمكنت القوات البريطانية المرابطة في قاعدة الحبّانية من دحر القوات العراقية بعد يوم واحد من القتال. وكان ويفل قد أمر بإرسال أسراب من السلاح الجوي الملكي البريطاني من مصر إلى العراق. وواصل سمارت (Smart) هجومه على القوات العراقية، واستعان بأسراب السلاح الجوي الآتية من مصر، فألحق خسائر كبيرة بالقوات العراقية إلى حد أنها لم تستطع سحب الكثير من معداتها الحربية وعرباتها، فتركتها منسحبة إلى الفلّوجة. لكن القوات البريطانية اضطرت إلى وقف تقدمها نحو بغداد عن طريق الفلّوجة. وكانت القوات العراقية المرابطة قرب البصرة قد قامت بنسف الجسور لمنع تقدم القوات البريطانية المرابطة في منطقة البصرة إلى الشمال. وكان تشرشل قد أصدر تعليماته إلى ويفل في ٦ أيار/مايو بإرسال إمدادات من فلسطين وشرق الأردن بعد مشاورات مع قائد القوات البريطانية في الهند. ولم يبق لويفل، الذي أبدى معارضته لحل عسكري لأزمة العلاقات مع العراق، سوى الانصياع لأوامر رئيس حكومته. فاتجه

غلوب [باشا]، الذي أصبح قائد الجيش الأردني، على رأس قوة عسكرية إلى الرطبة. وكانت حكومة الكيلاني قد عهدت إلى فوزي القاوقجي قيادة القوات العراقية لمنع غلوب من احتلال الرطبة. وعلى الرغم من الأخطاء في نقل المعلومات الاستخبارية بشأن عدد قوات غلوب وتفوقها على قوات القاوقجي،[١٠٤] فإن القاوقجي استطاع عرقلة تقدم قوات غلوب من دون أن يتمكن من وقف تقدمها. وكان غلوب قد جرح في أثناء بعض المواجهات، التي كانت أقرب إلى المناوشات منها إلى المعارك الحربية.

وباختصار يمكن القول إن القوات العراقية كانت مرابطة شمالي البصرة وفي الرمادي وغربيها، على الطريق المؤدية إلى الرطبة، غداة وصول غروبا.[١٠٥] وكان الموقف الحربي لا يزال يمكن إنقاذه، لكن ذلك اعتمد على وصول السلاح الجوي الألماني، ولا سيما أن القوات العراقية أصبحت بلا سلاح جوي ومكشوفة كليا أمام هجمات سلاح الجو الملكي البريطاني.

كانت حكومة الكيلاني قد أوفدت طالب مشتاق إلى طهران في ٥ أيار/مايو لإجراء محادثات مع المبعوثين الدبلوماسيين، الإيطالي والألماني، في طهران. وقدم مشتاق تفصيلات محددة عن المساعدات المالية اللازمة لحكومة الكيلاني (ثلاثة ملايين دينار بالعملات الصعبة وبالذهب) وشراء ما يعرض في الأسواق المالية من العملة العراقية لمنع تدهورها. وأكد مشتاق لإيتل أن الجيش العراقي ما زال يسيطر على الوضع العسكري. لكن المبعوث العراقي لحّ على المبعوث الألماني في ضرورة التعجيل في إرسال قوات جوية لحماية الجيش العراقي من القوات الجوية البريطانية، وإمدادات حربية مختلفة، كالدبابات والمدافع الثقيلة وأسلحة مضادة للدبابات والطائرات، وغيرها. وأبرق إيتل في اليوم نفسه لإبلاغ المسؤولين في وزارة الخارجية حاجة العراق الماسة إلى السلاح.[١٠٦]

هكذا اعتقد إيتل أن صمود القوات العراقية أمام القوات البريطانية اعتمد أيضا على «ظهور» سلاح الجو الألماني. وعندما وصل غروبا إلى بغداد واجتمع إلى القيادات السياسية والعسكرية العراقية والمفتي نشبت مشادة عنيفة بشأن الوعود الألمانية، التي سبق أن تحدثنا عنها. فأبرق غروبا إلى وزارة خارجيته في ١١ أيار/مايو وطلب «ظهور طائرات ألمانية» في أجواء العراق («حالا») ومن دون تأخير، ولو بصورة رمزية، لأهمية ذلك من الناحيتين الحربية والسياسية.[١٠٧] ويبدو واضحا من برقية غروبا أن «ظهور» السلاح الجو الألماني ذو أهمية معنوية أيضا.

يمكن اعتبار الاجتماع بين ممثلين عن وزارة الخارجية وممثلين عن القيادة العليا للقوات الألمانية في ٦ أيار/مايو أول خطوة للبحث في تقديم المساعدات الألمانية ودرسه على مستوى رفيع.[١٠٨] وقرر الطرفان اختيار جزيرة رودس مركزا لقيادة

القوات، التي ستعمل في الشرق الأوسط، واختير يونك (Junck) قائدا لها في رودس، على أن يتولى فون مانتويفل (Von Manteuffel) الإشراف على تنظيم الإمدادات الحربية وتنسيقها في حلب في شمال سوريا. وبعد ذلك طلب فون بلومبرغ (Von Blomberg) أن تسند قيادة الحملة الألمانية إليه في العراق. كما تقرر إرسال سربين من الطائرات القاذفة والمقاتلة ـ أي ٢٤ طائرة ـ كأول قوة جوية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من اللازم إرسال عدد معين من طائرات النقل ـ ١٦ طائرة ـ تحت قيادة روتر (Rother)، وبعض السفن لنقل مواد الوقود ومستلزمات أُخرى.[١٠٩]

عندما قررت وزارة الخارجية الألمانية، بالتنسيق مع القيادة العليا للقوات الألمانية، اتخاذ الخطوات العملية الأولى لإرسال الإمدادات الحربية إلى العراق، وباشرت تنفيذ هذه الخطوات، استطاعت القوات البريطانية إنجاز قفزة نوعية في نقل قوات جوية وبرية إلى العراق. هل تستطيع ألمانيا إغلاق الفجوة بينها وبين بريطانيا؟

لخص بسمارك، السكرتير الأول في السفارة الألمانية في روما، شروط نجاح التدخل الألماني في الصراع الحربي بين حكومة الكيلاني وبريطانيا، بعد ظهور طلائع السلاح الجوي الألماني في أجواء الشرق، بما يلي:

«وكل ما أستطيع أن أحكم عليه هنا (أي في روما) أن دول المحور تستطيع أن تلحق ضربة قوية بالعدو الإنكليزي؛ إذ أعتقد بجدوى استغلال الحالة، (لكنه) من الضروري ألا تهدر أية دقيقة سدى لجعل الجيش العراقي في وضع (حربي) يستطيع به شن الحرب ضد الإنكليز... ويتوقف الوصول إلى هذه النتيجة على إرسال المزيد من الطائرات الحربية حالا... وكل تأجيل سيؤدي إلى أسوأ النتائج في الشرق الأوسط، بينما ستأتي كل مساعدة سريعة بنتائج حاسمة.»[١١٠]

من ناحية أُخرى، أدى التدخل الألماني، الذي جاء بناء على طلب حكومة الكيلاني، إلى تغير في طبيعة النزاع العراقي ـ البريطاني؛ إذ بدأ النزاع يتحول من نزاع بريطاني ـ عراقي في الدرجة الأولى إلى صدام بين مراكز القوى العالمية المتصارعة. ولاح أن الكيلاني وأمين الحسيني نجحا في «توريط» دولتي المحور في الصراع العربي ـ البريطاني. هل نجحا فعلا؟

استغرقت المشاورات الدبلوماسية والاستعدادات العملية لتنفيذ قرار هتلر، المتخذ في ٣ أيار/مايو، ما يقرب من عشرة أيام، حتى بدأت طلائع الإمدادات الحربية الألمانية تصل إلى الشرق. وسرعان ما تبين أن أنواع البنزين العراقي لا تلائم الطائرات الحربية الألمانية. كما أن المطار الواقع قرب حلب، والذي اختير محطة لتزويد الطائرات بالوقود، ينقصه بعض المواصفات الفنية لاستعماله من دون مشكلات.[١١١] ومما زاد الأمر سوءا سقوط طائرة فون بلومبرغ في أوضاع غامضة ومصرعه عند وصول أولى

LAU Beirut campus

Riyad Nassar Library

الطائرات الحربية الألمانية إلى بغداد في ١٢ أيار/مايو، فساهم ذلك في زيادة العقبات التي اعترضت انتظام المساعدة العسكرية الألمانية لبعض الوقت.[١١٢] ولم تنته الصعوبات عند ذلك؛ فقد تعطل بعض الطائرات، ولم يستطع مواصلة مهماته لعدم وجود الفنيين لإصلاحه، وبقي جاثما في مطار دمشق.

وصلت طلائع السلاح الجوي الألماني إلى دمشق في ١٢ ـ ١٣ أيار/مايو. وكان ران قد وصل سابقا إلى دمشق لاستقبالها وتنظيم مواصلة طيرانها إلى العراق. كما أن سلطات الانتداب الفرنسي كانت قد وضعت ٣٠ ألف لتر وقود في تصرفه، بعد مفاوضات سابقة. وعندما وصل عدد آخر من الطائرات بقيادة تسنيمان (Zinnemann)، برزت مشكلة تزويد الطائرات بالوقود بعد أن تبين أن وقود الطائرات في العراق لا يصلح للطائرات الألمانية. واستلزم ذلك نقل وقود للطائرات من البلقان.[١١٣]

وتمكن ران من الوصول إلى اتفاق مع دينتس (Denitz)، قائد الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان، تم بموجبه تحويل جزء من الأسلحة البرية إلى حكومة الكيلاني. ووصلت أول قافلة من العتاد العسكري إلى الموصل في ١٣ أيار/مايو.[١١٤] وكان من المنتظر أن تصل إمدادات أُخرى في ٢٦ و٢٨ أيار/مايو، و٣ و١٠ حزيران/يونيو.[١١٥]

اكتمل طاقم الإشراف وتنسيق الإمدادات الحربية الألمانية مع وصول فون مانتويفل إلى سوريا في ١٥ أيار/مايو ١٩٤١، وإقامته غرفة عمليات له في حلب. وكان تقسيم العمل الوظيفي كما يلي: أشرف يونك على جميع أعمال تنظيم الإمدادات العسكرية في مقر عمله الرئيسي في رودس؛ وكلف ران رعاية الاتصالات بسلطات الانتداب الفرنسي ولجنة الهدنة الفرنسية ـ الإيطالية في بيروت؛ وعين فون مانتويفل مشرفا عسكريا على تنظيم عمليات سلاح الجو الألماني في حلب، التي اختيرت حلقة وصل بين رودس وبغداد؛ وتولى غروبا تنسيق الخطوات السياسية والسياسة العسكرية مع حكومة الكيلاني؛ وتولى بافلكه (Pawelcke) قيادة العمليات الحربية في العراق بعد مصرع بلومبرغ.[١١٦] وبذلك استكملت ألمانيا القواعد الأولى للإطار التنظيمي الذي أُسند إليه تنظيم المساعدات العسكرية للعراق والإشراف عليها.

اتصفت الخطوات السياسية والعسكرية الألمانية بالانفرادية في أغلب الأحيان إذ لم تستشر القيادة الألمانية حليفتها الكبرى، إيطاليا، إلا إذا استلزمت الضرورة ذلك. وعندما بدأت طلائع السلاح الجوي الألماني تظهر في أجواء الشرق، بدأ القادة الفاشست تنشيط سياستهم في المشرق العربي. ويبدو أن عجزهم الحربي، سواء في ليبيا أو في البلقان، لم يكف لتأبين أحلامهم التوسعية في حوض البحر الأبيض المتوسط. فأبرق موسوليني إلى غبرئيلي في ١١ أيار/مايو طالبا منه إبلاغ حكومة الكيلاني أن مساعدة حربية إيطالية في طريقها إلى العراق.[١١٧] وأبدى تشيانو وموسوليني حماسة خاصة عندما طرح

ربنتروب فكرة إحياء جبهة شرق البحر الأبيض المتوسط ومهاجمة القوات البريطانية في مصر من الشمال، وذلك خلال زيارته لروما في ١٣ أيار/مايو. وطلب موسوليني من ربنتروب الضغط على حكومة فيشي الفرنسية كي تسمح الأخيرة لإيطاليا باستعمال سوريا محطة لهبوط الطيران الحربي الإيطالي ونقطة انطلاق حربية إذا صممت دولتا المحور على مهاجمة القوات البريطانية في مصر انطلاقا من فلسطين. كما اقترح موسوليني احتلال جزيرة قبرص لأهميتها الاستراتيجية كحلقة وصل بين دولتي المحور ودول المشرق العربي.

لم يقصد ربنتروب بطرح فكرة مهاجمة القوات البريطانية المرابطة في مصر عن طريق فلسطين سوى ذر الرماد في عيون حلفائه الإيطاليين لصرف أنظارهم عن عزم هتلر على مهاجمة الاتحاد السوفياتي، فقد انتشرت الشائعات عن هجوم ألماني مرتقب على الاتحاد السوفياتي منذ دخول القوات الألمانية رومانيا وبلغاريا خلال آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٤١. وعندما تساءل الحلفاء الإيطاليون عن مدى صحة ما دار آنذاك في دوائر الإعلام الدولية بشأن احتمال نشوب الحرب بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي، نفى ربنتروب هذه الشائعات.[١١٨]

استمرت وزارة الخارجية الألمانية في بذل الجهود في أنقرة وباريس لبناء شبكة مواصلات استراتيجية ـ لوجستية ـ لتزويد العراق بالأسلحة ولتأمين مرور السلاح الجوي بالأجواء السورية. وأبدت ألمانيا استعدادها لتقديم تسهيلات جديدة لحكومة فيشي الفرنسية. لكن هذه المفاوضات اصطدمت بعقبات كثيرة. وتمكنت ألمانيا من الوصول إلى اتفاق نهائي مع حكومة فيشي في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤١ فقط. وعُرف الاتفاق باسم «بروتوكولات باريس» ـ «محاضر اتفاق باريس» ـ ومع أن اتفاق باريس حدد علاقات حكومة فيشي العامة بألمانيا، فإن المشرق العربي احتل مكانة مركزية. فقد قدمت حكومة فيشي تسهيلات لتحركات السلاح الجوي الألماني وتعهدات بتسليم العراق ثلاثة أرباع مخزون السلاح في سوريا. لكن ألمانيا أخذت على عاتقها الدفاع عن سوريا في حالة هجوم بريطاني عليها.[١١٩]

تبين لوزارة الخارجية الألمانية أن الوصول إلى اتفاق مع تركيا أكثر تعقيدا، وعاد ذلك إلى مطامع تركيا التوسعية في شمال سوريا. فقد عنت موافقة ألمانيا على ذلك تأزيم العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية من ناحية، وخلق شعور عند أصدقائها العرب بأن ألمانيا نكثت وعودها السياسية لهم من ناحية أُخرى. ورمت المحادثات أولا إلى تأمين طريق من اليونان إلى بحر إيجه، قرب الشواطىء التركية، ومنه إلى العراق عبر الأناضول في جنوب تركيا. لكن المحادثات تناولت العلاقات التركية ـ الألمانية العامة فيما بعد، وتوصلت الدولتان إلى اتفاق عام في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٤١،[١٢٠] أي بعد سقوط الحركة الكيلانية.

لكن الوصول إلى الاتفاقين جاء متأخرا، إذ كانت الحركة الكيلانية في طريقها إلى الانهيار في ٢٨ أيار/مايو، كما لم يعد لها وجود في ١٨ حزيران/يونيو.

ماذا كانت ردة فعل بريطانيا بعد أن بدأت طلائع المساعدة الألمانية تظهر في أجواء العراق، وبعد وصول غروبا إلى بغداد؟

دخل الصدام المسلح العراقي ـ البريطاني مرحلة الحسم. ولم تعد حكومة تشرشل وقيادته الحربية في الشرق العربي تكتفيان إلاّ بتصفية المعارضة العربية نهائيا. ورجع تصميم حكومة تشرشل وهيئة الأركان العامة البريطانية على إخماد الحركة الانقلابية إلى اعتقادهما العميق أن تدخلا عسكريا ألمانيا بات في حكم التنفيذ، فأصدرت هيئة الأركان تعليماتها إلى كلارك (Clark)، قائد القوات البريطانية في قاعدة الحبّانية، في ٧ أيار/مايو، بمواصلة الضغط على القوات العراقية من دون انقطاع، قبل تدخل دولتي المحور الفعال. كما أصدرت الأوامر باحتلال النقاط الاستراتيجية لمنع فاعلية مساعدات دولتي المحور الحربية.(١٢١)

وأخذت القوات البريطانية تعزز قوتها في قاعدة الحبّانية. فاتجه كنغستون إليها بقواته، بعد سقوط الرطبة، ووصل غلوب إليها في ١٨ أيار/مايو، بعد أن قام بحركة التفاف عند الرمادي، حيث رابطت قوة عراقية. وحاولت بعض الطائرات الألمانية، التي وصلت إلى العراق قبل أيام، إعاقة تقدمه في ١٥ أيار/مايو، لكن الأضرار التي ألحقتها بالقوات البريطانية كانت طفيفة.

من ناحية أُخرى، عززت القوات العراقية مواقعها في الفلّوجة بعد تراجعها عن التلال المحيطة بالحبّانية. لكن القوات العراقية أصبحت مكشوفة تماما بعد أن قضت قوات سلاح الجو البريطاني على سلاح الجو العراقي خلال الأسبوع الثاني من الأعمال الحربية. وكان عدد الطائرات التي أرسلتها دولتا المحور ضئيلا بحيث لم يستطع توفير غطاء جوي كاف للقوات العراقية.(١٢٢) وبذلك حافظت القوات الجوية البريطانية على تفوق تام في الجو.

هكذا بدا واضحا عند وصول التعزيزات العسكرية البريطانية إلى الحبّانية في ١٨ أيار/مايو ١٩٤١، أن الانتصار في الحبّانية أو الفلّوجة سيشكل نقطة تحول في تطور الصدام العسكري، وربما سيحسم مصير الحرب.

ما أن وصلت الإمدادات البريطانية، التي عرفت باسم «كنغكول» (Kingcol)، بقيادة كنغستون وغلوب حتى أصدرت قيادة القوات البريطانية أمرا بالهجوم على الفلّوجة. وكان دالبياك (Dallbiac) قد وصل إلى الحبّانية في اليوم نفسه ـ أي في ١٨ أيار/مايو ـ وتولى قيادة القوات الجوية.

وحاولت الطائرات الألمانية إعاقة الهجوم البريطاني، فقصفت قاعدة الحبّانية مرات

Riyad Nassar Library

عدة بنجاح، لكن تأثير قصف الطائرات الألمانية في سير العمليات الحربية البريطانية كان محدودا. ونجحت القوات البريطانية في دحر القوات العراقية في ٢٠ أيار/مايو، أي بعد يومين من القتال. وحاولت القوات العراقية استعادة الفلّوجة بهجومين معاكسين لكن محاولتها باءت بالفشل. وبسقوط الفلّوجة في ٢٠ أيار/مايو أصبحت الطريق إلى بغداد مفتوحة أمام القوات البريطانية.

وبدا لويفل أن الوقت قد حان للقضاء على المفتي، الذي لم يعرف الهدوء والسكينة واستمر في إثارة «القلاقل» بدأب وجد ضد سيطرة بريطانيا الاستعمارية منذ إضراب سنة ١٩٣٦. فقد أمكن استغلال أوضاع الحرب وملابساتها لاغتيال المفتي من ناحية، وللتعتيم على عملية الاغتيال من ناحية أُخرى. وإذا ما نجحت العملية، فسيبدو موته أنه حدث خلال معركة الفلّوجة وليس عملا مدبرا ذا طابع شخصي.

وقام ويفل بإطلاق بعض أعضاء «المنظمة العسكرية القومية» (إيرغون تسفائي ليئومي) من السجون الفلسطينية. وكان هذا الجناح العسكري [اليهودي] قد رفض الانصياع لنداء جابوتنسكي الذي دعا إلى التعاون مع بريطانيا، فزجت سلطات الانتداب ببعض أعضائه في السجن. لكن استعداد بعض أعضائه، وعلى رأسهم يعقوب مريدور ودافيد رازيئيل، للقيام بعملية خطف المفتي أو اغتياله دفع سلطات الانتداب البريطاني إلى إطلاقهم وإرسالهم إلى العراق. وحدث أن قامت طائرة ألمانية بقصف قاعدة الحبّانية، فقتل رازيئيل في ٢٠ أيار/مايو وهو يقود سيارته هناك.(١٢٣) وبمقتل رازيئيل تعطلت خطة خطف المفتي أو اغتياله.

يمكن اعتبار محاولة خطف المفتي أو اغتياله حدثا عابرا في أحداث أيار/مايو ١٩٤١. وفي الواقع فإن فشل العملية كلها لم يترك أي أثر في تطور العمليات الحربية. فقد عم الارتباك بين القيادات السياسية والعسكرية العربية، ولا سيما بعد فشل المحاولات لاستعادة الفلّوجة. وكان غروبا قد حاول في ١٢ أيار/مايو إقناع القيادة العسكرية العراقية بضرورة استدعاء خبراء عسكريين ألمان لتدريب الضباط العراقيين على أصول الحرب الحديثة. وكان من المنتظر أن يرئس فلمي (Flemy) البعثة العسكرية الألمانية. لكن صلاح الدين الصباغ أبدى معارضة شديدة، ولعل غروره العسكري ساهم أيضا في تعنته. ولم ينجح غروبا في إقناع القيادة العسكرية العراقية إلاّ بعد تدخل المفتي.(١٢٤) لكن سقوط الفلّوجة واقتراب القوات البريطانية من أبواب بغداد جعلا زيادة التدخل الألماني واستدعاء خبراء عسكريين أمرا ملحا. وبدأ غروبا يمطر وزارة الخارجية الألمانية بوابل من البرقيات.

أدركت وزارة الخارجية الألمانية والخبراء العسكريون الذين قاموا بتنسيق سياسة وزارة الخارجية مع هيئة الأركان العامة أن الضباط العسكريين العراقيين تنقصهم الخبرة

LAU Beirut campus

الحربية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية وهيئة الأركان العامة إلى الأخذ برأي غروبا في ١٢ أيار/مايو، وإرسال خبراء عسكريين ألمان لتدريب الضباط العراقيين. ولا شك في أن سقوط الفلّوجة في ١٩ أيار/مايو، والخطر الذي بات يهدد العاصمة، جعلا إرسال خبراء عسكريين أمرا ملحا؛ فأصدر هتلر الـ «أمر رقم ٣٠» المشهور في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤١.

ووفقا للأمر رقم ٣٠، قرر هتلر إرسال بعثة عسكرية بقيادة فلمي، وزيادة المساعدات العسكرية والحربية بصورة عامة والقوات الجوية بصورة خاصة. وحدد الأمر مهمة بعثة فلمي بما يلي: القيام بتدريب الضباط العراقيين لزيادة خبراتهم الفنية، وإقامة تنظيمات عسكرية معادية لإنكلترا خارج العراق، ومد الأركان العامة الألمانية بالمعلومات والعبر التي تستخلص في العراق. ولخص هتلر الاعتبارات السياسية لتوثيق عرى التعاون بين ألمانيا النازية والحركة الانقلابية العراقية والمنادين بالتعاون مع ألمانيا من التيارات القومية العربية على النحو الآتي:

«إن حركة الحرية العربية في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد إنكلترا. وضمن هذا التحديد تكتسب الهبة العراقية معنى خاصا؛ إذ هي تقوي القوى المعادية لإنكلترا في الشرق الأوسط خارج الحدود العراقية، وتعرقل خطوط ترابط (القوات) الإنكليزية، وتستقطب هذه القوات حولها، وكذلك قواتها البحرية على حساب ساحات الحرب الأُخرى.

«لذلك قررت أن أدفع التطور (الحربي) في الشرق الأوسط بواسطة حملة العراق إلى الأمام. إن قرارا سيصدر بعد بربروسا فقط (يتناول) إذا وكيف ستعالج مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط وفي الخليج ضمن إطار هجوم عام باتجاه قناة السويس.»[١٢٥]

كان من الممكن أن يشكل «أمر رقم ٣٠» تطورا نوعيا جديدا في دعم الحركة الكيلانية وقلب العراق إلى ساحة صراع مباشرة بين بريطانيا وألمانيا النازية، كما حدث في اليونان، لو أن الأمر خرج إلى حيز التنفيذ. فقد نص «الأمر» على إرسال خبراء عسكريين وزيادة قوات دولتي المحور الجوية. وكان من المنتظر أن يصل عدد الخبراء العسكريين للقوات البرية والجوية إلى ٢٤ ضابطا. كما تقرر إرسال إمدادات حربية على نطاق أوسع باستثناء أنواع الأسلحة المتطورة السرية. وأطلق اسم «هيئة أركان ف الخاصة» (Sonderstab F) على بعثة فلمي الحربية. وكان من المقرر أن يصل فلمي ومساعدوه إلى حلب في ٣٠ أيار/مايو، لكن عقبات فنية اعترضته، فوصل في ١ حزيران/يونيو ١٩٤١.[١٢٦]

جاء صدور «أمر رقم ٣٠» في ٢٣ أيار/مايو متأخرا. واستغرق إخراجه إلى حيز التنفيذ أياما كثيرة. فقد أصبحت العلامات الأولى لفشل الجيش العراقي في وقف تقدم القوات البريطانية واضحة عندما عجزت القوات العراقية عن الدفاع عن الفلّوجة ـ مفتاح

بغداد ـ في ١٩ أيار/مايو. وتمكنت القوات البريطانية من إفشال الهجمات العراقية المعاكسة، وتم احتلال الفلّوجة نهائيا في ٢١ أيار/مايو. ولجأت القيادة العسكرية العراقية إلى هدم الجسور النهرية لمنع تقدم القوات البريطانية في اتجاه بغداد ولكسب الوقت. ولما واجهت القوات البريطانية هذه الصعوبات، توجه بعض قواتها نحو الشمال واستولى في ٢٥ أيار/مايو على الطرق التي ربطت الموصل ببغداد. وبدأت القوات البريطانية هجومها على بغداد منذ صباح ٢٨ أيار/مايو، ولم تمنع الفيضانات التي تدفقت نتيجة نسف بعض السدود والجسور النهرية، القوات البريطانية من التقدم.[١٢٧] وعلى الرغم من تفوق القوات العراقية عدديا، فقد كانت القوات البريطانية (بضعة آلاف) تتمتع بتفوق من حيث العتاد الحربي والتنظيم.[١٢٨] وحدث هنا وهناك بعض الاصطدامات الحربية، التي كانت أقرب إلى المناوشات منها إلى المعارك الحربية، انتهت بدحر الوحدات العراقية المرابطة قرب بغداد.

وهكذا أصبحت بغداد مهددة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١.

لقد أحدث تقدم القوات البريطانية واقترابها من بغداد ارتباكا عاما لدى القيادة العسكرية العراقية. ونشبت خلافات داخل القيادتين السياسية والعسكرية عندما اقترحت القيادة العسكرية في بغداد، وعلى رأسها صلاح الدين الصباغ، الانسحاب إلى الشرق ودخول إيران.[١٢٩] ويبدو أن الخطر الذي بات يهدد بغداد والانهيار العام الذي أصاب القوات العسكرية العراقية أديا إلى انشقاق داخل القيادة العسكرية. فرأى البعض أن أجل «حكومة الدفاع الوطني» وما يعرف بالحركة الكيلانية قد دنا، ولم يعد هناك أي مخرج سوى مغادرة العراق، بينما رأى الفريق الآخر، ولا سيما ضباط الجيش في الموصل كإسماعيل حقي وقاسم مقصود، أن وحدات الجيش المرابطة هناك والمتراجعة إلى الموصل يمكن تجميعها وتنظيمها. ومن وجهة نظرهم فإن الأمر اعتمد على وصول الإمدادات الحربية المحورية كليا. لكن غروبا وخبراء ألمان آخرين كانوا أجروا مشاورات داخلية بعد سقوط الفلّوجة في ٢١ أيار/مايو ولم يروا أي أمل بإنقاذ الموقف الحربي هناك.[١٣٠] وإذا أخذنا برواية حداد، فإن غروبا نصح للقيادة السياسية والعسكرية في ٢٩ أيار/مايو ترك بغداد.[١٣١]

غادر الكيلاني، وأمين زكي، والحسيني، وغيرهم من السياسيين والعسكريين بغداد في ٣٠ أيار/مايو، وتوجهوا إلى إيران، بينما توجه غروبا وباقي الخبراء والفنيين الألمان نحو الموصل. وساهمت الشائعات بشأن توجه قوات بريطانية بأعداد كبيرة نحو الموصل، والتي لم يكن لها أساس من الصحة، في مسارعة البعثة العسكرية الألمانية في الموصل إلى الانسحاب، تاركة بعض مستخدميها قبل وصول غروبا إلى الموصل، فجمع غروبا من بقي وتوجه نحو سوريا.[١٣٢] ومع أن هتلر أصدر تعليماته في اليوم

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

نفسه، أي في ٣٠ أيار/مايو، بمواصلة العمل على إقامة «هيئة أركان ف الخاصة»، فإن فلمي ومساعده يونك رجعا إلى رودس، ومنها إلى أثينا، بعد فشل الهيئة في العراق.

رابعا: الحركة الكيلانية: أبعادها العربية والدولية

إذا سمحنا لأنفسنا بأن نطلق اسم «الحركة الكيلانية» على التيارات السياسية العربية التي وقفت في العراق وراء حكومة الكيلاني، فإن التعبير يجب استعماله بمفهومه العام وبصورة متحفظة. ويرجع تحفظنا هذا إلى أن العامل الفردي، مهما تكن أهميته أحيانا، يعجز عن تحليل وتفسير ظاهرة تاريخية أو تطور سياسي معين. ويمكن القول بصورة عامة إن شخصية الكيلاني مثلت المحصلة السياسية لمختلف القوى السياسية، التي استطاع الكيلاني ضمان تعاونها. ومع أن حكومة الكيلاني تميزت من غيرها برغبتها العميقة في الاستقلال، وإن استدعى ذلك التعاون مع دولتي المحور، فإنها مثلت اتجاهات سياسية متنوعة: هناك الراديكاليون، مثل يونس السبعاوي وصديق شنشل من السياسيين المدنيين، وصلاح الدين الصباغ وفهمي السعيد وغيرهما من العسكريين، وهناك المعتدلون، مثل ناجي السويدي، شقيق توفيق السويدي الذي آثر اللحاق بعبد الإِله لكنه لم ينجح، والكيلاني نفسه، وناجي شوكت، وغيرهما. وشغل الكثيرون من المعتدلين، كالكيلاني، في الماضي مناصب وزارية مختلفة.

ومع أن الحسيني لم يشغل منصبا رسميا معينا لأسباب واضحة، فإنه أدى خلال إقامته في بغداد دورا مركزيا في حياة العراق السياسية. وقد وصفه الصباغ في اجتماع ٢٨ شباط/فبراير المشهور بـ «العمدة وموضع الثقة».[١٣٣] وبذل الحاج أمين الحسيني جهودا كبيرة من أجل احتواء الخلافات بين أفراد القيادتين السياسية والعسكرية داخل الحركة الانقلابية. ويكفي أن نتذكر الخلافات بشأن قبول الوساطة التركية. وتترك المادة الوثائقية والمذكرات الانطباع بأن السياسة البريطانية هدفت إلى أن تنحي في العراق الحسيني وأتباعه والعناصر الراديكالية العراقية، المدنية منها والعسكرية، وبصورة رئيسية عند احتدام أزمة العلاقات بين العراق وبريطانيا، والقضاء عليهم خلال انفجار الأزمة.

ويبدو واضحا أن السياسة البريطانية رمت إلى افتعال أزمة الحكم في العراق منذ تأليف حكومة الكيلاني الأولى، وعملت على تفجيرها عندما جاءت وزارة الهاشمي، وإلا فمن الصعب فهم الضغط البريطاني المتواصل عليها من جهة وإصرار عبد الإِله، الوصي على العرش، على إبعاد ضباط «الحلقة الذهبية» إلى خارج منطقة بغداد من ناحية أخرى. ولعل الجدير بالذكر أن الخلافات السياسية لم تدر بشأن نظام الحكم

الملكي، بل بشأن سياسة العراق الخارجية. وتترك مذكرات الهاشمي، التي لا يمكن الشك في حيادها، الانطباع بأن الاستخبارات البريطانية والمتعاونين معها روّجوا الشائعات المختلفة عن حدوث انقلاب في الحكم قبيل حدوثه، الأمر الذي عجل فيه. وبذلك حقق الانقلابيون ما رمت السياسة البريطانية إليه كذريعة لاحتلال العراق من جديد. ولم يكن إجلاء وصي العرش ووليه الصغير، وعدد من الساسة المنادين بالتعاون مع بريطانيا من دون حدود، قبل الانقلاب بيومين مصادفة. وفي أية حال، فقد كشف ذلك أيضا أن أجهزة الاستخبارات البريطانية كانت تعلم بما حدث في أروقة الانقلابيين.

كان الانقلاب حدثا عراقيا مهما مختلفا عن غيره؛ فقد جسد استقطاب القوى السياسية في العراق والشرق العربي نتيجة انفجار الأزمة الأوروبية. ومن الخطأ القول إن القوى الانقلابية كلها تألفت من العناصر التي أرادت التواطؤ مع نظامي الحكم الفاشستي والنازي. لكن يمكن القول بالتأكيد إن القوى الانقلابية والقوى الأخرى التي انضوت تحت لوائها عارضت الانصياع لبريطانيا بلا حدود. وفي الواقع، فإن افتعال الانقلاب على أيدي تشرشل وسفيره في بغداد وضع القوى السياسية المعتدلة، من سياسيين مدنيين وعسكريين، أمام موقف حرج. وعندما اقتضت الأحداث حسما في اتخاذ القرارات مالت قوى الوسط إلى الحركة الانقلابية. ولا شك في أن معارضتها لاحتلال العراق اكتسبت أولوية عند حسم مواقفها السياسية. ويكفي أن نعود لنذكر ملاحظة إبراهيم الراوي، قائد الفرقة الرابعة، لطه الهاشمي عندما لجأ عبد الإِله إليه في مقر قيادته خلال أزمة حكومة الكيلاني الأولى. ذكّر الراوي الهاشمي آنذاك أن الوصي على العرش لن يجد تأييدا له في صفوف الجيش إذا نشب صراع عسكري بينه وبين المعارضة. وعبّر الراوي بذلك عن رأي أكثرية القطاعات العسكرية والمدنية في العراق. وليس من الغريب أن عبد الإِله والساسة المدنيين، وعلى رأسهم نوري السعيد والمدفعي وجودت، لم يجدوا تأييدا يستحق الذكر عندما حدث الانقلاب. كما أن رفض الهاشمي اللحاق بهم لتأليف حكومة معارضة، والتزامه الصمت، على الرغم من معارضته الحركة الانقلابية، عكسا أولويات سياسية لدى قطاع آخر من التيارات السياسية.

كما أن الانقلاب كان حدثا عربيا في الوقت نفسه. ولم يرجع ذلك إلى ميول قادته العربية القومية العامة فحسب، بل أيضا إلى طابعه العربي المعادي لبريطانيا من أجل الاستقلال الوطني. ووجد الانقلاب صدى إيجابيا واسعا في مصر بصورة خاصة. وأعربت التيارات الاستقلالية العربية، كالبعثيين السوريين، عن تأييدها للحركة الانقلابية. كما بعث الكيلاني ناجي السويدي إلى السعودية لكسب تأييد ابن سعود. لكن الأخير فضل التريث والانتظار، معتقدا أن الحرب ستنتهي بنصر بريطاني. وبعث الحسيني رسولا إلى الإِمام يحيى، إمام اليمن، لكسب تأييده. ولم تثمر جهود

Riyadh Nassar Library
LAU Beirut campus

الانقلابيين على الصعيد الرسمي العربي.[١٣٤] وأحدث الانقلاب خلافات داخلية في إمارة شرق الأردن آنذاك. إذ بينما عمل عبد الله، أمير شرق الأردن، على توفير السبل للقضاء على الحركة الانقلابية، ولم يبد معارضة عندما أمر ويفل غلوب بالتوجه إلى العراق، رفض طلال، ابنه، قيادة مفرزة عسكرية في إطار القوات البريطانية والعربية المتوجهة إلى العراق. ويميل البعض إلى الاعتقاد أن طلال حاول تأليب بعض القبائل البدوية لإعاقة تقدم القوات البريطانية في طريقها إلى العراق. وأدى ذلك إلى تمرد بعض المفارز العربية في القوة العسكرية التي قادها غلوب في الرطبة.[١٣٥]

وقد فشلت جهود الحسيني لدى أجهزة الحكم النازي لإرسال أسلحة إلى فلسطين. ولاحظنا سابقا أن كانارس، مدير الاستخبارات الألمانية، أبدى اهتماما بذلك، لكن وزارة الخارجية بناء على تعليمات من ربنتروب اشترطت إشرافا كاملا على كل خطوة أرادت أجهزة الاستخبارات القيام بها. كما أن كلا من غروبا وكولهاس (Kohlhass) طلب مجددا إرسال مئة مسدس وخمسين بندقية إلى فلسطين في ١٧ أيار/ مايو، وبناء على طلب مجدد من المفتي. ومن المشكوك فيه أن تلك الأسلحة قد تم تهريبها. وعلى الصعيد العملي فإن الأحداث في العراق لم تؤدِ إلى قيام تمرد جديد في فلسطين، إذا تغاضينا عن بعض الحوادث العسكرية التي جرت بين حين وآخر. وتبددت بذلك مخاوف ويفل الذي اعتقد أن صداما عسكريا بريطانيا ـ عراقيا سيشعل نار الثورة في فلسطين من جديد.[١٣٦]

وإذا ألقينا نظرة عامة إلى الوراء نجد أن الخطوات التي رمت إلى توثيق العلاقات بدولتي المحور عامة، وبألمانيا النازية خاصة، قد تدرجت مع ازدياد الضغط البريطاني على العراق. ولا نعرف من كان المبادر إلى الحوار مع دولتي المحور، وهو الحوار الذي أسفر عن رسالة غبرئيلي المشهورة في ٧ تموز/ يوليو ١٩٤٠. لكن عندما تألفت حكومة الكيلاني الثانية في إثر الحركة الانقلابية في بداية نيسان/ أبريل، ولاحت بوادر الانتقال من الصراع السياسي إلى الصدام الحربي، ما عادت المطالب العربية السياسية تحتل الأولوية في الاتصالات مع ألمانيا النازية، إذ حلت الأولويات العسكرية ـ تزويد العراق بالعتاد الحربي أولا وبالخبراء العسكريين بعد ذلك ـ محل الأولويات السياسية. ويمكن القول بالتأكيد إنه كلما ازداد الضغط البريطاني على الحركة الكيلانية مالت الأخيرة أكثر فأكثر إلى توثيق العلاقات بدولتي المحور. وعموما، فإن الحركة الكيلانية كانت ردة فعل للخطوات البريطانية أكثر من مبادرة ذاتية حرة. وكما أشار تشرشل لاحقا في «الحلف الأكبر»، فإن عملية «إنزال فرقة هندية في البصرة في ١٨ نيسان/أبريل جاءت في الوقت المناسب. إذ أجبرت الكيلاني على اتخاذ خطوة سابقة»[١٣٧] أوانها، معتقدا أن الحكومة الانقلابية كانت عاقدة العزم على التحالف مع دولتي المحور بأي ثمن.

ولعله يبدو غريبا أن وزارة الخارجية الألمانية استعملت الحجة ذاتها ـ أي أن نشوب أعمال العنف جاء سابقا أوانه ـ عذرا لتأخر وصول المساعدات الألمانية. فقد وصلت أنباء خيبة أمل الكيلاني من دولتي المحور إلى وزارة الخارجية الألمانية في إثر نشوب مشادة عنيفة بين الكيلاني وغبرئيلي. فأسرع فايتسكر، سكرتير وزارة الخارجية الألمانية، وأبرق إلى إيتل المبعوث الألماني في طهران، في ١ حزيران/ يونيو وطلب منه أن يبلغ الكيلاني أسباب تعذر إرسال المساعدات الحربية على نطاق واسع. وأبرز فايتسكر الصعوبات التي واجهت قوات دولتي المحور في البلقان، ولا سيما في جزيرة كريت التي لم يتم احتلالها نهائيا سوى في ١ حزيران/ يونيو ١٩٤١.[١٣٨]

لا شك في أن الحركة الكيلانية حملت طابعا معاديا لبريطانيا. لكنها اعتقدت اعتقادا جازما أن مجرد تدخل دولة عظمى يمكن أن يحسم ميزان القوى في الشرق العربي، فأولت اهتماما خاصا لسياسة الاتحاد السوفياتي تجاه قضية الحرب ومصيرها.[١٣٩] ورأينا كيف أن شوكت أجرى خلال زيارته الأولى لأنقرة اتصالات بالسفير السوفياتي لكسب تأييد الاتحاد السوفياتي. وواصل كامل الكيلاني سياسة الاتصالات، التي أسفرت عن اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة الانقلابية من دون أن يتعهد بتأييد المطالب العربية السياسية. ومهما يبد من الارتجالية السياسية والعفوية للحركة الانقلابية فإن من المشكوك فيه أن الحركة الكيلانية كانت ستبادر إلى أعمال عدائية ضد بريطانيا لو أبدى تشرشل تريثا سياسيا حكيما حتى الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١. ومن هذا المنطلق فإن اللجوء البريطاني إلى القوة لقمع الحركة الكيلانية لم يكن ضرورة حربية، بل سياسية. فقد أصبح تشرشل وحكومته بحاجة إلى «نصر» عسكري للمحافظة على هيبة بريطانيا أمام الرأي العام خلال الهزائم على الجبهة المصرية واليونان وبعدها. أما آثار قمع الحركة الاستقلالية في العراق فقد انفجرت مجددا في تموز/ يوليو ١٩٥٨.

لم يكن هتلر أقل من تشرشل حاجة إلى خطوة سياسية ذات طابع عسكري؛ فقد قدمت الاصطدامات الحربية في العراق له فرصة أن يوهم بأن الجيوش الألمانية متجهة نحو الشرق، بينما بقيت أنظاره متجهة نحو شرق آخر: إلى الاتحاد السوفياتي. ويكفي أن نتذكر محادثات ربنتروب في ١٣ أيار/ مايو ودعوة الإيطاليين إلى احتلال قبرص لاستخدامها محطة انقضاض نحو الشرق. ولم يهدف «أمر رقم ٣٠»، الذي أصدره هتلر في ٢٣ أيار/ مايو، إلا إلى ذر الرماد في العيون. كما أن ما ذهب البعض إليه،[١٤٠] من أن الخطوات العسكرية الألمانية رمت إلى «فتح جبهة» ضد بريطانيا، يصعب استنتاجه من المادة الوثائقية والمعطيات السياسية والحربية.[١٤١] وعندما بات خطر الاحتلال البريطاني يهدد سوريا في حزيران/ يونيو ١٩٤١، لم يبد هتلر اهتماما

خاصا بذلك، على الرغم من تعهده بحماية سوريا من الاحتلال البريطاني، وفقا لـ «بروتوكولات باريس» لسنة ١٩٤١. وهكذا ساهم عدم وجود أية رغبة عند هتلر في «فتح جبهة جنوبية» ضد الاتحاد السوفياتي في فشل الحركة الكيلانية بصورة جزئية.

لكن امتداد الصراع الأوروبي من مراكزه في أوروبا نفسها إلى الهوامش المحاذية ـ اليونان، والمشرق العربي ـ أتاح فرصة أخيرة لدولتي المحور، ولا سيما ألمانيا، لحسم الصراع بينهما وبين بريطانيا في الشرق وقطع طرق مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى. وعلق تشرشل على ذلك فيما بعد بقوله: «كان الألمان يملكون طبعا قوة جوية مكنتهم في ذلك الوقت من سوريا والعراق وإيران، بحقول نفطها النفيسة. وكانت ذراع هتلر طويلة بحيث أمكنها أن تصل بعيدا إلى الهند وتبعث بمؤشر إلى اليابان. لكنه اختار اتجاها آخر ـ المقصود معركة بريطانيا الجوية ـ ليشغل وليستهلك قواته الجوية الخاصة، كما سنرى فيما بعد. وطبعا، فإن هتلر أضاع بذلك فرصة ثمينة ليقطف ثمارا غالية بتكاليف رخيصة في الشرق الأوسط.»[١٤٢]

لم يحدث شيء من هذا القبيل لأسباب متعددة؛ فقد واصل هتلر سياسة الاستعداد الحربي لإلحاق هزيمة ساحقة بالاتحاد السوفياتي كأولوية عليا، بينما أجّل العمل على «إقناع» بريطانيا «بأنها خسرت الحرب»[١٤٣] إلى ما بعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي، أي إلى خريف سنة ١٩٤١. واعتقد هتلر أن حربا خاطفة ضد الاتحاد السوفياتي ستكلل بالنجاح خلال أشهر فقط، نظرا إلى ما شاع بشأن ضعف الاتحاد السوفياتي العسكري. وبعد ذلك يمكن توجيه آلة الحرب الألمانية ضد إنكلترا في شرق البحر الأبيض المتوسط. ومع أن من الصعب تحقيق مدى صدقية هذه الخطط على الصعيد العملي، فمن المشكوك فيه ضمان نجاحها النهائي.

فحتى لو قرر هتلر فتح جبهة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتكلل فتحها بالنجاح، فإن نجاح الحرب سيكون موقتا؛ إذ إن الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو ١٩٤١، ودخول الولايات المتحدة الحرب فيما بعد، جعلا هزيمة دولتي المحور مسألة وقت نظرا إلى البعد الاستراتيجي السوفياتي وإلى المخزون المادي والبشري الهائل في الولايات المتحدة.

ويمكن القول باختصار إن إرسال بعثة دبلوماسية ألمانية وعدد من الطائرات من دولتي المحور إلى العراق لم يكن سوى تظاهرة سياسية ذات طابع عسكري رمت إلى تحقيق أهداف دعائية أكثر منها سياسية أو عسكرية. وبصورة عامة، فإن أزمة الحكم في العراق واحتلال العراق من جديد والقضاء على العناصر المعادية لبريطانيا، كل ذلك كان تعبيرا عن امتداد الصراع بين مراكز قوى العالم إلى الهوامش المحيطة بها.

الفصل الرابع

الحاج أمين الحسيني بين روما وبرلين (١٩٤١ ـ ١٩٤٥)

ذكرنا أن فلسطين وسائر بلاد الشرق العربي، إذا استثنينا مصر، لم يحتلا مكانة خاصة في الاستراتيجية الحربية لدولتي المحور. وعلى الرغم من جهود الحاج أمين الحسيني لاستمالة دولتي المحور، وخصوصا ألمانيا، من أجل تنشيط سياستهما الحربية في سوريا وفلسطين وشرق الأردن، فإنه فشل فيما يصبو إليه. وفي الواقع فإن التدخل الحربي الألماني، سواء في اليونان أو في شمال إفريقيا، جاء لتأمين طوق وقائي حول إيطاليا من استعمال هذه الدول قواعد ضد إيطاليا.

هكذا اقتضت سياسة دولتي المحور الحربية توسيع رقعة الحرب إلى الهوامش المحاذية لهما، بينما اكتفت بتسخين المجالات الجغرافية الأخرى في مصر، والعراق، وإيران، وأفغانستان، بدرجات متفاوتة. وفي الواقع فإن الصراع بشأن العراق لم يتعد حدود الاحتكاك ولم يتطور إلى صراع حربي مباشر لأسباب متعددة، كان أهمها ضعف إيطاليا العسكري الذي بات واضحا منذ خريف سنة ١٩٤٠.

لم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى بريطانيا؛ فقد رمت سياستها الحربية إلى تعزيز قواتها في المجالات المحاذية لساحة الصراع المركزية منذ فشل معركة بريطانيا في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. وأخذت هوامش الصراع في مستعمراتها تكتسب أهمية أكثر فأكثر. فلم ترض حكومة تشرشل في مصر سوى بحكومات تكن ولاء كاملا لسياستها. وعندما بدا لها أن الأمر في العراق استوجب سياسة أكثر حزما لجأت إلى القوة الحربية لضمان سيطرتها هناك. ثم واصلت قواتها بسط سيطرتها على شرق البحر الأبيض المتوسط، فاحتلت سوريا ولبنان في حزيران/يونيو ١٩٤١. ولما بدأ هتلر هجومه على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١، اقتضت ضرورات الحرب احتلال إيران لتأمين المواصلات وتسهيلها مع الاتحاد السوفياتي. فاتهمت حكومة تشرشل شاه إيران وحكومته بالتواطؤ الخفي مع ألمانيا، ورأت بذلك سببا كافيا لاحتلال إيران بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي في أواخر آب/أغسطس والنصف الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٤١.

LAU Beirut campus

وفي الواقع فإن سياسة الحرب البريطانية رمت إلى تحقيق ما دعا إليه كل من ريدر، أمير البحر الألماني، ويودل، رئيس العمليات الحربية، أحيانا حتى ٦ حزيران/ يونيو ١٩٤١، من دون أن يجدا أذنا صاغية لدى هتلر ورئيس الأركان الألماني براوختش، وهو جعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ساحة حرب مركزية وبسط سيطرة دولتي المحور عليها.

وبدا للسلطات البريطانية أن الوقت قد حان لتصفية الحساب مع القيادات الاستقلالية الفلسطينية، فأعلن الجنرال ويفل أن هناك جائزة لمن «يدل أو يقبض» على أمين الحسيني «حيا أو ميتا».(١) وكان عدد كبير من المهاجرين الفلسطينيين قد تمكن من الهرب إلى إيران وتركيا. وألقت السلطات البريطانية القبض على الكثير منهم، فنفت بعضهم ـ مثل رفيق التميمي وجمال الحسيني، إلى زيمبابوي (روديسيا سابقا)، واعتقلت البعض الآخر. ويبدو لنا أن قمع الحركة الكيلانية، واحتلال سوريا ولبنان وإيران، من دون تدخل فعال من قبل دولتي المحور، زادا في اقتناع بعض القيادات السياسية الفلسطينية بإمكان نصر بريطاني في الحرب، أو أضعف اعتقاده بانتصار دولتي المحور. كما دفع لجوء أمين الحسيني إلى دولتي المحور، ونفي أو اعتقال القيادات السياسية، بالكثيرين من المهاجرين الفلسطينيين إلى الرجوع إلى فلسطين وإيثار حياة الاستقرار، بعد أن شعروا بأنهم بلا قيادة. وعلق المندوب السامي البريطاني على الآثار السياسية التي تركها هرب أمين الحسيني إلى دولتي المحور في تقرير له إلى وزارة المستعمرات البريطانية في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١:

«وصل رصيده (المفتي) إلى درجة الصفر تقريبا بسبب ثلاث حقائق: أ ـ برهنت سياسته وإعلامه خطأها. ب ـ أن مؤيديه البارزين قد تركوه، في معظمهم، ورجعوا إلى فلسطين يلومونه في أحاديثهم... وهناك الكثير من الدلائل على أن الكثيرين من مؤيديه يفتشون عن أفضل السبل للعودة إلى ممارسة حياتهم المدنية.»(٢)

وأوصى ماكمايكل بتركيز حملة الإعلام والدعاية على «خذلانه» ـ المقصود المفتي ـ لمؤيديه، بتركه إياهم وهربه غير عابىء بهم وبمصيرهم الشخصي والسياسي.

ومهما يكن من مدى صحة تقرير ماكمايكل، فلا شك في أن فشل الحركة الكيلانية ترك أثره في الحياة السياسية في فلسطين. وساهمت رقابة سلطات الانتداب البريطاني على الصحافة الفلسطينية في الانحسار الذي أصاب شعبية الحسيني. فقد خصصت الصحافة العربية مكانا متواضعا للأحداث في العراق، وتجاهلت نشاط الحسيني السياسي. ولم يقتصر ذلك على صحيفة ذات ميول معارضة للمفتي، كـ «فلسطين»، وإنما شمل أيضا صحفا ذات سياسة إعلامية مغايرة كـ «الدفاع». فلم تكن الحركة الكيلانية في نظر «الدفاع» سوى «مؤامرة دبرها الضباط» وأدت إلى «إراقة دماء».

Riyad Nassar Library

كما «راح وزراء عديدون ضحية القتل السياسي.» «أما الشعب فمسالم مطيع للقانون لا يطلب سوى متابعة تجارته والقيام بفرائضه الدينية دون تدخل.»(٣) ولما احتلت القوات البريطانية دمشق، نشر مراسل «الدفاع» هناك تقريرا أبرز فيه «ارتياح الشعب لقدوم القوات المتحالفة.»(٤) وعبّرت الصحف الفلسطينية بذلك عن سياسة حكم الانتداب، وجعلت من نفسها مرآة لها أكثر مما عبّرت عن الرأي العام العربي.

من الصعب بعد فشل الحركة الكيلانية الحديث عن سياسة محورية خاصة فيما يتعلق بفلسطين. فقد اعتُبرت فلسطين جزءا من المشرق العربي قبل الحركة الكيلانية وبعدها. ومع أن وكالة الاستخبارات الألمانية، وخصوصا رئيسها كاناريس، مالت أكثر من غيرها من أجهزة الحكم النازي إلى تأييد دعوة الحاج أمين الحسيني إلى تهريب الأسلحة إلى فلسطين وتنشيط الأعمال العسكرية خلال أزمة الحكم في العراق، فإن وزارة الخارجية الألمانية اشترطت التشاور معها في كل خطوة عملية. ورأينا سابقا أن تهريب الأسلحة كان محدودا جدا، هذا إذا تم أصلا.

من ناحية أُخرى، رأينا سابقا أن فلسطين شغلت مكانا مركزيا في الاتصالات التي جرت بين القيادات السياسية العربية، وعلى رأسها الحاج أمين الحسيني وقادة الحركة الكيلانية، وبين دولتي المحور. لكن هذه المكانة الخاصة لم تخرج عن الإطار العام الذي شمل المشرق العربي. وفي الواقع فإن ما تميزت فلسطين به في الاتصالات العربية ـ المحورية قد رجع إلى دور الحاج أمين الحسيني القيادي في هذه الاتصالات. وقد بذل الحسيني جهده في أن يمسك بجميع خيوط هذه الاتصالات وتوجيهها بصورة شخصية. وهكذا عارض الحسيني أية اتصالات بين رجال وكلاء دولتي المحور وفلسطينيين آخرين لم ينالوا ثقته الكاملة. وعندما حاول فون هنتغ إجراء اتصالات مع موسى العلمي، خلال زيارته لسوريا في مطلع سنة ١٩٤١، عارض الحسيني ذلك بشدة لاعتقاده أن العلمي ليس أهلا للثقة.(٥)

بدأ الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١، عندما كانت القيادات السياسية العربية لا تزال لاجئة في إيران. وليس من الغريب أن تمتنع أجهزة الحكم النازي من أية إشارة إلى عزمها على اجتياح الاتحاد السوفياتي، ولو بصورة غير مباشرة.(٦) فقد احتفظ هتلر بحملة بربروسا سرا خاصا به وبعدد ممن حوله، فلم يخبر موسوليني، حليفه الرئيسي، إلاّ غداة الهجوم على الاتحاد السوفياتي.

استلزم الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي إجراء مراجعة سياسية عامة لسياسة الاتصالات مع دولتي المحور. فقد كشف شن الحرب على الاتحاد السوفياتي عن أولويات سياسة الحرب لدى هتلر، وعن امتناعه من مواصلة الحرب ضد بريطانيا في شرق البحر الأبيض المتوسط بعد احتلال جزيرة كريت في أواخر أيار/ مايو ١٩٤١. وأعد

LAU Beirut campus

هتلر وهيئة أركان حربه الحملة بحيث تكون «حربا خاطفة» (Blitzkrieg) تحتاج إلى أشهر عدة فقط. ولا شك في أن الاجتياح الألماني وتقدم القوات الألمانية السريع في الأعماق الروسية خلال الأسابيع الأولى من الحرب أعادا إلى أذهان القادة العرب صيف سنة ١٩٤٠ وتقدم القوات الألمانية السريع في الشمال والغرب من ألمانيا. ومن الأرجح أن تقدم القوات الألمانية السريع في الاتحاد السوفياتي ترك أثرا عميقا في هؤلاء القادة، إذ استمر الكثيرون منهم يعتقدون أن انتصار دولتي المحور ما زال مؤكدا.[٧] وبذلك واصلوا ربط مصير حركتهم السياسية بنتائج الحرب العامة.

ودفع الهجوم البريطاني ـ السوفياتي على إيران في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٤١ الكثيرين من المهاجرين العرب إلى التفتيش عن مكان جديد للجوء السياسي. وسمحت تركيا لكثيرين منهم بالإقامة فيها. لكن تركيا رفضت منح الحاج أمين الحسيني تأشيرة دخول إليها وتأشيرة عبور إلى رشيد عالي الكيلاني. ووجد الحسيني ملجأ خفيا في السفارة اليابانية في طهران. وواصلت تركيا رفضها منح كليهما تأشيرة عبور للسفر إلى دولتي المحور. ويبدو أن هذا الرفض جاء نتيجة ضغوط بريطانية على الحكومة التركية. وحاولت دولتا المحور أيضا الضغط على تركيا من دون جدوى. لكن إيطاليا تمكنت من نقل الحسيني سرا إلى إيطاليا في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، ونجحت ألمانيا في تهريب الكيلاني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١.[٨]

وهكذا بدأ الحاج أمين الحسيني فصلا جديدا في حياته السياسية، بعد وصوله إلى روما في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١. وبينما أجرى الحسيني اتصالاته مع زعماء دولتي المحور بواسطة وكلاء ومبعوثين سياسيين، كحداد، تولى الآن بنفسه إجراء المحادثات السياسية مع زعماء دولتي المحور.

أولا: محادثات الحسيني الأولى في روما وبرلين: نهاية الأوهام؟

احتل تزويد العراق بالأسلحة أهمية عظمى في إبان النزاع المسلح بين بريطانيا والعراق. واكتسبت الضرورات الحربية بذلك أولوية خاصة في الاتصالات بين زعماء الحركة الانقلابية وأجهزة الحكم النازي. ولم تتطرق هذه المحادثات إلى مستقبل العالم العربي السياسي لأسباب واضحة. فاكتفى زعماء الحركة الانقلابية برسالة فايتسكر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤١ وما تضمنته من اعتراف «كامل باستقلال الدول العربية المستقلة، وباستحقاق الدول الأُخرى التي لم تحصل عليه حتى الآن، أن تحظى به ـ أي الاستقلال.»[٩] وفي الواقع فإن احتلال حاجات العراق العسكرية هذه الأولوية لم

يكن سوى تأجيل للبحث في المطالب السياسية العربية. وبعد قمع القوات البريطانية للحركة الكيلانية عادت المطالب السياسية لتكتسب أهميتها الخاصة من جديد.

ازدادت أهمية زعماء الحركة الانقلابية على صعيد الدعاية الإعلامية لوقف التدهور الذي أصاب شعبية دولتي المحور في العالم العربي، ولا سيما بعد أن استطاعت القوات البريطانية احتلال سوريا ولبنان أولا ـ وإيران بعد ذلك ـ من دون ردة فعل حربية من قبل دولتي المحور. ولا شك في أن النجاح الحربي البريطاني ترك أثره في الرأي العام العربي على الرغم من الانتصارات الألمانية الأولى على الاتحاد السوفياتي. ومن ناحية أخرى فإن احتلال إيران في آب/أغسطس ١٩٤١ ورفض تركيا لاستقبال بعض زعماء الحركة الانقلابية ـ وعلى رأسهم الكيلاني والحسيني ـ لم يتركا لهم أي خيار سوى محاولة الهرب إلى دولتي المحور.[١٠] ورأت دولتا المحور أن مجيء الكيلاني والحسيني إلى روما وبرلين وتجنيدهما في حملات الدعاية الإعلامية يمكن أن يعوضا ما أصاب شعبيتهما ـ دولتي المحور ـ من انحسار نتيجة الانتصارات الحربية البريطانية. كما أن دولتي المحور اعتقدتا أن أهم مساهمة يمكن أن يقدمها الحسيني والكيلاني وغيرهما هي على الصعيد الدعائي.

لكن أين يكون مركز نشاطهما ومن يتولى «الوصاية» عليهما؟ روما أم برلين.

لقد شعرت الدبلوماسية الإيطالية بأن الوقت حان لاسترجاع مكانتها في صيف سنة ١٩٤٠، عندما كانت سفارتها في بغداد أهم مركز للاتصالات بين دولتي المحور وأقطاب المعارضة لبريطانيا آنذاك. فأوفدت ملّيني (Mellini) إلى طهران سرا في أواخر حزيران/يونيو ١٩٤١ لرعاية «مصالح الكيلاني والمفتي الأكبر بصورة مطلقة.» وقابل ملّيني سكرتير المفتي وعرض مساعدات مالية على كلا الزعيمين. ولما كانت رسائل المفتي الشخصية والكتابية موجهة إلى ألمانيا حتى الآن، فقد اقترح ملّيني أن يبعث المفتي برسالة إلى موسوليني. وعلمت وزارة الخارجية الإيطالية بتسرب أخبار بعثة ملّيني السرية إلى برلين. فقد أرسل ملّيني إلى إيران، من دون تنسيق مع ألمانيا، كما كان منتظرا. ولم يكن من المستبعد أن يثير إرسال ملّيني بعض الشكوك لدى دوائر وزارة الخارجية الألمانية وبعثتها الدبلوماسية في طهران تجاه النيات الإيطالية. فأصدرت وزارة الخارجية الإيطالية تعليماتها إلى سفارتها في برلين تطلب منها إعلام فورمان، مساعد سكرتير وزارة الخارجية الألمانية، بأن مهمة بعثة ملّيني لا تعكس سياسة إيطالية رسمية وإنما هي «موقتة فقط».[١١]

أثارت بعثة ملّيني إلى طهران شكوك برلين في أهداف التحركات الإيطالية. كما أن الخطوة الإيطالية جعلت أهمية التنسيق بين وزارة الخارجية الإيطالية ووزارة الخارجية الألمانية ضرورة ملحة لمنع تنافس بينهما لكسب عطف زعماء الحركة الانقلابية العرب

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

من ناحية، ولمنع استغلال ما يمكن أن ينشأ من تنافس بينهما من قبل الحسيني والكيلاني من ناحية أُخرى. وبينما رعت إيطاليا عملية تدبير أمر هرب الحسيني إلى إيطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، عملت ألمانيا على تهريب الكيلاني إلى ألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١. وهكذا قامت أجهزة الحكم في دولتي المحور بتقسيم أدوارهما.

ورمت وزارة الخارجية الإيطالية إلى تجنيد المفتي في أجهزة الإعلام الإيطالية ضد بريطانيا حالا بعد وصوله إلى روما.[١٢]

لكن أفكارا أُخرى كانت تراود المفتي بعد وصوله إلى إيطاليا مباشرة. وعلق أنفوسو (Anfuso) في لقاء مع بسمارك بعد المحادثات التي جرت بين المفتي وموسوليني وتشيانو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ بأن الحسيني ترك «انطباعا حكيما» فيهما، ويبدو أنه «يعرف بالضبط ما يريده.»[١٣]

وأكد تهريب المفتي وتعيين ملّيني مرافقا له بعد وصوله إلى روما أن إرسال ملّيني إلى طهران للإشراف على تهريبه إلى روما وتنسيق خطط المفتي مع وزارة الخارجية لم يكن خطوة «موقتة فقط» من قبل وزارة الخارجية الإيطالية، وإنما كان سياسة إيطالية. فقد واصل ملّيني جهوده من أجل ترتيب لقاء بين المفتي والساسة الإيطاليين بعد وصول المفتي إلى روما مباشرة. وتم اللقاء الأول بين المفتي وموسوليني وتشيانو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١. وتؤكد لنا المادة الوثائقية ـ حتى مذكرة مكنزن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ ـ أن مطالب المفتي، التي جرى البحث فيها خلال لقاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، اقتصرت على بيان من قِبل دولتي المحور تعترف الدولتان بموجبه باستقلال بلاد المشرق العربي ـ سوريا، وفلسطين، وشرق الأردن، والعراق.[١٤]

عرض المفتي خططه السياسية والعسكرية والتنظيمية خلال محادثاته مع بسمارك، السكرتير الأول للسفارة الألمانية في روما، وذلك في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١: ١ ـ بيان من دولتي المحور تتعهد الدولتان بموجبه بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في المشرق. ٢ ـ إقامة فرقة عربية من العرب الراغبين في الانضمام إليها من أسرى الحرب العرب. ٣ ـ فتح مكاتب رسمية لتوجيه النشاط السياسي.[١٥] وكان المفتي قد بلّغ الساسة الإيطاليين أنه سيباشر حملاته الدعائية والإعلامية، لكن بعد زيارته لبرلين.[١٦]

يمكن القول إذاً، باختصار، إن الحسيني رأى في نفسه وفي السياسيين العرب الذين نجحوا في الهرب والوصول إلى دولتي المحور حليفا له مصالحه ومطالبه الخاصة، بينما نستدل من المادة الوثائقية أن دولتي المحور رمتا من وراء تهريب المفتي والكيلاني وغيرهما إلى استعمالهم أداة في قيادة وتوجيه الدعاية والإعلام لسياسة دولتي

Riyad Nassar Library

المحور والموجهة إلى العالم العربي قبل كل شيء.

لكن محاضر محادثات المفتي ـ موسوليني ـ تشيانو تكشف بوضوح أن المفتي رغب في أن يقوم بدور يتعدى كثيرا القيام بحملات إعلامية ودعائية. فقد عقد المفتي العزم على إقامة تنظيم عام للعرب في دولتي المحور. ويتولى هذا التنظيم تنسيق العلاقات مع دولتي المحور، وتنظيم حركة مقاومة مسلحة ضد بريطانيا على أوسع نطاق، وتوجيه حملات إعلام ودعاية إلى المشرق العربي لكسب تأييده العام. ومن هنا نلاحظ أن الجانب الإعلامي والدعائي، والذي رأت دولتا المحور أن يكتفي المفتي ومؤيدوه به، لم يكن سوى أحد أوجه العمل المستقبلي، كما رآه المفتي.

وكشفت محادثات المفتي مع موسوليني وتشيانو أيضا عن تطور آخر في السياسة الإيطالية.[١٧] فقد كانت معارضة إيطاليا الشديدة لإصدار تعهد محوري باستقلال بلاد عربية قد ساهمت في إثارة العراقيل أمام نجاح زيارة حداد لدولتي المحور. كما أن مذكرة فايتسكر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤١ صدرت بعد مراسلات ومحادثات دامت عدة أشهر بين كلتا الدولتين. لكن عندما طرح المفتي أمر فكرة إصدار الإعلان السياسي في محادثاته مع موسوليني وتشيانو، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، أبدى الأخيران موافقتهما «المبدئية» حالا ومن دون تردد.[١٨] ويبدو أن المفتي، وربما موسوليني وتشيانو أيضا، لم يعتقد أن هناك معارضة ألمانية للبيان السياسي بعد مذكرة فايتسكر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤١.

وجدت فكرة المفتي الداعية إلى إقامة فرقة عربية قبولا في روما لأسباب سياسية. فقد واصل فلمي جهوده لإقامة مفرزة عربية بإشراف ألماني، بعد فشل بعثته العسكرية في أثناء الأحداث العسكرية في العراق. وكان فلمي قد اختار معسكرا للتدريب في جنوب اليونان، قرب أثينا. وحاولت السلطات الألمانية تجنيد بعض المغتربين والطلاب العرب من دون نجاح كبير. وعندما نجح بعض ضباط الجيش العراقي في الهرب تم ضمهم إلى المفرزة العربية. وكان الغرض من إنشاء هذه المفرزة استعمالها في العمليات الحربية «فيما بعد»، عندما تدعو الحاجة.[١٩] ووضعت المفرزة تحت قيادة ألمانية عمليا، كمفرزة براندنبورغ. ولما افتقرت إيطاليا إلى مفارز أجنبية اعتقدت أن طلب المفتي إقامة فرقة عربية تحت قيادة عربية سيخدم مصالح إيطاليا العسكرية والسياسية.

لقد احتل استصدار البيان السياسي أولوية خاصة في سياسة المفتي، وذلك لأسباب مختلفة. فقد كان إيدن قد أصدر في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١، أي قبيل الحملة العسكرية ضد قوات حكومة فيشي في سوريا ولبنان، بيانا وعد فيه بإرجاع الحياة الدستورية إلى سوريا والعمل على استقلال كل من سوريا ولبنان. وسبقت بريطانيا بذلك دولتي المحور في حرب الدعاية الإعلامية. من ناحية أُخرى، اعتقد المفتي أن استصدار

LAU Beirut campus

بيان سياسي محوري يتضمن استقلال البلاد والدول العربية في المشرق العربي سيدفع الكثيرين من العرب إلى الانضمام إلى الفرقة العربية التي أراد تأليفها.

بدأ المفتي محادثاته مع موسوليني وتشيانو في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ من أجل إصدار البيان السياسي. وسلم أنفوسو صيغة النص إلى سفير ألمانيا في روما في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١.

وقد عرّفت مسودة البيان الحسيني بـ «المفتي الأكبر لفلسطين» و«أحد أهم الممثلين لحركة استقلال الشعوب العربية.» ونادى البيان بما يلي:

«١ ـ أن تضمن دولتا المحور جميع ما يمكن من دعم لكفاح البلدان العربية التي تعاني السيطرة البريطانية أو الاضطهاد (البريطاني) حاليا من أجل تحريرها.

«٢ ـ استعداد دولتي المحور لأن تعترفا بالسيادة الكاملة وبالاستقلال التام للبلدان العربية في الشرق الأدنى التي يحتلها البريطانيون حاليا تلبية لرغبة العرب، وأن تعلنا موافقتهما على إزالة البيت القومي اليهودي (النص الحرفي: المجال الحيوي القومي اليهودي).»

وأشار النص إلى ضرورة قيام محادثات لتوقيع معاهدة صداقة بعد صدور البيان. ووجب على دولتي المحور أيضا توكيد احترام استقلال البلاد العربية التي نالت استقلالها حديثا.[٢٠] ولم يحدد البيان البلاد العربية، مع أنه عنى تلك الواقعة تحت الاحتلال البريطاني أو تحت السيطرة البريطانية. ومن ناحية أخرى فإن البيان تحدث عن شعوب عربية، بينما عرّف القيادات السياسية بـ «حركة» أحادية لا تعددية. واختلف البيان بذلك عن الصيغ التي عرضها حداد خلال زياراته السابقة لبرلين وروما. ولعل اختيار صيغة التعميم هدف إلى تجنب نشوب خلافات بشأن التفصيلات المتعلقة بالبلاد والدول العربية.

ولم يتضمن النص، الذي سلمه أنفوسو لبسمارك، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، أحد المطالب الأساسية للمفتي الذي اشترط عدم معارضة إيطاليا وألمانيا لإقامة اتحاد بين البلاد العربية إذا قررت إقامة اتحاد كهذا.[٢١]

هل تجد مقترحات المفتي صدى إيجابيا في برلين؟

أبدى الحسيني رغبته في زيارة برلين وإجراء محادثات مع وزارة الخارجية الألمانية خلال المحادثات التي أجراها في إيطاليا. وأعرب عن رغبة خاصة في مقابلة وزير الخارجية وهتلر، إذا تيسر ترتيب لقاء كهذا. وكانت وزارة الخارجية الألمانية قد طلبت من وزارة الخارجية الإيطالية إبلاغ المفتي «ترحيب» ألمانيا بنجاح وصوله سالما إلى روما. كما بعث هتلر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ ببلاغ ترحيب خاص هنأ الحسيني فيه على نجاته، واعتبره ليس فقط «الناطق لبياناتنا»، بل أيضا الرجل الذي

سيطلق القوى العربية من عقالها. ووعد هتلر الحسيني بأن «ساعة التحرير» للعرب ستأتي حينما تحتل القوات الألمانية جنوب القفقاس. وأكد هتلر للحسيني أنه سيفي بوعده، وأن المفتي يستطيع «أن يعتمد على كلمتي ـ المقصود وعدي ـ» في تحرير العرب.[٢٢] وغداة سفره إلى برلين، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، طلب المفتي أن يتولى غروبا مرافقته ورعاية الاتصالات التي نوى إجراءها في برلين. وجاء اختيار الحسيني لغروبا بسبب معرفته به خلال عمل الأخير في العراق، وهو ما أكسبه ثقة الحسيني وغيره من السياسيين العرب.

وعندما عزم المفتي على زيارة برلين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ لإجراء مفاوضات بشأن خطواته السياسية المقبلة كان الكيلاني لا يزال في تركيا. وأراد المفتي انتظار وصول الكيلاني قبل بدء أية خطوة سياسية بعد وصوله إلى روما. ولعل الصعوبات التي برزت أمام سفر الكيلاني، والتي أدت إلى تأخره حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أثارت شكوكا في نفس المفتي لجهة إمكان نجاح تهريب الكيلاني بأي شكل من الأشكال.

بدأ المفتي اتصالاته مع رجال وزارة الخارجية الألمانية بعد وصوله إلى برلين بأيام. وأجرى محادثات أولية مع غروبا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١. وكان غروبا قد تولى مهمة مرافقة المفتي وملازمته خلال إقامته في برلين. كما شكل غروبا حلقة اتصال بين المفتي ورجال وزارة الخارجية الألمانية. وقدم المفتي تقريرا روى فيه عن حزب يدعى «حزب الأمة العربية». وسرد المفتي تاريخ «حزب الأمة العربية»، وأرجع تأسيسه إلى سنة ١٩١١، في باريس أولا. وانتقل مركز هذا الحزب إلى سوريا سنة ١٩١٥، طبقا لرواية الحسيني. لكن جمال باشا شنق معظم زعمائه، فاضطر الحزب إلى العمل سرا وتغيير اسمه منذ قيام الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦. ونسب الحسيني رئاسة الحزب إلى الملك فيصل، وأن الرئاسة انتقلت إليه بعد موت فيصل. كما ذكر المفتي أن الحزب ولجنة أُخرى توليا قيادة الثورة في فلسطين و«الكفاح» في العراق، بعد أن نجح في إقناع الكيلاني وناجي شوكت بالعمل معا ضد بريطانيا، ومن ثم قيادة الجيش العراقي. وعرض المفتي نشاطه وتأثيره في الحياة السياسية في العراق بواسطة بعض التنظيمات، كالفتوة والجوّالة، وعلماء الدين. ولم يقتصر مجال نشاط الحزب على فلسطين والعراق بل شمل أيضا بعض البلاد العربية الأُخرى كالأردن وسوريا. ونفهم من الأسماء التي ذكرها كأعضاء في هذه «اللجنة»(؟) أن نشاط الحزب امتد إلى مصر، واليمن، وحتى إلى العربية السعودية.[٢٣]

ولا يهمنا الآن التحقيق في حقيقة وجود «حزب» أو «لجنة» حملا اسم «حزب الأمة العربية» بل ما يهمنا هنا هو الأهداف السياسية التي رغب المفتي في تحقيقها من

وراء إعلان نفسه رئيسا لهذا الحزب أو لهذه اللجنة.

لا شك في أن المفتي أراد أن يترك انطباعا يتعلق بأهميته لدى مضيفيه في برلين. ومن الأرجح أنه أراد العمل على تنظيم العرب المقيمين في دولتي المحور تحت لوائه. فقد لجأ الكثيرون منهم إلى دولتي المحور بعد سياسة التطهير البريطانية في مصر، وقمع الحركة الكيلانية في العراق. كذلك أقام عدد كبير من الطلبة العرب في برلين وغيرها من المدن في ألمانيا وإيطاليا. وعلاوة على ذلك، فقد أسرت القوات الألمانية عددا من المجندين العرب في القوات البريطانية.

ولعل من الجدير بالذكر أن تقديم المفتي نفسه زعيما لـ «حزب الأمة العربية» سبق وصول الكيلاني إلى برلين. ولا تكشف المادة الوثائقية عن علم المفتي بمحاولات ألمانيا تنظيم تهريب الكيلاني أو بالجهود الألمانية التي واكبت زيارة المفتي لبرلين، والتي نجحت في تهريب الكيلاني في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١.

وقد دفعت رغبة الحسيني في إجراء محادثات في برلين رجال وزارة الخارجية الألمانية إلى طرح مكانة المشرق العربي وأهميته خلال الحرب وبعدها على بساط البحث والدراسة. فأعد فورمان تقريرا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ تناول فيه أهمية المشرق العربي من وجهة نظر ألمانية عامة من ناحية، وفي ضوء التطورات الحربية والسياسية الأخيرة وخطط المفتي الآنفة الذكر من ناحية أُخرى.

كرر فورمان ما جاء في تقريره المهم في ٧ آذار/مارس ١٩٤١، وأبرز ازدياد أهمية المشرق العربي الاستراتيجية في الصراع ضد بريطانيا، وحدد أهداف سياسة ألمانيا «الرئيسية» باختصار: «تأمين النفوذ الألماني على مصادر النفط بصورة دائمة» في المشرق العربي.

ولم ير فورمان تناقضا بين ضمان المصالح الاقتصادية الألمانية وبين طلب الحسيني إقامة شكل من أشكال الاتحاد بين البلاد العربية، شرط أن تعقد اتفاقية خاصة بين ألمانيا والعراق تضمن مصالح ألمانيا الاقتصادية، ولا سيما في مجال استخراج النفط. وتناول فورمان ذلك بالتفصيل: إقامة اتحاد بين فلسطين، والأردن، وسوريا (ولبنان)، والعراق، وربط هذا الاتحاد باتفاقية خاصة مع السعودية واليمن. واختلف هنا الموقف الألماني عن الموقف الإيطالي المعارض لإقامة أي شكل من أشكال الاتحاد. وأبرز فورمان أن قيام اتحاد كهذا لن يقف حجر عثرة في وجه بسط نفوذ ألمانيا وإيطاليا على المنطقة العربية؛ إذ إن ضعف هذه الدول والبلاد وتأخرها هما أهم ضمان لبقاء تبعيتها العسكرية والاقتصادية، كما أن كره العرب لإيطاليا سيعزز مكانة ألمانيا العسكرية والاقتصادية بطبيعة الحال.

وأشار فورمان إلى أن إصدار بيان كهذا أسهل الآن مما كان عليه في الماضي،

عندما برزت سيطرة فرنسا على سوريا حجر عثرة أمام تعهد ألماني باستقلال بلاد المشرق العربي ودوله. واعتمد فورمان برقية ربنتروب في ٢٠ تموز/يوليو التي وزعت على جميع أقسام وزارة الخارجية، فأشار إلى إمكان عدم اعتبار فرنسا طرفا عند إعادة هيكلة خريطة المشرق العربي بعد الحرب. وكان ربنتروب قد أصدر تعليماته التي دعت إلى إسقاط فرنسا من الحسبان في أية تسوية تشمل سوريا، وعزا ذلك إلى فشل القوات الفرنسية في سوريا في مقاومة تقدم القوات البريطانية.[٢٤]

وكانت تركيا ومطامعها في شمال سوريا ومنطقة الموصل في العراق لا تزال عاملا مهمّا في سياسة الحرب الألمانية. وفي الواقع، فإن أهمية تركيا الاستراتيجية ازدادت بعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي. ولم تخف المطامع التركية على الدبلوماسيين الألمان في برلين، لكن فورمان لم يجد ضرورة ملحة آنذاك لتحديد موقف ألماني بهذا الشأن. وبذلك أجل فورمان معالجة الرغبات التركية إلى وقت لاحق.

باختصار، فقد أيد فورمان أيضا رغبة الحسيني في تنظيم العرب المقيمين في دولتي المحور ودول أُخرى كفرنسا، فدعا إلى إقامة «مجلس عربي» يضم بعض القادة العرب، مثل الحسيني والكيلاني وفوزي القاوقجي، كـ «تعبير عن حسن نية» أمام «العالم العربي» لا يخلو من فائدة على الصعيدين الإعلامي والدعائي على الأقل. فأوصى بالبحث في إقامة هذا المجلس خلال المحادثات مع المفتي.[٢٥]

عكست مذكرة فورمان، من جديد، الخلافات الجوهرية بين موقف إيطاليا وموقف ألمانيا، فيما يتعلق بمصير المشرق العربي بعد الحرب، منذ زيارة حداد الثانية لروما وبرلين. إذ بينما لم تجد دعوة الحسيني المجددة إلى إقامة اتحاد عربي معارضة عند بعض الدبلوماسيين الألمان - على الأقل - فقد اصطدمت دعوته برفض إيطالي مطلق. ورجع هذا الاختلاف بين الموقف الإيطالي والموقف الألماني إلى اختلاف مصالحهما في المشرق العربي، فقد اعتقد رجال وزارة الخارجية الألمانية أن تفوق ألمانيا الاقتصادي الهائل على بلاد ودول المشرق العربي كفيل بحفظ تبعية هذه البلاد والدول ما دامت ألمانيا لا تتطلع إلى توسع جغرافي على نمط التوسع الاستعماري الكلاسي. ولم يكن الأمر كذلك لدى الساسة الإيطاليين، فقد احتل شكل السيطرة العسكرية والسياسية المباشرة أولوية في اعتباراتهم السياسية، وما زال نمط التوسع الاستعماري التقليدي يسيطر على خطواتهم السياسية والحربية. وعندما بعثت وزارة الخارجية الإيطالية بالنص الإيطالي للبيان حذفت كل ما تناول إقامة اتحاد عربي، كما طالبت وزارة الخارجية الإيطالية بحذف كلمتي «الكامل» «والتام» من عبارة استقلال البلاد والدول العربية.[٢٦]

ورفع فورمان مذكرته إلى وزير الخارجية قبل مقابلة الأخير للمفتي. وقام ربنتروب

برفع مذكرة خاصة إلى هتلر، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد فيها إلى ما ورد في مذكرة فورمان، مؤكدا أن ما جاء فيها من مطالب للمفتي لا تتعارض أو تتناقض والمصالح الألمانية. وأبرز ربنتروب الاختلاف بين الموقف الألماني والموقف الإيطالي فيما يتعلق برغبة المفتي في إقامة اتحاد بين دول وبلاد المشرق. وأوصى ربنتروب برد إيجابي على رغبة المفتي في مقابلة «الزعيم».[٢٧] وبلّغ هيفل (Hewel)، وكيل وزارة الخارجية في هيئة الأركان العامة، موافقة هتلر على مقابلة المفتي بعد ذلك بيومين، لكنه أكد رغبة هتلر في «ترك حوض البحر المتوسط، وبذلك أيضا المسألة العربية العامة ضمن مجال النفوذ الإيطالي.»[٢٨] وعاد فورمان عشية لقاء هتلر ـ المفتي المشهور، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، فأوصى بإصدار البيان نظرا إلى ما يعزو المفتي من «أهمية» لإعلانه، وكرد على البيانات الإعلامية البريطانية والديغولية «المتكررة في الآونة الأخيرة.»[٢٩]

سبق اجتماع هتلر ـ المفتي المشهور اجتماع آخر بين ربنتروب والمفتي في اليوم نفسه. واحتلت مسألة «الإعلان» المكانة المركزية في محادثات ربنتروب ـ المفتي. وعادَ المفتي فعرض مكانة ألمانيا في نظر الرأي العام العربي، وأبرز ما بدا له من مصالح مشتركة بين الحكم النازي والعرب، والتي تمثلت في هزيمة «الإنكليز واليهود والبلشفية»، و«الأمل» الذي يعلقه على نتيجة الحرب. وخطا المفتي خطوة إلى الأمام كي يبرز ضرورة «الإعلان»، وأهميته على ما نعتقد، فلفت المفتي نظر ربنتروب إلى ما تقوم بريطانيا به من بث دعاية وإعطاء وعود، الأمر الذي يستدعي خطوة مضادة من قبل دولتي المحور من وجهة نظره. كذلك أكد المفتي أن الإعلان ليس هدفا في حد ذاته، بل يجب أن يتلوه «تجنيد القوى» ـ المقصود إقامة فرقة عربية من أسرى الحرب بصورة خاصة ـ لاستخدامها عند الحاجة. وباختصار، أراد المفتي إبراز أهمية «الإعلان» من زوايا مختلفة.

كان رد ربنتروب أن خطوة من هذا النوع «مبكرة»، وسابقة أوانها؛ إذ إن إعلانا كهذا يجب أن يصدر في الوقت الملائم، أي عند اقتراب القوات الألمانية من شمال العراق و/أو من قناة السويس. ويبدو لنا من رد ربنتروب أن ألمانيا لا ترفض إصدار «إعلان» بصورة قطعية، لكن عامل «التوقيت» احتل أولوية كبرى في نظر ربنتروب. وضرب ربنتروب مثل العراق ومذكرة فايتسكر في نيسان/أبريل ١٩٤١ ليؤكد أن توفير الشروط الموضوعية يجب أن يسبق أي إعلان سياسي. ولم ينس ربنتروب اللياقة الدبلوماسية، فأبدى إعجابه بشخصية المفتي وبنشاطه السياسي في الماضي.[٣٠] وكان الغرض من ذلك، على ما نعتقد، تخفيف حدة أثر الرفض الألماني في نفسية المفتي، بالإضافة إلى اللياقة الدبلوماسية التي استدعت المجاملة. وجاء رد ربنتروب مخالفا

لتوصيات رجال وزارته، ولا سيما فورمان. ومن الصعب الاعتقاد أن رده عبّر عن موقفه. ومع أن الحاج أمين الحسيني لم يتطرق إلى ردة فعله في المذكرات التي نشرها فيما بعد، فإن من الصعب عدم الاعتقاد أن رد ربنتروب لم يشكل مفاجأة له ولم يثر خيبة أمله على الأرجح. هل سينجح المفتي في إقناع هتلر؟

ماذا كان موقف هتلر؟

لقد عرض هتلر الأوضاع الحربية والسياسية السائدة آنذاك، مذكرا المفتي بأن ألمانيا تخوض «صراع حياة أو موت» ضد بريطانيا وروسيا. لكن جبهات القتال ما زالت بعيدة عن دول وبلاد المشرق العربي. ومن ناحية أُخرى، فإن إصدار بيان يشمل سوريا ـ المقصود سوريا ولبنان اليوم ـ سيدفع بعض الموالين لحكومة فيشي الفرنسية إلى الانضمام إلى حركة المقاومة الفرنسية، ولا سيما الحركة الديغولية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف حكومة فيشي. وقصد هتلر بذلك القوات الفرنسية في شمال إفريقيا بصورة خاصة. طبعا لم يجد هتلر صعوبة في تلبية رغبة المفتي في تأييد إلغاء فكرة الوطن القومي اليهودي.

خلاصة القول: إن هتلر أرجع معارضته لإصدار بيان، تلبية لرغبة المفتي، إلى عاملين رئيسيين: الأول جغرافي، والثاني سياسي. ومن هنا اعتبر إصدار بيان كهذا لا يعدو أن يكون «بيانا أفلاطونيا» من وجهة نظره، لأنه لن يخرج إلى حيز التنفيذ ما دامت أوضاع الحرب غير مؤاتية. لكن هتلر أكد للمفتي أن «ساعة التحرير ستدق» عندما تخترق الجيوش الألمانية الجبهة الروسية في القفقاس وتقترب من شمال إيران.[٣٠] ورجع هتلر بذلك إلى مذكرته إلى وزارة خارجيته في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، التي وعد فيها بـ «تحرير العرب» بعد وصول القوات الألمانية إلى جنوب القفقاس.

بدأ المفتي محادثاته مع هتلر بإبراز «إعجاب العالم العربي كافة» بـ «زعيم» «الرايخ الألماني العظيم»، وأكد له أن العرب «هم أصدقاء ألمانيا الطبيعيون.» ثم طرح المفتي مجددا أمر تنظيم أتباعه وأتباع الكيلاني، وغيرهم من العرب المقيمين في دولتي المحور، وإقامة مركز للدعاية في روما وبرلين خلال المحادثات. كذلك تناولت المحادثات بين المفتي وهتلر مسألة تأليف فرقة عربية من الراغبين من العرب في الانضمام إلى القوات الألمانية، ومن أسرى الحرب. وباختصار يمكن القول إن لقاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر المشهور لم يسفر عن نتائج عملية. فقد عنى رد هتلر رفض إصدار بيان رسمي بشأن مستقبل بلاد ودول المشرق العربي.

عنى رفض هتلر إصدار بيان رسمي بشأن مصير بلاد المشرق العربي ودوله أن جهود المفتي من أجل ذلك باءت بالفشل. لكن وصول الكيلاني إلى برلين والموقف

LAU Beirut campus

الياباني بشأن مستقبل الهند طرحا مسألة البيان على بساط البحث من جديد. فقد كانت جهود الألمان لتهريب الكيلاني من تركيا قد تكللت بالنجاح في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، أي قبيل استقبال هتلر للمفتي. وأرسل ربنتروب رسالة تهنئة إلى الكيلاني في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، أكد فيها «استحقاق» العراق «كامل سيادته واستقلاله التام»، وعبّر عن أمله برجوعه إلى العراق «رئيسا» له بعد «تحريره» من الاحتلال البريطاني.[٣٢] وتزامنت رسالة ربنتروب إلى الكيلاني مع إعلان اليابان استعدادها لإصدار بيان بشأن استقلال الهند شبيه بالبيان الذي طالب المفتي بإصداره. وأثار عزم اليابان على إصدار بيان بشأن الهند مسألة سياسة دولتي المحور العامة المتعلقة بالشرق العربي والهند. ولم تعد مسألة إصدار بيان يتناول مستقبل الشرق العربي مسألة إيطالية ـ ألمانية، بل أصبحت مسألة محورية عامة منذ منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١.[٣٣] هكذا تجدد البحث في مسألة الإعلان السياسي بشأن مصير بلاد المشرق العربي ودوله على الصعيد الدبلوماسي لدولتي المحور وعلى الصعيد الفردي، بعد أن استقر الكيلاني في برلين وبعد أن استقبل هتلر المفتي مباشرة.

بذل الكيلاني جهوده السياسية لاستصدار بيانين سياسيين لضمان استقلال العراق بصورة خاصة، واستقلال بلاد المشرق العربي ودوله بصورة عامة. ومن الواضح أنه لم يكتف بمذكرة ربنتروب في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، التي اعتبرها مذكرة اقتضتها اللياقة والأعراف الدبلوماسية، وأراد الكيلاني بذلك أن تأخذ العلاقات بين المهاجرين العرب وألمانيا شكلا رسميا واضحا، فقدم مسودة اتفاقية بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية وبينه من ناحية أُخرى، باسم الشريف شرف، الذي شغل منصب الوصي على العرش بعد هرب عبد الإله، إلى وزارة الخارجية الألمانية في آخر كانون الأول/ ديسمبر أو بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢. وحملت مسودة الاتفاقية توقيعه وتوقيع ناجي شوكت. وفي الوقت نفسه تقدم باقتراح آخر، بالاشتراك مع الحاج أمين الحسيني، تناول البلاد العربية في الشرق. وارتأى الكيلاني والحسيني أن يحمل الاقتراح تواقيع بعض السياسيين العرب من سوريا ـ سوريا ولبنان اليوم ـ وشرق الأردن، بالإضافة إلى فلسطين والعراق، كعادل أرسلان، والدكتور أبو غنيمة، وإسحاق درويش.[٣٤]

اختلفت مسودة الاقتراح الذي تناول بلاد المشرق العربي ودوله عن مسودة البيان الذي تقدم الحسيني به قبل شهرين اختلافا طفيفا. فبينما صيغ البيان الأول بيانا موجها إلى الحسيني، أخذت صيغة مسودة البيان المشترك ـ التي حملت اسم «المحضر» (Protokoll) ـ طابع الاتفاقية بين إيطاليا وألمانيا من ناحية والكيلاني والحسيني من ناحية أُخرى. ومن الطبيعي أن يظهر الكيلاني طرفا رئيسيا في مسودة «المحضر» بعد وصوله إلى برلين. وأكدت صيغة «المحضر» المشترك قبول المفتي والكيلاني ببعض

التغييرات التي طالبت إيطاليا بإدخالها في اقتراح الحسيني، كتحديد البلاد والدول العربية في الشرق الأدنى. وكما ذكرنا سابقا، فقد أبدت وزارة الخارجية الإيطالية مخاوفها من مطالب الحسيني الأولى، التي كانت قد أشارت إلى البلاد الواقعة تحت الاحتلال والسيطرة البريطانية. فقد أمكن تفسير ذلك بحيث يمكن أن تضم بلادا أُخرى في شمال إفريقيا وحتى ليبيا. وأشارت المسودة الجديدة إلى ذكر صريح لعقد «اتفاقية» بين إيطاليا وألمانيا.

لم يتعد تأثير مذكرة الكيلاني ـ الحسيني الجديدة تذكير رجال وزارة الخارجية الألمانية بالمطالب السابقة التي تقدم الحسيني بها. ولذلك، فإنها لم تحظ باهتمام خاص هناك. واعتبر الحسيني ذلك إهمالا من قِبل وزارة الخارجية الألمانية، الأمر الذي أثار استياءه الشخصي. ولم يخف الحسيني خيبة أمله في اجتماع إلى فايتسكر في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢. فقد أرسلت وزارة الخارجية الإيطالية دعوة إلى الحسيني والكيلاني لزيارة إيطاليا في بداية شباط/ فبراير ١٩٤٢. وطلب الحسيني مقابلة فايتسكر، قبل سفره إلى روما في ٧ شباط/ فبراير. وتمت المقابلة في ٢٦ كانون الثاني/ يناير بحضور غروبا. ورجع الحسيني إلى قصة إقامة «التنظيم العربي الكبير» الذي دعاه سابقا «حزب الأمة العربية». وطلب المفتي إصدار بيان على شكل رسالة تعهد شبيهة برسالة ربنتروب إلى الكيلاني في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر.[٣٥] ووصل شعور خيبة الأمل إلى حد هدد الحسيني برفض دعوة السفر إلى إيطاليا لشن الحملات الدعائية ضد بريطانيا من إذاعة باري. ومن الأرجح أن نجاح الكيلاني في استصدار تعهد ألماني باحترام استقلال العراق، وبعد وصوله بأسابيع قليلة، زاد في شعور الحسيني بفشله في الحصول على تعهد مماثل، على الرغم من جهوده المستمرة. وفي الواقع فإن إحجام دولتي المحور عن إصدار بيان بشأن المشرق العربي جعل من الصعب على الحسيني أن يظهر في إذاعة باري من دون «إنجازات» يعرضها أمام مستمعيه.

لم ينته لقاء المفتي ـ فايتسكر من دون أن يثير شعورا بـ «الإحراج» و«الضيق» لدى فايتسكر، فطلب فايتسكر من غروبا تذكير الحسيني بأن وزارة الخارجية ليست «بحاجة» إلى «إقناع» الحسيني لها و«وعظه» بجدوى ما قام به سابقا، وعليه أن يثق بـ «شعور تعاطف» «الزعيم» ورجال وزارة الخارجية الألمانية.[٣٦] ولم يبق أمام المفتي سوى أن يكتفي بذلك، ولو بصورة موقتة على الأقل.

وباختصار يمكن القول إن اجتماع ٢٦ كانون الثاني/ يناير لم يأت بنتائج أفضل من اجتماعات الحسيني السابقة إلى فورمان وربنتروب وهتلر، وأن عليه أن يكتفي بالوعود الشفهية و«شعور التعاطف». وبصورة عامة، فإن الأهداف السياسية والتنظيمية التي رغب الحسيني في تحقيقها منذ وصوله إلى برلين في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١ حتى

AUB Beirut campus

زيارته لروما في أوائل شباط/فبراير ١٩٤٢ وجدت تأييدا لها عند فورمان، وموافقة لدى ريبنتروب، لكن هتلر واصل تذكير رجال وزارة الخارجية بأن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في الشرق تابعة لمجال النفوذ الإيطالي. ولما واجهت المطالب السياسية رفضا من ناحية عملية، أصبحت مسألة تنظيم العرب، على الصعيدين العسكري والسياسي، مسألة ثانوية ما دام استصدار بيان رسمي بشأن بلاد المشرق العربي ودوله بقي أمنية عزيزة فقط.

وهكذا اضطر الحسيني إلى السفر إلى إيطاليا في بداية شباط/فبراير ١٩٤٢ كما تركها - من وجهة نظره على الأقل.[٣٧] وكان الرفض الألماني من ناحية عملية إشارة غير مباشرة للحسيني إلى أن العنوان الذي يجب أن يتوجه إليه هو روما.

واستمرت إقامة المفتي في إيطاليا ما يقرب من ثلاثة أشهر - من ٧ شباط/فبراير حتى ١١ أيار/مايو ١٩٤٢.[٣٨]

هل ينجح المفتي في أن يحقق في روما ما فشل في تحقيقه في برلين؟

ثانيا: العنوان، روما

لم يحقق الحاج أمين الحسيني شيئا ذا أهمية خاصة خلال إقامته في برلين. فهتلر لم يترك أمامه من خيار آخر سوى أن يكون متواضعا في طموحاته السياسية ويكتفي بالوعد الشفهي القائل إن «ساعة الخلاص» من براثن السيطرة البريطانية «ستدق» عندما تصل الجيوش الألمانية إلى جنوب القفقاس. وبقيت خطط الحسيني الثلاث - إقامة تنظيم سياسي، وتجنيد العرب في وحدات عسكرية بقيادة عربية، وإعلان سياسي بشأن استقلال بلاد المشرق العربي ودوله - معلقة بدرجات متفاوتة. وأعطى الحسيني أولوية خاصة للبيان السياسي بسبب أهمية البيان في حد ذاته وكدافع للمقيمين العرب في دولتي المحور إلى الانضواء تحت لوائه على صعيد التنظيم السياسي والتجنيد العسكري. ولما لم تثمر جهوده المبذولة من أجل استصدار الإعلان السياسي، فقد احتلت خططه الأُخرى مكانة ثانوية خلال إقامته في برلين.

ورأينا سابقا أن الرفض الألماني لإصدار الإعلان، على الرغم من ميل رجال وزارة الخارجية إلى إصداره، لم يأت بتنسيق مع إيطاليا بل جاء نتيجة قرار شخص واحد: هتلر. وبقيت الموافقة الإيطالية المبدئية على إصدار البيان، على الرغم من التحفظات بشأن صيغته، سارية المفعول.

وجهت وزارة الخارجية الإيطالية دعوة إلى كلا الزعيمين العربيين لزيارة روما، بعد وصول الكيلاني إلى برلين. وكان من المنتظر أن تبدأ الزيارة في ٢٠ كانون الثاني/

يناير ١٩٤٢،[٣٩] لكن تعثر المحادثات بشأن إصدار أي شكل من أشكال التعهد السياسي المتعلق بمصير بلاد المشرق العربي ودوله بعد الحرب أخّر موعد الزيارة. ورأينا سابقا كيف هدد الحسيني فايتسكر برفض دعوة الزيارة خلال اجتماع يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير. وأجرى الحسيني والكيلاني مشاورات مكثفة فيما بينهما، وتم الاتفاق على إرسال «المحضر» (Protokoll) إلى وزارة الخارجية الألمانية قبل زيارتهما لروما.[٤٠] المهم أن المداولات بين الحسيني والكيلاني وبين وزارة الخارجية الإيطالية في روما، بعد وصولهما في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٢، تناولت موضوع تبادل الرسائل، التي أخذت شكلها العملي بـ «محضر» الكيلاني. وواصل الكيلاني جهوده في الوقت نفسه لاستصدار تعهد محوري خاص بشأن ضمان استقلال العراق، على شكل معاهدة ثنائية عُرفت باسم «الاتفاقية» (Abkommen). وبدأت فكرة تبادل الرسائل بين الحسيني والكيلاني من جهة وبين وزارتي الخارجية الإيطالية والألمانية من جهة أخرى تتردد أكثر فأكثر في الاتصالات الثنائية بين إيطاليا وألمانيا.

أجرى الحسيني والكيلاني سلسلة من الاجتماعات مع قادة الحكم الفاشستي في إيطاليا خلال أول أسبوعين من وصولهما إلى روما في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٢. فاجتمع الكيلاني إلى موسوليني وتشيانو وغيرهما من القيادة السياسية الإيطالية. وبذل الكيلاني جهودا لضمان موافقة إيطالية على «محضره» و«معاهدته».[٤١] وتولى فيتيتي (Vitetti) وغوارنشلي (Guarnschelli) متابعة المحادثات معهما ومواصلة الاتصالات الدبلوماسية مع رجال السفارة الألمانية في روما، بحضور غروبا. وكانت وزارة الخارجية الألمانية قد بعثت غروبا مرافقا دبلوماسيا للحسيني والكيلاني.

لم يكن هناك خلاف جوهري بين زعماء الحكم الفاشستي في إيطاليا وبين رجال وزارة الخارجية الألمانية بشأن ضرورة تقديم تعهد رسمي موثق عام - سواء على شكل إعلان أو على شكل رسائل - للحسيني أولا، ثم للحسيني والكيلاني بعد ذلك. ولم يقف حجر عثرة أمام ذلك سوى موقف هتلر، الذي لم يول أهمية خاصة للشرعيات الرسمية في العلاقات الدولية. هل تستطيع إيطاليا التأثير في هتلر ما دام موقفه أصبح سياسة ألمانية رسمية؟

أجرى فيتيتي، بحضور غوارنشلي أحيانا، اتصالات عدة مع رجال السفارة الألمانية في روما، بعد اجتماع تشيانو - الكيلاني في ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٢. ولفت فيتيتي نظر بسمارك في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٢ إلى أهمية الوصول إلى حل لمسألة علاقة الحسيني والكيلاني ومؤيديهما في روما وبرلين بدولتي المحور، لتجنيدهم في تصعيد حملات الدعاية والإعلام ضد بريطانيا. وأبدى فيتيتي «تفهم» إيطاليا لدوافع الرفض الألماني ودواعيه، لكنه أضاف أن «إصرار» الحسيني والكيلاني «المتواصل» له

LAU Beirut campus

أيضا «ما يبرره». وأشار فيتيتي إلى ما بدأ يساور كليهما من الشكوك العميقة في نيات سياسة إيطاليا وألمانيا، وإلى حاجتهما الماسة إلى «شيء ما في اليد».[٤٢]

وهكذا تولت إيطاليا زمام المبادرة لدوافع ذاتية ولإصرار المفتي، بصورة خاصة، على ضرورة تحديد أسس التعاون مع دولتي المحور، وأخذت اتصالات مكثفة تُجرى مع وزارة الخارجية الألمانية. وقد تناولت الاتصالات شكل أسس التعاون بين دولتي المحور وبين الحسيني والكيلاني والمقيمين السياسيين العرب في روما وبرلين: هل يجب أن تصدر دولتا المحور بيانا عاما رسميا أم رسائل شخصية موجهة إلى الكيلاني والحسيني؟

اصطدم إصدار الإعلان العام بصعوبات كثيرة لم يكن من السهل تذليلها. إذ أثار ميل اليابان إلى إصدار بيان ثلاثي عام بشأن استقلال الهند وبلاد المشرق العربي ودوله معارضة في إيطاليا. وعاد سبب المعارضة الإيطالية إلى اعتقاد الساسة الإيطاليين أن إيطاليا تملك مكانة احتكارية في تحديد مصير بلاد المشرق العربي ودوله. وعندما أثار بسمارك مسألة تنسيق سياسة الدعاية والإعلام في المشرق العربي والهند، في اجتماع جرى في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٢، تساءل فيتيتي عن «شأن اليابانيين» في أمور الدعاية الخاصة في المشرق العربي، وذكر بسمارك وغروبا أن إيطاليا لم تر في سياسة الدعاية اليابانية الموجهة إلى الهند مصلحة إيطالية.[٤٣]

لم يكن الأمر كذلك لدى موسوليني وتشيانو؛ فقد اعتقد الدوتشي [موسوليني] وصهره [تشيانو] أنه يمكن في المستقبل استغلال اليابان في المساومات الدبلوماسية لضبط مركز القوة الذي يمكن أن تتمتع ألمانيا به عند إعادة رسم خريطة العالم بعد الحرب. وأصر تشيانو بصورة خاصة على إشراك اليابان طرفا في إعلان ثلاثي بشأن مصير الهند والمشرق العربي.[٤٤]

واستمرت الاتصالات بين دول التحالف الثلاثي حتى منتصف نيسان/أبريل. وأظهرت وزارة الخارجية الألمانية تحفظا شديدا نتيجة تعليمات هتلر السابقة الذكر. ولعل فورمان كان أكثر رجال وزارة الخارجية الألمانية - باستثناء غروبا طبعا - ميلا إلى تلبية المطالب العربية. ويبدو أن تحديد موقف وزارة الخارجية الألمانية استدعى حسما من قبل هتلر مرة أخرى.

استدعى هتلر هيفل، في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٢، وبلّغ وزارة خارجيته أنه «لم يصدر إعلانا كهذا قط على الرغم من أن ألمانيا تتحمل أعباء الحرب» كما لا تتحملها دولة أُخرى من حلفائه ضد «أكثر الأمم». وتساءل هتلر: «لماذا عليه الآن أن يشارك في إعلان كهذا» نزولا عند «رغبة اليابانيين» «بينما يتنصلون من واجباتهم» عندما يطلب منهم الإجابة عن رسالة معينة. وأعلم هيفل وزارة الخارجية بأن «الزعيم قرر ألاّ يتخذ قرارا»

بهذا الشأن قبل التداول مع الدوتشي بشأن «هذه المسائل الأساسية».

وبينما أطلق هتلر لنفسه يدا حرة، على الرغم من الإلحاح الياباني، فقد رأى أن إيطاليا لا تبعد عن الحدود الألمانية بُعْدَ الحدود اليابانية، وأنه بحاجة ماسة إليها أكثر مما مضى. فامتنع هتلر من استعمال لهجته الحادة التي وجهت ضد الرغبات اليابانية، ورأى أن الضرورات السياسية تقتضي البحث في أمر «الإعلان» مع موسوليني وإقناعه بتأجيله على الأقل. وبلّغ هيفل وزارة الخارجية أن «الزعيم» سيقابل موسوليني بشأن «الإعلان»، لكنه طلب منها ألا تقوم بخطوات عملية لترتيب لقاء كهذا.

اتفق هتلر وموسوليني على عقد اجتماع في سالزتسبورغ (Salzburg) في أواخر نيسان/أبريل. وشارك ربنتروب وتشيانو في الاجتماع. ومن الطبيعي أن يطرح «الإعلان الثلاثي» على بساط البحث والدراسة. وأوضح هتلر لحليفه أن شروطا أولية على الساحة الحربية يجب توفيرها قبل صدور الإعلان، وإلاّ فإنه سيغدو «إعلانا أفلاطونيا». كما لا يمكن إصدار إعلان كهذا ما لم تكن القوة العسكرية متوفرة وقادرة على إخراجه من الصعيد الدعائي والإعلامي إلى الحيز العملي. وانطلاقا من أوضاع الحرب آنذاك، فإن الحالة تدعو إلى الانتظار حتى تحين فرصة إعلانه. وعاد ربنتروب إلى المشكلات التي تواجه ألمانيا - ردة فعل تركية سلبية ومعارضة فرنسية - فيما يتعلق بالمشرق العربي. وأعرب ربنتروب عن شكوكه العميقة في نتائج إعلان يبث في الهواء، إذ اعتقد أن تأثيره لن يكون قويا بين العرب والهنود ما دامت قوات التحالف الثلاثي بعيدة عن بلادهم وما دامت القوات البريطانية تملك حرية الحركة. وإذا ما اتضح عقم إعلان كهذا على الصعيد العملي، فـ «إن العالم سيجعل من إعلاننا أضحوكة.» وإذا قام بعض العرب والهنود بأعمال النسف والتخريب ضد القوات البريطانية فإن أعمالا كهذه «سابقة» أوانها، ومن السهل على بريطانيا إخمادها. ولخص ربنتروب ما توصل هتلر وموسوليني إليه في سالزتسبورغ:

«إن كلتا الحكومتين تتمسكان بموقفهما القائل إن إعلانا كهذا يمكن إعطاؤه فقط عندما يصبح الوضع الحربي لدول التحالف الثلاثي في المحيط الهندي وفي المشرق الأدنى قويا إلى درجة أن من المتوقع أن تنشب حركة مقاومة عامة في البلدين (نتيجة تعاظم قوة دولتي المحور وتأثيرها هناك) وأن مركز القوة سيكفل نجاحا في جميع الظروف بواسطة تدخل عسكري فعال مباشر.»[٤٥] وقد لخص ربنتروب بذلك الموقف الألماني من إصدار أي إعلان ثلاثي. ومن الواضح أن ربنتروب لم يعر اهتماما بالغا لا لفرنسا، ولا لتركيا هذه المرة.

وهكذا نجح هتلر في إقناع حليفه الإيطالي بتأجيل إصدار بيان ثلاثي. ومن الأرجح أن موسوليني ووزير خارجيته اكتفيا بفكرة تبادل الرسائل بين الحسيني

LAU Beirut campus

والكيلاني وبين تشيانو وربنتروب. وقد تم تبادل الرسائل بعد انتهاء اجتماع سالزتسبورغ مباشرة. لكن تبادل الرسائل شكل حلقة أخرى في العلاقات بين الكيلاني والحسيني وبين ألمانيا وإيطاليا. وما يهمنا هنا أن إعلانا ثلاثيا لم يصدر قط لأسباب واضحة كان أهمها: عدم وصول دول التحالف الثلاثي إلى مركز القوة الذي أشار ربنتروب إليه آنفا. وبقي إصدار الإعلان فكرة مطوية في الوثائق التاريخية.

استمرت الاتصالات الدبلوماسية بين إيطاليا وألمانيا بشأن تبادل الرسائل السرية بين الكيلاني والحسيني ووزارتي الخارجية الإيطالية والألمانية، جنبا إلى جنب مع الاتصالات بين دول التحالف الثلاثي. ويبدو أن وزارة الخارجية الألمانية وقفت أمام خيارين: الإعلان الثلاثي الرسمي، أو تبادل الرسائل السري. ومن الواضح أن إعلانا عاما رسميا تعدى تبادل الرسائل من حيث طبيعته الرسمية الإلزامية وما يمكن أن يحدثه من أثر. يضاف إلى ذلك أن ظهور اليابان طرفا في الإعلان اصطدم بمعارضة ألمانية، ومن المشكوك فيه أنه وجد ترحيبا إيطاليا في الحقيقة. المهم في الأمر أن رجال وزارة الخارجية الألمانية مالوا إلى الخيار الثاني. وكان أبتس قد حذر مرة أخرى، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٢، من النتائج السلبية على العلاقات الألمانية مع حكومة فيشي الفرنسية.[٤٦] لكن وزارة الخارجية الألمانية لم تعر اهتماما خاصا لفرنسا، ولا سيما أن الرسائل ستبقى سرية.

وكان الكيلاني قد سلّم تشيانو مسودة «الاتفاقية»[٤٧] و«المحضر» في اجتماع ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٢. وكلف تشيانو فيتيتي إجراء محادثات مع رجال السفارة الألمانية في روما. وعقد فيتيتي سلسلة اجتماعات مع بسمارك ومكنزن مباشرة، وطلب منهما إبلاغ وزارة الخارجية الألمانية أن «تلبية رغبة المفتي الأكبر والكيلاني ضرورية» من وجهة النظر الإيطالية. وكان فيتيتي قد أوضح لبسمارك أن إيطاليا تميل إلى صيغة الرسائل الشخصية، نظرا إلى أن «المعاهدات» أو «الاتفاقيات» تعقد بين حكومتين وتشترط «التصديق» من المؤسسات الرسمية. ولفت فيتيتي نظر بسمارك إلى أن الجانب الآخر ـ الحسيني والكيلاني ـ لا يستطيع توفير هذه الشروط حاليا، ولا تعقد «اتفاقيات» أو «معاهدات» بين دول وأشخاص. وأبلغ فيتيتي كلا من بسمارك ومكنزن وغروبا أن الوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الرسائل يمكن أن يحل الكثير من العقبات التي وقفت أمام «الإعلان». وفي الواقع، فإن تبادل الرسائل يمكن اعتباره بديلا من «الإعلان».[٤٨] وفي ٢٥ شباط/فبراير قام فيتيتي مرة أخرى بإبلاغ بسمارك بشأن رغبة الحكومة الإيطالية في تسليم المفتي والكيلاني «أي شكل» من أشكال الإعلان. وكان الحسيني قد اقترح على رجال وزارة الخارجية الإيطالية تبادل «رسائل سرية» فيما يتعلق بالبلاد والدول العربية. وطلب فيتيتي من بسمارك إبلاغه موقف الحكومة الألمانية

من اقتراح المفتي.[٤٩] ومن الواضح أن اقتراح تبادل الرسائل السرية لم يكن سوى تكرار لما اقترحه الحسيني على غروبا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢.[٥٠]

أولت وزارة الخارجية الإيطالية اهتماما خاصا لاقتراح الكيلاني عقد «اتفاقية» بينه وبين دولتي المحور بشأن مصير العراق بعد الحرب خلال اتصالاتها مع بسمارك. فقد بدا أن اتفاقا ثنائيا خاصا بين الكيلاني وأجهزة دولتي المحور لا يصطدم بصعوبات سياسية كتلك التي وقفت أمام أي شكل من أشكال التعهد بشأن مستقبل بلاد المشرق العربي ودوله. وبلّغ بسمارك وزارة خارجيته في برلين في ٥ آذار/مارس أن محادثاته مع فيتيتي في ٢٥ شباط/فبراير لم تتناول تفصيلات تسليم الكيلاني والحسيني إعلانا بشأن مصير المشرق العربي ودوله بعد الحرب. وأرجع سبب ذلك إلى أن «دوافع سياسية ألمانية عامة» جعلت أمر البحث في تبادل الرسائل «غير مرغوب» فيه.[٥١] واستمر التسويف السياسي طوال شهر آذار/مارس، على الرغم من إلحاح الكيلاني والحسيني. ولم تول دولتا المحور اهتماما خاصا للبحث في مسألة تبادل الرسائل سوى خلال تبادل الرسائل بين الكيلاني وتشيانو في ٢٥ و٣١ آذار/مارس ١٩٤٢، بشأن العلاقات بين العراق ودولتي المحور بعد الحرب.[٥٢]

وقد تركت سياسة التسويف بشأن مستقبل بلاد المشرق العربي ودوله أثرا عميقا في الحسيني. ورجعت جذور الشكوك وعدم الثقة بسياسة دولتي المحور إلى أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١. ويكفي أن نتذكر لقاءه مع فايتسكر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، الذي لم يسفر عن أية نتائج إيجابية فحسب، بل أثار أيضا شعور النفور والامتعاض عند فايتسكر نفسه. ولا شك في أنه كان على اطلاع عام بما قام الكيلاني به من جهود لدفع عجلة الوصول إلى حل بشأن دول المشرق العربي وبلاده، إن لم يعرف التفصيلات.

وعكست تقارير بسمارك ومكنزن المتكررة استياء الحسيني وخيبة أمله من الموقف الألماني. كما دفعت سياسة التسويف الألمانية وسياسة «التفهم» الإيطالية للموقف الألماني الحسيني، في إحدى محادثاته مع فيتيتي في بداية آذار/مارس، إلى الإصرار على إصدار «أي شكل» من أشكال الإعلان. وعبّر مكنزن عن سوء الحالة النفسية التي وصل الحسيني إليها عندما أشار إلى أن الحسيني بات يبحث عن «شتى الطرق» في إيطاليا لتحقيق ما رغب فيه من المطالب السياسية.[٥٣] ومن المشكوك فيه أن الكيلاني كان في حالة أفضل كثيرا من حالة الحسيني، على الرغم من الحفاوة التي استُقبل بها في إيطاليا، كما في ألمانيا قبل ذلك. لكن الكيلاني وجد عزاء في الرسائل المتبادلة بينه وبين وزارتي الخارجية، الإيطالية والألمانية، بشأن ضمان استقلال العراق بعد الحرب. وكان قد تم تبادل الرسائل في ٢٥ و٣١ آذار/مارس ١٩٤٢.

LAU Beirut campus

شكل تقدم المحادثات بشأن تبادل الرسائل بين الكيلاني ووزارة الخارجية الإيطالية في أواخر آذار/مارس دافعا جديدا للمفتي كي يواصل ضغوطه على رجال وزارة الخارجية الإيطالية، مثل فيتيتي، وعلى المبعوثين الدبلوماسيين الألمان ـ بسمارك ومكنزن ـ فعقد اجتماعا خاصا مع فيتيتي في ٢٩ آذار/مارس وبحث معه في مسألة تبادل الرسائل. وكان الحسيني والكيلاني قد حررا، بإيعاز إيطالي، رسالة مشتركة لم يختلف مضمونها كثيرا عن «المحضر». وسلم الحسيني فيتيتي نسخة عن الرسالة المشتركة. وأجرى فيتيتي محادثات مع بسمارك، عبّر له خلالها عن رغبة إيطاليا في الوصول إلى حل لمسألة تبادل الرسائل السرية. كما مهد الطريق لمحادثات مباشرة بين الحسيني والمبعوثين الدبلوماسيين الألمان.

لم يخف الحسيني، في أثناء الاجتماع، استياءه من سياسة وزارة الخارجية الألمانية. وأشد ما أثار استغرابه من سياسة التملص والتأجيل أن هتلر طلب منه في أثناء استقباله في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ أن يعتبر «وعده» بـ«تحرير» البلاد والدول العربية في المشرق «وثيقة» غير مكتوبة. وسلم المفتي بسمارك نسخة عن الرسالة، طالبا منه موافاته برد وزارة الخارجية. وأعلم مكنزن وزارة الخارجية أن الشائعات تدور بشأن نية الحسيني توجيه «نداء» مباشر إلى هتلر، إذا رفضت وزارة الخارجية تبادل الرسائل.[٥٤] وأشار مكنزن إلى التشابه بين نص الرسالة التي سلمها المفتي لبسمارك وبين نص «الإعلان» ومسودة الرد الألماني على «الإعلان»، فأكد أن ردا نهائيا على نص الرسالة لن يحتاج إلى وقت طويل، نظرا إلى التشابه بين النص ومسودة الرد الألماني.[٥٥]

لكن الخلافات بين وجهة النظر الإيطالية ووجهة نظر الحسيني، والكيلاني الآن، التي قامت بشأن نص «الإعلان» في الماضي، عادت من جديد. فقد تحدث نص الرسالة التي اقترحها الحسيني عن «الاستقلال التام» و«السيادة الكاملة» لبلاد المشرق العربي ودوله «الواقعة تحت سيطرة بريطانيا.» وعرض فيتيتي وجهة النظر الإيطالية في اجتماع له مع بسمارك في ١٦ نيسان/أبريل، حيث طالبت وزارة الخارجية الإيطالية حذف «التام والكاملة» وإضافة «حاليا» بعد «بريطانيا»، لأسباب واضحة. لكن مكنزن أكد أن الحذف سيجد معارضة لدى الحسيني والكيلاني، فذكر وزارة خارجيته مجددا بأن مذكرة فايتسكر إلى المفتي في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤١ تحدثت عن «الاستقلال التام» و«السيادة الكاملة.»[٥٦] ومن الواضح أن حذفا كهذا عنى تراجعا في الموقف الألماني. من ناحية أخرى، فإن الخلافات في وجهات النظر بين وزارة الخارجية الإيطالية ووزارة الخارجية الألمانية بشأن مدى «الاستقلال» و«السيادة» أكدت أن وزارة الخارجية الألمانية أبدت استعدادا أبعد مدى وأكثر ضمانا لطبيعة «الاستقلال» و«السيادة» من وزارة الخارجية

الإيطالية، لكن وزارة الخارجية الإيطالية تخلت عن تحفظها الذي أبدته في الماضي فيما يتعلق بتوحيد البلاد العربية. فقد أبدت دولتا المحور موافقتهما على توحيد البلاد العربية في المشرق العربي شرط أن تتوفر رغبة «الأطراف» المشتركة في ذلك التوحيد. ولم يتطرق نص الرسائل المتبادلة إلى تحديد بلاد المشرق العربي ودوله. كما أن موضوع الأطراف المشاركة (Die Beteiligten) في الاتحاد بقي مفتوحا: هل الحكومات أم الشعوب؟ ومن الأرجح أن وزارة الخارجية الإيطالية اعتقدت أن تعبيرا عاما كهذا سيترك الباب مفتوحا أمامها لتبقى «رغبة» «الأطراف المشتركة» أمنية فقط. أما طلب الحسيني أن توافق دولتا المحور على إلغاء «البيت القومي اليهودي» في فلسطين، والذي اكتسب أهمية خاصة في نظره، فقد ووفق عليه من دون تردد. وكما أشرنا في مكان سابق، فإن وزارة الخارجية الألمانية كانت قد أبدت معارضتها لمشروع التقسيم منذ صدوره سنة ١٩٣٧، ومن المشكوك فيه أن معارضة الحسيني لإقامة «البيت القومي اليهودي» في فلسطين فاقت معارضة أجهزة الحكم النازي على الرغم من اختلاف الدوافع والأهداف. ولم يبد موسوليني حماسة خاصة له منذ زمن بعيد. لكن الحسيني وجد بذلك إنجازا كغيره من الإنجازات، فيما بعد، حين نشر بعض مذكراته.[٥٧]

وهكذا تم تبادل الرسائل بين الحسيني والكيلاني من جهة وربنتروب من جهة أخرى في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٤٢، وبينهما وبين تشيانو في ٢٨ نيسان/أبريل و٣ أيار/مايو ١٩٤٢.[٥٨]

وبدا أن الخلافات بين الحسيني ووزارة الخارجية الألمانية قد سويت بصورة نهائية بتبادل الرسائل في نهاية نيسان/أبريل. ومع أن تبادل الرسائل أزال عقبة مركزية في تطور علاقات التعامل بين المفتي ووزارة الخارجية الألمانية، فإن هذه العلاقات عانت من جرّاء عقبات أخرى لا بد من التعرض لها.

ثالثا: الخلافات بين الحسيني وبين غروبا والكيلاني

اتسمت المفاوضات بين الحسيني ووزارة الخارجية الألمانية بالبرودة، وافتقرت إلى الحرارة منذ أن أصبح رفض هتلر لإصدار إعلان عام بشأن مصير بلاد المشرق العربي ودوله بعد الحرب سياسة ألمانية رسمية. ودخلت هذه العلاقات دور التوتر خلال إقامة الحسيني والكيلاني في إيطاليا في الفترة الممتدة بين ٧ شباط/فبراير و١١ أيار/مايو ١٩٤٢. واقترب هذا التوتر أحيانا من حالة الانفجار.[٥٩] ولم تكن «الوساطة الإيطالية» سوى محاولة تكللت بالنجاح أخيرا لاحتواء هذا التوتر. ولاح أن تبادل

LAU Beirut campus

الرسائل بين وزارتي الخارجية الإيطالية والألمانية وبين الحسيني (والكيلاني) قد أزال أسباب هذا التوتر، وأن الحرارة التي استقبل الحسيني بها ستعود من جديد.

لكن ما أن نجحت «الوساطة الإيطالية» في تسوية مسألة «تبادل الرسائل» حتى بدأت الخلافات بين الحسيني من ناحية وغروبا والكيلاني من ناحية أخرى تأخذ أبعادا أكثر حدة.

شغل غروبا منصب «المستشار للشؤون العربية في وزارة الخارجية»، ضمن إطار قسم الشرق الأدنى. ومع أن هذا المنصب لم تكن له أهمية خاصة فإن هرب الحسيني والكيلاني وبعض السياسيين والعسكريين العرب كان عاملا مهما في بعث الحياة والنشاط في مكتب غروبا. ورأينا سابقا كيف طلب الحسيني تعيين غروبا مرافقا له عندما زار ألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، فأصبح غروبا بذلك يعمل كحلقة وصل بين المفتي ورجال وزارة الخارجية الألمانية. ووجد غروبا في وصول الكيلاني إلى برلين فرصة خاصة لتوطيد مكانته في وزارة الخارجية الألمانية وإكساب وظيفته الرسمية بعض الأهمية.

وعندما دعت وزارة الخارجية الألمانية الكيلاني والحسيني إلى زيارة ألمانيا في كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، عينت غروبا مرافقا لهما، أسوة بما فعلته وزارة الخارجية الإيطالية عندما قامت، بدورها، بتعيين ملّيني مرافقا للمفتي خلال إقامته في ألمانيا. وجاء تعيين غروبا بناء على رغبة الكيلاني أيضا. وكانت علاقات وطيدة قد ربطت بين غروبا والكيلاني منذ أن عمل غروبا سفيرا لألمانيا في بغداد، وخلال الحركة الكيلانية. وعندما اعترفت وزارة الخارجية الألمانية بالكيلاني «رئيسا» للعراق طلب غروبا اعتباره «مبعوثا» (Gesandter) عند الكيلاني.[٦٠] لكن وزارة الخارجية لم تعر ذلك الطلب اهتماما خاصا نظرا إلى ما انطوى عليه من اعتبارات سياسية. فقد عنى ذلك إكساب رئاسة الكيلاني طابعا تأسيسيا مع أنه لم يكن لهذه «الرئاسة» وجود على أرض الواقع، كما أن خطوة كهذه يمكن لآخرين استغلالها للحصول على اعتراف كهذا وقبول «مبعوثين» دبلوماسيين. ولم يهدف غروبا إلى إكساب مكانة الكيلاني شرعية معينة فحسب، بل أيضا إلى رفع شأنه الذاتي «مبعوثا» دبلوماسيا لدى الكيلاني. وعنى إهمال وزارة الخارجية طلبه رفضا لإعطاء «رئاسة» الكيلاني طابعا تأسيسيا.

واصل غروبا جهوده الخاصة لتوطيد مكانته السياسية في وزارة الخارجية الألمانية وتدعيمها من ناحية، ورفع شأن الكيلاني في نظر رجال وزارة الخارجية خلال عمله مرافقا للكيلاني وللحسيني في إيطاليا من ناحية أخرى. وأخذ يبعث بتقاريره الخاصة بشأن الاتصالات الدبلوماسية بين السياسيين العربيين وبين مسؤولي وزارة الخارجية الإيطالية بصورة مباشرة، من دون أن يعرضها على مسؤولي السفارة الألمانية في روما.

Riyad Nassar Library

LAU Beirut campus

وفي الواقع، لم يتعارض تصرف غروبا والعرف المتبع في وزارة الخارجية؛ إذ إن تعيين غروبا تم في برلين ضمن إطار عمل وزارة الخارجية، لا ضمن أعمال السفارة الألمانية في روما، ومن هنا فإنه لم يكن ملزما بالتنسيق مع مسؤولي السفارة الألمانية في روما، أو بعرض تقاريره على السفارة.

بدت سياسة غروبا المتعاطفة مع الكيلاني واضحة لدى السفارة الألمانية في روما منذ بداية الاتصالات بين الكيلاني وقادة الحكم في إيطاليا. فقد عقد الكيلاني اجتماعا مع غروبا بعد أن استقبله تشيانو في ١٠ شباط/فبراير مباشرة وبلّغه أن تشيانو ادعى أن لا علم له بنص «المعاهدة». ونقل غروبا وجهة نظر الكيلاني في ١١ شباط/فبراير، من دون التأكد من أقوال الكيلاني في وزارة الخارجية الإيطالية أو التشاور مع رجال السفارة الألمانية في روما. وأثار تقرير غروبا استياء وزارة الخارجية الإيطالية، وقد قام فيتيتي بإبلاغ بسمارك نفي وزارة الخارجية الإيطالية لما جاء في تقرير غروبا. كذلك أكد فيتيتي لبسمارك أن تشيانو أوضح للكيلاني أن موافقة إيطاليا على عقد «المعاهدة» مشروطة بموافقة ألمانية، على الرغم من أنها لا تعارض بصورة مبدئية عقد مثل هذه «المعاهدة».[٦١] وأراد غروبا الضغط على وزارة الخارجية الإيطالية بنقله رواية الكيلاني فقط إلى وزارة الخارجية، لكن من برلين. فقد علل فيتيتي عدم الموافقة الفورية على إبرام «المعاهدة» بضرورة التنسيق السياسي مع برلين ومعاملة «الزعيمين العربيين» ـ الحسيني والكيلاني ـ «على قدم المساواة» (Gleichartigkeit). ولفت فيتيتي بذلك نظر بسمارك إلى الدواعي التي دفعت تشيانو إلى التظاهر بعدم معرفة تفصيلات «المعاهدة» على الرغم من نفيه. وطلب مكنزن من وزارة الخارجية الألمانية إبلاغ غروبا ضرورة إرسال تقاريره ضمن «بريد» السفارة الألمانية. وكان هدف مكنزن من وراء ذلك الاطلاع على تقارير غروبا لمنع ما يمكن أن يسيء إلى سياسة التنسيق بين وزارة الخارجية الإيطالية ووزارة الخارجية الألمانية.[٦٢]

ومع أن مسؤولي وزارة الخارجية الإيطالية أكدوا ضرورة معاملة الحسيني والكيلاني «على قدم المساواة» فإن غروبا اعتقد غير ذلك. ورأى في رغبة وزارة الخارجية الإيطالية استبدال ملّيني، الذي قام برعاية شؤون الحسيني في طهران وتنظيم هربه من تركيا إلى إيطاليا ومرافقته في برلين، بغبرئيلي، سفير إيطاليا السابق في بغداد، تحولا في السياسة الإيطالية تجاه الزعيمين العربيين. واعتبر غروبا استبدال ملّيني بغبرئيلي مسؤولا عن شؤون الكيلاني والحسيني، وغيرهما من اللاجئين السياسيين العرب، خطوة غير ودية نحو الحسيني، لأن الأخير قام قبل أعوام بتنظيم تظاهرات أمام البعثة الإيطالية في القدس احتجاجا على قمع حركة عمر المختار، بحسب اعتقاده. وكان غبرئيلي رئيس البعثة الإيطالية آنذاك. وأكد غروبا أنه يبدو أن غبرئيلي لم ينس

ذلك، فاعتبر الكيلاني الرجل الأول ـ «صاحب الصدارة» (Vorrang) في النص ـ وأن منزلته تفوق منزلة الحسيني. ومن وجهة نظر غروبا، فإن غبرئيلي عبّر بذلك عن موقف الحكومة الإيطالية الرسمي.[٦٣]

لم تكن الانطباعات التي خلّفتها زيارة الكيلاني والحسيني لروما مستمدة كلها من خيال غروبا. فقد أبدى قادة الحكم الفاشستي حفاوة خاصة لدى استقبالهم الكيلاني. وأعد مسؤولو الخارجية للكيلاني اللقاء تلو اللقاء مع قادة الحكم في روما. فاستقبل تشيانو الكيلاني في ١٠ شباط/فبراير، والتقى الكيلاني موسوليني مرتين: الأولى في ١٥ شباط/فبراير، والثانية في ١٨ شباط/فبراير. وكان ملك إيطاليا قد استقبل الكيلاني في ١٤ شباط/فبراير. وخصت وزارة الخارجية الإيطالية الكيلاني بسيارة فخمة تحمل علم العراق. وفي مقابل ذلك فإن الحسيني لم يستقبله سوى ملك إيطاليا في ١٣ شباط/فبراير. ومما لا شك فيه أن قادة الحكم الفاشستي أرادوا بذلك استمالة الكيلاني شخصيا وكسب تعاطفه السياسي. كما استقبلت روما الكثير من الشخصيات العراقية التي وفدت إلى روما خلال زيارة الكيلاني لها.[٦٤] ولعل استقبال روما الحافل للكيلاني، وفتح أبوابها للاجئين السياسيين العراقيين، شكّلا علامة إنذار سياسي لغروبا دفعت به إلى إشعار وزارة الخارجية الألمانية بمظاهر المنافسة التي أبداها الإيطاليون لاستمالة الكيلاني. ولا شك في أن غروبا رمى من وراء ذلك أيضا إلى تعزيز مكانة الكيلاني لدى موظفي وزارة الخارجية الألمانية.

لكن مسؤولي السفارة الألمانية ـ بسمارك ومكنزن ـ رأيا في تقارير غروبا تعبيرا عن ميل غروبا الشخصي إلى الكيلاني وتعاطفه معه. وعزا مكنزن تفضيل الكيلاني على الحسيني ونشاط غروبا من أجل تعزيز مكانة الكيلاني إلى مصالح شخصية أيضا. إذ إن خطوات غروبا خلال مفاوضات الكيلاني في روما بشأن مصير العراق بعد الحرب دفعت مكنزن إلى الاعتقاد أن تعاطف غروبا مع الكيلاني تعدى الميول الفردية، وأن مصالح غروبا الشخصية كان لها دور أيضا. وفي الأول من نيسان/أبريل بعث مكنزن بتقرير إلى فايتسكر تساءل فيه عن أسرار «اهتمام» غروبا «الشديد جدا بنفط» العراق، وعلاقته بالتأييد الذي يلقاه الكيلاني عند غروبا كلما توجه إليه.[٦٥] ويظهر من رد فايتسكر في ٩ نيسان/أبريل أن ميل غروبا الخاص إلى الكيلاني أصبح معروفا في وزارة الخارجية. إذ أكد فايتسكر أن «الدعم» الذي لقيه الكيلاني من غروبا أقوى مما وجده الحسيني لديه. لكن فايتسكر نفى أن يكون لمصالح غروبا الشخصية دور في موقفه السياسي من الكيلاني والحسيني. ومع ذلك، أبرز فايتسكر علاقة غروبا بشركة كبلر، التي عملت في حقل النفط. ولم يخف فايتسكر مصالح ألمانيا النفطية التي «ستؤخذ في الحسبان» عندما يعقد في المستقبل أي «اتفاق» عام بشأن العراق.[٦٦] وهكذا أكد فايتسكر

مجددا موقف وزارة الخارجية الألمانية، الذي أخذ تعبيره واضحا لدى فورمان بصورة خاصة، وإصرارها على ضرورة أخذ مصالح ألمانيا الاقتصادية في الشرق العربي عامة، وفي العراق خاصة، بعين الاعتبار. وانطلاقا من ذلك، فإن دعم غروبا الخاص للكيلاني لم يخرج عن إطار الاستراتيجية السياسية لوزارة الخارجية الألمانية العامة. ومن الواضح أن مصالح غروبا الشخصية لم تتناقض مع خطوط هذه الاستراتيجية العامة.

ولا شك في أن اتخاذ غروبا موقفا محابيا للكيلاني، على الرغم من نفي فايتسكر الرسمي طوال إقامة الثلاثة في روما، قد ساهم في توسيع رقعة الخلافات بين الحسيني والكيلاني وتعميقها. ومع أن خلافات الحسيني ـ الكيلاني تخرج عن الإطار المباشر لموضوعنا، فإن تداخل الخلافات بين الحسيني وغروبا وبعض رجال الحكم النازي من ناحية، مع الخلافات بين الحسيني والكيلاني من ناحية أُخرى، جدير بإلقاء الأضواء على بعض جوانبها.

يمكن إرجاع الخلافات بين الحسيني والكيلاني إلى عاملين رئيسيين يصعب الفصل بينهما: أولهما شخصي، والآخر سياسي عام.

لقد أراد المفتي أن يجعل من نفسه ناطقا باسم العرب عند دولتي المحور، وأن ينظم جميع اللاجئين السياسيين العرب في دولتي المحور تحت قيادته. واعتبر نفسه العنوان الرئيسي، وربما الوحيد، الذي وجب أن تتوجه إيطاليا وألمانيا إليه في كل ما يتعلق بالعرب. وربما يجدر أن نذكر في هذا المجال أيضا كيف اقترح المفتي استبدال «الإعلان» المشهور برسالة خاصة إليه، كما فعلت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، عندما توجهت إلى الشريف حسين وروتشيلد.[٦٧] وبذلك نجد إشارة واضحة إلى رغبة الحسيني في أن يقوم بدور مماثل. ومع أننا لا نعرف بالتأكيد ما إذا تسلّم الحسيني رسالة فايتسكر منذ ٨ نيسان/أبريل ١٩٤١، فإن فايتسكر بعث بها إلى الحسيني ردا على رسالة الأخير إلى هتلر. كذلك علينا أن نتذكر مرة أُخرى قصة الحسيني بشأن «حزب الأمة العربية»، التي عرضنا لها، كي نميل إلى الاعتقاد أن الحسيني رمى بذلك إلى إقناع العاملين في وزارة الخارجية الألمانية بضرورة اعتباره ممثل الجانب العربي فيما يتعلق بمصير المشرق العربي بعد الحرب. وكان هتلر قد اعتبر الحسيني «المرجع» في أية تسوية مستقبلية، وذلك في برقية ترحيبية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، أي عند وصول الحسيني إلى روما.[٦٨] ويذكر لنا إنجل، وكيل القوات البرية في هيئة أركان حرب هتلر، أن هتلر أكد صدارة الحسيني في اعتباراته السياسية فيما يتعلق بوضع هيكل جديد للعالم.[٦٩] وكان الحسيني قد ترك أثرا عميقا في هتلر، الذي أشار إلى دور الحسيني عند إعادة رسم خريطة «النظام العالمي الجديد» بعد الحرب:

«إن الممثل الرئيسي الآخر (ـ بالإضافة إلى أحد السياسيين الأتراك ـ) في هذا

LAU Beirut campus

الجزء من العالم هو المفتي الأكبر، وهو رجل واقعي في الأمور السياسية وليس حالما. ويترك الانطباع بأنه، بشعره الأشقر وبعينيه الزرقاوين ورغم تقاسيمه الحادة الشبيهة بتقاسيم الفأر، رجل ذو أكثر من آري واحد بين أجداده، ويحتمل جدا أنه ينحدر من أفضل أصل روماني. ويتحلى بدهاء ثعلب خبير بارز في الحديث، إذ إنه يطلب أحيانا كثيرة ترجمة الأشياء بالفرنسية، وبعد ذلك بالعربية، لكي يكسب الوقت للتفكير. ويطلب أحيانا أُخرى أن تكتب العبارات للحيطة والحذر. ويكاد يضاهي اليابانيين بحكمته النادرة.»[٧٠]

وكما ذكرنا سابقا، فقد أتى الحسيني إلى روما وبرلين ومعه تصور سياسي وعسكري واضح: توحيد العرب، من لاجئين سياسيين ومقيمين وأسرى حرب، تحت قيادته، في تنظيمات سياسية وعسكرية، للقيام بدور فعال في الصراع الحربي في حوض البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن توجيه الحملات الإعلامية ضد بريطانيا بصورة خاصة. ولتعزيز مكانته القيادية أتى بقصة «حزب الأمة العربية». ومن الأرجح أن تلك القصة عبّرت عن أفكار مستقبلية رمت إلى إقامة حزب عربي عام يضم معارفه وأتباعه المنتشرين في البلاد العربية، بعد تكوين نواة له من اللاجئين السياسيين العرب المقيمين في دولتي المحور. ومما يدفعنا إلى هذا الاعتقاد عدم وجود تنظيم سري يحمل هذا الاسم من ناحية، ومطالبة الحسيني بحرية العمل في تنظيم اللاجئين السياسيين العرب وإقامة مراكز للدعاية والإعلام في دولتي المحور، من ناحية أخرى. من هنا، فقد تمحورت مطالب الحسيني السياسية حول مستقبل بلاد المشرق العربي ودوله حتى صيف سنة ١٩٤٢، واصطبغت بطابع عربي عام.

أين موقع الكيلاني في هذا التصور السياسي العام؟

تكشف الصيغ الكثيرة، التي يختلف بعضها عن بعض، لقصة «حزب الأمة العربية»، أو «التنظيم السري»، أن الكيلاني أصبح عضوا فيه بعد توصية خاصة من الحسيني نفسه. هل قصد الحسيني بما وصفه الصباغ في مذكراته بـ «القسم» السري في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤١، والذي كان للحسيني فيه دور «العمدة وموضع الثقة»؟[٧١] ليس هناك إشارة واضحة في الصيغ المتعددة والمختلفة لقصة «حزب الأمة العربية». المهم في الأمر أن رؤية الحسيني السياسية، ذات الشمولية العربية، حتمت انضواء الكيلاني في تنظيم عربي موحد بقيادة الحسيني. وهذا ما اعترض الكيلاني عليه. فقد رمى الكيلاني إلى ضمان استقلال العراق في إطار هيكل جديد للعالم يضعه هتلر، إلى جانب الحصول على ضمانات أُخرى تتعلق بمصير بلاد المشرق العربي ودوله. وليس من الغريب أن ينفي الكيلاني وجود أي تنظيم سري بقيادة الحسيني.

باختصار، يمكن القول إن الطموحات الفردية، وإقليمية الكيلاني السياسية ـ التي لم تكن تتناقض مع التطلعات الاتحادية العربية العامة، من وجهة نظر الكيلاني ـ شكلت جوهر الخلافات بين الحسيني والكيلاني.

وقد سعى الكيلاني لتعزيز مكانته السياسية «رئيسا» للعراق في برلين قبل فوات الأوان. وكان غروبا قد بلّغه بشأن خطوات الحسيني السياسية وطموحاته المستقبلية. فاستقبل فايتسكر الكيلاني في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، وطالبه الكيلاني بالاعتراف به رسميا «رئيسا» للعراق. كما بحث في أمر الاعتراف مع ربنتروب في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ووجدت طلبات الكيلاني صدى إيجابيا تجلى في مذكرة ربنتروب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، كما أسلفنا. وأجمل ربنتروب موقف وزارته من الكيلاني بأن الأخير سيصبح «رجلنا» عندما يتم «تحرير» العراق من البريطانيين.[٧٢] وعندما عاد من رحلته إلى إيطاليا، واصل الكيلاني جهوده لتوطيد مكانته السياسية، فطالب بأن يستقبله هتلر، أسوة بما حدث خلال زيارة الحسيني لبرلين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١.

لم يكن غروبا خبيرا بشؤون بلاد المشرق العربي ودوله فقط، بل أيضا بالتنافس الفردي بشأن السلطة بين سياسييه. ولا شك في أن عمله سفيرا لألمانيا في العراق زوده بمعين كاف لإدراك ما جال في خاطري الحسيني والكيلاني. ولم يتعد ما قام غروبا به في إيطاليا محاولة تنبيه مسؤولي وزارة الخارجية الألمانية إلى الأطماع الإيطالية المتطلعة نحو العراق، بعد أن راقب عن كثب الجهود الإيطالية لاستمالة الكيلاني.[٧٣] فقد عنى جذب الكيلاني، إلى جانب الحسيني، فقدان «الرجل» الذي عول ربنتروب عليه عند إعادة رسم خريطة العالم بعد الحرب. ومن الخطأ الاعتقاد أن أسباب الخلافات بين الحسيني والكيلاني عادت كليا إلى تحيز غروبا لمصلحة الكيلاني، إذ بدأت الخلافات فور وصول الكيلاني إلى برلين، وخلال القيام بخطواته السياسية الأولى لضمان استقلال العراق. وشكلت أولوية المصالح المحلية هذه في سياسة الكيلاني بداية الخلافات، حين تعارضت ومطالب الحسيني العربية العامة وتطلعاته السياسية المستقبلية. لكن انحياز غروبا إلى جانب الكيلاني ساهم كثيرا في توسيع رقعة الخلافات بين الزعيمين العربيين وفي تعميقها خلال إقامتهما في إيطاليا. ورأينا سابقا إشارات واضحة في تقارير غروبا رمت إلى إثارة الانطباع في دوائر وزارة الخارجية الألمانية بأن زيارة الكيلاني لإيطاليا أدت إلى تحول سياسي إيطالي في مصلحته.

اكتفى الحسيني بالتذمر، من حين إلى آخر، من سياسة غروبا أمام مسؤولي السفارة الألمانية في روما، وذلك بسبب بعده عن مراكز أخذ القرارات في برلين. لكن عودته إلى برلين في ١١ أيار/مايو ١٩٤٢ أتاحت له الفرصة لشن حملة نقد عنيفة ضد

LAU Beirut campus

سياسة غروبا، ولمواصلة جهوده السياسية لضمان صدارة شخصيته القيادية. فالتقى عددا من العاملين في وزارة الخارجية مثل غرانو وفورمان، وأجرى محادثات مع فايتسكر في ١٠ حزيران/يونيو تناولت سياسة غروبا، كما بدت للمفتي. وكان الحسيني أبدى استياءه من غروبا في لقاء له مع فايتسكر قبل «بضعة أشهر» من زيارته لإيطاليا. ويبدو واضحا من مذكرة فايتسكر في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٢ أن الخلافات بين الحسيني وغروبا سبقت زيارة الحسيني لإيطاليا، وأن هذه الخلافات أخذت بعدا جديدا خلال إقامة الاثنين في إيطاليا، بحيث صعب التوفيق بينهما. وخلاصة وجهة نظر الحسيني أن غروبا «تخصص» بدراسة مشكلات العراق، لذلك فإن «مشكلات البلدان العربية الأُخرى» ليست «معروفة لديه بصورة وافية.» وبدلا من معالجة مشكلات البلاد العربية «على قدم المساواة» ورعاية مصالحها بصورة «متوازنة» فإن سياسته تميزت بالانفرادية والإقليمية. وأكد الحسيني أن الانحياز السياسي كان قد استحوذ على تفكير غروبا بحيث أصبح «يرى جميع الأشياء من زاوية بغداد.» ومن وجهة نظر الحسيني فإن التعاون السياسي مع غروبا بات متعذرا ما دامت الثقة قد فقدت.[٧٤]

كانت إحدى نتائج «حرب الشكاوى» المتواصلة بين الحسيني والكيلاني وغروبا أن أوكلت وزارة الخارجية الألمانية أمر رعاية شؤون الحسيني إلى إيتل. وكان إيتل قد شغل منصب رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في طهران حتى احتلال إنكلترا والاتحاد السوفياتي لها.

واكتسب إيتل خبرة واسعة بشؤون المشرق العربي، وحاول التوسط بين حكومة الشاه وحكومة الكيلاني لمد الأخيرة بالأسلحة في أثناء الهجوم البريطاني. وعبّرت وزارة الخارجية الألمانية بتعيين إيتل راعيا لشؤون الحسيني عن رغبتها في الحفاظ على علاقات جيدة بالحسيني. وبالتأكيد فإن ذلك التعيين لم يملأ قلب غروبا سرورا وغبطة؛ إذ إنه عنى بروز منافس لغروبا في رعاية الشؤون العربية، وتهديدا لمكانة الأخير شبه الاحتكارية في كل ما يتعلق بالمجال العربي.

وجد الحسيني في إيتل قناة أمينة لمواصلة حملته ضد غروبا وما بدا له من «تمرد» الكيلاني على صدارته القيادية، فأكد لإيتل أنه «لا يكافح» من أجل بلد عربي معين، بل من أجل «الجميع». وأرجع الحسيني جوهر الخلافات بينه وبين الكيلاني وغروبا إلى نظرته العربية القومية، ونظرة كل منهما الإقليمية المحلية، وإلى «أن السيد غروبا لا يضع المسألة العربية الشاملة نصب عينيه»، وأن اهتمامه لا يتعدى حدود العراق «الذي ليس سوى جزء من البلدان العربية.» ونفى الحسيني ما نسبه غروبا والكيلاني إليه من أن شخصيته دينية في جوهرها، وأن نشاطه السياسي عاد إلى وازع ديني قبل كل شيء. فقد أكد الحسيني أن عمله السياسي، كعضو في التنظيم السري أولا و«كضابط» وسياسي فيما

بعد، قد سبق وظيفته الدينية الرسمية.[٧٥]

وتناولت محادثات الحسيني – إيتل في ٢٧ حزيران/يونيو الشكوك بشأن طبيعة علاقات التعاون بين المفتي وإيطاليا، إذ رأى الكثيرون من رجال وزارة الخارجية وقسم الشرق الأدنى فيه «رجل إيطاليا». ولا شك في أن غروبا أدى دورا مهما في نشر هذه الأفكار. وأكد المفتي «أنه عربي وأن المصالح العربية فقط نصب عينيه»، لذلك فإن اتهامه بأنه يقف إلى جانب إيطاليا كليا مدعاة إلى «السخرية».[٧٦] خلاصة القول إن سياسة الحسيني الإيطالية، التي جعلت منه «رجل إيطاليا»، استمدت جذورها من «الواقعية السياسية» ـ بلغة فورمان ـ التي أرست دولتا المحور نفسهما قواعدها فيما قسمته من أدوار بينهما، منذ هروب المفتي والكيلاني من العراق إلى إيران. ومن وجهة نظر معينة، فقد تبنى الحسيني هذه القواعد في خطواته السياسية.

وبات واضحا لمسؤولي وزارة الخارجية الألمانية أن تصفية جو العلاقات بين الحسيني والكيلاني أصبحت ضرورة سياسية، إذ استوجب تصاعد توتر العلاقات بين الرجلين تسوية أمور الخلاف بينهما. فقد أبدى الكيلاني استياءه من عدم الاستجابة لطلبه بمقابلة هتلر أسوة بالحسيني. ولم يعد الكيلاني يكتفي باعتراف ألماني بلقبه «رئيسا» للعراق (Ministerpresident)، بل بدأ يطالب باعتراف رسمي به «رئيسا للدولة» العراقية (Staatsfuehrer). وعنى هذا التغيير قلب نظام الحكم في العراق من نظام ملكي إلى نظام رئاسي. وكان الحسيني أبدى معارضة شديدة لهذا التغيير. واستمر الكيلاني في إصراره على نفي أي وجود لتنظيم سري برئاسة الحسيني، وطلب التوجه إلى عادل أرسلان، المقيم في إستانبول، لتأكيد صحة وجهة نظره. ونظرا إلى بعد العراق عن سواحل البحر الأبيض المتوسط، محط أنظار التوسع الإيطالي، فقد حاول الكيلاني إقناع وزارة الخارجية الألمانية، بإيحاء من غروبا على الأرجح، بأن العراق لا يشكل جزءا من «الشرق الأدنى». لكن فورمان أسرع إلى التحذير من البدء في دخول تحديدات جغرافية، خوفا من إثارة الشكوك الإيطالية في نيات ألمانيا هناك.[٧٧] ومع أن كبار موظفي وزارة الخارجية، ولا سيما فورمان، أدركوا أن محور الخلافات لا يعود إلى طموحات شخصية فحسب، كمسألة الصدارة القيادية مثلا، بل أيضا إلى تصورات سياسية بعيدة المدى تتعلق بمستقبل البلاد العربية، إلا إنهم اعتقدوا أن من الممكن إصلاح العلاقات الشخصية وتأجيل المسائل السياسية البعيدة المدى.

ازدادت حدة الخلافات بين المفتي والكيلاني وغروبا في صيف سنة ١٩٤٢. ولعل حالة الحرب ساهمت في تصاعدها. فقد كان الحلفاء في وضع لا يحسدون عليه، إذ إن رومل وقف عند أبواب مصر، واستطاعت القوات الألمانية احتلال معظم

AUB Beirut campus

ستالينغراد، وأحكمت قبضتها على المدينة. وأنذر سقوط ستالينغراد بسقوط جنوب روسيا واحتلال القفقاس برمته، وبذلك كان يمكن أن تصبح مصادر النفط هناك في يد القوات الألمانية. وعنى سقوط القفقاس اقتراب القوات الألمانية من العراق. ومع أن تطورا حربيا كهذا لم يتعد طور الاحتمال، فإن الاحتمالات الحربية المستقبلية تركت ظلالها على المنافسات السياسية.

لم يقع كبار موظفي وزارة الخارجية الألمانية فريسة الاحتمالات الحربية المستقبلية، ما دامت لم تتحقق، ولذلك فقد توصلوا إلى اتفاق مع وزارة الخارجية الإيطالية قضى بتنقل الحسيني والكيلاني بين برلين وروما للإشراف على الحملات الدعائية والإعلامية قبيل الهجوم على مصر، لكسب الرأي العام المصري إلى جانب قوى المحور. وسلم غبرئيلي، الذي أصبح حلقة وصل بين وزارة الخارجية الإيطالية والسياسيين العرب بعد إقصاء ملّيني، دعوة لهما لزيارة روما.[٧٨] ورفع فورمان في ١٣ تموز/يوليو توصية إلى مسؤولي وزارة الخارجية، ضمن تقرير شامل، جاء فيها ضرورة اتباع سياسة متوازنة، من دون تفضيل هذا على ذاك. وضرب مثل تبادل الرسائل دليلا على المساواة في معاملة كل منهما، من دون تمييز أو تحيز. ونوه فورمان إلى أن كليهما - الحسيني والكيلاني - «يستحق تمثيل المسائل العربية الشاملة أمامنا»، تاركا للمستقبل أو للإيطاليين حل الخلافات بينهما، إنْ نجحوا في ذلك.[٧٩] لكن رجوع الكيلاني من إيطاليا بعد فترة قصيرة، وتذمره من معاملة الإيطاليين له خلال إقامته في روما،[٨٠] لم يساهما في توثيق علاقات التعامل بين الكيلاني والإيطاليين، أو في حل الخلافات بينه وبين الحسيني، على الرغم من أن فورمان بلغه قبيل سفره «أن من المعروف لديه» - أي لدى الكيلاني - أن التنسيق السياسي بين دولتي المحور ترك لإيطاليا أولوية تحديد سياستهما تجاه العرب.[٨١]

وظن كبار موظفي وزارة الخارجية الألمانية، كفورمان وفايتسكر وغيرهما، أن تعيين إيتل راعيا لشؤون الحسيني، واقتصار عمل غروبا على رعاية شؤون الكيلاني، يمكن أن يساهما في احتواء الخلافات بين الطرفين. لكن إصرار الحسيني على صدارته المطلقة، ناطقا باسم «الحركة العربية»، أظهر أن تعيين إيتل، كخطوة لترضية الحسيني، كان حلا جزئيا. وفي الواقع فإن توحيد العاملين السياسيين العرب داخل دولتي المحور وخارجها - وخصوصا في تركيا - تحت لوائه كان من وجهة نظر الحسيني شرطا أساسيا لتوجيه الجهود العربية ضد بريطانيا. ورأينا سابقا كيف أتى الحسيني إلى روما برؤية سياسية عامة وواضحة: تنظيم العرب على الصعيدين السياسي والعسكري، وتنظيم الدعاية في دولتي المحور من أجل البلاد العربية كافة.[٨٢] وقد حدد الحسيني مجددا في ٢٥ و٢٧ حزيران/يونيو ١٩٤٢، أهدافه السياسية بصورة واضحة أمام

إيتل.[٨٣] ويبدو أن رفض الكيلاني، بتأييد من أعوانه وبدعم من غروبا، الانضواء تحت قيادة الحسيني قد شكل عقبة رئيسية في مشاريع الحسيني، عند وصوله إلى روما، لكن الصعوبات التي اعترضت مشاريع الحسيني السياسية لم تقتصر على صعيد تنظيم المقيمين العرب في إطار سياسي موحد، بل شملت أيضا مجال مشاريعه العسكرية، التي رمت إلى تنظيم العرب عسكريا ضد بريطانيا. ومن الممكن أن انشغال الحسيني بتوطيد مكانته السياسية، ناطقا وحيدا باسم «الحركة العربية»، منعه من التفرغ لإخراج مشاريعه العسكرية إلى حيز التنفيذ. لكن الاستعدادات الحربية في صيف سنة ١٩٤٢ لشن هجوم على مصر، جعلت مسألة المشاركة في المجهود الحربي هناك لا تحتمل التأجيل، من وجهة نظر الحسيني، مع أن مسألة القيادة السياسية لم تجد حلا نهائيا لها.

أدرك الحسيني تأثير «الورقة الإيطالية»، التي أثبتت جدواها خلال جهوده لاستصدار الرسائل المتبادلة في الربيع السابق. ومع أن الرسائل المتبادلة اعتمدت «محضر» الكيلاني أساسا، وأنها لم توجه إلى الحسيني فقط، بل إلى الكيلاني أيضا لتوكيد مكانته السياسية، فإنه يمكن اعتبار أن تلك الرسائل لم تكن سوى شكل معدل من «البيان» الذي سبق للحسيني أن طالب به. وعندما وجه غبرئيلي إلى الحسيني والكيلاني الدعوة لزيارة روما والإشراف على حملات الإعلام والدعاية ضد بريطانيا من جديد، أسرع الحسيني في السفر إلى روما في بداية تموز/يوليو ١٩٤٢، لا للقيام بحملات الدعاية والإعلام ضد بريطانيا فحسب، بل أيضا لاستعمال «الورقة الإيطالية» في الحصول على اعتراف رسمي من إيطاليا وألمانيا بصدارته السياسية. ورأى أن تحقيق ذلك سيمهد الطريق أمام خططه التي رمت إلى إنشاء فرق عسكرية تشترك في الحرب. واختلفت ظروف زيارته لروما عن الزيارة التي قام بها في بداية سنة ١٩٤٢، فقد جاء الآن إلى روما من دون مرافق ألماني خاص يراقب خطواته السياسية ويرسل التقارير الخاصة، من دون التشاور معه، كما لم ينتظر الكيلاني، لأسباب واضحة؛ فقد أبدى الأخير ترددا في تلبية دعوة وزارة الخارجية الإيطالية بسبب اعتقاده أن الإيطاليين انحازوا إلى مصلحة الحسيني.

أجرى الحسيني مقابلات متعددة مع الساسة الإيطاليين، وتولى فيتيتي إدارة المحادثات معه وإجراء الاتصالات مع رجال السفارة الألمانية لأغراض التنسيق. وأعرب عن رغبته في السفر إلى شمال إفريقيا للمشاركة العملية في الحرب، ولتفعيل أعضاء التنظيم السري لـ «الشعب العربي» بوصفه قائدا له. وطلب الاعتراف به قائدا لهذا التنظيم و«ممثلا أعلى ورسميا للحركة العربية»، وذلك على شكل رسالة شخصية من وزير الخارجية كرسالة فايتسكر في ٨ نيسان/أبريل، ردا على رسالة المفتي إلى هتلر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤١.[٨٤] وأبدت وزارة الخارجية الإيطالية موافقتها على اقتراح

LAU Beirut campus

تبادل الرسائل الجديد، لكنها اشترطت أن توافق ألمانيا عليه.

وقد رأينا سابقا أن وزارة الخارجية الألمانية وافقت في نهاية الأمر على تبادل الرسائل الذي جرى في أواخر نيسان/أبريل ١٩٤٢، بعد ضغط إيطالي. كما لاحظنا معارضتها الشديدة لإصدار «البيان» الثلاثي - ألمانيا وإيطاليا واليابان - بشأن مصير المشرق العربي بعد الحرب. واعتقدت وزارة الخارجية الألمانية أن تبادل الرسائل آنذاك سيؤدي إلى وضع مشروع بيان دول التحالف الثلاثي في درج النسيان من ناحية، وإلى تلبية رغبة الحسيني كي يكف عن المطالبة بمزيد من الالتزامات السياسية الرسمية، من ناحية أُخرى.

لكن الحسيني وجد في الهجوم المنتظر على مصر فرصة كي يحصل من روما وبرلين على اعتراف رسمي به بوصفه «ممثلا أعلى ورسميا للحركة العربية.» وطبعا، فإن إصدار اعتراف رسمي به سيقوي مركزه وسيجذب الكثير من السياسيين العرب عندما تدنو جيوش دولتي المحور من القاهرة أو من أية عاصمة عربية أُخرى، كتونس. كما أن اعترافا كهذا سيحسم مسألة المنافسة بينه وبين الكيلاني بصورة نهائية، إذ إن أهمية حسمها لم تكن، في نظر الحسيني، أقل من أهمية الأهداف السياسية الأُخرى.

ورأى غروبا في اقتراح الحسيني الجديد خطوة جديدة لفرض قيادته على الكيلاني، إذ إن اعترافا به «ممثلا أعلى ورسميا للحركة العربية» لا تقتصر وجهة استغلاله على تجنيد الرأي العام العربي في شمال إفريقيا، وخصوصا في مصر، لمصلحة دولتي المحور، بل تشمل أيضا تنصيب الحسيني ناطقا رسميا أعلى باسم العرب كي تراجعه دولتا المحور بشأن كل ما يتعلق بالشؤون العربية. وبعد أن اطلع غروبا على مسودة الرسالة المقترح تبادلها رفع في ١٦ أيلول/سبتمبر مذكرة إلى وزارة الخارجية أعرب فيها عن معارضته الشديدة لإصدار رسائل اعتراف بالحسيني رئيسا للتنظيم السري. ولم تخل الرسالة من نقد للحسيني، من دون إهمال نتائج اعتراف كهذا على العلاقات بين الحسيني والكيلاني. ورأى غروبا في طلب الحسيني إشارة واضحة إلى ما ينقص الحسيني من «راحة ضمير»[٨٥] كان الحسيني قد علل بها ضرورة تبادل الرسائل قبل سفره إلى شمال إفريقيا. وكان غروبا قد حاول إقناع رجال وزارة الخارجية الألمانية بأن الحسيني لا يعدو أن يكون رجل دين، وذلك للنيل من منزلته السياسية.

من ناحية أُخرى، فإن عزم الحسيني على السفر إلى شمال إفريقيا قد أثار مسألة المجندين العرب في صفوف جيوش المحور. وكان فلمي قد واصل مساعيه لتجنيد العرب المقيمين في مدن ألمانيا. ومع أن الكثيرين من الطلبة العرب الموجودين هناك رفضوا الانضمام إلى «قسم التدريب الألماني - العربي» (Deutsch-Arabische Lehrabteilung - DAL)، فقد نجح فلمي في تجنيد بعض العرب الذين وقعوا في

الأسر. وكان بعض الضباط العرب الذين هربوا بعد فشل الحركة الكيلانية قد تم تجنيده في المفرزة العربية، في معسكر سنيون، قرب أثينا. ثم قام فلمي بنقل مركزها إلى القفقاس في صيف سنة ١٩٤٢، لاستخدامها عند الحاجة. وكان من المنتظر استخدامها في الهجوم الألماني على جنوب القفقاس، ثم على إيران في اتجاه العراق.[٨٦]

حاول فلمي الوصول إلى اتفاق مع الحسيني والكيلاني بشأن ضم عرب إلى «قسم التدريب الألماني - العربي» ومن ثم تجنيدهم في المفرزة العربية. واشترط كلاهما أن يحارب العرب تحت قيادة عربية وعلم عربي. ولما قوبلت شروطهما بالرفض، استمر فلمي في بذل جهوده الخاصة لتوسيع أعمال «قسم التدريب الألماني - العربي»، وتجنيد العرب في المفرزة العربية، إلى أن اشتدت الخلافات بين الحسيني والكيلاني بعد عودتهما من إيطاليا إلى ألمانيا في ١١ أيار/مايو ١٩٤٢. وحاول الكيلاني إقناع العرب بالانضمام إلى القسم والخدمة في المفرزة العربية. ولا شك في أن نقل مركز التدريب ومعسكر المفرزة العربية إلى القفقاس في صيف سنة ١٩٤٢ دفعه إلى زيادة نشاطه في هذا المجال. لكن جهد فلمي المستمر، وتعاون الكيلاني فيما بعد، لم يصيبا نجاحا كبيرا. فقد علل بعض العرب رفضه بأنه جاء للدراسة، لا للعمل العسكري. وكان عدد العرب في «قسم التدريب الألماني - العربي»، والمفرزة العربية لا يزيد في منتصف صيف سنة ١٩٤٢ على بضع مئات. وكان مما قلل عدد العرب المتدربين والمجندين أن ألمانيا امتنعت من تجنيد أسرى الحرب من شمال إفريقيا، خوفا من أن تثير بعد الحرب الشكوك الإيطالية في نيات ألمانيا.[٨٧]

امتنعت إيطاليا من اتخاذ خطوة شبيهة بخطوة ألمانيا لأسباب سياسية، فقد رأت أن مجال نفوذها المستقبلي هو في حوض البحر الأبيض المتوسط. وكانت أيضا تدرك مشاعر الكره التي شعر العرب بها عامة نحوها. ويبدو أنها بدأت تفكر في اقتفاء أثر ألمانيا في استخدام العرب في المجهود الحربي، وذلك خلال زيارة الحسيني والكيلاني الأولى في شباط/فبراير - أيار/مايو ١٩٤٢. فقد دعا غروبا وغرانو الحسيني والكيلاني في ٢١ أيار/مايو ١٩٤١ - أي بعد رجوعهما من إيطاليا مباشرة - للبحث في الشائعات المتعلقة بالتعاون بينهما وبين أجهزة الحكم الفاشستي في سبيل تأليف مفرزة عربية على أرض إيطاليا وتدريب العرب على القتال. لكن الكيلاني والحسيني نفيا أية مفاوضات بشأن موضوع تجنيد العرب وتدريبهم.[٨٨] ومهما يكن من صحة نفي الكيلاني والحسيني، فإن إيطاليا أخذت تجند بعض العرب وتدربهم في معسكر خاص. وشكل موضوع التجنيد مصدرا لإثارة الشكوك بين الحليفين وكثرت الاتهامات المتبادلة بينهما. واتفقت الدولتان على تبادل الأسرى، بحيث تحصل إيطاليا على أسرى الحرب من المشرق العربي في مقابل تسليم ألمانيا أسرى الحرب من الهنود لكي تجندهم في الفرقة

LAU Beirut campus

الهندية. ولم تساهم الاتفاقية في زيادة المجندين العرب في إيطاليا بصورة ملحوظة؛ إذ وافق ١٨ فلسطينيا على التجنيد في إحدى الصفقات بين الدولتين، ولم يصل إلى إيطاليا سوى ثمانية أسرى.[٨٩]

باختصار، يمكن القول إن موضوع تجنيد العرب في مفارز خاصة وإقامة معسكرات للتدريب الحربي قد عكس تنافسا خفيا أحيانا، وعلنيا أحيانا أُخرى، بين الدولتين. وأثارت جهود فلمي المستمرة، لتوسيع «قسم التدريب الألماني ـ العربي» من أجل إعداد كادر من الضباط والجنود الحرفيين، شكوك إيطاليا تجاه النيات الألمانية في هذه السياسة.

وعندما أعرب الحسيني عن رغبته في الالتحاق بقوات دولتي المحور في شمال إفريقيا، وحاول استصدار الرسائل بشأن تنظيمه السري «الشعب العربي»،[٩٠] فإنما كان يرمي إلى تركيز الدعاية ضد بريطانيا بين يديه، وفي الوقت نفسه تنشيط العناصر والقوى المناهضة لبريطانيا سياسيا وعسكريا. واقتضت النقطة الأخيرة استخدام المجندين العرب لتنظيم وتنشيط الأعمال العسكرية، ولا سيما وراء الخطوط البريطانية. وفي الواقع فإن سياسة كهذه لم تكن سوى عودة إلى البرنامج السياسي والعسكري الذي كان الحسيني يحمله عند وصوله إلى أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١.

إن خطط الحسيني الرامية إلى استخدام المجندين العرب في دولتي المحور ـ وخصوصا في إيطاليا ـ من أجل تنظيم وتنشيط القوى المعادية لبريطانيا وراء خطوط القوات البريطانية، قد ساهمت في الخلافات بشأن دور المفرزة العربية «وقسم التدريب الألماني ـ العربي». فقد بدا لفلمي ولغروبا أن عزم المفتي على نقل مركز نشاطه إلى شمال إفريقيا، بدلا من برلين وروما، سيترك أثره في المفرزة العربية والمنتسبين إلى «قسم التدريب الألماني ـ العربي»، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى قيام الكثيرين من المجندين العرب بترك المفرزة ومركز التدريب والالتحاق بالمفرزة العربية في إيطاليا. ولم تكن مخاوف فلمي وغروبا مختلقة أو مفتعلة كليا. فقد لفت غروبا أنظار وزارة الخارجية الألمانية، في تقرير بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٢، إلى الجهود الإيطالية المتزايدة، بالتعاون مع الحسيني، لتجنيد العرب في المفرزة على أرض إيطاليا. ولخص غروبا سياسة إيطاليا التجنيدية قبيل الهجوم المنتظر على مصر في: إقامة فرقة عربية بقيادة بدري قداح تخضع لـ «أوامر» الحسيني، والعمل على زيادة عدد المجندين العرب وتدريبهم في إيطاليا، وتحويل مصر إلى قاعدة انطلاق إلى المشرق العربي. ويبدو من تقرير غروبا أن إيطاليا أسندت دور القيادة في سياستها في شمال إفريقيا والمشرق العربي إلى الحسيني.[٩١] وكان الحسيني قد نجح في تجنيد أحد الضباط العرب الكبار في معسكر التدريب، القريب من أثينا، لحساب الفرقة العربية التي أقيمت

في إيطاليا.[٩٢] كما ترك بعض العرب معسكر فلمي وانضم إلى آخرين في إيطاليا.

كانت إحدى نتائج توسيع نطاق تجنيد العرب في المفرزة العربية في إيطاليا، والتعاون مع المفتي خلال إقامته هناك في صيف سنة ١٩٤٢، أن بدأت المخاوف تساور الضباط الألمان، وفي مقدمهم فلمي نفسه، المشرفين على «قسم التدريب الألماني ـ العربي»، والمفرزة العربية ـ الألمانية. ويبدو أن الخلافات التي نشبت بين الحسيني والكيلاني والبعض الآخر تركت أثرها في المجندين العرب، فقد انقسموا على انفسهم، ومال البعض إلى الكيلاني والبعض الآخر إلى المفتي. وهالت الانقسامات المشرفين الألمان الذين تعودوا على الانضباط العسكري ولم يألفوا ما بدا لهم من فوضى.[٩٣] وامتدت الخلافات إلى المجندين الذين تم نقلهم إلى القفقاس. ومن الأرجح أن الأكثرية الساحقة مالت إلى الانضمام إلى جانب الحسيني، نظرا إلى ضآلة عدد العراقيين الذي كانوا أيضا قد انضموا إلى المفرزة العربية ـ الألمانية. وهكذا أصبح مصير المفرزة العربية ومركز التدريب مهددا بخطر الانحلال.

أدى امتداد الخلافات بين الحسيني والكيلاني إلى المنضوين إلى «قسم التدريب الألماني ـ العربي»، والمفرزة العربية ـ الألمانية إلى طرح المسألة على بساط البحث في هيئة أركان هتلر العامة في نهاية آب/أغسطس ١٩٤٢. واشترك فلمي في درس الأخطار التي هددت بقاء قسم التدريب والمفرزة. وأسند الجنرال يودل مهمة إجراء تسوية الخلافات بين الحسيني والكيلاني إلى هيفل، وكيل وزارة الخارجية في هيئة الأركان، نظرا إلى اعتقاد الأركان العامة أن تسوية الخلافات ستضع حدا للانقسام الداخلي. وكان فلمي قد أكد لهيفل أن «جميع جهوده» لإقامة مفرزة عربية لن تسفر عن نتيجة إذا استمرت الخلافات بين الحسيني والكيلاني. كما أنه أبرز «ضرورتها القصوى» إذا نجحت القوات الألمانية في اختراق الجبهة الروسية في القفقاس ووصلت إلى شمال العراق في مطلع سنة ١٩٤٣.[٩٤] وأصدر يودل إلى الاستخبارات العسكرية، بالاشتراك مع فلمي ومندوب من هيئة الأركان الإيطالية، تعليمات تقضي بتسوية الأمور مع الحسيني في روما.

وهكذا، فإن توتر العلاقة بين الحسيني وأجهزة الحكم النازي، التي أشرفت على شؤون حوض البحر الأبيض المتوسط بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قد بلغ أوجه في آب/أغسطس ـ وأيلول/سبتمبر ١٩٤٢. ويجدر بنا أن نضيف أن هذا التوتر قد نشب بين أطراف دفعهم العداء لإنكلترا إلى التعاون والصداقة. ولا شك في أن الخلافات بين الكيلاني والحسيني وميل العاملين في شؤون المشرق العربي وعلى رأسهم غروبا طبعا، إلى الكيلاني، كانت المحرك الرئيسي لهذا التوتر. لكن عوامل التوتر تعدت ذلك. فقد أدرك الإيطاليون أن كسب الحسيني إلى جانبهم سيدفع الكثير من العرب إلى الالتحاق

LAU Beirut campus

بالمجندين العرب في إيطاليا، كما سيخفف من شعور النفور، وربما العداء، والتحفظ من التعامل مع إيطاليا. ومن الواضح أن تطورا كهذا سيؤدي إلى إضعاف «قسم التدريب الألماني ـ العربي»، والمفرزة العربية ـ الألمانية اللذين أثارا منذ تأسيسهما الشكوك الإيطالية في النيات السياسية الألمانية. ولا يمكننا هنا إهمال العامل الفردي الذي كان له دور عند الحسيني نفسه. فقد عنى إقامة المفرزة العربية بإمرته في إيطاليا خطوة لتوكيد برنامجه وتنفيذه بعد وصوله إلى روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١. ومن الأرجح أنه اعتقد أن نجاح سياسته هذه سيدفع دولتي المحور، ولا سيما إيطاليا، إلى الاعتراف به حليفا تابعا لهما إذا أراد ألا يكتفي بدور عميل ـ بحسب رغبة دولتي المحور ـ ينفذ الأوامر أنى كان مصدرها: روما أو برلين، وألاّ يقتصر دوره على شن حملات الدعاية ضد بريطانيا بواسطة إذاعة باري وإذاعة برلين بصورة أساسية.

وعندما وصل الحسيني إلى برلين في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، أملت وزارة الخارجية الألمانية أن تجد في الحسيني متعاونا مخلصا، لكنه انقلب إلى «مشكلة» ـ من وجهة النظر الألمانية طبعا ـ وجب حلها. وكان تعيين إيتل راعيا لشؤونه في برلين خطوة في هذا الاتجاه، لكنها خطوة غير كافية. وأدت الخلافات وظواهر عدم الانضباط بين صفوف المجندين والمتدربين العرب في صيف سنة ١٩٤٢، قبيل الهجوم المنتظر على الجبهتين المصرية والروسية، إلى زيادة أهمية حل «مشكلة» المفتي.

وفي الواقع فإن وزارة الخارجية الألمانية بدأت منذ نهاية تموز/يوليو ١٩٤٢ تعالج «مشكلة» الحسيني على مستويات متعددة، وكان تعيين إيتل أول خطوة في هذا الاتجاه. لكن وزارة الخارجية لم تكتف بذلك، بل طلبت أيضا من جهاز الاستخبارات الألماني (CD) جمع المعلومات عن شعبية الحسيني في المشرق العربي عامة، وفي فلسطين خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أسندت الوزارة مهمة التحقيق في طبيعة العلاقات بين إيطاليا والحسيني إلى جهاز الاستخبارات أيضا. وقام إيتل، بطلب منه وبموافقة من ربنتروب، بزيارة إيطاليا في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢ لحل أحجية تنظيم «حزب الأمة العربية» السري أو «الشعب العربي» بصورة نهائية، كي تحدد وزارة الخارجية موقفها من «مشكلة الحسيني ـ الكيلاني ـ غروبا». وكانت قد عينت بروفر مديرا عاما لشؤون الشرق، بعد تعيين إيتل راعيا لشؤون الحسيني هناك.

عُهد أمر التحقيق في أمر الحسيني إلى شلنبرغ (Schellenberg)، رئيس المكتب السادس في رئاسة هيئة الأمن للرايخ (RSHA). واختص هذا المكتب بجمع المعلومات العامة والتجسس في الخارج. وتفيدنا المادة الوثائقية أن التعليمات التي صدرت إلى وكلاء المكتب السادس قد تناولت جمع المعلومات عن شعبية ألمانيا النازية بين صفوف الرأي العام العربي في الشرق عامة، وفي فلسطين خاصة، وعن مكانة شخصية

الحسيني. كذلك طلبت وزارة الخارجية تزويدها بتقارير عن نشاط الحسيني السياسي في إيطاليا، وعن تطلعاته السياسية العامة وموقف إيطاليا منها. واكتسب التحقيق في تطلعات الحسيني السياسية وموقف إيطاليا منها أهمية خاصة لتحديد السياسة الألمانية منه ومن المشرق العربي.

وقام شلنبرغ في ٢٦ آب/أغسطس بإرسال تقرير عام إلى لوتر (Luther)، مساعد سكرتير وزارة الخارجية الجديد، بناء على تقرير وكيل للألمان كان قد مكث في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان طوال الفترة الممتدة بين ٢٦ حزيران/يونيو و٢٥ تموز/يوليو ١٩٤٢. ويبدو واضحا من التقرير أن الحسيني كان حتى ذلك الوقت لا يزال يحتل مكانة خاصة في فلسطين. لكن تقرير شلنبرغ أضاف أن شعبيته فقدت الكثير مما تميزت به سابقا، إذ على الرغم من أن «عرب فلسطين» «تحدثوا» عن وجود «زعيم لهم»، فإنهم «لا يتحدثون كثيرا عن المفتي الأكبر كثيرا.» ويبدو أنه فقد الكثير من مشاعر العطف نحوه، وأن الدور الدولي الذي قام به آنذاك «أدى إلى اغتراب شخصيته عن بني وطنه.»[٩٥]

وبينما أخذ شلنبرغ، وبالأحرى العاملون في مكتبه يعدون تقريرا عاما عن نشاط المفتي في إيطاليا، وعن تصوراته السياسية العامة، زار إيتل إيطاليا من يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢، للتحقيق في أمر المفتي وحقيقة ما يدعيه بشأن وجود التنظيم السري، «الشعب العربي». واجتمع إيتل إلى فيتيتي، سكرتير وزارة الخارجية الإيطالية، وتدارسا معا طلب الحسيني تزويده برسائل اعتراف به رئيسا لتنظيم «الشعب العربي» السري أيضا. وكان الحسيني قد نجح في جمع رسائل من ناجي شوكت وبعض السياسيين العرب أمثال فرحان الجندلي، ومحمد حسن أبو السعود، ومحمد صبحي أبو غنيمة. ورأى إيتل في ذلك توكيدا لصحة وجود تنظيم برئاسة المفتي، وقدم الحسيني الرسائل دليلا على وجود تنظيم كهذا برئاسته. ورأى إيتل أيضا أن «براهين» الحسيني أزالت عقبة مهمة كانت أمام تلبية رغبته فيما يتعلق بالرسائل المنشودة قبيل سفره إلى شمال إفريقيا. لكن الأطراف التي اشتركت في المحادثات ـ إيتل ومكنزن ودورتنباخ من الجانب الألماني، وفيتيتي وملّيني من الجانب الإيطالي ـ اشترطت موافقة وزير الخارجية الإيطالي تشيانو، ووزير الخارجية الألماني ربنتروب، قبل إقرار أي نص نهائي للرسائل.[٩٦]

وضع شلنبرغ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢، بعد استقصاء مكثف في شأن تصورات المفتي السياسية العامة البعيدة المدى، تقريرا يتعلق بخطواته العملية في سبيل تحقيقها، والقلق الذي تثيره في وزارتي الخارجية وشؤون إفريقيا في روما. وتعرض شلنبرغ لـ «الدور الألماني» في سياسة المفتي الإيطالية، فأشار إلى ما يسيطر على خيال

LAU Beirut campus

الحسيني من رغبة في توحيد العالم العربي من محيطه إلى خليجه، خطوة بعد خطوة، وإلى الضغط الذي تمارسه «دوائره» على الكيلاني للتخلي عن سياسته الإقليمية؛ من ناحية أُخرى كشف تقرير شلنبرغ عن الدوافع السياسية لرغبة المفتي في السفر إلى شمال إفريقيا، فأشار إلى أن خطوة الحسيني ترمي إلى جعل مصر منطلقا لخطواته المقبلة في مشرقها ومغربها. ومع أن الحسيني وعد العاملين في وزارتي الخارجية وشؤون إفريقيا في إيطاليا بترك أمر الانضمام إلى الاتحاد العربي إلى «الشقيقة الكبرى مصر»، فإن كشف تصوراته السياسية البعيدة المدى أثار «غيظ» الإيطاليين. وقد أعاد شلنبرغ أسباب «غيظ» الإيطاليين إلى ما يتهدد مطامعهم التوسعية في شمال إفريقيا نتيجة إقامة اتحاد عربي كهذا. وبذلك لفت شلنبرغ أنظار وزارة الخارجية الألمانية إلى الخلاف الذي سينشب في المستقبل بين الحسيني والإيطاليين. ولم تكن بصيرة شلنبرغ السياسية أقل من بصيرة الحسيني حدة؛ فقد أبرز شلنبرغ أهمية دور ألمانيا في نظر الحسيني، الذي كان قد نفى مرارا وتكرارا أنه يقوم بدور «رجل إيطاليا»، لتقليم مخالب الأطماع الايطالية في العالم العربي إذا هددته بالتمزيق لإفشال ما نجحت إنكلترا فيه سابقا.[٧٩] وخلاصة الأمر: إن تقرير شلنبرغ كشف أن استراتيجية الحسيني السياسية تلخصت في لعب «الورقة الإيطالية» اليوم، لتوطيد مكانته السياسية وتركيز السلطة في يده، ليلعب «الورقة الألمانية» غدا. وأكد شلنبرغ ما ذهب إيتل إليه في تقاريره السابقة في أواخر حزيران/يونيو من أن سياسة الحسيني الإيطالية آنذاك نبعت من اعتبارات مبدأ السياسة الواقعية (Realpolitik) من دون أن يستعمل التعبير ذاته.

وهكذا أدت المنافسة بين الكيلاني والمفتي، التي أصبحت نزاعا مكشوفا، إلى انشقاق بين العاملين في شؤون العالم العربي في وزارة الخارجية الألمانية. وقد مال إيتل إلى تلبية رغبات الحسيني لتنشيط التيارات السياسية المعارضة والمعادية لبريطانيا، واعتقد أن المفتي يستطيع تجنيد ما يقرب من مئة ألف من البدو والعرب في شمال إفريقيا. أما التيار الآخر، والذي وقف غروبا على رأسه، فقد وجد تأييدا عاما من فلمي وكانارس، إذ اعتقدا أن مصلحة ألمانيا النازية اقتضت تجميع المجندين العرب قرب ستالينغراد لاستخدامهم فيما بعد، إذا نجحت القوات الألمانية في اختراق الجبهة القفقاس وانطلقت إلى الجنوب نحو شمال العراق. وفي الواقع، فإن هذا الانشقاق بين رجال وزارة الخارجية الألمانية والعاملين العسكريين في شؤون العالم العربي تحول أيضا إلى صراع مكشوف خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢. وفي تقرير ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وجه غروبا إلى كبار رجال وزارة الخارجية الألمانية تحذيرا انتقد فيه إيتل وكشف عن رفض الحسيني التعاون مع فلمي وكانارس على الصعيد الحربي. فقد تفاقمت الخلافات والنزاعات بين المجندين العرب في «قسم التدريب

الألماني ـ العربي»، بتحريض من الحسيني أو من مؤيديه كما اعتقد غروبا، وهددت مصير القسم بالإغلاق. وعقد فلمي وكانارس اجتماعات مع الحسيني والكيلاني. ومع أن الحسيني تعهد بإرسال مندوب عنه لتهدئة الوضع، فإنه أصر على وضع المفرزة العربية تحت قيادة عربية، كما طالب بأن تحارب المفرزة العربية تحت علم عربي. ولم ينجح فلمي وكانارس في إقناعه بضرورة اشتراك المجندين في الحرب في إطار الجيوش الألمانية ـ أي من دون قيادة عربية منفردة وعلم عربي ـ عند اقترابها من شمال العراق. وكان الكيلاني قد وافق على وجهة نظر فلمي وكانارس.[٩٨] ورأى غروبا في سياسة الحسيني هذه تعبيرا عن مواقفه العامة التي اتسمت بوضع العراقيل أمام سياسة ألمانيا الحربية. ولفت غروبا أنظار كبار مسؤولي وزارة الخارجية إلى أن الحسيني لم يكتف برفضه التعاون مع القيادات العسكرية الألمانية ـ فلمي وكانارس بصورة خاصة ـ بل راح يبث بين العرب في باريس وغيرها من المدن الأوروبية دعاية مغرضة ضد الكيلاني، متهما إياه بإهمال المصالح العربية من أجل مصالحه الشخصية.

أكد تقرير غروبا، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢، ما ذهب إيتل إليه في تقريره الذي وضعه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢ من تحيز غروبا إلى جانب الكيلاني، خلافا لما اقتضته المصلحة الألمانية من التزام موقف الحياد تجاه السياسيين العربيين. فقد جاء تقرير غروبا بمعلومات لم تكن معروفة لكبار موظفي وزارة الخارجية الألمانية ـ مثل فورمان وفايتسكر، وبالتأكيد ربنتروب ـ على الرغم من أن غروبا كان مطلعا عليها منذ ما يزيد على شهر. ولا شك في أن تقرير إيتل بشأن رحلته إلى روما كان الدافع الرئيسي إلى حملة غروبا ضد الحسيني من جديد. ورأى إيتل أن غروبا نفسه هو العقبة الأساسية أمام تفاهم عام بين الحسيني والكيلاني، ما دام الأخير تحت تأثير غروبا «القاتل». ومن وجهة نظر إيتل، فإنه «لا توجد مشكلة المفتي الأكبر ـ الكيلاني» بل «مشكلة غروبا».[٩٩] وأرجع إيتل الخلافات التي نشأت بين الحسيني والكيلاني إلى غروبا نفسه وإلى تدخله المستمر في شؤون الحسيني والكيلاني وطموحاته الشخصية التي دفعته إلى تأييد الكيلاني ليقوم بدور «المندوب السامي الأعلى» (Hoher Kommissar) في المستقبل. وحذر إيتل من سياسة غروبا المتحيزة نظرا إلى ما تركته من انطباع مغلوط فيه عند السياسيين العربيين؛ فقد بدت سياسته الشخصية لهما أنها سياسة الحكومة الرسمية. واعتقد إيتل أن إقالة غروبا من منصبه ستؤدي بالضرورة إلى زوال «الصعوبات» والمشكلات التي تواجه سياسة ألمانيا في البلاد العربية.[١٠٠]

هل كانت طموحات غروبا وتطلعاته الشخصية السياسية، وبالتحديد القيام بدور «المندوب السامي» فيما بعد ـ كما أراد إيتل منا أن نعتقد، الدافع الوحيد لسياسته، أم عبرت خطواته عن سياسة ألمانيا عامة؟

Beirut campus

لقد كانت وزارة الخارجية الألمانية تخطط آنذاك لإقامة مركز أعمال خاص بغروبا، أو بما عرف بـ Dienststelle Grobba، إذا ما نجحت الجيوش الألمانية في اختراق جبهة القفقاس، واقتربت من شمال العراق. وكان من المنتظر أن يعمل المجندون العرب خلف الخطوط البريطانية، وأن يكونوا نواة جيش عراقي جديد.(١٠١) ولم يكن نقل فلمي لأقسام من «مركز التدريب الألماني ـ العربي» وبعض أفراد المفرزة العربية من اليونان إلى جنوب روسيا، قرب ستالينغراد، في النصف الثاني من سنة ١٩٤٢، سوى أول خطوة في هذه السياسة. من ناحية أخرى لم نجد في المادة الوثائقية، وحتى بين التعليمات الداخلية لمسؤولي وزارة الخارجية، ما يشير إلى اعتراف صريح بأن العراق شكل جزءا من المناطق التي اعتبرت مجال النفوذ الإيطالي في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ومع أن كبار رجال وزارة الخارجية، وعلى رأسهم فورمان، حذروا من محاولات الكيلاني استثناء العراق من مناطق النفوذ الإيطالي بصورة صريحة، فإن تحذيراتهم نبعت من دوافع سياسية آنية اقتضت تجنب إثارة الشكوك الإيطالية مهما كلف الثمن. ولم يضع حدا للتطلعات الألمانية إلى بسط نفوذ ألمانيا على العراق في المستقبل سوى فشل الهجوم الذي شن في الصيف بهدف اختراق جبهة القفقاس جنوبا. فقد أصدر هتلر تعليماته إلى باولوس، قائد القوات الألمانية، في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٤٢ بتحويل الضغط الحربي إلى جبهة ستالينغراد. وتشير مادتنا الوثائقية إلى أن الخلافات بين الحسيني والكيلاني وغروبا، وتحفظ إيتل من سياسة غروبا، تسربت إلى هتلر في هيئة أركان حربه، فبعث هتلر بمذكرة إلى ربنتروب في ١٢ أيلول/سبتمبر تناول فيها مكانة العراق في إطار استراتيجيته الحربية والسياسية، و«كرم» إيطاليا السياسي الذي أخذ شكل الوعود تارة، وشكل الرسائل تارة أُخرى. وحذر هتلر وزير خارجيته من «كرم» مماثل. ورجع تحذير هتلر إلى نقص في الوحدات القتالية هناك، بدأ الجيش الألماني يعانيه منذ بداية أيلول/سبتمبر ١٩٤٢. فقد بلّغ هتلر ربنتروب أن الجيش الألماني على جبهة القفقاس لا يستطيع التوجه جنوبا بسبب ما عاناه من نقص في وحداته القتالية. و «لا معنى للدعاية ما دامت القوة. . . لا تتبعها مباشرة.» وأكد هتلر عدم اهتمامه بما يبثه الإيطاليون من دعاية، إذ إن لغة «السيف» هي «دعايته»، و«ستبقى هكذا».(١٠٢) ويبدو واضحا من مذكرة هتلر أن الشكوك العميقة كانت قد بدأت تراود هتلر منذ نهاية صيف سنة ١٩٤٢ لجهة قدرة آلة الحرب الألمانية على اجتياح جنوب القفقاس وطرد القوات البريطانية من إيران والعراق. وتضمنت مذكرة هتلر في ١٢ أيلول/سبتمبر إشارة صريحة إلى مسؤولي وزارة الخارجية بالكف عن إعداد خطط ضعف إمكان تنفيذها. وهكذا أدى إجهاض الجبهة الروسية لآلة الحرب الألمانية إلى بداية ظهور الاختلافات في مواقف الحكم النازي منذ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢.

عنت مذكرة هتلر أن تكون وزارة الخارجية متواضعة في خططها المستقبلية. ولا يوجد دليل على وصول نسخة عنها إلى قسم الشرق، أو على أنها وزعت على موظفيه أمثال غروبا وإيتل. وليس من الغريب أن يواصل غروبا جهوده لتحقيق طموحاته الشخصية، التي لم تتناقض ومشاريع مسؤولي وزارة الخارجية مثل فورمان وفايتسكر. ولا شك في أن تعيين إيتل بدا لغروبا أنه إيجاد منافس له يهدد خططه المستقبلية. من ناحية أُخرى، يبدو لنا أن الطموحات الشخصية أدت دورا مهمّا لدى الحسيني والكيلاني أيضا، بحيث أنها لم تقل عن «القضية العربية» أهمية في نظر كل منهما. وبذلك فإنهما أتاحا المجال أمام رجال السياسة، سواء في برلين أو في روما، وأمام غروبا طبعا، لتغذية هذه الخلافات. ولعله يجدر بنا ذكر ما تعرضت هذه الأساليب السياسية له من نقد القبطان الجديد لشؤون الشرق، إيتل، الذي حل محل غروبا فيما بعد. «إن سلوك الرجل هو نتاج فهمه وشخصيته. إن الدكتور غروبا رجل لا يستطيع تبصر المشكلات الكبرى. فهو يعاني نقصا في شخصيته لا يبدو له واضحا، فعمل بسياسة الشرقيين الفاشلة التي تميل إلى المكائد والدسائس من شتى الألوان. وحاول الدكتور غروبا بذلك ضرب العرب بسلاحهم الخاص. ولن تصيب هذه السياسة أي نجاح، إذ سيبقى الشرقيون دائما المنتصرين في صراع (سلاح) المكائد والدسائس والكذب. . . .»(١٠٣) نظرا إلى تفوقهم على الغربيين في ذلك.

انتهت أزمة الحسيني وإيتل ـ الكيلاني وغروبا بنقل غروبا من مكان عمله في وزارة الخارجية إلى البعثة الألمانية في باريس. واعتقدت وزارة الخارجية الألمانية أنها أزالت أهم عقبة كانت تعترض إجراء تفاهم بين الحسيني والكيلاني، كما ادعى كل من الحسيني وإيتل. ودعا إيتل الحسيني وبلّغه أن سياسة قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية الجديدة لن تتدخل في شؤون السياسيين العرب الداخلية. لكن خلافات الحسيني ـ الكيلاني استمرت ولم تخف حدتها سوى عندما بدأ مجرى الحرب يميل إلى مصلحة الحلفاء خلال سنة ١٩٤٤، على الرغم من محاولات إيتل المتعددة لإنهاء المنافسة السياسية بينهما.(١٠٤)

وواصل المفتي جهوده السياسية لضمان صدارته القيادية، فأصر على الاعتراف به «ممثلا» وحيدا لـ «الحركة العربية»، لا «أحد الممثلين» لها، وعلى ألاّ يتم تبادل الرسائل إلا بينه وبين ألمانيا وإيطاليا، وذلك قبل سفره إلى شمال إفريقيا. واصطدمت طلبات المفتي بمعارضة ألمانية شديدة. وأمر فورمان بإجراء تغييرات في نص الرسائل وبأن تقتصر الرسائل على الاعتراف بالحسيني أحد الممثلين العرب، لا ممثل «الحركة العربية»، هذا إذا تم تبادل الرسائل أصلا.(١٠٥) ولا شك في أن اتهام غروبا للمفتي بالعمل على تقويض «قسم التدريب الألماني ـ العربي» وشل أعماله، وبالتحريض ضد

LAU Beirut campus

سياسة تجنيد العرب من دون قيادة عربية وعلم عربي، قوى شعور الشك وعدم الثقة بالحسيني. ورأينا سابقا كيف عكست مذكرة إيتل هذا الشعور. المهم في الأمر أن تبادل الرسائل لم يتم، لا إرضاء للكيلاني، وإنما على الأرجح تنفيذا لتعليمات هتلر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢، التي عكست تحفظاته الشديدة من سياسة الوعود والرسائل. وانتهى مصير مشروع تبادل الرسائل بنجاح الهجوم البريطاني بقيادة مونتغمري في تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢؛ فلم يتم قط.

لكن الحسيني وجد في إنزال القوات البريطانية والأميركية في شمال إفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢ فرصة جديدة لمواصلة سياسة تبادل الرسائل. وقد تخلى هذه المرة عن الاعتراف به «ممثلا» رسميا لـ «الحركة العربية»، واكتفى بدور الرسول بين دولتي المحور وبين باي تونس. وبذلك فقدت جهود الحسيني أية صلة مباشرة بالمشرق العربي أو بفلسطين. وفي أية حال، فقد فضلت دولتا المحور «وسطاء» محليين آخرين، فأطلقت حكومة فيشي، بضغط من ألمانيا، زعماء الدستور، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة. لكن سياسة الاستعانة بالزعماء التونسيين المحليين لم تتكلل بنجاح كبير.[١٠٦]

رابعا: الحسيني وألمانيا النازية والهجرة اليهودية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)[١٠٧]

شكل الصراع ضد بريطانيا وحلفائها، ومصير بلاد المشرق العربي ودوله بعد الحرب، محور علاقات التعامل بين الحسيني وأجهزة الحكم النازي في ألمانيا وأجهزة الحكم الفاشستي في إيطاليا، حتى ربيع سنة ١٩٤٣. وقد فشلت جهود المفتي التي رمت إلى بسط مجال نشاطه على شمال إفريقيا؛ إذ فضلت دولتا المحور التعامل مع الزعماء المحليين. وحاول المفتي فيما بعد استخدام خدماته في البلقان لاستصدار إعلان جديد بشأن مصير بلاد المشرق ودوله ـ ولا سيما سوريا ولبنان ـ بعد الحرب. لكن حظ هذه الجهود لم يكن بأفضل من حظ مساعيه قبل ذلك للقيام بدور مركزي في سياسة دولتي المحور في شمال إفريقيا.

لم يكن لـ «المسألة اليهودية» أي دور في علاقات التعامل بين الحسيني وأجهزة الحكم النازي، على صعيد النشاط العملي، على الرغم مما كتب عن أسطورة لقاء المفتي ـ أيخمان في أواخر سنة ١٩٤١ أو أوائل سنة ١٩٤٢.[١٠٨] فقد طلب الحسيني من دولتي المحور الموافقة على «إلغاء» البيت القومي اليهودي، ووجد طلبه قبولا

لديهما. لذلك، فإن طلبه لم يصبح موضوع مساومات سياسية بينه وبين العاملين في وزارة الخارجية الألمانية. ولم تكن أجهزة الحكم النازي بحاجة إلى «خدماته» خلال إقامة معسكرات الاعتقال أولا، وإقامة معسكرات الموت بعد ذلك. ونحن لم نعثر في وثائق وزارة الخارجية الألمانية ولا في وثائق الدائرة التي كان أيخمان يرئسها، على أية إشارة إلى اتصالات رسمية أو أي تعامل بين المفتي ودائرة أيخمان. وفي الواقع فإن علاقات التعامل الفعال بين المفتي وأجهزة الغستابو (الإس إس S. S.) بدأت منذ مطلع سنة ١٩٤٣. إذ عندما عمل الغستابو في يوغسلافيا على إقامة مفرزة من مسلمي البلقان استعان ضباطه بالمفتي من أجل ذلك. أما دور اليهود في علاقات التعامل بين المفتي وأجهزة الحكم النازي، فقد اقتصر على الإعلام والدعاية للحرب حتى ربيع سنة ١٩٤٣، ووجه الحسيني حملاته الدعائية ضد اليهود عبر إذاعة باري في إيطاليا وإذاعة برلين في ألمانيا.[١٠٩] ولا شك في أن المشروع الصهيوني في فلسطين قد مد الحسيني بمادة دعائية خلط فيها بين الصهيونية واليهود، من دون تمييز أو تدقيق في أغلب الأحيان. كما أن التأييد الذي وجدته الحركة الصهيونية في بريطانيا والولايات المتحدة، على أصعدة مختلفة، سهل عليه عملية شن الحملات الدعائية ضد الدولتين.

عادت جذور «تدخل» الحسيني في السياسة اليهودية إلى التطورات التي طرأت في الدول التابعة لألمانيا ـ بلغاريا ورومانيا والمجر ـ وفي ألمانيا نفسها، فيما يتعلق بسياستها تجاه اليهود هناك. فقد بدأت المؤشرات الأولى لإمكانات تحول مجرى الحرب في ربيع سنة ١٩٤٣ تبدو للعيان أكثر فأكثر، وتجددت، بعد فترة ركود، جهود التنظيمات الصهيونية واليهودية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من يهود أوروبا من أفران الموت.

إن دراسة تجميع اليهود في أحياء خاصة ـ «الغيتوات» ـ وفي معسكرات الاعتقال والعمل، أو زجهم في معسكرات الإبادة، إنما تخرج عن إطار موضوعنا المباشر. وقد قامت مؤسسة «يد واسم» («يد وشم») بإجراء دراسات واسعة بشأن معسكرات العمل والاعتقال والإبادة. كما أن بعض الدارسين ساهم كثيرا في البحث في دور سياسة زعماء المجالس اليهودية («يودن رات») في تسهيل عمليات الإبادة على الألمان، بالدعوة إلى التعاون مع جهاز الإبادة الألماني، أملا بتخطي عمليات القتل والإبادة.[١١٠] وعرض البعض الآخر لسياسة الحركة الصهيونية والتنظيمات الصهيونية واليهودية خلال الأعوام الأولى من الحرب، ولـ «سياسة اختيار» المهاجرين طبقا لاعتبارات جيلية ـ أولوية الشباب ـ أو حزبية، وإهمال الآخرين.[١١١] ورأى لني برنر أن ترك السواد الأعظم من اليهود خارج اعتبارات الهجرة والإنقاذ من ناحية، واستغلال دمائهم لأغراض سياسية من قبل الحركة الصهيونية من ناحية أخرى، ليسا سوى تعبير عن النهج السياسي العام للحركة الصهيونية، الذي رمى إلى تحقيق «الإنقاذ السياسي للصهيونية»

LAU Beirut campus

أولا.[١١٢] وفي الواقع، فإن هذه الدراسات النقدية جاءت ردا على ما اعتبرته الحركة الصهيونية من إنجاز انعكس في إنقاذ عدد محدود من اليهود وإقامة دولة إسرائيل.

إن ما يهمنا هنا هو تأثير اندلاع الحرب وسياسة ألمانيا اليهودية في الهجرة، ومن ثم في فلسطين.

إذا قبلنا تحديد لوسي دافيدوفيتش لسياسة هتلر اليهودية منذ سنة ١٩٣٣، وهو أنها «حرب» «ضد اليهود»، على عواهنه،[١١٣] فيمكن أن نعتبر دعوة جابوتنسكي، زعيم المنظمة الصهيونية الجديدة، إلى تجنيد اليهود للحرب ضد ألمانيا النازية،[١١٤] وجهود وايزمن التي رمت إلى إقناع وزارة الحرب البريطانية بتجنيد ٢٠ـ ٥٠ ألفا من اليهود في فلسطين في «وحدات يهودية» أو ما يشابهها، إعلان حرب على ألمانيا من قِبل التنظيمين الصهيونيين الرئيسيين.[١١٥] وبقي «تنظيم الجيش الوطني» ـ وباختصار «ليحي» بالعبرية ـ الذي وقف على رأسه أبراهام شتيرن، وألين يلين ـ مور، ويتسحاق شمير، حالة استثنائية. فقد واصل هذا التنظيم سياسة العداء لبريطانيا، وبعث بأحد أعضائه، لوبنتشك (Lubentsehik)، للقاء فون هنتغ ورودلف روزن خلال زيارتهما لبيروت في مطلع سنة ١٩٤١، وقدم هذا التنظيم العسكري اقتراحا بواسطة فون بابن، سفير ألمانيا في أنقرة، للتعاون بينه وبين ألمانيا النازية فيما بعد.[١١٦]

وهكذا تحولت العلاقات بين أجهزة الحكم النازي والتنظيمات الصهيونية واليهودية بعد اندلاع الحرب إلى علاقات مواجهة حربية بالتدريج، وانتهت سياسات التعامل الرسمية المختلفة. وامتنعت التنظيمات الصهيونية واليهودية من تقديم أشكال المساعدة والإغاثة إلى اليهود في ألمانيا وفي البلاد المحتلة، إرضاء لسياسة دول الحلفاء، ولم تواصل، أو لم يواصل بعضها إرسال مساعدات الإغاثة، إذا استثنينا نشطاء «أغودات يسرائيل».[١١٧] أما فيما يتعلق بسياسة التهجير الألمانية، ولا سيما ما يتعلق بسياسة التهجير القسري، فقد أصدر هملر، قائد الغستابو ورئيس الشرطة الألمانية، تعليماته في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ بمنع جميع أشكال الهجرة، إلا إذا خدمت هجرة بعض اليهود «المصلحة» الألمانية.[١١٨] وهكذا أصبحت الهجرة فردية من حيث طبيعتها، وسُمح بها لقاء «خدمات» تعاملية من ناحية أُخرى، فتم العمل بها على شكل صفقات فردية بعد صدور تعليمات هملر في أواخر سنة ١٩٤١.

وقد اختلف وضع اليهود في البلاد التي اعتُبرت حليفة لدولتي المحور، كهنغاريا ورومانيا وبلغاريا، عن أولئك الموجودين في الرايخ نفسه وفي البلاد والأقاليم المحتلة في أوروبا. فقد تمتع حكام هذه الدول باستقلالية محدودة، وخضعت حدود استقلاليتهم لشروط الحرب وضروراتها الحربية والاستراتيجية. فعندما بدأ مجرى

الحرب يتغير، وأخذت قوات الاتحاد السوفياتي تتقدم نحو الغرب، لم تترد القوات الألمانية في احتلال هنغاريا احتلالا مباشرا، في آذار/مارس ١٩٤٤؛ وزالت بذلك العقبة الأخيرة ـ أي الاستقلال النسبي ـ التي وقفت أمام إرسال يهود هنغاريا إلى معسكرات العمل والإبادة.

واستغل وكلاء التنظيمات الصهيونية واليهودية اختلاف سياسة هذه الدول اليهودية عن سياسة ألمانيا النازية، فتمتعوا بحرية حركة محدودة لتنظيم هجرة اليهود سرا إلى تركيا أولا، ثم إلى فلسطين مباشرة، أو عن طريق سوريا ولبنان. وقد تفاوتت حرية الحركة هذه بين بلد وآخر، ومن حين إلى آخر. إذ بقي مكتب المنظمة الصهيونية في رومانيا يعمل بصورة شرعية إلى أن تم حله في آب/أغسطس ١٩٤٢، وأبدت بلغاريا معارضة شديدة للرغبات الألمانية، التي رمت إلى تهجير اليهود إلى الشرق. لكن عمل مندوبي التنظيمات الصهيونية، أو اليهودية، اتسم بالسرية التامة خوفا من رجال الغستابو والاستعلامات الألمان. ولم تمنع هذه السرية الغستابو وقسم الاستعلامات في المخابرات السرية الألمانية من الاطلاع على نشاطهم واتصالاتهم في مراكز نشاط التنظيمات الصهيونية واليهودية الرئيسية في كل من جنيف وإستانبول.[١١٩] وامتد نشاط التنظيمات الصهيونية من إستانبول وجنيف إلى بوخارست وصوفيا وبودابست، حيث عمل هناك ما عرف بـ «طواقم العمل» (Arbeitsgruppen). وعمل لختهايم وزلبرشتاين وماير وشالف وغيرهم في جنيف، وبارلاس وغولدن وغيرهما في إستانبول. أما «طاقم العمل» في بودابست فتألف من براند، وشبرنغمان، وكاسلر، وغولدبرغر. وتألف «طاقم العمل» في بوخارست من بنفنيستي (Benvenisti)، وتننباوم، وروزنتسفايغ، وفريدمان، وآخرين. وكان كل من باروخ وفنتسي من أبرز العاملين في صوفيا.[١٢٠]

تعددت أساليب نشاط التنظيمات الصهيونية واليهودية وتنوعت وسائل عملها. وكانت الرشوة أنجح وسيلة استُخدمت لـ «تهريب» المهاجرين إلى فلسطين. وقد انتشر استعمالها في رومانيا بصورة خاصة؛ إذ رشا نشطاء التنظيمات الصهيونية واليهودية بعض كبار رجال الدولة ورؤساء مراكز الشرطة. ويكفي أن نذكر منهم الأميرال بيز (Pais)، الذي استغل مركزه كعضو في اللجنة الوزارية[١٢١] للمسائل اليهودية، ووافق على تهريب ٢٠٠٠ يهودي إلى فلسطين في مقابل ألف دولار، وستفانيسكو (Stefaneschu)، أحد كبار المراقبين، الذي كشفت أجهزة الشرطة ـ ربما بمساعدة من رجال الغستابو ـ عن الرشاوى المستمرة التي تلقاها من كونفلد (Kohnfeld) وهايدلبرغ (Heidelberg)، وقدّم إلى المحكمة.[١٢٢] ويشير تقرير وضعه رختر، كبير ضباط الغستابو في بوخارست، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٤٢، أن استعمال الرشوة في تهريب «اليهود» كان

Beirut campus

مألوفا منذ زمن بعيد.[123] ولم تختلف أساليب عمل التنظيمات الصهيونية واليهودية في صوفيا وبودابست عنها في بوخارست. وعلينا ألا ننسى أن مكاتب هذه التنظيمات الرسمية، كالمكتب الفلسطيني في بودابست، واصلت عملها الرسمي رسميا حتى آذار/مارس ١٩٤٤، مع أن تحركات العاملين فيها كانت تحت مراقبة مستمرة من قبل الغستابو وجهاز الأمن (SD).[124] كما أن مكتب المنظمة الصهيونية في بوخارست لم يغلق سوى في أيلول/سبتمبر ١٩٤٢. وفيما بعد، استمر بعض رجال التنظيمات الصهيونية، مثل بنفنيستي وإنزر (Enzer)، في إدارة أعمال مكاتب الحركة الصهيونية بصورة غير رسمية. وتدلنا المادة الوثائقية على أن كبار ضباط الغستابو والاستعلامات، مثل كلنغر ورختر، استطاعوا الحصول على تفصيلات حركة ونشاط مندوبي المنظمات الصهيونية في رومانيا، وذلك بواسطة أجهزتهم ووكلائهم السريين.

وقد حاول ميخائيل دوف ـ بير فايسماندل (Michael Dov-Ber Weissmandel)، أحد رجال «أغودات يسرائيل»، استعمال هذه الوسائل مع رجال الغستابو مباشرة. ولا شك في أنه أبدى بذلك جرأة لم يعرفها الكثيرون. فقد قام في بداية سنة ١٩٤٢ بتقديم عرض مالي إلى فسلسني (Wisliceny)، مساعد أيخمان. ووافق فسلسني على إبقاء ثلاثين ألفا من يهود سلوفاكيا وعدم إرسالهم إلى معسكرات العمل والإبادة في مقابل خمسين ألف دولار. ويبدو أنه حافظ على وعده حتى سنة ١٩٤٤. وعاد فايسماندل إلى فسلسني مرة أُخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢. أبدى فسلسني استعداده في بداية سنة ١٩٤٣ لمنح يهود غرب أوروبا والبلقان حرية حركة كاملة ـ أي ترك أوروبا ـ في مقابل مليوني دولار. ولم تخرج الصفقة إلى حيز التنفيذ بسبب معارضة سالي ماير، ممثل «لجنة التوزيع المتحدة»، المعروفة بالجوينت، في زوريخ. فقد علل الأخير رفضه بأن مد فايسماندل بأموال من الخارج يتعارض والقوانين الأميركية. ولذلك، فإن تلك الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ.[125] وعاد ريتشو كاستنر ويوئل براند في نهاية آذار/مارس ١٩٤٤ إلى العرض الذي قدمه فايسماندل إلى فسلسني. لكن أيخمان تولى أمر المفاوضات بنفسه، ووافق على عرض كاستنر وبراند في مقابل عشرة آلاف شاحنة محملة بنّا وصابونا وسلعا استهلاكية أُخرى. وطلب كاستنر من براند السفر إلى فلسطين ومفاوضة زعماء الوكالة اليهودية هناك.[126]

خلاصة الأمر: إن أنظمة الحكم في رومانيا وبلغاريا وهنغاريا الموالية لألمانيا النازية عملت بسياسة ذات طابع مزدوج: إذ بينما أكدت سياسة الولاء لبرلين وفرضت رقابة كاملة على حرية يهودها على الصعيد الرسمي من ناحية، لم يتردد الكثيرون من ذوي الوظائف الحكومية ـ ولا سيما ممن عملوا في «الأقسام اليهودية» ـ في استغلال أعمالهم لجني الأرباح الفردية، من ناحية أُخرى. وإذا تابعنا المادة الوثائقية فإننا نصل

إلى الاعتقاد أن سياسة الرشاوى كانت مألوفة هناك، وأصبح معمولا بها على الصعيد العملي. لكن هذه «السياسة اليهودية» ـ أي فيما يتعلق «بالمسائل اليهودية» ـ كانت سياسة فردية لا سياسة رسمية. فقد تمت بسرية تامة، وما كشفت الشرطة المحلية عنه لم يكن سوى عدد محدود من الحالات. ولم تبد أية دولة، باستثناء بلغاريا، معارضة تستحق الذكر لسياسة ألمانيا اليهودية.

أما في ألمانيا نفسها، وفي المناطق التي وقعت تحت احتلالها المباشر، فقد بقيت مذكرة هملر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ معمولا بها. ولما وصل التوسع الألماني إلى أوجه، عند صدور تعليمات هملر إلى مراكز الشرطة السياسية والغستابو، استمر العمل بها على الرغم من أن سياسة ألمانيا اليهودية أخذت مرحلة جديدة بعد مؤتمر فانسيه (Wannsee) المشهور في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢. فقد سمحت أجهزة الشرطة والغستابو لبعض أصحاب رؤوس الأموال اليهود بمواصلة النشاط الاقتصادي في البلاد المحتلة والمجاورة. ونذكر هنا هوغو روتنبرغ الدانماركي، الذي عمل في تجارة الجلود؛ إذ قام روتنبرغ باستيراد الجلود من الولايات المتحدة إلى الدانمارك أو السويد، ومن هناك إلى ألمانيا. وحصل روتنبرغ على تأشيرات سفر رسمية من أجهزة الحكم النازي بسبب أهمية الجلود في المجهود الحربي الألماني، بحسب تقارير أجهزة الشرطة السياسية والغستابو.[127] ويكشف بعض الأمثلة، كروتنبرغ، ولا سيما في الدول الحليفة كرومانيا وهنغاريا، عما حدده هملر بـ «المصلحة الألمانية» في تعليماته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١. ولا شك في أن عجز القطاع الاقتصادي الألماني عن القيام بتوفير ما استلزمته الحرب من إنتاج حربي واستهلاكي دفع القيّمين على آلة الحرب الألمانية إلى الاستعانة بأرباب الصناعة والتجارة، عندما دعت الحاجة إلى ذلك.

أولت أجهزة الحكم النازي أهمية خاصة للرعايا الألمان الذين عاشوا خارج ألمانيا، أو كانوا من المنحدرين من أصل ألماني. فقد قامت حكومة الانتداب في فلسطين، وفي غيرها من المستعمرات البريطانية ـ وخصوصا في جنوب إفريقيا ـ باعتقال الألمان الذين انتموا إلى خلايا الحزب النازي هناك، أو الذين اشتُبه في أنهم ينتمون إلى تلك الخلايا. وقامت إسبانيا منذ صيف سنة ١٩٤٢ بدور الوسيط بين ألمانيا النازية وبريطانيا لتبادل عدد من المعتقلين والمسنين الألمان بعدد مماثل من اليهود. وأحيطت تلك المحادثات بسرية. ولا تكشف مادتنا الوثائقية سوى عن القليل منها. ومع ذلك، فإننا نعرف أن ٧٨ من اليهود وصلوا إلى فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢، في إطار أول اتفاق جرى بين الدولتين.[128] وتلا ذلك اتفاق آخر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، إلا إن ألمانيا لم تف ببنوده كلها. وتجددت جهود الوساطة الإسبانية في

LAU Beirut campus

صيف سنة ١٩٤٤، بعد انقطاع طويل. واشترطت بريطانيا إطلاق ١٦٨ يهوديا حمل بعضهم الجنسية الفلسطينية، قبل التوصل إلى إبرام صفقة جديدة.[١٢٩] وكان من المنتظر أن يتم التبادل في ٥ تموز/يوليو ١٩٤٤، لكن المفاوضات اصطدمت بعقبات خارجية بريطانية، وعقبات داخلية ألمانية؛ فقد أصر القسم الثاني (Inland II) في وزارة الخارجية على موافقة ربنتروب الشخصية، كما ثارت الشكوك بشأن موقف هملر، رئيس الغستابو، من عقد الصفقة.[١٣٠]

من الصعب الحديث عن سياسة ألمانية مزدوجة ـ سياسة معسكرات العمل والاعتقال، ومن ثم الإبادة في أغلب الأحيان، وسياسة تعامل متبادل ـ فقد اصطبغت حالات التبادل هذه بالاستثنائية. كما أن أثرها على صعيد الهجرة لا يستحق الذكر. ولعل أهميتها الوحيدة تبرز في أن أجهزة الحكم النازي لم تعر خدمات الحسيني اهتماما ولم تبد معارضة في وجه هجرة اليهود إلى فلسطين أو تشترط استثناء فلسطين من دون احتجاج منه. فعندما تجددت المفاوضات بين ألمانيا النازية وبريطانيا بشأن إبرام صفقة ثالثة في ربيع صيف سنة ١٩٤٤، احتج المفتي لدى وزارة الخارجية الألمانية. لكن المفاوضات تعثرت بسبب موقف بريطانيا من موعد تنفيذ التبادل. وعلق فون تادن (Von Thadden) على أسباب تعليق التبادل بأنها «لا تعود إلى تدخل المفتي، بل إلى أن الإنكليز أعلنوا أن موعد التبادل لا يلائمهم، من دون أن يحددوا موعدا آخر.»[١٣١] وكان ربنتروب قد وافق على صفقة التبادل، فطلب فون تادن من رجال وزارة الخارجية الآخرين إعلام المفتي بأنه لا يمكن إبطال «التبادل الجاري... بصورة نهائية الآن.» ووعد فون تادن أخذ موقف المفتي بعين الاعتبار «قدر الإمكان» في المستقبل.[١٣٢] ولم تكن تعليمات فون تادن سوى رفض صريح لالتماس ممثل المفتي في برلين. كما أن وعد فون تادن للمفتي لم يتعد حدود الوعد، ولم يخرج إلى حيز التنفيذ.

لكن التطورات في السياسة اليهودية ـ أي السياسة تجاه اليهود ـ حدثت في أماكن أُخرى؛ في البلاد الحليفة لألمانيا. فقد رفض ملك بلغاريا وحكومته الانصياع كليا لتعليمات آلة الحرب الألمانية فيما يتعلق بيهود بلغاريا. وبدأت سياسة رومانيا وهنغاريا تشهد مدا وجزرا فيما يتعلق بـ «المسائل اليهودية» منذ ربيع سنة ١٩٤٣. وساهمت عوامل متعددة في هذه التطورات السياسية: بداية تحول مجرى الحرب، والضغوط الأميركية على بلغاريا ورومانيا بصورة خاصة. ويمكن أن نضيف عاملا آخر يتعلق بخصائص أنظمة الحكم في هذه الدول. إذ على الرغم من أن أنظمة الحكم في هذه البلاد تميزت بطابع فاشي، فإنها لم تكبل نفسها بأيديولوجية سياسية بالمدى والحجم نفسيهما، كما التزم النظام النازي أيديولوجيته السياسية والعرقية، نظريا وعمليا في آن معا.

وعندما بدأت حكومات هذه الدول تخفف من الإجراءات المتخذة ضد اليهود بين حين وآخر منذ ربيع سنة ١٩٤٣، بادرت المنظمات الصهيونية واليهودية، وبالأحرى وكلاء هذه المنظمات، إلى استغلال هذه التخفيفات، وزادت في نشاطها السري لـ «تهريب» اليهود، حيثما أمكن إلى تركيا ومنها إلى فلسطين. وشجع رفض ملك بلغاريا وحكومتها الانصياع كليا للأوامر الصادرة من برلين العاملين في «تهريب» اليهود من هناك. كما استُخدمت بلغاريا محطة تجميع لمن تمكن من الهرب من بلاد أُخرى كهنغاريا وبولونيا، أو تكلل تهريبه بالنجاح من تلك البلاد.[١٣٣] وسمحت هذه الدول، ولا سيما هنغاريا، لبعض اليهود بالهجرة بصورة شرعية، بعد الوصول إلى اتفاق مع الألمان أنفسهم. ولا نعرف الأسباب التي دفعت حكومات هذه البلاد أو أجهزة الحكم النازي إلى الموافقة على هجرة هذه الأعداد المحدودة بصورة شرعية. هكذا، سمح بالهجرة مثلا لـ ٤٧ يهوديا في أيار/مايو ١٩٤٣، ولـ ١٧ يهوديا في حزيران/يونيو من السنة نفسها.[١٣٤] واستمر العمل بهذه السياسة فيما بعد، حتى نهاية الحرب.

رأت المنظمة الصهيونية والمنظمات اليهودية الأُخرى في سياسة الإبادة الألمانية، التي لم تقتصر على اليهود، فرصة لتشديد الضغط على بريطانيا من أجل فتح أبواب الهجرة إلى فلسطين، وكان الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ قد حدد عدد المهاجرين بـ ٧٥ ألف مهاجر حتى سنة ١٩٤٤. ولا شك في أن سياسة الإبادة الألمانية قد زودت زعماء الحركة الصهيونية بتبرير خُلُقي، تماما كما زودت سياسة الاضطهاد النازية لليهود، قبل نحو عشرة أعوام، الحركة الصهيونية بمواد دعائية للضغط على سياسة بريطانيا في فلسطين. لكن سنة ١٩٣٣ اختلفت عن سنة ١٩٤٣ على أصعدة مختلفة؛ فالحركات والتنظيمات الاندماجية أو شبه الاندماجية اليهودية لم تفقد الأمل بالحفاظ على نفسها خلال بداية أزمة سنة ١٩٣٣، لكن سياسة إبادة اليهود النازية ساهمت في إكساب الحركة الصهيونية مكانة شبه مطلقة في التحدث باسم اليهود قاطبة، بعد أن نجحت في إقناع الرأي العام اليهودي بفشل دعاوى الحركات والتنظيمات اليهودية وسياستها الاندماجية أو اللاصهيونية. وبذلك أصبحت الحركات والتنظيمات اليهودية اللاصهيونية توابع لها، ووجب عليها أخذ موقف المنظمة الصهيونية بعين الاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة، بعد أن فقدت مراكز قواها. ويمكن اعتبار هذا التطور منعطفا في تاريخ الحركات والتنظيمات اليهودية منذ نشوئها في التاريخ المعاصر. وعندما دعت المنظمة الصهيونية إلى فتح أبواب فلسطين أمام اليهود، الذين تم «تهريبهم» من مصير الإبادة، وضغطت على بريطانيا للتفاوض مع ألمانيا وحلفائها بشأن عقد صفقة مع هذه الدول، فإنها وجدت دعما لدى جميع المنظمات اليهودية الأُخرى، فجندتها في حملات الدعاية والضغط إلى جانبها من دون صعوبة تذكر.

وقد نجحت المنظمات الصهيونية في إقناع بريطانيا بضرورة القيام بخطوة ما. ولا شك في أن نكبة يهود أوروبا في المناطق التي وقعت تحت سيطرة القوات الألمانية أكسبت مطالب المنظمة الصهيونية قوة خلقية وإنسانية، وجد بعض العاملين في وزارة الخارجية البريطانية صعوبة في مقاومتها. أما إيدن فقد اعتقد أن فتح أبواب الهجرة إلى فلسطين سيضع الساسة العرب في مصر والعراق والأردن في مأزق أمام الرأي العام هناك، لكن تقدم قوات مونتغمري في شرق ليبيا في نهاية سنة ١٩٤٢ وأوائل سنة ١٩٤٣ قلل من أهمية تأييدهم لبريطانيا. من ناحية أُخرى، لم ير تشرشل في العرب سوى «شعب متأخر لا يأكل شيئا سوى روث الجمال.»[١٣٥] وسعت الدبلوماسية الأميركية لإقناع الحكومة البريطانية بضرورة القيام بمبادرة سياسية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من يهود أوروبا.

هدفت المبادرة البريطانية إلى عقد صفقة مع ألمانيا وحلفائها، يتم بموجبها نقل ٣٠ـ ٥٠ ألفا من الأطفال والمسنين اليهود إلى فلسطين. وتم اختيار الأطفال والمسنين لاعتبارات إنسانية. ولما كان من المتعذر نقل أعداد كبيرة كهذه، فقد اقتضى الأمر تقسيمها بحسب البلاد على النحو التالي: ٥ آلاف من المناطق «الشرقية» لألمانيا ـ أي بولونيا ولتوانيا وإستونيا وغيرها ـ وعدد آخر من المناطق «الغربية» ـ أي بلجيكا وهولندا وفرنسا ـ و ٥ آلاف من بلغاريا، و٧ آلاف من رومانيا، وعدد آخر من يهود سلوفاكيا وهنغاريا.[١٣٦]

بدا أمر إجراء المفاوضات مع الحكومتين الرومانية والبلغارية سهلا، لكن عقد اتفاقية نقل على صعيد رسمي اقتضى موافقة ألمانية. وكانت بريطانيا قد أوكلت أمر إجراء المفاوضات مع وزارة الخارجية الألمانية إلى فلدشر (Feldscher)، العامل في البعثة الدبلوماسية السويسرية في برلين، باسم الحكومة البريطانية. واكتسب نجاح فلدشر في الوساطة أهمية خاصة تعدت صفقة نقل خمسة آلاف طفل من المناطق الواقعة تحت الاحتلال الألماني المباشر؛ إذ إن موافقة ألمانية عنت أيضا إزالة العقبات التي اعترضت نقل الأطفال والمسنين من رومانيا وبلغاريا. فقد أبدت الدولتان موافقة مبدئية على صفقات النقل. وتداول أنطونيسكو، رئيس رومانيا، أمر الصفقة مع القادة السياسيين الألمان خلال زيارته لبرلين. كما كانت الحكومة البلغارية قد أعلنت موافقتها النهائية على أمر النقل، من دون أن تستشير ألمانيا النازية.[١٣٧] من ناحية أُخرى، اعتبرت الحكومة البريطانية اتفاقية نقل خمسة آلاف طفل من مناطق الاحتلال «الشرقية» فاتحة لمفاوضات سياسية غير مباشرة بشأن صفقات في المستقبل تعنى بتهجير الأطفال والمسنين من البلاد التي رزحت تحت الاحتلال النازي.[١٣٨]

باختصار، يمكن القول إن السياسة البريطانية، وبضغط أميركي هذه المرة، رمت

Riyad Nassar Library

إلى أن تقوم فلسطين بدور مماثل للدور الذي قامت به خلال بداية انفجار أزمة يهود ألمانيا، عند تسلم هتلر السلطة هناك قبل عشرة أعوام تقريبا. وكما رأت أجهزة الحكم النازي في اليهود «مشكلة أوروبية»، بعد التوسع العسكري الألماني، فقد سعت حكومة تشرشل لجعل فلسطين مركزا لامتصاص أزمة يهود أوروبا. ومهما يكن من أمر، فإن المبادرة البريطانية واستعداد ألمانيا النازية وتوابعها لإجراء مفاوضات بشأن يهود أوروبا أشارا إلى إمكان تطور معين في سياسة ألمانيا تجاه اليهود.

وقد وجدت هذه التطورات معارضة لدى الحسيني، فبعث برسائل ومذكرات إلى رؤساء حكومات هنغاريا وبلغاريا ورومانيا، طالبا فيها وقف الهجرة اليهودية، ووضع اليهود «تحت مراقبة شديدة» لمنع هذه الهجرة.[١٣٩] وكان المفتي قد حاول في ١٨ أيار/مايو ١٩٤٣ الاستعانة بوزارة الخارجية الألمانية للضغط على الحكومة البلغارية، لمنع الهجرة منها ومنع استعمال بلغاريا طريقا لهجرة يهود هنغاريا.[١٤٠] هل كان الموقف الإيجابي المبدئي الألماني مفاجأة للحسيني؟ لم يعرض الحسيني لذلك في مذكراته، لكنه لم ينس الإشارة إلى رسائله إلى وزراء خارجية حكومات هنغاريا وبلغاريا ورومانيا ك «واحد من إنجازاته» السياسية خلال إقامته في دولتي المحور.

ما هو تأثير موقف الحسيني في بلورة موقف أجهزة الحكم النازي من استعمال يهود أوروبا أداة للمساومة مع بريطانيا؟

إن أجهزة الحكم النازي لم تبلور موقفا واضحا حتى تموز/يوليو ١٩٤٣. ومال هملر إلى اتخاذ موقف إيجابي في البداية، شرط أن توافق بريطانيا على إجراء صفقة عامة يتم فيها استبدال أربعة ألمان من الجوالي الألمانية في الخارج ـ فلسطين، وجنوب إفريقيا، وأستراليا ـ بيهودي واحد يتم إطلاقه.[١٤١] لكن أجهزة وزارة الخارجية الألمانية، ولا سيما القسم الثاني، فضلت استخدام وساطة فلدشر لأغراض دعائية، بعد مداولات داخلية ووزارية. فقد عارضت أجهزة الحزب النازي، وخصوصا العناصر العقائدية، هجرة اليهود إلى فلسطين، وطالبت بتعهد بريطاني يتم بموجبه توطينهم في بريطانيا نفسها. واعتقدت هذه العناصر العقائدية، سواء في وزارة الخارجية أو في وزارة الداخلية، أن توطين اليهود في بريطانيا سيساهم في إثارة العداء لليهود هناك، ومن الممكن أن يُحدِث توطينهم في بريطانيا موجات من المعارضة ضد سياسة الحكومة البريطانية.[١٤٢] أما إذا أبدت بريطانيا معارضتها، فمن السهل اتهامها بمسؤولية فشل المفاوضات.[١٤٣]

من الواضح أن موقفا ألمانيا كهذا لم يتعارض وسياسة الإعلام والدعاية الألمانية الموجهة إلى العالم العربي؛ أكثر من ذلك، فإن الموقف الألماني كان سيعزز من مكانة ألمانيا الدعائية. لذا، فقد أوصى ربنتروب وهملر بدرس أبعاده الدعائية.[١٤٤] وعندما

LAU Beirut campus

درست صيغة الرد الألماني في اجتماع هملر وربنتروب، في تموز/يوليو ١٩٤٣، أبدت ألمانيا موافقتها على مبدأ المبادلة، لكنها اشترطت توطينهم خارج فلسطين، نظرا إلى أن فلسطين تابعة لـ «المجال الحيوي العربي».[١٤٥] وأكد هملر في منتصف آب/أغسطس ١٩٤٣ ضرورة تحرير النص الرسمي بلغة ذات تأثير بالغ «في العقلية العربية»، فاقترح فاغنر أن ينص الرد الرسمي على أن ألمانيا ترفض أن يكون لها ضلع في «إبعاد شعب شجاع ونبيل كالعرب من أرض موطنهم» وإحلال اليهود مكانهم.[١٤٦]

في واقع الأمر، لم يقف «إبعاد شعب... كالعرب من أرض موطنهم» عائقا في المفاوضات غير المباشرة بين أجهزة الحكم النازي وبريطانيا. ولم يستبعد فاغنر، رئيس القسم الثاني، الذي شكل حلقة وصل بين رجال وزارة الخارجية ومكتب هملر، إمكان الوصول إلى اتفاق بشأن صفقة مبادلة اليهود بألمان كانوا في مستعمرات بريطانية أو في أستراليا. لكنه وجد من الضروري أن تشترط ألمانيا «استبعاد توطين اليهود في فلسطين بصورة شكلية على الأقل.»[١٤٧] لكن اشتراط ألمانيا موافقة مجلس العموم البريطاني على صفقة التبادل شكل العائق الرئيسي لإبرام الصفقة. وعندما أدركت أجهزة الحكم النازي أن مجلس العموم البريطاني لا يملك صلاحيات دستورية لإقرار صفقة التبادل، اكتفت بقرار رسمي من مجلس الوزراء.[١٤٨]

لم يستبعد المسؤولون الألمان في وزارة الخارجية ومكتب هملر إمكان الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا. ومن المشكوك فيه أن كبار العاملين في الحزب النازي جهلوا الأبعاد الأيديولوجية والسياسية التي يمكن أن يعكسها نجاح وساطة فلدشر. فقد عنى إبرام صفقة التبادل تراجعا أيديولوجيا فيما يتعلق بموقف الفكر النازي من «المسألة اليهودية». لكن هزائم دولتي المحور على مختلف جبهات القتال منذ مطلع سنة ١٩٤٣ حتمت مراجعة سياستيهما، كما أن حاجة ألمانيا الماسة إلى أيد عاملة في المجالات المدنية والحربية استدعت حلولا عملية للتغلب عليها، أو للتخفيف من حدتها على الأقل. وكان يمكن لعقد صفقة التبادل أن يسد ثغرة محدودة في هذا المجال. ومن الواضح أن اعتبارات السياسة العملية كانت المحرك الرئيسي للمشاورات المكثفة بين مسؤولي وزارة الخارجية، وخصوصا مسؤولي القسم الثاني، وبين العاملين في مكتب هملر، والتي وصلت إلى ذروتها في اجتماعات ربنتروب ـ هملر، في تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٤٣.

انتهت هذه المشاورات بإعداد خطة شاملة عرفت باسم «الصفقة اليهودية» ـ أو على نحو أدق «العملية اليهودية» (Action Juive). ورمت هذه العملية إلى إطلاق نحو خمسين ألف طفل ومسن يهودي من أوروبا. وكان من المنتظر أن يتم توطين أكثريتهم الساحقة في فلسطين، كما كان سيتم توطين البعض الآخر في بلاد أميركا اللاتينية

وأميركا الجنوبية، حيث أبدى بعض الدول هناك ـ كالأرجنتين ـ استعداده لاستقبال أعداد محدودة منهم.[١٤٩]

لكن وساطة فلدشر اصطدمت بصعوبات جمة؛ فقد رفضت الحكومة البريطانية الشروط الألمانية. ولم تتجدد المفاوضات غير المباشرة سوى في مطلع سنة ١٩٤٤. وقد ساهم تخفيف القيود على يهود رومانيا وبلغاريا، واستمرار الهجرة السرية من تلك البلاد، في تردد الحكومة البريطانية، ولا سيما أن أجهزة الحكم النازي أرادت اعتبار هجرة يهود رومانيا وبلغاريا وهنغاريا جزءا من العملية الشاملة، التي أُطلق عليها اسم «العملية اليهودية». وبالتأكيد، فإن الحكومة البريطانية ـ وخصوصا إيدن الذي عمل آنذاك على نشر فكرة الجامعة العربية ـ لم تكن تجهل الأبعاد الإعلامية والدعائية السلبية التي يمكن أن يثيرها في العالم العربي قرار حكومي رسمي كهذا.

خلاصة الأمر: إن الاعتبارات التي أحاطت بفشل وساطة فلدشر، وبـ «الصفقة اليهودية» بصورة عامة، لم ترجع كليا أو جزئيا إلى «الاعتبار العربي»، أو بسبب الحسيني على الأدق. وفي الواقع فإن مكانة الحسيني، سواء في وزارة الخارجية أو في أجهزة الغستابو، شهدت تدهورا واضحا منذ نهاية سنة ١٩٤٣. وعاد هذا التدهور إلى عاملين رئيسيين: لم تعرف المنافسة المستميتة بين الحسيني والكيلاني هدنة أو هوادة، الأمر الذي أضعف مكانة كل منهما.[١٥٠] كما أن بداية تحول مجرى الحرب إلى مصلحة الحلفاء منذ مطلع سنة ١٩٤٣ أفقدت الحسيني كل أهمية على الصعيد العملي في المشرق العربي.

واستمرت الاعتبارات السياسية الذاتية أساس سياسة أجهزة الحكم النازي اليهودية، من دون اكتراث للمقيمين السياسيين العرب في ألمانيا، حتى نهاية الحرب. وأخذت هذه السياسة تعبيرها في حادث إغراق السفينة «مفكور» (Mefkure)[١٥١] في البحر الأسود، قرب الشواطىء التركية، في بداية آب/أغسطس ١٩٤٤. فقد كانت السفينة المذكورة إحدى السفن التي أقلت الهاربين والمهرَّبين من هنغاريا وبلغاريا ورومانيا. ومنحت تركيا اليهود المهربين تأشيرات عبور لأسباب سياسية. لكن قطع تركيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في صيف سنة ١٩٤٤ دفع أجهزة الحكم النازي إلى «معاقبة» الحكومة التركية. فقامت إحدى سفن الطوربيد بإغراق «مفكور». وعلقت وكالة الأنباء الألمانية على الحادث بأن إغراق «مفكور»، التي كان على متنها ٨٠٠ يهودي، جاء ردة فعل» ألمانية على قطع العلاقات الدبلوماسية، من دون أن يكون لرغبات المفتي في عرقلة هجرة اليهود إلى فلسطين أية صلة بالدوافع التي حدت السلطات الألمانية على إغراق السفينة.

شكل تجدد المفاوضات التي جرت بين أيخمان وفسلسني عن الجانب الألماني،

LAU Beirut campus

وكاستنر وبراند عن جانب يهود هنغاريا، في ربيع سنة ١٩٤٤، أهم حلقة في تطور سياسة أجهزة الحكم النازي اليهودية.(١٥٢) وقد عرضنا لبعض جوانب وساطة كاستنر ـ براند بين دائرة أيخمان وزعماء الحركة الصهيونية ودول الحلفاء حتى ربيع سنة ١٩٤٤. وما يهمنا هنا هو ما إذا كانت أجهزة الحكم النازي جادة في سياستها الجديدة، التي رمت إلى استعمال اليهود وسيلة لمد ألمانيا ببعض السلع والمواد الضرورية.

إن بعض جوانب قضية الوساطة بين زعماء الحركة الصهيونية ودول الحلفاء وبين أجهزة الحكم النازي لا يزال غامضا، بل غير معروف. ومن المشكوك فيه أنه يمكن الكشف عن جميع جوانب تلك الوساطة، ولا سيما ما دار في دوائر الحكم النازي، ذلك بأن تعليمات صدرت من مكتب هملر بضرورة نقل التقارير عنها بصورة شفهية. ومع ذلك، فإننا نعلم بأن مشروع المفاوضات، وإن جاء بمبادرة من فسلسني وأيخمان من ناحية وبراند وكاستنر من ناحية أخرى، قد تمت الموافقة عليه من قبل هملر نفسه.(١٥٣) وقد أمر هملر اثنين من رجال الغستابو بمرافقة براند، والإقامة في إستانبول ليكونا حلقة وصل هناك. وأطلقت أجهزة الحكم النازي عددا محدودا من اليهود بعد أن أبدت كل من السويد والدانمارك موافقتها على منحهم تأشيرة عبور. واعتقدت أجهزة الحكم النازي أن إطلاق بعض اليهود سيسهل مهمة براند، كما أنها وافقت على إرسال ٣١٨ يهوديا في قطار خاص إلى سويسرا، بعد إصرار كاستنر على ضرورة القيام بخطوة عملية. وفوجئت الحكومة السويسرية بقطار كاستنر المشهور. وعندما أجرى مبعوثها الدبلوماسي في برلين محادثات مع وزارة الخارجية الألمانية وعدته الأخيرة بأنها ستوحي فقط إلى الحكومة السويسرية، نظرا إلى صدور الأوامر «من مصدر أعلى» ـ من؟ ـ بالامتناع من أية مؤشرات كتابية تتعلق بالموضوع.(١٥٤) وهذا ما جرى عندما توجه فيما بعد قطار آخر يقل ١٠٠٠ مهاجر يهودي.

لم تتكلل جهود براند بالنجاح؛ فقد اعتقلته أجهزة الاستخبارات البريطانية في سوريا، وتم سجنه في مصر. لكن تدخل موشيه شاريت أدى إلى إطلاقه. وحاول براند إقناع قيادة الحركة الصهيونية في فلسطين بأهمية الصفقة ـ عشرة آلاف شاحنة محملة سلعا ومواد غذائية في مقابل إطلاق يهود هنغاريا ـ وبجدية العرض النازي. لكن وايزمن فضل التملص لاعتبارات سياسية، بعد مقابلة براند في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥. فقد كانت لندن وواشنطن محط أنظاره.

وبينما كان براند يبذل جهوده لإطلاقه وإقناع قيادة الحركة الصهيونية، أعدت أجهزة الحكم النازي قطارا آخر محملا ألف يهودي إلى سويسرا. وأرادت بذلك أن تعبر عن جديتها أيضا. واعتبرت أجهزة الحكم النازي الألف يهودي جزءا من خطة أكبر

لترحيل ثمانية آلاف آخرين من يهود هنغاريا إلى فلسطين، عن طريق سويسرا ودول أوروبية أخرى، كالبرتغال.(١٥٥) وأعدت السلطات المحلية الهنغارية خطة كبرى لترحيل نحو ١٤ ألف يهودي عن هنغاريا، وأجرت مشاورات مع الحكومة الألمانية.(١٥٦) لكن الحكومة الألمانية أبدت تحفظا تجاهها، إذ بدأت الشكوك في نجاح وساطة براند وكاستنر تراودها. وبقيت هذه الخطط تعبيرا فقط عن توجهات أجهزة الحكم النازية الجديدة في سياستها اليهودية، وألفت آخر فصل في تاريخها.

هكذا طرح الحكم النازي في ألمانيا «المسألة اليهودية» أمام الحركة الصهيونية: التعاون معه لترحيل يهود ألمانيا إلى فلسطين، أو إجبار يهود ألمانيا على الرحيل أينما كان. أما في أواخر الحرب، فقد اختلف الطرح: إما الاستمرار في إبادة يهود أوروبا وإما التعاون معه من دون الاكتراث لرغبات واشنطن ولندن. واختارت قيادة الحركة الصهيونة التعاون معه سنة ١٩٣٣، ورفضت التعاون معه في أواخر الحرب لـ «إنقاذ وجودها السياسي». وجاء الطرحان الألمانيان لاعتبارات سياسية داخلية لم يقم الفلسطينيون العرب ولا خدمات الحسيني بأي دور مهم في تحديدهما.

LAU Beirut campus

الأزمة الأوروبيّة وموازين القوى في فلسطين: نظرة إحصائية عامة

لقد عرضنا بالتفصيل نشوء الأزمة الأوروبية، واشتداد حدتها، ومن ثم انفجارها، في الحياة السياسية في فلسطين. وفي الواقع، فقد شكل الجانب السياسي موضوع هذه الدراسة. ونرى لزاما علينا إلقاء نظرة عامة على ما تركته الأزمة الأوروبية من نتائج عملية على الواقع الديموغرافي والاقتصادي الفلسطيني.[١] ويمكن لهذه النتائج أن تشكل موضوع دراسة خاصة، على الرغم مما قد يعتريها من صعوبات منهجية وعملية.

ولا بد من الإشارة إلى ما ذهبنا إليه سابقا من أن المشروع الصهيوني في فلسطين قد استلزم تحقيقه توفير ثلاثة شروط أساسية هي: هجرة جماهيرية، ورأس المال للاستيطان وشراء الأراضي وبناء أساس اقتصادي، وإصدار القرار السياسي بعد تحقيق الشرطين الأولين، ليأخذ المشروع صيغته النهائية.

وإذا ألقينا نظرة عابرة على تاريخ الهجرة الصهيونية واليهودية حتى غداة صعود الحركة النازية إلى الحكم، نجد أن وعد بلفور وصدور صك الانتداب الذي أعطى وعد بلفور صيغة سياسية، لم يؤديا إلى هجرة جماهيرية إلى فلسطين، إذ إن عدد المهاجرين في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٣ لم يتجاوز الـ ٣٥ ألفا. ومن الصعب الاعتقاد أن ارتفاع عدد المهاجرين رجع إلى وعد بلفور وصدور صك الانتداب فحسب؛ فقد تركت الثورة البلشفية والحرب الأهلية أثرا عميقا في الهجرة الصهيونية، لما أحدثتاه من قلق وانعدام أمن واستقرار. ووصل عدد المهاجرين في الفترة ١٩٢٤ـ ١٩٢٦ إلى ٦٢,١٣٣ مهاجرا. وبدأت موجات الهجرة تخف حدتها خلال أعوام الاستقرار النسبي الذي عاشته أوروبا، فانخفض العدد إلى ١٩,٤٨٠ في الفترة ١٩٢٦ـ ١٩٣١.[٢] ومن الأرجح أن الركود الاقتصادي ونشوب الأزمة الاقتصادية في أواخر العشرينات في أوروبا قاما بدور مهم في هذا التطور. واستمر ركود الهجرة الصهيونية واليهودية حتى صعود هتلر إلى الحكم. وخلاصة القول: إن عدد اليهود، من مهاجرين وسكان أصليين، قد وصل إلى ١٨,٠٠٠ شخص سنة ١٩٣٢.[٣] وعلى الرغم من ازدياد عدد المهاجرين خلال فترة عدم الاستقرار، فإن نسبة عدد اليهود في فلسطين لم تتجاوز ١٧٪ من مجموع سكان فلسطين

LAU Beirut campus

سنة ١٩٣١.(٤) كما أن نسبة المهاجرين الألمان تراوحت بين ٢٪ و٤٪ فقط من الهجرة الصهيونية واليهودية.(٥) ورجع ذلك إلى أن الفكرة الصهيونية لم تجد، على الصعيد العملي ولأسباب كثيرة، رواجا واسعا بين صفوف اليهود الألمان.

لم تشكل الهجرة في النصف الأول من العشرينات تهديدا خاصا يحدث خللا ديموغرافيا في فلسطين، لكنها كانت علامة إنذار. وطرحت الهجرة في العشرينات درسا لكل سياسي محترف في مجال آخر أكثر أهمية: العلاقة بين الأزمات السياسية والهجرة الصهيونية واليهودية.

من الواضح أنه لا يمكن أن يحدَّد مدى تأثير سياسة الحكم النازي اليهودية وانتشار الدعوات اللاسامية إحصائيا، لكننا نستطيع أن نلمس هذا التأثير غداة صعود هتلر إلى الحكم: إذ بينما لم تتجاوز نسبة المهاجرين الألمان ٢٪ ـ ٤٪، سنة ١٩٣١، فإنها قفزت لتصل إلى ٢٠٪ سنة ١٩٣٢، عندما تبين أن صعود النازيين إلى الحكم أصبح أمرا ممكنا، إن لم يكن أكيدا. كما أن الدعوات اللاسامية في بولونيا أصبحت تجد تربة خصبة لها في أواخر أيام حكم بلزودسكي، بعد صعود النازيين إلى الحكم في ألمانيا.

وهكذا تجددت الهجرة الجماهيرية منذ سنة ١٩٣٣:(٦)

السنة	عدد المهاجرين	ألمانيا	النمسا
١٩٣٣	٣٠٣٠٠	٧٦٠٠	٤٠٠
١٩٣٤	٤٢٤٠٠	٩٨٠٠	١٠٠٠
١٩٣٥	٦١٩٠٠	٨٦٠٠	١١٠٠
١٩٣٦	٢٩٧٠٠	٨٧٠٠	٥٠٠
١٩٣٧	١٠٥٠٠	٣٧٠٠	٢٠٠
١٩٣٨	١٢٩٠٠	٤٨٠٠	٢٢٠٠
١٩٣٩	١٦٤٠٠	٨٥٠٠	١٧٠٠
المجموع	٢٠٤١٠٠	٥١٧٠٠	٧٣٠٠

ولقد اصطدمت الدراسات الإحصائية بمشكلات كثيرة: ليس هناك إحصاءات دقيقة لِما عُرف بـ «الهجرة غير الشرعية»؛ مهاجرون كثيرون وفدوا كـ «سياح»، ومنهم من أُدرج في عداد المهاجرين الرسميين، وبقي آخرون بصورة «غير شرعية»؛ كثرت حوادث تزوير شهادات الهجرة على أيدي التنظيمات غير الرسمية؛ استوطن البعض في البلاد العربية المجاورة بصورة موقتة ليهاجر عندما تسنح الفرصة له. وبينما اكتفت أجهزة الهجرة في حكومة الانتداب بتقدير عدد المهاجرين ممن لم يحملوا شهادات هجرة رسمية، فقد

حاولت الوكالة اليهودية التقليل من عددهم في جداولها الرسمية. ونتيجة ذلك لم تسلم الدراسات الإحصائية من الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها. وعلى العموم، فإن عدد من هاجر في الفترة ١٩٣٢ـ ١٩٣٥ وصل إلى نحو ١٦٢,٠٠٠ شخص، وقدر البعض الآخر عددهم بـ ١٣٤,٠٠٠.(٧) وتكشف دراسة أُخرى أن العدد تجاوز ١٩٥,٠٠٠.(٨)

أثارت الهجرة الجماهيرية موجة من الغليان بين صفوف الفلسطينيين العرب سنة ١٩٣٥، فأعلن الإضراب العام في ربيع سنة ١٩٣٦، وانتهت حالة عدم الاستقرار والأمن بنشوب أعمال العنف والمقاومة المسلحة التي استمرت حتى سنة ١٩٣٩. وإذا راجعنا الجدول الآنف الذكر نجد تأثير حالة عدم الاستقرار والأمن في الهجرة واضحا: إذ بينما وصلت الهجرة إلى أوجها سنة ١٩٣٥، أخذت تضعف شيئا فشيئا.

لكن تأثير الأزمة الأوروبية في الهجرة استمر على الرغم مما أصابها من تحولات، وانعكس ذلك على ما عُرف بـ «الهجرة غير الشرعية».

لا نعني بذلك أن «الهجرة غير الشرعية» بدأت سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٣٧، إذ إن كثيرين سبق أن هاجروا إلى فلسطين «بصورة غير شرعية». وفي الواقع، فإن بداية «الهجرة غير الشرعية» ترجع إلى بداية الانتداب. لكن الجديد في الأمر أن «الهجرة غير الشرعية» بدأت تأخذ شكلا منظما منذ سنة ١٩٣٤، واكتسبت أبعادا أوسع منذ سنة ١٩٣٨.(٩) ومن الأرجح أنها تعدت «الهجرة الشرعية» في أعدادها، ولا سيما منذ أواخر سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤١. ونحن نميل إلى الاعتقاد أن الدراسات ما زالت عاجزة عن كشف جميع جوانبها وحجومها، على الرغم مما أحرزته من تقدم في الأعوام الأخيرة.(١٠) وبينما لم يتعد عدد المهاجرين غير الشرعيين سنة ١٩٣٤ بضعة آلاف، قفز العدد في فترة ١٩٣٨ـ ١٩٣٩ إلى ١٧ ألفا، أي ما يقارب ٥٠٪ من مجموع المهاجرين (٤٠,١٤٧).(١١) ويعتقد البعض الآخر أن عدد المهاجرين «غير الشرعيين» في فترة ١٩٣٨ـ ١٩٤٠ وصل إلى نحو ٤٤,٠٠٠.(١٢) ولا شك في أن ازدياد الهجرة غير الشرعية بهذا الحجم رجع إلى التطورات السياسية في ألمانيا والنمسا منذ أن ضُمت النمسا إلى ألمانيا.

مرت الهجرة الصهيونية واليهودية بفترة ركود خلال ١٩٤١ ـ ١٩٤٣، لكنها تجددت، ولا سيما «الهجرة غير الشرعية»، منذ سنة ١٩٤٤، وازداد نطاقها بعد الحرب بصورة خاصة، بحيث أبدت بريطانيا عجزها عن السيطرة عليها، أو احتوائها على الأقل. فمن لم تستطع المؤسسات الصهيونية الإتيان به «شرعيا» حاولت أن تأتي به بصورة «غير شرعية».

وتميزت هجرة أواخر الحرب وما بعدها ببُعد آخر: صحيح أن الوكالة اليهودية،

LAU Beirut campus

والحركة الصهيونية بصورة عامة، استمرتا في إضفاء البعد الخلقي، الداعي إلى «ضرورة إنقاذ» يهود ألمانيا، ويهود وسط أوروبا فيما بعد، كما كانت الحالة في عصر وايزمن، وخصوصا بعد أن أمدتها البربرية النازية خلال الحرب باحتياط جديد، إلا إن الدافع السياسي والعسكري والحربي قام بالدور المركزي في الهجرة في أواخر الحرب، وفي فترة ما بعد الحرب بصورة خاصة: فقد استدعى برنامج بلتمور سنة ١٩٤٢ التحضير للحرب المقبلة في فلسطين. ومن هنا لم تعد المفاهيم والمعايير ـ «هجرة شرعية» أم «غير شرعية» ـ تؤدي دورا مهما، حتى في قاموس الوكالة اليهودية في عهد بن ـ غوريون.

ليس لدينا إحصاء دقيق لعدد اليهود سنة ١٩٤٨؛ فقد اكتفى بعض الدراسات بتقدير عددهم سنة ١٩٤٨ بـ ٤٨٣ ألفا.[١٣] ويميل البعض الآخر إلى أن العدد تجاوز ٦٠٠ ألف. وإذا ما أخذنا ببعض الدراسات، التي اعتمدت الهجرة غير الشرعية أساسا لها أيضا، فإننا نميل إلى الاعتقاد أن عدد اليهود سنة ١٩٤٨ بلغ نحو ٦٥٠ ألفا،[١٤] أي ٣٥٪ تقريبا من سكان فلسطين. وإذا تذكرنا أن عدد اليهود في فلسطين وصل إلى ١٨٠ ألفا سنة ١٩٣٢ فإننا نجد أن العدد ازداد بنسبة ٢٥٠٪ تقريبا خلال ستة عشر عاما.[١٥]

ولا يمكن أن يحدَّد مدى تأثير الأزمة الأوروبية في الهجرة الصهيونية واليهودية إحصائيا، لكن لا شك في أن مدى تأثيرها في اختلال التوازن الديموغرافي في فلسطين كان حاسما، ولا سيما إذا تذكرنا محدودية تأثير أزمة أوائل العشرينات. فقد كان عدد اليهود سنة ١٩١٤ نحو ٨٤ ألفا، ووصل العدد سنة ١٩٣٢ إلى ما يقرب من ١٨٠ ألفا فقط، على الرغم من حدة الأزمة. وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد أن التأثير الذي أحدثته في فلسطين أزمة الثلاثينات والأربعينات في أوروبا كان حاسما على الصعيد الديموغرافي؛ هذا بالإضافة إلى الصعيد السياسي، الذي كان موضوع هذه الدراسة الرئيسي. ومن الواضح أن البعد الديموغرافي كان أهم هدف رمت سياسة الحركة الصهيونية إلى تحقيقه في تعاملها مع ألمانيا النازية.

وإذا أردنا تكوين صورة واضحة المعالم عن طبيعة وخصائص ما أحدثته هجرة الثلاثينات، والتي هي حصيلة الأزمة الأوروبية إلى حد بعيد، من تأثير في الخلل الديموغرافي في فلسطين، وما ساهم في زيادة حدة الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني، فلا بد من إجراء دراسة تفصيلية للتغيرات السكانية في مدن يافا وحيفا والقدس، على الصعيد العددي والمحلي. ونكتفي هنا ببعض الملاحظات:[١٦]

	السنة	عدد سكان المدينة	يهود	عرب
القدس				
	١٩٣١	٩٣١٠٠	٥٣٨٠٠	٤٠٢٠٠
	١٩٤٦	١٦٤٤٠٠	٩٩٣٠٠	٦٥٢٠
حيفا				
	١٩٣١	٥٠٤٠٣	١٥٩٢٣	٣٤١٤٨
	١٩٤٦	١٤٥٤٣٠	٧٤٢٣٠	٧٠٩١٠
يافا				
	١٩٣١	٥١٨٦٦	٧٢٠٩	٤٤٦٣٨
	١٩٤٦	١٠١٥٨٠	٣٠٨٢٠	٦٠٨٣٠

وفي حين أن الإِحصاءات عكست مدى الخلل السكاني الذي أحدثته الأزمة الأوروبية، فقد عبّرت أشكال التوسع الاستيطاني في المدن الآنفة الذكر ـ ولا سيما حيفا ويافا ـ عن طبيعة الاستيطان نفسه. ولم تكن خرائط يافا وحيفا سوى صور تشكيلية رمزية، إذا تابعنا تراكماتها. فتل أبيب لم تكتف بالزحف نحو الجنوب، والذي عنى وضع حدود توسع يافا نحو الشمال، بل إن التوسع الاستيطاني هدد بعض أحياء يافا العربية، كالمنشية. أما التوسع الاستيطاني في حيفا فكانت رمزيته أوضح وأحدّ؛ فقد عنت إقامة أحياء أو توسيع أحياء يهودية في أعالي حيفا في الهادار وجنوب/غرب جسر روشميا أنه لم يعد للعرب منفذ في أسفل المدينة سوى البحر، وخصوصا إذا أخذنا مثلث قرية كفار آتا وكريات بياليك باتجاه كريات حاييم وكريات موتسكن فيما بعد، بعين الاعتبار؛ فقد تم بذلك فصل حيفا عن عكا. وساهمت الهجرة من ألمانيا بصورة خاصة في قيام هذا المثلث، إذ استوطن هناك عدد كبير من اليهود الألمان.

لم يكن تأثير أزمة الثلاثينات على الصعيد الاقتصادي أقل أهمية عن تأثيرها على الصعيدين السياسي والديموغرافي، بل في الواقع أكثر أهمية. فقد عانت الوكالة اليهودية أزمة مالية خانقة منذ أواخر العشرينات، ووصلت الأزمة المالية إلى أوجها قبيل نشوب أزمة يهود ألمانيا، كما يظهر واضحا في الجدول التالي:

السنة	الميزانية (بآلاف الجنيهات)
١٩٣١/١٩٣٠	٢٨٦
١٩٣٢/١٩٣١	١٩٢,٥٠٠
١٩٣٣/١٩٣٢	١٣١,٥٠٠
١٩٣٤/١٩٣٣	١٧٥,٠٠٠
١٩٣٥/١٩٣٤	٢٨٢,٠٠٠

DIAT Point campus

وكان هستكر قد أعلن في اجتماع للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٢، «أنه لم يبق سوى ٣ ـ ٦ أشهر حتى الدمار المالي الكامل» للوكالة اليهودية. وساء وضع الوكالة المالي وأصبح الإفلاس يهدد مستقبل وجودها. فقد بلغت ديون الوكالة ٥٧٠ ألف جنيه، وكان عليها أن تسدد ٢٠٠ ألف جنيه من ديونها سنة ١٩٣٤.[١٧] وأشار دوبكن في مؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية في ٥ ـ ٩ آذار/مارس ١٩٣٣ إلى أن الوكالة تعاني أزمة خانقة إلى درجة أنها استغلت نصف شهادات الهجرة الممنوحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢ ـ آذار/مارس ١٩٣٣ فقط، وستضطر إلى وقف جميع القروض الممنوحة لبناء المساكن وتوزيع الخيم.[١٨]

لكن نشوب أزمة يهود ألمانيا لم تكن «فرصة تاريخية» لبعث الحياة في حركة الهجرة فحسب، بل أيضا للخروج من الأزمة المالية. ولا شك في أن حركة المقاطعة لألمانيا حدّت من نشاط مؤسسات الوكالة في جمع التبرعات، وخصوصا في الولايات المتحدة الأميركية. لكن مؤسسات الحركة الصهيونية استطاعت جمع نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لتوطين يهود ألمانيا في فلسطين سنة ١٩٣٣، و١٧٥ ألفا سنة ١٩٣٤ و ٧٥ ألفا سنة ١٩٣٥.[١٩] ومكنت حالة الانتعاش المالي الوكالة اليهودية من الحصول على قرض قدره نصف مليون جنيه من مصرف اللويدز في لندن سنة ١٩٣٤، أملا بتسديد القرض من أموال التبرعات. وجند أوسشكين أزمة يهود ألمانيا في حملته المالية كي يجمع ٣٠٠ ألف جنيه من أجل شراء الأرض في وادي الحوارث، وتوسيع الاستيطان.[٢٠] وباختصار، يمكن القول إن نشوب الأزمة الأوروبية قد عرض «قارب إنقاذ» أمام مؤسسات الحركة الصهيونية للخروج من أزمتها المالية. ومن الواضح أن صرف القروض وأموال التبرعات لم ينحصر في توفير سبل الاستيطان ليهود ألمانيا، بل شمل الهجرة أيضا بصورة عامة. وقد شكل يهود ألمانيا أنفسهم أهم عامل ساهم في توفير رأس المال اللازم للحركة الاستيطانية خلال الثلاثينات. وقد عرضنا لاتفاقية الترانسفير بصورة مفصلة. وما يهمنا هنا هو نتائجها على الصعيدين المالي والاقتصادي. فقد تعدى تأثير دخول رؤوس الأموال في حياة القطاع اليهودي الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين أهمية الهجرة العددية؛ إذ بينما تراوحت نسبة المهاجرين الألمان بين ٢٠٪ و٢٥٪ من مجموع المهاجرين، تعدت نسبة مساهمتهم في إدخال رؤوس أموال مباشرة إلى فلسطين الـ ٥٠٪ من مجموع رؤوس الأموال. ولا يدخل في عداد ذلك رؤوس الأموال التي هربت أو تركت في المصارف خارج ألمانيا. ويعزى ذلك إلى أن يهود ألمانيا كانوا من أغنى المجموعات اليهودية في بلاد العالم. وقد تعدى مجموع ما أدخله يهود ألمانيا من رؤوس أموال بواسطة الترانسفير فقط في فترة ١٩٣٣ـ ١٩٣٩ الثمانية ملايين جنيه.[٢١] بالإضافة إلى ذلك، فقد كوّن مهاجرو يهود ألمانيا أنفسهم رأس

مال؛ إذ انتمت هذه المجموعة من المهاجرين إلى الطبقة المتوسطة، وامتلكت خبرات فنية عالية، بحيث أمدت حركة الاستيطان بكادر من الخبرات رفيع المستوى. وليس من الغريب أن نسبة من عمل في القطاع الزراعي بلغت ٢٥٪ فقط. وكثيرا ما نعتهم الآخرون بـ «يهود هتلر» أو بـ «صهيونيي هتلر».

وبصورة عامة، فإن رؤوس الأموال الرسمية الداخلية قاربت أربعة ملايين جنيه سنة ١٩٣٢، لكنها قفزت إلى ٦,٦٦ ملايين سنة ١٩٣٣، ووصلت إلى أوجها سنة ١٩٣٥، إذ بلغت ما يقرب من ١٢ مليون جنيه، ثم عادت إلى الهبوط بعد ذلك، نظرا إلى التوتر السياسي منذ نشوب الإضراب. ومع ذلك، لم يتراجع مستوى دخول رؤوس الأموال إلى مستويات ما قبل نشوب الأزمة الأوروبية.[٢٢]

ويكشف الجدول التالي تطور اقتصاد القطاع اليهودي الصناعي:[٢٣]

السنة	١٩٣٠	١٩٣٣	١٩٣٧	١٩٤٣
عدد المشاغل والمصانع	٦٢٤	٩٧٠	١٥٥٦	٢١٢٠
عدد العمال	٧٥٨٢	١٤٤١٩	٢١٩٦٤	٤٥٠٤٩
المال المستثمر (بالآلاف)	٢,٠٩٥	٥,٠٩٧	١١,٠٦٤	٢٠,٢٥٣
قيمة الإنتاج (بالآلاف)	٢,٠٨٠	٤,٦٣٠	٧,٨٩٢	٣٦,٢٨٧

أما مساهمة يهود ألمانيا في إنشاء صناعات ومشاغل جديدة أو تطوير صناعات قائمة فكانت حاسمة؛ فقد أجرى إرنست كهان كشفا عن مئة مصنع سنة ١٩٣٦ كان يملكها ١٧٧ شخصا، ووجد أن ١٥٨ من أصحاب هذه المصانع كانوا من الألمان. وقد استثمر يهود ألمانيا والنمسا رؤوس أموالهم في صناعة المواد الغذائية، والأثاث، والتعدين، والكيمياء، والأدوية بصورة خاصة. وفي الواقع، فإن نشوء وتطور الصناعات الكيماوية والأدوية تمّا بمبادرة من يهود ألمانيا والنمسا.[٢٤]

وخلاصة القول، إن أزمة الثلاثينات والأربعينات لم تؤد إلى هجرة جماهيرية فقط، بل أيضا إلى تأمين رأس مال وافر وخبرات في حقول متنوعة ومجالات مختلفة أيضا. وساهمت هجرة رأس المال والخبرات الفنية في تفوق اقتصاد القطاع اليهودي وسيطرته على الاقتصاد الفلسطيني فيما بعد. إذ بينما قاربت نسبة اليهود في فلسطين الثلث، نتيجة هجرة الثلاثينات، فقد تعدت قيمة إنتاج القطاع اليهودي نسبة ٥٠٪؛ وهنا أدى يهود ألمانيا دورا مهما، إن لم يكن حاسما.

وهكذا تعدى تأثير أزمة الثلاثينات البعد الديموغرافي، وامتد إلى المجال الاقتصادي العام في فلسطين، بصورة مباشرة أحيانا وغير مباشرة أحيانا أخرى.

تركت مأساة يهود أوروبا، خلال الحرب، أثرا عميقا أيضا في حملات جمع التبرعات والمساعدات المالية بعد الحرب، وبدأ يهود الولايات المتحدة يقومون بدور مشابه للدور الذي قام يهود بريطانيا به في الماضي. كما أن الوكالة اليهودية جددت نشاطها على أوسع نطاق لتحقيق برنامج بلتمور.[٢٥] وبلغت ميزانية الوكالة ٦,٥ ملايين جنيه سنة ١٩٤٦، كما يذكر روزنبلوت، ووصلت حملة جمع الأموال والمساعدات إلى أوجها في الولايات المتحدة، إذ استطاعت المنظمات الصهيونية واليهودية جمع ١٢٥ مليون دولار سنة ١٩٤٥. ويذكر روزنبلوت أيضا أن جمعية الجباية العامة، المعروفة بـ«النداء اليهودي المتحد»، تمكنت وحدها من جمع ٣٤ مليون دولار سنة ١٩٤٥. وقفز المبلغ إلى ١٠٠ مليون سنة ١٩٤٦، و١١٥ مليونا سنة ١٩٤٧، و١٤٦ مليونا سنة ١٩٤٨.[٢٦]

اختلفت أهداف سياسة الحركة الصهيونية من تجديد حملات جباية وجمع رؤوس الأموال في أواخر الحرب وبعدها عن أهداف عقد الثلاثينات في جوانب متعددة. وأهم ما رمت الحركة الصهيونية إلى تحقيقه في هذه الفترة كان التحضير للحرب المقبلة، بالإضافة إلى تجديد الهجرة والاستيطان بالوسائل كافة وعلى أوسع نطاق ممكن. واعتقد بن ـ غوريون أن مأساة يهود أوروبا ستدفع بمن بقي منهم إلى الهجرة، وستشهد فلسطين موجة من الهجرة تتعدى هجرة عقد الثلاثينات. وقد بذلت الوكالة اليهودية جهودها لتوسيع رقعة الاستيطان الجغرافية في شمال النقب وغربه، وفي وادي بيسان بصورة خاصة. وبينما ساهمت هجرة الثلاثينات في بناء شبكة واسعة من المصانع المتوسطة والمشاغل، وأتمت بذلك تأسيس القاعدة الاقتصادية لإقامة الدولة اليهودية، حاولت المؤسسات القومية اليهودية منذ نهاية الحرب إقامة صناعات عسكرية بسيطة.

وإذا أردنا تلخيص تأثير تجدد الهجرة منذ سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٤٨ في انتقال الأراضي من ملكية عربية إلى ملكية يهودية، فيجب أن نذكر أن المنظمة الصهيونية ومؤسساتها ـ وعلى رأسها مؤسسات الوكالة اليهودية ـ لم تفكر يوما من الأيام في أنها تستطيع شراء جميع الأراضي الزراعية في فلسطين أو الجزء الأعظم منها. ويجب أن نشير أيضا إلى أن مرحلة شراء مساحات واسعة في صفقة واحدة من العائلات الإقطاعية العربية، كعائلتي سرسق والتيّان، قد انتهت.[٢٧] كما أن قيام حكومة الانتداب بمنح الوكالة اليهودية امتياز تجفيف وادي الحولة كان آخر امتياز حكومي لاستصلاح أراض أميرية رسمية، لأغراض خاصة، على نطاق واسع.

المهم في الأمر أن نظرة إحصائية عامة تؤكد استمرارية انتقال الأراضي من ملكية عربية إلى ملكية يهودية. لكن المؤسسات والشركات الصهيونية واليهودية قلصت نشاطها

المباشر، وفضلت استعمال عملاء عرب وفلسطينيين حلقة وصل في مقابل دفع قيمة عمولة نقدية. وكثيرا ما بقيت الأراضي مسجلة باسم وكلاء شركات شراء الأراضي، وهو ما أثار بعض المشكلات أمام الدارسين. وفي الواقع، فإن استعمال الوكلاء العرب لم يبدأ في الثلاثينات، لكن استعمال الوساطة ازداد منذ أحداث سنة ١٩٢٩ وانتشر منذ سنة ١٩٣٦ بصورة خاصة، لأسباب متعددة. ونتج من ذلك أن إحصاءات الحكومة الرسمية اختلفت عن إحصاءات الوكالة اليهودية. ويبدو لنا أن الوكالة اليهودية عمدت إلى ترك جزء كبير باسم وكلائها لتتجنب حملات الاحتجاج أو النقد لسياسة حرية انتقال الأراضي من ملكية عربية إلى ملكية يهودية. ويكشف الجدول التالي تأثير أزمة الثلاثينات في استمرارية انتقال الأراضي من ملكية عربية إلى ملكية يهودية.[٢٨]

السنة	إحصاءات رسمية (بالدونمات)	إحصاءات الوكالة اليهودية (بالدونمات)
١٩١٨	٦٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
١٩٣٢	١,١٥٥,٠٠٠	٩٩٢,٠٠٠
١٩٣٩	١,٤٢٠,٠٠٠	١,٣٠٥,٠٠٠
١٩٤٨	١,٧٤٨,٠٠٠	–

وقد كان تأثير هجرة يهود ألمانيا والنمسا المباشر في عملية شراء الأراضي محدودا، وعاد ذلك إلى ميل الجزء الأعظم (نحو ٧٥٪) من المهاجرين إلى السكن في المدن ـ حيفا وتل أبيب بصورة خاصة ـ واستثمار رؤوس أموالهم في الحقلين الصناعي والتجاري. لكن تدفق التبرعات على مؤسسات الوكالة اليهودية مكّنها من التوسع في الحقل الزراعي على نحو خاص. وبينما لم تتعد نسبة ما امتلكته مؤسسات الوكالة اليهودية الرسمية ٢٥٪ من مساحة الأراضي التي تم شراؤها حتى سنة ١٩٣٢، فقد وصلت هذه النسبة إلى ٥٥٪ تقريبا سنة ١٩٤٨.

هكذا، يمكن القول إجمالا إن الأزمة الأوروبية أمدت الكيان، الذي دعت الفكرة الصهيونية إلى إقامته ـ أي الدولة اليهودية ـ، بالشرايين والدم، وعجلت في إخراجه إلى الوجود. وإذا جاز لنا استعمال الفرضيات الاحتمالية فيمكن القول إنه لولا أزمة يهود ألمانيا ووسط أوروبا، ومأساة يهود أوروبا، لما لقيت الفكرة الصهيونية نجاحا في أواخر الأربعينات بالذات. وكان ممكنا أن تبقى فكرة كغيرها من الفِكَر في تاريخ اليهود. ويمكن القول بالتأكيد إن قيام إسرائيل في أواخر الأربعينات كان وليد الأزمة الأوروبية وسياسة ألمانيا النازية اليهودية إلى حد بعيد.[٢٩]

فلسطين ما بعد الحرب

من النادر أن نجد بلدا خارج أوروبا تأثر بأزمة الحكم في وسط أوروبا، وخصوصا في ألمانيا، في الثلاثينات، وارتبط مصيره بنتائج الحرب العالمية الثانية، كفلسطين.[١] وقد عرضنا إفرازات الحكم النازي على الحركة الصهيونية، وأهم تيار في حركة الاستقلال العربية الفلسطينية الذي مثله الحاج أمين الحسيني بصورة مفصلة: الدوافع، والخصائص، ونهاية هذا التعامل. ونظرا إلى أن الإفرازات والإسقاطات السياسية التي تركتها أزمة الحكم في ألمانيا بصورة خاصة، وانفجار الأزمة الأوروبية سنة ١٩٣٩، تعدت سنة ١٩٤٥، أي نهاية الحرب، نرى لزاما علينا أن نقوم بعرض قصير لها ولتأثيرها في مصير فلسطين، ما دمنا فرضنا أن هذه الإفرازات كانت نتيجة تلقائية لسياسات الحكم النازي قبل الحرب وخلالها.

لم تنته الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا، كما حدث في الحرب العالمية الأولى، بل باحتلالها. وخرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب منتصرتين، لكن بعد أن أُنهكتا. وكانت الولايات المتحدة الأميركية الدولة المنتصرة الوحيدة؛ أما انتصار الاتحاد السوفياتي فكان سياسيا وعسكريا.

أنهت الحرب العالمية الثانية حقبة طويلة من الزمن، ربما ترجع إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية، إذا استثنينا البابوية. وتميزت تلك الحقبة بتعدد مراكز القوى وبما صاحب هذه المرحلة من منافسة متعددة الجوانب ومتباينة الأبعاد، وصلت أحيانا إلى الصراع الحربي، وأكتفت أحيانا أُخرى بالحسم السياسي، كلما نشبت في الماضي أزمة بين مراكز القوى.

وأدت الحرب أيضا إلى تطورات داخل مراكز القوى العالمية، فبرزت الولايات المتحدة على رأس النظم الديمقراطية الرأسمالية، وأصبحت قطبا لها لتستكمل توفير الشروط الضرورية لتصبح مركز العالم في المستقبل. ولم يكن اختيار نيويورك مركزا لهيئة الأمم المتحدة عشوائيا. وفي الواقع فإن الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى تغيير أساسي في موازين القوى العالمية، إذ استمر تعدد مراكز القوى العالمية كما كان في الماضي. واختيرت جنيف مركزا لعصبة الأمم تعبيرا عن عدم قدرة أية قوة على أن تفرض نفوذها وهيمنتها لتصبح مقرا لها. ويمكن أن نعتبر اختيار نيويورك مؤشرا إلى هذا التطور الجديد بعد الحرب.

LAU Beirut campus

إذاً انتهت الحرب لتبدأ عملية هيكلة العالم من جديد. وإذا جاز لنا استعمال التعبير الذي يمكن أن يبدو للبعض «جديدا» اليوم، فيمكن القول إن عملية نشوء نظام عالمي جديد بدأت منذ أواخر الحرب وسارت بخطى حثيثة بعد الحرب مباشرة. وبدأت عملية إنشاء نظام عالمي جديد داخل أوروبا وامتدت لتشمل هوامشها. وتراوحت سرعة هذا التطور ومداه من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أُخرى.

لقد أدرك بن ـ غوريون منذ وقت مبكر ما يمكن أن تتمخض عملية الهيكلة عنه، فأشار إلى أن الحرب العالمية الأولى «أتت لنا بوعد بلفور، أما الآن فيجب أن نحقق الدولة اليهودية.»[٢] وشارك وايزمن بن ـ غوريون في موقفه في تحديد أهداف الحركة الصهيونية العامة بعد الحرب، وذلك في لقاء مع تشرشل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩، عندما أخبر الأخير أن هدف الحركة بعد الحرب سيتركز على إقامة «دولة في فلسطين يكون تعداد سكانها من اليهود ما بين ٣ ـ ٤ ملايين.»[٣]

واكتفى قادة الحركة الصهيونية بـ «البيت القومي اليهودي» بعد الحرب العالمية الأولى. ورجعت أسباب هذا «التواضع» إلى الوضع الديموغرافي في فلسطين آنذاك، إذ لم تكن نسبة اليهود تتجاوز ١٠٪ من مجموع سكان فلسطين. وأتاح غموض المفهوم وعدم وضوحه مجالا واسعا لقادة الحركة الصهيونية، ولأرباب السياسة البريطانية في وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات، للمراوغة واتباع سياسة المد والجزر منذ صدور صك الانتداب سنة ١٩٢٢.[٤]

وقد عكس الانتقال من مرحلة «البيت القومي اليهودي» إلى مرحلة «الدولة اليهودية» التطورات التي أحدثتها الأزمة الأوروبية؛ إذ لم تؤد الهجرة في أواسط العشرينات إلى إحداث خلل حاد في الميزانين الديموغرافي والاقتصادي في فلسطين.

ووجد هذا التطور تعبيره الرسمي خلال انعقاد مؤتمر التنظيمات الصهيونية واليهودية في فندق أستوريا، في نيويورك، ما بين ٩ و١١ أيار/مايو ١٩٤٢، عندما صدر برنامج بلتمور المشهور.[٥] واختار بن ـ غوريون تعبير «الكومنولث اليهودي» لا «الدولة اليهودية»، بهدف التعميم والغموض وملاءمة الذوق البريطاني. وكان اختيار مفهوم «الكومنولث» للتمويه السياسي، وكان المؤتمرون في واقع الأمر يعنون «الدولة اليهودية».[٦]

وساهمت الأحداث في أوروبا، في أواخر سنة ١٩٤٢ وأوائل سنة ١٩٤٣، في تكثيف جهود الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها السياسية: فقد أصبح إرسال اليهود، كغيرهم، إلى معسكرات الإبادة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ مؤكدا، وأبدى بعض حلفاء ألمانيا ـ ولا سيما رومانيا وبلغاريا ـ استعداده لتخفيف القيود على الهجرة. ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريرا في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٣، تناول ما راج من

شائعات بشأن موافقة الحكومة الرومانية على نقل سبعين ألفا من اليهود. كما طرأ تحول في مجرى الحرب، عندما تقهقر جيش رومل إلى داخل ليبيا، ونجحت القوات الروسية في فك الحصار عن ستالينغراد وأسر باولوس، قائد الجيش الألماني. وأصبحت نهاية الحرب واضحة فيما يتعلق بشرق البحر الأبيض المتوسط.

وجدد قادة الحركة الصهيونية حملتهم ضد «الكتاب الأبيض». فانتهز وايزمن وجوده في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٤٣ لإجراء محادثات مع هاليفاكس، سفير بريطانيا في واشنطن، وسلمه مذكرة لفت فيها نظر الحكومة البريطانية إلى ضرورة إلغاء «الكتاب الأبيض» «نظرا إلى المأساة العظيمة التي لحقت باليهودية الأوروبية» و«لإنقاذ أكثر ما يمكن من الأرواح.»[٧] وعندما أُثيرت مسألة يهود أوروبا في البرلمان البريطاني أبدى بعض نواب البرلمان تحفظه من سياسة جديدة في فلسطين. وأكد المندوب السامي البريطاني أهمية هذه التحفظات من إلغاء «الكتاب الأبيض» وإزالة القيود المفروضة على بيع الأراضي. وتوجه وايزمن هذه المرة إلى تشرشل، رئيس الحكومة، الذي اعتبر «الكتاب الأبيض» خرقا لصك الانتداب ولتعهدات بريطانيا تجاه عصبة الأمم:[٨]

«ما زلت أعتقد أن كلمة بريطانيا العظمى الأخيرة فيما يختص بفلسطين وباليهود لم تُقل بعد. يمكن أن يكفَّر عن ذبح اليهود الأوروبيين فقط بجعل فلسطين بلدا يهوديا.»[٩]

لم تُحدث مأساة يهود أوروبا تغييرا في سياسة الحركة الصهيونية فقط، بل زادت في اعتقادها بأولوية فلسطين في اعتباراتها للمسألة اليهودية. وأمدَّت مأساة يهود أوروبا والبربرية الهتلرية الحركة الصهيونية بحجج جديدة، إذ أضفت على مطالبها طابعا إنسانيا محضا لطمس البعد السياسي لهذه المطالب في كثير من الأحيان. وانتهز وايزمن، كرئيس للوكالة اليهودية، انعقاد مؤتمر برمودا (Bermuda) في ١٩ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٤٣ للبحث في مسألة اللاجئين بصورة عامة، ليعود فيدعو إلى «إعطاء فلسطين الاعتبار الرئيسي» في حل مشكلة اللاجئين اليهود.

«وفي ساعة المأساة القاتمة هذه فإن دعاءنا ـ حرفيا: صلاتنا ـ العميق من أجل الشعب اليهودي أن تبحث الأمم الديمقراطية العظيمة، والتي اهتز ضميرها. . .، المسألة اليهودية. . . إنها مشكلة شعب بلا مأوى في الأساس. فقبل خمس وعشرين سنة، وفي وسط الحرب أيضا، كان الوعد الأول العظيم للإنقاذ. . .»[١٠]

لا شك في أن الهدف المباشر من حملة المنظمات الصهيونية رمى إلى تجنيد مأساة أوروبا لإلغاء «الكتاب الأبيض» ورفع القيود المفروضة على بيع الأراضي. فقد كانت المأساة واقعا حيا أمد الحركة الصهيونية بِبُعد خلقي تجاوز بعمقه أزمة سنة ١٩٣٣.

لكن من المشكوك فيه أن قيادة الحركة الصهيونية كانت مقتنعة تماما بأن فلسطين، وبالأحرى الحركة الاستيطانية، ستستطيع استيعاب جميع اللاجئين في وقت قصير، حتى وإنْ فتحت أبواب الهجرة على مصاريعها. وفي الواقع فإنها اعتقدت أن إلغاء «الكتاب الأبيض» وإزالة القيود المفروضة على بيع الأراضي سيحققان مبدأ الأكثرية اليهودية في فلسطين. وهذا ما اكتسب أولوية خاصة في استراتيجيتها، ولا سيما أن بعض الشكوك في جدوى وعد بلفور في خدمة المصالح البريطانية في الشرق بدأ يراود بعض الساسة البريطانيين. وزادت تصريحات إيدن بشأن إقامة جامعة عربية في أهمية هذه الأولوية، إذ إن إقامتها ستؤدي إلى طرح مكانة فلسطين وموقعها في الإطار التنظيمي الجديد.

وعندما بدأت نهاية الحرب تدنو، وأصبح نصر الحلفاء مسألة وقت، أخذت القيادة الصهيونية تمهد الطريق بخطى حثيثة لتصبح مطالبها السياسية مألوفة لآذان الحلفاء. فقد اقتربت مرحلة التسويات السياسية وهيكلة العالم من جديد بعد الحرب. ولم تكتف القيادة الصهيونية بمطالبها التقليدية، كإلغاء «الكتاب الأبيض»، بل أخذت تصوغ مطالبها السياسية، كما جاءت في برنامج بلتمور، لتؤخذ بعين الاعتبار في المداولات المتعلقة بإرساء أسس عالم ما بعد الحرب. وبعث وايزمن بمذكرة إلى تشرشل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤، ومذكرة بصيغة أُخرى باسم الوكالة اليهودية، إلى وزارة المستعمرات في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

لا يهمنا هنا أن نعرض مجددا مكانة مأساة يهود أوروبا في محاولة وايزمن تدعيم استحقاق مطالب الوكالة اليهودية، فقد أصبحت مأساة يهود أوروبا أشبه بأسطوانة ترددت في الرسائل والمذكرات الرسمية. ما يهمنا هنا هو تطور مطالب الحركة الصهيونية.

«تقترب الحرب إلى نهايتها وتستدعي المشكلة اليهودية... معالجة عاجلة... لم يتحمل شعب آخر خسارة بدرجة كهذه مصحوبة بفظائع كهذه...

«أكثر من ذلك، فإن المشكلة ليست إيجاد مأوى للاجئين فقط، إنها مشكلة إيجاد بلد لشعب. إن الحل يجب أن يكون بناء ونهائيا... إن فلسطين هي مولد الشعب اليهودي وليست مولدا (لشعب) آخر (؟)... تتوجه الوكالة اليهودية إلى حكومة جلالته لتدشين حقبة جديدة لفلسطين وللشعب اليهودي... إنهم يعتبرون قرارا بجعل فلسطين كومنولث يهوديا هو أمر إلزامي... هناك شيئان ملحان: خلق أكثرية يهودية في فلسطين لتأمين الأداء الوظيفي الفعال للدولة اليهودية ولتوطين أحياء المأساة الأوروبية...

«يعرض الحاضر فرصة فريدة لتصحيح خطأ تاريخي ولحل مشكلة دولية ملحة. ملايين اليهود في العالم كله تعلق آمال الأجيال على نصر الحلفاء، إذ إن تحقيقه سيأتي بخلاص للشعب اليهودي وبمفخرة أبدية لبريطانيا العظمى وللحلفاء.»[١١]

اعتقد قادة الحركة الصهيونية، وخصوصا بن ـ غوريون، أن فيضا هائلا من الهجرة سيبدأ مع نهاية الحرب، وأن جزءا من فلسطين لن يكفي استيعاب الهجرة. وأنهى استسلام ألمانيا الرسمي في ٧ أيار/مايو من دون قيد أو شرط العقبات الأخيرة التي وقفت أمام تحقيق مطالب الحركة الصهيونية من وجهة نظرها على الأقل. فقدم وايزمن، كرئيس للوكالة اليهودية، مذكرة طرحت خطة شاملة لتوطين ضحايا الحكم النازي ممن بقوا أحياء ـ نحو المليون ـ وألحقها برسالة إلى تشرشل في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٥. وذكّر وايزمن تشرشل أن رفض الأخير لـ «الكتاب الأبيض»، واعتباره خرقا لصك الانتداب، جعلا اليهود يتحلون بالصبر والانتظار طوال أعوام الحرب.[١٢]

لا نستطيع هنا عرض تطور القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٨، فغرض هذا العرض القصير محدود، والأدبيات التاريخية وفيرة جدا. لكن نود الإشارة إلى بعض المؤثرات التي حسمت مصير فلسطين في فترة ١٩٤٧ـ ١٩٤٨. ولا شك في أن خروج الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المنتصرة في الحرب وانعكاسات ذلك على السياسة العالمية من ناحية، واستنزاف الحرب لمقومات عظمة بريطانيا العالمية من ناحية أُخرى، غيّرا معادلة العلاقات الدولية. ولم يخل موت روزفلت وتنصيب ترومان رئيسا للولايات المتحدة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٥، من أهمية. كذلك فإن نجاح حزب العمال في الانتخابات وتأليف أتلي (Attlee) للحكومة الجديدة في تموز/يوليو ١٩٤٥ شكلا حدثا مهما. أما الحركة الصهيونية، فقد رأت في نهاية الحرب مرحلة جديدة في استراتيجيتها السياسية: مرحلة إنشاء الدولة اليهودية، وإيصال برنامج بلتمور إلى دور التحقيق العملي.

اتسمت سياسة روزفلت بالازدواجية خلال أعوام الحرب الأخيرة.[١٣] فعندما تأكدت الإدارة الأميركية من صحة الإبادات الجماعية في ألمانيا، أصدر الرئيس بيانا رسميا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢. وفي سنة ١٩٤٢ نجح قادة الحركة الصهيونية والمنظمات المؤيدة لها في جمع تواقيع ٥٣ سيناتورا و١٩٢ من أعضاء مجلس النواب لتأييد إقامة البيت القومي اليهودي «الآن أكثر من ذي قبل» بمناسبة وعد بلفور. وأصدر وزير الخارجية بيانا رسميا بهذه الروح.[١٤] وبعد مقابلات متقطعة مع زعماء الحركة الصهيونية الأميركية ـ ولا سيما مع ستيفان وايز ـ أصدر روزفلت إعلانه المشهور في ٩ آذار/مارس ١٩٤٤ بأن الولايات المتحدة الأميركية «لم تعترف يوما بالكتاب الأبيض.»[١٥] من ناحية أُخرى سعى روزفلت، ووزارة الخارجية بصورة عامة، لتوثيق علاقاته مع ابن سعود، الذي رأى في نفسه «المناضل من أجل عرب فلسطين»،[١٦] بسبب دواعي الحرب وبروز أهمية النفط خلالها. وأثار الملك عبد العزيز القضية الفلسطينية في الرسائل التي تم تبادلها في أيار/مايو ١٩٤٣. ثم عاد إلى

LAU Beirut campus

البحث فيها في اجتماع على متن مدمرة أميركية، بعد مؤتمر يالطا في شباط/فبراير ١٩٤٥. وتعهد روزفلت لابن سعود بأن الولايات المتحدة لن توافق على حل للقضية الفلسطينية «معاد للشعب العربي»، وذلك خلال تبادل الرسائل في ١٠ آذار/مارس و٥ نيسان/أبريل ١٩٤٥.[١٧]

ترك روزفلت هذه الازدواجية السياسية بعد موته في نيسان/أبريل ١٩٤٥ ليحلها ترومان. ولم تختلف سياسة الازدواجية لدى الحكومة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية عن سياسة روزفلت، لكن خصائصها اختلفت: إذ بينما استمر تشرشل في اعتبار «الكتاب الأبيض» خرقا لصك الانتداب فرضت ظروف الحرب وضروراتها السياسية على إيدن أن يأخذ مطالب الحركة القومية العربية بعين الاعتبار لاحتوائها ولتجنب الصدام بينها وبين المصالح البريطانية.

وورثت الحكومة العمالية هذه الازدواجية السياسية بعد نجاحها في الانتخابات في تموز/يوليو ١٩٤٥، كما ورثها ترومان. وخلال الحرب، وبعد انتهاء الحرب مباشرة، برز على صعيد الحركة الصهيونية تطور آخر لم يكن أقل من الحدثين السابقين أهمية: بروز المجموعة الأميركية كأقوى مجموعة بعد الحركة الاستيطانية في فلسطين.[١٨] وفي الواقع فإن هذا التطور بدأ منذ أواخر الثلاثينات،[١٩] لكنه أخذ بعدا أوسع وأقوى في أثناء الحرب وبعدها، نتيجة انعكاس سياسة الإبادة في إضعاف المجموعة الأوروبية.[٢٠] وهكذا ساهمت سياسة الإبادة النازية في التغييرات داخل الحركة الصهيونية. وأدى هذا التطور إلى زيادة قوة الجناح المطالب بفلسطين «من النهر إلى البحر»، والذي وقف على رأسه بن ـ غوريون والحاخام أبا هلّيل سيلفر، وضعف الجناح «المتواضع»، بزعامة وايزمن وغولدمان وايز، الذي «اكتفى» بجزء من فلسطين. ويمكن اعتبار أفول شعبية وايز وبروز سيلفر تعبيرا عما تركته سياسة الإبادة النازية على الصعيد السياسي الشخصي داخل الحركة الصهيونية الأميركية.

لم يفقد قادة الصهيونية أملهم بحدوث تغيير في السياسة البريطانية ما دام تشرشل رئيسا للحكومة. وفي الواقع فإن وزارة المستعمرات كانت أعدت تقريرا طرحت فيه مسألة تقسيم فلسطين من جديد قبل انتخابات تموز/يوليو ١٩٤٥. لكن مشروع التقسيم اصطدم بمعارضة وزارة الخارجية، فقد مالت الأخيرة إلى إشراك الولايات المتحدة في تحمل المسؤولية تجاه مصير فلسطين في المستقبل، بعد مداولات داخلية طويلة.[٢١]

وعندما جاءت حكومة العمال برئاسة أتلي واجه بيفن (Bevin)، وزير الخارجية، المشكلة نفسها. ومما زاد في ضرورة بلورة سياسة بريطانية واضحة أن نصاب الهجرة الرسمي، طبقا لـ «الكتاب الأبيض»، اقترب من الاستنفاد، وبدأت أعداد كبيرة من اليهود

تتوجه إلى فلسطين بصورة غير شرعية. ورمت الحركة الصهيونية من ذلك إلى إجهاض سياسة «الكتاب الأبيض» وتفريغه من مضمونه من ناحية عملية.

واجهت حكومة أتلي، وخصوصا وزارة الخارجية، مشكلات ما بعد الحرب: اقتصاد في حالة تدهور، وتبعية للولايات المتحدة بسبب القروض والمساعدات خلال الحرب، وحركات الاستقلال في المستعمرات، وخطر توسع الاتحاد السوفياتي في الجنوب ـ إيران باتجاه الخليج ـ، ومعارضة في الدول والبلاد العربية لأشكال التقسيم، وضرورة الحفاظ على مكانة بريطانيا في الشرق، ولا سيما في البلاد المنتجة للنفط.

اختار بيفن، على أرضية تقارير أعدها رجال وزارته، ألاّ يختار؛ إذ رفض الانصياع لمطالب الحركة الصهيونية المنادية بإنهاء سياسة «الكتاب الأبيض» وفتح فلسطين أمام الهجرة من دون قيود، كسياسة آنية من ناحية، والتسويف فيما يتعلق بتطبيق بنود «الكتاب الأبيض» من ناحية أُخرى. ورأت حكومة أتلي أن المخرج للتعقيدات السياسية، التي أدى وعد بلفور إليها، يقتضي إشراك الولايات المتحدة الأميركية في إيجاد مخرج لمشكلة فلسطين.

وهكذا لجأت بريطانيا إلى الولايات المتحدة لإنقاذ نفسها في الشرق عامة، وفي فلسطين خاصة.

اقترنت سياسة الولايات المتحدة الرسمية تجاه فلسطين، خلال أعوام ما بعد الحرب، بسياسة شخص واحد: ترومان، رئيس الولايات المتحدة.[٢٢]

وقد أثارت سياسة ترومان جدلا بشأن الدافع الأساسي الذي حددها. وأرجع الكثيرون ذلك إلى تأثره العميق بالمأساة اليهودية وضرورة توطين اللاجئين من اليهود.[٢٣] ومال البعض الآخر إلى الاعتقاد أن الاعتبارات السياسية الفردية ـ أصوات يهود أميركا في الانتخابات وتأثير المنظمات الصهيونية واليهودية في الرأي العام الأميركي بواسطة وسائل إعلامها ـ أدت دورا مركزيا في بلورة سياسة الرئيس الأميركي. ولم يغفل هؤلاء تأثير مأساة يهود أوروبا فيه.[٢٤]

عندما أعادت جمعية الطوارىء الصهيونية الأميركية تنظيم لجنة فلسطين الأميركية على أُسس جديدة، التحق ترومان باللجنة. وكانت الجمعية قد أسست لجنة فلسطين أداة لنشر الدعاية الصهيونية ولجمع أموال التبرعات من اليهود الأميركيين بصورة خاصة. وبذلت الجمعية جهودا لاستمالة الشخصيات البارزة للانضمام إلى اللجنة، بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الديني، اعتقادا منها أن ذلك سيزيد في قوة تأثيرها في الرأي العام الأميركي. وحافظ ترومان على علاقات قوية مع بعض زعماء الحركة الصهيونية طوال أعوام الحرب. وقد ألقى في مجلس الشيوخ خطابا انتقد «الكتاب الأبيض» فيه.

من ناحية أُخرى، فإن شخصية روزفلت، التي نالت إعجابا خاصا بين صفوف

الرأي العام الأميركي، ألقت بظلالها على الشخصيات السياسية الأُخرى، ومنها ترومان. ومع أن موت روزفلت في نيسان/أبريل ١٩٤٥ لم يكن مفاجئا لكن خلفه ـ أي ترومان ـ افتقر إلى شعبية روزفلت. وكان ترومان بحاجة إلى كسب تأييد التنظيمات الصهيونية واليهودية، لما لها من تأثير في الرأي العام الأميركي، عندما تدعو الحاجة؛ أي انتخابات الرئاسة. وفي الواقع فإن روزفلت، على الرغم مما كان له من شخصية قوية، لم يهمل قبل موته بأشهر «الصوت اليهودي» خلال الانتخابات الأخيرة.[٢٥]

وباختصار، يمكن القول إن كل جانب كان بحاجة إلى الآخر، وإن مبدأ المقايضة في المصالح الذاتية أوجد مصلحة مشتركة في التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مأساة يهود أوروبا كانت حقيقة عينية صعب التغاضي عنها. لكن من الصعب إثبات جهل ترومان السياسي للبعد الخلقي الآخر لما ستؤدي إقامة الدولة اليهودية إليه من مأساة جديدة. فقد أصبح مطلب الحركة الصهيونية بإقامة دولة يهودية معروفا. وهنا اقترن التزام حل مشكلة اللاجئين اليهود من ضحايا النازية، كمسألة خلقية، بإفلاس خلقي آخر.

وقد انعكست هذه الازدواجية عندما تبنى هاريسون، في تقريره في ٢١ آب/أغسطس ١٩٤٥ عن رحلته إلى أوروبا لتقصي حالة اللاجئين، مطلب الوكالة اليهودية السماح لمئة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين. وكان ترومان قد لح على تشرشل في إلغاء جميع القيود التي وردت في «الكتاب الأبيض»، وذلك في اجتماع ضمهما في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٥. وعندما سئل عن موقفه من مؤتمر بوتسدام (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٤٥) أشار إلى أن «الموقف الأميركي من فلسطين هو السماح لأكبر عدد من اليهود بالهجرة إلى ذلك البلد.»[٢٦] وكتب إلى أتلي، بعد فوزه في الانتخابات مباشرة، أن «الشعب الأميركي يعتقد بقوة» ضرورة السماح لعدد لا يستهان به من اليهود بالهجرة إلى فلسطين.[٢٧] ومن ناحية أخرى، لم يخف ترومان أهمية الصوت اليهودي عن أنظار المقربين إليه. ففي رواية للكولونيل إيدي (Eddy) جاء أن ترومان قال في كلمة ألقاها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥:

«آسف أيها الأعيان؟ علي أن أقدم جوابا لمئات الآلاف الذين يتوقون إلى نجاح الصهيونية: لا يوجد لدي مئات الآلاف من العرب بين ناخبي.»[٢٨]

وقد ترك ترومان بريطانيا ـ وبالتحديد حكومة أتلي ـ تتخبط في مستنقع سياستها في فلسطين. وكانت حكومة أتلي قد رأت أن المتاعب التي واجهتها في فلسطين آنذاك اقتضت إشراك الولايات المتحدة في تحمل المسؤولية، وذلك بتأليف شكل من أشكال الوصاية (Trusteeship) لإيجاد حل لمشكلة كمشكلة فلسطين في المستقبل؛ فقد ازدادت أعمال العنف والإرهاب اليهوديين في فلسطين. وأوعز بن ـ غوريون إلى موشيه سنيه، قائد الهاغاناه، بإشراك الهاغاناه في التمرد اليهودي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥.

وجندت الحركة الصهيونية كوادرها ومؤيديها في تظاهرات ضخمة في كثير من مدن الولايات المتحدة، وقامت بحركة احتجاج واسعة النطاق؛ كما انهالت برقيات الاحتجاج على البيت الأبيض والسفارة البريطانية في واشنطن حتى وصل عدد البرقيات إلى البيت الأبيض وحده ٢٠٠,٠٠٠ برقية.[٢٩] وبذلك دشنت الحركة الصهيونية مرحلة جديدة في علاقاتها مع بريطانيا: إذ بينما اقتضت سياسة إقامة «البيت القومي اليهودي» تعاونا وثيقا مع بريطانيا لأسباب موضوعية، فقد استلزمت إقامة «الدولة اليهودية» سياسة منافية لسياسة بريطانيا ما دامت حكومتها لا تتبنى مطالب الحركة الصهيونية أساسا لسياستها في فلسطين. ولم تعد الحركة الصهيونية بحاجة إلى بريطانيا؛ فقد نجحت في كسب الولايات المتحدة الأميركية، المنتصرة الحقيقية في الحرب وقطب عالم ما بعد الحرب.

شكلت الضرورات الآنية لسياسة ما بعد الحرب، والتي اقتضت حلا لمشكلات اللاجئين، جوهر الخلاف بين ترومان وحكومة أتلي، ولا سيما أن ترومان لم يميز بين حل مشكلة اللاجئين من ضحايا النازية، كمشكلة في حد ذاتها، وبين مسألة توطينهم في فلسطين عن قصد أو عن غير قصد.[٣٠] ورأى ترومان في توطين الراغبين في الهجرة إلى فلسطين أولوية خاصة. وفي مقابل ذلك رأت حكومة أتلي أن مشكلة فلسطين ونشوب التمرد اليهودي استدعيا إقرار الأمن والاستقرار أولا، تمهيدا لإيجاد حل نهائي لمشكلة فلسطين. كما أن حكومة أتلي أبدت رغبة في إشراك الولايات المتحدة بصورة مباشرة ورسمية في إحلال الأمن والاستقرار في فلسطين، كخطوة أولى لحل نهائي. إلا إن ترومان أوضح بصراحة أن «لا رغبة» لديه في إرسال «٥٠٠,٠٠٠ جندي أميركي لإحلال السلام في فلسطين.»[٣١] وبتعبير آخر رأى ترومان أن على بريطانيا أن تستمر في تحمل المسؤولية الرسمية لمشكلة فلسطين، لكن عليها أن تنفذ رغبته في توطين مئة ألف من المشردين اليهود.

ووجدت بريطانيا والولايات المتحدة مخرجا موقتا لأزمة العلاقات بينهما فيما يتعلق بفلسطين، وذلك بتأليف اللجنة الأنغلو ـ أميركية لتقصي الحقائق في فلسطين. وتألفت اللجنة من اثني عشر عضوا: ستة من البريطانيين وستة من الأميركيين. وضمت اللجنة عضوين أميركيين من المؤيدين لمطالب الحركة الصهيونية.[٣٢] ومال معظم أعضاء اللجنة إلى إقامة دولة مزدوجة الجنسية بإشراف بريطانيا والولايات المتحدة. وصادقت اللجنة على ضرورة السماح لمئة ألف بالهجرة إلى فلسطين، إلا إنها أكدت أن فلسطين لا تستطيع استيعاب جميع يهود أوروبا من المشردين.[٣٣] وقدمت اللجنة توصياتها في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٦.

لكن توصيات اللجنة لم تؤد إلى اتفاق بين الطرفين؛ إذ اختار كل طرف ما اتفق

وسياسته. وبينما أصرت حكومة أتلي على ضرورة اشتراك البلدين في تحمل المسؤولية لإيجاد حل لمشكلة فلسطين، فإن ترومان لم يتنازل عن تنفيذ الشق الثاني حالا. ولم يكن مصير محادثات موريسون ـ غرادي في تموز/يوليو ١٩٤٦ بأفضل من مصير توصيات اللجنة الأنغلو ـ أميركية. وحاولت قيادة الحركة الصهيونية الضغط اقتصاديا على حكومة أتلي لحملها على الموافقة على توطين مئة ألف مهاجر، وقامت بحملة واسعة النطاق جندت فيها جميع المنظمات المؤيدة لها، ووجهت أجهزة إعلامها من أجل الضغط على حكومة أتلي. كما أنها عبأت الأجهزة الرسمية للتأثير في التصويت في مجلس الشيوخ والنواب.[٣٤] وقامت عناصر يهودية في فلسطين بزرع المتفجرات في فندق الملك داود، لكن ذلك لم يترك أثرا قويا في موقف الحكومة البريطانية في محادثات موريسون ـ غرادي.

وباختصار، يمكن القول إن المحادثات بين بريطانيا والولايات المتحدة لم تؤد إلى نتيجة، واستمر كل طرف متمسكا بموقفه منذ تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٤٦. ولم يعد هناك بد من إرجاع الانتداب إلى الأمم المتحدة مخرجا للتعقيدات التي نتجت من وعد بلفور وسياسة بريطانيا طوال ما يقرب من الثلاثين عاما. وهذا ما فعله بيفن في ٨ شباط/فبراير ١٩٤٧.

أثارت أزمة يهود ألمانيا سنة ١٩٣٣، ومن ثم أزمة يهود أوروبا، مسألة تحقيق «البيت القومي اليهودي» على الصعيد العملي، فكانت ردة الفعل الفلسطينية إضراب سنة ١٩٣٦، وانفجار الثورة الفلسطينية فيما بعد. أما مأساة يهود أوروبا، فقد طرحت مسألة «إقامة الدولة اليهودية»، فكان إعلان برنامج بلتمور. وكانت إقامة «البيت القومي اليهودي» مسألة فلسطينية في الدرجة الأولى. أما إقامة «الدولة اليهودية»، فلم تبق مسألة فلسطينية، بل أصبحت عربية أيضا، ولا سيما بعد إقامة الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ رسميا.

وساهم فشل اللجنة الأنغلو ـ أميركية ومحادثات موريسون ـ غرادي في زيادة حدة الأزمة السياسية في فلسطين، وفي تكثيف النشاط الدبلوماسي والسياسي داخل الحركة الصهيونية، وعلى صعيد جامعة الدول العربية هذه المرة. إذ إن الجامعة عقدت جلسة خاصة في أيار/مايو ١٩٤٦، بناء على دعوة من الملك فاروق، وتلا ذلك مؤتمر بلودان في حزيران/يونيو. وخلاصة مداولات المؤتمرين أن الدول العربية تمسكت ببقاء فلسطين عربية، وبضرورة منحها الاستقلال.[٣٥]

ووجد بن ـ غوريون أن أفضل رد على موقف بريطانيا هو الشروع في إعلان الدولة اليهودية. لكن غولدمان عارض ذلك خلال انعقاد مؤتمر اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في باريس، في آب/أغسطس ١٩٤٦، وأعطى أولوية خاصة لمسألة الهجرة،

ولم يفقد الأمل بنجاح ترومان في الضغط على بريطانيا. وقام غولدمان، ووايزمن فيما بعد، برحلة إلى الولايات المتحدة. وأجرى زعماء الحركة الصهيونية ـ غولدمان، وسيلفر، ووايز، ووايزمن ـ سلسلة من اللقاءات مع ترومان ومسؤولي وزارة الخارجية والبيت الأبيض في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. ومع أن ترومان رفض استعمال ضغط شامل على أتلي، فإنه بلّغ أتلي رفضه إقامة دولة فيدرالية لعموم فلسطين. وتبع ذلك إعلانه المشهور باسم «إعلان يوم عيد الغفران» في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧. إذ أيد ترومان فكرة تقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية بصورة غير مباشرة وبصيغة دبلوماسية غير واضحة. لكن ما أوحى بيان الرابع من تشرين الأول/أكتوبر به كان أهم من الأجزاء المباشرة والجمل القطعية.

وفي الواقع، فإن بيان الرابع من تشرين الأول/أكتوبر كان اعترافا بالدولة اليهودية قبل إعلان أصحابها لها.

ولا شك في أن رفض الولايات المتحدة ـ وبالتحديد ترومان ـ الاشتراك مع بريطانيا في فرض حل فيدرالي لمشكلة فلسطين جعل أي حل يفي بجزء من المطالب الصهيونية والعربية مستحيلا. وقد أصبح المخرج الوحيد لمشكلة فلسطين هو الحرب، ما دام كل طرف قد تحصن في قلاع مطالبه. ولم يكن إعلان برنامج بلتمور في أيار/مايو ١٩٤٢ سوى إعلان حرب مؤجلة على الفلسطينيين والدول العربية. وفي الواقع فإن الشكوك في إيجاد حل وسط يرضى الطرفان به بدأت منذ عهد روزفلت، الذي اعتقد أن إقامة دولة يهودية عنت نشوب حرب في فلسطين.[٣٦]

وهكذا تحققت «الفرصة التاريخية»، التي عرضتها أزمة سنة ١٩٣٣، في أيار/مايو ١٩٤٨. ولم تكن التطورات السياسية سوى نتيجة أزمة سنة ١٩٣٣ وما عقبها من انفجار في سنة ١٩٣٩ إلى حد بعيد. وفي الواقع، فإن الأزمة الأوروبية حددت مصير فلسطين، وإلا فمن المشكوك فيه أن التطورات السياسية الخاصة بوعد بلفور وجدت نهاية طريقها في أيار/مايو ١٩٤٨. ولم يتعد دور قرار حكومة أتلي الانسحاب من فلسطين كونه محركا (Catalyst) آنيا في هذا التطور العام، إذ إنه لم يفعل سوى تعجيل انفجار تراكماته المشحونة.

نتائج وملاحظات

يبدو من هذه الدراسة أننا أهملنا الفكر الصهيوني، وما تركه خلال هذه الفترة من تأثير في التطورات السياسية في فلسطين. كذلك يبدو أننا لم نعر السياسة البريطانية في فلسطين اهتماما كافيا. لكن غاية هذه الدراسة كانت متواضعة ومحدودة منذ البداية: تأثير الحكم النازي والنازية، كظاهرة تاريخية، في التطورات السياسية التي حددت مصير فلسطين في نهاية الأمر (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨). وإذا ما سمحنا لأنفسنا ببعض التعميم: لقد حاولت هذه الدراسة استقصاء تأثيرات الأزمة الأوروبية في الثلاثينات، وما عقبها من انفجار سنة ١٩٣٩ بين مراكز القوى العالمية، في هوامشها الإقليمية؛ أي فلسطين. وفي الواقع، فإن هذا التأثير كان قد بدأ منذ بداية العشرينات، لكن أبعاده كانت محدودة، على الصعيد الديموغرافي على الأقل.

ومهما يختلف دارسو اتفاقية الترانسفير في تحديد دوافع كلا الجانبين لعقدها، وفي استقصاء تطور العلاقات الألمانية ـ الصهيونية في مختلف مراحلها وجوانبها المتعددة، حتى ربيع سنة ١٩٤١، فإن سياسة التهجير الألمانية أدت إلى نتيجتين مباشرتين: الأولى تدفق الهجرة إلى فلسطين من جديد، بعد استنفاد أزمة يهود شرق أوروبا والركود الذي أصاب الهجرة في فترة ١٩٢٦ـ ١٩٣٢؛ والثانية زيادة مطردة في جمع رؤوس الأموال، بعد فترة عانت ميزانية الوكالة اليهودية خلالها أزمة حادة. وبينما لم تؤد هجرة بداية العشرينات إلى خلل خطر في الموازين الديموغرافية لسكان فلسطين، فقد تميزت الهجرة الناجمة عن الأزمة الجديدة بإحداث هذا الخلل. كما أن تجدد تدفق رؤوس الأموال بعث الحياة في مشاريع الاستيطان وشراء الأراضي: وادي الحوارث وسهل الحولة ومرج ابن عامر، على سبيل المثال. وتميزت هذه الهجرة من غيرها بأنها أدت إلى إقامة الكثير من الورش والمشاغل والمصانع، وأمّنت كادرا فنيا لإنشاء صناعة حديثة، فضلا عن التوسع في الاستيطان الزراعي. وباختصار، يمكن القول إن هذه الموجة من الهجرة قد وفرت، إلى حد بعيد، الشروط الضرورية لإقامة الدولة في فلسطين.

إذاً، لقد أخذ هذا التطور في تاريخ فلسطين بعدين في آن واحد: الخلل الديموغرافي، وإقامة أساس اقتصادي. وبقي الإطار السياسي.

جاء قرار التقسيم في منتصف سنة ١٩٣٧ لاستكمال الحلقة الناقصة. لكن

المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ بسبب اشتداد الأزمة الأوروبية والمعارضة المحلية.

لم يقتصر تأثير الحكم النازي في الحركة الصهيونية في فلسطين بصورة مباشرة، بل شمل أيضا مكانة الحركة الصهيونية داخل التنظيمات والمؤسسات اليهودية؛ فقد أحدث ظهور النازية وسياسة الحكم النازي اليهودية تحولا تاريخيا في تاريخ المؤسسات والتنظيمات اليهودية العالمية والمحلية، وفي الرأي العام اليهودي. كيف؟

لم يعرض الحكم النازي أمام الحركة الصهيونية فرصة تاريخية لبعث الحياة في نشاطها من أجل الهجرة وجمع رؤوس الأموال فقط، وإنما أيضا لاسترجاع مكانتها أمام الرأي العام اليهودي وتقوية تأثيرها، وبالتالي لبسط نفوذها على التنظيمات اليهودية ومؤسسات الطوائف اليهودية في ألمانيا خاصة وفي البلاد الأُخرى عامة. وتم ذلك على صُعُد مختلفة.

فقد أدت سياسة القمع والإرهاب ضد اليهود إلى اكتساب الطرح الصهيوني ـ إقامة «البيت القومي» على الصعيد الرسمي وإقامة دولة يهودية على الصعيد العملي ـ قوة وحيوية بعد أن عانى انحسارا في الأعوام الأخيرة، قبل تولي هتلر الحكم. وفقد «الحل الاندماجي» الكثير من مقوماته في نظر الرأي العام اليهودي.

واتسمت سياسة الحكم النازي اليهودية بطابع الازدواجية؛ إذ إن سياسة القمع والإرهاب والسجن ضد اليهود خلال الثلاثينات ـ ولا سيما موجات وأعمال الاعتداء على اليهود «العفوية» ـ لم تستثن أحدا بصورة عامة. لكن أجهزة الحكم النازي، وخصوصا أجهزة الشرطة والغستابو، الرسمية ركزت جهودها على تقويض التنظيمات والمؤسسات اليهودية الاندماجية، مثل «اتحاد يهود ألمانيا الوطنيين». ولم يسلم تنظيم يهودي معتدل، كالاتحاد المركزي، من سياسة القمع والاضطهاد في كثير من الأحيان. ولم تقتصر سياسة القمع والاضطهاد على تقويض هذه التنظيمات أو إضعافها، بل شملت أيضا إخراج اليهود من حياة ألمانيا العامة: طرد من الوظائف، نزع ملكية الكثير من مشاغلهم ومحالهم التجارية والمهنية. ووصلت سياسة الاضطهاد المؤسساتية إلى ذروتها في منع اليهود من إرسال أطفالهم إلى المدارس. وفي مقابل ذلك تمتعت الحركة الصهيونية بحرية نسبية، وشجعت أجهزة الحكم النازي فتح المدارس والمؤسسات التعليمية التي عملت على تهيئة اليهود، وخصوصا الشباب، للهجرة إلى فلسطين.

شملت هذه الازدواجية السياسية سياسة التهجير. فقد أبدت أجهزة الحكم النازي استعدادا لتقديم شروط وتسهيلات خاصة للمهاجرين إلى فلسطين. وانتهجت أجهزة الحكم هذه سياسة اللامساواة بين الهجرة إلى فلسطين والهجرة إلى بلاد العالم الأُخرى. واستمرت سياسة التمييز هذه طوال الثلاثينات، الأمر الذي أدى إلى إضعاف بعض التنظيمات اليهودية اللاصهيونية، كالاتحاد المركزي. وبذلت الحركة الصهيونية كل جهد

من أجل ضمان مكانة احتكارية في مجال الهجرة لتصبح البديل الوحيد. وكانت نهاية التنظيمات الاندماجية الانحلال التدريجي، ومن دعا إلى البقاء في ألمانيا كان مصيره السجن أو الاعتقال. أما نهاية «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان» فكانت مأساوية بسبب إيمانه العميق بألمانيته.

وهكذا، تحولت الحركة الصهيونية وتنظيماتها ومؤسساتها إلى بديل، كاد يصبح بديلا وحيدا، أمام الرأي العام اليهودي. وعنى البديل الصهيوني البديل الفلسطيني في الوقت ذاته. أما دور ظهور النازية والحكم النازي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في هذا التطور فقد كان حاسما.

ومن الخطأ الاعتقاد أن الجهاز النازي، بسياسته المزدوجة، كنّ «حبا» للحركة الصهيونية. لكن رؤية الحركة الصهيونية لـ «العمل المنتج» أساسا لمشروعها في فلسطين أثارت دهشة بعض النازيين، وربما أثارت إعجابهم أحيانا. فقد شكل «اليهودي المنتج» في خيالهم نقيضا لصورة «اليهودي الذي لا يعرف سوى جمع المال بكل وسيلة.» ومن هنا وجد المشروع الصهيوني في فلسطين، في حد ذاته، صدى إيجابيا لدى بعضهم.

ورأت دوائر الحكم النازي أن مشروع التقسيم في منتصف سنة ١٩٣٧ جاء نتيجة سياسة الهجرة الموجهة إلى فلسطين بصورة رئيسية. ورأينا أن معارضتها له نبعت من دوافع أيديولوجية. لكن تصميم هذه الدوائر على مواصلة سياسة الهجرة، على الرغم من معارضة روزنبرغ وبولي الشديدة، أكد أولوية فلسطين في سياسة الهجرة. وفي الواقع فإن مواصلة سياسة الهجرة، على الرغم من قرار التقسيم، أكدت الطبيعة البراغماتية لسياسة ألمانيا النازية العامة تجاه فلسطين. وبذلك أصبحت مسألة معارضة النازية وإقامة دولة يهودية مسألة ثانوية من حيث الأهمية.

وقد امتنعت أجهزة الحكم النازي من إبداء نشاط فعال حيال الحركة الوطنية الفلسطينية طوال أعوام الثلاثينات. وما قدمته من مساعدة محدودة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جاء متأخرا ولم يشكل تحولا مهما في سياسة ألمانيا النازية تجاه فلسطين وتجاه حركة الاستقلال العربية الفلسطينية.

وثمة ثلاثة عوامل حددت هذه السياسة طوال الثلاثينات: واقع أن فلسطين بذاتها لم تكن تحتل أهمية خاصة في السياسة الألمانية؛ سياسة تهجير يهود ألمانيا والنمسا فيما بعد؛ موقف الحكم النازي ـ وخصوصا هتلر ـ من بريطانيا.

لقد اكتفى هتلر بتغييرات في خريطة أوروبا لإشباع رغباته التوسعية الإقليمية. ومن الأرجح أنه اعتقد أن تغيير الخريطة الأوروبية وضمان «مجاله الحيوي» في الشرق سيضمنان له نقطة انطلاق قوية لبسط نفوذه على العالم. ومن هنا، فإن فلسطين لم يكن لها أي دور مهم في استراتيجية هتلر وخططه العالمية. ولم يتغير هذا الموقف حتى

عندما بلغت ألمانيا أوج قوتها وتوسعها خلال الحرب. وبينما أسال نفط العراق ومكانته الاستراتيجية لعاب بعض العاملين في وزارة الخارجية الألمانية، فقد بقيت فلسطين على مكانتها المتواضعة السابقة.

هناك عامل آخر أهمله دارسو العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية في الثلاثينات: لقد كان لفلسطين أهم دور في سياسة الهجرة والتهجير الألمانية التي أصبحت سياسة ألمانيا الرسمية منذ عقد اتفاقية الترانسفير. ورأت أجهزة الحكم النازي فيها أداة لـ «حل المسألة اليهودية». ومن الواضح أن أية مساعدات لقادة التيارات الاستقلالية الفلسطينية كان يمكن أن تلحق ضررا بالغا بـ «الحل الفلسطيني» لـ «المسألة اليهودية». ورأينا بالتفصيل كيف أيد هتلر استمرار الهجرة إلى فلسطين. وحافظت أولوية سياسة التهجير في سياسة ألمانيا الفلسطينية على مكانتها حتى بعد بدء مرحلة «على الرغم من بريطانيا» في السياسة الألمانية. وعندما أبدى بعض أجهزة الحكم النازي ـ ولا سيما قسم الاستخبارات العسكرية ـ استعداده لتقديم بعض المساعدات جاءت هذه الخطوة أداة ضغط على بريطانيا. وفي الواقع فإن أجهزة الحكم النازي اتبعت سياسة مزدوجة: إذ بينما أظهرت الاستخبارات العسكرية ـ ولا سيما كانارس ـ وبعض مسؤولي وزارة الخارجية نشاطا متعاطفا مع العرب، زادت أجهزة الغستابو في ضغطها لحمل اليهود على الهجرة، وخصوصا خلال ضم النمسا إلى ألمانيا وبعد عملية الضم.

وباختصار، يمكن القول إن أجهزة الحكم النازي لم تر في التعاون مع الحركة الاستقلالية الفلسطينية حتى أواخر الثلاثينات مصلحة ألمانية. وكانت غاية مد الحركة الاستقلالية الفلسطينية بالكلام المعسول والمعونات المادية، وربما العسكرية المحدودة أيضا، بمثابة تذكير لبريطانيا بالقدرة على إثارة المشكلات والصعوبات أمامها في فلسطين.

وفي الواقع، فقد كانت مصالح الفلسطينيين العرب ومصالح الحكم النازي متضاربة أشد التضارب: إذ بينما رأت أجهزة الحكم النازي في هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين مصلحة حيوية، اعتبرت التيارات السياسية العربية الهجرة خطرا هدد الكيان العربي الفلسطيني. وليس من الغريب أن يجد الدارس بعض عبارات السخرية اللاذعة لبعض العاملين الألمان في شؤون الشرق، تعليقا على ما ردده بعض السياسيين الفلسطينيين من مصالح مشتركة بين العرب وألمانيا النازية. ولعل أهمية محاولات التقارب والتعاون لبعض السياسيين الفلسطينيين كمنت في إمكان إيجاد مصالح مشتركة ضد بريطانيا بصورة خاصة. وأدت سياسة الرفض العملي لأي شكل من أشكال التعاون الفعال بين الحكم النازي والحركة الاستقلالية الفلسطينية إلى فتور عند الكثيرين من السياسيين الفلسطينيين، كموسى العلمي وعوني عبد الهادي وغيرهما. ومن الأرجح أن

الحاج أمين الحسيني كان وبعض أعوانه الجهة الوحيدة التي استمرت تعتبر ألمانيا النازية وإيطاليا «المهدي المنتظر». ولا شك في أن رفض بريطانيا القاطع لتقديم تنازلات شخصية للحسيني، خلال زيارة نيوكمب، قد ساهم في إقناع الحسيني بفكرة «لا بديل من إيطاليا وألمانيا النازية»، بعد رفضه الاكتفاء بـ «الكتاب الأبيض».

من الواضح اليوم لكل دارس أن بريطانيا ـ وتشرشل قبل كل شيء ـ ساهمت إلى حد بعيد في فرض «الورقة الإيطالية ـ الألمانية» على خصومها؛ إذ إن أوضاع الحرب في ربيع سنة ١٩٤١ لم تفرض الحملة العراقية. كما أن هرب الحسيني وغيره من القادة العرب لم يكن عملا اختياريا حرا، على الرغم من موقفهم المؤيد لدولتي المحور. ورأينا خلال عرضنا للأزمة العراقية كيف أن بريطانيا لم تكتف بغير القضاء على الحسيني، لا بالمعنى السياسي فحسب، بل أيضا التصفية الجسدية إذا لزم الأمر؛ فلم يبق أمام الحسيني سوى الهرب إلى دولتي المحور، وهذا ما حدث.

لا شك في أن العامل الفردي لدى الحسيني كان له دور، ولم تقل أهميته عن العوامل الأُخرى. فقد عنت البدائل ـ عدا الهروب إلى دولتي المحور ـ الأُخرى نهاية لطموحاته السياسية، وربما نهاية لحياته. وفي الواقع فإن من الصعب الفصل أو التمييز بين الدوافع الشخصية والدوافع السياسية الوطنية. لكن إذا تذكرنا سيرة الحسيني في ألمانيا وإيطاليا، وجهوده المتواصلة لضمان صدارته السياسية هناك، والتي لم تعرف الحلول الوسطية أو الهوادة، نميل إلى الاعتقاد أن الطموحات الشخصية احتلت أولوية في قرار الهرب إلى ألمانيا وإيطاليا.

وقد رأى الحسيني نفسه حليفا لدولتي المحور، لكن الدولتين احتاجتا إلى عملاء لا إلى حلفاء. ويكفي أن نتذكر خطط الحسيني وتصوراته بعد وصوله إلى روما: تنظيم العرب سياسيا وإداريا، وإقامة مفارز عسكرية أشبه ما تكون بجيش عربي، والمطالبة بالاشتراك الفعال في الحرب، بعد الحصول على اعتراف باستقلال البلاد والدول العربية وبحقها في إقامة اتحاد خاص بها. ولعله اعتقد أنه يستطيع النجاح فيما فشل الشريف حسين في إنجازه. لكن سرعان ما تبين له أن هذه الخطط لن تجد سوقا لها، لا في روما ولا في برلين. كان عليه أن يكتفي بالدور الذي حددته روما وبرلين له. فحتى مسألة تبادل الرسائل المشهورة لم تجىء تلبية لرغباته وطلباته في الدرجة الأولى، بل أسوة بما منحته دولتا المحور للكيلاني فيما يتعلق بمستقبل العراق بعد الحرب، وردا على «البروتوكول» الذي تناول الكيلاني فيه مستقبل الدول والبلاد العربية. ومع أن الحسيني اعتبر في مذكراته، وفيما نُشر لاحقا، أن تبادل الرسائل كان إنجازا وثمرة لجهوده الخاصة فإن دور الكيلاني لم يكن بأقل من دور الحسيني أهمية. ولعل أهم ما تميز الحسيني به من الكيلاني، خلال إقامتهما في دولتي المحور، هو قدرته الهائلة

على تكريس ما أوتي به من جهد ونشاط للوصول إلى أهدافه، إذ قلما عرفت شخصية الحسيني الكلل والتعب.

عكس نشاط الحسيني السياسي في روما وبرلين طبيعة شخصية الحسيني المتعددة الجوانب: كان الحسيني سياسيا، فلسطينيا، عربيا إسلاميا في آن معا. فقد بذل ما في وسعه للحصول على تعهد باعتراف دولتي المحور باستقلال البلاد والدول العربية، كما عمل من أجل ما اعتبره فيما بعد حماية الأقليات المسلمة في البلقان والاتحاد السوفياتي. وخلافا لما وصفه منافسوه ومعارضوه ـ الكيلاني وغروبا ـ به، وهو أنه رجل دين فحسب، فقد كان الحسيني سياسيا في الدرجة الأولى، ووفرت خلفيته الدينية له أرضية لتعزيز مكانته السياسية.

ليس من الصعب تفسير العامل الفردي الذي ميز الحسيني خلال كفاحه من أجل تأمين مكانته السياسية متحدثا وحيدا باسم العرب، وباسم المسلمين في بعض الأحيان. إذ على الرغم مما تميز الحسيني به من غيره من السياسيين التقليديين العرب، فقد بقي ابن عائلة ارستقراطية وابن مجتمع شكلت الفردية السياسية فيه عموده الفقري، وابن أمة لم تختلف بنية وقيم مجتمعاتها المحلية بعضها عن بعض. وفي الواقع، فإنه لم يختلف في ذلك عن الكيلاني أو عن القاوقجي. وما اختلف به عن غيره رجع إلى شخصيته الفردية، «الكارزمية»، كما وصفها نيوتن في إحدى مذكراته.

وإذا قابل الدارس ما كتبه الحسيني فيما بعد بما تعكسه الوثائق الألمانية، فإنه يميل إلى الاعتقاد أن ردة فعل الحسيني في مذكراته وفيما نشره قد اختلفت، في كثير من الأحيان، عما ينعكس من المادة الوثائقية: فالمادة الوثائقية تؤكد أن الحسيني جاء إلى روما وبرلين بحقيبة مملوءة مشاريع مختلفة، سبق أن عرضنا لها بالتفصيل. وإلى جانب ذلك، لم تساوره الشكوك في أن روما وبرلين ستعتبرانه العنوان الوحيد في كل ما يختص بالشؤون العربية. ورأينا أن بعض مشاريعه قوبل بالرفض ـ رفض إيطاليا الاعتراف بالاستقلال التام ورفض ألمانيا إصدار بيان بعد تعليمات هتلر. . . إلخ ـ وبعضها الآخر قوبل بتحفظ، ووجب البعض الآخر أن يتماشى وسياسات دولتي المحور العربية ـ ضرورة تجنيد العرب ضمن مفرزة فلمي مثلا ـ. أما المسألة السياسية ـ الاعتراف به عنوانا وحيدا في الشؤون العربية ـ فقد انتهت بفشل ذريع. ويمكن القول، باختصار، إن خطوات المفتي وخططه عرفت الكثير من الفشل والقليل من النجاح. وتعكس المادة الوثائقية أيضا مشاعر خيبة الأمل والمرارة واليأس والقنوط في كثير من الأحيان. فحتى إيتل وبعض ضباط الغستابو أوصيا ـ فيما يتعلق بنشاطه في إقامة مفارز إسلامية في البلقان في مقابل اعتراف بزعامته ـ بـ «وضعه عند حده» في النهاية. لكن كبرياء الحسيني السياسية والشخصية رفضت الاعتراف بذلك، حتى فيما بعد، عندما نشر مذكراته.

ونرى لزاما علينا أن نتعرض للحسيني و «المسألة اليهودية» التي كثر الحديث عنها في الماضي؛ ولما نشره معهد فيزنتال ـ صيف سنة ١٩٩١ـ ونشره أو ردده بعض الصحف الأميركية والإِسرائيلية ـ «نيويورك بوست» و «يديعوت أحرونوت» في تموز/ يوليو ١٩٩١ـ والذي ليس بعضه سوى استمرار للماضي. لا شك في أن الحسيني كنّ عداء مطلقا للحركة الصهيونية دفعه إلى عدم التمييز بين الصهيونية واليهود. ومصدر العداء للصهيونية سياسي، وإذا وجد عداء لليهودية فمصدره ديني على الأرجح. وخلاصة الادعاء أن الحسيني أيد إبادة اليهود شخصيا، وأنه دعا إليها من خلال علاقته بدائرة أيخمان والمراسلات المتعلقة بإصدار اعتراف بالمطالب السياسية. ولقد عرضنا سابقا، بتفصيل يكاد يكون مملا، ووجدنا أن علاقات الحسيني خلال إقامته الأولى في برلين (١٩٤١ ـ ١٩٤٢) اقتصرت على مسؤولي وزارة الخارجية وأجهزة الحكم المدنية. أما فيما يتعلق بمطالبة الحسيني بـ «حل المسألة اليهودية» في مراسلاته مع مسؤولي وزارة الخارجية فقد بحثنا فيها من حيث المضمون والتحديد اللغوي. ويكفي هنا أن نشير إلى ملاحظتين: يذكر غروبا بوضوح في مذكراته أنه قام بتحديد النص اللغوي بالاشتراك مع حداد. واستمر هذا النص يشكل أساسا للنصوص التي تلته فيما يتعلق بـ «المسألة اليهودية». وقد عنى «تهجير يهود فلسطين». وقد تردد ذكر «حل المسألة اليهودية» بين بعض كبار العاملين الألمان في «المسألة اليهودية» أنفسهم حتى مطلع سنة ١٩٤٢، بمعنى «تهجير» أو «ترحيل» اليهود (مراسلات رادمخر ـ بيلفلد مثلا). وفي الواقع، فإن أجهزة الحكم رأت في «المسألة اليهودية» مسألة ألمانية منذ الثلاثينات، ولم تغير موقفها هذا فيما بعد.

لعل ما يمكن أن يثير الدهشة لدى دارس المادة الوثائقية أن مجرى نشوء العلاقات وتطورها بين دولتي المحور ومن تعاملوا معهما من القيادات السياسية العربية لا يخلو من تشابه عام، إذا قوبل بمجرى نشوء العلاقات وتطورها بين ألمانيا النازية والمنظمة الصهيونية: التخفيف من قيود العملات الصعبة في أواخر نيسان/أبريل ١٩٣٣، وزيارة سام كوهن، وعقد اتفاقية آب/أغسطس ١٩٣٣ أظهرت «كرم» و«حسن نية» ألمانيا بما قدمته من «تضحيات» من العملات الصعبة و«امتيازات» للهجرة الصهيونية؛ مذكرة غبرئيلي، وزيارة حداد، ومذكرة فايتسكر، في نيسان/أبريل ١٩٤١، وما تضمنته من وعود براقة باستقلال البلاد والدول العربية. وقد ابتدأت المرحلة الثانية بأزمة الترانسفير في ربيع سنة ١٩٣٥ ونهاية المرحلة الأولى بتحويل مؤسسات الحركة الصهيونية إلى أداة لتوسيع التصدير الألماني توفيرا للعملات الصعبة اللازمة للهجرة؛ مجيء الحسيني بخططه وأهدافه السياسية والعسكرية، ولفت أنظاره إلى ضرورة «التواضع» والقبول بما تعرضه دولتا المحور. ثم جاءت المرحلة الأخيرة وتحوُّل الجانبين الصهيوني والعربي

إلى أداة طيعة في سياسة الدول الكبرى. طبعا، إن الدوافع والغايات كانت مختلفة ومتباينة من حيث أوجهها ومجالاتها. وبالإجمال، فإن هذه العلاقات في كلتا الحالتين بدأت بإيجاد مصالح مشتركة، وانتهت بعلاقات تبعية شبه تامة في حالة المنظمة الصهيونية في فلسطين وفي ألمانيا، ومطلقة في حالة الحسيني. واختلفت علاقات التبعية هذه من حيث طبيعتها: ففي الحالة الأولى نشأت وتطورت بين دولة عظمى ومؤسسات وتنظيمات رسمية؛ وفي الحالة الثانية بين الدولة نفسها وشخصية سياسية مركزية.

إن تأثيرات الصراع العالمي ونتائج الحرب على التطور العام في فلسطين معروفة. وما يجب توكيده هنا هو أن هناك استمرارية بين أعوام الثلاثينات وأعوام الحرب وما بعدها؛ فالقوى الفاعلة وسياساتها لم تتغير كثيرا، وما تغير هو فقط أن علاقاتها انتقلت من مرحلة الأزمة والتوتر إلى مرحلة الانفجار والحسم. ووجدت طبيعة تغير هذه العلاقات وخصائصها تعبيرا لها على الأرض الفلسطينية.

فقد أدت سياسة معسكرات العمل والإبادة النازية إلى انضمام عشرات الآلاف إلى الحركة الصهيونية ـ ولا سيما في الولايات المتحدة ـ وفقدت التنظيمات الاندماجية الكثير من قوتها على الصعيد التنظيمي. أما على الصعيد السياسي فقد بسطت الحركة الصهيونية نفوذها، ونجحت في فرض سياساتها على هذه التنظيمات؛ إذ أصبحت تلك الحركة تبدو أنها القومية اليهودية في حد ذاتها. ولم تعد الحركة الصهيونية تجد صعوبات خاصة في تجنيد هذه التنظيمات وتوجيهها كلما اقتضت الضرورة، كما كان الأمر من قبل. ومن هنا لم تحدث الصهيونية «انقلابا» أو «ثورة» في الحياة اليهودية، بل إن ظهور النازية هو الذي أدى إلى حدوث هذه «الثورة».

لقد أحدثت النازية «ثورة» أيضا في تدفق الهجرة ـ منذ صيف سنة ١٩٤٤، ولا سيما خلال أعوام ما بعد الحرب ـ وفي جمع رأس المال اللازم لإقامة الدولة. ويكفي أن نلقي نظرة على التبرعات وجمع الأموال، وإجراء مقابلة بأعوام ما قبل الحرب. وقد أخذ الخلل الديموغرافي الذي أحدثته أعوام الثلاثينات بعدا جديدا، بحيث أصبحت مسألة تحويل الفلسطينيين العرب إلى أقلية مسألة وقت فقط. وفي الواقع فإن «التمرد» اليهودي الذي قامت التنظيمات التنقيحية به، وانضمت «الهاغاناه» إليه فيما بعد، عكس هذا الخلل في بعض جوانبه، إلى حد بعيد. ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق ببيان بلتمور المشهور.

تركت الهمجية النازية أثرا عميقا في الرأي العام العالمي. فقد روعت صور معسكرات الإبادة الرأي العام في العالم الغربي، وأمدت صور معسكرات العمل والإبادة الحركة الصهيونية باحتياط خُلُقي لا يمكن استنفاده خلال أعوام ما بعد الحرب بصورة

خاصة. كما أن معسكرات العمل ومن نجا من معسكرات الإبادة أثارت مشكلة عينية وجب حلها. وهكذا وفرت نتائج الحرب ومآسيها السبل كافة أمام الحركة الصهيونية لإقناع الرأي العام وإكساب مطالبها قوة خلقية وشرعية سياسية في آن واحد.

أما فيما يتعلق بمغامرة الحسيني، فمن المشكوك فيه أنها شكلت عاملا حاسما في هذا التطور. وإذا كان لها معنى خاص، فلا شك في أن الاستقطاب السياسي في العراق كان تعبيرا لتأثيرات الأزمة الأوروبية في هوامش مراكزها، والتي أدت إلى النزاع المسلح. أما أهم ما ألحقه هرب الحسيني وتعاونه مع دولتي المحور من ضرر بالقضية الفلسطينية فلا يتعدى الصعيد الإعلامي؛ إذ من الخطأ الاعتقاد أنه كان عاملا مؤثرا في مصير فلسطين، وبالتأكيد لم يكن حدثا مشرفا على الصعيد الخلقي، ولا سيما إذا تذكرنا الأيديولوجية النازية وسياستها الهمجية ضد الشعوب الأُخرى خلال الحرب. وما دمنا في مجال «المحاسبة» و«إلقاء اللوم» و«النقد»، فيمكن القول إن فشل الحركة الاستقلالية الفلسطينية قد عاد إلى عجزها عن تقويم أبعاد الأزمة الأوروبية التي بدأت بوادر تأثيرها بالخلل الديموغرافي وقرار التقسيم سنة ١٩٣٧، على الصعيد المحلي، لبناء استراتيجية سياسية تأخذ الواقعين الفلسطيني والعالمي منطلقا لها؛ فقد اقتضت «مسألة فلسطين» من السياسيين الفلسطينيين أن يكونوا رجال سياسة ورجال دولة في آن واحد. وهنا فشِل الحسيني، كما فشل غيره من السياسيين الفلسطينيين: كل بطريقته الخاصة.

الحَواشي وَالمصَادِر

الجزء الأول

الفصل الأول

(١) ردد هتلر مرات عدة في خطبه عزمه على البقاء في الحكم بأي ثمن عندما يصبح مستشارا. ومن أجل ذلك فإنه عندما ألف الوزارة اكتفى بثلاث وزارات فقط، مع أن الحزب النازي شكل أكبر كتلة في الرايخستاغ. وتراجع هتلر خلال الأشهر الأولى من حكمه عن مواقفه السياسية، إرضاء للمعارضة داخل الحكومة، وذلك عندما لاحظ أن معارضة شركائه من أحزاب اليمين المحافظ قوية. أنظر:
Eberhard Jaeckel, *Hitlers Herrschaft* (Stuttgart, 1986), pp. 40-49.

(٢) Lucy S. Diwidowicz, *The War Against the Jews 1933-1945* (Toronto: New York Bantam, trade edition, 1986), pp. 50, 61.

(٣) اقتُبس من:
E.G. Reiche, «From ‹Spontaneous› to Legal Terror: SA, police, and the Judiciary in Nurnberg, 1933-34,» in *European Studies Review*, Vol. 9 (1979), p. 241.

(٤) يميل البعض إلى الاعتقاد أن الحريق كان من أعمال الحزب النازي نفسه لأغراض حزبية. ويرى آخرون أنه من عمل شخص لا علاقة له بالأحزاب المتصارعة. أنظر:
Hans Mommsen, «Der Reichstagsbrand und seine politischen Folgen,» in *Vierteljahrshefte fuer Zeitgeschichte*, 12, 1964, pp. 351-413;
Fritz Tobias, *Der Reichstagsbrand. Legende und Wirklichkeit* (Rastatt, 1962),
وخصوصا الفصول التالية: ٤، ٥، ٦، ٧، ١١.

(٥) Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (Connecticut, 1983), p. 27.

(٦) لا يمكننا هنا الوقوف على التفصيلات لعدم وجود علاقة مباشرة بها. وما زالت مجموعة الأبحاث التي أصدرها بوخهايم تشكل مرجعا مهما لكل دارس. أنظر:
Hans Buchheim, *Anatomie des SS Staates, 2 Bde.* (Olten und

Freiburg, 1965); Eugin Kogon, *Der SS-Staat. Das System der deutschen Konzentrationslager* (Muenchen, 1979).

(٧) Jaeckel, *op.cit.*, pp. 41-50.

(٨) خلافا لما تعتقده لوسي دافيدوفيتش، فإن قوة الحزب النازي لم تنم بـ «صورة سريعة» سنة ١٩٢٨، بل بالعكس تماما، فإن سنة ١٩٢٨ كانت من أسوأ سنوات تاريخ الحزب. أنظر:

Diwidowicz, *op.cit.*, p. 57.

(٩) Jaeckel, *op.cit.*, pp. 24, 30.

(١٠) لا تزال النازية كـ «ظاهرة تاريخية» تشكل موضوع بحث من قبل مختلف الاتجاهات الفكرية. وكل ما أود أن ألمح إليه هنا هو أن تفسير ماركس/إنغلز لـ «البونابرتية» لا يزال يصلح أساسا لتفسير النازية. وقد دعاها إبرهارد ياكل «حكم الفرد» (Monokratie). أنظر: Jaeckel, *Ibid.*, pp. 59-65.

أما التركيبيون (Structuralists) أمثال: بروستسات (Broszat)، فنعتوها بِـ Polykratie، ويعني ذلك أن هيئات متعددة في الدولة تصنع القرارات وتنفذها من دون أن ترجع الواحدة إلى الأُخرى أحيانا، نظرا إلى انعدام آليات الحكم العادية التي تتمثل في البرلمان والهيئة التنفيذية والهيئة القضائية.

(١١) هناك الكثير من الأدبيات التي تناولت موجة الاعتقالات الأولى خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل وموجة الاعتقالات في صيف سنة ١٩٣٣. أنظر مثلا:

Broszat, in Buchheim, *op.cit.*, pp. 14-43; Kogon, *op.cit.*, pp. 38-40.

(١٢) Broszat, *Ibid.*, pp. 31-34; Kogon, *Ibid.*, pp. 38-40, 46-52.

(١٣) Politsches Archiv (PA), Ref. D., Po 5 NE adh. 3/169247.

بعث فون نويرات مرة أُخرى برسالة، بتاريخ ٦ نيسان/أبريل، إلى فريك، وزير الداخلية، مشيرا إلى «التجاوزات» التي نفذتها عناصر فرق الصاعقة و«البوليس غير الرسمي» ضد اليهود البولونيين بصورة خاصة، وطالب بوضع حد لها. وأوضح أن أحداثا كهذه «تلحق أبلغ الضرر بسمعة الحكومة والشعب الألمانيين.»: PA, Ref. D., Po 5 NF adh. 3/169214.

أنظر أيضا رسالة السفارة الهولندية في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٣٣، في: Bundes Archiv (BA), R 43 11. 6036/ L 384309.

(١٤) يستعمل تعبير «الإرهاب العفوي»، الذي دعوته «الإرهاب الأبيض»، نظرا إلى ادعاء القيادات النازية أن الإرهاب لم يوجَّه من قبل الأجهزة الرسمية سياسةً رسمية عامة. واستمر ما يعرف بـ «الإرهاب العفويّ» حتى حزيران/يونيو

١٩٣٤، عندما جرى انقلاب مفتعل ضد إرنست روم، وانتهى بقتله. أنظر بصورة عامة: Reiche, *op.cit.*.

(١٥) من السفارة الألمانية في لوكسمبورغ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٣٣: PA, Ref. D., Po 5 NE adh 6-Nr.؛ المصدر نفسه، ١٧ أيار/مايو ١٩٣٣.

(١٦) المصدر نفسه، ٨ نيسان/أبريل ١٩٣٣.

(١٧) المصدر نفسه، ٨ آب/أغسطس ١٩٣٣.

(١٨) Diwidowicz, *op.cit.*, p. 189.

(١٩) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 8., 22 Maerz 1933; Francis R. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question* (London, 1985), p. 34; Diwidowicz, *Ibid.*

(٢٠) كثرت في الأعوام الأخيرة الأدبيات التي تناولت الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية منذ أن نشر فايلخنفلد دراسته عن الترانسفير سنة ١٩٧٢. ونكتفي هنا أن نذكر دراسة لِني بْرنِر؛ وانظر أيضا:

Edwin Black, *The Transfer Agreement, The Untold Story of the secret Agreement between «The Third Reich» and Jewish Palestine* (London, 1984).

(٢١) Brenner, *op.cit.*, especially pp. 106-107.

(٢٢) *Ibid.*, p. 58.

(٢٣) Central Zionist Archives (CZA), S 49/381.

(٢٤) PA, Politik III, Nr, 2, Bd. 1. L 318914-18, L 318934-35.

قابل مذكرة القنصل برسالة من سيناتور إلى لوكر في ١٩ آذار/مارس ١٩٣٣: CZA, S 49/381.

(٢٥) المصدر نفسه، ٨ أيار/مايو ١٩٣٣. L 31900-13.

(٢٦) المصدر نفسه، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣. L 318989.

(٢٧) أنظر تقرير برتفتس (Prittwiz) ٢١ آذار/مارس ١٩٣٣:

PA, Po 5 NF adh, G, Bd 1.

(٢٨) هكذا تألفت اللجنة اللاحزبية لمكافحة النازية في نيويورك. كما قامت لجان مشابهة أُخرى في مختلف الدول الأوروبية:

Brenner, *op.cit.*, p. 57; Werner E. Braatz, «German Commercial Interests in Palestine: Zionism and the Boycott of German Goods, 1933-1934,» in *European Studies Review*, Vol. 9 (1979), pp. 493-494.

(٢٩) أنظر تقرير السفير الألماني في لندن بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣: PA, Ref. D. Po 5 NE, adh. 1, allg., Bd, 1. أنظر أيضا تقرير بيلو ـ شفانته في وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى مكتب المستشار:
PA, Ref. D., Po 5 NE, adh. 1 allg., Bd., 1; Nicosia, *op.cit.*, p. 34.

(٣٠) PA, Ref. D., Po 5 NE adh 6.

(٣١) Brenner, *op.cit.*, pp. 53-58.

(٣٢) Black, *op.cit.*, pp. 41-46. أنظر أيضا تقرير السفير الألماني في لندن بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، في:
PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 8, H 030581.

(٣٣) نكتفي بذكر بعض التقارير والبرقيات: ٢١، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٣٣. يحتوي الملف على عدد كبير من الوثائق. أنظر: PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 8.

(٣٤) أنظر رسالة فيرنر سيناتور إلى بيرل لوكر بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٣٣:
CZA: S 49/381.

(٣٥) هناك عشرات التقارير والبرقيات في الملفات التالية:
PA, Ref. D., Po 5 NE. adh 6. Bd. 1; PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 8; PA: Ref. D., Po 5 NE. adh 6.

(٣٦) *Ibid.*

(٣٧) رسالة من لوكر إلى الوكالة اليهودية في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣:
CZA: S 25/9757.

(٣٨) إن طبيعة اشتراك الفرع الألماني للمنظمة الصهيونية في الاجتماع الذي عقده غيرنغ مع المنظمات اليهودية والصهيونية ليست واضحة؛ فقد استند إدوين بلاك في كتابه عن اتفاقية الترانسفير إلى رواية روزنبلوت، من أنه وبلومنفلد لم يدعوا بصورة رسمية، بل اشتركا في الاجتماع بمبادرة ذاتية منهما ممثلين الفرع الألماني للمنظمة الصهيونية. وفي الواقع فإن رسالة الفرع إلى مكتب المنظمة الرئيسي في لندن أكدت الرواية. لكن لوكر لا يذكر عدم دعوة الممثلين عن المنظمة الصهيونية في رسالة إلى الوكالة اليهودية ـ اللجنة التنفيذية في ٤ نيسان/ أبريل. كما أن رسالة الفرع الألماني إلى المنظمة الصهيونية تحدثت عن استقبال غيرنغ لوفود المنظمات الصهيونية واليهودية الألمانية:
Black, *op.cit.*, p. 35; Martin Rosenbluth, *Go Forth and Serve: Early Years and Public Life* (New York, 1961), pp. 250-255.

(٣٩) CZA: S 49/309.

(٤٠) CZA: S 25/9703.

(٤١) أنظر مذكرة فولف في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٣٣:
PA, Politik III, Bd 2, L 318914-15.

(٤٢) لا شك في أن الجملة الثانية عبّرت عن موقف اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن، ولا علاقة لها بطلب المنظمة الصهيونية ـ الفرع الألماني: CZA: S 25/9757. وقد بعثت الوكالة اليهودية ـ اللجنة التنفيذية ببرقية في ٤ نيسان/ أبريل إلى مكتب المنظمة الصهيونية تعلن فيها موقفها المشابه بعد اجتماع في بداية نيسان/ أبريل: CZA, S 25/9809.

(٤٣) CZA, S 49/381. S 25/9757.

(٤٤) CZA, S 25/9757; BA: R 2/4863.

نفى بيرل لوكر، أحد الزعماء الصهيونيين الأميركيين، في رسالة له في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، من مكتب المنظمة الصهيونية في لندن إلى الوكالة اليهودية، أن تكون البرقيتان إلى مكتب المستشار الألماني وستيفان وايز في ٣١ آذار/ مارس من قِبل اللجنة التنفيذية. لكن لوكر أكد أمر إرسال برقيتين أُخريين، وأن البرقيتين أُرسلتا من قِبل روزنبلوت ولختهايم ـ العضوين الصهيونيين في البعثة التي جاءت إلى لندن ـ من دون استشارة أحد لعدم وجود متسع من الوقت. وقد لحّت وزارة الخارجية الألمانية في إرسال البرقية إلى مكتب هتلر. لكن لوكر يؤكد أنه حتى لو كان عضوا اللجنة التنفيذية موجودين وطلب «الأصدقاء» الألمان ـ أي روزنبلوت ولختهايم ـ منا إرسال برقية إلى مكتب المستشار لأوصينا بالعمل تلبية لرغبتهما. وهذا يؤكد أن مسألة مَنْ بعث بالبرقيتين ـ ولا سيما إلى المستشار ـ أصبحت ثانوية. كما أن برقية القنصل الألماني في القدس بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٣٣، والتي سنعرض لها فيما بعد، لا تتناقض ومضمون البرقيتين. ويظهر أن بعض أعضاء الوكالة اليهودية اعترض على إرسال البرقيتين.

(٤٥) البرقية من دون توقيع ويحتمل، إن لم يكن من المؤكد، أنها أُرسلت من لندن:
CZA: S 25/9757.

(٤٦) لا شك في أن برقية القنصل تثير بعض الشكوك في دقتها، ولا سيما إذا قوبلت بالبرقية المشتركة إلى مكتب المستشار الألماني. فقرار اللجنة لم يكن «ضد» وإنما نفى تأييدها لـ «مقاطعة منظمة». كما لا تشير المذكرة إلى «القيام» بعمل ضد «مقاطعة منظمة» إذا أعلنت مؤسسات رسمية المقاطعة، بل «يمكن أن تقف». وربما أراد القنصل أن يؤثر في مجرى الأمور في برلين من خلال صيغة

برقيته إلى وزارة الخارجية: PA, Politik III, Bd 1., L 015399, L 318925. وقد مثلت اللجنة القومية المؤسسات الرئيسية كالغرفة التجارية، والغرفة الصناعية، واتحاد الفلاحين، والهستدروت.

(٤٧) Black, *op.cit.*, pp. 51-57; Nicosia, *op.cit.*, pp. 33-34.

(٤٨) Jaeckel, *op.cit.*, pp. 38-40.

(٤٩) PA, Ref. D., Po 5 NE adh 2 Allegemein, Bd, 1. L 522123-25.

(٥٠) *Ibid.* بعض الوثائق طبقا للأرقام التالية: L 522080-82, L 522097, L 522102 (البعض الآخر بلا أرقام).

(٥١) ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ PA, Abt.III, Politik 2 Bd. 1, L 318949.

(٥٢) Black, *op.cit.*, pp. 125-129.

(٥٣) ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ BA, R 2/14062 cd. 1.

(٥٤) لم يقتصر تهريب الأموال إلى فرنسا وسويسرا، بل شمل أيضا دولا وبلادا كثيرة أُخرى في أوروبا. وحاول كل مهاجر استغلال جميع الإمكانات سعيا للأمن والاستقرار. أنظر الملف، بصورة عامة، حيث يوجد عدد كبير من الرسائل والتعليمات. وانظر على سبيل المثال رسالة من وزارة الداخلية إلى وزارة المال بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٣ في:
PA, Ref. D., Po 5 NE, adh 6 Nr. 2, Bd. 1.

(٥٥) Israel State Archives (ISA), 1239.

(٥٦) *Ibid.* قدرت قيمة الجنيه الفلسطيني بـ ١٣,٥ ماركا، لكن سعر العملات الأجنبية لم يكن مستقرا، لذلك قُدّرت قيمة الجنيه الفلسطيني أحيانا كثيرة بـ ١٥ ماركا.

(٥٧) ISA, 1239.

(٥٨) *Ibid.*

(٥٩) *Ibid.*

(٦٠) *Ibid.*

(٦١) BA, R 2/14062, fol. 1.

(٦٢) *Ibid.*

(٦٣) Diwidowicz, *op.cit.*, pp. 54-56.

(٦٤) *Ibid.*, pp. 186-188.

(٦٥) رأى كاتب الوثيقة ـ التي هي من دون توقيع ـ في أتباع ناومان، رئيس منظمة اليهود الوطنيين الألمان، وذوي الميول الاندماجية الكلية في المجتمع

الألماني، طابورا خامسا، واتهمهم بذلك لأنهم لم يترددوا في التصويت للحزب النازي، مشيرا إلى غلوهم في التطرف الاندماجي، بحسب اعتقاده. والوثيقة بتاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9703.

(٦٦) Brenner, *op.cit.*, p. 59.

(٦٧) *Ibid.*, p. 36.

(٦٨) سنعود إلى هذه النقطة فيما بعد. يكفي أن نذكر هنا زيارات وايزمن وغولدمان لإيطاليا. وأقام جابوتنسكي معسكرا لتدريب كادر من التنقيحيين في الأكاديمية البحرية سفتيافتشيا (Civitiavecchia). أنظر:
Ibid., pp. 109-125, especially pp. 116-118.
أما بالنسبة إلى العلاقات السياسية بين إيطاليا الفاشستية والتنقيحيين بزعامة جابوتنسكي، فانظر تقرير القنصل الألماني في القدس بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٣، الذي رأى في الحركة التنقيحية «حركة فاشستية يهودية»:
PA, Abt. II, Politik 3, 1. L 301062-64.
أما بشأن علاقات بعض قادة الحركة الصهيونية بإيطاليا الفاشستية، فانظر:
Daniel Carpi, «Weizmann's Political Activity in Italy from 1923-1934,» in *Zionism, Studies in History of the Zionist Movement and of the Jewish Community in Palestine,* Vol. 1 (Tel Aviv: University of Tel-Aviv, 1975).

(٦٩) CZA, S 49/381.

(٧٠) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 1, L 318949.

(٧١) CZA, S 25/9703.

(٧٢) CZA, S 25/9709.
من الجدير بالذكر أن أعلام النازيين، أمثال ألفرد روزنبرغ ويوليوس شترايخر وهتلر نفسه، استعملوا التعبير ذاته، «المشكلة اليهودية»، أحيانا و «المسألة اليهودية» أغلب الأحيان.

(٧٣) CZA, S 25/9809. أنظر محضر الاجتماع بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، في لندن، الذي شارك في حضوره كل من لوكر، وساكر، وزيف:
CZA, S 25/9809.

(٧٤) CZA, L 13/138 I.

(٧٥) *Ibid.*

(٧٦) جاء التعبير في رسالة لوكر إلى أرلوزورف بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٣:

CZA, S 25/794.

(٧٧) CZA, S 25/9809، حضر الاجتماع كل من لوكر، وساكر، وزيف في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٣٣.

(٧٨) *Ibid.*

(٧٩) رسالة لوكر إلى أرلوزورف في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/794 وبيان إلى رئاسة الوكالة اليهودية في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/9809.

(٨٠) *Ibid.*

(٨١) *Ibid.*

(٨٢) رسالة من دون توقيع، ومن الأرجح أنها من مارتن روزنبلوت، لكنها موجهة إلى مكتب المنظمة الصهيونية ـ برلين في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣:
CZA, L 13/138 II.

(٨٣) من لوكر إلى وايزمن في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/794.

(٨٤) CZA, S 25/9809.

(٨٥) برقية من أرلوزورف إلى المكتب الصهيوني في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٣:
CZA, S 25/9809.

(٨٦) CZA, S 25/9809.

(٨٧) *Ibid.*

(٨٨) *Ibid.*

(٨٩) *Ibid.*

(٩٠) رسالة من هانتكه إلى روزنبلوت في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣: CZA, L 13/138 I؛ رسالة من روزنبلوت إلى لانداور في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٦: CZA, L 13/138 II؛ رسالة ـ الأرجح ـ من روزنبلوت إلى هانتكه في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٣٣: CZA, L 13/138 I.

(٩١) أنظر تقرير سيناتور في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢: CZA, S 49/419.

(٩٢) Black, *op.cit.*, p. 90.

(٩٣) جاء توقيع الوثيقة بالأحرف للمحافظة على سريتها: M. achi=Felix ـ أي من أخ فيلكس. ومن الواضح أن المقصود هو مارتن روزنبلوت، أخ فيلكس روزنبلوت: CZA, S 25/794.

(٩٤) رسالة لوكر إلى أرلوزورف في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/794.

(٩٥) رسالة من روزنبلوت إلى لانداور في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٣٣:
CZA, L 13/138 II.

(٩٦) Black, *op.cit.*, p. 91.

(٩٧) أنظر موضوعات اجتماع اللجنة التنفيذية في القدس بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، ورسالة اللجنة القومية بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٣:
CZA, S 25/9809.

(٩٨) صدر البيان بعد مشاورات اشتركت فيها الوكالة اليهودية، وكيرن هايسود، وكيرن كاييمت، واللجنة القومية، واتحاد مهاجري ألمانيا في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٣٣. فيما يتعلق بالاجتماع أنظر:
CZA, S 49/381، وبيان الوكالة اليهودية: CZA, S 25/9703.
أما فيما يتعلق بموقف الكثير من القيادات الصهيونية واليهودية من بيان الوكالة اليهودية، فانظر رسالة مارتن روزنبلوت إلى لانداور في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣: CZA, L 13/138 II.

(٩٩) برقية بتاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٣٣: CZA, S 25/9809.

(١٠٠) تاريخ النداء ٢٩ أيار/ مايو ١٩٣٣: CZA, S 25/9809.

(١٠١) CZA, S 25/9809.

(١٠٢) أنظر رسالة سيناتور إلى لوكر بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٣٣:
CZA, S 49/381.

(١٠٣) Brenner, *op. cit.*, pp. 63-64.

(١٠٤) CZA, S 25/9809.

(١٠٥) رسالة من لانداور إلى سيناتور بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٣٣:
CZA, S 49/381.

(١٠٦) جلسة اللجنة التنفيذية في لندن في حزيران/ يونيو ١٩٣٣: CZA, L 13/138 I.

(١٠٧) *Ibid*. أنظر أيضا: رسالة روزنبلوت إلى هانتكه بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٣٣.

(١٠٨) اتسمت الاتصالات بين المنظمة الصهيونية الألمانية ودوائر الحكومة الألمانية بالسرية التامة، فقد فوجىء هوراس رامبولد، السفير البريطاني في برلين، بنبأ سماح الحكومة الألمانية للمهاجرين إلى فلسطين بالحصول على العملات الصعبة اللازمة لشهادات الهجرة. ونقل النبأ باركسون (Parkison)، من وزارة المستعمرات، إلى برودتسكي، من المكتب الصهيوني في لندن، في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٣. وسارع برودتسكي إلى الإبراق إلى أرلوزورف، رئيس اللجنة السياسية في القدس، في ١٣ نيسان/ أبريل. وبعد أن وصل النبأ إلى مكاتب المنظمة الصهيونية في لندن والقدس، قام لانداور، المشرف على شؤون الهجرة في المكتب الصهيوني في برلين، بالإسراع في مطالبة برودتسكي ضمن رسالة

بأن يترك الانطباع لدى دوائر الحكومة البريطانية بأن تبدو عملية التسهيلات أنها جاءت نتيجة جهود بريطانيا الدبلوماسية من أجل يهود ألمانيا. ومن الممكن أن هدف لانداور كان تعميق التدخل البريطاني. ونحن نعرف من رسالة لانداور إلى سيناتور بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٣٣ أن قرار الحكومة جاء في آذار/مارس وأصبح معلوما لدى الدوائر الصهيونية في برلين منذ ٢٤ من الشهر نفسه، أي قبل وصول الخبر إلى رامبولد: CZA, S 25/9706.

رسالة من لانداور إلى سيناتور في ٢٤ آذار/مارس ١٩٣٣: CZA, S 49/381. وقابل Black, *op.cit.*, pp. 86-88. وبلاك لم يأخذ رسالة لانداور إلى سيناتور بعين الاعتبار، الأمر الذي ترك لديه انطباعا بأن التسهيلات الألمانية جاءت نتيجة زيارة سام كوهن لبرلين في أواخر آذار/مارس.

(١٠٩) رسالة من لانداور إلى سيناتور: CZA, S 49/381.

(١١٠) سنرجع إلى هذا الموضوع لاحقا. من المهم أن نذكر هنا أن بريطانيا استمرت في تقديم التسهيلات؛ ففي رسالة للوكر بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٣٣ بلّغ لوكر الوكالة اليهودية أن الهجرة أصبحت حرّة أيضا بالنسبة إلى حَمَلة شهادات ٥٠٠ جنيه و٢٥٠ جنيها، بينما كانت هذه الشهادات مقصورة سابقا على أصحاب شهادات ١٠٠٠ جنيه: CZA, S 25/9703.

(١١١) دافيد يسرائيلي، «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل، مسألة أرض إسرائيل في السياسة الألمانية ١٨٨٩ ـ ١٩٤٥» (بالعبرية) (رامات غان، ١٩٧٤)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(١١٢) كانت مسألة شراء الأراضي، ولا تزال، موضوع بحث ودراسة. ونكتفي بذكر مرجعين يمثل كل منهما اتجاها في الدراسات بشأن مسألة الأراضي، من دون أن نتطرق إلى المنطلقات النظرية لكل من المؤلفين:

Areil L. Avneri, *The Claim of Dispossession. Jewish Land-Settlement and the Arabs 1878-1948* (New York: Yad Tabenkin, Efal, 1982);

يهوشواع بورات، «من الاضطرابات إلى التمرد: الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧٨)، ص ١٠٥ ـ ١١٧.

(١١٣) أنظر تقارير القنصل الألماني في القدس طوال الأشهر الأولى بعد ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣: PA, Abt. III, Politik 2, Bde. 1, 2.

(١١٤) نحن نعرف اتصالات سام كوهن من رسالتين للانداور: الأولى بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٣٢، والثانية بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٣٣. ولا شك في أن هناك خطأ في طباعة الرسالة الأولى، إذ إن المقصود سنة ١٩٣٣ لا سنة ١٩٣٢، كما

Riyad Nassar Library

تشير الرسالة. وتحتاج شخصية سام كوهن إلى بحث مستقل، إذ لا تزال جوانب معينة من دوره في دفع الاتصالات بين الحركة الصهيونية وأجهزة الحكومة الألمانية إلى الأمام غامضة. أنظر رسالة لانداور إلى سام كوهن: CZA, K 11/180/1، أنظر أيضا: رسالة لانداور إلى يعقوبسن: CZA, S 7/92.

(١١٥) CZA, K 11/180/1.

(١١٦) هناك بعض رسائل الدعوات كتلك بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣١ في: CZA, K 11/180/1.

(١١٧) CZA, S 49/381.

(١١٨) ISA, 1239.

(١١٩) راجع نهاية فصل «الحرب الاقتصادية».

(١٢٠) BA, R 2/14062 Falge 1.

(١٢١) تاريخ رسالة لانداور ٣١ آذار/مارس ١٩٣٢، والأصح ١٩٣٣: CZA, K 11/180/1.

(١٢٢) يميل الدارسون ـ يسرائيلي، وبلاك، ونيكوسيا، وغيرهم ـ إلى الاعتقاد أن كون فولف متزوجا من يهودية هو الدافع إلى تعاطفه مع العمل الصهيوني في فلسطين. لكن شعور التعاطف نحو المشروع الصهيوني في فلسطين لم يقتصر على العاملين في السياسة في الدول الغربية ـ إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا ـ وغيرهم من الذين زوجاتهم يهوديات. وأميل إلى الاعتقاد أن التوجه الفكري والحضاري ـ أو ما يسمى بالألمانية Weltanschaung ـ إلى جانب العنصر السياسي، كانا أحد العناصر الأساسية لهذا التعاطف؛ فقد مثل الاستيطان الصهيوني «التقدم» و«الحضارة»، بينما مثل الفلسطينيون «التأخر» و«التخلف»، من وجهة نظر الكثيرين من العاملين أو المهتمين بشؤون فلسطين.

(١٢٣) CZA, S 25/9809.

(١٢٤) ISA, 1036.

(١٢٥) *Ibid.*

(١٢٦) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 1, 131890, L 318992-93.

(١٢٧) CZA, Z 4/3434. K 11/180/2.

(١٢٨) أمثلة: مقابلة وايزمن لرئيس الحكومة البريطانية في ١ نيسان/أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/9703؛ رسالة من سنكلير إلى وايزمن بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٣: CZA, S 25/9703. أنظر: برقيات السفير الألماني في واشنطن بتاريخ ٢١ و٢٣ نيسان/أبريل ١٩٣٣: PA, Ref. D., Po. 5 Bd. 1, adh 6, Nr. 2.

(١٢٩) CZA, S 25/9706.

(١٣٠) CZA, S 25/9707.

(١٣١) تعرضنا لموضوع تهريب الأموال والأملاك إلى الخارج. وفي الواقع فإن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة شاملة. وعلينا أن نضيف هنا أن هذه العملية استمرت حتى سنة ١٩٣٩ من دون انقطاع، لكن بدرجات مختلفة.

(١٣٢) CZA, L 13/138 I.

(١٣٣) أنظر: رسالة من موريس روتنبرغ إلى دافيغدور غولدسميث بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٣٣: CZA, S 25/9809.

(١٣٤) NA, T 120, Roll 4028.

(١٣٥) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2, L 319110-15.

(١٣٦) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2, L 319147; CZA, Z 4/3434.

(١٣٧) CZA, Z 4/3434.

(١٣٨) Black, *op.cit.*, pp. 148-153.

الفصل الثاني

(١) رسالة من روزنبلوت إلى هانتكه بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, L 13/138/1.

(٢) القوسان موجودان في النص الأصلي. وهنا يتطرق البيان إلى ما راج في قاموس الدعاية النازية من أن الاندماجية تزييف للهوية الألمانية، وأن اليهود هوّدوا الألمانية بعقليتهم المالية والمادية.

(٣) الرسالة إلى المستشار الألماني بتوقيع بلومنفلد، رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية. أما البيان فهو بلا توقيع. ومن الأرجح أن بلومنفلد قام بكتابة البيان بعد مشاورات في المنظمة الصهيونية الألمانية: BA, R 43 II/594, L 38399-403.

(٤) نرى من الواجب الإشارة إلى الأيديولوجية النازية وقاموس دعايتها اللغوي: إن جذور المفاهيم التي راجت آنذاك كـ «القومية» و«الشعبية» (Volkstum) أو «الروحية» (Selltum) و«العرقية» بمضمونها الخُلُقي (Sittlichkeit)، بتعبير آخر: إن المفاهيم السياسية ـ القومية، والسياسية ـ الخلقية ترجع إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، عندما ظهرت الحركة القومية الألمانية. لكن النازيين ربطوا تلك المفاهيم بمفاهيم عرقية كالجنس (Rasse)، والنوع (Art)، والدم (Blut)، وغيرها، وأضافوا نعوتهم العرقية والخلقية مثل: نقي (Reine)

وحقيقي (Wahre) وما شابه ذلك. ونتيجة هذا المزج، تغيرت مضامين المفاهيم وفقدت دلالاتها الأصلية، على الرغم من رؤية النازيين أنفسهم «محدّثين» للفكرة القومية. ويمكن القول باختصار شديد إن الحركة النازية، كحركة قومية أو كحركة تجديد أو تحديث قومية، تمثل مرحلة الانحطاط للحركة القومية. والنازية، كظاهرة تاريخية، هي قومية في حالة أزمة.

ومن يود أن يطلع على مدى شيوع هذه الاستعمالات التعبيرية في الفكر الصهيوني السياسي، عليه أن يراجع مثلا:

Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (Connecticut, 1983), pp. 1-161, 201-215, 252-271.

(٥) محضر جلسة اللجنة التنفيذية في لندن بتاريخ ١ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, L 13/138 I.

(٦) أنظر رسالة روزنبلوت إلى هانتكه بتاريخ ١٤ تموز/يوليو: CZA, L 13/138 I.

(٧) بعض الأمثلة: رسالة من تريزه ـ من دائرة المال في برلين إلى الطبيب بول يسرائيل في ٢ حزيران/يونيو. أنظر أيضا رسالة يعقوبسن إلى المنظمة الصهيونية الألمانية بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٩٣٣: CZA, S 7/92.

(٨) PA, Abt. III, Politik II, Bd. L. 319122-25.

(٩) أنظر أيضا رسالة روزنبلوت إلى هانتكه في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٣٣: CZA, L 13/138 I.

(١٠) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2, L 319121-28.

(١١) ذكر أوسشكين في رسالة إلى مكتب الكيرن كاييمت في برلين أنه طلب من سام كوهن العمل على تحرير نصف مليون مارك: CZA, K 11/180/1.

وأطلع سام كوهن وزارتي الخارجية والاقتصاد في برلين على توجه أوسشكين إليه وإلى مكتب الكيرن كاييمت في برلين:

PA, Abt. III, 2, Bd. 1, L. 319143-44, L 319145 Kitilop.

(١٢) PA, Abt. III, Politik 2, Bd2, L 319130-34.

(١٣) NA, T 120/4028, L 015512-17.

(١٤) BA, R2/14063.

(١٥) CZA, Z 4/3434.

(١٦) توجد الوثائق والمؤلفات القصيرة في هذا المجال بوفرة. ونكتفي بالإشارة إلى رسالة من روزنبلوت إلى هانتكه في حزيران/يونيو (ويمكن مراجعة محاضر جلسات اللجنة التنفيذية والقيادات الصهيونية، ولا سيما المشرفة منها على

شؤون الهجرة): CZA, L 13/138 I. وهناك الكثير من الدراسات الاقتصادية لحركة الاستيطان، نذكر منها في هذا المجال:
Dan Dinner, *Israel in Palaestina: Uber Tausch und Gewalt in Vorderen Orient* (Koenigstein/Ts., 1980).

(١٧) تاريخ طلب أغناتس إيلرن هو ١٨ حزيران/يونيو، وتاريخ رسالة لانداور هو ٢٠ حزيران/يونيو: CZA, K 11/180/2.

(١٨) ISA, 1036.

(١٩) CZA, L 13/138 I.

(٢٠) BA, R 43 II/594. L 382399.

(٢١) أنظر رد لانداور على رسالة بنر في ٣ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 7/92. أنظر رسالة مارغوليس إلى هوفيان في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9706.
كشف كوهن عن اتصالاته بممثلي المؤسسات الصهيونية قبيل سفره إلى ألمانيا وما اعتبره «توكيلا» في رسالة له في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣: CZA, Z 4/3434.

(٢٢) رسالة من لانداور إلى هوفيان بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9706, L 13/138/1.

(٢٣) لم يكن لانداور رئيس المنظمة الصهيونية الألمانية، كما يرى بلاك، بل كان رئيس المكتب الفلسطيني الذي عرف بـ Palaestina Amt. وقد مثّل لانداور دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، نظرا إلى طبيعة عمله الرئيسي: الإشراف على توزيع شهادات الهجرة، وتنظيم الاتصالات المالية بدائرة العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد الألمانية. كما أن الاجتماع عقد في ٢١ تموز/يوليو، لا في ٢٠ تموز/يوليو كما يشير بلاك، مع رئيس دائرة لم يذكر اسمه. ولا تشير الوثيقة بوضوح إلى أن الاجتماع كان مع هارتنشتاين، بل مع Dezernent - أي رئيس دائرة - من دون ذكر الاسم. ومن الخطأ الإشارة إلى أن هارتنشتاين أدار جميع المحادثات مع كوهن والمؤسسات الصهيونية. وعلى الرغم من محاولة بلاك مراعاة الدقة، كذكر الساعات وأحيانا الدقائق، فإنه يجب قراءة دراسته بشيء من الحذر، حتى فيما يتعلق بالمعلومات، على الرغم من مساهمته في كشف بعض جوانب اتفاقية الترانسفير. إن ما يؤخذ على بلاك هو أنه لم يأخذ في دراسته القيمة رواية سام كوهن بعين الاعتبار:
Edwin Black, *The Transfer Agreement, The Untold Story of the secret*

Agreement between «The Third Reich» and the Jewish Palestine (London, 1984), pp. 228-233.

(٢٤) رسالة من لانداور إلى هوفيان بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9706.

(٢٥) CZA, S 25/9707.

(٢٦) هذا بحسب رواية لانداور. ومما يثير التساؤل أن سيناتور قام أيضا بكتابة مذكرة (Memorandum). ولا نعرف بالضبط هل قصدت وزارة الاقتصاد لانداور شخصيا أم المكتب الصهيوني والمنظمة الصهيونية الألمانية. وتختلف مذكرة لانداور عن مذكرة سيناتور في أنها موجهة إلى وزارة الاقتصاد، بينما اكتفى سيناتور بكتابة المذكرة من دون ذكر أية وزارة. وربما قصد سيناتور بمذكرته عرض أفكاره داخل جلسات المكتب الفلسطيني والمنظمة الصهيونية. وتاريخ مذكرة لانداور هو في ١٩ تموز/يوليو. أما مذكرة سيناتور فتاريخها هو ٢٤ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 7/84, S 25/9706.

(٢٧) من لانداور إلى هوفيان في ٢١ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9706.

(٢٨) Black, *op.cit.*, pp. 232-234.

(٢٩) Francis R. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question* (London, 1985), p. 45; Black, *Ibid.*, pp. 233-234.

(٣٠) من مارغوليس إلى هوفيان في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9706.

(٣١) وهذا ما تجاهله بلاك. ولا أدري كيف يصف سام كوهن بخائن بعكس غيره (p. 840). ومن الواضح أن تجاهله يعود إلى رغبته في مواصلة نسج «العنصر البطولي» للانداور ومارغوليس. أنظر: Black, *op.cit.*, pp. 234-238. وقد وقّع مارغوليس الوثائق بالعبرية باسم «مارغوليت». قابل ذلك برسالة كوهن بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣: CZA, Z 4/3434.

(٣٢) CZA, S 25/9706.

(٣٣) *Ibid.*

(٣٤) رسالة من مارغوليس إلى القنصل الألماني بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 25/9706.

(٣٥) هذا عكس ما يراه بلاك، وتؤكده رسالة كوهن إلى الدكتور إيبرل (Eberl) من وزارة الخارجية الألمانية، في آب/أغسطس ١٩٣٣. قابل بـ: Black, *op.cit.*, p. 242.

(٣٦) *Ibid.*

(٣٧) من سام كوهن إلى الدكتور إيبرل بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٣٣. قابل بـ:
Black, *op.cit.*, pp. 245, 411.

(٣٨) *Ibid.*, p. 248.

(٣٩) سام كوهن، ملاحظات بشأن اتفاقية الترانسفير ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣:
CZA, Z 4/3435.

لا نعرف إلى من وجّه سام كوهن هذه الرسالة. قابل: من لانداور إلى لودفيغ بنر في ٣ تموز/يوليو ١٩٣٣: CZA, S 7/97.

(٤٠) قابل بـ:
Werner E. Braatz, «German Commercial Interests in Palestine: Zionism and the Boycott of German Goods, 1933-1934,» in *European Studies Review*, Vol. 9 (1979), pp. 501-503.

(٤١) CZA, S 7/84.

(٤٢) *Ibid.*

(٤٣) الرسائل والمذكرات المهمة لاتفاقية الترانسفير: رسالة من شويرل إلى هوفيان في ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٣: CZA, S 7/84؛ رسالة من لانداور إلى هارتنشتاين في ١٧ آب/أغسطس ١٩٣٣: *Ibid.*؛ رسالة من هوفيان إلى وزير الاقتصاد في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٣: *Ibid.*؛ رسالة من شويرل إلى هوفيان في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٣٣: *Ibid.*؛ رسالة من وزارة الاقتصاد إلى الدوائر الحكومية في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٣٣: BA, R 2/14064.

(٤٤) أعدت دائرتا الإرشاد للهجرة (Auswanderungsberatungsstelle) في برلين وفرانكفورت هذه الدراسة، بواسطة شبيكا (Specka) في برلين وفايدنر (Weidner) في فرانكفورت، وذلك بناء على طلب من وزارة الداخلية، وتم إرسال نسخة إلى وزارة الاقتصاد ونسخة إلى وزارة المال:
BA, R 2/14063. Nr. 140-158.

(٤٥) أنظر رسالة إلى هانتكه في ١٤ تموز/يوليو ١٩٣٣ (من روزنبلوت على الأرجح): CZA, L 13/138 I.

(٤٦) CZA, L 9/441. توجه لانداور وشكولنيك بعد ذلك إلى برلين واجتمعا إلى هوفيان تحضيرا للمفاوضات في وزارة الاقتصاد.

(٤٧) CZA, S 25/9703.

(٤٨) Black, *op.cit.*, pp. 287-291.

(٤٩) *Ibid.*, pp. 307-324.

Riyad Nassar Library

(٥٠) مراجع المحاضر في: CZA, Z 4/232/4.

(٥١) محاضر المؤتمر الصهيوني في: CZA, Z 4/232/4, p. 43.

(٥٢) Black, *op.cit.*, pp. 77-78; Brenner, *op.cit.*, pp. 109-110.

(٥٣) Brenner, *op.cit.*, pp. 117, 127-128.

(٥٤) *Abendblatt National-Zeitung*, V. 25. 10. 1933; PA, Abt, III, Politik 2, Bd. 2, L 319168.

(٥٥) زار وايزمن لندن في بداية آذار/مارس، أي قبل نشوء أزمة أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، واجتمع إلى رئيس الحكومة البريطانية ووزير خارجيته. وألقى في ٢ نيسان/أبريل خطابا في الكتلة البرلمانية المناصرة للحركة الصهيونية. ومما يلفت الانتباه ملاحظة رئيس الحكومة بشأن اختيار واكهوب، المندوب السامي في فلسطين، بأنه جاء ليقوم بـ «أفضل خدمة لنا ـ أي للحركة الصهيونية»، بحسب رواية وايزمن: CZA, S 25/9703.

وفي الواقع، فإن السير هوراس رامبولد، سفير بريطانيا في برلين، راقب تطور سياسة ألمانيا اليهودية عن كثب، وجعل من السفارة البريطانية قناة اتصال بين الدوائر الوزارية الألمانية وقيادات الحركة الصهيونية. ووجّه رامبولد نشاطه الدبلوماسي نحو احتواء أزمة المقاطعة المتبادلة في نهاية آذار/مارس وبداية نيسان/أبريل، وتسهيل هجرة اليهود الألمان خلال الأشهر الأولى لصعود النازية إلى الحكم. أنظر: محاضر المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في براغ:
CZA, Z 4/232/4, pp. 32-33, 41.

(٥٦) هناك الكثير من الوثائق التي تناولت هذا الموضوع. أنظر رسالة روبنسون إلى موتسكن بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/9706؛ برقية من الوكالة اليهودية إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في لندن بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٣٣: CZA, S 25/9809؛ بيان اجتماع فرع الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٣٣، ورسالة موريس روتنبرغ إلى دافيغدور غولدسميد بتاريخ ١٢ أيار/مايو: CZA, S 25/9809.

(٥٧) بذلت القيادات الصهيونية واليهودية جهودا لجعل الولايات المتحدة وبريطانيا تقومان بدور الوساطة لحمل هتلر على إلغاء المقاطعة الاقتصادية ضد يهود ألمانيا في بداية نيسان/أبريل:
Braatz, *op.cit.*, pp. 487-490; Black, *op.cit.*, pp. 53-55, 58-66.

(٥٨) حاول موسوليني إقناع هتلر بالعدول عن إعلان مقاطعة يهود ألمانيا في بداية نيسان/أبريل؛ إذ إنه أمر سفيره في برلين بالاجتماع إلى هتلر في ٣١ آذار/

مارس. وكان موسوليني قد رأى في هتلر تلميذا له، كما أن هتلر كنّ عطفا خاصا للنظام الفاشستي ولموسوليني. وقابل هتلر تشيروتي (Cerruti)، سفير إيطاليا في برلين، قبل انعقاد الحكومة الألمانية في ٣١ آذار/مارس ١٩٣٣ للبحث في إعلان هتلر مقاطعة يهود ألمانيا. وكانت ردة فعل هتلر عنيفة. وبذلك انتهت محاولة الوساطة الإِيطالية بالفشل. أنظر:
Daniel Capri, «Weizmann's Political Activity in Italy from 1923-1934,» in *Zionism, Studies in History of the Zionist Movement and the Jewish Community in Palestine,* Vol. 1 (Tel Aviv: University of Tel Aviv, 1975), pp. 202-204.

(٥٩) *Ibid.*, p. 206.

(٦٠) *Ibid.*, pp. 205-206.

(٦١) *Ibid.*, pp. 206-208.

(٦٢) *Ibid.*, p. 207.

(٦٣) *Ibid.*, pp. 217, 212-213. من الممكن أن رد وايزمن عبّر عن موقفه في شباط/فبراير ١٩٣٤ أكثر من موقفه في نيسان/أبريل؛ فزيارته في نيسان/أبريل، ورسالته إلى موسوليني في حزيران/يونيو ١٩٣٣، ومحاولة سام كوهن ترتيب زيارة له لبرلين فيما بعد، تؤكد عكس رفضه مفاوضات مع «الحيوانات المفترسة».

(٦٤) وجد مبدأ المفاوضات مع ألمانيا قبولا عاما عند الأغلبية الساحقة من التيارات السياسية المختلفة داخل الحركة الصهيونية، باستثناء التنقيحيين. لكن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك اختلافات بين وجهات النظر الفردية، أو الفئوية، أو الحزبية، بشأن الوسائل والأُطر.

(٦٥) راجع أعلاه: الفصل الأول، «ثالثا: نحو مفاوضات مع ألمانيا النازية».

(٦٦) يرجع تاريخ مذكرة سيناتور إلى ٢٤ تموز/يوليو ١٩٣٣، أي قبيل عقد اتفاقية الترانسفير: CZA, S 25/9706, S 7/84.

(٦٧) ذُكر لي أن الجزء الذي ما زال سريا في المحفوظات الصهيونية ذو طابع شخصي محض، وليست له علاقة بزيارته ألمانيا.

(٦٨) CZA, S 25/9706.

(٦٩) راودت وايزمن فكرة تدويل أزمة يهود ألمانيا منذ المرحلة الأولى، بعد أن قرر المؤتمر الصهيوني في براغ إقامة مكتب لتوطين يهود ألمانيا برئاسة وايزمن؛ فقد أعد مذكرة لجون سيمون، وزير الخارجية البريطانية، بهذا الخصوص. واعتقد

Riyad Nassar Library

وايزمن أنه يمكن إقناع لورد سيسل بتولي منصب مندوب عصبة الأمم لشؤون يهود ألمانيا. وأُعلم كل من روبين وليبسكي بجهوده في هذا الخصوص. أنظر رسالة وايزمن إلى لبسكي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣: CZA, L 9/150، وإلى روبين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣: CZA, S 25/9809.

(٧٠) بعث فولف برسالته الأولى في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣، وقام مرة ثانية، بعد مقابلة مع سام كوهن، بإرسال مذكرة أُخرى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣: PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2, L 319186-92.

(٧١) رسالة مذيلة بتوقيع M.R. أو M.K. إلى زيغفريد موزس، رئيس اتحاد المنظمة الصهيونية الألمانية لاحقا، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣:
CZA, S 7/84.
وعلينا أن نتحفظ إزاء مواقف الشخصيات القيادية الصهيونية ـ كلانداور وهوفيان وروبين وغيرهم ـ من سام كوهن، لما أبدته هذه الشخصيات من معارضة له ولأنشطته المختلفة.

(٧٢) واصل وايزمن اتصالاته بإيطاليا بواسطة كاتستيني (Catstini) وثيودولي (Theodoli)، بعد مقابلة موسوليني في نيسان/أبريل ١٩٣٣. وكان موضوع الاتصالات الرئيسي تقسيم فلسطين؛ فقد شغل كاتستيني منصب رئيس لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم، وفوجئت وزارة المستعمرات البريطانية بهذه الاتصالات عندما بعث كاتستيني بتقرير عن مقابلته لوايزمن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بحثا خلالها في موضوع تقسيم فلسطين: Carpi, *op.cit.*, pp. 208-210. ولم يقابل وايزمن موسوليني في كانون الأول/ديسمبر كما كان مرتقبا، بل تم اللقاء بينهما في ١٧ شباط/فبراير، وبحثا في موضوع تقسيم فلسطين. هل هناك علاقة بين تأجيل لقاء وايزمن ـ موسوليني وبين فشل سام كوهن في تحديد موعد لقاء مع أحد موظفي وزارة الخارجية الألمانية؟

(٧٣) NA, T 120. Roll 4028, L 015542-43. أثارت الاتصالات بين وايزمن وكوهن أولا، وزيارة كوهن لبرلين بعد ذلك، للقيمين على تنفيذ اتفاقية الترانسفير في تل أبيب وبرلين. ويظهر أن العداء لسام كوهن، الذي نشأ بعد اتفاقية سام كوهن الأولى في أيار/مايو، عاد إلى سابق عهده. فقد ظن كل من لانداور وكرامر أن هدف سام كوهن كان بعث الشك والريبة لدى الدوائر الوزارية الألمانية في إخلاص هوفيان والقيمين على تنفيذ اتفاقية الترانسفير من ناحية أو العمل على الحصول على مكانة احتكارية (بالتعاون والتعامل مع وايزمن). وعاد السبب الرئيسي للعداء بين لانداور وكوهن إلى اعتقاد لانداور أن نشاط كوهن انتهاك

لصلاحية المنظمة الصهيونية الألمانية ومكتب الهجرة (وقد دُعي مكتب فلسطين) اللذين يملكان، بحسب رأيه، الحق الكلي في التداول مع دوائر الحكومة الألمانية في شؤون يهود ألمانيا. أنظر: رسالة لانداور إلى مكتب فلسطين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣؛ رسالة من A.K. (كرامر) إلى زيغفريد موزس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر؛ رسالة من لانداور إلى مكتب فلسطين (كرامر) بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣: CZA, S 7/84.

(٧٤) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2, L 319204-5.

(٧٥) من فولف إلى بروفر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣: ISA, 1036؛ من ماركوس إلى سيناتور في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤: CZA, S 7/85؛ من سيناتور إلى فاسرمان في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤: CZA, S 7/172.

(٧٦) مما يجدر الإشارة إليه أن وايزمن لم يقم بزيارة روما ومقابلة موسوليني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٣، كما كان منتظرا. ومن هنا أميل إلى الاعتقاد أن هناك علاقة بين رفض قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية وبين تأجيل وايزمن زيارته لإيطاليا. ويظهر أن فكرة تقسيم فلسطين كانت الموجّه لنشاط وايزمن السياسي آنذاك؛ إذ إن «حل مشكلة يهود ألمانيا» ضمن إطار دولي استدعى تقسيم فلسطين. كما اقتضى تنظيم نقل يهود ألمانيا وتصفية أملاكهم أيضا اتفاقا عاما بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية. ومن الصعب فهم رفض وزارة الخارجية الألمانية لزيارة وايزمن. ومن الممكن أن الشكوك التي أثارها العاملون في جهاز الترانسفير - وبالتحديد لانداور ومارغوليس - بشأن وساطة سام كوهن تركت أثرها في شميدت - رولكه، رئيس دائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية. ولا شك في أن وايزمن علم بما أراد سام كوهن القيام به، لكن موقفه ما زال غامضا؛ فالمادة الوثائقية المتعلقة بذلك غير متوفرة. ويبدو لي أن مراسلات كوهن - وايزمن أُهملت عندما نشرت مراسلات وايزمن فيما بعد.

(٧٧) واصل وايزمن جهوده الدولية من أجل حل «مشكلة يهود ألمانيا». فقد اجتمع إلى موسوليني في ١٧ شباط/فبراير ١٩٣٤، وطرح تقسيم فلسطين. وعلى صعيد السياسة الدولية، فقد ارتأى أن تحالفا بين إيطاليا وفرنسا وإنكلترا هو الحل «المنطقي» لمواجهة خطر النازية: Carpi, *op.cit.*, p. 215.

(٧٨) PA, Inland II A/B, 83-21, Bd1.

من كوخ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٤. رودلف براون رسام يهودي ذو جنسية نمساوية، عاش أحيانا في براغ، إلا إنه كان كثير السفر.

Riyad Nassar Library

وقام برسم شخصيات مشهورة كمساريك، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابق، والبابا. ولم ينتم براون إلى أي تيار صهيوني محدد، لكنه كان على علاقات وثيقة بقيادات من مختلف التيارات السياسية والفكرية، الصهيونية واليهودية على حد سواء.

(٧٩) من السفارة الألمانية في بوخارست إلى وزارة الخارجية في ٢ حزيران/يونيو ١٩٣٤: PA, Inland II A/B, 83-20, Bd. 2, K 330184/85.

بعث بارابتارلو إلى السفارة الألمانية في بوخارست برسالة أُخرى في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤ بيّن فيها مجددا أهداف تنظيمه. ويمكن أن نستخلص من رسالته أن هذا التنظيم، الذي دعاه «الحزب العالمي الفاشستي اليهودي»، تألف من العناصر اليمينية الصهيونية، التي لم تحاول الانضمام إلى المنظمة الصهيونية العالمية، نظرا إلى سياستها الموالية لبريطانيا. ولما كانت جماعة بارابتارلو محدودة العدد وعديمة التأثير، كما أشار تقرير السفارة، فإنها لم تحظ باهتمام السلطات الألمانية.

(٨٠) BA, R 43 II/602.

(٨١) Jacob Boas, «A Nazi Travels to Palestine,» in *History Today* (London, 1980) pp. 34-35; Brenner, *op.cit.*, p. 84.

نشر البارون فون ملدنشتاين المقالات باسم مستعار، لكن هوية كاتب المقالات كانت معروفة لدى دائرة التحرير ولدى المشرفين على سياسة الجريدة.

(٨٢) من بسمارك إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٤: PA, Inland II A/B. 83-63, Bd. 2, E 612477-79.

(٨٣) PA, Inland II A/B, 83-20, Bd. 2, K 330156/57.

حذف فون نويرات بعض التعابير من النص الذي حرره بيلو - شفانته لحل بعض التناقضات. وبينما تطرق بيلو - شفانته إلى ضرورة وقف حركة المقاطعة كليا كأحد الشروط الأساسية، اكتفى نويرات بالتعميم. نص بيلو - شفانته في: PA, Inland II A/B, 83-20, Bd. 2, K 33014.

(٨٤) سنعرض حادثة شتيرن بالتفصيل في مكان آخر، ونكتفي هنا بالإشارة إلى دور الوساطة.

(٨٥) إذا عرضنا الدراسات التي تناولت العلاقات بين الحركة الصهيونية وأجهزة الحكم النازي، حتى ظهور دراسة إدوين بلاك (١٩٨٤)، نجد أن الاتجاه العام مال إلى إضفاء الطابع الفردي على الاتفاقيات بين كلا الطرفين؛ إذ تردد بعض التعابير ذات الطابع الفردي، مثل: «اتفاقية سام كوهن»، و«اتفاقية هوفيان»،

و«صفقة فاربورغ» لتصدير الحمضيات، و«اتفاقية موزس»، و«خطة فاربورغ»... إلخ. صحيح أن المنظمة الصهيونية والمؤيدين لها من اليهود اللاصهيونيين افتقروا إلى عناصر كثيرة من مقومات الحكومة، إلا إن إضفاء الصيغة الشخصية سهّل عليها نفي مسؤوليتها الرسمية من ناحية، والعمل على تحقيق أهداف هذه «الاتفاقيات الفردية» من ناحية أُخرى. وهذه الازدواجية، كاستراتيجية سياسية، صبغت العلاقات الصهيونية الألمانية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

(٨٦) Paltreu، وهو اختصار لعبارة Palaestina Treuhandstelle zur Beratung deutscher Juden G. M. B. H.، أي: «مكتب اليد الأمينة الفلسطينيّ لإرشاد (بمعنى تقديم نصائح) اليهود الألمان محدود الضمان.»

(٨٧) من ماركوس إلى لانداور (الوكالة اليهودية) في ١٤ شباط/فبراير ١٩٣٤: CZA, S 7/86.

(٨٨) شويرل في شباط/فبراير ١٩٣٤: CZA, R2/14064.

(٨٩) من ماركوس إلى لانداور في ١٤ شباط/فبراير ١٩٣٤: CZA, S 7/86.

(٩٠) من ماركوس وبيرمان إلى قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٣٤: CZA, S 7/86؛ برقية من إدارة الترانسفير (هعبراه) إلى بالتروي في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٣٤: BA, R2/14065.

(٩١) المرسوم رقم ٥٩/ ٣٤ في ٢٣ حزيران/يونيو. أنظر أيضا رسالة فالديك إلى الدوائر الوزارية المختلفة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٣٤: BA, R2/14065.

(٩٢) الرسالة من دون توقيع واضح، لكن إشارة L D تشير إلى لانداور، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٣٤: CZA, S 7/87.

(٩٣) BA, R 43 II/809.

(٩٤) من ماركوس إلى لانداور في ٨ آذار/مارس ١٩٣٥: CZA, S 7/174.

(٩٥) BA, R 2/14069.

(٩٦) رسالة لانداور في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من دون توقيع. لكن إشارة Mg تشير إلى مارغوليس. ومسودة رسالة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر إلى القنصل الألماني: CZA, S 7/172؛ بلور مارغوليس آراءه في رسالة إلى إدارة الترانسفير بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٣٤: CZA, S 7/173.

(٩٧) من دافيد إلى إدارة الترانسفير في ٦ آذار/مارس ١٩٣٥: CZA, S 25/9810.

(٩٨) CZA, S 7/174.

(٩٩) من دافيد إلى إدارة الترانسفير في ٦ آذار/مارس ١٩٣٥: CZA, S 25/9810.

(١٠٠) من موزس إلى إدارة الترانسفير في ٢٨ أيار/مايو ١٩٣٥: CZA, S 7/176. أنظر في المصدر نفسه رسالة لانداور إلى موزس في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٣٥.

(١٠١) ومع ذلك أثارت إقامة إنتريا نقد بعض المنظمات اليهودية. وقد بعث لانداور في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ برسالة إلى ستيفان وايز ولبسكي ألقى فيها الأضواء على إنتريا. ويبدو أن موزس بذل كل جهد لتجنب أية معارضة لاتفاقيته، فلجأ إلى العمل الصامت وتجنب النشر والإعلام الواسعين: CZA, S 25/9810.

(١٠٢) Brenner, *op.cit.*, p. 71.

(١٠٣) PA, Inland II A/B, 82-29. Bd. 1. التقرير الثاني عن المؤتمر الصهيوني في لوزان في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥. وهو يذكرنا برد الوفد الصهيوني خلال الاجتماع إلى غيرنغ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٣. كما يذكرنا أيضا برسالة بلومنفلد إلى هتلر في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٣٣.

(١٠٤) نص رسالة شرتوك ـ بالعبرية ـ بلا تاريخ. وقد صدر النص الرسمي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، وكلا النصين في: CZA, S 25/9755.

(١٠٥) هكذا وجهت الانتقادات إلى ماكس فاربورغ عندما حاول القيام بمشروع لنقل ٢٥٠ مليون مارك من أجل نقل يهود ألمانيا إلى البلاد الأخرى. فقد أثار المشروع استياء عند الكثيرين من قادة الحركة الصهيونية لأنه هدف إلى نقل أصحاب رؤوس الأموال إلى الدول والبلاد الأُخرى، كالبرازيل وبنما، وترك «الفقراء» لاستيعابهم في فلسطين. رسالة إلى سيناتور (من دون توقيع) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦: CZA, S 25/9810.

(١٠٦) شكلت قوانين نيرنبرغ العنصرية خطوة أُخرى في محاولة جديدة لطرد يهود ألمانيا بـ «الطرق القانونية». إذ فقد اليهود حق المواطنة، وأصبحوا «أتباع دولة» بعد أن كانوا «مواطني دولة». وتجددت موجات الهجرة وتهريب الأموال بصورة فاقت أزمة آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٣٣ بعد صدور القوانين. وحاولت الدوائر الحكومية، ولا سيما في وزارتي الاقتصاد والداخلية، ضبط أعمال تهريب الأموال؛ فعقدت اجتماعات متتالية في أواخر سنة ١٩٣٥، وأجرت اتصالات بالوزارات الأُخرى وجهاز الشرطة لاتخاذ الخطوات الضرورية للحد من تهريب الأموال، لكن من دون جدوى. وفي أحد هذه الاجتماعات اقترح فولتات (Wohlthat)، من وزارة الاقتصاد، السماح لأصحاب رؤوس الأموال بإخراج ما يقرب ثلث قيمة أملاكهم بطرق مشروعة، نظرا إلى فشل جميع الوسائل للحد من تهريب رؤوس الأموال. ومع أن علاقة موضوعنا بتهريب

Riyad Nassar Library

أموال أصحاب رؤوس الأموال محدودة، فإننا نكتفي بالإشارة إلى بعض المصادر: مذكرة هارتنشتاين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ إلى إدارة المصرف المركزي، وبيان اجتماع في وزارة الاقتصاد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر: BA, R 18/5514؛ مذكرة فولتات ـ ملحق لدعوته في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥ إلى عقد اجتماع في ١١ من الشهر نفسه: BA, R 2/5977؛ مذكرة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، بعد اجتماع حضره مندوبون عن مكتب رودلف هس، نائب هتلر، ووزارات الاقتصاد والمال والخارجية، والمصرف المركزي: BA, R 2/14069؛ تقرير من مكتب الاستعلامات المركزي في مكتب المال في برلين في ٢ شباط/فبراير ١٩٣٦: BA, R 2/5978.

هناك الكثير من الأمثلة لضبط محاولات تهريب الأموال: تقرير من رئاسة مكتب المال في فيرتسبورغ بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٣٦: BA, R 2/5978.

واستمرت محاولات تهريب رؤوس الأموال حتى نشوب الحرب سنة ١٩٣٩، وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد تجدد تهريب الأموال كلما قامت الحكومة بسن قوانين وإصدار مراسيم جديدة لجعل بقاء اليهود في ألمانيا غير محتمل. وهكذا تجدد تهريب رؤوس الأموال على نطاق واسع عندما شرعت الحكومة في سياسة إخراج اليهود كليا (ما يعرف بـ Ausschaltung) من الحياة الاقتصادية.

(١٠٧) هكذا بعث مركز الشرطة في برلين إلى مراكز الشرطة في جنوب ألمانيا برسالة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٣٦ كشفت عن تهريب مليوني مارك من أموال المنظمة الصهيونية الألمانية بواسطة وكلاء في سويسرا:
NA, T 175, Roll 413, L 2938643.

(١٠٨) من وايزمن إلى صموئيل، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥:
CZA, S 53/1623.

(١٠٩) من شاريت إلى بن ـ غوريون في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥:
CZA, S 25/9809.

(١١٠) من بن ـ غوريون إلى ماركس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥:
CZA, S 53/1623.

(١١١) سنعرض في فصل آخر لتأثير نشوء أزمة يهود ألمانيا في جمع رؤوس الأموال.

(١١٢) مذكرة فولتات إلى الدوائر الوزارية، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥: BA, R 2/14069؛ ملاحظات بشأن الاجتماع، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥: المصدر نفسه.

(١١٣) BA, R 18/5514.

(١١٤) سنعود إلى ذلك في الفصل المقبل.

(١١٥) بعث رايخرت، مندوب وكالة الأنباء الألمانية، بأول تقرير في ٢٣ نيسان/أبريل، ثم تلاه دولي بتقرير مطول في ٢٨ نيسان/أبريل:
PA, Abt. III Politik 21 5, Bd. 5, L 319358-61.

(١١٦) لم يكن فولف، القنصل السابق، محببا لدى دوائر الحزب النازي. وعندما قدم طلبا للانتساب إلى الحزب رفض طلبه بحجة أن زوجته يهودية. وكان دولي، قبل تعيينه قنصلا في القدس، عضوا في الحزب. ومع أنه لم يبد حماسة مغالية للحركة الصهيونية ونشاطها في فلسطين، فإنه حافظ على علاقة عمل وثيقة خاصة بجهاز الترانسفير. أنظر رسالة ماركوس إلى لانداور بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥: CZA, S 7/178.

(١١٧) في مقابل ذلك حث دولي وزارة الخارجية على بذل الجهود لدى وزارة الاقتصاد لإصدار إذن آخر للترانسفير في العراق بعد وصول طلب إدارة الترانسفير في ١٩ أيار/مايو ١٩٣٦ بيوم واحد. وهذا يدل على تنسيق مسبق بين إدارة الترانسفير ودولي. برقية بلا تاريخ إلى وزارة الخارجية وجواب لفايلخنفلد في ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٦: ISA, 1252. وفعلا، فقد منحت وزارة الاقتصاد إدارة الترانسفير إذنا جديدا حمل توقيع دانييل، وصدر في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٣٦. وسمح الإذن لإدارة الترانسفير باستيراد وتسويق سلع بمبلغ ٦٥ ألف جنيه فلسطيني: ISA, 1252.

(١١٨) من القنصلية الألمانية إلى فلمان في آب/أغسطس: ISA, 1253.

(١١٩) ISA, 1251.

(١٢٠) ISA, 1271.

(١٢١) من فلمان إلى دولي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦: ISA, 1272.

(١٢٢) من دوتمان في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦: ISA, 1253.

(١٢٣) كان موقف دوائر الترانسفير سلبيا تجاه شنايدر خلال عمله في وزارة الاقتصاد. وقد نسب مارغوليس إليه رفض وزارة الاقتصاد «في اللحظة الأخيرة» منح إدارة الترانسفير حرية العمل في الشرق ـ ولا سيما في مصر ـ من دون قيود. أنظر رسالة مارغوليس إلى أعضاء إدارة الترانسفير في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٣٥:
CZA, S 7/173.

(١٢٤) ISA, 1272. أنظر رسالة شنايدر إلى دولي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦ للاطلاع على تفصيلات رحلة شنايدر: ISA, S 7/173.

Riyad Nassar Library

(١٢٥) من أونترمولي إلى وزارة الخارجية: ISA, S 7/173.

(١٢٦) رسالة من الترانسفير إلى القنصل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤: CZA, S 7/171.

(١٢٧) Black, *op.cit.*, pp. 315-324.

(١٢٨) من وايزمن إلى لبسكي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣: CZA, L 9/150.

(١٢٩) أنظر رسالة القنصل الألماني إلى وزارة الخارجية في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٣٤: ISA, 1264.

(١٣٠) *Ibid.*

(١٣١) أنظر: CZA, Z 4/3434. Export of Oranges from Palestine to Germany؛ رسالة لاندفير (Landwehr) إلى رئيس قسم العملات الصعبة في مكتب المال القطري في هامبورغ بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤: ISA, 1265.

(١٣٢) حاول روبين نفي مساهمة المؤسسات الاقتصادية اليهودية في فلسطين في زيادة الصادرات الألمانية إلى البلاد المذكورة، وذلك في رسالة إلى ميسكواه (Messiqua)، أحد رؤساء الشركات التجارية الكبرى في مصر، بتاريخ ١٩ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤. لكن سيناتور أكد صحة ما تردد من نقد لسياسة الترانسفير في رسالة إلى يافه (Jaffe) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤: CZA, Z 4/3434.

(١٣٣) *Ibid*. تتكرر هذه الحجج في شتى المراسلات التي تناولت مسألة تصدير الحمضيات إلى ألمانيا.

(١٣٤) من فولف إلى وزارة الخارجية في ٢٧ حزيران/يونيو: ISA, 1264.

(١٣٥) برقية من فولف إلى وزارة الخارجية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأخرى في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤: ISA, 1265.

(١٣٦) نص الرسالتين في: CZA, Z 4/3434.

(١٣٧) لا تهمنا هذه التغييرات الطفيفة؛ فقد نصت الرسالة الأولى بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤ على ضرورة دفع ثمن ٥٠٪ من الصادرات الألمانية إلى دول الشرق الأقصى والهند ومصر بالعملة الصعبة، بينما وجب دفع ٣٠٪ فقط بالعملات الصعبة، طبقا لرسالة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥.

(١٣٨) من لوكر إلى كابلان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤: CZA, Z 4/3434.

(١٣٩) *Ibid.*

(١٤٠) *Ibid.*

(١٤١) من سيناتور إلى لوكر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٣٥: *Ibid.*

(١٤٢) راجع رسالة هارتنشتاين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥: *Ibid.*, ISA, 1265. من لاندفير إلى وزارة الخارجية في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦: ISA, 1265؛ ملاحظات بشأن تصدير الحمضيات بعد جلسة ٢٢ آذار/مارس ١٩٣٦: ISA, 1252.

(١٤٣) من الأرجح أن أبيرلي (Aberle)، من الهيكليين الألمان في فلسطين ووكيل شركة الشرق للنقل، كان وراء رفض التاجي الفاروقي تصدير الحمضيات ضمن إطار الترانسفير. وكان الدافع لدى أبيرلي تأمين شحن أكبر كمية من الحمضيات على متن سفن شركة الشرق للنقل، كما أشار فورست، القنصل الألماني في يافا. فيما يتعلق بالتاجي الفاروقي أنظر: من فولف إلى... في ٩ تموز/يوليو ١٩٣٥، وبالعكس في ١١ تموز/يوليو ١٩٣٥: ISA, 1265.

(١٤٤) يبدو أن رغبة العرب، وأصحاب البساتين الألمان من الجالية الهيكلية، في تصدير حصصهم من الحمضيات بصورة مباشرة وصلت إلى دوائر وزارة الاقتصاد. وبعد المحادثات بين إدارة بالتروي هددت إدارة الترانسفير في فلسطين بالقيام بخطوات مضادة. ووجهت التهديد بقطع جميع المعاملات مع أبيرلي بوصفه ممثلا لشركة الشرق للنقل. أنظر ملاحظات دافيد، من إدارة شركة الترانسفير، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥: CZA, S 7/311.

(١٤٥) من غول إلى دولي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦: ISA, 1265.

(١٤٦) *Ibid.*

(١٤٧) كشف مصرف الهيكليين في ٣١ أيار/مايو ١٩٣٨: *Ibid.*

(١٤٨) محضر الاجتماع بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧: PA, Chef A/O, 86؛ محضر اجتماع ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧: ISA, 1265.

(١٤٩) من الجدير بالذكر أن دولي اشترك في اجتماع ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧. كما اشترك كل من شفارتس، ممثل الخلية النازية لجالية الهيكليين في فلسطين، وممثل مصرف الهيكليين في اجتماع ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧. أنظر محضر اجتماع ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ في: PA: Ch A/o 86، ومحضر اجتماع ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ في: ISA, 1265.

(١٥٠) لم يعارض شفارتس شراء البرتقال من قطاع الاستيطان اليهودي في فلسطين لاعتبارات سياسية محلية. ورأى أن المحافظة على «علاقة» به ضرورية وحيوية للجالية الألمانية في فلسطين أيضا. لكنه أصر على إسناد تنظيم عملية الاستيراد إلى مصرف الهيكليين، بوصفه مؤسسة مالية ألمانية، تنفيذا لمبدأ «الأرينة». أنظر المصدرين السابقين.

(١٥١) ISA, 1254. وصلت نسبة إنتاج القطاع اليهودي فقط إلى ٤٠٪ من مجموع الإنتاج في موسم ١٩٣٨/١٩٣٩. أنظر تقرير دولي بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٣٩: ISA, 1264.

(١٥٢) أنظر الملاحظات الإضافية لجلسة إدارة الترانسفير بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٣٤. ومن الممكن أن مارغوليس هو صاحب هذه الملاحظات: CZA, S 7/92.

(١٥٣) CZA, S 7/86.

(١٥٤) من الصعب تتبع تسويق السلع الألمانية في الأسواق العربية خارج العمل الرسمي للترانسفير، وذلك لأسباب متعددة؛ فقد تم التسويق، أو ما عرف أحيانا بتصدير آخر – أي بعد التصدير الرسمي إلى فلسطين – بصورة فردية وسرية. ومن هنا ندرة المادة المصدرية بشأن هذا التسويق. أنظر أيضا رسالة يعقوب يافت إلى إدارة الترانسفير في ٤ شباط/فبراير ١٩٣٥: CZA, S 7/173؛ رسالة مارغوليس إلى إدارة الترانسفير في ١١ نيسان/أبريل ١٩٣٤: CZA, S 7/87.

(١٥٥) المذكرة بلا تاريخ، لكن وضعت قبل ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٤ بالتأكيد: CZA, S 7/86.

(١٥٦) من فولف، القنصل الألماني في القدس، إلى القنصل الألماني في بيروت، في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٣٤: ISA, 1037.

(١٥٧) أنظر رسالة سيناتور إلى روزنبلوت في ١٠ تموز/يوليو ١٩٣٤: CZA, S 7/86.

(١٥٨) برقية من بالتروي إلى إدارة الترانسفير، في ٢٧ أيار/مايو ١٩٣٤: BA, R 2/14065.

(١٥٩) من القنصل الألماني في بيروت إلى وزارة الخارجية، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٤: NA, T 120/4955, L 369797-99.

(١٦٠) كشف عن أعمال إدارة الترانسفير في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: CZA, S 7/174.

(١٦١) أنظر تقرير إدارة الترانسفير الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤ على الأرجح (التقرير بلا تاريخ وبلا توقيع): CZA, S 7/171؛ «مبادئنا الأساسية في عملنا في الشرق الأدنى»، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤: CZA, S 25/9754؛ من بالتروي إلى قسم العملات الأجنبية، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤: CZA, S 7/171.

(١٦٢) «مبادئنا الأساسية في عملنا في الشرق الأدنى»، مصدر سبق ذكره.

(١٦٣) من فولف إلى وزارة الخارجية، في ١١ آب/اغسطس ١٩٣٤: NA, T 120/4955 L 3697767-71؛ من فولف إلى وزارة الخارجية، في ١٩ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٣٤: PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2. L 319305-11؛ من أولرخ (Ulrich) إلى فولف في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: ISA, 1246.

(١٦٤) CZA, S 7/171.

(١٦٥) من وزارة الخارجية إلى سفيرها في القاهرة، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: ISA, 1246.

(١٦٦) من فولف إلى وزارة الخارجية، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: *Ibid*.

(١٦٧) BA, R 43II/809.

(١٦٨) لقي توسيع الترانسفير، بحيث شمل بلاد الشرق العربي، ترحيبا عاما لدى ممثلي وزارة الخارجية في العواصم العربية. لكن حماسة السفارة الألمانية في القاهرة لتوسيع الترانسفير عادت أيضا إلى أن حركة المقاطعة للمنتوجات الألمانية كانت قوية بين دوائر الحركة الصهيونية في مصر، ويهود مصر عامة، وخصوصا في القاهرة.

(١٦٩) دافيد، ملاحظات بشأن محادثة مع القنصل الألماني بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: CZA, S 7/172.

(١٧٠) برقية بالتروي إلى إدارة الترانسفير في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: CZA, S 7/173؛ منحت وزارة الاقتصاد سام كوهن امتياز عقد صفقات خاصة (Sonderaktionen) للتصدير في الشرق العربي سابقا. وعارض سيناتور أن تقبل إدارة الترانسفير بعرض مماثل (رسالة سيناتور إلى ماركوس – مدير مكتب بالتروي في برلين – في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤: CZA, S 7/172). لكن منح «امتيازات خاصة» لسام كوهن ورفض وزارة الاقتصاد «رخصة» التصدير إلى مصر زادا في استياء إدارة الترانسفير (أنظر رسالة لانداور إلى إدارة الترانسفير، في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٣٥: CZA, S 7/173). ومن الجدير بالذكر أن سيناتور ولانداور مثّلا الوكالة اليهودية في إدارة الترانسفير.

(١٧١) دافيد، ملاحظات بشأن محادثة مع القنصل الالماني، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥: CZA, S 7/172.

(١٧٢) *Ibid*.

(١٧٣) ISA, 1246. جرت العادة أن يبعث السفراء والقناصل بتقاريرهم إلى مديري الأقسام. وكانت فلسطين تابعة لقسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية. وكان تخطي فولف لقسم الشرق الأدنى مخالفا للأصول المعمول بها في وزارة الخارجية.

(١٧٤) أمضى دكهوف عطلته في أثناء وصول رسالة فولف، فقام بروفر بالرد عليه في ٧

شباط/ فبراير ١٩٣٥ : ISA, 1246.

(١٧٥) نص الترخيص في المصدر نفسه بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٣٥. وقد قامت وزارة الاقتصاد بدفع عمولات بنسب مختلفة لدعم بعض السلع الألمانية المصدرة. وكان الهدف من ذلك زيادة قدرة المنتوجات على منافسة مثيلاتها في الأسواق العالمية.

(١٧٦) من مارغوليس إلى إدارة الترانسفير، في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٣٥: CZA, S 7/173.

(١٧٧) من لانداور إلى موزس، في ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٥ : CZA, S 7/174.

(١٧٨) من دافيد إلى مكتب إدارة الترانسفير، في ٦ آذار/ مارس ١٩٣٥ : CZA, S 25/9810؛ ومن دافيد إلى إدارة الترانسفير، في ١٣ و ٢٠ آذار/ مارس ١٩٣٥: CZA, S 7/174.

(١٧٩) أُدخل الجزء الأخير في الحساب رقم ١، وكان الغرض من ذلك تأمين الألف جنيه اللازمة للمهاجرين من ذوي رؤوس الأموال.

(١٨٠) أنظر تقرير لفني عن رحلته إلى بغداد في فترة ٣٠ حزيران/ يونيو ـ ٥ تموز/ يوليو ١٩٣٥ : CZA, S 7/177.

(١٨١) من فايلخنفلد إلى إدارة الترانسفير، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥: CZA, S 7/311.

(١٨٢) بالعكس تماما، فقد لقيت أعمال الترانسفير حماسة من قِبل رجال الأعمال اليهود في العراق، سواء كانوا صهيونيين أو لاصهيونيين. ويبدو لي أن الطابع الاقتصادي، أي دور الربح من العمولة، أدى دورا مركزيا في العراق. ولم ينحصر الصدى الإيجابي في رجال الأعمال اليهود، بل شمل أيضا بعض رجال الأعمال العرب. وفي مذكرة لإدارة الترانسفير تذمر مرسلها ـ بتوقيع أ. أ. ـ من قلة الدعاية للترانسفير. وأشار في الرسالة نفسها إلى أنه جرى مؤخرا عقد خمس صفقات مع خمسة رجال أعمال: «كلهم عرب»، بحسب زعمه: CZA, S 25/9810؛ من لانداور إلى مارغوليس، في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٣٥: CZA, S 7/177.

(١٨٣) من هاراري إلى سيناتور، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ : CZA, S 25/9755؛ من سيناتور إلى فايلخنفلد في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ : CZA, S 7/311؛ من سيناتور إلى لفني في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ : CZA, S 25/9754؛ فيما يتعلق بنتائج زيارة شرتوك لمصر، أنظر تقرير لفني في ٩ شباط/ فبراير ١٩٣٦ : CZA, S 25/9754.

(١٨٤) قرارات اللجنة المشتركة للوكالة اليهودية وإدارة الترانسفير، في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ : CZA, S 25/9754. هناك نتيجة أُخرى للمشاورات بين الوكالة اليهودية وإدارة الترانسفير: وضع الترانسفير تحت مراقبة الوكالة اليهودية بصورة مباشرة. وتلت هذه الخطوة رئاسة سيناتور للترانسفير قبل أسابيع عدة. ومثّل سيناتور سابقا الوكالة اليهودية في إدارة الترانسفير. أنظر بيان الوكالة اليهودية في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ : CZA, S 25/9755.

(١٨٥) عللت الإدارة الجديدة ذلك بأن عددا كبيرا من المتعاملين معها هو من العرب. لكنها رمت بسياستها الجديدة إلى أن تترك الانطباع بأنها «تساهم في حركة الإعمار» في البلاد العربية المجاورة. وكانت الإدارة السابقة قد رفضت مثلا أن تؤمن قرضا لنشأت باشا المصري، المبعوث المصري السابق في برلين، الذي أراد تأسيس شركة لإقامة مصنع للورق في مصر بقيمة ١٦٠ ألف جنيه، ضمن إطار الترانسفير. وعلل لانداور رفض شركة الترانسفير بأن عملا كهذا لا يؤدي إلى استثمار في فلسطين، وأنه معارض (Entschiedener Gegner) بصورة كلية لأي استثمار خارج فلسطين: رسالة من لانداور إلى إدارة الترانسفير، في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٥ : CZA, S 7/176.

(١٨٦) من لفني وغولدمان إلى لانداور، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥: CZA, S 7/311.

(١٨٧) أنظر رسالة لفني إلى سولومون (من International Bath Association) في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦. أعلن لفني في هذه الرسالة أن تصدير السلع الألمانية إلى الشرق العربي بدأ سنة ١٩٣٣. وهذا يؤكد أن الترانسفير زاولت أعمال التصدير منذ وقت مبكر. وتؤكد رسالة لانداور، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣، تسويق السلع الألمانية في «البلاد المجاورة» من دون علم وزارة الاقتصاد: CZA, S 7/84.

(١٨٨) رسالة لفني إلى إدارة الترانسفير بخصوص نشاط شركة إفريقيا الشرقية في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ : CZA, S 25/9854.

(١٨٩) بيلو ـ شفانته في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٣٤: تطور المسألة اليهودية في ألمانيا وتأثيرها في الخارج: BA, R 43 II/602.

(١٩٠) هناك عدد كبير من الدراسات التي تناولت ـ وما زالت تتناول ـ صعود النازية ويهود ألمانيا. ولعل مؤسسة «يَدْ وَشِم» أهم مؤسسة رعت ونشرت الكثير من الدراسات التي تناولت سياسة ألمانيا النازية تجاه اليهود. كما أعدت دافيدوفيتش قائمة بهذه الدراسات في: *The War Against the Jews, 1933-1945*.

(١٩١) ما زالت الدراسة التي وضعها بوخهايم وآخرون: «بنية دولة أس. أس.» *(Anatomie de SS staates)* من أفضل المراجع لدراسة طبيعة الحكم النازي البوليسية.

(١٩٢) إن موضوع الأيديولوجية النازية وموقفها من مفهوم «العمل» و «الإنتاج»، أو ما يعرف بالنازية كـ «نظرة للعالم» (Weltanschauung)، يخرج عن إطار عملنا المباشر.

(١٩٣) Black, *op.cit.*

(١٩٤) CZA, S 25/9703.

(١٩٥) Nicosia, *op.cit.*, p. 59.

(١٩٦) *Ibid.* p. 84.

(١٩٧) نشرت مقالات ملدنشتاين باسم مستعار (Von Lim) في «دير أنغرف» من ٢٦ أيلول/سبتمبر حتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤.

(١٩٨) PA, Inland II A/B, 83-21. Bd. 3, E 612387-91.

(١٩٩) PA, Inland II A/B, 83-29, Bd. 1؛ أيضا رسالة من وزارة الداخلية في ١ شباط/فبراير ١٩٣٥.

(٢٠٠) دكهوف في ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٥؛ *Ibid*.

(٢٠١) Boas, *op.cit.*

(٢٠٢) صدر التقرير في ١٨ أيار/مايو ١٩٣٥ بلا توقيع:

PA, Inland II A/B, 83-21, Bd. 3, E 612349-60.

(٢٠٣) وثيقة من دون توقيع بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥. عنوان الوثيقة: «ملاحظة اليهود»:

PA, Inland II, A/B, 83-21, Bd. 4.

عملت أجهزة الشرطة السياسية على شل أعمال «اتحاد مواطني الدولة...»، وجاء في تقرير لشرودر، من قسم ١١٢ II في الشرطة، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، أن هذه المنظمة ليس لها وجود عملي «منذ عام»:

BA, R 58/979.

(٢٠٤) Brenner, *op.cit.*, p. 85.

(٢٠٥) *Ibid.*, p. 89. واصلت صحيفة «يودشه روندشاو» صدورها في باريس في آذار/مارس ١٩٣٩ باسم «يودشه تسفيشن بلانس» (Judische Zwischenbalanz).

(٢٠٦) PA, Inland II A/B, 83-21, Bd. 3.

(٢٠٧) Nicosia, *op.cit.*, p. 54.

(٢٠٨) قام غيرنغ بإنشاء شرطة الدولة السرية (Geheime Staatspolizei) في نيسان/أبريل ١٩٣٣. وأخذت هذه الشرطة إسما عاما عرف بالغستابو (Gestapo). وقام هتلر بتعيين هملر قائدا للغستابو، وهايدريخ نائبا لهملر في بداية سنة ١٩٣٤. ونشأت منافسة شديدة بشأن رئاسة الشرطة السياسية بين غيرنغ وفريك ـ وزير الداخلية ـ من ناحية وبين هملر وهايدريخ من ناحية أخرى، وانتهت المنافسة عندما أصدر هتلر في ٧ حزيران/يونيو ١٩٣٦ مرسوما عين بموجبه هملر قائدا للغستابو (واشتهر ذلك التنظيم البوليسي باسم -Reichsfuehrer SS) ورئيسا للشرطة الألمانية، وعين هملر بدوره هايدريخ بعد ذلك رئيسا لخدمات الأمن (Sicherheitsdienst)، المعروفة باسمها المختصر SD، والغستابو. وبينما اعتُبرت خدمات الأمن ذراع الحزب البوليسية، فقد كونت شرطة الغستابو الشرطة السياسية التي رأت أن أهم وظيفة لها هي حماية الحكم. وكانت شرطة SD و SS أهم تنظيمين بوليسيين، وانقسمت إلى دوائر ثانوية، قامت كل دائرة بوظيفة محددة خاصة. وقام هايدريخ بإنشاء جهاز مركزي، بموجب مرسوم من هملر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، وجعله برئاسته، وعُرف هذا الجهاز المركزي باسم دائرة أمن الرايخ المركزية (Reichssicherheitshauptamt). وبذلك وحد هايدريخ أذرع الشرطة الحزبية والرسمية الحكومية في جهاز إداري واحد. أنظر بصورة عامة:

Eugin Kogon, *Der SS- Staat. Das System der deutschen Konzentrationslager* (Muenchen, 1979), pp. 20-30; Buchheim, *op.cit.*, pp. 55-96, 75-80;

والفصلين الخامس والسادس من:

Schlomo Aronson, *Reinhard Heydrich und die Fruehgeschichte von Gestapo und SS.*

(٢٠٩) BA, R 58/779.

(٢١٠) يسرائيلي، «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٢١١) BA, R 58/276.

(٢١٢) من بست (Best) إلى مراكز شرطة الدولة السرية، في ٧ حزيران/يونيو ١٩٣٥: *Ibid.*

(٢١٣) *Ibid.*

(٢١٤) من دافيد إلى إدارة الترانسفير، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٣٥: CZA, S 7/174.

Riyad Nassar Library

يمكن القول عموما إن حملات اعتقال الاندماجيين تصاعدت كلما بدا لأجهزة الحكم والشرطة أن الهجرة تسير ببطء أو تعاني ركودا عاما. وهناك الكثير من الأمثلة لاعتقال من دعا «إلى البقاء في ألمانيا». هكذا اعتقل ليو بلاوت (Leo Plauth) في نيسان/أبريل ١٩٣٦، ولوتر باور (Lothar Bauer) في تموز/يوليو ١٩٣٦، بتهمة أنهما قاما بالدعوة إلى البقاء في ألمانيا:

BA, R 58/276.

(٢١٥) NA, T 175, Roll 508, 9374087-89.

(٢١٦) BA, R 58/956.

(٢١٧) اتهم التنقيحيون (Revisionists) القيادات الصهيونية بالتخلي عن المطالب التي شملت شرق الأردن كجزء من «أرض إسرائيل»، والاكتفاء بجزء منها - أي فلسطين. ومن هنا اتخذوا «التنقيحيين» إسما لهم للإشارة إلى إخلاصهم لِـ«أرض إسرائيل». وأقاموا منظمة شبيبة خاصة بهم دعيت «بيتار» في مقابل «هحالوتس». واتحدت التيارات التنقيحية فيما بعد وأسست حركة «حيروت» بعد سنة ١٩٤٨، ومن ثم حزب الليكود.

(٢١٨) لم تحتل حادثة كاريسكي مكانا لائقا في الأدبيات التي بحثت في تاريخ يهود ألمانيا لتجنب الانعكاسات السياسية التي يمكن أن تتوصل هذه الدراسات إليها. ووضع هربرت س. لفين (H. S. Levine) دراسة أصيلة لكاريسكي. ويعود بعض صعوبات دراسة علاقة التنقيحيين بأجهزة الحكم النازية إلى كون المصادر الباقية مبعثرة في الأراشيف المختلفة. وهناك عرض للأدبيات بشأن حادثة كاريسكي في:

Herbert S. Levine, «Jewish Collaborator in Nazi Germany: The Strange Career of Georg Kareski,» in *Central European History*, Vol. VII (Nr. 3, 1975).

أيضا: يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢، ١٣٠؛

Brenner, *op.cit.*, pp. 135-140.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٢٢٠) المصدر نفسه.

(٢٢١) من ماكس شولمان إلى وزارة الخارجية، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥:

PA, Inland II A/B, 83-21, Bd. 3.

(٢٢٢) راجع محاضر المؤتمر الصهيوني في براغ: CZA, Z 4/232/4, Z 4/287/1.

(٢٢٣) من كوستر (Koester) إلى وزارة الخارجية، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر

١٩٣٤: PA, Inland II A/B, 83-20. Bd. 3 I.

(٢٢٤) من بيلو - شفانته، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤: *Ibid*.

(٢٢٥) من بفوندتنر (Pfundtner) في وزارة الداخلية إلى وزارة الخارجية، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٣٥: *Ibid*.

(٢٢٦) أنظر رسالة شتيرن إلى وزارة الداخلية في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٣٤. الإشارة إلى سنة ١٩٣٤ خطأ طباعي، والأصح هو ١٩٣٥. وقد توصل شتيرن إلى هذه القرابة بعد عرض ذي طابع شبه تاريخي أراد شتيرن به إبراز الشبه بين مصير اليهودية وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى: «لا يعرف التاريخ شعوبا أخرى أخذت طريقها شكلا مأساويا كالألماني واليهودي. كافحت الشعوب الأخرى خلال زمن الأزمات من أجل الربح والخسارة، بينما كافح الشعب الألماني من أجل النصر أو الهلاك، وكافح الشعب اليهودي من أجل الوجود أو اللاوجود...» الرسالة في: *Ibid*.

(٢٢٧) Brenner, *op.cit.*, p. 136.

(٢٢٨) Levine, *op.cit.*, pp. 266-267.

(٢٢٩) Brenner, *op.cit.*, p. 138.

(٢٣٠) Levine, *op.cit.*, pp. 270-272.

كان إخلاص جابوتنسكي لحركة المقاطعة مطلقا. ولذلك فإن محاولة كاريسكي لم يكن فيها بصيص من الأمل.

(٢٣١) Brenner, *op.cit.*, pp. 136-137; Levine, *op.cit.*, n.56.

(٢٣٢) من هنركس إلى دوائر حكومية عدة، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦:

PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1.

(٢٣٣) Levine, *op.cit.*, pp. 269-270.

(٢٣٤) أنظر رسالة روزنبلوت إلى وايزمن، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥. وكان أرسل رسائل عدة تناولت الموضوع نفسه بشأن تسرب أخبار «جمعية الاتحادات الثقافية اليهودية» إلى هنكل، والتعامل بين كاريسكي ورجال الغستابو:

CZA, S 25/9703.

(٢٣٥) Levine, *op.cit.*, pp. 272-277.

(٢٣٦) NA, T 175, Roll 411.

(٢٣٧) Levine, *op.cit.*, pp. 272-277.

(٢٣٨) راجع: «جهود للوفاق السياسي مع ألمانيا النازية ١٩٣٣ - ١٩٣٤». عثر الغستابو في كارلسباد (Karlsbad) على بعض الوثائق التي تشير إلى قيام تعاون

Riyad Nassar Library

مشترك بين التنظيم الصهيوني المحلي وبين الخلية النازية المحلية في الانتخابات المحلية سنة ١٩٣٢: BA, R 58/384.

وعلّق قسم ١١٢-II على تقرير من شليزيا العليا، حيث عاشت أقلية ألمانية بلغ عدد أفرادها ما يقرب من نصف سكانها، وأقلية يهودية كبيرة، بأنه لم يفاجأ بشأن نبأ تبرع بعض اليهود لمنظمات فاشستية هناك. ومن الجدير بالذكر أن الدعاية النازية وجدت صدى واسعا لها بين الألمان هناك، وعاد السبب إلى ضم شليزيا العليا إلى بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى: BA, R 58/983.

(٢٣٩) عثر دافيد يسرائيلي على وثيقة بين وثائق السفير الألماني في أنقرة. وتدعو الوثيقة إلى تعاون عسكري وثيق بين تنظيم ليحي العسكري بقيادة أبراهام شتيرن وبين ألمانيا النازية. وتعكس الوثيقة رغبة التنظيم في إقامة نظام حكم شبيه بنظام الحكم النازي بعد طرد بريطانيا «من أرض إسرائيل». وتجنب يسرائيلي متابعة دراسة أرضية هذه الوثيقة في كتابه «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل...». وألقى لِني برنر بعض الأضواء على قضية علاقة أبراهام شتيرن - ليس هو شتيرن الذي ذكر سابقا في هذا الفصل. ولا تزال التفصيلات لغزا قائما. ولا يعرف أحد ما إذا كان بيغن، رئيس حكومة إسرائيل السابق، أو يتسحاق شمير الذي خلفه، يلمان بتفصيلات هذه العلاقة، لِإلقاء أضواء أُخرى عليها: Brenner, *op.cit.*, pp. 265-266.

(٢٤٠) *Ibid.*, p. 268.

(٢٤١) يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥.

الفصل الثالث

(١) سنعود في فصل آخر إلى درس تأثير أزمة يهود ألمانيا، وأزمة يهود أوروبا بصورة عامة، وحركة الاستيطان، في التطورات السياسية في فلسطين.

(٢) راودت فكرة تقسيم فلسطين بعض زعماء الحركة الصهيونية. ولعل يعقوبسن كان أول من فكر في التقسيم سنة ١٩٢٩، وطرح الفكرة في رسالة ألى أرلوزوروف سنة ١٩٣٢. ومن الممكن أن وايزمن طرح موضوع تقسيم فلسطين خلال اجتماعه إلى موسوليني في نيسان/أبريل ١٩٣٣، لكنه طرحه بالتأكيد على بساط البحث خلال اجتماع شباط/فبراير ١٩٣٤. أنظر:

Daniel Carpi, «Weizmann's Political Activity in Italy from 1923-

1934,» in *Zionism Studies in History of the Zionist Movement and the Jewish Community in Palestine*, Vol. I (Tel-Aviv, 1975), pp. 206-209, 216-218, 222-224, n. 79.

ويبدو أن وايزمن وبن - غوريون كانا طرحا شكلا من أشكال التقسيم خلال زيارتهما للندن في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٣٦. فقد بعث رايخرت، العامل في وكالة الاستخبارات الألمانية عمليا ووكالة الأنباء الألمانية رسميا، برسالة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، أكد فيها أن المبعوثين الصهيونيين «استغربا» ما دار في أروقة دوائر وزارتي الخارجية والمستعمرات. فقد اعتقدت هذه الدوائر أن «موافقة» ألمانيا على مشروع تقسيم كهذا ذات أهمية بالغة. أنظر:

PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 1, E 420638.

(٣) أنظر مثلا: Lucy S. Diwidowicz, *The War Against the Jews 1933-1945* (Toronto: New York Bantam, trade edition, 1986), pp. 23-48; Edwin Black, *The Transfer Agreement. The Untold Story of the secret Agreement between the «Third Reich» and the Jewish People* (London, 1948), pp. 166-177; Francis R. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question* (London, 1985), pp. 16-29.

(٤) Nicosia, *op.cit.*, p. 24.

(٥) Adolf Hitler, *Mein Kampf*, trans. by Ralph Menheim (Boston, 1971), pp. 56-57.

(٦) *Ibid.*, pp. 324-325.

(٧) أكدت التطورات السياسية في ألمانيا عكس ذلك؛ فقد أدى صعود النازية إلى الحكم إلى صهينة قطاعات واسعة من يهود ألمانيا، كما رأينا سابقا. وانعكس هذا التطور على الأطر التنظيمية عندما نجح زعماء الحركة الصهيونية في بسط نفوذهم على المؤسسات اليهودية اللاصهيونية.

(٨) قابل بـ: Black, *op.cit.*, p. 78.

(٩) PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(١٠) *Ibid.*

(١١) PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 1, E 420638.

(١٢) PA, Buero Reichsaussenminister, Palaestina.

(١٣) لا شك في أن دولي قدم تفسيرا جديدا لمواقفه السابقة. راجع أعلاه: الفصل الثاني، «ثالثا: تطور الترانسفير وامتيازات الهجرة الصهيونية ١٩٣٣ - ١٩٣٧».

Riyad Nassar Library
Beirut campus

(١٤) سنرجع إلى زيارة فلمان في فصل آخر.

(١٥) أنظر تعليمات بيلو ـ شفانته إلى البعثات الدبلوماسية الألمانية، والتي صنّفها تحت فئة «خاصة بشدة» (Streng vertraulich) في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٣٧:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(١٦) دافيد يسرائيلي، «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل: مسألة أرض إسرائيل في السياسة الألمانية ١٨٨٩ ـ ١٩٤٥» (بالعبرية) (رامات غان، ١٩٧٤)، ص ١١٤، ١١٥ ـ ١١٦.

(١٧) أنظر ملاحظة W III لمذكرة هنركس في ٩ كانون الأول/ديسمبر؛
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(١٨) مذكرة كلوديوس في ١١ حزيران/يونيو ١٩٣٧: *Ibid*.

(١٩) مذكرة غروبا في ٨ نيسان/أبريل ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 2 E 419359-60.

(٢٠) سنعود إلى هذه النقطة في الفصل المقبل.

(٢١) أنظر الحاشية رقم ١٩. سنعود إلى انعكاسات توصية لجنة بيل بتقسيم فلسطين في مكان آخر. ويكفي أن نذكر هنا أن شومبورغ، من دائرة ألمانيا، أبرز مجددا في مذكرة له بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر، أي بعد الإعلان الرسمي بشأن مشروع بيل، أهمية إقامة الدولة اليهودية من وجهة النظر البريطانية: «يمكن أن نعتبر أن مصلحة الإمبراطورية البريطانية هي في إقامة دولة يهودية في فلسطين كقاعدة لمصالحها في البحر الأبيض المتوسط في الحسابات الأولية لتطور القضية الفلسطينية في المستقبل. بهذا تؤثر (الدولة اليهودية) كأداة ضاغطة على العرب في اعتبارات الإمبراطورية (السياسية) في أية حال. ومن المحتمل أن يضعف تأثير الضغط في المستقبل.» ومن الجدير ذكره أن الصحف اليهودية أخذت تؤكد تماهي المصالح اليهودية والبريطانية:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(٢٢) من فيشر إلى دائرة الألمان في الخارج في ٨ أيار/مايو ١٩٣٧: PA, Chef A/O, 11/40, 86؛ أنظر أيضا مذكرة بلا تاريخ وبلا توقيع، ومن الأرجح أن يكون التاريخ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ والموقع هنتغ:
PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1, 375512-3.

(٢٣) PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a, E 524076-77.

(٢٤) من نويرات إلى سفراء ألمانيا في لندن والقدس وبغداد، في ١ حزيران/يونيو ١٩٣٧: PA, Chef A/O, 11/40, 86.

(٢٥) ستتابع هذه النقطة في فصل مقبل.

(٢٦) PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(٢٧) أنظر تقرير القنصلية الألمانية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 5 a, Bd. 2.

(٢٨) راجع مذكرات بيلو ـ شفانته في ٢٢ آذار/مارس و٢٢ حزيران/يونيو، بالإضافة إلى مذكرة نويرات في ١ حزيران/يونيو. ملاحظات رقم ٢٢، ٢٣، ٢٦. راجع بالإضافة إلى ذلك، مذكرة شومبورغ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1, E 019911-14.

(٢٩) مذكرة شومبورغ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧: PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1؛ مذكرة شومبورغ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، وملاحظة فون هنتغ الهاشمية، تعقيبا على مذكرة شومبورغ:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1. E 524101-4.
لم تنقطع الاتصالات بين إيطاليا وقيادة الحركة الصهيونية بعد المقابلة الأخيرة بين موسوليني ووايزمن في ١٧ شباط/فبراير ١٩٣٣. وواصل الدبلوماسيون الإيطاليون الجهود للمحافظة على هذه الاتصالات. وأجرى غولدمان عدة مقابلات بعد ذلك. وفي لقاء أخير مع تشيانو، وزير الخارجية الإيطالية، في ٤ أيار/مايو ١٩٣٧، عرض الأخير إجراء مقابلة بين وايزمن وموسوليني. ولا تكشف المصادر الألمانية علمها بهذه الاتصالات:
Carpi, *op.cit.*, pp. 222-223, especially n. 75.

(٣٠) Edward D. Wynot, Jr, «‹A Necessary Cruelty›. The Emergence of Official Anti Semitism in Poland, 1936-39,» in *The American Historical Review,* Vol. 76, No. 4 (1971), pp. 1035-1058.

(٣١) سنعود إلى تناول تأثير هذه الأنظمة في الهجرة في مكان آخر.

(٣٢) شومبورغ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧: PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1.

(٣٣) مذكرة بيلو ـ شفانته (بلا تاريخ) في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(٣٤) يهوشواع بورات، «من الاضطرابات إلى التمرد: الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧٨)، ص ٢٢٩ ـ ٣٣١.

(٣٥) من دولي إلى وزارة الخارجية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1, 375445-51.

(٣٦) PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(٣٧) ISA, 1038.

(٣٨) BA, R 57/25.

(٣٩) BA, Pol. Abt. Politik 2, Bd. 1, E 019898-904.

(٤٠) ليس هناك ما يثبت ادعاء كل من شفارتس وإرخ من أن دائرة التجارة الخارجية «تكافح منذ عامين» لتغيير الاتفاقية. تقرير شفارتس في ٢٦ أيار/مايو ١٩٣٧، وتقرير إرخ في ٥ حزيران/يونيو ١٩٣٧: PA, Chef A/O, Nr. 86.

(٤١) من شومبورغ إلى فايتسكر في ١٤ آب/أغسطس ١٩٣٧: PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a. وقد اعتقد شومبورغ أن سياسة توجيه الهجرة الصهيونية إلى بلاد أُخرى ستؤدي فقط إلى «إبطاء» عملية إقامة الدولة اليهودية، إذ إن هدف إنكلترا من إقامة «البيت القومي اليهودي»، أو «الدولة اليهودية»، هو إقامة هيئة سياسية تؤدي دورا ضاغطا (Bremswirkung) ضد الحركة الوطنية العربية. كما أدرك شومبورغ صعوبة إقناع كل من رومانيا وبولونيا، بصورة خاصة، بعدم تأييد ودعم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. الوثيقة نفسها ومذكرة أُخرى إلى فايتسكر، سكرتير وزارة الخارجية، في ٧ آب/أغسطس ١٩٣٧:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(٤٢) تقرير لبيلو ـ شفانته في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٣٧: PA, Chef A/O, Nr. 86؛ تقريران لشومبورغ في ٧ و١٤ آب/أغسطس ١٩٣٧:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a.

(٤٣) تقرير كلوديوس في ١١ حزيران/يونيو ١٩٣٧:
PA, Inland II A/B, 83-21a, Bd. 1a, E 524070-71.

(٤٤) محاضر اجتماعات ٢٩ تموز/يوليو و٢١ و٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ في:
PA, Ha.-Pol. Clodius.

(٤٥) اعتاد هتلر دعوة قادة الحكم في مناسبات كثيرة، وإصدار حكمه شفهيا في أغلب الأحيان، خلافا لعرف أنظمة الحكم غير الدكتاتورية. ونحن نشك في وجود مادة وثائقية مباشرة لمعرفة ما دار بين هتلر وممثل وزارة الداخلية.

(٤٦) ISA, 1254.

(٤٧) PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1, 375506. الوثيقة بلا توقيع وبلا تاريخ، لكن لا شك في أنها تقرير من فون هنتغ. ومن الأرجح أن فون هنتغ حرر التقرير لرفعه إلى سكرتير وزارة الخارجية، أو إلى وزير الخارجية، أو إلى هتلر نفسه قبل إصدار توصياته بمواصلة الترانسفير والهجرة إلى فلسطين فيما بعد. أنظر أيضا: تقرير سيناتور في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ لتوكيد ذلك.

(٤٨) CZA, S 25/97.

(٤٩) *Ibid.*

(٥٠) PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1, 375521-29. حاول أونترمولي إثبات مساهمة اتفاقية الترانسفير في هجرة يهود ألمانيا من دون أن تؤدي تلك الهجرة إلى عبء اقتصادي على ألمانيا. وحذر من تزايد عدد اليهود الذين أصبحوا فقراء نتيجة سياسة ألمانيا اليهودية. ولم ينس أونترمولي لفت أنظار رجال وزارة الخارجية إلى أن جهود وايزمن آنذاك كانت ترمي إلى استيعاب مليوني يهودي، وهو ما سيتيح هجرة ما يقرب ٢٠ ـ ٢٥ ألف يهودي سنويا، من ألمانيا.

(٥١) أنظر الحاشية رقم ٤٧.

(٥٢) من بسي (Bisse) إلى رئيس دائرة الألمان في الخارج بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٣٨: PA, Chef A/O, Nr. 86؛ من كلوديوس إلى دائرة ألمانيا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨: PA, Pol. Abt. Politik 5, Bd. 1, 375533-37.

(٥٣) Nicosia, *op.cit.*, p. 142.

(٥٤) *Ibid.*, pp. 80-81.

(٥٥) CZA, S 25/9755.

(٥٦) *Ibid.*

(٥٧) من وكالة الأنباء الألمانية إلى وزارة الخارجية في ٥ شباط/فبراير ١٩٣٦؛ من القنصل في القدس إلى وزارة الخارجية في ١٨ شباط/فبراير ١٩٣٦؛ من وزارة الخارجية إلى وكالة الأنباء الألمانية في ٧ آذار/مارس ١٩٣٦:
PA, Pol. Abt., Politik 12 Bd. 1.

(٥٨) راجع أعلاه: الفصل الثاني، «سابعا: ألمانيا النازية والتنقيحيون: حادثة شتيرن وكاريسكي».

(٥٩) ترجع هذه الصعوبة إلى رفض أرشيف «الهاغاناه» فتح ملف بولكس أمام دارسي حادثة بولكس.

(٦٠) تقرير أيخمان وهاغن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧: BA, R 58/954.

(٦١) نُقلت رحلة بولكس إلى برلين بواسطة تقريرين رئيسيين. ويعود تاريخ التقرير الأول إلى ٥ أيار/مايو ١٩٣٧، وقد كتبه أيخمان إلى هاغن على الأرجح. أما التقرير الثاني فيعود تاريخه إلى ١٧ حزيران/يونيو ١٩٣٧، وكتبه زكس على الأرجح. ويعود غموض أسماء من كتب التقارير إلى أن الكثير من أجهزة الشرطة السرية لم توقع بأسمائها الكاملة أو لم توقع بتاتا، حفاظا على السرية. وكُتب التقرير الثاني بعد أن تقرر إرسال أيخمان إلى فلسطين: BA, R 58/563, R 58/954.

(٦٢) BA, R 58/954.

(٦٣) تم اكتشاف تهريب الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥ مصادفة. وقد وضعت الأسلحة في براميل أسمنت وأُرسلت من بلجيكا. وكانت شحنتان قد سبقت الشحنة التي تم اكتشافها، أنظر الأعداد التالية من: «الجامعة العربية»، ١٧٠٣ ـ ١٧٠٦/ السنة التاسعة، ١٨، ٢٢، ٢٥، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥.

(٦٤) BA, R 58/945؛ أنظر أيضا: Nicosia, *op.cit.*, pp. 63-64.

(٦٥) أنظر مذكرة هايدريخ إلى مراكز مختلفة من أجهزة الشرطة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٧: NA, T 175 Roll 409, Nr. 2933611.

(٦٦) *Ibid.*

(٦٧) *Ibid.*، تاريخ ١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٧.

(٦٨) راجع أعلاه: الفصل الثاني، «سادسا: مؤسسات الحكم النازي والهجرة الصهيونية ١٩٣٣ ـ ١٩٣٧».

(٦٩) فسلسني في ٧ نيسان/أبريل ١٩٣٧: BA, R 58/544.

(٧٠) تقرير هاغن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧: BA, R 58/991.

(٧١) NA, T 175 Roll 588, Nr. 000546.

(٧٢) Avraham Barkai, *From Boycott to Annihilation: The Economic Struggle of German Jews, 1933-1943* (University Press of New England, 1989), pp. 133-138, especially pp. 142-145; Diwidowicz, *op.cit.*, pp. 95-97, 102-105.

(٧٣) تفصيلات بشأن الأوضاع والحيثيات السياسية لإقالة كل من بلومبرغ وفريتش في:

Harold C. Deutsch, *Hitler and the Generals: The Hidden Crisis, January-June 1938* (Minnesota University Press, 1974).

أما فيما يتعلق بأهمية إقالتهما في تطور الدولة النازية وبناء وحدات SS إلى جانب الجيش النظامي، فانظر:

Helmut Krausnick, «Die Wehrmacht im nationalsozialistischen Deutochland,» in Martin Broszat, *Das Dritte Reich: Herrschafts-struktur und Geschichte* (Muenchen, 1983).

اعتقد كراوزنك أن إقالة كل من بلومبرغ وفريتش تعدت العوامل الشخصية، كما ذهب دويتش، وشكلت خطوة جديدة في بناء الدولة النازية. فقد عارض كل منهما بناء أية تشكيلات من SS ذات صبغة عسكرية، وذلك لإصرارهما على بقاء الجيش المؤسسة العسكرية الرسمية الوحيدة في الدولة.

ص ١٧٦ ـ ٢٠٩ بصورة عامة، وص ١٩٤ ـ ١٩٧ بصورة خاصة.

(٧٤) وذلك مع أن إخراج اليهود من ميادين الاقتصاد الألمانية ذو علاقة غير مباشرة فقط. نذكر بعض المراسيم في أواخر سنة ١٩٣٧؛ بوسه (Posse) من وزارة الاقتصاد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧؛ غيرنغ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ بشأن تزويد مرافق الاقتصاد اليهودية بالعملات الأجنبية وبالمواد الأولية: BA, R 7/4740. fol. 1. ويحوي الملف الكثير من هذه المراسيم وبصورة عامة:

Diwidowicz, *op.cit.*, pp. 95-106; Nicosia, *op.cit.*, pp. 148-157.

(٧٥) PA, Inland II 9, 169.

(٧٦) *Ibid.*

(٧٧) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢، ٣٣٧، و٣٤٣ ـ ٣٤٥ بصورة خاصة.

(٧٨) تقرير عام لسنة ١٩٣٦ صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧: BA, R 58/956.

(٧٩) Nicosia, *op.cit.*, pp. 157-158.

(٨٠) رسالة فايتسكر في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩:

PA, Buero Unterstaatssekretaers.

(٨١) رسالة من قسم ١ II بلا توقيع إلى أيخمان، في ١٦ أيار/مايو ١٩٣٨:

BA, R 58/613.

(٨٢) من هاغن إلى قسم ١ II، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٨: BA, R 58/989.

(٨٣) من هاغن إلى قسم ١ II، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٨: BA, R 58/989؛ هاغن، تقرير في ٢٥ أيار/مايو ١٩٣٨: BA, R 58/989؛ من مركز الشرطة السرية للدولة (SD) إلى زكس في النمسا في ٣١ أيار/مايو ١٩٣٨: BA, R 58/989.
أنظر أيضا رسالة هاغن إلى أيخمان، في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٣٨:

BA, R 58/989.

(٨٤) من هاغن إلى قسم ١ II، في ٨ حزيران/يونيو ١٩٣٨: *Ibid*.

(٨٥) *Ibid.*

(٨٦) تقرير هاغن في ٢٥ أيار/مايو ١٩٣٨، بشأن محادثات التنسيق بين قسم ١١٢ II ووزارة الاقتصاد؛ من أيخمان إلى هاغن، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨:

BA, R 58/989.

(٨٧) من أيخمان إلى قسم ١١٢ II في مركز الشرطة السرية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨: *Ibid*.

(٨٨) من الشرطة السرية إلى وزارة الخارجية، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٣٨:

PA, Inland II A/B, 83-21A, Bd. 2.

(٨٩) من قسم ٢١١ II إلى قسم ١ II في برلين، في ٩ نيسان/أبريل ١٩٣٨: BA, R 58/982.

(٩٠) أيخمان ١٩ نيسان/أبريل ١٩٣٨. أنظر الحاشية في الأسفل لتحديد السنة: NA, T 175 Roll 588, Nr. 000613-4.

(٩١) راجع الحاشية رقم ٨٠.

(٩٢) من كوتسر إلى وزارة الخارجية في برلين، في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٣٨: PA, Inland II A/B, 83-21A, Bd. 1. Nr. 444563-4.

(٩٣) تقرير عن زيارة فولف زايغرت لفيينا، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٣٨: BA, R 58/989.

(٩٤) بيان من دون توقيع وبلا تاريخ: NA, T 175 Roll 413, Nr. 2938582.

(٩٥) PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 2, E 419532-35.

(٩٦) PA, Inland II A/B, 83-24a, Bd. 1, 444557-60. اعتبر فون هنتغ تحديد الهجرة الرسمية مؤشرا لسياسة بريطانية مؤيدة العرب. وحث على إجراء لقاء بين وزير الخارجية وممثل عن المنظمة الصهيونية الألمانية، يعلن ممثل المنظمة الصهيونية الألمانية فيه تخلي المنظمة الصهيونية عن فكرة إقامة الدولة اليهودية، «تنازلا» لألمانيا بسبب معارضتها المبدئية لفكرة الدولة اليهودية. وفي مقابل ذلك، تجري ألمانيا مراجعة لسياستها اليهودية: من فون هنتغ إلى سكرتير وزارة الخارجية، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨: PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 1.

(٩٧) من أيخمان إلى مركز الشرطة السرية في برلين، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٨: BA, R 58/982.

(٩٨) تابع ظروف «ليلة الكريستال» ومواقف القيادة النازية في: Diwidowicz, *op.cit.*, pp. 100-103.

(٩٩) تقرير سري للغاية لفورمان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨، ومذكرة غيرنغ نفسه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨: PA, Buero des Unterstaatssekretaers. أنظر أيضا مذكرة غيرنغ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨: BA, S 19 Schumacher 240 II, fal. 1.

(١٠٠) من بست إلى وزارة الخارجية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨: PA, Inland II A/B, 83-24 B, Bd. 1. E 523567.

(١٠١) أنظر مذكرة دائرة الضرائب المركزية في رئاسة دائرة المال في برلين، في ٢٩

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨: BA, R2/5979.

(١٠٢) BA, R 58/276.

(١٠٣) *Ibid*. أنظر أيضا: Diwidowicz, *op.cit.*, pp. 104-105.

(١٠٤) BA, Sig. Schumacher 240 II, Fol. 1.

(١٠٥) Diwidowicz, *op.cit.*, pp. 105-106.

(١٠٦) Nicosia, *op.cit.*, pp. 147-148.

(١٠٧) هناك الكثير من الوثائق التي تناولت مسألة تهجير فقراء اليهود من ألمانيا والنمسا. أنظر: BA, R 58/276, 486, 982, 989.

(١٠٨) BA, R 58/276.

(١٠٩) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(١١٠) PA, Inland II A/B, 83-24B, Bd. 1 E 523908-14.

(١١١) محضر لجلسة حضرها كل من جون مافي، وباركنسون، وأرتشر كست، في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٣٦: C. O., 733/302/9.

(١١٢) تقرير عام عن وضع اليهود وسياسة التهجير سنة ١٩٣٦. صدر التقرير عن قسم ٦ ـ ١١٢ II في مركز جهاز الأمن العام (SD) في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧: BA, R 58, 956.

(١١٣) أنظر رسالة واكهوب إلى كنلف ـ لستر، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٣٣: C. O., 733/236/2؛ ورسالة أُخرى في ١ تموز/يوليو ١٩٣٣: C. O., 733/23/4. وهناك الكثير من الرسائل والتقارير المختلفة بشأن انتشار الهجرة غير الشرعية.

(١١٤) هناك أمثلة كثيرة. أنظر مثلا: لقاء برودتسكي، برفقة بعض القيادة الصهيونية كبن ـ غوريون وهاكوهن، مع باركنسون في وزارة المستعمرات في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣؛ وزيارة برودتسكي لوزارة المستعمرات برفقة لوريا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣. آنذاك نشب الخلاف بين قادة الحركة الصهيونية في الوكالة اليهودية، عندما رفض واكهوب، المندوب السامي، استجابة لطلب الوكالة اليهودية بالسماح لـ ٢٤ مهاجرا «شرعيا». وزاد في استياء الوكالة اليهودية قرار واكهوب تحديد الهجرة رسميا بـ ٦٥٠٠ مهاجر حتى منتصف فترة ١٩٣٣/١٩٣٤، وحذف ١٠٠٠ شهادة هجرة نظرا إلى وصول عدد المهاجرين «اللاشرعيين» إلى عشرة آلاف: C. O., 733/236/2.

ومن الجدير بالملاحظة أن عدد المهاجرين تعدى كثيرا عدد شهادات الهجرة، واستمر سيل الهجرة غير الشرعية كما كان سابقا.

(١١٥) John Kimche and David Kimche, *The Secret Roads: The «Illegal»*

Migration of a people 1938-1948 (London, 1955), pp. 20-21.
فيما يتعلق بفترة ما قبل سنة ١٩٣٧ ودور الموساد: ص ٢٣ وما بعدها. فيما يتعلق بالعلاقات بين رجال الموساد والغستابو ـ «الحلف مع الشيطان» ـ ص ٢٦ وما بعدها. ردة فعل القادة الصهيونيين، مثل وايزمن، تجاه «الحلف»، ص ٤٠، ٤٢ ـ ٤٤.

(١١٦) *Ibid.*, pp. 45-58.

(١١٧) من أيخمان إلى هاغن في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨: BA, R 58/486، وهي رسالة بلا تاريخ ولا توقيع (وصلت إلى مركز الشرطة السرية في برلين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨) (الأرجح من هاغن). لم توقع الرسائل أحيانا كثيرة، ووقّعت بحرف واحد في أغلب الأحيان، للمحافظة على السرية: BA, R 58/486.

(١١٨) تمت إقامة الدائرة المركزية للهجرة اليهودية في براغ في حزيران/يونيو ١٩٣٩ على الصعيد الرسمي. وكان أحد ضباط الغستابو ـ شتالكر (Stahlecker) ـ قد عُين قائدا لشرطة الأمن في منطقة الدانوب، التي ضمت النمسا وتشيكوسلوفاكيا: BA, R 58/978.

(١١٩) أنظر مذكرة شومبورغ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩: BA, R 43 II/1400.

(١٢٠) لا شك في أن هايدريخ أراد طمس هوية ضباط الغستابو الذين أشرفوا على الهجرة القسرية: PA, Inland II A/B, 83-24B, Bd. 1.

(١٢١) BA, R 58/486.

(١٢٢) تقرير لروت، في ١٥ آذار/مارس ١٩٣٩: BA, R 58/978. يظهر أن التوتر السياسي والعسكري الذي تلا مؤتمر ميونخ في أواخر أيلول/سبتمبر وصاحَبَ ضم إقليم السوديت، ومن ثم اجتياح الجيوش الألمانية لتشيكوسلوفاكيا كليا في آذار/مارس ١٩٣٩، لم يكونا عقبة أمام سام كوهن في السفر إلى تشيكوسلوفاكيا. أنظر رسالة حورين ـ شركة ياخم ـ «لكل من يهمه الأمر»، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩: CZA, K 11/180/1.

(١٢٣) BA, R 58/978.

(١٢٤) أنظر مذكرة القنصل الأميركي في فيينا في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٣٨: F. O. 371/21888.

(١٢٥) رسالة المندوب السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٨؛ برقية من وزارة الخارجية إلى وترلو في أثينا في ٩ تموز/يوليو ١٩٣٨؛

برقية أُخرى في ١٢ تموز/يوليو ١٩٣٨: *Ibid.*

(١٢٦) من البعثة البريطانية في أثينا إلى هاليفاكس، في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٣٨: *Ibid.*

(١٢٧) تقرير مفصل بتوقيع كوكورمباس (G.O. Cocorempas) إلى أجهزة الاستخبارات في ٢ أيلول/سبتمبر، وآخر من غلس (Giles) في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨: *Ibid.*

(١٢٨) F.O. 371/23246.

(١٢٩) من مركز الشرطة السرية في ساربروكن إلى المكتب الرئيسي في برلين، في ٨ حزيران/يونيو ١٩٣٣: PA, Inland A/B, 83-50 Sdh. I.

(١٣٠) من شلونز إلى وزارة الخارجية وقائد SS والشرطة الألمانية في وزارة الداخلية، في ٢ شباط/فبراير ١٩٣٩: *Ibid.*

(١٣١) من كراوس إلى وزارة الخارجية في ١٣ آذار/مارس ١٩٣٩: *Ibid.*

(١٣٢) Brenner, *op.cit.*, chs. 4, 14; Carpi, *op.cit.*; Meir Michaelis, *Mussolini and the Jews. German-Italian Relations and the Jewish Question in Italy 1922-1945* (Oxford, 1978), ch. 1-6.

(١٣٣) PA, Inland II A/B, 83-24, Bd. 2.

(١٣٤) أنظر المراسلات التالية: من السفارة الألمانية إلى وزارة الخارجية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩: *Ibid*؛ من مكتب الشرطة الرئيسي في برلين إلى رودغر في وزارة الخارجية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩: *Ibid*؛ برقية من السفارة الألمانية في روما إلى وزارة الخارجية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩: *Ibid*؛ من شومبورغ إلى لشكا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩. جميع المراسلات حتى حزيران/يونيو ١٩٤٠: *Ibid.*

(١٣٥) الملف نفسه. يحتوي الملف على العديد من الوثائق، وبصورة عامة: دالية عوفر، «طريق البحر: الهجرة زمن النكبة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤» (القدس، ١٩٨٨).

(١٣٦) PA, II A/B, 83-24, Bd. 2.

(١٣٧) لا نود الدخول هنا في التفصيلات، ويكفي أن نشير إلى الملف التالي، الذي يحتوي على مادة وثائقية غزيرة: NA, T 175, Roll 660.

(١٣٨) أنظر مذكرة شومبورغ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩: BA, R 43 II/1400.

(١٣٩) PA, Inland II A/B, 83-24, Bd. 1.

(١٤٠) أنظر الملحق الأول لتقرير ساندرز في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩؛ فقد ذكر ساندرز أن ما يربو على ٣٠,٠٠٠ ألف مهاجر «غير شرعي» حاولوا الهجرة إلى فلسطين في النصف الثاني من سنة ١٩٣٨: F.O. 371/23246.

الجزء الثاني

الفصل الأول

(١) Isia Friedman, *Germany: Turkey and Zionism, 1897-1918* (Oxford, 1977), pp. 404, 410-413, Appendex 6, pp. 427-428.

(٢) «فلسطين»، عدد ١١٨ ـ ٢٩٩١، ١٧/٧/١٩٣٤.

(٣) أنظر أيضا سلسلة المقالات التي نشرها الياس نصرالله حداد في صحيفة «الجامعة العربية»، بعد رحلة له في أوروبا سنة ١٩٣٤. أنظر مثلا: «الجامعة العربية»، عدد ١٣٩٦، ١٩/٧/١٩٣٤.

(٤) المصدر نفسه؛ وانظر أيضا: «فلسطين»، عدد ٧٠ ـ ٢٢٣٥، ٢١/٥/١٩٣٣؛ عدد ٦ ـ ٢٥٧٩، ٧/٣/١٩٣٤، «مسائل اليوم».

(٥) Stefan Wild, *National Socialism in the Arab Near East between 1933 and 1939* (Leiden, 1985), die Welt des Islams, Band XXV, p. 170.

(٦) «فلسطين»، ٥/٦/١٩٣٤.

(٧) المصدر نفسه، ٢٣/٩/١٩٣٣.

(٨) المصدر نفسه، ١٢/٥/١٩٣٣.

(٩) «الجامعة العربية»، عدد ١٠٥٥، ٢٣/٤/١٩٣٣.

(١٠) «الجامعة العربية»، ٥/٧/١٩٣٣.

(١١) المصدر نفسه، عدد ١٤٦٠، ١/١١/١٩٣٤. أنظر أيضا: المصدر نفسه، عدد ١٣٨١، ٢/٧/١٩٣٤، «خطورة الحالة في ألمانيا».

(١٢) المصدر نفسه، عدد ١٣٨١، ٢/٧/١٩٣٤.

(١٣) «فلسطين»، عدد ١٢٩ ـ ٢٣٩٢، ٢٧/٧/١٩٣٣.

(١٤) «الكرمل»، عدد ١٧٥٠، ٨/٣/١٩٣٣. يحتاج فهم الصحف العربية لـ «الدكتاتور والدكتاتورية» آنذاك إلى توضيح؛ فـ «الكرمل» ترى أن «الحرية المطلقة» تؤدي إلى الفوضى، لكن «ويل للأمم من الدكتاتوريين الظالمين»، ونجاح حكم «الدكتاتور» يعتمد على «عدله» أو «ظلمه»: «الكرمل»، عدد ١٧٥٤، ٢/٣/١٩٣٣. وفي مثال آخر لـ «الجامعة العربية»، ١٧/١٢/١٩٣٣، تحت عنوان «فرنسا (دكتاتور) أوروبا. على ماذا تقوم دكتاتورية فرنسا»؟ وتجيب الصحيفة بأنها تقوم على أسس اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وثقافية، وعلى وجود عصبة الأمم نفسها. من هنا يظهر لنا أن مضمون مفهوم «الدكتاتور»

Riyad Nassar Library Beirut campus

أو «الدكتاتورية» ذو علاقة عضوية بمفهوم القوة، ونزوع القوة إلى الهيمنة والسلطة، وسوء استعمال الهيمنة أو صلاحه يحددان طبيعة الدكتاتورية سواء كانت «ظالمة» أو «عادلة». أنظر أيضا: «فلسطين»، عدد ١٩٦ ـ ٢٤٦١، ١٥/١٠/١٩٣٣، «ألمانيا الجديدة»؛ «فلسطين»، ١١/٣/١٩٣٤، «فشل الشيوعية والفاشستية».

(١٥) «الدفاع»، عدد ٢٥٨، ٢٥/٢/١٩٣٥.

(١٦) «الجامعة العربية»، عدد ١٢٧٣، ١٦/٢/١٩٣٤.

(١٧) «الدفاع»، عدد ٥٥٦، ١٨/٣/١٩٣٦.

(١٨) «الكرمل»، عدد ١٨٣٦ ٢٠/٦/١٩٣٤.

(١٩) المصدر نفسه، عدد ١٢٨١، ١/٧/١٩٣٣.

(٢٠) «الكرمل الجديد»، عدد ١٨٤٤، ١٨/١١/١٩٣٤.

(٢١) المصدر نفسه، عدد ١٩٥٧، ٢٣/٣/١٩٣٥. وفي مقال آخر بعنوان «مملكة اليهود أو مفاوضات بريطانيا وإيطاليا» صدر في ١٥/٣/١٩٣٨، أشار الكاتب إلى «حاجة» العرب «إلى مثل هتلر ليوحد صفوفهم... ويخرجهم للعالم أمة سليمة متعاقبة قوية تسير في طريق المجد بخطوات ثابتة كما أخرجهم قديما محمد (ص) وصحبه الكرام.»

(٢٢) «الكرمل»، عدد ١٧٨٧، ٢٦/٧/١٩٣٣. ونقلت صحيفة «الكرمل الجديد» عن «نيويورك تايمز» خبر اشتراك وفد بريطاني برئاسة هربرت صموئيل في المؤتمر اليهودي في الولايات المتحدة. وكان المؤتمر قد جمع تبرعات قدرها خمسة ملايين جنيه. وحثت صحيفة «الكرمل الجديد» على تقليد أعمال هربرت صموئيل، ورأت فيه «زعيما» يُقتدى به: «الكرمل الجديد»، عدد ٢٠٠٩، ٢٩/٢/١٩٣٦.

(٢٣) «فلسطين»، عدد ٢٥٨ ـ ٢٥٢٣، ٢٩/١٢/١٩٣٣.

(٢٤) المصدر نفسه، عدد ١٥١ ـ ٢٤١٦، ٢٥/٨/١٩٣٣.

(٢٥) «الكرمل»، عدد ١٧٩٧، ٣٠/٨/١٩٣٣.

(٢٦) «فلسطين»، ٧/٦/١٩٣٤.

(٢٧) المصدر نفسه، عدد ١٣٧ ـ ٢٤٠٢، ١٦/٨/١٩٣٤.

(٢٨) «الجامعة العربية»، عدد ١٤٢٠، ١٦/٨/١٩٣٤.

(٢٩) المصدر نفسه، عدد ٢٦٤، ٤/٣/١٩٣٥.

(٣٠) من فولف إلى وزارة الخارجية، في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٣٣:
PA, Abt. II. Politik 2, Bd. 1, L 319087.

(٣١) «الجامعة العربية»، عدد ١٠٦١، ٣٠/٣/١٩٣٣.
(٣٢) «الكرمل»، عدد ١٧٦٠، ١٥/٣/١٩٣٣.
(٣٣) «الجامعة العربية»، عدد ١٠٨٥، ٢٨/٥/١٩٣٣.
(٣٤) المصدر نفسه، عدد ١٠٧٠، ١٠/٥/١٩٣٣.
(٣٥) المصدر نفسه، عدد ١١٥٨، ٢٤/٨/١٩٣٣.
(٣٦) المصدر نفسه، عدد ١٠٧٠، ١٠/٥/١٩٣٣.
(٣٧) «الكرمل»، عدد ١٧٥٦، ٢٩/٥/١٩٣٣.
(٣٨) «الجامعة العربية»، عدد ١٠٤١، ٣٠/٣/١٩٣٣.
(٣٩) «فلسطين»، عدد ١٩١ ـ ٢٧٦٤، ١٠/١١/١٩٣٣.
(٤٠) «الجامعة العربية»، عدد ١١٩٨، ١٠/١٠/١٩٣٣. في مقابل ذلك اكتفت «فلسطين» بسرد عملية عقد اتفاقية الترانسفير، من دون أن تثير الاتفاقية ردة فعل خاصة لديها. أنظر: «فلسطين»، عدد ١٥٨ ـ ٢٤٢٣، ٢/٩/١٩٣٤، «ألمانيا وهجرة اليهود إلى فلسطين».
(٤١) «فلسطين»، عدد ٢٠٨ ـ ٢٧٨١، ٣٠/١٠/١٩٣٤.
(٤٢) «الجامعة العربية»، عدد ١٤٢٠، ١٦/٨/١٩٣٤.
(٤٣) المصدر نفسه، عدد ١٢٩٥، ١٤/٣/١٩٣٤.
(٤٤) المصدر نفسه، عدد ١٥٢٣، ٢٠/١/١٩٣٥. لم تعتبر الصحف الفلسطينية أن اضطهاد يهود ألمانيا وحملهم على الهجرة إلى فلسطين، سواء ضمن إطار الترانسفير أو بصورة شرعية، أنهما سياسة معادية للعرب في نهاية الأمر. وشكلت الشائعات بشأن نية الإرسالية الألمانية أن تبيع لليهود كلاً من شنلر، وأملاك دار الأيتام السورية، ودار القنصلية الألمانية في القدس، والمستشفى الألماني، ومدرسة طاليتا كومي، وشراء أراض عربية رخيصة، حالة استثنائية؛ فقد سلمت اللجنة التنفيذية القنصل الألماني برقية احتجاج في القدس. ونشرت «الجامعة العربية» سلسلة مقالات اتهمت ألمانيا فيها بالعمل على «تهويد الأراضي المقدسة»، واعتبرت بيع دار الأيتام السورية «خطيئة مميتة»: «الجامعة العربية»، عدد ١٦٠٢، ١٠/٦/١٩٣٥؛ المصدر نفسه، عدد ١٦٣١، ١٥/٧/١٩٣٥.
(٤٥) «الجامعة العربية»، عدد ١٦٣١، ١٥/٧/١٩٣٥.
(٤٦) المصدر نفسه، عدد ١٥٨٠، ١٥/٥/١٩٣٥.
(٤٧) هكذا تنبأت «الجامعة العربية» أن «اللاسامية تجتاح أوروبا» قبيل تسلم هتلر الحكم في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٣٣. أنظر: «الجامعة العربية»، عدد

١٢٢٧، ١٩/١/١٩٣٣؛ المصدر نفسه، عدد ١٠٥٧، ٢/٤/١٩٣٣؛ المصدر نفسه، عدد ١٥٤٣، ١٥/٢/١٩٣٥؛ «فلسطين»، عدد ٢٦ ـ ٢٣٣١، ١٧/٥/١٩٣٣؛ «الكرمل»، عدد ١٧٥١، ٨/٣/١٩٣٣؛ «الدفاع»، عدد ٧٢٢، ١٩/١٠/١٩٣٦؛ المصدر نفسه، عدد ٧٥٦، ٣/١١/١٩٣٦.
(٤٨) «الجامعة العربية»، عدد ١٥٤٣، ١٥/٢/١٩٣٥.
(٤٩) «الدفاع»، عدد ١٠٦٣، ٢٣/١/١٩٣٨.
(٥٠) المصدر نفسه، عدد ٦٧٧، ٢٣/٨/١٩٣٦.
(٥١) المصدر نفسه، عدد ٦٥٠، ٢٣/٧/١٩٣٦.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) أنظر بصورة خاصة: Wild, *op.cit.*, pp. 147-170. هناك تتبع دقيق للمحاولات المختلفة لترجمة كتاب «كفاحي» ونشره. ولم أعثر في الصحف الفلسطينية على أي تعليق أو تحليل تناول «كفاحي»، وهو ما يشير إلى جهل الصحافة الفلسطينية للنهج الفكري الذي حمله هتلر.
(٥٤) «فلسطين»، عدد ٢١٠ ـ ٤١٩٧، ٢٥/١٠/١٩٣٩.
(٥٥) الأرجح أن ذلك عاد إلى أن الصحافة الفلسطينية كانت في دور طفولتها وأن الصحافة كانت لا تزال هواية كتابية أكثر منها مهنة علمية ذات قواعد وأصول؛ فقد استقت صحيفة «الدفاع» «اليهودية العالمية» من قاموس المفاهيم النازية؛ ولما كان المفهوم لا يلائم الأوضاع الفلسطينية، فقد اعتقدت أن «الصهيونية هي اليهودية العالمية» على الرغم من تناقضات التحديد. ولننظر إلى استعمال مفهوم «الصهيونية» في صحيفة «الجامعة العربية»؛ فقد وصفت الصحيفة هجرة الإيطاليين إلى ليبيا بـ «الصهيونية الجديدة».
(٥٦) Francis R. Necosia, «Arab Nationalism and National Socialist Germany, 1933-1939: Ideological and Strategic Incompitability,» in *International Journal of Middle East Studies,* 12 (1980), pp. 366-367.
(٥٧) BA, R 58/954.
(٥٨) NA, T 175, Roll 411, 2936156-73.
(٥٩) انطلق يسرائيلي من ذلك وادعى أن وزارة الإرشاد والدعاية قامت بتمويل «جرائد عربية» من حسابات «مستعارة»، معتبرا الشنطي مثالا لذلك، قائلا إن الشنطي عمل لحساب الغستابو. وقد اعتمد يسرائيلي على تقرير أيخمان من دون أن يكشف عن مصادر أُخرى. ويبدو لنا ببساطة أن هذا التعميم مغلوط فيه، ويحتاج

إلى إثبات. فقد قامت وزارة الإرشاد والدعاية بمعاملة «الدفاع» معاملتها للصحف الألمانية التي حصلت على ورق «بسعر رخيص» أيضا. أنظر: دافيد يسرائيلي «الرايخ الألماني وأرض إسرائيل: مسألة أرض إسرائيل في السياسة الألمانية ١٨٨٩ ـ ١٩٤٥» (بالعبرية) (رامات غان، ١٩٧٤)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٦٠) «الدفاع»، ١/١٢/١٩٣٨.

(٦١) من هنا اعتبر هتلر أن انتصار شعب ضعيف على شعب قوي هو «ضد قانون الطبيعة». ولاح له أن الانتصارات الألمانية في بداية الحرب العالمية الثانية تؤكد وجهة نظره:
Adolf Hitler, *Hitler's Table-Talk*, with Introduction by K.R. Trevor-Roper (Oxford, 1988), p. 615.

(٦٢) Adolf Hitler, *Mein Kampf*, trans. by Ralph Manheim (Boston, 1976) pp. 284-300, 624.

(٦٣) Hitler, *Hitler's Table-Talk*, *op.cit.*, pp. 26, 562, 574, 615.

(٦٤) *Ibid.*, p. 562.

(٦٥) الاقتباس عن: Necosia, *op.cit.*, p. 82.

(٦٦) Hitler, *Hitler's Table...*, *op.cit.*, p. 110.

(٦٧) *Ibid.*, p. 615.

(٦٨) Hitler, *Mein...*, *op.cit.*, pp. 626, 627.

(٦٩) *Ibid.*, p. 658.

(٧٠) *Ibid.*, p. 659. (الأقواس الداخلية في النص).

(٧١) يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١، ٦١٣ ـ ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٦٤ ـ ٦٦٥.

(٧٣) Lukasz Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East* (Toronto, 1966), pp. 36-39.

(٧٤) Nicosia, *op.cit.*, pp. 76-82.

(٧٥) *Ibid.*, p. 354. هناك ملاحظة بشأن المرجع.

(٧٦) Heinz Tillmann, *Deutschlands Araber Politik* (Berlin (Ost), 1965), pp. 10-32.

(٧٧) برقية من فولف إلى وزارة الخارجية، في ٢١ آذار/مارس ١٩٣٣:
PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 1, L 318926.

(٧٨) من فولف إلى وزارة الخارجية، في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٣٣:
Ibid., L 356584.

(٧٩) من فولف إلى وزارة الخارجية، في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٣٣:
Ibid., L 319089-90.

(٨٠) NA, T 120, Roll 028, L 015478-79.

(٨١) من دائرة الشرق إلى فولف والكثير من الدبلوماسيين الألمان، في ٣١ تموز/يوليو ١٩٣٣: NA, T 120, Roll 4028, L 015480-81.

(٨٢) PA, Ha.-pol. Clodius, 37/2.

(٨٣) PA, Abt, II, Politik 2, Bd. 2. L 319209-10.
لا شك في أن فولف تناسى ملاحظة الحاج أمين الحسيني التي ذكرناها سابقا، في نيسان/أبريل ١٩٣٣، عندما لفت نظر فولف إلى معارضة الفلسطينيين للهجرة من ألمانيا.

(٨٤) من فولف إلى وزارة الخارجية، في ٣ آذار/مارس ١٩٣٣: *Ibid.*, L 31920.

(٨٥) Nicosia, *op.cit.*, pp. 87-88.

(٨٦) «الجامعة العربية»، عدد ١٠٤٤، ٣/٤/١٩٣٣. عاش شكيب أرسلان في سويسرا بعد أن طردته سلطات الحكم الفرنسي من سوريا. وأصدر جريدة *La Nation Arab* هناك. ونشر كثيرا من المقالات الصحافية في صحيفة «الجامعة العربية». وأثارت علاقاته بإيطاليا تحفظا لدى عدد من الصحف الفلسطينية مثل صحيفة «فلسطين».

(٨٧) يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٨٨) Nicosia, *op.cit.*, pp. 88-89.

(٨٩) يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥ ـ ١٩٦؛
Nicosia, *op.cit.*, pp. 101-102.

(٩٠) من غروبا إلى وزارة الخارجية، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1, E 0196869.

(٩١) من بلغر إلى غروبا في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٧: *Ibid.*, L 019870-71.

(٩٢) PA, Inland II A/B, 83-24A, Bd. 1; PA, Pol. Abt. Politik 5, Bd. 1, 373546-49.

(٩٣) PA, Abt. III, Politik 2, Bd. 2, E 524076-77.

(٩٤) PA, Chef A/O, 86, 51639-40.

(٩٥) من دولي إلى وزارة الخارجية في ١٥ تموز/يوليو ١٩٣٧:

Riyad Nassar Library
Beirut campus

PA, Pol. Abt., Politik 5, Bd. 1, 373532.

(٩٦) من غروبا إلى وزارة الخارجية، في ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٧:
Ibid., 373527-30.

(٩٧) أنظر رسالة دولي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 2, Bd. 1.

(٩٨) ADAP: Serie D, Bd. V, No. 568, n. 5 لتقرير من دولي إلى وزارة الخارجية في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٣٧. أنظر أيضا مذكرة فون هنتغ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٧، المصدر نفسه، رقم ٥٦٩. ولا شك في أن موقف فايتسكر وفون هنتغ جاء نتيجة موقف فون نويرات، وزير الخارجية؛ فقد أرسل غروبا، مبعوث ألمانيا في بغداد، تقريرا في ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٧ بلّغ وزارة الخارجية فيه رفض حكومة العراق مشروع التقسيم، ومطالبتها بإعلان ألماني محدد ضد التقسيم. وكانت ملاحظة فون نويرات أن إعلانا كهذا «لا يأتي في الحسبان (Das Kommt nicht in Frage)، نريد أن نبتعد عن نقاش كهذا.» المصدر نفسه، رقم ٥٦٧، ملاحظة رقم ١.

(٩٩) PA, Pol. Abt., Politik 5, Bd. 2.

(١٠٠) *Ibid.*

(١٠١) PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 2, E 419422-23.

(١٠٢) ADAP: Serie, D., Vol. V؛ رقم ٥٧٦، وثلاثة ملاحق، ص ٦٥٤ _ ٦٥٦؛ وقابل بِ: يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢ _ ٢٠٤.

(١٠٣) PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 2, 375530-32.

(١٠٤) يهوشواع بورات، «من الاضطرابات إلى التمرد: الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ١٩٢٩ _ ١٩٣٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧٨)، ص ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٥.

(١٠٥) من زايلر إلى وزارة الخارجية، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧:
PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 2, E 419422-23.

(١٠٦) رفع فون هنتغ مذكرة إلى فايتسكر، سكرتير وزارة الخارجية، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، بعد سلسلة من التقارير لغروبا كان آخرها في أواخر أيلول/سبتمبر. وعرض غروبا التطورات الأخيرة في العالم العربي، كما يروي لنا فون هنتغ، والمؤتمر العام في القاهرة لدعم الثورة الفلسطينية ولاستنكار قمع الجيش البريطاني لها. وكانت وزارة المستعمرات قد عزمت على درس سياستها مجددا بعد قمع الثورة عسكريا. ووجد فون هنتغ في ذلك فرصة لألمانيا للقيام

بدور سياسي نشيط في المنطقة، بعد أن شعر اليهود بأن إنكلترا تركتهم يواجهون مصيرهم (im Stich gelassen) من ناحية، وبعد أن بدأت إنكلترا تستعمل «جميع وسائل القوة» ضد الفلسطينيين العرب لحل مشكلاتها بإراقة الدماء من ناحية أُخرى. واعتقد فون هنتغ أن توسط ألمانيا سيدفع جميع أطراف النزاع إلى إظهار «الامتنان» لِ «الزعيم» _ أي هتلر. واقترح فون هنتغ أن يقوم وزير الخارجية بدعوة ممثل عن المنظمة الصهيونية الألمانية إلى عرض دور الوساطة. وأبرز فون هنتغ انتشار الفقر بين يهود ألمانيا بعد ضم النمسا. ومن وجهة نظره فإن استمرار هذا التطور سيعود بالضرر على ألمانيا نفسها. ومن الأرجح أن فون هنتغ اعتقد أن ألمانيا تستطيع تأمين هجرة الفقراء من اليهود _ على الأقل _ في مقابل توسطها، واستعداد الحركة الصهيونية للتخلي عن فكرة الدولة اليهودية. ولا نعرف ما إذا كان فون هنتغ قد قصد حل المشكلة الفلسطينية أم تأمين توطين يهود ألمانيا في فلسطين. لكن يجدر بنا أن نذكر أن مذكرة فون هنتغ لم تجد لها صدى في وزارة الخارجية: PA, Pol. Abt., Politik 3, Bd. 2.

(١٠٧) Josef Henke, *England in Hitler's Politischen Kalkuel 1935-1939* (Boppard am Rhein, 1973), pp. 183-187.

(١٠٨) *Ibid.*, p. 202. وضع هتلر حدا لما دعاه «غطرسة» الحكومة التشيكوسلوفاكية باجتياح تشيكوسلوفاكيا في آذار/مارس ١٩٣٩.

(١٠٩) *Ibid.*, p. 242.

(١١٠) Hanke, *op.cit.*, p. 239.

(١١١) Nicosia, *op.cit.*, pp. 185-186. يذكر غروبا أن الحاج أمين الحسيني أرسل إليه موسى العلمي في أواخر سنة ١٩٣٨ أو بداية سنة ١٩٣٩ لكسب دعم ألمانيا. كما يذكر غروبا أنه قدم للعلمي مبلغ ٨٠٠ جنيه. أنظر أيضا:
Nicosia, *op.cit.*, p. 280, n. 102.

(١١٢) *Ibid.*, p. 185.

(١١٣) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧ _ ٢٩٤.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٦ _ ٣٠٩.

(١١٥) يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(١١٦) Nicosia, *op.cit.*, p. 185.

(١١٧) تظهر سياسة التحفظ الألمانية في الشرق العربي والامتناع من أي دور نشيط أكثر بروزا عند درس سياسة بيع الأسلحة إلى العراق والسعودية. فقد جهد غروبا في أن يؤدي دورا مماثلا لدور فولف في القدس فيما يتعلق بالحركة الصهيونية.

وحاول أن يكلل جهود الحكومة العراقية لعقد صفقة أسلحة مع ألمانيا سنة ١٩٣٧ بنجاح. لكن الحكومة الألمانية اشترطت موافقة بريطانيا للسماح لشركة «بورسغ» ببيع أسلحة للعراق. ولم تلب الشركة رغبة العراق إلا بعد أن زار ممثلو الشركة بريطانيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ وحصلوا على موافقة بريطانية. ولم تزود الشركة العراق بجميع ما طلبه، بل بجزء منه فقط. وتم عقد صفقتين محدودتين فيما بعد في أيلول/سبتمبر ١٩٣٨ ونيسان/أبريل ١٩٣٩. وباءت محاولات تقرب السعودية من ألمانيا منذ سنة ١٩٣٧ بالفشل. وشعر فون هنتغ، رئيس دائرة الشرق، بالشك حيال يوسف ياسين، مستشار ابن سعود، عندما زار الأخير برلين في آذار/مارس ١٩٣٨ لعقد صفقة أسلحة خفيفة. لكن الصفقة فشلت بسبب معارضة هيئة الأركان الحربية العامة أيضا. ونجح فون هنتغ في إقناع ربنتروب، وزير الخارجية، بمعارضة الصفقة. واعتقدت أجهزة الحكم الألمانية أن ابن سعود ذو ميول بريطانية. وجددت العربية السعودية جهودها في ربيع سنة ١٩٣٩ لعقد صفقة أسلحة وبناء مصنع لإنتاج الأسلحة الخفيفة. ودفعت الأزمة الأوروبية ربان السياسة الألمانية إلى الموافقة. لكن هذه المحاولة فشلت كغيرها من المحاولات السابقة: *Ibid.*, pp. 184-191. أنظر أيضا: ADAP: Serie D, Vol. V, Nos. 582, 589, 590, 592.

(١١٨) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣، وبصورة عامة ص ١٨٧ - ٢١٢؛ Hanke, *op.cit.*, pp. 183-186.

(١١٩) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠ - ٣٣٣.

(١٢٠) اتسم بعض الدراسات التي تناولت الحكم النازي في ألمانيا ومختلف تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية بالطابع السياسي، وأهمل التحليل التاريخي. وبرز تسييس البحث التاريخي في الدراسات التي تناولت الحاج محمد أمين الحسيني، وعلاقاته بألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة. وبذلك أهملت الجذور التاريخية لنشوء هذه العلاقة. ونورد مثلين فقط اتبعا هذا المنهج:

Mourice Pearlman, *Mufti of Jerusalem: The Story of Haj Amin el-Husseini* (London, 1947); Joseph Schechtman, *The Mufti and the Feuhrer: The Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini* (New York, 1965).

أما من تناول ألمانيا النازية والشرق العربي خلال الحرب العالمية الثانية فقد ركز اهتمامه على أعوام الحرب ذاتها، ولا سيما منذ سنة ١٩٤٠. أنظر الدراسات التالية:

Mohamed-Kamal el-Dessouki, «Hitler und der Nahe Osten 1940-1941,» Diss (Berlin, 1963); Tillmann, *op.cit.*; Hirszowicz, *op.cit.*; Bernd Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg* (Goettingen, 1975).

وحتى روبرت ملكا، الذي جعل من ألمانيا والشرق العربي (في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥) موضوع دراسته، فإنه لم ير في فترة ١٩٣٩ - ١٩٤٠، ولا سيما انعكاسات «الكتاب الأبيض» على سياسة الحسيني، أهمية خاصة:

Robert Melka, *The Axis and the Arab Middle East, 1930-1945* (Diss. University of Minnesotta, 1978), p. 99, 106-109.

(١٢١) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٧ - ٣٤٠.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(١٢٧) فيما يتعلق بموقف عوني عبد الهادي من «الكتاب الأبيض»، أنظر: خيرية قاسمية، «عوني عبد الهادي - أوراق خاصة»، سلسلة كتب فلسطينية - ٥٤ (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١١٥ - ١١٧.

(١٢٨) أنظر: رسالة عجاج نويهض إلى عوني عبد الهادي بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٣٩ في: المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(١٢٩) بورات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

(١٣١) لا شك في أن سياسة بريطانيا في فلسطين، التي أخذت شكل تأليف لجان التحقيق وإعلان المشاريع المختلفة منذ اضطرابات سنة ١٩٢٩، ووضع توصيات هذه اللجان و «الكتب البيض» على الرفوف أثارت شكوكا عميقة لدى الحاج أمين الحسيني وغيره من قادة الحركة الوطنية، فساد الارتياب وعدم الثقة بين الجانبين حتى خروج بريطانيا من فلسطين: «تصريحات وأحاديث للسيد محمد أمين الحسيني، مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا»، طبعة ثالثة (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٤٦ - ٤٧، ١٣٢ - ١٣٤. وشارك الكثيرون من زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية ارتياب الحسيني وشكوكه في السياسة البريطانية. أنظر: محمد عزة دروزة، «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ

Riyad Nassar Library

ومذكرات وتعليقات»، الجزء الأول (بيروت، ١٩٥٩)، ص ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٦.

(١٣٢) أنظر مثلا: *Voelksher Beobachter*, No. 2, 26/9/1938.

(١٣٣) Hanke, *op.cit.*, pp. 212-222, 245-287.

(١٣٤) يكفي أن نذكر بعض الأمثلة. أنظر: «الدفاع»، ١٥/١١/١٩٣٨، ١/١٢/١٩٣٨.

(١٣٥) راجع الفصل الرابع بشأن تصدير الحمضيات.

(١٣٦) PA, Buero UtS, 370128-29.

(١٣٧) لم نجد في دراسة خيرية قاسمية شيئا يلقي الأضواء على زيارة عبد الهادي لبرلين. أنظر: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ ـ ١٢١.

(١٣٨) يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ ـ ٢٠٥.

(١٣٩) في تقرير لواحد من ضباط الاستخبارات العسكرية البريطانية بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠، جاء أن أحد «أعيان» غزة حدثه قائلا: «أعترف لكم صراحة بأني عملت ضدكم في الأعوام الماضية. إني لا أميل إليكم بعد. لكنني أدرك أنه إذا لم أعمل معكم في الوقت الحاضر، وإذا خسرت بريطانيا العظمى الحرب وحلت إيطاليا مكانها في فلسطين، فسوف نخسر ما حققناه خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية من أجل استقلال العرب.» C.O., 732/86/13.

(١٤٠) كشف نيوتن (Newton)، السفير البريطاني في بغداد، في أحد تقاريره، عن الجهود السياسية البريطانية في سبيل احتواء شخصية المفتي وتقويضها سياسيا. وتطرق في برقية له في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٠ إلى محاولات نوري السعيد للتوسط بين أمين الحسيني وبريطانيا، فحذر من نجاح جهود نوري السعيد التي تتعارض وسياسة الحكومة البريطانية التي رمت إلى إضعاف شخصية الحسيني وتأثيرها السياسي (To Keep Mufti as much as possible in political background): F.O., 371/24568.

(١٤١) Melka, *op.cit.*, pp. 106-107.

الفصل الثاني

(١) إن الأدبيات التاريخية التي تناولت أهداف هتلر التوسعية وفيرة جدا. ونكتفي هنا بذكر ثلاثة مراجع: يلقي الأول نظرة عامة، لكنها فاحصة معبرة عنها؛ ويتناول الثاني مكانة إنكلترا في استراتيجية هتلر العامة؛ أما الثالث فيعالج طموحات هتلر

التوسعية العالمية بتفصيل وبعمق:

Hugh Redwald Trevor-Roper, «Hitler's Kriegsziele,» in *Vierteljahrshefte fuer Zeitgeschichte* (8/ JG 1960, 2. Heft/April); Andreas Hillgruber, «England's Place in Hitler's Plans for World Domination,» in *Journal of Contemporary History* (No. 9, 1974); Klaus Hildebrand, *Vom Reich Zum Weltreich: Hitler, NSDAP und Kolonialfrage* (Muenchen, 1969).

(٢) عاش العراق أزمات سياسية متوالية منذ سنة ١٩٣٦. وبرز في هذه الفترة أربعة ضباط هم: سعد الدين الصبّاغ، ومحمود سلمان، وفهمي سعيد، وكامل شبيب، أطلق عليهم اسم «الحلقة الذهبية». وقد شكلوا مع غيرهم من السياسيين العراقيين لجنة السبعة في شباط/فبراير ١٩٤١. وكانت أفكار هذه اللجنة عربية قومية (Pan-Arabism) تعدت الإِقليمية العربية آنذاك. وعارض نوري السعيد وغيره، كجميل المدفعي وعلي جودت وتوفيق السويدي، توجُّه اللجنة السياسي، وحذروا من ربط مصير العراق بأنظمة حكم دكتاتورية كنظامي موسوليني وهتلر عموما:

Majid Khadduri, *Independent Iraq 1932-1958: A Study in Iraqi Politics* (2nd ed.) (London and Oxford, 1960), pp. 162-193.

(٣) Lukasz Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East* (Toronto, 1986), p. 78.

(٤) Khadduri, *op.cit.*, pp. 164-194.

(٥) *Ibid.*, p. 178. يعود تاريخ رسالة الحاج أمين الحسيني إلى ٢١ حزيران/يونيو، ويدل ذلك على أن التخطيط لاجتماع ناجي شوكت وفون بابن جرى قبل ذلك، لكن بعد اجتماع الحكومة العراقية في ١٩ حزيران/يونيو. ومن الأرجح أن البحث في زيارة ناجي شوكت لأنقرة جرى بين دوائر سياسية عراقية ضيقة. ومن الصعب الاعتقاد أن رشيد عالي الكيلاني علم باتصالات شوكت فقط بعد سفره إلى أنقرة، كما يميل خدوري إلى الاعتقاد.

(٦) NA, T 120, Roll 1299. 481555-56.

(٧) NA,T 120, Roll 1299, 481554-55.

(٨) Robert Melka, *The Axis and the Arab Middle East, 1930-1945* (Diss. University of Mennesotta, 1978), p. 133.

(٩) تألفت لجنة الهدنة الفرنسية ـ الإِيطالية في إثر هزيمة فرنسا في الحرب وعقد

الهدنة في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠. وبينما كانت ألمانيا الطرف الرئيسي في لجنة الهدنة في فرنسا، تركت ألمانيا التمثيل لإيطاليا في لجنة الهدنة في سوريا ولبنان، توكيدا لإعلانها أن لا مصالح لها في «المجال العربي» وتنفيذا لاتفاقية مجالات المصالح لكل من البلدين في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٤٠.

(١٠) PA, Buero St S. Bd. 1, 50687-88. وجدت مذكرة فورمان قبولا عند مرؤوسيه في وزارة الخارجية من دون تحفظ، كما يؤخذ من الملاحظات الجانبية.

(١١) Bernd Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg* (Goettingen, 1975), p. 45; Khadduri, *op.cit.*, p. 190.

(١٢) Khadduri, *op.cit.*, p. 181. سنرى فيما بعد كيف أحدثت مذكرة السفير الإيطالي بلبلة دبلوماسية بين ألمانيا وإيطاليا.

(١٣) هكذا أبرق نيوتن إلى وزارة الخارجية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٠، معربا عن معارضته لمقابلة وفد من البرلمان البريطاني المفتي، وناصحا «حكومة جلالته» بـ «إهمال» الحسيني. كذلك عارض مكمايكل بشدة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٠ إصدار أي شكل من أشكال العفو السياسي لمؤيدي المفتي:
F.O., 371/24568, 24566.

(١٤) F.O., 371/24568.

(١٥) اعتقد نوري السعيد أن العراق يستطيع الحصول على تنازلات من بريطانيا أكثر مما يمكن أن تقدمه إيطاليا إذا أحرزت نصرا نهائيا على الحلفاء:
Khadduri, *op.cit.*, p. 181.

(١٦) أنظر مذكرة هاليفاكس في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠: F.O. 371/24566.

(١٧) Schroeder, *op.cit.*, pp. 45-46.

(١٨) يعتقد هرتسوفيتش أن الحاج أمين الحسيني ترك أمر إجراء المحادثات مع نيوكمب لجمال الحسيني من دون أن يشير إلى مصادره:
Hirszowicz, *op.cit.*, p. 81.

(١٩) اختلفت التقويمات لزيارة ناجي شوكت أنقرة وزيارة نيوكمب بغداد. يميل هرتسوفيتش إلى الاعتقاد أن الساسة العرب، ولا سيما من القوميين العرب، أرادوا استغلال الطرفين ـ بريطانيا ودولتي المحور ـ لمصالح عربية عامة كتحرير العراق وبلاد عربية أُخرى في سبيل وحدة عربية. كما يعتقد أن المفتي لم يشترك في المحادثات فقط، بل عارضها أيضا. وفي مقابل ذلك يميل خدوري إلى الاعتقاد أن زيارة نيوكمب بعثت الآمال في القوميين العرب. لكن

رفض المطالب العربية أثار استياءهم ودفعهم إلى مواصلة اتصالاتهم بدولتي المحور لتحقيق «أمانيهم» القومية. ويرى شرودر أن القيادات السياسية العربية، وخصوصا القيادة العراقية، أرادت أن تضع إنكلترا أمام خيار واضح ومحدد عندما خطت خطوة بعيدة وأعلنت استعدادها للاشتراك إلى جانب إنكلترا في الحرب:
Hirszowicz, *op.cit.*, p. 80; Khadduri, *op.cit.*, pp. 171-173; Schroeder, *op.cit.*, p. 46.

(٢٠) يعتقد هرتسوفيتش أن امتناع الحكومة البريطانية من تنفيذ «الكتاب الأبيض» آنذاك منع «الصهيونيين» من التمرد ضد إنكلترا من دون أن يدعم هذه الفرضية. وفي الواقع فإن «ليلة الكريستال» وما تلا ذلك من إجبار اليهود على الهجرة بشتى الوسائل ونشوب الحرب، كل ذلك لم يترك للحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية أي خيار آخر سوى القبول بما تعرضه بريطانيا. راجع:
Hirszowicz, *op.cit.*, p. 81.

(٢١) Khadduri, *op.cit.*, p. 171.

(٢٢) F.O., 371/24566. جاءت مذكرة وزير الخارجية بعد أن توجه نوري السعيد إلى وزارة الخارجية سابقا بشأن إعطاء تأكيدات بريطانية محددة وواضحة لتنفيذ «الكتاب الأبيض»، ولا سيما بخصوص البند الأول من «الكتاب الأبيض» القابل لتفسيرات مختلفة. واعتبر هاليفاكس أن إعطاء وعد قاطع باستقلال فلسطين بعد عشرة أعوام يشكل «وعدا جديدا» للعرب. ورأى أن «الأمن والنظام» في فلسطين لم يستتبا حتى الآن بصورة «كافية» لبدء تنفيذ الخطوات الإدارية الأولى لـ «الكتاب الأبيض». وعبّر هاليفاكس عن أمله بانتهاء الحرب للبدء بتلك الخطوات. هكذا برر هاليفاكس تأخير تنفيذ الخطوات الإدارية والحكومية للتملص من إعطاء رد قاطع على مذكرة نوري السعيد: F.O., 371/24566.

(٢٣) Shroeder, *op.cit.*, p. 46.

(٢٤) *Ibid.*

(٢٥) راجت فكرة «ضياع» فلسطين بين التيارات السياسية الفلسطينية منذ بدء الهجرة الجماهيرية الصهيونية سنة ١٩٣٣. ويكفي أن نتصفح بعض أعداد صحف «الجامعة العربية» أو «الدفاع» أو «الكرمل»، لنجد العناوين المتكررة مثل: «فلسطين: أندلس الشرق»، أو «فلسطين تنتظر الكارثة».

(٢٦) إن إحدى المشكلات الدراسية لصيف سنة ١٩٤٠ هي عدم توثيقها من قِبل التيارات السياسية الفلسطينية. فكل ما كتبه الحسيني في مجلة «فلسطين» تناول

فترة التعاون بينه وبين ألمانيا النازية فيما بعد. كما أن مذكراته: «حقائق عن قضية فلسطين»، لا تتناول هذه الفترة. ولا يبقى أي بديل للدارس سوى الاعتماد على المصادر والمراجع الأجنبية.

(٢٧) Khadduri, *op.cit.*, p. 172; Hirszowicz, *op.cit.*, p. 81.

(٢٨) تجدر الإشارة إلى أن السياسيين العرب، كالحسيني وشوكت والكيلاني، لم يكونوا الوحيدين الذين أرادوا الإسراع قبل أن يفوتهم القطار؛ فقد أعلن موسوليني أمام المجلس الاستشاري الأعلى في شباط/فبراير ١٩٣٩ (أي قبل الحرب) أن إيطاليا لن تستطيع خوض حرب قبل فترة ١٩٤١ - ١٩٤٢، وذلك لأسباب تتعلق بسياسة التسليح وتحديث الجيش الإيطالي. وعندما تتالت الانتصارات الألمانية، أسرع ليعلن أمام الأركان العامة ضرورة دخول الحرب في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٠، ولا سيما أن عنصر المجازفة أصبح ضعيفا بعد الانتصارات الألمانية: «وإذا انتظرنا أسبوعين أو شهرين أكثر»، فإن دخول إيطاليا الحرب سيكون متأخرا، من وجهة نظره. أنظر:

Lothar Gruchmann, «Die ‘Verpassten Strategischen Chancen’ der Achsen-maechte in Mittelmeerraum 1940/41», in *Vierteljahr-shefte*, 18, 1970, pp. 457-458.

(٢٩) هل أراد الحاج أمين الحسيني ربط مصير القضية الفلسطينية بمصير نتائج الحرب كليا من دون أي تحفظ؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال ما دامت لم تنشر - إنْ وجِدت - الوثائق الكاملة. لكن لا شك في أنه لو أبدت بريطانيا استعدادا خطيا لتنفيذ بنود «الكتاب الأبيض»، على الرغم من الحرب، لأدى ذلك إلى إضعاف موقف الحسيني في العراق، وربما بين صفوف المهاجرين الفلسطينيين في بغداد. فقد مال بعض الزعماء الفلسطينيين كموسى العلمي وعوني عبد الهادي، وربما جمال الحسيني نفسه، إلى حل مقبول. كما أن رشيد عالي الكيلاني أبدى تردده بشأن تعاون غير متحفظ مع دولتي المحور. فيما يتعلق بموقف رشيد عالي الكيلاني وضباط الجيش العراقي، أنظر:

Khadduri, *op.cit.*, pp. 177-181.

(٣٠) *Ibid.*, p. 182.

(٣١) ADAP, Serie D, B d X, Nr. 209.

(٣٢) *Ibid.*, Nr. 289.

(٣٣) *Ibid.*, Nr. 359.

(٣٤) *Ibid.*, p. 370.

(٣٥) أمر هذه المذكرة ليس واضحا لأنها لا تحمل توقيعا، وكُتبت بالفرنسية. واعتقد كل من خدوري وهرتسوفيتش أن محررها هو حداد نفسه. لكن حداد يذكر أنه عرف الألمانية، فلماذا كُتبت بالفرنسية؟ ومن المحتمل أن الحسيني هو صاحب هذه المذكرة، إذ إنه اعتاد كتابة رسائله بالفرنسية في أغلب الأحيان. ومما يزيد في غموض هذه المذكرة أن حداد ذكر في مذكراته ما يلي: «وقد دبجت مع الهر 'غروبا' مطالبينا وعدلت بعضها على ضوء إرشاداته.» ولا يذكر حداد أمر هذه الوثيقة. ونسب فايتسكر هذه الوثيقة، كأساس للصيغ الأخرى، إلى المفتي، وذلك في مذكرته في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ إلى مكنزن. أما بالنسبة إلى النص الأصلي الذي «دبجه» حداد مع غروبا والتعديلات التي أجراها عليه فراجع: ADAP, Serie D, Bd. X, Nr. 403.

ومن الأرجح أن التعديلات التي أُضيفت وردت في حواشي الوثيقة المذكورة. ومما يزيد في أهمية هذه الوثيقة أنّ فايتسكر اعتمدها أساسا لتوصياته وتعليماته. قابل بالمصادر والمراجع التالية: عثمان كمال حداد، «حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١» (صيدا، ١٩٥٠)، ص ٢٩؛

Khadduri, *op.cit.*, pp. 184-185; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 83-84; NA, T 120, Roll 1299, 1481571-74.

(٣٦) المحضر ومسودة الإعلان: NA, T 120, Roll 1299, 481566-68; ADAP, Serie D, Bd. X, Nr. 403؛ برقية فايتسكر إلى مكنزن في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠: NA, T 120, Roll 1299, 481571-74; PA: St.S., Bd. 1-2, 50215-17. ترجمة خدوري لمسودة الإعلان ليست دقيقة في بعض الأحيان:

Khadduri, *op.cit.*, pp. 184-185.

(٣٧) يميل هرتسوفيتش إلى الاعتقاد أن حداد تطرق إلى أمر تأليف اللجنة لرفع شأن الحسيني في نظر رجال وزارة الخارجية الألمانية، وأنه ذكر بعض الشخصيات، كرشيد عالي الكيلاني ويوسف ياسين، من دون أن يكونوا أعضاء في اللجنة:

Hirszowicz, *op.cit.*, p. 83.

(٣٨) ADAP: Serie D., Bd. X, Nr. 403. (ملحق جانبي آخر - مسودة اقتراح)؛ NA, T 120, Roll 1299, 481566-68. أنظر أيضا:

Fritz Grobba, *Maenner und Maechte im Orient* (Zurerich, 1967), p. 197.

إن ترجمة خدوري ليست دقيقة؛ فقد صيغت هذه النقطة بلغة الماضي. وواصل هرتسوفيتش الخطأ نفسه؛ فالنص الألماني يقول:

Riyad Nassar Library

«Wie die Judenfrage in den Laendern Deutschland und Italien geloest worden ist».

ويطابق النص الألماني النص الفرنسي الذي نسبه فايتسكر إلى الحسيني، بغض النظر عن صحة ذلك:

«qu'était résolue cette question juive danx les pays de l'axe,» Khadduri, *op.cit.*, p. 185; Hirszowicz, *op.cit.*, p. 83.

(٣٩) راجع: سياسة التهجير القسري و«الهجرة غير الشرعية». نورد هنا مختارات فقط من المادة الوثائقية: ١) رسالة من المبعوث الألماني في لاتفيا في ٨ شباط/فبراير ١٩٤٠: PA, Inland II A/B, Bd. 2, 83-24؛ ٢) رسالة من مولر، نائب هايدريخ في جهاز الغستابو والشرطة السرية، إلى بيلو ـ شفانته في وزارة الخارجية في ٢١ أيار/مايو ١٩٤٠. طلب مولر من بيلو ـ شفانته العمل لدى إيطاليا كي تلغي القيود الأخيرة المفروضة على هجرة اليهود عن طريق إيطاليا. واستمرت الاتصالات الدبلوماسية بين الدولتين لتمكين اليهود من الهجرة عبر إيطاليا طوال فترة إقامة حداد: *Ibid.*؛ ٣) برقية من بسمارك ـ روما ـ إلى وزارة الخارجية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ ردا على برقيتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠: PA, Inland II A/B, Bd. 3, 83-24.

تحتوي المجلدات ٢ و٣ و٤ مادة مفصلة بشأن استعمال إيطاليا طريق عبور الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة خاصة. وكشف تقرير سري طويل أعدته دائرة مراقبة جوازات السفر في أثينا عن دور ألمانيا الفعال في تنظيم الهجرة إلى فلسطين وتشجيعها. ورفع موظفو وزارة الخارجية البريطانية إلى هاليفاكس تقريرا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠، وبدوره لفت هاليفاكس نظر رئيس الحكومة إلى آلية الهجرة، وأكدوا أن الهجرة غير الشرعية تجري بتشجيع ألماني (في الأصل In German Complicity). وكشف التقرير السري عن أسماء بعض الوكلاء، كالأخوين يوسف وحاييم ستروفر (Josef and Haim Stroper). وقد عمل أحدهما «رئيسا للجنة الاستيطان لكل أوروبا»، وعمل الآخر «رئيسا للطائفة اليهودية في بوخارست». كما أشار التقرير إلى أن رابطة من الصداقة تربطه بهتلر وأنه كان يعمل وكيلا للغستابو: PREM, 4/51/1.

(٤٠) ADAP, Serie D, Bd. X1, I 6, Nr. 40.

(٤١) PA, Pol Abt., Politik, Bd. 1, 50767.

(٤٢) ADAP, Serie D, Bd. X1, I Nr. S1.

(٤٣) *Ibid.*, Nr. 57.

(٤٤) *Ibid.*, Nr. 58. تاريخ المذكرة في ١١ آب/أغسطس ووصولها إلى برلين في ١٤ من الشهر نفسه كملحق لمذكرة مكنزن.

(٤٥) *Ibid.*, Nr. 127; Nr. 133.

(٤٦) *Ibid.*, Nr. 134. كانت خطط هجوم هتلر على الاتحاد السوفياتي ما زالت سرا مجهولا لدى كبار الدبلوماسيين الألمان في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٤٠. ومن المؤكد أن غروبا كان يجهل ما كان يدور في خلد هتلر.

(٤٧) أثار موقف إيطاليا استياء عاما بين الأوساط العربية. وأوضح ناجي شوكت لفون بابن في أثناء محادثاته معه في آب/أغسطس «أن شكوك القوميين العراقيين بنيات الحكومة الإيطالية قويت بصورة غير عادية»، الأمر الذي دفعهم إلى «تعليق آمالهم على ألمانيا.» وإذا لم تتحقق هذه الآمال، فلا مناص لهم من الرجوع إلى التعامل مع إنكلترا. ويبدو لنا أن فون بابن مال إلى التعاون مع التيارات السياسية المعادية لإنكلترا من دون تحفظ لضمان المصالح الألمانية الحيوية، وأيد إصدار بيان ألماني إيجابي، وإن رفضت إيطاليا اتخاذ أية خطوة إيجابية نحو المطالب العربية: *Ibid.*, Nr. 146.

(٤٨) *Ibid.*, Nr. 146.

(٤٩) *Ibid.*, Nr. 190. وتشمل الوثيقة نص البيان أيضا.

(٥٠) Mohamed-Kamal el-Dessouki, *Hitler und derr Nahe Osten*, p. 37 (أطروحة دكتوراه قُدمت إلى جامعة برلين سنة ١٩٦٣).

(٥١) تبلور مفهوم «المجالات المنفصلة» خلال لقاء هتلر ـ موسوليني في ١٨ ـ ١٩ حزيران/يونيو ومحادثات تشيانو مع هتلر وربنتروب في تموز/يوليو ١٩٤٠. وجهدت الدبلوماسية الإيطالية للحصول على اعتراف ألماني بمجال توسعها في حوض البحر الأبيض المتوسط وبسط نفوذها على بلاد البحر الأدرياتيكي بصورة خاصة. واعتبر هتلر وسط أوروبا وشرقها «مجاله الحيوي». ومن هنا برزت فكرة «الحرب المتوازية»، أي خوض الحرب بتنسيق زمني مشترك مع المحافظة على استقلالية أركان حرب كل منهما في قيادة المعارك الحربية. وعندما قامت ألمانيا بخوض معركة بريطانيا في آب/أغسطس رفضت اشتراك قوات إيطالية في الحرب. وفي الوقت نفسه شنت القوات الإيطالية هجوم ١٣ ـ ١٦ آب/أغسطس ضد القوات البريطانية المرابطة في مصر. ورفضت بدورها عرضا ألمانيا لإرسال بعض الفرق الميكانيكية الألمانية إلى جبهة القتال:
Gruchmann, *op.cit.*, pp. 460-462.

(٥٢) *Ibid.*, pp. 461-462.

(٥٣) *Ibid.*, pp. 457-459. هناك تفصيلات بشأن أدبيات تناولت دقائق مركبات موازين القوى العسكرية لكل من إيطاليا وبريطانيا.

(٥٤) *Ibid.*, p. 461. عرض موسوليني إرسال عشر فرق لإنزالها في بريطانيا. وأمر وحدة مقاتلة من الطائرات بالإقلاع إلى بلجيكا للاشتراك في المعركة الجوية، ووحدة بحرية مؤلفة من ٢٧ سفينة طوربيد أُرسلت إلى بوردو. لكن هتلر رفض عرض موسوليني لمشاركة فعالة في عملية «أسد البحر».

(٥٥) حاول ريدر مرة أخرى، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، إقناع هتلر وهيئة الأركان البرية بجدوى فكرته، وكرر محاولته لآخر مرة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، لكن من دون نجاح:

el-Dessouki, *op.cit.*, pp. 41-43; Gruchmann, *op.cit.*, pp. 462-464.

(٥٦) ADAP, Serie D, Bd. XI. 1. Nr. 160.

(٥٧) Schroeder, *op.cit.*, p. 63.

(٥٨) رأى نيوتن، سفير بريطانيا في بغداد، أن إقامة الحسيني في بغداد أفضل من بقائه في دمشق، من وجهة نظر بريطانية. وعلل ذلك بأن مراقبة «تآمراته» من بغداد أسهل مما لو تُرك في دمشق يدبر «القلاقل» و«المؤامرات». أنظر رسالته إلى وزارة الخارجية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠. يحتوي الملف على الكثير من رسائل نيوتن: F.O. 371/24568.

(٥٩) Khadduri, *op.cit.*, pp. 162, 164. علل نيوتن عظم تأثير شخصية المفتي بما يلي: سجل الحسيني السياسي الحافل في سبيل «القضية العربية»، بعكس الكثيرين من السياسيين العرب الآخرين؛ قدرته على دمج المناقب الدينية والسياسية ومكانته السياسية في نظر العرب، مما يحملهم على الاعتقاد أنه القائد الذي يستطيع توحيد العرب حقا: F.O. 371/24568.

(٦٠) Schroeder, *op.cit.*, p. 44. ما زال أمر نشوء التنظيمات السياسية موضوع بحث يحتاج إلى مراجعة جديدة ودقيقة. فالبعض ـ هرتسوفيتش مثلا ـ ذهب مذهب خدوري، فدعا اللجنة التي ضمت شخصيات سياسية عربية من مختلف الأقطار الشرقية «اللجنة العربية». وخلط أمر هذه اللجنة باللجنة العربية العليا الفلسطينية أحيانا: Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 104-108. وقابل بـ:

Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem Al-Hajj Amin al-Hussayni and the Palestinian National Movement* (New York, 1988), p. 93.

(٦١) أنظر الملف التالي، الذي يحتوي على الكثير من الرسائل والبرقيات: F.O., 371/24568.

(٦٢) رسالة نيوتن في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠: *Ibid*.

(٦٣) تناول كل من هرتسوفيتش وملكا أزمة العلاقات بين بريطانيا ومصر. لكن أفضل بحث في هذا المجال هو:

Laila Amin Morsy, «Braitain's Wartime Policy in Egypt, 1940-42,» in *Middle Eastern Studies*, Vol. 25, Nr. 1, January 1988, pp. 64-95.

(٦٤) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 104-105.

(٦٥) رسالة ميس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠: F.O. 371/24568.

(٦٦) رسالة أميري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، وردّ إدوارد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠: *Ibid*؛ أيضا: Mattar, *op.cit.*, p. 94.

(٦٧) *Ibid.*

(٦٨) *Ibid.*

(٦٩) Mattar, *op.cit.*, pp. 104-105.

(٧٠) نيوتن في ١٤/١٢/١٩٤٠: F.O. 371/24568.

(٧١) Morsy, *op.cit.*, p. 64.

(٧٢) ربما تجدر الإشارة إلى أن ألمانيا وإيطاليا رفضتا نشر البيان خلال محادثات حداد في برلين وروما.

(٧٣) لا يعني هذا أن الأفكار التي تناولت خطفه أو اغتياله أو تسليمه لبريطانيا وصلت إليه.

(٧٤) أنظر المقال الذي نشره نوري السعيد في «التايمز» العراقية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠: Khadduri, *op.cit.*, App. 3, pp. 373-377.

(٧٥) من المرجح أن الحسيني استمر حتى آذار/مارس يعتقد أن سياسة التعاون مع دولتي المحور يمكن استعمالها وسيلة ضغط على بريطانيا في سبيل القضية الفلسطينية، على الرغم من تحذير «أحد الوزراء المصريين» من أن نصرا بريطانيا مؤكد. أنظر: برقية نيوتن في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤١: F.O. 371/27124.

(٧٦) تشكل دراسة بيرد فيليب شرودر أفضل دراسة في هذا المجال. وقد طغت على بعض الدراسات حمى التفتيش عن «التبعية» للنازية ـ بلسان هرتسوفيتش ـ أو اكتشاف «الكره» العنصري لليهود ـ «كره إسرائيل» بلسان يسرائيلي ـ لدى بعض الساسة العرب كالحسيني والكيلاني وغيرهما، وذلك من دون دراسة دقيقة للوثائق البريطانية، كما فعل شرودر، إلى حد بعيد. قابل بـ: يسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤؛

Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 106-108; Schroeder, *op.cit.*, pp. 68-74.

(٧٧) Melka, *op.cit.*, p. 141.

(٧٨) *Ibid.*, pp. 143-144; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 104-105.

(٧٩) ADAP, Serie D. Bd. XI. 2, Nr. 578.

(٨٠) Melka, *op.cit.*, pp. 141-144; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 104-105.

(٨١) الصباغ، ص ١٥٣ ـ ١٥٤؛ حداد، ص ٨٠ ـ ٨٣.

(٨٢) الصباغ، ص ١٥١؛ حداد، ص ٨١. تكشف المقابلة بين المرجعين اختلافات وجهات النظر بين القيادات السياسية والعسكرية العربية.

(٨٣) رسالة نيوتن إلى وزارة الخارجية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠: F.O., 371/24568.

(٨٤) ADAP, Serie D. Bd. XI. 2, Nr. 496.

(٨٥) *Ibid.*, Nr. 601.

(٨٦) *Ibid.*, Nr. S 496

(٨٧) *Ibid.*, Nr. 601.

(٨٨) Nicosia, *op.cit.*, pp. 184-185, App. 13, pp. 220-221.

(٨٩) Fritz Grobba, *Maenner und Maechte im Orient, 25 Jahre diplomatisher Taetigkeit im Orient* (Zuerich, 1967), pp. 203-204.

(٩٠) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 109.

(٩١) هناك خلاف بين الدارسين بشأن تاريخ استقالة كل من نوري السعيد وناجي شوكت. أنظر التفصيلات في: Schroeder, *op.cit.*, p. 71. أنظر أيضا الحاشية رقم ٨١.

(٩٢) هكذا مثلا عندما أجرى سعد الدين الصبّاغ محادثات مع غبرئيلي في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٤١ وقدم له قائمة بالأسلحة اللازمة للجيش العراقي، وصل فحوى الاجتماع إلى برلين في أواخر كانون الثاني/يناير فقط: Schroeder, *op.cit.*, p. 70.

(٩٣) يشير هرتسوفيتش إلى أن مشاورات جرت بين بغداد وبرلين بشأن إرسال حداد من دون أن يشير إلى مصادر محددة. ولم أعثر على وثيقة تشير إلى هذه المشاورات قبل برقية فون بابن التي تحمل تاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير. ويؤكد فون بابن أن البحث في أمر زيارة حداد تم مع غبرئيلي: Hirszowicz, *op.cit.*, p. 109.

(٩٤) أنظر برقية فون بابن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤١: ADAP, Serie D, Bd. X1. 2, Nr. 722.

(٩٥) PA, Buero RAM, 24, 100022.

(٩٦) أنظر الحاشية رقم ٩٢.

(٩٧) قصد الحاج أمين الحسيني على الأرجح «لجنة التعاون بين البلاد العربية» أو «اللجنة العربية»، كما يدعوها البعض.

(٩٨) PA, Buero RAM; 23, 28171-75. وقد نشر غروبا الترجمة الألمانية كملحق رقم ١: Grobba, *op.cit.*, pp. 319-324.

(٩٩) لا تحمل مسودات المقترحات العربية أي توقيع. أنظر أيضا: Grobba, *op.cit.*, pp. 207-209.

(١٠٠) معظم الاختلافات بين النصين التي يشير هرتسوفيتش إليها لا وجود له أو لا يثبته النص نفسه، ولا روحه. فالمحافظة على حقوق الطوائف المسيحية مذكورة في كلا النصين، وكذلك تصنيف البلاد العربية إلى مستعمرات ومحميات... إلخ قابل بـ: Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 109-111.

(١٠١) راجع أعلاه: «ثانيا: رحلة حداد الأولى، آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠».

(١٠٢) Gruchmann, *op.cit.*, p. 457.

(١٠٣) عانت القوات الإيطالية ضعفا في القوات الميكانيكية والمدرعة. ومع ذلك، تفوقت القوات الإيطالية عدديا وفي السلاح الجوي حتى أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. وكان ميزان القوى بينها وبين بريطانيا كما يلي: بلغ عدد أفراد القوات البريطانية في الشرق مئة ألف مقاتل ومئتي طائرة مقاتلة. وكان عدد أفراد القوات البريطانية في مصر أقل من أربعين ألفا. وكان عدد أفراد القوات الإيطالية كما يلي: ٢١٥ ألفا في ليبيا، ٢٥٠ ألفا في شرق إفريقيا ـ الصومال الإيطالي والحبشة، ١٤٠٠ طائرة. ويذكر بعض المراجع ٣٠٠٠ طائرة. ومع أن بريطانيا ملكت أسطول الإسكندرية القوي، فإن ظهور سلاح الطيران عاملا حاسما في الحرب، أضعف من قيمة الأساطيل حربيا: *Ibid.*, pp. 458-459.

(١٠٤) عرض يودل، بموافقة هتلر، إرسال وحدتين مدرعتين في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. وعاد هتلر إلى عرض مساعدة عسكرية خلال اجتماعه إلى موسوليني في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠. لكن بادوغليو (Badoglio)، رئيس أركان الحرب، رفض العرض الألماني في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ بناء على تعليمات من موسوليني: el-Dessouki, *op.cit.*, pp. 42-43.

(١٠٥) *Ibid.*, p. 43.

(١٠٦) قدرت الأركان العامة الألمانية عدد أفراد القوات البريطانية في نهاية تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٤٠ بمئتي ألف، أي ضعف ما كانت عليه في صيف سنة ١٩٤٠ تقريباً:

Franz Halder, *Kriegstagebuch*, Bd. II. (Stuttgart, 1963), p. 150.

(١٠٧) *Ibid.*, p. 162.

(١٠٨) *Ibid.*, p. 161. نقل مندوب ألمانيا في هيئة أركان الحرب العامة الإيطالية إلى مرؤوسيه في برلين في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ استياءه العميق من عدم فاعلية القوات البحرية الإيطالية بصورة خاصة، إذ استطاعت القوات البريطانية بسط سيطرتها على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بسهولة «ومن دون قتال في الواقع»: ADAP, Serie D, Bd. XI. 2.

(١٠٩) *Ibid.*, p. 158.

(١١٠) *Ibid.*, p. 160.

(١١١) *Ibid.*, p. 152.

(١١٢) *Ibid.*, pp. 152-153, 191.

(١١٣) Gruchmann, *op.cit.*, pp. 464-465; *Ibid.*, pp. 159-162.

(١١٤) Halder, *op.cit.*, pp. 160-244.

(١١٥) Gruchmann, *op.cit.*, p. 468.

(١١٦) لم يخف ريدر معارضته لفتح جبهة جديدة ضد الاتحاد السوفياتي خلال اجتماعه إلى هتلر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠. ودعا إلى مواصلة الحرب ضد إنكلترا حتى تجبر على قبول الشروط الألمانية. وعلق هالدر على «بربروسا» ـ رمز الحملة على الاتحاد السوفياتي ـ في مذكراته بأن «مغزاها ليس واضحا»؛ «فنحن لن نوقع بالإنكليز هزيمة» «ولن تساهم في اقتصادنا.» «ويجب ألاّ نقلل من الأخطار» على الجبهة الغربية. «ومن الممكن أن تنهار إيطاليا بعد فقد مستعمراتها» وسنجابه «جبهة جنوبية» إذا ما انهارت إيطاليا. وإذا ما حدث «وعلقنا في روسيا فإن الحالة ستكون صعبة» في المستقبل:

Gruchmann, *op.cit.*, pp. 464-465; Halder, *op.cit.*, p. 261.

(١١٧) Halder, *op.cit.*, p. 191.

(١١٨) *Ibid.*, pp. 163, 191, 219.

(١١٩) كانت هذه ردة فعله عندما لفت جنراله ـ هيوزنجر ـ نظره إلى تعاظم قوة بريطانيا في شرق البحر الأبيض المتوسط: *Ibid.*, p. 219.

(١٢٠) el-Dessouki, *op.cit.*, p. 50; Hirszowicz, *op.cit.*, p. 98.

(١٢١) Halder, *op.cit.*, pp. 211, 214.

(١٢٢) el-Dessouki, *op.cit.*, p. 50; Hirszowicz, *op.cit.*, p. 99.

(١٢٣) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 98-100.

(١٢٤) Halder, *op.cit.*, pp. 265-270.

(١٢٥) *Ibid.*, p. 314.

(١٢٦) قدر فاغنر (Wagner) القوات البريطانية التي أُنزلت في اليونان حتى منتصف آذار/مارس بـ ١٨ ـ ٢٠ ألفا: *Ibid.*, p. 317.

(١٢٧) *Ibid.*, p. 292, n. 2.

(١٢٨) *Ibid.*, pp. 314-315.

(١٢٩) *Ibid.*, p. 320.

(١٣٠) *Ibid.*, pp. 323-324.

(١٣١) *Ibid.*, p. 332.

(١٣٢) وصف لوثر غروخمان سياسة هتلر الحربية في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ «استراتيجية المساعدة الثانوية» (Aushilfsstrategie):

Halder, *op.cit.*, pp. 419, 471-472.

(١٣٣) ADAP, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 13,68.

(١٣٤) *Ibid.*, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 18, and App.

(١٣٥) *Ibid.*, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 68.

(١٣٦) *Ibid.*, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 83.

(١٣٧) أكد فورمان لـ أبتس (Abetz) أن محادثات حداد الأولى «تعرقلت» نتيجة «الاعتبارات» التي وجب على ألمانيا أخذها في الحسبان بسبب إيطاليا: مطامع إيطاليا خاصة، والبلاد الأُخرى، كإسبانيا وحكومة فيشي الفرنسية وغيرهما. وبسبب ذلك عانت المحادثات جرحا صعب تضميده، بحسب تعبير فورمان. أنظر رسالة فورمان إلى أبتس في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤١:

ADAP, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 83.

(١٣٨) قررت وزارة الخارجية الألمانية إيفاد فون هنتغ إلى سوريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠. لكن استصدار تأشيرة دخول وإذن إقامة لهنتغ في سوريا ـ لبنان من حكومة فيشي الفرنسية استغرق وقتا طويلا لأسباب مختلفة. وتمت الزيارة في كانون الثاني/يناير ـ شباط / فبراير ١٩٤١ فقط. وسلمت لجنة دعت نفسها «اللجنة العربية الوطنية» فون هنتغ مذكرة، الغرض منها إثارة مستقبل العالم العربي بعد الحرب بصورة عامة، واستقلال سوريا ولبنان بصورة خاصة:

ADAP, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 83, fn.1.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

(١٣٩) *Ibid.*, Nr. 103.

(١٤٠) *Ibid.*, Bd. II.

(١٤١) مجلة «فلسطين»، السنة التاسعة، عدد ٢٩، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩.

(١٤٢) PA, Buero St S. Bd. 1, 50761-50777, Nr. 133; ADAP, Serie D, Bd. XII. 1، والملاحقَ الأُخرى.

(١٤٣) رأى فورمان في رحلة فون هنتغ إلى بيروت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، خطوة في هذا الاتجاه بالإضافة إلى تنشيط الاستخبارات الألمانية ـ كانارس. وأكد فورمان أن خطوات قد اتخذت في هذا الاتجاه.

(١٤٤) لا شك في أن فورمان أظهر نظرة استراتيجية عميقة إذا تابعنا تطورات الحرب العالمية الثانية، إذ هذا ما حدث فعلا فيما بعد.

(١٤٥) ملاحظة فايتسكر تستدعي الاهتمام، إذ أضاف «عن طريق الاتحاد السوفياتي ـ إيران.» وهذا يدل على أن الاستعدادات العسكرية لهجوم على الاتحاد السوفياتي لم تكن معروفة لدى الكثير من القادة السياسيين الألمان حتى آنذاك.

(١٤٦) ADAP, Serie D, Bd. XII.1, Nr. 159, and App.

(١٤٧) *Ibid.*, Nr. 188; PA, Buero RAM, 23, 28181-82.

(١٤٨) ADAP, Serie D, Bd. XII, 2. Nr. 133. Anlage.

شارك كل من بروكنر وكرامارتس، اللذين انتُدبا من أركان الحرب العامة لتنسيق العمل في الأقطار العربية مع وزارة الخارجية. ودعا بروكنر إلى التعاون مع ابن سعود بصورة خاصة على الرغم من المخاوف من أن خطوة كهذه يمكن أن تجد لها صدى سلبيا لدى الإيطاليين لمعارضتهم ظهور قوة قرب مناطق سيطرتهم في شرق إفريقيا. ويمكن القول إن العاملين في الشؤون العربية، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد العسكري، مالوا إلى كسب تعاون أكبر عدد من القيادات العربية من دون منح «احتكارية» لهذه الشخصية أو تلك:
ADAP, Serie D, Bd. XII. 1. Nr. 18.

(١٤٩) PA, Buero St. S., Bd. 1, 50884-86.

(١٥٠) لم يعثر المؤلف على أية وثيقة تشير إلى الربط بين سياسة الغستابو وبين فلسطين وطلبات الحسيني.

(١٥١) F.O., 371/24568.

(١٥٢) يذكر الحسيني أن عدد الذين انسحبوا إلى الموصل بعد الهجوم البريطاني على الحبّانية بلغ الثمانين: «فلسطين»، عدد ٧٨، أيلول/سبتمبر ١٩٦٧؛ عدد ٧٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧.

Riyad Nassar Library
LAU Beirut campus

(١٥٣) PA, Buero des St S., Bd. 1, 50769-71.

(١٥٤) Gruchmann, *op.cit.*, p. 472.

(١٥٥) أنظر رسالة عيسى البندك في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩ في: خيرية قاسمية، «عوني عبد الهادي، أوراق خاصة» (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤. وقد تناولت الصحف الفلسطينية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الأعداد. وأكثرت الصحف الفلسطينية من نشر المقالات عن الأوضاع الاقتصادية المتردية نتيجة الحرب. أنظر أعداد «الدفاع» مثلا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٤٠.

(١٥٦) تقرير لوكالة الاستخبارات العسكرية البريطانية في ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٠:
C.O., 723/86/13.

(١٥٧) تقرير في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٠: *Ibid*.

(١٥٨) «الدفاع»، ٤/٩/١٩٤٠.

(١٥٩) المصدر نفسه، ١٧/١٠/١٩٤٠.

(١٦٠) تاريخ التقرير: ٢٩/١٠/١٩٤٠: C.O. 732/86/13.

الفصل الثالث

(١) إن دراسة كل من بيرلمان وشختمان بشأن المفتي أقرب إلى الدعاية السياسية منها إلى البحث العلمي. وقد شكلت دراسة خدوري أول دراسة جدية في هذا المجال. وحاول ملكا وهرتسوفيتش مراجعة حجم «الدور البريطاني»، الذي رأى خدوري فيه عاملا مركزيا في انفجار الأزمة في العراق. وأبرز خدوري دور المفتي والكيلاني والصبّاغ بصورة خاصة، من دون أن يهمل أهمية الدور الألماني. ويمكن اعتبار دراسة شرودر أفضل دراسة توثيقية على الرغم مما يعتقده شرودر من «مبالغة» الباحثين الآخرين في تقدير حجم الدور الألماني ـ ولا سيما فيما يتعلق بفايتسكر. وحاول مطر وألْبيلغ إجراء مراجعة عامة للتحليلات «الكلاسية» ـ المقصود تحليلات بيرلمان وشختمان ـ لشخصية المفتي السياسية في ضوء المعطيات الوثائقية التي سمح لجمهور الباحثين بالاطلاع عليها. ولا شك في أن مطر ساهم في الكشف عن الجهود البريطانية التي رمت إلى إزالة الحسيني عن المسرح السياسي واغتياله خلال قمع حركة الانقلاب العسكري في العراق. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن سياسة بريطانيا في

العراق تحتاج إلى دراسة توثيقية جديدة في ضوء المعطيات الوثائقية الجديدة.

(٢) F.O., 371/24568.

(٣) راجع أيضا: الفصل الثالث، «ثالثا: الضغوط البريطانية على حكومة الكيلاني»، الحاشية رقم ٨٠.

(٤) رأى الوطنيون العرب في موت الملك غازي خسارة لهم. فقد كانت انتقاداته لسياسة بريطانيا، وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، قد أثارت حفيظة وزارتي الخارجية والمستعمرات. أنظر: Lukasz Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East* (Toronto, 1986), pp. 43-44.

(٥) طه الهاشمي، «مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ـ ١٩٤٣»، مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري (بيروت، ١٩٦٧)، ص ٣٨٨.

(٦) Bernd Schroeder, *Deutschland der Mittlere Osten im Zweiten Wettkrieg* (Diss. University of Mennesotta, 1978), p. 71.

(٧) جاء ترشيح الهاشمي بعد أن رفض محمد الصدر، المرشح الأساسي لتأليف الحكومة: الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨ ـ ٣٨٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٩) لا شك في أن مذكرات طه الهاشمي أكثر المذكرات وضوحا. وعلى الرغم من ميله إلى انتقاد كلا الطرفين المتصارعين، فإننا نعتقد أنها أكثر أمانة من غيرها. ويروي الهاشمي لنا أن الوصي على العرش دعا جميل المدفعي إلى غرفة عمله بعد أن أوكل أمر تأليف الوزارة إلى الهاشمي. وشاهد الهاشمي «علائم الامتعاض بادية» على المدفعي بعد خروجه. ثم دعا جودت بعده. وبعد مشاورات مع المدفعي وجودت، دعا البصّام لينقل إلى الهاشمي رغبة عبد الإله في نقل «البعض من القادة إلى الخارج» ـ المقصود خارج بغداد وما يحيطها ـ لماذا خرج المدفعي «ممتعض الوجه»؟ نحن نميل إلى الاعتقاد أنه دعا إلى أكثر من نقل بعض القادة» ـ المقصود الضباط الأربعة ـ إلى «الخارج»، ومن الممكن أنه قصد الإقالة. المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

(١٠) أعلم عبد الإله الهاشمي في لقاء له معه، قبل الرجوع إلى بغداد، أنه يرغب في نقل كامل شبيب. ولما ذكّر الهاشمي الوصي على العرش بأن شبيب وقف «وقفة المحايد» في الأزمة، أضاف عبد الإله: «كان سلوك صلاح الدين سلوكا خشنا.» وكان شبيب أكثر الضباط ترددا وأضعفهم. ولم يكن طلب عبد الإله نقل شبيب إلا مقدمة لنقل صلاح الدين الصبّاغ، أشد الضباط معارضة للتعاون

الكلي مع إنكلترا: المصدر نفسه، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٠١، ٤٠٤ ـ ٤٠٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤١٠.

(٢١) Majid Khadduri, *Independent Iraq 1932-1958. A Study in Iraqi Politics* (2nd. ed.) (London and Oxford, 1960), p. 208.

(٢٢) إن الآراء بشأن زيارة إيدن مختلفة. فبينما يذكر الهاشمي أنه «رحب» بزيارته لبغداد وأن إيدن غيّر برنامج زيارته في اللحظة الأخيرة، بناء على مشورة سفير بريطانيا في بغداد، فإن السويدي لا يتطرق إلى هذا التغيير. أنظر: *Ibid.*, pp. 411-412، وقابل بـ: توفيق السويدي، «مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤.

(٢٣) السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤ ـ ٣٤٠.

(٢٤) أنظر مثلا: Hirszowicz, *op.cit.*, p. 137.

(٢٥) Schroeder, *op.cit.*, p. 73.

(٢٦) السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩. كان الأحرى بالسويدي، أمانة للتوثيق، أن يتعرض لمطالب إيدن وويفل والسفير البريطاني في القاهرة. قابل بـ: الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١ ـ ٤١٣.

(٢٧) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 137; Schroeder, *op.cit.*, p. 73.

(٢٨) الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١ ـ ٤١٢. يعتقد شرودر أن الهاشمي فكّر في أواخر شباط/فبراير في قطع العلاقات مع إيطاليا أول مرة. لكن مذكرات الهاشمي تؤكد أن الهاشمي اعتقد أن قطع العلاقات ضروري منذ تأليفه الحكومة على الأرجح، أو منذ ١٠ شباط/فبراير ١٩٤١ على الأقل. أنظر: الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢.

(٢٩) يذكر الهاشمي أنه اجتمع إلى قادة الجيش في مناسبة معرض الخيل الملكي،

وبحث معهم في أمر قطع العلاقات مع إيطاليا إذا أبدت بريطانيا استعدادها لتزويد الجيش بالعتاد العسكري. ولقيت الفكرة معارضة قوية حتى من قِبل الضباط المعتدلين، كقاسم مقصود. ولم يؤيد الفكرة سوى إبراهيم الراوي، الذي نادى بتحييد الجيش في الحياة السياسية: المصدر نفسه، ص ٤١٣.

(٣٠) يذكر حداد أن الدوائر المناوئة لبريطانيا تلقت أنباء الهزائم الإيطالية، التي سبقت إرسال بعض الفرق الألمانية وبضعة أسراب من الطيران إلى ليبيا، .بارتياح. وتشجعت هذه الدوائر فأيدت مواصلة الحوار مع ألمانيا النازية، ظنا منها أن لا أطماع استعمارية لها. أنظر: كمال عثمان حداد، «حركة رشيد عالي سنة ١٩٤١» (صيدا، ١٩٥٢)، ص ٨٠.

(٣١) الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨؛ صلاح الدين الصبّاغ، «فرسان العروبة في العراق» (دمشق، ١٩٥٦)، ص ٢٨٦، ٢٨٨.

(٣٣) حداد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٦، ٩٧ ـ ٩٨.

(٣٥) الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨؛ Hirszowicz, *op.cit.*, p. 130. يعتقد هرتسوفيتش أن هذا أول اجتماع لِ «جماعة المتآمرين».

(٣٦) الصباغ، مصدر سبق ذكره، ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٣٨) حداد، مصدر سبق ذكره، ٩٧ ـ ٩٩. مر حداد بأنقرة خلال رجوعه من أوروبا، وبحث في موقف الاتحاد السوفياتي مع سفير العراق كامل الكيلاني في أنقرة. واستنتج الاثنان أن رفض الاتحاد السوفياتي ناجم عن «عدم ميل روسيا إلى مناهضة إنكلترا في الوقت الحاضر.»

(٣٩) الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٤٠) من الأرجح أن نوري السعيد عمل على نشر هذه الشائعات: المصدر نفسه، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤١٩. يبدو لنا أن قبول الوصي على العرش «استقبال القادة» في ٣١ آذار/مارس كان خطوة تكتية؛ إذ ماذا عنى تجواله في جنوب العراق لكسب تأييد القبائل هناك؟ هل هدف إلى فرض أمر النقل إذا ما نجح في كسب تأييدها؟ وكيف علم بأمر الانقلاب قبل حدوثه حتى استطاع الهرب إلى البصرة، ومنها إلى سفن الأسطول البريطاني، قبل حدوث الانقلاب؟ هذا يدفعنا إلى الاعتقاد أن الاستخبارات البريطانية كانت تعلم بما دار في أروقة الحكومة

العراقية وأجهزة الأمن والجيش.

(٤٢) يؤخذ من مذكرات الصبّاغ أن السبب المباشر للانقلاب عاد إلى هرب عبد الإله، الوصي على العرش، في ٢ نيسان/أبريل. أنظر: الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

(٤٣) ارتأى المؤتمرون أن أفضل حل لإبعاد نوري السعيد، وجميل المدفعي، وعلي جودت، هو تعيينهم سفراء أو أعضاء في البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج: الصبّاغ، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٤٤) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 135-136؛ وقابل بـ: الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨ ـ ٤٢٦.

(٤٥) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 136. لم تشهد أحداث الحرب في آذار/مارس ما يمكن أن يشجع «المتآمرين»، كما يعتقد هرتسوفيتش. فالهجوم الألماني في ليبيا بدأ في آخر آذار/مارس، واحتاج رومل إلى ما يقرب من أسبوعين حتى تمكن من دحر القوات البريطانية إلى الحدود المصرية. أما الهجوم الألماني في البلقان فقد بدأ في ٦ نيسان/أبريل فقط، أي بعد حدوث الانقلاب.

(٤٦) ذكر الصبّاغ أن قادة الانقلاب قرروا في اجتماعهم المشهور في ٢٨ شباط/فبراير «التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على الانتظار ثلاثة أشهر أُخرى لينجلي بعدها الموقف العالمي وتبين الحالة السوقية.» ويظهر هنا أن القيام بالانقلاب كان خطوة أملتها نتائج زيارة إيدن وإصرار الهاشمي على نقل كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ من قيادتي فرقتيهما إلى قيادتي فرقتين أُخريين بعيدتين عن بغداد. راجع: الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٤٧) تألفت حكومة الكيلاني على الوجه التالي: الكيلاني رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية؛ ناجي السويدي وزيرا للمال؛ ناجي شوكت وزيرا للدفاع؛ موسى الشبندر وزيرا للخارجية؛ علي محمود الشيخ وزيرا للعدل؛ محمد علي محمود وزيرا للمواصلات؛ يونس السبعاوي وزيرا للاقتصاد؛ البحراني وزيرا للشؤون الاجتماعية.

(٤٨) الصبّاغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

(٤٩) لجأت حكومة الكيلاني إلى خلع عبد الإله وتولية الشريف شرف وليا للعهد. وكان الشريف شرف قد شارك في التمرد على الحكم العثماني في الحرب العالمية الأولى وقاتل القوات العثمانية إلى جانب فيصل:

Schroeder, *op.cit.*, p. 76, fn. 42.

(٥٠) الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٨.

(٥١) السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠. وبصورة عامة، المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٣؛ أيضا: الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٧.

(٥٢) الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٨.

(٥٣) Edith and E. F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development* (London, 1978), p. 102.

(٥٤) Schroeder, *op.cit.*, pp. 81-82.

(٥٥) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 140.

(٥٦) ما زال أمر اتفاقية ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٠ موضوع دراسة، ولا سيما ظروف التوصل إليها ووضعها القانوني. ومن الأرجح أنها اتفاق سري لم يجر البحث فيه من قِبل كلتا الحكومتين، البريطانية والعراقية: Schroeder, *op.cit.*, p. 78.

(٥٧) *Ibid.*, p. 81.

(٥٨) *Ibid.*, p. 82.

(٥٩) هذا ما اعتقده ملكا ـ من دون أن يذكر مصدر معلوماته. ومن الصعب تعليل هذا الاعتقاد. فقد بعث فورمان بجواب فايتسكر في ٨ نيسان/أبريل إلى فون بابن في أنقرة، وطلب تسليمه إلى سفير العراق في أنقرة كي يبعث به إلى المفتي. ومن الأرجح أنه وصل إلى أنقرة في ٩ نيسان/أبريل: كيف وصلت رسالة فايتسكر إلى المفتي متأخرة؟ ومن قام بتأخيرها في أنقرة، ولماذا؟ لا يتطرق ملكا إلى ذلك. ومن الأرجح أنها لم تتأخر حتى نهاية نيسان/أبريل، كما يعتقد ملكا. فقد بلّغ فورمان ربنتروب في ٩ نيسان/أبريل أن رسالة فايتسكر أُرسلت إلى بغداد عن طريق أنقرة:

Robert Melka, *The Axis and the Arab Middle East* (Diss. University of Mennosotta, 1978), p. 217; ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 299.

(٦٠) Melka, *op.cit.*, p. 219.

(٦١) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 299.

(٦٢) *Ibid.*

(٦٣) أراد كاناركس استغلال اتفاق بين إيران وتركيا كان قد سمح لإيران بموجبه بشحن مستورداتها عبر تركيا من دون قيود:

ADAP, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 12.

(٦٤) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 299.

(٦٥) PA, Buero des St S., Bd. 1, 61566.

Riyad Nassar Library

(٦٦) Melka, *op.cit.*, p. 220.

(٦٧) PA, Buero des St S., Bd. 1, 61566.

(٦٨) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 174; Melka, *op.cit.*, p. 220. وهناك تفصيلات بشأن أنواع الأسلحة وكمياتها. وقد قام قسم الاستخبارات بإعداد الأسلحة المخصصة لإثارة أعمال المقاومة المسلحة ضد بريطانيا في فلسطين وشرق الأردن. وبلّغ وزارة الخارجية ذلك في ١٩ نيسان/أبريل:

PA, Handkten Wiehl, 467989.

(٦٩) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 322.

(٧٠) أنظر أيضا تقريرا سريا بلا توقيع بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل:

PA, Inland, II A/B, 82-21, Bd. 3, K 204492-93.

(٧١) قدر عدد أفراد القوات العراقية بخمسين ألف جندي، بينما لم يتعد عدد أفراد القوات البريطانية، بعد وصول الوحدات الجديدة، الثمانية آلاف جندي. وحاولت وسائل الدعاية البريطانية تضخيم العدد لتضليل جهاز استخبارات دول المحور. أنظر: تقرير فورمان في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٤١:

ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 407.

(٧٢) Melka, *op.cit.*, pp. 224-225.

(٧٣) *Ibid.*, p. 225.

(٧٤) Khadduri, *op.cit.*, p. 219.

(٧٥) *Ibid.*, p. 221; PA, Buero des St S., Bd. 2, 61577-78.

(٧٦) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 372.

(٧٧) Melka, *op.cit.*, pp. 227-228; Hirszowicz, *op.cit.*, .p 145.

(٧٨) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 377.

(٧٩) *Ibid.*, Nr. 407.

(٨٠) *Ibid.*, Nr. 377, fn. 10. بلّغ تشيانو فايتسكر فيما بعد أن إيطاليا أجرت تغييرات فنية تضمن سرية الاتصالات مع غبرئيلي.

(٨١) *Ibid.*, Nr. 412, fn. 5؛ برقية كرول رقم ٤٦٠ في ٢٨ نيسان/أبريل. خلال هذه الاتصالات ذكر الكيلاني للمبعوثين الدبلوماسيين الألمان في أنقرة أن قوة العراق العسكرية تكفي مقاومة احتلال بريطاني للعراق مدة أربعة أسابيع فقط. وهذا ما حدث فعلا فيما بعد.

(٨٢) PA, Buero des St S., Bd. 1, 61615.

(٨٣) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 412.

(٨٤) *Ibid.*, Nr. 415.

(٨٥) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 149.

(٨٦) Khadduri, *op.cit.*, p. 220.

(٨٧) تمكن سلاح الجو البريطاني في الأسبوع الثاني من تدمير ما بقي من سلاح الجو العراقي. وبذلك أصبح الجيش العراقي مكشوفا تماما. ومما زاد في سوء حاله أنه افتقر إلى أسلحة مضادة للطائرات: Hirszowicz, *op.cit.*, p. 167.

(٨٨) Melka, *op.cit.*, pp. 253-254.

(٨٩) راجع أعلاه الحاشية رقم ١.

(٩٠) تفصيلات في: Hirszowicz, *op.cit.*, p. 166. وفي مقابل ذلك بلغ عدد طائرات سلاح الجو البريطاني بعد وصول سرب من مصر، ٨٢ طائرة. أنظر أيضا: Schroeder, *op.cit.*, pp. 87-88. وقد حدد رشيد الكيلاني، رئيس «حكومة الدفاع الوطني»، عدد أفراد القوات العراقية بستين ألفا، لكن أخاه ذكر أن العدد كان خمسين ألفا. ومن الممكن أن الرقم الذي ذكره رشيد ضم قوات الأمن والشرطة: PA, Buero des St S., Bd. 1, 61632.

(٩١) رفع ريبنتروب مذكرة جديدة إلى هتلر في ٢٧ نيسان/أبريل. وقد تناول مسألة مد العراق بالعتاد الحربي عن طريق الجو أيضا إذا تعذرت وسائل النقل الأُخرى: ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 415,435.

(٩٢) Melka, *op.cit.*, p. 251.

(٩٣) *Ibid.*, pp. 251-252.

(٩٤) PA. Buero des St. S., Bd. 1, 61629.

(٩٥) يعتقد هرتسوفيتش أن المبادرة التركية جاءت بإيعاز بريطاني بعد الانقلاب مباشرة: Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 155-156. وإذا صحت رواية هرتسوفيتش فإننا نستدل أن الدوائر البريطانية، وعلى رأسها تشرشل، خططت لاستدراج حكومة الكيلاني إلى حل عسكري منذ الأيام الأولى للانقلاب، وأن تحرك وحدات من الجيش العراقي باتجاه الحبّانية شكل «ذريعة» فقط. أنظر أيضا: Schroeder, *op.cit.*, pp. 100-102.

(٩٦) Schroeder, *op.cit.*, p. 101.

(٩٧) يروي حداد أن الخلاف بلغ حدّة شديدة بحيث هدد الكيلاني بالاستقالة. وكان صلاح الدين الصبّاغ قد شهر مسدسه في وجه الكيلاني عندما بلغ الخلاف بين أجنحة الحكم المختلفة ذروته: حداد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٩٨) يروي لنا حداد في مذكراته أن الكيلاني ذكّر الراديكاليين العراقيين بـ «الخطة» في

Riyad Nassar Library
LAU Beirut campus

إحدى الجلسات التي احتدم الخلاف فيها بينه وبينهم. وقصد الكيلاني بـ «الخطة» اجتماع ٢٨ شباط/فبراير المشهور. راجع: المصدر نفسه، ص ١٢١. ومن الأرجح أن الكيلاني رأى في نصيحة السفير الياباني التزام الحياد توكيدا لموقفه السياسي: PA, Buero des St. S., Bd. 1, 61629.

(٩٩) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 47. كذلك أبدى كرول، العامل في السفارة الألمانية في أنقرة، وجهة نظر مشابهة في ٦ أيار/مايو، لكنه دعا إلى ضرورة عمل ذي طابع «دعائي» كي تحافظ دول المحور على سمعتها السياسية والحربية: Schroeder, *op.cit.*, p. 97.

(١٠٠) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 435.

(١٠١) حداد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨. أنظر أيضا: ADAP, Serie D, BD. XII. 2, Nr. 493. وبشأن تفصيلات خاصة بزيارة غروبا، أنظر:
Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 157-161; Schroeder, *op.cit.*, pp. 98-100, 114-115.

(١٠٢) Schroeder, *op.cit.*, pp. 95-98.

(١٠٣) حمل غروبا اسما مستعارا للتمويه. وتحمل المراسلات أحيانا اسم Gehrke وأحيانا أُخرى اسم Ihrke. ولم ينجح في إخفاء هويته الشخصية، إذ كان معروفا في العراق بين أوساط واسعة. أما اختيار ران فقد جاء نتيجة معارضة السلطات الفرنسية إرسال فون هنتغ. وعللت السلطات الفرنسية رفضها بأن شخصية فون هنتغ معروفة في الشرق ولا يمكن المحافظة على السرية: ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 476.

(١٠٤) دعيت القوات التي قادها غلوب «هوبفورس» (Hobforce). وقد ضمت فرقة ميكانيكية، وفرقة مشاة صغيرة، ووحدات مدفعية، بالإضافة إلى المجندين العرب. وبحسب قول غلوب فإن قواته لم تتعد الألفين، ويعتقد شرودر أن قوات غلوب بلغت الأربعة آلاف: Schroeder, *op.cit.*, pp. 103-104, fn. 151.

(١٠٥) *Ibid.*, pp. 105-106.

(١٠٦) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 457. حاولت وزارة الخارجية الألمانية إقناع الحكومة الإيرانية بإمداد العراق بالأسلحة وتعويض إيران من جميع أنواع الأسلحة. لكن الحكومة الإيرانية رفضت الطلب الألماني بحجة حاجتها هي الأُخرى إليها. أنظر برقية فورمان في ٦ أيار/مايو ورد إيتل في ٨ أيار/مايو: ADAP, Serie D, Bd. XII 2, Nr. 466, 472.

(١٠٧) *Ibid.*, Nr. 493. أنظر أيضا مذكرة إيتل في ٥ أيار/مايو:

ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 457.

(١٠٨) Schroeder, *op.cit.*, p. 107.

(١٠٩) *Ibid.*

(١١٠) PA, Buero des St S., Bd. 1, 61836.

(١١١) نتيجة ذلك قرر ران نقل مركز نشاطه إلى دمشق، وأصبح مطار دمشق محطة هبوط للطائرات الألمانية للتزود بالوقود.

(١١٢) أثار مصرع بلومبرغ تساؤلات بشأن مصدر النيران التي أصابت طائرته. فقد طلب غروبا أن تحلق الطائرة التي كان يستقلها في أجواء بغداد لرفع معنويات الرأي العام فيها. وأصابت المدافع العراقية الطائرة في أجواء بغداد صباح ١٢ أيار/مايو: Schroeder, *op.cit.*, pp. 109-110.

(١١٣) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 528.

(١١٤) Schroeder, *op.cit.*, pp. 109-111.

(١١٥) *Ibid.*, p. 114. وبشأن تفصيلات أنواع وكميات الأسلحة التي تلقاها العراق أنظر: Hirszowicz, *op.cit.*, p. 164. ولعل من الجدير بالذكر أن العراق لم يتلق ما كان في أمس حاجة إليه، كالمدافع المضادة للطائرات، والدبابات، أو المدفعية الثقيلة.

(١١٦) ADAP, Serie D, Bd. XII. 2, Nr. 528، وبصورة عامة أنظر:
Schroeder, *op.cit.*, pp. 107-110.

(١١٧) Schroeder, *op.cit.*, pp. 117.

(١١٨) Schroeder, *op.cit.*, pp. 117-118; Khadduri, *op.cit.*, p. 232; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 152-153.

(١١٩) لم تف ألمانيا بهذا التعهد عندما هاجمت قوات ويفل سوريا في حزيران/يونيو ١٩٤١. وبشأن المحادثات الألمانية الفرنسية:
Khadduri, *op.cit.*, pp. 116-117; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 159-161.

(١٢٠) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 170.

(١٢١) Khadduri, *op.cit.*, p. 225.

(١٢٢) يعتقد رتشاردس، مؤرخ «القوات الجوية الملكية»، أن عدد الطائرات الألمانية وصل إلى ثلاثين طائرة تقريبا. لكن خدوري يميل إلى الاعتقاد أن عددها لم يتجاوز ثلاث وعشرين طائرة عشية معركة الفلّوجة في ١٩ أيار/مايو:
Khadduri, *op.cit.*, p. 333.

(١٢٣) تسفي ألبيلغ، «المفتي الأكبر» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٨٩)، ص ٦٣؛

Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement* (New York, 1988), p. 95.

(١٢٤) Khadduri, *op.cit.*, p. 231.

(١٢٥) «أمر رقم ٣٠» في: Schroeder, *op.cit.*, pp. 127-128.

(١٢٦) *Ibid.*, pp. 127-129, 132.

(١٢٧) Fritz Grobba, *Maenner und Maechte im Orient* (Zuerich, 1967), pp. 245-246; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 132-134.

(١٢٨) Schroeder, *op.cit.*, p. 134.

(١٢٩) حداد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١٣٠) Schroeder, *op.cit.*, pp. 134-136.

(١٣١) الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(١٣٢) Schroeder, *op.cit.*, pp. 136-137.

(١٣٣) الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

(١٣٤) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 151-152; Schroeder, *op.cit.*, pp. 147-148.

(١٣٥) Schroeder, *op.cit.*, p. 147; Melka, *op.cit.*, p. 286. يعتقد ملكا أن طلال اقترح إثارة تمرد ضد أبيه، الأمير عبد الله. كما حاول الحسيني إقناع غبرئيلي بأن طلال أهل ثقة.

(١٣٦) Schroeder, *op.cit.*, p. 146.

(١٣٧) Melka, *op.cit.*, p. 300.

(١٣٨) PA, Buero des St. S, Bd. 1, 506861-63.

(١٣٩) عندما استفحلت الخلافات بين نوري السعيد وناجي شوكت ألفت حكومة الكيلاني الأولى لجنة وقف صلاح الدين الصبّاغ على رأسها. ودرست اللجنة تطور الحرب ومواقف الدول العظمى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي آنذاك والمستقبلية. وعرضت اللجنة دراستها أمام مجلس الدفاع الأعلى. وكانت خلاصة ما وصلت إليه أن تدخل دولة عظمى يمكن أن يحدث تغييرات عميقة في الشرق العربي، و«أن الخطر الوحيد الذي يهدد العراق يأتي من روسيا، لذلك لا بد من التأني ومسايرة دول المحور، ريثما ينجلي موقف روسيا...»: الصبّاغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ ـ ١٥٣. ووصل فايتسكر، في تعليقه على مذكرة فورمان المشهورة في ٧ آذار/مارس، إلى نتيجة مشابهة في ١٢ آذار/مارس ١٩٤١:
ADAP, Serie D, Bd. XII. 1, Nr. 159.

(١٤٠) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 105.

(١٤١) يكشف لنا هالدر؛ قائد القوات البرية الألمانية، في مذكراته أنه لم يطرأ تغيير على خطط ألمانيا الحربية التي قضت بتوجيه القوات الألمانية إلى الحدود الروسية، بعد أن تنتهي من مهماتها القتالية في اليونان وكريت:
Franz Halder, *Kriegstagebuch,* Bd. II (Stuttgart, 1963), p. 427.

(١٤٢) مقتبس من: Grobba, *op.cit.*, p. 212.

(١٤٣) Halder, *op.cit.*, pp. 160-244.

الفصل الرابع

(١) مجلة «فلسطين»، عدد ١٥، آذار/مارس ١٩٦١؛ العدد ١٠٤، السنة التاسعة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩، «صفحات من مذكرات السيد أمين الحسيني».

(٢) F.O., 371/2712.

(٣) تابع أعداد «الدفاع» منذ أيار/مايو ١٩٤١.

(٤) «الدفاع»، عدد ١٨٦٨، ٢٧/٦/١٩٤١.

(٥) Lukasz Hirszowicz, *The War Against the Jews 1933-1945* (Toronto, New York Bantam, 1986), p. 130.

(٦) لم يجد المؤلف أي تقرير من التقارير التي تناولت الاتصالات بين السياسيين العرب وألمانيا النازية حث الدبلوماسيون والوكلاء الألمان به السياسيين العرب على التريث والانتظار. كما أن كمال عثمان حداد لا يذكر أية «نصيحة» من رجال وزارة الخارجية الألمانية بضرورة استعمال الدبلوماسية إلى أن يصبح «الزمن ناضجا» لخطوات عسكرية ضد بريطانيا.

(٧) يذكر مجيد خدوري أن بعض السياسيين العرب ـ أمثال عادل ونبيه العظمة، ومجيد وعادل أرسلان، وراسم الخالدي، وغيرهم ـ عقدوا اجتماعا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ خلال إقامتهم في تركيا، وقرروا مواصلة التعاون مع دول المحور، على أن يتولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الجانب العربي في المحادثات مع دول المحور: Majid Khadduri, *Independent Iraq 1932-1958. A Study in Iraqi Politics* (London and Oxford, 1960), p. 236.

(٨) أشرف كل من مليني (Mellini) وباول شميدت (Schmidt) على تهريب كل من الحسيني والكيلاني. أنظر:
NA, T 120, Roll 1298, 482648; PA, Buero des St. S., Bd. 2, 61989;

Khadduri, *op.cit.*, p. 236; Hirszowicz, *op.cit.*, generally pp. 207-208.

(٩) PA, Buero des St. S, 23,28216-17.

(١٠) راجع: «صفحات من مذكرات السيد محمد أمين الحسيني» في: «فلسطين»، مصدر سبق ذكره، العدد ١٠٤، السنة التاسعة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩.

(١١) NA, T 120, Roll 1298, 482067-68.

(١٢) *Ibid.*, Roll 482648.

(١٣) NA, T 120, Roll 1298, 482652.

(١٤) أنظر برقية مكنزن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١:
NA, T 120, Roll 482663-364.

(١٥) *Ibid.*, Roll 482665-67.

(١٦) *Ibid.*, Roll 482657.

(١٧) أنظر مثلا تقرير بسمارك إلى «وزير الخارجية شخصيا» في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١ بشأن المحادثات بين تشيانو والمفتي: *Ibid.*, Roll 482648.

(١٨) *Ibid.*, Roll 482064.

(١٩) *Ibid.*, Roll 482066.

(٢٠) *Ibid*. النص الألماني: 482668-69، أما النص الإيطالي فيتلو النص الألماني:
4826770-71.

(٢١) قابل بين النصين المذكورين أعلاه وتقرير مكنزن بشأن محادثة بين بسمارك وبوتي، العامل في وزارة الخارجية الإيطالية، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، والنص الآخر المعدل بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠:
Ibid., PA, Buero RAM, 28279-80, 482674-79.

(٢٢) من المشكوك فيه أن وزارة الخارجية الألمانية سلمت الحسيني مذكرة هتلر. واكتسبت مذكرة هتلر أهمية خاصة عند نشوب الخلاف بشأن مكانة الحسيني: هل هو أحد الزعماء العرب أم الناطق ـ بـ أل التعريف ـ باسم العرب:
PA, Handakten Ettel, 390868.

(٢٣) *Ibid.*, 304317-20.

(٢٤) PA, Buero des St. S., Bd. 1, 50882.

(٢٥) PA, Buero RAM, 28202-15.

(٢٦) أنظر أيضا برقية مكنزن في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١:
NA, T 120, Roll 1298, 482674-79.

(٢٧) PA, Buero RAM, 28232-39.

(٢٨) *Ibid.*, 28246-47.

(٢٩) PA, Buero des St. S., 50962-63.

(٣٠) ADAP, Serie D, Bd. XIII. 2, Nr. 514.

(٣١) *Ibid.*, Nr. 515.
مذكرات السيد محمد أمين الحسيني: «فلسطين»، العدد ٨٥، السنة الثامنة، نيسان/أبريل ١٩٦٨؛ Gerald Fleming, *Hitler and the Final Solution* (Berkeley and Los Angeles, 1984), pp. 101-103; Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 218-221.

(٣٢) PA, Buero RAM, 28183.

(٣٣) اعتبر فورمان مسألة ضم اليابان إلى البيان الثنائي تدخلا يابانيا في «مجال» خارج «مجال نفوذه». ووصل الاستياء الألماني ذروته لدى هتلر فيما بعد نيسان/أبريل ١٩٤٢:
PA, Buero RAM, 28353-54; PA, Buero des St. S., Bd. 2, 50983.

(٣٤) PA, Buero des ST. S., Bd. 2, 51003-06. لا تحمل الوثيقتان تاريخا معينا، لكن هناك إشارات إليهما في الوثائق التي تناولت استمرار مجرى المحادثات بين الحسيني وموظفي وزارة الخارجية الألمانية. أنظر محضر محادثات المفتي مع فايتسكر في ٢٦ كانون الثاني/يناير كما نقله غروبا:
PA, Buero des St. S., Bd. 2, 51011-12.

(٣٥) لا شك في أن هناك اختلافا جوهريا بين إعلان أو بيان عام صادر عن دول المحور وموجَّه إلى بلاد ودول معينة محتلة من قِبل بريطانيا، أو تحت نفوذها، وبين رسالة من شخص، على الرغم من أهمية مركزه السياسي كوزير للخارجية، إلى شخص واحد أو شخصين آخرين. فالحال الأولى تعبير عن موقف حكومي رسمي غير موجَّه إلى شخص معين؛ أما الحال الثانية فتحمل طابعا شخصيا واضحا. وبدأ المفتي يميل إلى إكساب الإِعلان طابعا شخصيا خلال اجتماع إلى غروبا في ١٢ كانون الثاني/يناير، حضره مليني، مرافقه الإِيطالي خلال إقامته في ألمانيا. وعلل المفتي ذلك بأن مراسلات مكماهون ـ الحسين بن علي ورسالة بلفور إلى روتشيلد كانت شخصية. ولما تبين للمفتي أن إصدار بيان رسمي من دول المحور ليس سهلا، كما بدا له سابقا، بدأ يتحدث عن «رسالة» شخصية أحيانا وعن «اتفاقية» أحيانا أُخرى: PA, Buero RAM, 28295.

(٣٦) PA, Buero des St. S, 51011-14.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

(٣٧) *Ibid.*, 21015.

(٣٨) PA, Buero RAM, 28400-01.

(٣٩) PA, Buero des St. S., Bd. 1, 61980-81.

(٤٠) لا يحمل المحضر تاريخا، ومن الأرجح أنه سلم في أواخر كانون الثاني/يناير أو أوائل شباط/فبراير ١٩٤٢: PA, Buero St. S., Bd. 1, 61980-81; PA, Buero des St. S., Bd. 2, 51005/06.

(٤١) جرى أول لقاء بين تشيانو والكيلاني في ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٢ لا في ١ شباط/فبراير كما يشير هرتسوفيتش. أنظر تقرير مكنزن في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٢: NA, T 120, Roll 2483, E 260582; Hirszowicz, *op.cit.*, p. 224.

(٤٢) NA, T 120, Roll 2483, E 260592-95.

(٤٣) NA, T 120, Roll 2483, E 260594-95.

(٤٤) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 223.

(٤٥) PA, Buero RAM, 28363-67.

(٤٦) PA, Buero, des St. S., Bd. 1, 51046-49.

(٤٧) تتردد كلمة «معاهدة» (Vertrag) في المادة الوثائقية، وهو ما يترك لدى الدارس الانطباع بأن هناك نصين مختلفين (أو صيغتين منفصلتين) الأول (أو الأولى) «الاتفاقية» (Abkommen)، والثاني (أو الثانية) «المعاهدة».

(٤٨) NA, T 120, Roll 2483, E 260592-95.

(٤٩) برقية بسمارك في ٥ آذار/مارس ١٩٤٢:
PA, Buero des St. S., Bd. 1, 51055.

(٥٠) PA, Buero RAM, 28295.

(٥١) *Ibid.*

(٥٢) أنظر برقية مكنزن في ٢٥ آذار/مارس ١٩٤٢: *Ibid.*, 51073.

(٥٣) أنظر برقية بسمارك في ٥ آذار/مارس ١٩٤٢، وبرقية مكنزن في ٢٥ آذار/مارس على سبيل المثال:
PA, Buero des St. S., Bd. 1, 51055, 51073.

(٥٤) NA, T 120, Roll 2483, E 260845-47.

(٥٥) PA, Buero RAM, 28322-25.

(٥٦) NA, T 120, 2483, 260929-31.

(٥٧) راجع مذكرات الحسيني التي نشرت في مجلة «فلسطين»، مصدر سبق ذكره، العدد ١٠٤، السنة التاسعة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩.

(٥٨) نص الرسائل المختلفة في:
PA, Buero RAM, 28184-90; NA, T 120, Roll 2483, E 260991-92.

(٥٩) وصل هذا التوتر إلى أوجه قبيل تبادل الرسائل، بحيث هدد الحسيني ترك دول المحور واللجوء إلى إسبانيا أو هنغاريا: Hirszowicz, *op.cit.*, p. 226.

(٦٠) PA, Buero des St. S., Bd. 2, 61980-81.

(٦١) كانت المعارضة الإيطالية لعقد «المعاهدة» مبدئية؛ فقد بلّغ فيتيتي بسمارك في اليوم الثاني أن المعاهدات تعقد بين دول لا بين دول وأفراد، كما أن المعاهدات تحتاج إلى «تصديق» مؤسسات الدولة:
NA, T 120, Roll 2483, E 260592-95.

(٦٢) NA, T 120, Roll 2483, E 260582-83.

(٦٣) تقرير غروبا في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٢: PA, Buero des St. S., 61989-90.

(٦٤) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 240.

(٦٥) NA, T 120, Roll 2483, E 260845-46.

(٦٦) PA, Buero des St. S., Bd. 2, 62012-13.

(٦٧) PA, Buero RAM, 28295.

(٦٨) PA, Handakten Ettel, 390868.

(٦٩) Hildegard von Kotze, *Heeresadjutant bei Hitler 1938-1943. Aufzeichnungen des Majors Engel* (Stuttgart, 1974), pp. 101-102.

(٧٠) Adolf Hitler, *Hitler's Table-Talk* (Oxford, 1983), p. 547.

(٧١) الصبّاغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٧٢) Mohamed-Kamal el-Dessouki, «Hitler und der Nahe Osten 1940-1941,» (Diss Berlin, 1963), p. 182, fn. 19.

(٧٣) تقرير غروبا في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٢:
PA, Buero des St. S., Bd. 2, 61989-90.

(٧٤) *Ibid.*, 51149.

(٧٥) PA, Handakten Ettel, 304321-34.

(٧٦) *Ibid.*, 304321-23.

(٧٧) تقارير فورمان في ٩، ١٣، ١٤ تموز/يوليو ١٩٤٢:
PA, Buero RAM, 28418-19, 28436-43, 28418-19.

(٧٨) *Ibid.*, 28418-19.

(٧٩) *Ibid.*, 28439.

LAU Beirut campus Riyad Nassar Library

(٨٠) PA, Buero des St. S., Bd. 2, 51187, 51209-10.

(٨١) PA, Buero RAM, 61461-62.

(٨٢) راجع تقرير مكنزن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢.

(٨٣) NA, T 120, Roll 1298, 482665-67; Roll 2483, E 260592-95; PA, Handakten Ettel, 304321-34.

(٨٤) مكنزن في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢: *Ibid*.

(٨٥) *Ibid.*, 390817-18.

(٨٦) تفصيلات بشأن «قسم التدريب الألماني ـ العربي»:
Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 250-259.

(٨٧) *Ibid.*

(٨٨) PA, Buero RAM, 28400-01.

(٨٩) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 253-255.

(٩٠) يجد قارىء المادة الوثائقية تعابير مختلفة لا نعتقد أن مضمونها يختلف بعضه عن بعض؛ فأحيانا نجد «التنظيم السري»، وأحيانا أُخرى «حزب الأمة العربية» أو التنظيم السري «الشعب العربي».

(٩١) PA, Buero RAM, 1465-66. اعتمد غروبا في تقريره تقريرا شفهيا آخر من الكيلاني. وكان محمد حسن سلمان، وزير المعارف العراقي السابق، قد زار برلين واجتمع إلى الكيلاني بعد زيارة إيطاليا. وكان سلمان قد اجتمع إلى فيتيتي ـ بحسب روايته ـ في روما. وجدد فيتيتي دعوة الزيارة إلى الكيلاني مرة أُخرى نظرا إلى تأخر الكيلاني. ومهما يُثِر التقرير من تساؤلات، فإنه يمكن الاستنتاج أن الكيلاني رغب في معرفة ردة الفعل الألمانية حيال محاولات إيطاليا استمالة بعض العرب للانضمام إلى مفرزتها العربية. ويعكس التقرير انحياز غروبا إلى جانب الكيلاني، بالإضافة إلى إثارة مسؤولي وزارة الخارجية ضد المفتي الذي يظهر في التقرير أنه يحاول بما كان يروّجه من شائعات إفشال سياسة فلمي في تجنيد العرب.

(٩٢) Hirszowicz, *op.cit.*, p. 256.

(٩٣) «فلسطين»، مصدر سبق ذكره، العدد ٨٨، السنة الثامنة، تموز/يوليو ١٩٦٨.

(٩٤) PA, Buero des St. S., Bd. 1, 28455-60.

(٩٥) PA, Inland II g.

(٩٦) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 265-266; PA, Handakten Ettel, 304440-43.

(٩٧) PA, Inland II g.

(٩٨) PA, Handakten Ettel, 304413-16.

(٩٩) الأقواس في النص.

(١٠٠) PA, Buero des St. S., Bd. 2, 51269-77.

(١٠١) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 255-256.

(١٠٢) أنظر مذكرة هيفل في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢:
PA, Handakten Ettel, 390831.

(١٠٣) *Ibid.*, 304413-16.

(١٠٤) *Ibid.*, 304366-67.

(١٠٥) مذكرة فورمان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢: *Ibid.*, 304420-21.

(١٠٦) Hirszowicz, *op.cit.*, pp. 269-302.

(١٠٧) راجع فصل «سياسة التهجير القسري» و«الهجرة غير الشرعية» في مكان آخر.

(١٠٨) شكلت شهادة فسلسني (Wesliceny)، مساعد أيخمان في إبادة يهود أوروبا، في محكمة نيرنبرغ بعد الحرب العالمية الثانية، مصدرا للدراسات التي تناولت سيرة الحسيني وتعامله مع أجهزة الحكم النازي. فقد ذكر فسلسني أن المفتي اجتمع إلى أيخمان في أواخر سنة ١٩٤١ أو أوائل سنة ١٩٤٢. وتوثقت عرى المعرفة، وربما الصداقة، بينهما خلال إبادة اليهود. ووصلت هذه العلاقات إلى أوجها عندما زار المفتي أحد أفران الغاز [المعدّة] لإبادة اليهود، التي أثارت أعجابه، طبقا لرواية فسلسني. ومع أن أيخمان ذكر في محاكمته في القدس سنة ١٩٦١ أنه التقى المفتي مرة واحدة فقط، فإن الدارسين لسيرة المفتي وعلاقاته بألمانيا النازية، أمثال بيرلمان وفيستال وشختمان، اعتمدوا رواية فسلسني مصدرا موثوقا به. ولم يسلم بعض الدارسين المتأخرين، مثل جيرالد فْلِمنغ، من تأثير رواية فسلسني، إلا إن بعضهم الآخر - ألبيلغ - شك في صحتها:
Gerald Fleming, *Hitler and the Final Solution* (London, 1984), pp. 104-105, especially fn. 4.

(١٠٩) Joseph Schechtman, *The Mufti and the Fuehrer: The Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini* (New York, 1965), pp. 147-157.

(١١٠) ما زالت دراسة لوسي دافيدوفيتش، «الحرب ضد اليهود»، من أفضل الدراسات النقدية لسياسة «المجالس اليهودية».

(١١١) أفضل دراسة حتى الآن هي دراسة لِني برنر.

(١١٢) Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (Connecticut, 1983), p. 238.

(١١٣) لا شك في أن لوسي دافيدوفيتش لا تعني «الحرب» بحسب عُرف القانون الدولي، إذ إن القانون الدولي لا يحدد اضطهاد دولة لأقلية من مواطنيها بأنه حرب.

(١١٤) دعا جابوتنسكي إلى تجنيد اليهود منذ أيار/مايو ١٩٣٩، أي قبل نشوب الحرب. وجدد دعوته بعد الهجوم الألماني على بولونيا في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ واندلاع الحرب. لكن دعوته لم تجد أذنا صاغية في وزارة الخارجية البريطانية. وعندما زار الولايات المتحدة في صيف سنة ١٩٤٠ بذل جهوده من أجل تجنيد الرأي العام هناك للضغط على وزارة الخارجية الأميركية، كي تضغط بدورها على الحكومة البريطانية. أنظر مثلا: رسالة لويد إلى تشرشل في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٠، وبرقية من وزارة الخارجية إلى المركز لوثيان في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٤٠:
F.O., 71/24566,318, 316; F.O. 71/24566,318,296.

(١١٥) انضمت المنظمة الصهيونية إلى دعوة المنظمة الصهيونية الجديدة، بزعامة جابوتنسكي، بعد اندلاع الحرب. وحاول وايزمن إقناع الحكومة البريطانية بصورة مباشرة تارة، وتارة أخرى بواسطة المنظمات الصهيونية واليهودية الأميركية، عن طريق وزارة الخارجية الأميركية. واجتمع وايزمن إلى وزيري الخارجية والمستعمرات خلال إقامته في لندن صيف سنة ١٩٤٠. ودرست دائرة الشرق الأوسط مسألة إنشاء فرقة يهودية خاصة تحت قيادة بريطانية في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. وعقد اجتماع عام حضره ممثلون عن وزارات الحربية والخارجية والمستعمرات في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. ويمكن اعتبار هذا الاجتماع أول خطوة على طريق إنشاء الفرقة اليهودية. أنظر رسائل لويد وهاليفاكس في ١٨ و٢٠ تموز/يوليو و٢٨ آب/أغسطس، ومحضر اجتماع ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠: F.O., 71/24567,318,710,20-22.

(١١٦) راجع فصل «سياسة التهجير القسري» و«الهجرة غير الشرعية». أنظر أيضا:
Brenner, *op.cit.*, pp. 266-267.

(١١٧) *Ibid.*, pp. 235-238.

(١١٨) أنظر رسالة شفيتسغيل إلى مراكز الشرطة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١:
BA, R 58/276.

(١١٩) من يريد متابعة تقارير أجهزة الاستخبارات الألمانية بشأن نشاط التنظيمات الصهيونية، كالطلائعيين (الحالوتس)، وحزب العمل (مباي)، وعلمها بتفصيلات نشاط هذه التنظيمات فإنه لا يستطيع أن يتغاضى عن فلمين، على

Riyad Nassar Library

الأقل، في الأرشيف الوطني في واشنطن: NA, T 175, Roll 660, 661.

(١٢٠) تفصيلات في: NA, T 175, Roll 661.

(١٢١) تقرير كلنغر في ٦ آذار/مارس ١٩٤٣: NA, T 175, Roll 661.

(١٢٢) تقرير رختر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢: *Ibid*.

(١٢٣) *Ibid*. أنظر تقرير كونا في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٣: *Ibid*.

(١٢٤) نود الإشارة مرة أخرى إلى التفصيلات في الفلمين ٦٦٠ و٦٦١ في الأرشيف الوطني في واشنطن. وإذا درسنا بعض الأمثلة من تقارير رجال الغستابو ورجال الاستعلامات، كتقرير أحد رجال الاستعلامات بشأن رحلة له إلى جنيف من ٢٣ أيار/مايو إلى ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٣، ندرك مدى معرفة قوات الأمن والغستابو لتفصيلات تحركات رجال التنظيمات الصهيونية واليهودية في جنيف، وبوخارست، وصوفيا، وبودابست. ويمكن القول باختصار إن رجال الغستابو وقوات الأمن ألموا إلماما واسعا بما جرى في مكاتب ومراكز التنظيمات الصهيونية في جنيف، وإستانبول، وبوخارست، وصوفيا، وبودابست.

(١٢٥) Brenner, *op.cit.*, pp. 235-237.

(١٢٦) راجع فصل «سياسة التهجير القسري» و«الهجرة غير الشرعية». أنظر أيضا: Brenner, *op.cit.*, pp. 252-255.

(١٢٧) نخص بالذكر رسالة من روبه (Roppe)، العامل في رئاسة جهاز الأمن في برلين، إلى وزارة الخارجية في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٤٢، ورسالة من البعثة الألمانية في كوبنهاغن في ١٢ أيار/مايو: PA, Inland II A/B, 83-24, Bd. 6.

(١٢٨) Brenner, *op.cit.*, pp. 231-242.

(١٢٩) PA, Inland II A/B, 84-24a, Bd. 1, 444613/14.

(١٣٠) صادق ربنتروب وهملر على اتفاقية التبادل. أنظر رسالة تايس (Theiss) إلى تادن في ١ حزيران/يونيو ١٩٤٤، وبرقية من غروتمان، مكتب هملر، إلى فاغنر في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٤٤: PA, Inland IIg, 173, K 207101.

(١٣١) PA, Inland IIg. 173, K 207102.

(١٣٢) *Ibid.*, K 207103.

(١٣٣) قدر شختمان أن عدد اليهود الذين تم «تهريبهم» خلال الحرب بـ ١٨,٧٨٣ شخصا. وذهب البعض الآخر إلى أن الهجرة غير الشرعية خلال الحرب شملت ٤٠ ألف شخص: Schechtman, *op.cit.*, p. 154; Brenner, *op.cit.*, p. 220.

(١٣٤) PA, Inland II, 83-24, Bd. 6, Ha. Pol. I 1300/43, 1451/43.

(١٣٥) الاقتباس من: Brenner, *op.cit.*, p. 228.

(١٣٦) Pa, Inland IIg, 174A, K 207798-99.

(١٣٧) أنظر تقرير فاغنر في ٢١ أيار/مايو ١٩٤٣: *Ibid.*, K 207760-65.

(١٣٨) PA, Inland II A/B, 83-24 B, Bd. 1, 444616.

(١٣٩) «فلسطين»، السنة العاشرة، العدد ١١٢، تموز/يوليو ١٩٧٠.

(١٤٠) Pa, Inland II g, 174A, K 207787.

(١٤١) *Ibid.*, K 207762.

(١٤٢) *Ibid.*, E 422463.

(١٤٣) *Ibid.*, K 207776.

(١٤٤) *Ibid.*

(١٤٥) *Ibid.*, E 422387.

(١٤٦) *Ibid.*, K 207721.

(١٤٧) *Ibid.*, K 207764.

(١٤٨) *Ibid.*, E 422386.

(١٤٩) *Ibid.*, E 422383-89.

(١٥٠) اتسمت اجتماعات ملخرز (Melchers)، مساعد رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وهنكه (Henke)، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية، في ١٤ آذار/مارس و١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣ بالبرودة، وأثارت استياء لدى كل منهما لما لاحظ ملخرز من «غرور هائل» لدى الحسيني و«عدم تواضع» غريب عن الأعراف الدبلوماسية. ورأى هنكه أن من الضروري استدعاء بروفر (Pruefer)، رئيس دائرة الشرق، للحسيني كي يوضح له «مكانته الحقيقية» بـ «طريقة لائقة». وأجرى هنكه مشاورات مع قيادة القوات البرية العامة وجيش الـ SS، دارت في شأن مشاريع الحسيني آنذاك والتي هدفت إلى إقامة وحدات عسكرية من مسلمي البلقان والتتار. وأبدت قيادة القوات البرية العامة وجيش الـ SS، عدم الموافقة على مشاريع الحسيني، كما أكدت القيادة له اعتقادها أن ليس هناك «قيمة خاصة» في «تعاون دائم» في الإطار الذي يتصوره الحسيني. أنظر تقرير ملخرز في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وتقرير هنكه، ولا سيما ملاحظاته لسكرتير وزارة الخارجية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣: PA, Inland IIg, 410. K 289169-72; K 209454-58.

(١٥١) من الأرجح أن هناك خطأ طباعيا في الاسم، وأن اسم السفينة هو مركور (Merkur) لا مفكور.

(١٥٢) يظهر براند في الوثائق تحت اسم براندت (Brandt):
PA, Inland IIg, 212, 02509-10.

(١٥٣) *Ibid.*

(١٥٤) *Ibid.*, K 209242-42.

(١٥٥) *Ibid.*, K 209276; K 209283, 405116.

(١٥٦) *Ibid.*, E 420944.

الأزمة الأوروبية
وموازين القوى في فلسطين

(١) اعتمدنا المراجع التالية لهذا الغرض السريع، على الرغم مما يحتاج إليه من دراسة مصدرية أصيلة. وقد كثرت الأدبيات العبرية التي تناولت هذا الموضوع خلال الأعوام الأخيرة، ونكتفي بذكر بعضها:
Roberto Bachi, *The Population of Israel* (Jerusalem, 1977); U.O. Schmelz, «Modern Jerusalem's Demographic Evolution,» in *Jewish Population Studies*, No. 20 (Jerusalem, 1987);
ألِكس بين، «تاريخ الاستيطان الصهيوني منذ هيرتسل حتى أيامنا» (بالعبرية)، الطبعة الرابعة (رامات غان، ١٩٦٩)؛ إلحنان أورن، «الاستيطان في سنوات الكفاح: الاستراتيجية الاستيطانية قبل الدولة، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٧» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٧٨)؛ شالوم رايخمان، «من النزل حتى لبلاد مستوطنه. رسم الخريطة الاستيطانية اليهودية في أرض إسرائيل من ١٩١٨ إلى ١٩٤٨» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٧٩)؛ حاييم جبتي، «مئة سنة استيطان: تاريخ الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل»، المجلد الأول، الجزآن الأول والثاني (بالعبرية)، (تل أبيب، ١٩٨١)؛ عميتام بتسالئيل، «الشموع الأولى: الاستيطان زمن الهجرة الخامسة» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٨٠)؛ داليه عوفر، «طريق البحر: الهجرة زمن النكبة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٨٨)؛ يوئل جلبر، «وطن جديد: هجرة يهود وسط أوروبا ١٩٣٣ ـ ١٩٤٨» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٩٠).

(٢) Bachi, *op.cit.*, p. 79.

(٣) أورن، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٤) جبتي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

Riyad Nassar Library

(٥) جلبر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(٦) Werner Feilchenfeld, Dolf Michaelis und Lundwing Pinner, *Haavara Transfer nach Palaestina und Einwanderung deutscher Juden 1933/1939* (Tuebingen, 1972), p. 90.

(٧) جبتي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(٨) أورن، مصدر سبق ذكره، ص ٩ ـ ١٠.

(٩) جلبر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(١٠) نقصد هنا دراسة لكل من داليه عوفر ويوئل جلبر بصورة خاصة. راجع الحاشية رقم ١ أعلاه.

(١١) عوفر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١٢) جلبر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤. تؤكد إحصاءات عوفر وجلبر أن إحصاءات باقي (Bachi) أصبحت «كلاسية» ولا تكفي دراسة التطور الديموغرافي في فلسطين.

(١٣) Bachi, *op.cit.*, p. 79.

(١٤) Schmelz, *op.cit.*, p. 24.

(١٥) أورن، مصدر سبق ذكره، ص ٩ ـ ١٠. يعتقد باقي أن عدد اليهود بلغ نحو ٢٠٠ ألف (p. 79)، لكن جبتي يميل إلى تقدير أورن حين يذكر أن عدد اليهود كان سنة ١٩٢٩ لا يتعدى ١٥١ ألفا: جبتي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(١٦) Bachi, *op.cit.*, pp. 373-376.

(١٧) بتسالئيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤، ٢٦ ـ ٢٨.

(١٨) جلبر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٢٠) Reichman, pp. 27, 61, fn 101.

(٢١) Feilchenfeld, *op.cit.*, p. 75. يشير جلبر إلى أن رؤوس الأموال الداخلة خلال فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ بلغت نحو ٥٦ مليون جنيه: جلبر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧.

(٢٢) جلبر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢٥) راجع محضر المؤتمر الصهيوني العشرين (القدس) (بالعبرية)، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧؛ ٣٦٢ بصورة خاصة.

(٢٦) Martin Rosenbluth, *Go Forth and Serve: Early Years and Public Life* (New York, 1961), pp. 285-286.

(٢٧) سنة ١٩٣٦ بلغت مساحة ما تمكنت الوكالة اليهودية، والشركات الفردية، وشركة البارون روتشيلد من شرائه ١,٣٢٥,٠٠٠ دونم. وكانت نسبة ما باعته العائلات الإقطاعية العربية خارج فلسطين ٥٢٪ والفلسطينية ٢٤٪. أما الباقي ـ أي ٢٤٪ ـ فقد رجعت ملكيته إلى فلاحين أو إلى أصحاب ملكيات متوسطة فلسطينية: يهوشواع بورات، «من الاضطرابات إلى التمرد: الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧٨)، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٨. أُخذ إحصاء سنة ١٩٤٨ من: جبتي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦.

(٢٩) Steppat, *op.cit.*, pp. 275-276.

فلسطين ما بعد الحرب

(١) Fritz Steppat, «Das Jahr 1933 und Seine Folgen Fuer die arabischen laender des Vorderen Orients,» in Gerhard Schultz (Hrsg.); *Die Grosse Krise der dreissinger Jahre. Von Niedergang der Weltwirtschaft zum Zweiten Wetkrieg* (Goettingen, 1985), pp. 275-276.

(٢) Zvi Ganim, *Truman, American Jewry and Israel, 1945-1948* (New York, London, 1979), p. 1.

(٣) Martin Gilbert, *Chirchill and Zionism* (London, 1974), pp. 21-22.

(٤) أبدى اللورد كرزون (Gurzon)، في مراسلات كثيرة مع بلفور، تساؤلات بشأن مضمون «البيت القومي اليهودي» ومكان العرب. وفي إحدى المناسبات علق كرزون بسخرية جارحة بأن الإِعلان هو تمهيد لإِقامة دولة يهودية، في حين أنه من خلال هذا الإِعلان «سمح للبؤساء العرب، كطائفة غير يهودية، بأن يبصوا [إلى فلسطين] من ثقب الباب فقط.»:

Helmut Mejcher, «Palaestina in der Nahostpolitik europaeischer Maechte und die Vereinigten Staaten von Amerika 1918-1948,» in Helmut Majcher u. Alexander Schoelch (Hrsg.), *Die Palaestina-Frage 1917-1948* (Paderborn, 1981), pp. 172-173.

(٥) Earl Dean Huff, *Zionist Influences upon U.S. Foreign Policy: A Study of American Policy toward the Middle East from the Time of the Struggle for Israel to the Sinai Conflict* (Dissertation, Mechigan: Idaho University, 1971), p. 54; Evan Wilson, *Decision on Palestine How the U.S. came to Recognize Israel* (Stanford, 1979), pp. 24-25; Baltimore Declaration: pp. 174-175.

وقد رأى بن ـ غوريون مرة أُخرى، في خطابه أمام المؤتمر في أيار/مايو في نيويورك، أن فترة ما بعد الحرب ستكون حاسمة فيما يتعلق بمصير فلسطين: «إن بعض البلاد العربية أصبح ممالك ويدعي أن فلسطين جزء من الإمبراطورية العربية. إن تسويات ما بعد الحرب ستتضمن قرارا يحدد مكان فلسطين في هذه الطريق أو تلك»: David Ben-Gurion, *Palestine in the Post World War,* (New York, 1942), p. 4.

(٦) Nahum Goldmann, *Memories. The Autobiography of Nahum Goldmann* (London, 1970), p. 221; Chaim Weizmann, *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Vol.XX, Series A (Jerusalem, 1979):

رسالة من وايزمن إلى بوغديل، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. من الآن: أوراق وايزمن.

(٧) أوراق وايزمن، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، سلسلة أ، رسالة رقم ٩.

(٨) Gilbert, *op.cit.*, pp. 20-21; Martin Jones, *Failure in Palestine. British and United States Policy after the Second World War* (London and New York, 1979), p. 23.

(٩) أوراق وايزمن، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢١، سلسلة أ، رسالة رقم ٢٠.

(١٠) المصدر نفسه؛ الملحق لرسالة رقم ٢٣.

(١١) المصدر نفسه، الملحق لرسالة رقم ٢٠٧.

(١٢) المصدر نفسه، المجلد ٢٢، سلسلة أ، رسالة رقم ١٠.

(١٣) Jones, *op.cit.*, pp. 11, 20-21.

(١٤) Wilson, *op.cit.*, pp. 26-27.

(١٥) Ganim, *op.cit.*, p. 13.

(١٦) Jones, *op.cit.*, p. 20.

(١٧) نص رسالة روزفلت في: Wilson, *op.cit.*, pp. 180-181.

(١٨) بلغ أعضاء المنظمة الصهيونية الأميركية خمسين ألفا سنة ١٩٣٥. وقفز العدد إلى

١١٠ آلاف ثم إلى ٢٨٠ ألفا سنة ١٩٤٥. ورجع هذا النمو المطرد في انضمام أعداد جديدة إلى المنظمة الصهيونية إلى تأثير سياسة الإبادة النازية في صهينة يهود الولايات المتحدة الأميركية. راجع:
Jones, *op.cit.*, p. 11.

(١٩) تابع دافيد شبيرا تطور إقامة «منظمة الطوارىء الصهيونية» بصورة مفصلة: دافيد شبيرا، «عملية بناء منظمة الطوارىء الصهيونية كذراع النشاط الصهيوني العام للصهيونية الأميركية» (بالعبرية) (أطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة العبرية، ١٩٧٩).

(٢٠) Huff, *op.cit.*, p. 51.

(٢١) تفصيلات في: .Jones, *op.cit.*, pp. 23-38

(٢٢) Clark M. Clifford, *The Palestine Question in American History* (New York, 1978), p. 43; Ganim, *op.cit.*, pp. 29, 39-40; Huff, *op.cit.*, p. 59.

(٢٣) Clifford, *op.cit.*, p. 25; Ganim, *op.cit.*, pp.31-32; Huff, *op.cit.*, p. 59.

(٢٤) Wilson, *op.cit.*, p. 58.

(٢٥) Ganim, *op.cit.*, p. 13.

(٢٦) *Ibid.*, pp. 31-32.

(٢٧) Huff, *op.cit.*, p. 60.

(٢٨) Wilson, *op.cit.*, p. 58.

(٢٩) Ganim, *op.cit.*, p. 43.

(٣٠) Huff, *op.cit.*, pp. 60-61.

(٣١) Ganim, *op.cit.*, p. 32.

(٣٢) اكتسب ذلك أهمية خاصة، إذ إنه أمن قناة لها لمعرفة ما كان يجري داخل اللجنة، مع أن مداولات هذه اللجنة وجب أن تكون سرية. وعندما انتهت اللجنة من جمع شهادات الجانبين - العربي والصهيوني - وعقدت اجتماعا في لوزان في بداية نيسان/أبريل ١٩٤٦، أسرعت الوكالة اليهودية إلى إرسال بعثة من أربعة أشخاص للاطلاع على ما جرى في الجلسات السرية، وذلك عن طريق الاتصال بالأعضاء المؤيدين لها في اللجنة. أنظر:
Wilson, *op.cit.*, pp. 76-79.

(٣٣) Anglo-American Committe of Inquiry, Report to the United States Government and his Majesty's Government in the United Kingdom (Washington, 1946).

(٣٤) Ganim, *op.cit.*, pp. 71-74.

(٣٥) Mejcher, *op.cit.*, pp. 154-156.

(٣٦) Jones, *op.cit.*, p. 21.

مَصَادِر وَأُدبيّات مُختَارة

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الأراشيف

Israel State Archives-Jerusalem (ISA)	أرشيف دولة إسرائيل
Public Record Office-London (P.R.O.)	الأراشيف البريطانية
a. Foreign Office (F.O.)	أ. أرشيف وزارة الخارجية
b. Colonial Office (C.O.)	ب. أرشيف وزارة المستعمرات
National Archives-Washington (NA.)	الأراشيف الوطنية في واشنطن
Bundesarchiv-Koblenz (BA.)	الأرشيف المركزي في كوبلنس
Poitsches Archiv-Bonn (PA.)	الأرشيف السياسي في بون
Central Zionist Archives-Jerusalem (CZA)	الأرشيف المركزي الصهيوني

مصادر مطبوعة وأدبيات مختارة

١ ـ لغات أوروبية

Akten zur deutschen auswaertign Politik 1918-1845.

Anglo-American Committee of Inquiry. Report to the United States Government and His Majesty's Government in the United Kingdom, Washington, 1946.

Aronson, Shlomo. *Reinhard Heydrich und Fruehgeschichte von Gestapo und SD*. Stuttgart, 1971.

Arriel, Ehud. *Open the Gates*. New York, 1975.

Black, Edwin. *The Transfer Agreement. The Untold Story of the Secret Agreement between «The Third Reich» and Jewish Palestine*. London, 1984.

Brenner, Lenni. *Zionism in the Age of the Dictators*. Connecticut, 1983.

Buchheim, Hans. *Anatomie des SS staates*. Olten un Freiburg, 1965.

Carpi, Daniel. «Weizmann's Political Activity in Italy from 1923-1934,» in *Zionism , Studies in History of the Zionist Movement and the Jewish Community in Palestine*. Tel-Aviv, 1975.

Churchill, Winston. *The Second World War, Vol. 2: Their Finest Hour*. New York, 1962.

Churchill, Winston. *The Second World War, Vol. 3: The Grand Alliance*.

New York, 1962.

Dawidowicz, Lucy S. *The War Against the Jews 1933-1945*. Toronto-New York Bantam edition, 1986.

Feilchenfeld, Werner, Michaelis Dolf und Pinner Ludwig. *Haavara-Transfer nach Palaestina und Einwanderung deutscher Juden 1933-1939*. Tuebingen, 1972.

Gensicke, Klaus. *Der Mufti von Jerusalem, Amin el-Husseini, und die Nationalsozialisten*. Frankfurt am Main, 1988.

Goldmann, Nahum. *Memories. The Autobiography of Nahum Goldmann*. London, 1970.

Grobba, Fritz. *Maenner und Maechte im Orient: 25 Jahre diplomatischer Taetigkeit im Orient*. Zurich, 1967.

Gruchmann, Lothar. «Die Verpassten Strategischen Chancen. Die Axen-Maechte in Mittlemeerraum 1940/41,» in *Vierteljahrshefte 18* (1970).

Halder, Franz. *Kriegstagebuch 1939-1942*. Stuttgart, 1962-1964.

Hentig, Werner-Otto von. *Mein Leben, Eine Dienstreise*. Goettingen, 1962.

Hirszowicz, Lukasz. *The Third Reich and the Arab East*. Toronto, 1966.

Hitler, Adolf. *Hitler's Table-Talk*, with introduction by K.R. Trevor-Roper. Oxford, 1988.

Hitler, Adolf, *Mein Kampf*. trans. by Ralf Manheim. Boston, 1976.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq 1932-1958. A Study in Iraqi Politics* (2nd ed.). London and Oxford, 1960.

Kimchi, John and David. *The Secret Roads: The Illegal Migration of a People 1938-1948*. London, 1955.

Kogon, Eugin. *Der SS Staat. Das System der deutschen Konzentrationslager*. Muenchen, 1979.

Kotze, Hildegard von (Hrsg.). *Heeresadjutant bei Hitler 1938-1943, Aufzeichnungen des Majors Engel*. Stuttgart, 1974.

Krausnick. «Die Wehrmacht in nationalsozialistischen Deutschland,» in Martin Broszat, *Das Drittle Reich: Herrschaftsstruktur und Geschichte*. Muenchen, 1983.

Levine, Herbert S. «Jewish Collaborator in Nazi Germany: The Strange Career of Georg Kareski,» in *Central European History*, 7.3 (1975).

Mattar, Philip. *The Mufti of Jerusalem al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*. New York, 1988.

Mejcher, Helmut u. Alexander Schoelch. *Die Palaestina-Frage 1917-1948*. Paderborn, 1981.

Melka, Robert. *The Axis and the Arab East, 1930-1945*. Diss. Minnesotta, 1978.

Morsy, Laila Amin. «Britain's Wartime Policy in Egypt, 1940-1942,» in *Middle Eastern Studies*, 25,1 (Jan. 1989).

Necosia, Francis R. «Arab Nationalism and National Socialist Germany, 1933-1939. Ideological and Strategical Incompitability,» in *International Journal of Middle East Studies*, 12 (1980).

Necosia, Francis R. *The Third Reich and the Palestine Question*. London, 1985.

Pearlman, Mourice. *Mufti of Jerusalem: The Story of Haj Amin el-Husseini*. London, 1947.

Penrose, Edith. *Iraq: International Relations and National Development*. London, 1978.

Ribbentrop, Joachim von. *Zwischen London und Moskau: Erinnerungen und letzte Aufzeichungen*. Leoni am Stambergersee, 1953.

Rosenberg, Alfred. *Der staatsfeindliche Zionisum us*. Hamburg, 1922.

Rosenberg, Alfred. *Die Protokolle der Weisen von Zion und die Juedische Weltpolitik*. Muenchen, 1933.

Rosenbluth, Martin. *Go Forth and Serve: Early Years and Public Life*. New York, 1961.

Rosenzweig, Rafael N. *The Economic Consequences of Zionism*. Leiden, 1989.

Schechtman, Joseph. *The Mufti and the Fuehrer; The Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini*. New York, 1965.

Schoelch, Alexander. «Drittes Reich, Zionistische Bewegung und Palaestina-Konflikt,» in *Vierteljahrshefte fuer Zeitgeschichte* 31, (1983).

Schroeder, Bernd. *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*. Goettingen, 1975.

Steppat, Fritz. «Das Jahr 1933 und seine Folgen fuer die arabischen Laender des Vorderen Orient,» in Gerhard Schultz. *Die Grosse Krise der dreissiger Jahre. Von Niedergang der Weltwirtschaft Zum Zweiten Weltkrieg*. Goettingen, 1985.

Weizmann, Chaim. *The Letters and Paper's of Chaim Weizmann*, serie A. Jerusalem, 1979.

Weizmann, Chaim. *Trial and Error, Autobiography of Chaim Weizmann*. London, 1949.

Wild, Stefan. *National Socialism in the Arab Near East between 1933 and 1939*. Leiden, 1985.

Yahil, Leni (ed.). *Selected British Documents on Illegal Immigration to Palestine, 1939-1940*. Yad Vashem Studies 10. Jerusalem, 1974.

Yahya, Faris. *Zionist Relations with Nazi Germany*. Beirut, 1978.

Yisraeli, David. «The Third Reich and the Transfer Agreement,» in *Journal of Contemporary History* 6, 1972.

٢ ـ لغة عربية

حداد، عثمان كمال. «حركة رشيد عالي سنة ١٩٤١». صيدا، ١٩٥٢.

الحسيني، محمد أمين. «حقائق عن القضية الفلسطينية». القاهرة، ١٩٥٧.

الحسيني، محمد أمين. «مذكرات الحاج أمين الحسيني»، «فلسطين»، ١٩٦١...

السويدي، توفيق. «مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية». لا مكان: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.

قاسمية، خيرية. «عوني عبد الهادي ـ أوراق خاصة». بيروت، ١٩٧٤.

الهاشمي، طه. «مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ـ ١٩٤٣». مع مقدمة بقلم خلدون ساطع الحصري. بيروت، ١٩٦٧.

«الجامعة الإسلامية»

«الجامعة العربية»

«الدفاع»

«الكرمل»

«فلسطين»

٣ ـ لغة عبرية

ألبيلغ، تسفي. «المفتي الأكبر». تل أبيب، ١٩٨٩.

بنكوس، بنيامين والن طروان (إصدار). «تضامن يهودي في العصر الحديث». بئر السبع، ١٩٨٨.

بورات، يهوشواع. «من الاضطرابات حتى التمرد: الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩». تل أبيب، ١٩٧٨.

بين، ألكس. «تاريخ الاستيطان الصهيوني منذ هيرتسل حتى أيامنا». الطبعة الرابعة. رامات غان، ١٩٧٠.

جبتي، حاييم. «مئة سنة استيطان». الطبعة الثالثة. تل أبيب، ١٩٨٢.

هلر، يوسف، «ليحي: أيديولوجية وسياسة، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩». القدس، ١٩٨٩.

يسرائيلي، دافيد. «'الرايخ' الألماني وأرض إسرائيل: قضية أرض إسرائيل في السياسة الألمانية في السنوات ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥». رامات غان، ١٩٧٤.

فهرست

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

الكتاب

يذهب المؤلف في هذا الكتاب إلى أن أزمة الحكم في وسط أوروبا، وخصوصاً في ألمانيا،
وكذلك سياسة الحكم النازي إزاء القوى المتصارعة في فلسطين
أثرتا كثيراً في التطور التاريخي للصراع،
وفي الوصول إلى الحل الذي أرسي عام ١٩٤٧/١٩٤٨.

كيف استفاد قادة الحركة الصهيونية من سياسة الحكم النازي المعادية لليهود؟
وما هي العلاقات التي نسجت بين الفريقين في الثلاثينات؟

وهل استفادت الحركة الوطنية الفلسطينية من الصراع بين مراكز القوى العالمية سنة ١٩٣٩؟
وماذا كانت طبيعة العلاقة بين الحاج أمين الحسيني وأجهزة الحكم النازي؟
وماذا نتج من هذه العلاقة فعلاً؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، بحث المؤلف في أرشيفات
كوبلنس وبون وواشنطن ولندن والقدس،
من أجل إعداد هذه الدراسة.

المؤلف

عبد الرحمن عبد الغني أستاذ مساعد في جامعة بير زيت.
درس تاريخ أوروبا بصورة خاصة في الجامعة العبرية في القدس وجامعة هايدلبرغ،
إلى جانب دراسات أخرى في تاريخ الفلسفة والنظرية السياسية وعلم الاجتماع.
نشرت له «جمعية الدراسات العربية» في القدس
كتاباً بعنوان «إنجلترا الصناعية وألمانيا ١٨١٥ ـ ١٨٤٨».

$12.00